مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

الحالُ

فضلةٌ نحويةٌ ذاتُ وظيفةٍ دلاليةٍ

الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح أحمد الحموز
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
جامعة الكويت

دار جرير
للنشر والتوزيع


مَكْتَبَةُ
لِسَانُ الْعَرَب
أ. علاء الدين شوقي
رابط بديل
lisanerab.com
www.lisanarb.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الحال

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/8/4130)

رقم التصنيف : 415

الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية//

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

All rights reserved

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ISBN 978- 9957 - 38 -309 -1 ردمك

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو وضعه على مواقع الكترونية أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل
lisanerab.com

الحالُ

فُضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الأُستاذ الدّكتور

عَبد الفتّاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كليّة الآداب / قسم اللُّغة العربيّة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2015 م

دار جرير
للنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com
رابط بديل lisanerab.com

الفهرس

(٦) رُتْبَةُ الحالِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ

(٧) أَشْكالُ الحالِ التَّرْكِيْبِيَّةُ

(٨) أقسامُ الحالِ

(٩) ذِكْرُ الحالِ، وحَذْفُها

التَّدارِيْبُ

التقديم

التَّقْدِيْم

لَعَلَّ ما فَرَضَ عليَّ سُلْطانَهُ في أَنْ أُفْرِدَ للحالِ مُؤَلَّفا أَنَّنِي كُلِّفْتُ بتأْلِيْفِ كِتاب يَجْمَعُ فِي أَثْنائِهِ ، وحَناياهُ مَوْضُوْعاتِ النَّحْوِ لطَلَبَةِ جامِعَةِ الكُوَيْتِ غَيْرِ المُخْتَصِيْنَ يَحْمِلُ العُنْوانَ الآتِيَ (مَهاراتُ الاتِّصالِ اللُّغَوِيِّ) ، وبَعْدَ أَنِ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتابَةِ بَعْضِ المَوْضُوْعاتِ بإِيْجازٍ آثَرْتُ الاعْتِذارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ في مُواصَلَةِ هذا العَمَلِ رَغْبَةً في أَنْ أُفْرِدَ كِتاباً شامِلاً مَسائِلَ ، وشواهِدَ ، وتَدْرِيْباتٍ لكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ ذَواتِ الوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ إِنْ أَمْكَنَ للأَسبابِ الآتِيَةِ :

(١) أَنَّنِيْ أُوْثِرُ أَنْ يَكُوْنَ الكِتابُ شامِلاً يَسُدُّ فَراغاً في مَكْتَبَتِنا النَّحْوِيَّةِ ؛ لأَنَّ ما يُطالِعُنا فيها مِنْ تَآلِيْفَ للمُحْدَثِيْنَ يَخْلُوْ مِنَ الاسْتِقْصاءِ الشَّامِلِ ، والتَّعْلِيْلِ ، والتَّوْضِيْحِ ، ، والتَّدارِيْبِ ، والشَّواهِدِ ، وغَيْرِها إِذا اسْتَثْنَيْنا كِتابَ (النَّحْو الوافِيْ) لعَبَّاس حَسَن ، وبَعْضَ التَّآلِيْفِ الأُخْرَى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ التَّآلِيْفَ ثَرَّةٌ تَمْلأُ رُفُوْفَ المَكْتَباتِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ غايَةَ مُؤَلِّفِيْها تَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ كَسْبٍ مادِّيٍّ .

(٢) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى الَّتِيْ تَبِعَهُمْ فيها المُحْدَثُوْنَ مُهَذِّبِيْنَ ، وناقِلِيْنَ تَخْلُوْ مِنْ تَوْظِيْفِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ الشَّرْحِ ، والتَّوْضِيْحِ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ كُتُبِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ الَّتِي تَفْرِضُ عَلَيْهِم فيها المَعانِيْ المُتَوارَثَةُ ، والمَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ سُلْطانَها في هذِهِ المَسْأَلَةِ . ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ لهذِهِ المَسْأَلَةَ أَثَراً في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

(٣) أَنَّ تَآلِيْفَ المُحدَثِيْنَ تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها أَنْ يُوَظِّفُوا ما في بَعْضِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَة في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ مَسائِلِ النَّحْوِ أَنْ أَمْكَنَ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ إِسْهاماتِ الباحِثِيْنَ كالمُتَوَكِّلِ ، والفاسي الفِهْرِيْ ، وغَيْرِهِما .

(٤) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى ، والمُحْدثِين تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها تَوْظِيْفَ أَثَرِ التَّوصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ ، أَو المُخاطَبِيْنَ في مَسائِلِ النَّحْوِ في الغالِبِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْها .

(٥) أَنَّ كَثِيراً مِنْ مُؤَلِّفي التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمْ الحَماسَةُ للأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ ، والصَّرْفِيَّةِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ : لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمَّا كانَ ، وهذِهِ الحَماسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فيما يَحْتاجُ إِلى هذا الرَّجْعِ مِنْ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ .

(٦) أَنَّ بَعْضِ مُؤَلِّفي هذِهِ التّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ اكْتَفى بِتَدْوِيْنِ ما جاءَ في تآلِيْفِ القُدامى دُوْنَ شَرْحٍ، أَوْ تَوْضِيْحٍ، أَوْ تَعْلِيْلٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيْلُوْنَ إلى الحِفْظِ دُونَ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنَ المَحْفُوْظِ. ولا شَكَّ في أَنَّ النَّحْوِ العَرَبِيَّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ تَحْتاجُ إلى التَّوَقُّفِ عِنْدَها شَرْحاً، وتَوضِيْحاً، وتَعْلِيْلاً كما في زِيادَةِ الحُرُوْفِ، وغيرِها لتَحْقِيْقِ التَّوكِيْدِ، والعُدُوْلِ عَنِ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: سَمْعٌ، وطاعَةٌ، وأَضْرابِهما، وغَيْرِها.

(٧) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ القُدامى، والمُحْدَثِيْنَ تَشِيْعُ فيها التَّأوِيْلُ، والتَّوَهُّماتُ، والتَّخَيُّلاتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةُ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّنِيْ آثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا المُؤَلَّفِ نَهْجاً يَدُوْرُ في فَلَكِ ما يأْتِيْ:

(١) اسْتِقْصاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ اسْتِقْصاءً شامِلاً في الغالِبِ مَصْحُوباً بما يَتَبَدَّى لِيْ مِنْ تَعْلِيْقٍ، أَوْ دَعْوَةٍ.

(٢) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةَ الحَدِيْثَةِ بالمَسْأَلَةِ مَوْضُوْعِ الحَدِيْثِ.

(٣) الدَّعْوَةُ إلى تَناسِيْ البَحْثِ عَنِ العامِلِ إلاَّ فيْما تَقْتَضِيْهِ الدَّلالَةُ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ ولا سِيَّما في ما يُعَدُّ مِنَ بابِ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ كالحالِ، والتَّمْيِيْزِ، والمَنْصُوْبِ على المَصْدرِ، والمَفْعُوْلِ فِيْهِ، ولَهُ، ومَعَهُ؛ لأَنَّها مِنْ وسائِلِ تَتْمِيْمِ المَعْنى بتَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وتَوْسِعَتِه، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ عامِلُ التَّمامِ، والقَطْعِ الكُوْفِيَّيْنِ، على أَنَّ القَطْعَ في الحالِ يَكْمُنُ في الانْزِياحِ مِنَ الصِّفَةِ المَعْرِفَةِ إلى النَّكِرَةِ المَنْصُوْبَةِ على الحالِ، وأَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةَ مَنْصُوْبَةٌ.

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعِيْ في أَنَّ التَّعَبُّدَ في مَحارِيْبِ النُّحاةِ القُدامى فَرَضَ سُلْطانَهُ على المُعْرِبِيْنَ المُحْدَثِيْنَ في تَآلِيْفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ، والتَّأوِيْلُ، وعَدَمُ التَّفَكُّرِ في المَسْأَلَةِ اكْتِفاءً بِما وَرِثُوْهُ عَنْ هؤُلاءِ القُدامَى.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في ذِكْرِ الشَّواهِدِ، وهُوَ إِسْرافٌ قَدْ يَكُوْنُ مُبَرَّراً بالرَّغْبَةِ في تَعْزِيْزِ الأُصُولِ في أَذْهانِ القُرَّاءِ فَضْلاً عَنِ المَعانِيْ المُبْتَغاةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ فَهرست المَوْضُوْعاتِ شامِلاً، ومُفَصَّلاً لتَمْكِيْنِ القارِئِ، أَوِ الباحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً في مَكانِها.

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الحالُ
فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

" قال الإمامُ : واللهِ، يا وَلَدِي، لَوْ رأيت مَعالِيَ الوزِيْرِ (وهُو ينْظُرُ إلَيْك، ويتأمَّلُكَ) - لَعَرَفْتَ أنَّها نَظَراتُ الحُبِّ، والإعْجابِ نَظَراتُ أَبٍ نَحْوَ وَلَدِهِ... فلا تَتْرُكْ (لوساوِسِ الشَّيْطانِ) سَبِيْلاً إلى عَقْلِكَ... انفرَجَتْ أَساريْرُ صالِحٍ... رَقَصَ قَلْبُهُ (طَرِباً) كما رَقَصَتْ أُذُناهُ... أَحَسَّ (كَأَنَّهُ وُلِدَ مِنْ جَدِيْدٍ)، فهذِهِ الشَّهادَةُ (مِنْ رَجُلٍ صالِحٍ لرَجُلٍ صالِحٍ) (تَزِنُ الدُّنيا كُلَّها بمَباهِجِها)... دَغْدَغَتْ مشاعِرَهُ سَحابَةٌ مِنْ عَبِيْرٍ... لَفَّهُ شُعُوْرٌ بَهِيْجٌ... أَحَسَّ بالمِنْبَرِ (يَبْتَسِمُ لَهُ)، وبالمِحْرابِ (يُهَنِّئُهُ)، وبصَرِيْرِ بابِ المَسْجِدِ المُتَواضِعِ (يَضْحَكُ لَهُ)، ويُرَحِّبُ بِهِ. نَهَضَ صالِحٌ، ونَهَضَ مَعَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ... مَدَّ يَدَهُ (مُوَدِّعاً)، وقبْلَ أَنْ يَنْطَلِقَ (كالرِّيْحِ) قالَ لَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ : ما هذِهِ العَصا الَّتي نسِيْتَها، يا شَيْخُ صالِحُ ؟ الْتقط صالِحٌ عصاهُ مِنْ يدِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ، وقالَ (وهُوَ يُغادِرُ المَسْجِدَ).... وسَمِعَ صالِحٌ دَعَواتِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ لَهُ بالحِفْظِ، والسَّتْرِ (وهُوَ يَمْرُقُ مِنْ بابِ المَسْجِدِ) (كالسَّهْمِ)... كانَ يَطِيْرُ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ... اسْتخَفَّهُ الشَّوْقُ إلى أُمِّهِ، وأَبِيْهِ ليَجْلِسَ معَهُما (مُطْمَئِنّاً) إلى موْقِفِ الوَزِيْرِ مِنْهُ "(1) :

(1) رَقَصَ قَلْبُهُ **طَرِباً (حالٌ مُفْرَدَةٌ)**.

(2) مدّ يَدهُ **مُودِّعاً (حالٌ مُفْرَدَةٌ)** .

(3) ليَجْلِسَ معهُما **مُطْمَئِناً (حالٌ مُفْرَدَةٌ)** إلى موْقِفِ الوَزِيْرِ مِنْهُ.

(4) تَزِنُ الدُّنْيا **بمَباهِجِها (حالٌ شِبهُ جُمْلَةٍ)**.

(5) وَقبْلَ أَنْ يَنْطَلِقَ **كالرِّيْحِ (حالٌ شِبهُ جُمْلَةٍ)** قال لهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ.

---

(1) مِنْ رِوايَة (عينانِ مُطفأتان، وقلبٌ بصِيْرٌ) للدكتور عبد الله الطَّنْطاويّ، روافد، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسْلاميّة – الكويت، الطبعة الأُولى ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ : ١٠٤ – ١٠٥.

(٦) فلا تترُكْ لوَساوِسِ الشَّيْطانِ (حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ مِنْ : سَبِيلاً النَّكِرَةِ ؛ لأنَّها مُقدَّمَةٌ عَلَيْها) سَبِيْلاً إلى عَقْلِك.

(٧) يمْرُقُ مِنْ بابِ المَسْجِدِ كالسَّهْمِ (حالٌ شبْهُ جُمْلَةٍ).

(٨) فهذِهِ الشَّهادَةُ مِنْ رجُلٍ صالِحٍ (حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ) تـزِنُ الـدُّنْيا بمباهِجِهـا (حـالٌ شِـبْهُ جُمْلَةٍ).

(٩) لَوْ رأَيت مَعالِيَ الوَزِيْرِ وهُوَ يَنْظُرُ إلَيْك (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ).

(١٠) أحَسَّ كَأنَّهُ وُلِدَ مِنْ جَدِيْدٍ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ).

(١١) وقالَ وهُوَ يُغادِرُ المَسْجِدَ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ).

(١٢) وسَمِعَ صالِحٌ دَعَواتِ الشَّيْخِ... وهُوَ يَمْرُقُ مِنْ بابِ المسْجِدِ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ).

(١٣) أَحَسَّ بالمِنْبَرِ يَبْتَسِمُ لَهُ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ)، وبـالمِحْرابِ يُهَنِّئُـهُ (حـالٌ جُمْلَـةٌ فِعْلِيَّـةٌ)، وبصَرِيْرِ بابِ المسْجِدِ المُتواضِعِ يَضْحَكُ لَهُ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ)، ويُرَحِّبُ بِهِ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ بالعَطْفِ على الحالِ السَّابِقَةِ) .

يَتَبَيَّنُ لَنا مِنَ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ السَّابِقَةِ أَنَّ المُكَوِّناتِ المُسَوَّدَةَ فيها تُعْرَبُ أَحْوالاً، وأَنَّ الحَدِيْثَ عَنِ الحال لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَشْتَمِل على المَسائِلِ الآتِيَةِ :

(١) تَعْرِيْفُ الحالِ.

(٢) حَرَكَةُ الحالِ الإعْرابِيَّةُ.

(٣) أَهَمُّ ما يُمْكِنُ أَنْ تُقَيَّدَ بِهِ الحالُ مِنْ قُيُوْدٍ.

(٤) أَهَمُّ ما يُقَيَّدُ بِهِ صاحِبُ الحالِ، وذِكْرُهُ، وحَذْفُهُ.

(٥) العامِلُ في الحالِ، وذِكْرُهُ، وحَذْفُهُ.

(٦) رُتْبَةُ الحالِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ.

(٧) أَقْسامُ الحالِ.

(٨)أَنواعُ الحالِ.

(٩) ذِكْرُ الحالِ، وحَذْفُها.

(١) تَعريفُ الحالِ

يَكادُ النَّحوِيُّوْنَ يُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الحالَ كَلِمَةٌ تَدُلُّ على هَيْئَةِ صاحِبِها في أَثْناءِ حُـدُوْثِ الحَدَثِ، على أَنْ تَتَضَمَّنَ مَعْنَى (فِي) الظَّرْفِيَّةِ : " وهُوَ ما دَلَّ على هَيْئَةٍ، وصاحِبِها مُتَضَمِّناً ما فِيْهِ مَعْنَى (فِيْ) غيْرَ تابعٍ، ولا عُمْدَة... "[١].

ويَسِمُ الأَنطاكِيُّ[٢] ما ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحاة رَغْبَةً في تَحْقِيْـقِ تَسْـهِيْلِ هـذا المَوْضُـوْعِ على الطَّلَبَةِ، وتَقْرِيْبِهِ إِلَيْهِمْ مِن حَيْثُ إِنَّ الحالَ ما صَحَّ وُقُوْعُـهُ جَوابـاً لـ (كَيْـفَ) – بعَـدَمِ الصِّحَّةِ دائِماً ؛ لأَنَّ هذا السُّؤالَ قَدْ يَكُوْنُ عَنْ هَيئَةِ وُقُوْعِ الفِعْلِ العامِلِ كما في قَوْلِكَ : كَيْـفَ جَلَسَ زَيْدٌ ؟ والجَوابُ قَدْ يَكُوْن : جَلَسَ زَيْدٌ جِلْسَةَ الأَمِيْرِ، على أَنَّ (جِلْسَةَ الأَمِيْرِ) مَفعُـوْلٌ مُطْلَقٌ لا حالٌ.

ولَستُ أُنْكِرُ أَنَّ النُّحاةَ – كما مَرَّ في النَّصِّ المُقْتَبَسِ – قَدْ قَيَّدُوا حـدَّ الحـالِ بـأَنْ تُبَـيِّنَ هَيْئَةَ صاحِبِها في أَثْناءِ وُقوْعِ الحَدَثِ،على أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ بحاجَةٍ إِلى بَيان الهَيْئَةِ، فإِنْ كانَـتِ الكَلِمَة مُبَيِّنَةً هَيْئَةَ الفِعْلِ عُدَّتْ مِفعُوْلاً مُطْلَقاً، وإِنْ كانَتْ مُبَيِّنَةً هَيْئَةَ الاسمِ القائِمِ بالحَـدَثِ عُدَّتْ حالاً، وعلَيْهِ فإِنَّ المَسْأَلَةَ لَيْسَتْ بخافِيَةٍ عَنْهُمْ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عـلى أَنَّ كَلا الفِعْلِ، والاسْمِ يَحْتاجُ إِلى هَيئَةٍ مُبَيِّنَةٍ : " وقَوْلُهُ (وصاحِبُها) فَصْلٌ يُخْرِجُ الفِعْـلَ، واسْـمَ المَعْنَى ؛ لأَنَّ (تَربَّعَ)، والقَهْقَرى لا يَدُلانِ إلاَّ على هَيْئَةٍ فَقَط لا على صاحِبِها "[٣]، وأَنَّ ذلِـكَ جاءَ في أَثْناء حَدِيْثِهِمْ عَنِ الحالِ لا المَفعُوْلِ المُطْلَقِ، وَأَنَّ مِنْهُم مَنْ حَمَلَ وُقـوْعَ المَصْـدَرِ حـالاً على حذْفِ مُضافٍ، أَوْ تَأْوِيْلِهِ بالمُشْـتَقِّ، أَوْ عـلى تَحْقِيْـقِ المُبالَغَـةِ، وأَنَّ اسْتِعْمالَ (كَيْـفَ) في

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيْل : ٩/ ٥.

(٢) انظر : المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصَرْفِها : ٢/ ١٥٧.

(٣) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٥.

المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ مَحْصُوْرٌ في مَصْدَرِ الهَيْئَةِ، والمبيِّنِ للنَّوْعِ، وبَعْضِ الألْفاظ الَّتي تُسْتَعْمَلُ للإِنْباءِ عَنْ هَيْئَةِ الفِعْلِ، على أَنّها تُسْتَعْمَلُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ للدَّلالَةِ على نَوْعِ الفِعْلِ، كما في:

رَجَعَ زَيْد **القهقَرَى** (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الرُّجُوْعِ).

جَلَسَ زَيْدٌ **القُرْفُصاءَ** (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الجُلُوْسِ).

تَطْلُعُ الشَّمْسُ **هَكَذا**، بِبُطْءٍ (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الطُّلُوْعِ البَطِيْءِ).

ويَسِمُ إِجازَةَ النَّحْوِيِّيْنَ البَصرِيِّيْنَ وُقُوْعَ المَصْدَرِ حالاً، كما في :

جاءَ زَيْدٌ **رَكْضاً**.

طَلَعَ عَلَيْنا **فَجْأَةً، أَوْ بَغْتَةً**.

لَقِيْتُ زَيْداً **عِياناً**.

كَلَّمْتُهُ **مُشافَهَةً**.

بتَأوِيْلِهِ باسْمِ الفاعِلِ المُشْتَقِّ – بالخَطَأ ؛ لأَنَّ هذِهِ المَصادِرَ جِيْءَ بِها لتَبْيِيْنِ هَيْئاتِ الأَفْعالِ قَبْلَها لا لتَبْيِيْنِ هَيْئاتِ الأَسماءِ، ولذلِكَ يَعُدُّها مَفاعِيْلَ مُطْلَقَةً على وَفْقِ مَذْهبِ الأَخْفَشِ، والمُبرِّد، والكُوْفِيِّيْنَ، على أَنَّ هُنالِكَ خِلافاً بَيْنَهُمْ في كَوْنِ العامِلِ مَحْذُوْفاً، أَوِ الفِعْلِ المَذْكُوْرِ لا أَحْوالاً يَكْمُنُ في تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ فَضْلاً عنْ أَنَّ تَبْيِيْنَ هَيْئَةِ الفِعْلِ قَدْ يَتَسَرَّبُ إِلى الاسْمِ أَيْضاً، وأَنَّ عَدَّها مَفاعِيْلَ مُطْلَقَةً فِيْهِ تَكَلُّفُ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ وفاعِلِهِ، ووَضْعِ الفِعْلِ المَذْكُوْرِ مَوْضِعَ الفِعْلِ الَّذي اشْتُقَّ مِنْهُ المَصْدَرُ.

ويَعُدُّ المَصْدَرَ المَنْصُوبَ بَعْدَ الاسْمِ المُقْتَرِنِ بـ (أَل) الكَمالِيَّةِ – تَمْيِيْزاً، وهُوَ عِنْدَ النُّحاةِ حالٌ مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ، كما في قَوْلِكَ : أَنْتَ الرَّجُلُ فَهْماً ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ على الحالِ بَلْ على التَّمْيِيْزِ : أَنْتَ الرَّجُلُ مِنْ جِهَةِ الفَهْمِ، والمَعْنَى على الحالِ : أَنْتَ الرَّجُلُ في حالِ كَوْنِكَ فاهِماً. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ كَوْنَهُ تَمْيِيْزاً يَكُوْنُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ النِّسبَةِ، والأَغْلَبُ في هذا التَّمْيِيْزِ أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ، أَوِ المُبْتَدَأ، وأَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُراعَى في هذا الإِعْرابِ المَعْنَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فيها المُتَكَلِّمُ، والمُخاطَبُ، وما يُؤَثِّرُ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مِنْ مُؤَثِّرات داخِلِيَّةٍ، وخارِجِيَّةٍ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدهُ في المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ بعْدَ الخَبَرِ المُشَبَّهِ بِهِ مُبْتَدَؤُهُ مِنْ حَيْثُ عَدُّهُ تَمْيِيْزاً لا حالاً مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ كما في النَّحْوِ العرَبِيِّ، كما في قَوْلِكَ : أَنْتَ زُهَيرٌ شِعْراً، وأَنْتَ سَحْبانُ فَصاحَةً، وأَنْتَ حاتِمٌ جوْداً، وَأَنْتَ الأَحْنَفُ حِلْماً، وأَنْتَ إِياسٌ ذَكاءً ؛ لأَنَّ المَعْنَى على التمْيِيْزِ لا الحالِ عِنْدَهُ. والقَوْلُ عِنْدِيْ في هذهِ المَصادِرِ كالقوْلِ في سابِقَاتِها مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّواصُلَ الإِخْبارِيَّ هُوَ الَّذيْ يَتَحَكَّمُ في هذا الإِعْرابِ، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ نَصْبَها على التَّمْيِيْزِ فيْهِ احْتِرامٌ لِظاهِرِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوْيَةِ، وهَجْرٌ للتَّأْوِيْلِ.

والقَوْلُ نَفْسُه أَيْضاً عِنْدَهُ في المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ بَعْدَ (أَمَّا) مِنْ حَيْثُ عَدُّها تَمايِيْزَ لا أَحْوالاً عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ، كما في قَوْلِكَ : أَمَّا عِلْماً فعالِمٌ؛ لأَنَّ المَعْنَى عِنْدَهُ على التَّمْيِيْزِ لا على الحالِ المُؤَوَّلَةِ بالمُشْتَقِّ. والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدِيْ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ في التَّعَجُّبِ السَّماعِيِّ مِنْ حَيْثُ كوْنُهُ تَمْيِيْزاً لا حالاً ؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَيْهِ.

(٢) حَرَكَةُ الحالِ الإعْرابِيَّةُ

الأَصلُ في الحالِ أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً(١) :

(أ) كَنَصْبِ المَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ القاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ.

(ب) كَنَصْبِ الظَّرْفِ.

(ج) كَنَصْبِ المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ، وغَيْرِهِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى ما مَرَّ ؛ لأنَّ الاكْتِفاءَ بأَنَّها مَنْصُوْبَةٌ لكَوْنِها فَضْلَةً تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، أَوْ أَنَّها جاءَتْ بَعْدَ تَمامِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ – يُغْنِيْنا عَنْ مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ، والتَّخَيُّلِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ قَوْلُ أَبِيْ حَيَّانَ : " إِنَّما كانَ ذلِكَ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وإِعْرابُ الفَضَلاتِ النَّصْبُ "(٢).

وقَدْ تُجَرُّ الحالُ بالباءِ الزَّائِدَةِ عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ، كما في قَوْلِ رَجُلٍ فَصِيْحٍ مِنْ طَيِّئ(٣) :

كائِنْ دُعِيْتُ إِلى بَأْساءَ داهِيَةٍ … فَما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُوْدٍ ولا وَكِلِ

على أَنَّ (بمَزْؤُوْدٍ) حالٌ على زِيادَةِ الباءِ : فما انْبَعَثْتُ مَزْؤُوْداً ولا وَكِلاً.

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤) :

فَما رَجَعَتْ بخائِبَةٍ رِكابُ … حَكِيْمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : فما رَجَعَتْ خائِبَةً رِكابٌ.

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٦.

(٢) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٦.

(٣) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٨.

(٤) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٨.

وذَكَرَ أَبُوحَيَّانَ أَنَّ ابْنَ مالِكٍ لا حُجَّةَ لَهُ في هذيْنِ الشَّاهِدَيْنِ ؛ لأَنَّ الباءَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُوْنَ فيهما أَصِيْلَةً، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، والتَّقْدِيْرُ في الشَّاهِدِ الأَوَّلِ : انْبَعَثْتُ ملْتَبِساً بمَزْؤُوْدٍ، وفي الشَّاهِدِ الثَّانيْ : فما رَجَعَتْ مُلْتَبِسَةً بحاجَةٍ خائِبَةٍ رِكابٌ. وإِنْ عُدَّتِ الباءُ في هذينِ الشَّاهِدَيْنِ عِنْدَهُ زائِدَةً فلا بُدَّ مِنْ تَقْيِيْدِ زِيادَتِها بسِياقِ النَّفْيِ الَّذي حَسَّنَ هذِهِ الزِّيادَةَ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَراً في هذِهِ الزِّيادَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الادِّعاءَ بها يَفْتَقِرُ إِلى شَواهِدَ كافِيَةٍ مِنَ الكَلامِ المَنْثُورِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على زِيادَةِ حَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ) قَبْلَ الحالِ على وَفْقِ تَأْوِيْلِ بَعْضِ النُّحاةِ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] : يَجُوْزُ في (مِنْ آيَةٍ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ إِعْرابِيَّةٍ[2] :

(١) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) زائِدَةً على أَنَّ (آيَةٍ) حالٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْر : أَيَّ شيْءٍ نَنْسَخْ قَلِيْلاً، أَوْ كَثِيْراً وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ، وقَدْ رَدَّهُ أَبُوْ حَيَانَ، وابْنُ هِشامٍ ؛ لأَنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في الحال، وذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ أَنَّ في هذا الوَجْهِ تَخْرِيْجَ القُرْآنِ على شَيْءٍ إِنْ ثَبَتَ فهُوَ شاذٌّ.

(٢) أَنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على التَّمْيِيزِ مِنْ (ما)، على أَنَ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْسِ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبرِيِّ أَيضاً، وقِيْلَ إِنَّ في هذا الإِعْرابِ جَمْعاً بَيْنَ التَّمْيِيْزِ (مِنْ آيَةٍ)، والمُمَيِّزِ (ما) ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ يَكُوْنُ على هذا الوَجْهِ : أَيَّ آيَةٍ نَنْسَخْ منْ آيَةٍ، وهذا يُفْضِيْ إِلى الاسْتِغْناءِ عَنِ التَّمْيِيْزِ.

(٣) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) للتَّبْعِيضِ، على أَنَّ الآيَةَ مُفْرَدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الجَمْعِ، وأَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ صِفةٌ لاسْمِ الشَّرْطِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ حَيّانَ، ومَنْ تَبِعَهُ، ولَعَلَّ ما يؤْخَذُ على هذا الإِعْرابِ أَنَّ أَسْماءَ الشَّرْطِ، والاسْتِفْهامِ، وكَم الخَبَرِيَّةِ، وما التَّعَجُّبِيَّةِ، والآنَ، وأَضْرابَها لا تُنْعَتُ، ولا يُنْعَتُ بِها.

---

(١) البقرة : ١٠٦.

(٢) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٠٢ أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ٣٤٢، ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك) : ٤٢٧، السيوطي، همع الهوامع : ٥/ ١٧٧لا، السمين الحلبي، الدر المصون : ٢/ ٥٧..

(٤) أَنَّ (مِنْ آيَةٍ) مَفْعُوْلٌ بِهِ على زِيادَةِ (مِنْ)، على أَنَّ (ما) مصْدَرِيَّةٌ، وهِيَ مَسألَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِيْ حَيَّان ؛ لأَنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في الكَلامِ المُثْبَتِ.

ويتبدَّى لي أنَّ كَوْنَ (مِنْ آيَةٍ) حالاً أَقَلّ تكَلُّفاً، وأَكْثَر مُسايَرَةً للمَعْنَى ؛ لأنَّ (مِنْ) لبيانِ جِنْسِ (ما) الشَّرْطِيَّة المبْهَمَةِ المَبْنِيَّةِ. والقَوْل نفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[1]، وقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[2].

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أَبِيْ الدَّرداءِ، وغَيْرِهِ الشَّاذَّةُ : ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نُّتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾[3] ببناءِ الفِعْلِ للمَفْعُوْلِ (نُتَّخَذَ)، على أَنَّ (مِنْ) في (مِنْ أَوْلياءَ) زائِدةٌ في المَفْعُوْلِ الثَّانِيْ على أَنَّ الأَوَّلَ نائِبُ الفاعِلِ، وهِيَ مَسألَةٌ منَعَها النّحاةُ ؛ لأَنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في ثانِيْ مَفْعُوْلَيْ (ظَنَّ). وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ تَكُوْن (مِنْ) زائدَةً قَبْلَ الحالِ (مِنْ أَوْلياءَ) في حَيِّزِ النَّفْيِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ ابْنِ هِشامٍ، وغيرِهِ[4].

---

(١) البقرة : ١٩٧.

(٢) البقرة : ١٩٧.

(٣) الفرقان : ١٨.

(٤) انظر : ابن جنّيّ، المحتسب : ٢/ ١٢٠، ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك، وزميله) : ٤٢٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٤٨٩، الشهاب، حاشية الشهاب : ٦/ ٤١٢.

(٣) أهمُّ ما يُمْكِنُ أنْ تُقَيَّدَ بِهِ الحالُ مِنْ قُيُودٍ

تكْمُنُ هذِهِ القُيُودُ فيما يَأْتِي :

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مُشْتَقَّةً مُتَنَقِّلَةً لا ثابِتَةً في الغالِبِ[1] :

لَعَلَّ تَقْيِيْدَها بالاشْتِقاق يَعُوْدُ إلى كوْنِ المُشْتَقِّ صِفَةً لِذاتٍ، أَوْ مَوْصُوْفٍ كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، على أَنَّ الذّاتَ مَوْصُوْفَةٌ بالرُّكُوْبِ في أَثْناءِ وُقُوْعِ الحَدَثِ.

ويُغْنِيْ عَنِ الاشْتِقاقِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ما يَأْتِيْ :

O وَصْفُ الحالِ الجامِدَةِ بالمُشْتَقِّ (الحالُ المُوَطِّئَةُ) : مِنْ ذلِكَ :

* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[2].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3]، على أَنَّ (عَرَبِيّاً) صِفَةٌ لـ (قرْآناً)، أَوْحالٌ أُخرَى، و(قرْآناً) منْصُوْبٌ على المَدْحِ، كما قِيْلَ[4].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[5].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[6].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[7].

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/٩.

(٢) مريم : ١٧.

(٣) طه : ١١٣.

(٤) انظر : أبو حيان النّحويّ ، البحر المحيط : ٧/ ٤٨٣، الزمخشريّ، الكشاف : ٤/ ١٨٤، ١٢٥ الفراء، معاني القرآن : ٢/ ٢٥

(٥) يوسف : ٢.

(٦) الأنبياء : ٩٢.

(٧) الأحقاف : ١٢.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[1].

والحالُ في هذِهِ الآياتِ جامِدَةٌ، على أنَّ مُسَوِّغَها وَصْفُها بالمُشْتَقِّ المَقْصُوْدِ، وهُوَ الحالُ في المَعْنَى في الحَقِيْقة ؛ لأَنَّ الحالَ في اللَّفْظِ تُعَدُّ تَمْهِيْداً، وتَوْطِئَةً للحال المَقْصُوْدَةِ في المَعْنَى حَقِيْقَةً، وهِيَ صِفَتُها، وهُوَ الأَوْلى. وقِيْلَ إنَّ الحالَ، وصِفتَها كِلْتاهما مَقْصُوْدَةٌ[2].

وقَيْدُ التَّنَقُّلِ يَعُوْدُ إلى أَنَّ وَظِيْفَةَ الحالِ تَبيِيْنُ هَيْئَةِ صاحِبِها في أثْناءِ وُقُوْعِ الحَدَثِ فَقَطْ لا في أَثْناءٍ أُخْرَى لا وَشِيْجَ لَها بالحَدَثِ نفسِهِ، على أَنَّها لَوْ كانَتْ ثابِتَةً لَعُدَّتْ صِفَةً لا حالاً كما في قَوْلِكَ: جاء الطَّالِبُ المُتَأَخِّرُ، على أَنَّ التَّأَخُّرَ مِنْ صِفات الطَّالِبِ في كُلِّ وَقْتٍ قَبْلَ المَجِيْءِ، وبَعْدَهُ، وفي أَثْنائِهِ، وهذا على خِلافِ الحالِ لَوْ قِيْلَ: جاءَ الطَّالِبُ مُتَأَخِّراً، على أَنَّ التَّأَخُّر يَكُوْنُ في أَثْناءِ المَجِيْءِ فَقَطْ.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ قَيْدَي الاشْتِقاقِ، والتَّنَقُّلِ فإنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ لا تَخْضَعُ لسُلْطانِ هذَيْنِ القَيْدَيْنِ، ومِنَ الشَّواهِدِ على عَدَمِ الاشْتِقاقِ:

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[3] على أَنَّ الثُّباتِ جَمْعُ: ثُبَةٍ (فِرْقَة)، وقَدْ تُجْمَعُ الثُّبَةُ على: ثُبِيْنَ.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[4] على أَنَّ (فِئَتَيْنِ) حالٌ جامِدَةٌ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[5] على أَنَّ في إعْراب (أَرْبَعِيْنَ) أَوْجُهاً إعْرابِيَّةً[6]:

(١)الفرقان: ٣٢.

(٢)انظر: فاضل السامرائيّ، معاني النَّحْوِ: ٢/ ٢٤٤.

(٣)النساء: ٧١.

(٤)النساء: ٨٨.

(٥)الأعراف: ١٤٢.

(٦)انظر: السَّمِين الحلبيّ، الدرّ المَصون: ٥/ ٤٤٧، الزمخشريّ، الكشّاف: ٢/ ١١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٣٨٠.

¥ أَنْ يُعْرَبَ حالاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عندَ الزَّمَخْشَرِيّ : تَمَّ بالغاً هذا العَدَدَ، والحالُ في هذا التَّقْدِيْرِ تَكُوْنُ مَحْذُوْفَةً، وقِيْلَ إِنَّ النُّحاةَ يَنْسِبُوْنَ الحُكْمَ للمَعْمُوْلِ الباقِيْ بَعْدَ حَذْف عامِلِهِ، كَما في شِبْهِ الجُمْلَةِ الواقِعِ خَبَراً، أَوْ صِفَةً، أَوْ حالاً بَعْدَ حَذْفِ الخبَرِ، أَوِ الصِّفَةِ، أَوِ الحالِ العامِلَةِ فيهِ وُجُوْباً. ومِنْهُ : تَمَّ القَوْمِ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، والتَّقْدِيْرُ : مَعْدُوْدِيْنَ هذا العَدَدَ.

¥ أَنْ يُعْرَبَ مَفْعُوْلاً بِهِ، على أَنَّ الفِعْلَ (تَمَّ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (بَلَغَ).

¥ أَنْ يُعْرَبَ ظَرْفَ زَمانٍ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ، على أَنَّ هذا الإِعْرابِ لا يَجُوْزُ إِلاَّ بتَوَهُّم أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزاء الوَقْتِ إِذا نَقَصَ ذَهَبَ التَّمامُ ؛ لأَنَّهُ في الظّاهِرِ لا يَكُوْنُ ظَرْفاً للتَّمامِ ؛ لأَنَّ التَّمامَ يَكُوْنُ بآخِرِ جُزْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَزْمِنَةِ.

¥ أَنْ يُعْرَبَ تَمْيِيْزاً، على أَنَّهُ مَنْقُوْل مِنَ الفاعِلِ، والأَصْلُ : فتَمَّ أَرْبَعُوْنَ لِيْقاتِ رَبِّهِ، ثُمَّ أُسْنِدَ التَّمامُ إِلى المِيْقات، وانْتَصَبَ العَدَدُ على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ تَأْوِيْلُ أَبِيْ حِيَّان النَّحْوِيِّ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ إِعْرابَهُ ظَرْفاً، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ أَوْلَى مِنْ تَوَهُّم كَوْنِهِ تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً.

ويُطْلَق على الحالِ الَّتِيْ تُوْسَمُ بالتَّنَقُّلِ، أَوِ الشَّبِيْهَةِ بِه مُبَيِّنَةً. ومِنَ المُشَبَّهَةِ : خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلَ، ووُلِدَ قَصِيْراً، على أَنَّ الشُّهُوْلَةَ، والقِصَرَ مِنَ الأَوْصافِ المُشَبَّهَةِ بالمُتَنَقِّلَةِ، أَوِ اللاَّزِمَةِ، ومِنْها قَوْلُ الشّاعِرِ أَبي الشَّغَب عكرشة العَبسِيّ[1] :

فجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كأَنَّما ... عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ

على أَنَّ (سَبْطَ العِظام) حالٌ مُشَبَّهَةٌ بالمُتَنَقِّلَةِ ؛ لأَنَّها مَعْمُوْلَةٌ لـ (جاءَتْ) الَّتي بمَعْنَى : وَلَدَتْهُ.

والمُرادُ بالانْتِقالِ عَدَمُ كَوْنِ الوَصْفِ لازِماً، ويُطْلَقُ على الحالِ غَيْرِ المُتَنَقِّلَةِ، وغَيْرِ الشَّبِيْهَةِ بالمُتَنَقِّلَةِ : مُؤَكِّدَةٌ، ومِمّا عُدَّ مِنْها : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[2]، وقَوْلُهُ : ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] وقَوْلُهُ : ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ

(١) انظر : أبو حَيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١١ — ١٢.

(٢) الأنعام : ١٥٣.

(٣) فاطر : ٣١.

مُفْسِدِينَ ﴾[1]، وقَوْلُهُ: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[2]، وقَوْلُهُ: ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[3]، وقَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

ولا عَيْبَ فيها غَيْرُ شُكْلَةِ عَيْنِها ... كَذاكَ عِتاقُ الطَّيْرِ شُكْلاً عُيُونُها

على أَنَّ (شُكْلاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لا مُبَيِّنَةٌ؛ لأَنَّ ما قَبْلَها غَيرُ مُبْهَمٍ يَحْتاجُ إلى ما يُبَيِّنُه.

وحَمْلاً على ما مَرَّ مِن حَيْثُ كَوْنُ الحالَ المُتَنَقِّلَةِ، والمُشَبَّهَةِ بِها غَيْرَ مُؤَكِّدَةٍ فإِنَّ ما لا يُؤَكِّدُ مِنَ الصِّفاتِ اللازِمَةِ المَنْصُوبَةِ يُلْتَمَسُ لَهُ وَجْهٌ إعْرابِيٌّ آخرُ غَيْرُ الحالِ كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[5]:

إذا قلْتُ هاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ ... عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

على أَنَّ الصِّفَةَ اللازِمَةَ (هَضِيمَ الكَشْح) مَنْصُوبَةٌ على المَدْحِ لا على الحال لكَوْنِها صِفَةً لازِمَةً، وغَيْرَ مُؤَكِّدَةٍ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[6]. وفي الحالِ المُؤَكِّدِةِ، والمُبَيِّنَةِ أَقْوالٌ أُخْرَى للنُّحاةِ[7].

O تَقْدِيرُ مُضافٍ مُشْتَقٍّ قَبْلَها: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: وقَعَ المُصْطَرِعانِ عِدْلَيْ عَيْرٍ[8]، على أَنَّ التَّقْدِيرَ: مِثْلَ عِدْلَي عَيْرٍ، وقَوْلُهُمْ: وقَعا كَعِكْمَيْ عَيْرٍ - مَحْمُولٌ على أَنَّ الكافَ بمَعْنَى مِثْلِ، والعِكْمُ: العِدْلُ.

ومِنْهُ قَوْلُ محمّدِ بْنِ عبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ[9]:

---

(1) البقرة: ٦٠.

(2) مريم: ١٥.

(3) النمل: ١٩.

(4) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ١٢.

(5) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ١٢.

(6) آل عمران: ١٨.

(7) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ١٢ - ١٣.

(8) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ١٣٤.

(9) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤.

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ أَنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبُ في نِسْوَةٍ خَفِراتِ

على أَنَّ المُرادَ : مِثْلَ مِسْكٍ، وأَنَّ الأَجْوَدَ عِندَ أَبِيْ حَيّانَ أَنْ يَكُوْنَ (مِسْكاً) تَمْيِيْزاً مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، والتَّقْدِيرُ : تَطَوَّعَ مِسْكُ بَطْنِ نَعْمانَ، وهُوَ الأَوْلى لبُعْدِهِ عَنِ التَّكَلُّفِ، وتَحْقِيْقِ المَدْحِ أَكْثَرَ مِمّا تُحَقِّقُهُ الحالُ. ويُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ ذلكَ وُقُوْعُ المَصْدَرِ حالاً، كما مَرَّ.

O دَلالَتُها على المُفاعَلَةِ : مِنْ ذلِكَ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ، على أَنَّ المرادَ : كَلَّمْتُهُ مُشافَهَةً، وبِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ، على أَنَّ المُرادَ : بايَعْتُهُ مُتَقابِضَيْنِ، أَوْ مُناجَزَةً، وبِعْتُهُ رَأْساً بِرَأْسٍ، على أَنَّ المُرادَ: بِعْتُهُ مُماثَلَةً. ولا بُدَّ مِنْ مُصاحَبَةِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ لهذِهِ الحالِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كَمُلازَمَتِهِ للحالِ في قَوْلِكَ : سادُوا كابِراً عَنْ كابِرٍ، وابْتَعْ هذا ناجِزاً بناجِزٍ، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مَعَ الأَحْوالِ الجامِدَةِ السَّابِقَةِ يُعْرَبُ صِفَةً لَها. وتَكُوْنُ الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ جامِدَةً مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ.

وذَكَرَ أَبُوْ حَيّانَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَكُوْنَ (يَداً) في قَوْلِهِمْ : بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ – مَفْعُوْلاً بِهِ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها : جاعِلاً يَدَهُ بِيَدٍ ؛ لأَنَّ المَعْنى لَيْسَ على هذا التَّقْدِيْرِ (جاعِلَ اليَدِ في اليَدِ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ تَوَهُّمُ إِحْلالِ الاسْمِ (يَد) مَحَلَّ المَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ لا مَصْدَرَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

O دَلالَتُها على تَسْعِيرٍ : مِنْ ذلكَ : بِعْتُهُ الشّاءَ **شاةً ودِرْهَماً**، وبِعْتُهُ البُرَّ **قَفِيْزاً بِدِرْهَمٍ**، وبِعْتُهُ الدّارَ **ذِراعاً بِدِرهَمٍ**، واشْتَرَى الرَّجُلُ القِماشَ **مِتْراً بِدِيْنارٍ**، ونَشَرَ الكِتابَ **صَفْحَةً بدِيْنارٍ**، عَلى أَنَّ المُرادَ : بِعْتُ ذلِكَ، واشْتَرَيْتُه مُسَعَّراً، وقامَرْتُ فُلاناً **دِرْهَماً في دِرهَمٍ**، على أَنَّ المُرادَ : قامَرْتُهُ باذِلاً، وأَخَذْتُ مِنْهُ الزَّكاةَ **دِرْهَماً لكُلِّ أَرْبَعِيْنَ**، على أَنَّ المُرادَ : فارِضاً. وتَكُوْنُ الحالِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ.

ويَجُوْزُ رَفْعُ المَنْصُوْباتِ في هذِهِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ على الابْتِداءِ على نِيَّةِ صِفَةٍ، والتَّقْدِيرُ: بِعْتُهُ الشّاءَ شاةٌ مِنها بِدِرْهَمٍ، وهكذا دَوالَيْك، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ بَعْدَهُ الخَبَرُ.

O دَلالَتُها على التَّرْتِيْبِ : مِنْ ذلِكَ : ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً (مُرَتَّبِيْنَ)، وتَعَلَّمْتُ الحِسابَ باباً باباً (مُرَتَّباً، أَوْ مُفَصَّلاً)، وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ (مُرَتَّبِيْنَ). وتَكُوْنُ الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةُ مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ.

ومِنهُ قَوْلُكَ : لَكَ الشَّاءُ شاةً بِدِرْهَم ، شاةً بِدِرْهَم، وذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَجعَلْ (لَكَ) خَبَراً لِقِيْلَ : الشَّاءُ شاةٌ بِدِرْهَمٍ بالرَّفعِ على خَبَرِ المُبْتَدَأ كما يَتَبَدَّى لِيْ، و يَجُوْزُ في قَوْلِكَ: الشَّاءُ لَكَ شاةً بِدِرْهَمٍ، والشَّاءُ لَكَ شاةٌ بِدِرْهَم (بالرَّفعِ، والنَّصْبِ)، على أَنَّ النَّصبَ على الحالِ، والرَّفْعَ على الابْتِداءِ على نِيَّةِ الصِّفَةِ : الشَّاءُ لَكَ شاةٌ مِنْها بِدِرْهَمٍ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسمِيَّةَ حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ (لَكَ)، أَوْ خَبَرٌ ثانٍ للمُبْتَدَأ، أَوْ خبرٌ على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (لَكَ) حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ (الشَّاءُ).

وللنَّحْوِيِّنَ في نَصبَ الثانِيْ مِنَ قَوْلِكَ : عَلَّمْتُهُ الحِسابَ باباً باباً، وأضْرابِهِ(1) أَقْوالٌ:

- أَنَّهُ مَعْمُوْلٌ للأَوَّلِ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الحال، وهُوَ مَوْقِعٌ أَكْسَبَهُ العَمَلَ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِي- أَنَّهُ في مَوْضِعِ الصِّفَةِ للأَوَّلِ على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ : ذا بابٍ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ جنِّيٍّ. وقِيْلَ أَيْضاً إِنَّ هذا قَوْلُ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُجْعَل تَوْكِيْداً للأَوَّلِ ؛ لأَنَّه لَوْ جُعِلَ كذلِكَ لأَدَّى ما يُؤَدِّيْهِ الأَوَّلُ مِنَ المَعْنى، وإِنَّهُ جَعَلَ الاسْمَيْنِ مُرَكَّبَيْنِ، وهذا التَّرْكِيْب لا يُقِرُّهُ إِعْرابُ الاسْمَيْنِ ؛ لأَنَّ هذا التَّرْكِيْبَ يَكُوْنُ بالبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ كما في : أَحَدَ عَشَرَ، وأَضْرابِها، وبِإِعْرابِ الثَّانِي كما في : بَعْلَبَكُّ، وبَعْلَبَكَّ، وبِإِضافَةِ الأَوَّلِ إِلى الثَّانِيْ كما في : بَعْلَبَكَّ.

- أَنَّه تَوْكِيْدٌ على أَنَّ الأَوَّلَ حالٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّفْصِيْلَ لا يُفْهَمُ إِلاَّ بِهِ، واحْتُجَّ لَهُ بأَنَّ العَرَبَ قالَتْ : بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةً بِدِرْهَمٍ دُوْنَ تَكْرِيْر، وهُوَ قَوْلٌ يُؤَدِّيْ مَعْنَى التَّكْرِيْرِ : بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةً بِدِرْهَم شاةً بِدِرْهَمٍ، على أَنَّ الإِفْرادَ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّفْصِيْلُ. وقَدْ رَجَّحَ بَعْضُ النُّحاةِ قَوْلَ الزَّجَّاجِ على قَوْلِ الفارِسِيِّ لِكَوْنِ التَّكْرِيْرِ للتَّفْصِيْلِ لَمْ يَثْبُتْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ.

- أَنَّ كِلْتا اللَّفْظَتَيْنِ بِمَجْمُوْعَتَيْنِ الحالُ، على أَنَّهُما يُؤَدِّيانِ مَعْنَى المُفْرَدِ، كما في قَوْلِ العَرَبِ : هذا حُلْوٌ حامِضٌ، على أَنَّهُما بِمَجْمُوْعِهِما خَبَرُ المُبْتَدَأ، لأَنَّهُما قاما مَقامَ المُفْرَدِ، فيَكُوْنانِ مَنْصُوْبَيْنِ بالعامِلِ نَفْسِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ حِيَّانَ.

- أَنْ يَكُوْنَ الثَّانِي مَعْطُوْفا على الأَوَّلِ على نِيَّةِ الفاءِ، والتَّقْدِيْرُ : عَلَّمْتُهُ الحِسابَ باباً فباباً، وادْخُلُوا أَوَّلَ فأَوَّلَ، وهُو قَوْلٌ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِيْ حيَّانَ عارٍ عَنِ التَّكَلُّفِ ؛ لأَنَّ المُراد : عَلَّمْتُهُ

(1) انظر : أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١ – ١٨.

الحِسابَ باباً بَعْدَ بابٍ، على أَنَّ المُرادَ الاسْتِغْراقُ لِجَمِيْعِ الأَبوابِ، والرِّجالِ، ونَحْوِ ذلِكَ، لا شَفْعُ الواحِدِ.

ويَتَبَدّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى هذِهِ التَّوَهُّماتِ؛ لأَنَّ كَوْنَ الاثْنَيْنِ بمجْمُوْعِهِما حالاً يُغْنِيْنا عَنْها؛ لأَنَّ المَعْنَى على ذلِكَ، فلا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ الصِّفَةِ، أَوِ العطْفِ على نِيَّةِ الفاءِ، أَوْ التَّوْكِيْدِ.

O كَوْنُها أَصْلاً لِصاحِبِها: مِنْ ذلِكَ: هذا خاتَمُكَ ذَهَباً، وهذِهِ جُبَّتُكَ خَزّاً، وهذا ثَوْبُكَ حَرِيْراً، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[1]، على أَنَّ (طِيْناً) حالٌ، أَوْ تَمْيِيْزٌ، أَوْ مَنْصُوْبٌ بَعْدَ حَذْفِ (مِنْ) على أَنَّ الحالَ الأَصْلُ، وأَنَّ صاحِبَها الفَرْعُ المَأْخُوْذُ مِنْها.

O كَوْنُها فَرْعاً لصاحِبِها الَّذي يُعَدُّ أَصْلاً: مِنْ ذلِكَ: هذا حَدِيْدُكَ خاتَماً، وهذا قماشُكَ ثَوْباً، وهذا ذَهَبُكَ خاتَماً.

ومِمّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾[2]: يَجُوْزُ في (بُيُوْتاً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[3]:

- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ (الجِبالَ) مَنْصُوْبٌ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ (مِنْ): وتَنْحِتُوْنَ مِنَ الجِبالِ بُيُوْتاً.
- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعولاً ثانِياً على أَنَّ (تَنْحِتوْنَ) مُضَمَّنٌ مَعنَى ما يَتَعَدّى إلى مَفْعُوْلَيْنَ أَصْلُهُما مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ المُقَدَّرةِ كما في قَوْلِكَ: خِيْطَ هذا الثَّوْبُ جُبَّةً (مُقَدَّراً لَهُ ذلِكَ)، وعَلى أَنَّها بمَعْنَى المَسْكُوْنَةِ.

O أَنْ تَكُوْنَ نَوْعاً لِصاحِبِها: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: هذا مالُكَ ذَهَباً، هذا ما تَمْتَلِكُهُ أَشْجاراً، وهذا دَيْنُكَ دَنانِيْرَ.

---

(١) الإسراء: ٦١.

(٢) الأعراف: ٧٤.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٣٢٩، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٥/ ٣٦٣ – ٣٦٤

O كَوْنُها دالَّةً على طَوْرٍ فيْهِ تَفْضِيْلٌ : مِنْ ذلِكَ : زَيْدٌ شاباً أَفْضَلُ مِنْهُ طِفْلاً، وهذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبا، وهذا حُلْواً أَطْيَبُ مِنْهُ حامِضاً.

O كَوْنُها دالَّةً على عَدَدٍ : مِنْ ذلِكَ : قابَلْتُهُمْ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، وجاءُوا خَمْسِيْنَ رَجُلاً، وجاءُوا ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً.

O مَجِيْئُها أَحْوالاً مُرَكَّبَةً مَزْجِيّاً حَمْلاً على الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً : قِيْلَ إِنَّ أَصْلَ هذِهِ الأَحْوالِ العَطْفُ ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ الظُّرُوْفَ المُرَكَّبَةَ مَزْجِيّاً كما في قَوْلِكَ : جاءَ صَباحَ مَساءَ (صَباحاً، ومَساءً)، ويَوْمَ يَوْمَ، وأَضْرابها مِنْ حَيْثُ إِنَّها في المَعْنَى مَفْعُوْلٌ فيْهِ. ويَكْمُنُ الاخْتِلافُ بَيْنَ هذِهِ الأَحْوالِ المُرَكَّبَةِ والظُّرُوْفِ المُرَكَّبَةِ – في أَنَّ الأَحْوالَ المُرَكَّبَةَ تَكْمُنُ فيما يَكُوْنُ أَصْلُهُ العَطْفَ، والإِضافَةَ، أَمَّا الظُّرُوْفُ المُرَكَّبَةُ فَمَحْصُوْرَةٌ فيما أَصْلُهُ العَطْفُ. ويُكْتَفَى مِنْ هذِهِ الأَحْوالِ بِتِلْكِ المَسْمُوْعَةِ عَنِ العَرَبِ عِنْدَ النُّحاةِ، فلا يَجُوْزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقاسَ عَلَيْها غَيْرُها.

وتُعَدُّ هذِه الأَحْوالُ المُرَكَّبَةُ مَزْجِيّاً، والقائِمَةُ مَقامَ المُفْرَدِ المُشْتَقِّ تَأْوِيْلاً – أَكْثَرَ جَدارَةً بالغَلَبَةِ عِنْد ابْنِ مالِكٍ مِنْ الظُّرُوْفِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً، وهذِهِ الظُّرُوْفُ هِيَ :

¥ شَغَرَ بَغَرَ : تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، على أَنَّ المُرادَ : تَفَرَّقُوا مُنْتَشِرِيْنَ في كُلِّ وَجْهٍ، وأَنَّ (شَغَرَ) تَتَبَدَّى دَلالَتُهُ مِنْ قَوْلِ العَرَبِ : شَغَرَ البَلَدُ (خَلا مِنَ النَّاس)، وأَنَّ دَلالَةَ (بَغَرَ) تَتَبَدَّى مِنْ قَوْلِهِمْ : بَغَرَ النَّجْمُ (الثُّرَيّا) يَبْغُرُ بُغُوْراً (سَقَطَ، وهاجَ بالمَطَرِ)، فكَأَنَّهُمْ إِذا تَفَرَّقُوا في كُلِّ مَكانٍ سَقَطُوْا في تِلْكَ الأَوْجُهِ كما قِيْلَ.

¥ شَذَرَ مَذَرَ : تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ (بفَتْحِ الشِّيْنِ والمِيمِ، وكسْرِهما)، على أَنَّ المُرادَ : ذَهَبُوا في كُلِّ وَجْهٍ، وأَنَّ الشَّذْرَ : قِطَعُ الذَهَبِ، واللُّؤْلُؤِ الصِّغارِ، وواحِدُها : شَذْرَةٌ، وأَنَّ المَذرَ مَصْدَرُ : مَذِرَتِ البَيْضةُ مَذَراً (فَسَدَتْ)، فهِيَ مَذِرَةٌ، ومَذِرَتْ نَفْسُهُ، ومَعِدَتُهُ : خَبُثَتْ، وقِيْلَ إِنَّ الأَصْلَ بالباءِ ؛ لأَنَّهُ مِنَ التَّبْذِيْرِ، وإِنَّ المِيْمَ الأَصْلُ، والمُرادُ مِنْ هذا المَثَلِ : تَفَرَّقُوا مُشَتَّتِيْنَ في كُلِّ وَجْهٍ. ويَظْهَرُ لِي أَنَّ فَتْحَ عَيْنِ الشَّذْرِ يَعُوْدُ إِلى تَحْقِيْقِ إِتْباعِ عَيْنِ المَذَرِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في : شِذَرَ مِذَرَ، مِنْ حَيث إِتْباعُ كَسْرِ فاء (مَذَرَ) لكَسْرِ فاءِ (شِذَرَ) فَضلاً عَن إِتْباعِ فَتْحَةِ عَيْنِ (شذَرَ) لفَتْحَةِ عَيْنِ (مَذرَ).

¥ ذَهَبُوا خِذَعَ مِذَعَ[1] : المرادُ مِنْ هذا المَثَل : تَفَرَّقوا في كُلِّ وَجْهٍ، على أَنَّ الخِذَعَ كما يَتَبَدَّى لي: جَمْعُ : خِذْعةٍ، والخِذْعَةُ مِنْ بابِ (فِعْلَةٍ) بمَعْنَى مَفْعُوْلَةٍ، والخِذْعَةُ : القِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ، وخَذَعَ اللَّحْمَ، والشَّحْمَ يَخْذَعُهُ خَذْعاً : قَطَعَهُ، وحَزَّزَهُ، والخَذِيْعَةُ : الطَّعامُ في الشَّامِ، وقِيْلَ إِنَّ فِيْها لُغَةً أُخْرَى بالجِيْمِ : ذَهَبُوا جِذَعَ مِذَعَ. والمِذَعُ : جَمْعُ : مِذْعَةٍ أَيْضاً كما يَظْهَرُ لِيْ، على أَنَّ المِذْعَةَ مِنْ بابِ (فِعْلَةٍ) بمَعْنَى المَفْعُوْلَة (المَقْطُوْعَةِ)، وأَنَّ : مَذَعَ يَمْذَعُ مَذْعاً : أَخْبَرَ ببَعْضِ الأَمْرِ ثُمَّ كَتَمَهُ، أَوْ قَطَعَهُ، وأَخَذَ في غَيْرِهِ، والمَذَّاعُ : الكَذَّابُ المُتَمَلِّقُ، والمَذْعُ سَيَلانُ المَزادَة، وبَذَعَ، ومَذَعَ : قَطَرَ[2]، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ الأَصْلُ : بِذَعاً، على أَنَّ الباءَ قُلِبَتْ مِيْماً، وبَذَّعَ الشَّيْءَ : فَرَّقَهُ، والبَذْعُ : قَطْرُ حُبِّ الماءِ، وهُوَ المَذْعُ أَيْضا[3]

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى تَقْيِيْدِ ما مرَّ بتَوَهُّمِ التَّأْوِيْلِ بالمُشْتَقِّ ؛ لأَنَّ في هذا التَّأْوِيْلِ تَكَلُّفاً، وهَجْراً لظاهِرِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ

¥ أَخْوَلَ أَخْوَلَ : ذَهَبَ بَنُو فُلانٍ أَخْوَلَ أَخْوَلُ، والمُرادَ : ذَهَبُوا مُتَفَرِّقِيْنَ، أَوْ واحِداً واحِداً، أَوْ شَتَّى، ومِنْهُ قَوْلُ ضابِئِ البُرْجُمِيِّ يَصِفُ الثَّوْرَ، والكِلابَ[4] :

يُساقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضارِياتِها سِقاطَ حَدِيْدِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

وقَدْ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ[5] أَنَّ (أَخْوَلَ أَخْوَلَ) يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مِثْلَ : شَغَرَ بَغَرَ، ويَوْمَ يَوْمَ.

¥ حَيْثَ بَيْثَ، حَوْثَ بَوْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيْثَ بِيْثَ : تَرَكْتُهُم حَيْثَ بَيْثَ، حَوْثَ بَوْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيْثَ بِيْثَ (بالبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ)، وحاثِ باثِ (بالبِناءِ على الكَسْرِ)، وحَوْثاً بَوْثاً (بالإعْرابِ والتَّنْوِيْنِ)، والمُرادُ : تَرَكْتُهُمْ مُتَفَرِّقِيْنَ[6]، وهُوَ عِنْدَ الفَرَّاءِ : أَذْلَلْتُهُمْ،

---

(١) انظر : الميداني، مجمع الأمثال : ١/ ٢٧٩، رقم : ١٤٦٥، الزبيديّ، تاج العروس، خذع : ٢٠/ ٤٩٥، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٥.

(٢) انظر : ابن منظور، لسان العرب : مذع.

(٣) انظر : ابن منظور، لسان العرب : بذع.

(٤) انظر : الزبيديّ، تاج العروس، خول : ٢٨/ ٤٤٦.

(٥) انظر : الزبيديّ، تاج العروس، خول : ٢٨/ ٤٤٦، سيبويه الكتاب : ٢/ ٥٦.

(٦) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل، والتكميل : ٩/ ٣٨٦، الزبيديّ، تاج العروس، حوث : ٥/ ٢٢٦.

ودَقَّقتُهُم، وتَركْتُ الأَرْضَ حاثِ باثِ : دَقَّقتُها. وذَكَرَ ابْنُ سِيْدَه أَنَّ أَلِفَ (حاثِ) مُنقَلِبةٌ عَنِ الواوِ ؛ لأَنَّ انْقِلابَ الأَلْفِ عَيْناً عَنِ الواوِ أَكْثَرُ مِن انقِلابِها عَنِ الياءِ، وقِيلَ إِنَّ (حاثِ باثِ) أُخْرِجَ مُخْرَجَ : قَطام، وحَذام، وإِنَّ (حَيْثَ بَيْثَ) أُخْرِجَ مُخْرَجَ : حَيْصَ بَيْصَ . ويُقالُ : أَحاثَ الأَرْضَ، واسْتَحاثَها : أَثارَها، وأَحَثْتُ الأَرْضَ، وأَبَثْتُها، واسْتَحاثَ الأَرْضَ : طَلَبَ ما فيْها، وأَحاثَ الشَّيْءَ : حَرَّكَهُ، وفَرَّقَهُ. وقِيْلَ إِنَّ (حَوْثُ) لُغَةٌ في : حَيْثُ، أَوْ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، وإِنَّ (حَيْثُ) لُغَةٌ في : حَوْثُ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ : حَيْثَ. وقِيْلَ إِنَّ (حَيْثَ بَيْثَ) فيْهِ إِتْباعُ الثَّانِيْ (بَيْثَ) للأَوَّلِ (حَيْثَ) ؛ لأَنَّ أَصْلَ الياءِ فيْهِ واوٌ، وإِنَّ (حَوْثَ بَوْثَ) فيْهِ إِتْباعُ الأَوَّلِ (حَيْثَ) للثَّانِيْ (بَوْثَ) كما في : حَوْصَ بَوْصَ مِنْ حَيْثُ إِتْباعُ (بَوْصَ) لـ (بَيْصَ).

¥ بَيْتَ بَيْتَ : هُوَ جارِيْ بَيْتَ بَيْتَ، والمُرادُ : هُوَ جارِيْ مُلاصِقاً، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ : هُوَ جارِيْ بَيْتَ بَيْتٍ[1].

¥ كَفَّةَ كَفَّةَ : لَقِيْتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ[2]، والمُرادُ : لَقِيْتُهُ مُواجَهَةً، وفَجْأَةً، ومِنْهُ حَدِيْثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ : " فتَلَقَّاهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ كَفَّةَ كَفَّةَ "، فكأَنَّ كِلَيْهِما قَدْ كَفَّ صاحِبَهُ عَنْ مُجاوَزَتِهِ إلى غيرِهِ (مَنَعَهُ). ويُقالُ : لَقِيْتُهُ كَفَّةً لكَفَّةٍ، وكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، على أَنَّ المُرادَ : لَقِيْتُهُ كِفاحاً، فكَأَنَّ كَفَّ أَحدِهِما مَسَّتْ كَفَّ الآخَرِ، وقِيْلَ إِنَّ المُرادَ : إذا لَقِيْتَهُ، فمَنَعْتَهُ مِنَ النُّهُوْضِ، ومَنَعَكَ.

¥ صَحْرَةَ بَحْرَةَ[3] : أَتَيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ : والمُرادُ : أَتَيْتُهُ مُنْكَشِفاً (لَيْسَ بَيْنِي، وبَيْنَهُ ساتِرٌ)، ويُقالُ : لَقِيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ نَحْرَةَ، على أَنَّها مَمْنُوْعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تُرَكِّبُ مَزْجِيّاً ثَلاثَةَ أَشْياءَ، واخْتَبَرَهُ بالأَمْرِ صَحْرَةَ (بفَتْحِ الصَّادِ، وضَمِّها) بَحْرَةَ (بضَمِّ الباءِ، وفَتْحِها)، اخْتَبَرَهُ صَحْرَةً (بفَتْحِ الصَّادِ، وضَمِّها، والتَّنْوِيْنِ) بَحْرَةً (بضَمِّ الباءِ، وفَتْحِها، والتَّنْوِيْنِ).

---

(١) انظر : سيبويه، الكتاب : ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٦، أبـو عبيـد القاسـم، كتـاب الأمثـال : ٣٧٧، الزَّبيديّ، تاج العروس، كفف : ٢٤/ ٣١٩-٣٢٠

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٦-٣٨٧، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال : ٣٧٧، الزَّبيديّ، تاج العروس، صحر : ١٢/ ٢٨٨.

وفي وقوعِ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ حالاً خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ(١) :

O المَنْعُ : مِمَّنْ ذهَبَ هذا المَذْهَبَ سِيْبَوَيْهِ لكَوْنِ المَصْدَرَ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيْزِها مَعْرِفَةً، وهذِهِ المَعْرِفَةُ لا تَقَعُ حالاً إلاَّ فيما سُمِعَ عَنِ العَرَبِ، واسْتُثْنِيَ كما سَيَأْتي، ولكَوْنِ (أَنْ) تَقْلِبُ الزَّمَنَ إلى المُسْتَقْبَلِ الَّذي لا يَقَعُ حالاً مُقَدَّرَةً، وغَيْرِها كما في قَوْلِ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً بِهِ غَداً ؛ لأَنَّ الحالَ المُقَدَّرَةَ تَكُوْنُ بجَعْلِ مَكانِها فِعْلاً آخَرَ يَكُوْنُ حالاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في (أَنْ) ؛ لأَنَّها تَقْتَضِيْ فِعْلاً ذا زَمَنٍ في المُسْتَقْبَلِ.

ومِمَّنْ تَبِعَ سِيْبَوَيْهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَبُو حَيَّانَ النَّحْويُّ : " وأَنْ، والفِعْل – وإِنْ قُدِّرَ بمَصدَرٍ – لا يَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ حالاً ؛ لأَنَّ العَرَبَ أَجْرَتْها مُجْرَى المَعارِفِ سِوَى المُضْمَرِ في بابِ الإِخْبارِ بـ (كانَ) ؛ ولأَنَّ سِيْبَوَيْهِ... "(٢).

O الإجازَةُ : مِمَّنْ أَجاز هذِهِ المَسْأَلَةَ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومِنْها قَوْلُ تَأَبَّطَ شَرّاً(٣) :

وقالُوا لَها : لا تُنْكِحِيْهِ فإِنَّهُ   لأَوَّلِ سَهْمٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

على أَنَّ المَصْدَرَ المؤَوَّلَ حالٌ.

ومِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ الَّذيْ أَعْرَبَهُ حالاً في الاياتِ الآتِيَةِ :

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾(٤)، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في (أَنْ يَصَّدَّقُوا) ظَرْفُ زَمانٍ على حَذْفِ مُضافٍ يُوْمِئُ إلى الزَّمانِ، أَوْ حالٌ تَقْدِيْرُها : إلاَّ مُتَصَدِّقِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ

---

(١) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل، والتكميل : ٩/ ٤٧، سيبويه، الكتاب : ١/ ٣٩، ٣/ ٥٢، الزمخشري، الكشاف : ١/ ٥٥٠، ٢/ ٣٨٦.

(٢) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٤٧.

(٣) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٤٧.

(٤) النساء : ٩٢.

الزَّمَخْشريّ[1]، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُ عِنْدَ أَبي حَيَّان ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ لا يَقَعُ حالاً عِنْدَ سيبَوَيْهِ، وغَيْره[2].

- قوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾[3]، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزها في (إلاَّ أَنْ يَشاءَ اللهُ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاسْتِثْناءِ، والتَّقْدِيْرُ : ولا تَقُوْلَنَّ في وَقْتٍ إلاَّ وَقْتَ أَنْ يَشاءَ اللهُ، على أَنَّ فِيْهِ حَذْفَ مُضافٍ، أَوْ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ولا تَقُوْلَنَ أَفْعَلُ هذا إلاَّ قائِلاً إنْ شاءَ اللهُ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ[4]. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الحالَ (قائِلاً) لا المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ فَضْلاً عَنْ أَنَّ فيْهِ تَصْيِيْرَ الخَبَرِ إِنْشاءً باسْتِبْدالِ (إِنْ) بـ(أَنْ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أَوْلَى.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾[5] : في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ وَجْهانِ : الأَوَّلُ النَّصْبُ على المَفْعُوْلِ لَهُ ؛ لأَنَّ الاسْتِثْناءَ مُفَرَّغٌ، والثَّاني النَّصْبُ على الحالِ، والأَوَّلُ أَوْلى عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ[6] ؛ لأَنَ وُقوْعَ المَصْدَرِ عِنْدَهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ فَضْلاً عَنْ تأْوِيْلِهِ باسْمِ الفاعِلِ، ووُقُوْعِ الحالِ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُ في عَدَمِ اطِّرادِ مَجِيْءِ المَصْدَرِ حالاً ؛ لأَنَّ في العربيَّةِ شَواهِدَ كَثِيرَةً فَضْلاً عَمَّا فِيْهِ مِنْ إِيْماءٍ إلى المُبالَغَةِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ ﴾[7]: في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزها وَجْهانِ : الأَوَّلُ أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حذْفِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ : إلاَّ

(١) انظر : الكشاف : ١/ ٥٥٠.

(٢) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٤/ ٧١.

(٣) الكهف : ٢٣ – ٢٤.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرين : ٢/ ٨٤٣.

(٥) البقرة : ٢٢٩.

(٦) انظر : الدرّ المصون : ٢:٤٤٦ – ٤٤٧.

(٧) البقرة : ٢٦٧.

بأنْ تُغْمِضُوا، والثَّانِي أنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وهُوَ وَجْهٌ لَمْ يَرْتَضِهِ أَبُو حَيَّانَ[1]، وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى أنَّ (أنْ) بمَعْنَى (إنْ) كما وَرَدَ في تَقْدِيرِ العُكْبَرِيِّ السَّابِقِ.

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾[2]: المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ نَصْبِ الحالِ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ[3]، والتَّقْدِيرُ: لا تَدْخُلُوا إلاَّ مأْذُوناً لَكُمْ.

- قَوْلُهُ تَعالَى ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ﴾[4]: المصدر المُؤَوَّلُ مِنْ (أنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ (في)، أَوْ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، والتَّقْدِيرُ: وما لَنا غَيْرَ مُتَوَكِّلِينَ على اللهِ[5].

وبَعْدُ فإنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهدَ، وغَيْرِها في القُرْآنِ يُمْكِنُ أنْ تُعَزِّزَ مَجِيْءَ المَصْدَرِ حالاً بقَيْدِ تَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ مِنْ غَيْرِ مُحْوِجٍ إلى تأْوِيلِ المَصْدَرِ باسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ، أَوْ حَذْفِ مُضافٍ، على أنَّ المُرادَ مِنْ وُقُوْعِهِ حالاً تَحْقِيْقُ المُبالَغَةِ.

(ب) أنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً لا مَعْرِفَةً:

للنُّحاةِ في تَعْلِيْلِ تَنْكِيرِ الحالِ أَقْوالٌ[6]:

○ أنَّها نُكِّرَتْ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أنَّها نَعْتٌ إذا كانَ صاحِبُها مَنْصُوْباً كما في قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً الضَّاحِكَ، أَوْ كانَتْ هِيَ مِمَّا لا تَظْهَرُ عَلَى آخِرِها حَرَكَةُ الإعْرابِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ بَكْرٌ المُعْطَى دِيْناراً؛ لأنَّ الاشْتِقاقَ يَغْلِبُ علَيْها كما مَرَّ، وأنَّها خَبَرٌ في المَعْنَى، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ مالِكٍ.

○ أنَّ كَوْنَها فَضْلَةً جَعَلَها تَسْتَحِقُّ التَّثْقِيلَ، وهذا التَّثْقِيْلُ جَعَلَها تَسْتَحِقُّ التَّخْفِيْفَ بكَوْنِها نَكِرَةً، على أنَّ النَّكِرَةَ تُعَدُّ أَخَفَّ مِنَ المَعْرِفَةِ؛ لأنَّها لا تَدُلُّ على شَيْءٍ مُحَدَّدٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٨٠.

(2) الأحزاب: ٥٣.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٠.

(4) إبراهيم: ١٢.

(5) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٥.

(6) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٦ – ٢٧، السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ١٧.

تَفرِضُ على الذِّهْنِ ألاَّ يَنْشَغِلَ في تَحْدِيدِها بخلافِ المَعْرِفَةِ الّتي لا بُدَّ مِنْ أنْ يَنْشَغِلَ في تَحْدِيدِها على وَفْقِ غَريزَةِ حُبِّ الاسْتِطْلاعِ، والتَّبَيُّنِ. ويظْهَرُ لِي أنَّ التَّخْفيفَ تَسَرَّبَ إلى الفضلاتِ أيضاً مِن كَوْنِ الفاعِلِ مَرْفُوعاً، وكَوْنِ عَلامَةِ الرَّفْعِ ثَقِيلَةً، وهِيَ عَلامَةٌ جِيْءَ بِها لأنَّهُ قَوِيٌّ، أوْ لأنَّهُ في الأصْلِ خَفِيفٌ، وهِيَ خِفَّةٌ تَسَرَّبَتْ إلَيْهِ مِن حَيْثُ إنَّ لكُلِّ فِعْلٍ فاعِلاً واحِداً، وهِيَ مَسْألَةٌ لا يَنْشَغِلُ الذِّهْنُ بتَحْدِيْدِ هذا الفاعِلِ فِيْها، وعَلَيْهِ فإنَّهُ جِيْءَ بالضَّمَّةِ لتَثْقِيلِهِ لتَحْقِيْقِ التَّعادُلِ، والتكافُؤِ مَعَ الفضَلاتِ الّتي توْسَمُ بالثِّقَلِ ؛ لأنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُمْكِنُ أنْ يَنْصِبَ أكْثَرَ مِنْ فَضْلَةٍ، وهذِهِ الكَثْرَةُ تُفْضِيْ إلى انْشغالِ الذِّهْنِ بتَحْدِيدِ كُلِّ فَضْلَةٍ، وهُوَ انْشِغالٌ يَجْعَلُ هذهِ الفَضَلاتِ ثَقِيْلَةً، ولذلِكَ صِيْرَ إلى تَخْفِيفِها باسْتِئْثارِها بعَلامَةِ النَّصْبِ الخَفِيْفَةِ.

O أنَّ تَنْكِيْرَها يَعُوْدُ إلى أنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ ما يَحْصُلُ بالتَّعْرِيْفِ، وعَلَيْهِ فإنَّهُ لا فائِدَةَ تتَحَقَّقُ مِنْ تَكَلُّفِ تَعْرِيْفِها، وعَلَيْهِ فإنَّ هذا سَبَبُ تَنْكِيْرِ التَّمْيِيزِ، وهُوَ قَوْلُ الأُسْتاذِ أَبِيْ عِلِيٍّ. وقَدْ رُفِضَ هذا التَّأْوِيْلُ؛ لأنَّ فيْهِ إيْماءً إلى إمكانِيَّةِ مَجِيْءِ الحالِ، والتَّمْيِيْزِ مَعْرِفَةً، على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ الغَرَضَ مِنَ الحالِ تَبْيِيْنُ الهَيْئَةِ بحالٍ مُنَكَّرَةٍ لا مُخْتَصَّةٍ، ولا معْهُوْدَةٍ، فتَكُوْنُ مَعْرِفَةً، ومِنَ التَّمْيِيْزِ إزالَةُ الإبْهامِ، والغُمُوْضِ، والقَوْلُ نَفسُهُ في التَّمْيِيْزِ.

O أنَّ تَنْكِيْرَ الحالِ مَحْمُوْلٌ على الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُنَبِّهاً لكَونِها مَبْنِيَّةً على معْناه كما في قَوْلِكَ : يَجِيْءُ زَيْدٌ راكِبا، على أنَّ المَعْنَى : يَجِيْءُ إنْ رَكِبَ، ومَتَى رَكِبَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في اسْتِعْمالِ الماضِيْ المَبْنِيِّ على المُضارِعِ (يَجِيْءُ) : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، علَى الرَّغْمِ مِنْ أنَّهُ لا يَحْسُنُ أنْ يُقال : جاءَ زَيْدٌ إنْ رَكِبَ، وهُوَ قوْلُ الفَرّاءِ الَّذيْ رُدَّ بوَسْمِهِ بأنَّهُ دَعْوَى لا دَلِيْلَ عَلَيها، وبأنَّ الحالَ قَدْ تَكُوْنُ واقِعَةً كما في : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، فلا يَدْخُلُها مَعْنَى الشَّرْطِ الَّذي يُمْكِنُ أنْ يَقَعَ، وألاَّ يَقَعَ. وأَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ أنْ تَأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً إذا كانَ فيها مَعْنَى الشَّرْطِ، على أنَّها مَعَ ذلِكَ تُعَدُّ نَكرَةً، كما في قَوْلِكَ : عَبْدُ اللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ مِنْهُ المُسِيْءَ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنا الغَنِيَّ فأمّا الفَقِيْرَ فَلا، وأنْتَ زَيْداً أشْهرُ مِنْكَ عَمْراً، على أنَّ تَقْدِيرَ ما مَرَّ : عَبْدُ اللهِ إذا أحْسنَ أفْضَلُ مِنْهُ إذا أساءَ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنا إذا اسْتَغْنَى، فأمّا إذا افْتَقَرَ فلا، وأنْتَ إذا سُمِّيْتَ زَيْداً أشْهَرُ مِنْكَ إذا سُمِّيْتَ عَمْراً، وإذا لَمْ يَكُنْ فيها مَعْنى الشَّرْطِ وَجَبَ أنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً، كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ الرّاكِبَ، وهُوَ قَوْلٌ يَجِبُ أنْ تَكُوْنَ فِيْهِ الحال نَكِرةً لأنَّهُ لَيْسَ فيْهِ مَعْنَى

الشَّرطِ، إذْ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ فِيْهِ : جاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ. وأجازُوا وُقوْعَ ضَمِيْرِ النَّصْبِ المُنْفَصِلِ الَّذيْ للغائِبِ حالاً ؛ لأَنَّهُ ممّا يُتَّسَعُ بِه لِما فِيْهِ مِنَ الإِبْهامِ، كما في قَوْلِكَ : عَبْدُ اللهِ إِيَّاهُ أَشْهَرُ مِنْهُ إِيَّاها ؛ لأَنَّ في هذا الضَّمِيْرِ إِبْهاماً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَجُوْزُ في ضَمِيْرَيْ الخِطابِ، والتَّكَلُّمِ لِما يشْتَمِلانِ عَلَيْهِ مِنَ الاخْتِصاصِ. ونَصْبُ الضَّمِيْرَيْنِ (إِيَّاهُ، وإِيَّاها) على خَبَرِ كانَ المَحْذُوْفَةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (المُحْسِنَ، والمُسِيْءَ) عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى مِثْلِ هذِهِ التَّوَهُّماتِ الَّتي يُغْنِيْنا عَنْها أَنَّ التَّنْكِيْرَ صِيْرَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ التَّعْرِيْفِ الَّذيْ لَوْ صِيْرَ إِلَيْه في الحالِ، والتَّمْيِيْزِ لتبْيِيْنِ الهَيْئَةِ، أَوْ إِزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ. وقدْ أَجازَ البَغْدادِيُّوْنَ، ويُوْنُس تَعْرِيْفَ الحالِ مُطْلَقاً قِياسا على الخَبَرِ، وعلى ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ، وهِيَ شَواهِدُ أَخْضَعَها النُّحاةُ لسُلْطانِ التَّأْوِيْلِ بالنَّكِرَةِ، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ الَّتي يُوْمِئُ ظاهِرُها إِلى مَجِيْءِ المَعْرِفَةِ حالاً :

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1] :

لَذُوْ الرُّمَّةِ ذا الرُّمَّـــــــــــةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلانا

على أَنَّ (ذا الرُّمَّةِ)، و(غَيْلانا) حالان، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِما عَلَمَيْنِ، وقَدْ سَدّا مَسَدَّ النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2] :

ورَبَّيْتُــهُ حَتَّــى إِذا مــا تَرَكْتُــهُ   أَخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُه

على أَنَّ (أَخا القَوْمِ) حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعرَفَةً بالإِضافَةِ إِلى مَعْرِفَةٍ، وتَأْوِيْلُهُ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ : تَرَكْتُهُ قَوِيّاً لاحِقاً بالرِّجالِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ، على أَنَّ (أَلْ) زائِدَةٌ فِيْهِما، والجَمَّاءُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ اسْمٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ (جُمُوْماً) : مَرَرْتُ بِهِمْ جُمُوْماً غَفِيْرا، وعِنْدَ غَيْرِهِ : مَصْدَرٌ. وأَجازَ الجَرْمِيُّ أَنْ تَكُوْنَ الجَمَّاءُ صِفَةً : مَرَرْتُ بِإِخْوانِكَ الجَمَّاءِ الغَفِيْرِ، وأَبُوْ بَكْرٍ الأَنْبارِيُّ أَنْ تَكُوْنَ نَعْتاً مَقْطُوْعاً : مَرَرْتُ بِإِخْوانِكَ الجَمَّاءُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ النَّصْبَ عَلَى الحالِ مَعَ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ رَفْعاً، وجَرّاً يُعَدُّ غَيْرَ مُخْتارٍ عِنْدَهُ.

---

(١) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٢٩

(٢) انظر : ابن جنّيّ، التّنبيه على مشكلات شرح الحماسة : ٤٦١.

والجَمَّاءُ عِنْدَ الكِسائِيِّ مَنْصُوْبَةٌ في التَّمام (كَوْنُ الحالِ فَضْلَةً)، على أَنَّها تُرْفَعُ في النُّقْصانِ (كَوْنُها رُكْناً أَساسِيّاً، أَوْ خَبَراً)، كما في قَوْلِ الرَّاعِي[1]:

كُهُولُهُم وطِفْلُهُمْ سَواءٌ   هُمُ الجَمَّاءُ في القَوْمِ الغَفِيْرُ

على أَنَّ (الجَمَّاءُ الغَفِيْرُ) خَبَرُ المُبْتَدَأ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ عامِلَ التَّمامِ يُمْكِنُ أَنْ تَنْدَرِجَ تَحْتَهُ الفَضلاتُ جَمِيْعُها، فيَكُوْنُ الكُوْفِيُّوْنَ قَدْ أَخَذُوا بِهِ قَصَبَ السَّبْقِ مِنَ الوَظِيْفِيِّيْنَ الَّذيْنَ ذَهَبُوا إِلى أَنَّ هذِهِ الفَضَلاتِ المُلْحَقَةَ بالحَمْلِ اكْتَسَبَتْ حَرَكَتَها الإِعْرابِيَّةَ النَّصْبَةَ مِنْ وَظائِفِها الدَّلالِيَّةِ. وهذِهِ المَعارِفُ المَنْصُوْباتُ على الأَحْوالِ لَيْسَتْ أَحْوالاً في الحَقِيْقَةِ عِنْدَ الأَخْفَشِ؛ لأَنَّها مَعْمُوْلَةٌ لأَحْوالٍ مَحْذُوْفَةٍ، وهذِهِ المَحْذُوْفاتُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ أَفْعالاً مَعَ فاعِلِيْها تُؤَوَّلُ بالنَّكِراتِ، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ أَسْماءً مُشْتَقَّةً نَكِراتٍ، وقِيْلَ إِنَّها واقِعَةٌ مَوْقِعَ أَسْماءِ فاعِلِيْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ، ومُشْتَقَّةً مِنْ أَلْفاظِها، أَوْ مَعانِيْها، وعَلَيْهِ فإِنَّ (العِراكَ) تَقْدِيْرُهُ على وَفْقِ هذا القَوْلِ: تَعْتَرِكُ العِراكَ، أَوْ مُعْتَرِكَةً العِراكَ. وذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلى أَنَّ الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ مَنْصُوْبَةٌ على المَدْحِ لا على الحال.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: أَوْرَدَها العِراكَ، وقَوْلُ لَبِيْدٍ[2]:

فأَوْرَدَها العِراكَ ولَمْ يَذُدْها   ولَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

على أَنَّ للنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبِ (العِراكَ) ثَلاثَةَ أَقْوالٍ:

- أَنَّها حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها مَعْرِفَةً، كما مَرَّ.

- أَنَّها مَفْعُوْلٌ ثانٍ لـ (أَوْرَدَ)؛ لأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلَيْنِ كما في قَوْلِكَ: أَوْرَدْتُكَ الحَرْبَ، وأَوْرَدْتُكَ الأَمْرَ العَظِيْمَ، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[3]، و(أَرْسَلَ) مُضَمَّنٌ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ مَعْنَى (أَوْرَدَ)، وهُوَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٣٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٣٣.

(٣) هود: ٩٨.

- أنَّها صِفَةٌ لَمصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ لا حالٌ، والتَّقْدِيْرُ : أَرْسَلَها الإِرْسالَ العِراكَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما جاءَ مُقْتَرِنا بالألِفِ واللاَّمِ، ومَنْصُوْباً، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ الطَّراوَةِ. وعِيْبَ هذا التَّأْوِيْلُ بأَنَّ المَعْهُوْدَ في الصِّفاتِ أَنْ تَكُوْنَ مَعارِفَ، ونَكِراتٍ لا الالتِزامَ بالاقْتِرانِ بـ (أَلْ).

¥ قَوْلُهُمْ : ادْخُلُوا الأَوَّلَ الأَوَّلَ : للنَّحْوِيِّيْنَ في هذا القَوْلِ تَأْوِيْلٌ[1] :

- أَنَّ (أَلْ) زائِدَةٌ، ولَيْسَتْ عَهْدِيَّةً، على أَنَّ المَعْنَى : ادْخُلوا مُرَتَّبِيْنَ، وهذا القَوْلُ بهذا التَّأْوِيْلِ يُعَدُّ غَيْرَ مَقِيْسٍ، وشاذّاً عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.
- أَنَّ هذا القَوْلَ مَقِيْسٌ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ ؛ لأَنَّ الحالَ عِنْدَهُمْ يَجُوْزُ أَنْ تَأْتِيَ مَعْرِفَةً، ونَكِرَةً ؛ لأَنَّها فيها مَعْنَى الشَّرْطِ كما مَرَّ.
- أَنَّ (الأَوَّلَ) لَيْسَ حالاً، على أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بالفِعْلِ قَبْلَهُ على التَّشَبُّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.
- أَنَّهُ حالٌ مقِيْسَةٌ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّهُ يُحْكَى أَنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ : قَدِمَ زَيْدٌ أَخاكَ، وهذا زَيْدٌ سَيِّدَ النَّاسِ، على أَنَّ الحال يَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً، ونَكرَةً، وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ بْنِ حَبِيْبٍ.
- أَنَّهُ حالٌ، على أَنَّ (أَلْ) لَيْسَت زائِدَةً، وأَنَّ الاسمَ المُقْتَرِنَ بِها لَمْ يَتَعَرَّفْ بها على حَدِّ تَعَرُّفِ الأَسْماءِ الأُخْرَى : " بَلْ إِنَّما يُعْلَمُ كَوْنُهُ أَوَّلاً بَعْدَ ما يَكُوْنُ أَوَّلاً فلَمّا كانَتْ (أَلْ) على هذا الحَدِّ سَهُلَ ذلِكَ فيها "[2]، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، والسِّيْرافِيِّ.

وقِيْلَ إِنَّ ما خالَفَتْ فِيْهِ العَرَبُ القِياسَ قَوْلُهُمْ : ادْخُلْنَ الأَوَّلَ فالأَوَّلَ بالتَّذْكِيْرِ ؛ لأَنَّ القِياسَ أَنْ يُقالَ : ادْخُلْنَ الأُوْلَى فالأُوْلَى بالتَّأْنِيْثِ، والقوْلُ نَفْسُهُ في إِدْخالِ (أَلْ) شُذُوْذاً لا قِياساً.

وقِيْلَ إِنَّ رَفْعَ (الأَوَّلُ) في قَوْلِكَ : دَخَلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ – مَحْمُوْلٌ على البَدَلِ مِنْ واوِ الجَماعَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ في مِثْلِ قَوْلِكَ : ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ ؛ لأَنَّ فاعِلَ فِعْلِ الأَمْرِ يَجِبُ أَنْ يكوْنَ ضَمِيْراً، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ اسماً ظاهِراً ؛ لأَنَّ الاسْمَ الظَّاهِرَ يَكُوْنُ مَعَ

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٣ – ٣٥.

(٢) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٣٤.

المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بلامِ الأَمْرِ : لِيَدْخُلِ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ إِبْدالَ (الأَوَّلُ) في : ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ إِعادَةِ العامِلِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنَ الأَصْلِ ؛ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، فَضْلاً عَنْ تَغْلِيْبِ المُذَكَّرِ على المُؤَنَّثِ في : ادْخُلْنَ الأَوَّلَ فالأَوَّلَ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ، وحاذَيْتُه رُكْبَتَهُ إِلى رُكْبَتِي، وجاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إِلى مَنْزِلِيْ، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِيْ، وطَلَبْتُهُ جُهْدِيْ، وطاقَتِيْ، ورَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وَحْدَهُ، وتَفَرَّقُوا أَيادِي سبا، ومَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتَهُمْ إِلى العَشَرَة، وجاءُوا قَضَّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ(١) :

– قَوْلُ العَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ : للنَّحْوِيِّيْنَ في (فاهُ إِلى فِيَّ) في هذا القَوْلِ تَأْوِيْلُ :

± أَنَّهُ حالٌ ؛ لأَنَّهُ حالٌّ مَحَلَّ (مُشافَهَةً)، عَلى أَنَّ (إِلى فِيَّ) جِيْءَ بِها لتَبْيِيْنِ (فاهُ) كَما في قَوْلِ العَرَبِ : سَقياً لَكَ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : إِرادَتِيْ لَكَ، وأَعْنِيْ لَكَ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ.

± أَنَّ (فاهُ) مَفْعُوْلٌ بِهِ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها : كَلَّمْتُهُ جاعِلاً فاهُ إِلى فِيَّ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ. وقِيْلَ إِنَّ هذا التَّأْوِيْلَ يَمْتَنِعُ في مِثْلِ قَوْلِكَ : كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إِلى وَجْهِيْ، وعَيْنَهُ إِلى عَيْنِيْ إِنْ قِيْلَ إِنَّ (كَلَّمْتُهُ) قَدْ دَلَّ على (جاعِلاً) دُوْنَ تَقْدِيْرِهِ، إِذْ لَوْ كانَ (جاعِلاً) مُقَدَّراً لَصَحَّ ما مَرَّ.

± أَنْ يَكُوْنَ أَصْلُهُ : مِنْ فِيْهِ إِلى فِيَّ، فَيَكُوْنُ حَرْفُ الجَرِّ مَحْذُوْفاً، ولذلِكَ نُصِبَ (فاهُ)، على أَنَّ الحالَ – كما يَظْهَرُ لِي – شِبْهُ جُمْلَةٍ (مِنْ فِيْهِ إِلى فِيَّ)، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.

± أَنَّهُ حالٌ نائِبَةٌ مَنابَ (جاعِلاً) المَحْذُوْفَة، فَصارَ العامِلُ فيْهِ : كَلَّمْتُهُ لا (جاعِلاً)، وهُوَ قَوْلُ الفارِسيِّ، وقَوْلُ سِيْبَوَيْهِ السّابِقِ.

وذَكَرَ أَبُوْ حَيانَ أَنَّ العَرَبَ تَرْفَعُهُ على المَعْنَى الَّذيْ تَنْصِبُهُ، وأَنَّهُ لَيْس للرَّفْعِ إِلاَّ الحالُ، فإِنْ أَرادَ أَنَّ الرَّفْعَ على الابْتِداء على أَنَّ الخَبَرَ (إِلى فِيَّ) فَلا خلافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكُوْفِيِّيْنَ، وإِنْ أَرادَ أَنَّهُ مَحْمُوْلٌ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصبِ فإِنَّهُ يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ في كَثِيْرٍ مِنَ المَواضِعِ.

وأَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ جَمِيْعُهُمْ أَنْ يقالَ : كَلَّمَني عَبْدُ اللهِ فُوْهُ إِلى فِيَّ، على الابْتِداءِ والخَبَرِ علَى نِيَّةِ واوِ الحالِ، وهِيَ واوٌ لا تَسْمَحُ بالنَّصْبِ، ولا مُحْوِجَ إِلى هذِهِ الواوِ ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٥ –.

الاسْميَّةَ تَقَعُ حالاً بلا واوٍ مُكْتَفِيَةً بالضَّميرِ رابطاً.

± أَنَّ (فاهُ) اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدَرِ (مُشافَهَةً) المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ (مُشافِهاً)، وهُوَ قَوْلُ السِّيْرافِيِّ، وسِيْبَوَيْهِ السَّابِقُ، ولعلَّ ما يُضَعِّفُهُ أَنَّ ما يُنْقَلُ إلى المَصْدَرِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً، وأَنَّ الأَسْماءَ المَوْضُوْعَةَ مَوْضِعَ المَصادِرِ لا بُدَّ أَنْ يَكُوْنَ لَها مِنْ أَلْفاظِها مَصادِرُ، و(فُوْهُ إلى فِيَّ) لَيْسَ مِنْها.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: حاذيْتُه رُكْبَتَهُ إلى رُكْبَتِي، وجاوَرْتهُ مَنْزِلَهُ إلى مَنْزِلِيْ، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِيْ، على أَنَّهُ قِيْلَ إنَّ الرَّفْعَ في هذِهِ الأقْوالِ أَكْثَرُ مِنَ النَّصْبِ.

ويُقالُ: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ وفِيَّ، على أَنَّ الواوَ تَعْمَلُ ما تَعْمَلُ (إلى)، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تُتَجَنَّبَ هذِهِ التَّأوِيْلُ، والتَّوَهُّماتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ إما بإجازَةِ وُقُوْعِ المَعْرِفَةِ حالاً قِياساً على ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ، وإمّا بأَنَّ النَّصْبَ مُنْزاحٌ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ دُوْنَ تَوَهُّمٍ، أَوْ تَأْوِيْلٍ؛ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: طَلَبْتُهُ جُهْدِيْ، وطاقَتِيْ، وفَعَلَ ذلِك جُهْدَهُ، وطاقَتَهُ: للنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَنْصوْباتِ قَوْلانِ:

± أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ، على أَنَّها مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ المُنَكَّرِ، والتَّقْدِيرُ: طَلَبْتُهُ جاهِداً، ومُطِيْقاً.

± أَنَّها مَفاعِيْلُ مُطْلَقَةٌ عَوامِلُها مَحْذُوْفَةٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَجْتَهِدُ جُهدِيْ، وأُطِيْقُ طاقَتِيْ، أَوْ مُجْتَهِداً جُهْدِيْ، ومُطِيْقاً طاقَتِيْ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ حالٌ، وهِيَ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ مِنْ بابِ المَصادِرِ المَعْنَوِيَّةِ، والتَّقْدِيْرُ كما مَرَّ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ: القَوْلُ فيْه كالقَوْلِ في سَوابِقِهِ مِنْ حَيْثُ النَّصْبُ على الحالِ بتَأْوِيْلِهِ بالمُشْتَقِّ النَّكِرَةِ، والنَّصْبُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ بعامِلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: عادَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّيْنَ أَجازَ نَصْبَهُ على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: رَدَّ عَوْدَهُ على بَدْئِه.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلى حَمْلُهُ إمَّا على جَوازِ وُقُوْعِ الحالِ مَعْرِفَةً جامِدَةً، وإمَّا على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ: رَجَعَ عَوْدُهُ على بَدْئِهِ - كما مَرَّ - إلى النَّصْبِ لتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، على أَنَّهُ فاعِلٌ للفِعْلِ قَبْلَهُ، أَوْ مُبْتَدَأٌ، كما مَرَّ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ حالٌ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وجاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : للنَّحْوِيِّيْنَ في (وَحْدَهُ) أَقْوالٌ(١) :

± أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ الحالِ، على أَنَّ المُرادَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِيْحادًا المَوْضُوْعَ مَوْضِعَ : مُوَحَّداً لَهُ بِمُرُوْرِيَ، وأَنَّ الحالَ مِنَ الفاعِلِ، وهُوَ قَوْلِ الخَلِيْلِ، وسِيْبَوَيْهِ. وَأَجازَ المُبَرِّدُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً في قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وَحْدَهُ، على أَنَّ المُرادَ : ضَرَبْتُ زَيْداً في حالِ كَوْنِهِ مُفْرَداً بالضَّرْبِ، وذَكَرَ أَبُوْ حَيّانَ أَنَّ وَضْعَ المَصْدَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِهِ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ. وهُوَ عِنْدِ ابْنِ طَلْحَةَ كما ذَهَبَ إِلَيْهِ المُبَرِّدُ ؛ لأَنَّ العَرَبَ لَوْ أَرادَتْ جَعْلَهُ حالاً مِنَ الفاعِلِ لقالَتْ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِيْ، كما في قَوْلِ الرَّبِيْعِ الفزارِيِّ(٢) :

والذِّئْبُ أَخْشاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِيْ وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

± أَنَّهُ مَصْدَرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الحالِ، على أَنَّهُ مِنَ المَصادِرِ الَّتي لا أَفْعالَ لَها، أَوْ أَنَّهُ مَصْدَرٌ حُذِفَتْ مِنْهُ حُرُوْفُ الزِّيادَةِ (إِيْحاد)، وهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النَّحْوِيِّيْنَ.

± أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ انْتِصابَ الظَّرْفِ، على أَنَّهُ يُعامَلُ مُعامَلَةَ : عِنْدَهُ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : جاء زَيْدٌ على وَحْدِهِ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ، ونُصِبَ على الظَّرْفِيَّةِ، ويُعَزِّزُ هذا التَّأْوِيْلَ بقَوْلِ العَرَبِ : جَلَسا على وَحْدِيْهِما، على أَنَّهُ كَأَنَّهُ قِيْلَ : زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ : وَحِدَ يَحِد في حِكايَةِ الأَصْمَعِيِّ. وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ، وهِشامٍ.

± أَنَّ (وَحْدَهُ) في قَوْلِكَ : زَيْدٌ وَحْدَهُ – مَنْصوْبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ نابَ عَنْهُ (وَحْدَهُ) كما في قَوْلِ العَرَبِ : زَيْدٌ إِقْبالاً، وإِدْباراً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : يُقْبِلُ إِقْبالاً، ويُدْبِرُ إِدْبارا، وزَيْدٌ وَحَدَ وَحْدَهُ، كما مَرَّ، وهُوَ قَوْلُ هِشامٍ أَيْضاً. ومِثْلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ أَمْرَهُ الأَوَّلَ، وزَيْدٌ قِصَّتَهُ الأُوْلَى.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا نُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ عامِلٍ، أَوِ النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى على الحالِ، وهذِهِ الحالُ تُوْمِئُ إِلى رائِحَةِ الظَّرْفِيَّةِ، ولا نُحْوِجَ إِلى تَأْوِيْلِ (وَحْدَهُ) بالمَصْدَرِ (إِيْحاداً)، ووَضْعِهِ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ.

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٦–٣٧.

(٢) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٦–٣٧.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : ذَهَبُوا أَيْدِي سَبا، وأَيادِيْ سَبا، وتَفَرَّقُوا أَيْدِيْ سَبا، وأَيادِيْ سَبا[1].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : جاءَ القَوْمُ قَضَّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ[2].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِالقَوْمِ ثَلاثَتَهُمْ، ومَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ، وأَضْرابُ هذا القَوْلِ : في إعْرابِ العَدَدِ المُضاف إلى ضَمِيْرِ ما قَبْلَهُ المَعْرِفَةِ لُغَتانِ :

(١) لغَة الحجازِ : يُعْرَب فيها هذا العَدَدُ حالاً، على أَنَّهُ بمَعْنَى (جَمِيْعاً) عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ: للنَّحْوِيِّيْنَ في تَأْوِيْلِ هذِهِ الحالِ أَقْوالٌ[3] :

± أَنَّهُ اسْمٌ موْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ الحالِ كما في : جاءَ زَيدٌ وَحْدَهُ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : مَرَرْتُ بِهِمْ مُثْلِثاً لَهُمْ، ومُخْمِساً، فوَضَعَ (مُثْلِثاً) مَوْضِعَ (ثَلاثَتَهُمْ) المَوْضُوْعَةِ مَوْضِعَ مَصدَرٍ : ثَلَثَهُمْ (ثَلث قِياساً على مَصْدَرِ : خَمَسَهُمْ خَمْساً)، ومُخْمِساً مَوضِعَ (خَمْسَتُهُمْ) المَوْضُوْعَةَ مَوْضِعَ مَصْدَر : خَمَسَهُمْ (خَمْس).

± أَنَّهُ صِفَةٌ في الأَصْلِ، على أَنَّهُ حالٌ دُوْنَ تَأْوِيْلٍ، وهُوَ قوْلُ يُوْنُسَ، ورُدَّ بأَنَّ العددَ لا يَكُوْنُ صِفَةً إلاَّ مُنَكَّراً.

± أَنَّهُ يُقَدَّرُ مِنَ لَفْظ العَدَدِ فِعْلٌ، فيُقالُ : مَرَرْتُ بالقَوْم، فخَمَسْتُهُم، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، وفِيْهِ مِنَ التَّكَلُّفِ ما لا يَخْفى على القارِئِ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ. ويتَبَدَّى لي أَنَّ (خَمْسَتَهُمْ) في مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لهذا الفِعْلِ المَحْذُوْفِ، وتَكُوْنَ الجُمْلَةُ الفعْلِيَّةُ دُوْنَ الفاءِ حالاً، ويُمْكنُ أَنْ يُحْمَلَ هذا القَوْلُ على تَفْسيْرِ المَعْنَى لا الإعْرابِ.

± أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتصابَ الظَّرْفِ كما مَرَّ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بزَيدٍ وَحْدَهُ، ويُعَزِّزُهُ مَنِ اخْتارَ هذا التَّأْوِيْلَ بقَوْلِ العَرَبِ الَّذي رَواهُ الكِسائيُّ : القَوْمُ خَمْسَتُهُمْ، وخَمْستَهُمْ (بالرَّفْع، والنَّصبِ)، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (القَوْمُ)، وأَنَّ النَّصْبَ على الظَّرْفِ على أَنَّ

---

(١) انظر الصفحة :٤٩.

(٢) انظر الصفحة :٥٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨ – ٤٠، السيوطيّ، همع الهوامع : ٤/ ١٨ – ١٩.

شِبهَ الجُمْلَةِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يَصِحُّ فيها إِعْرابُ الخَبَرِ حالاً ؛ لأَنَّـهُ لا يُقـالُ : زَيْدٌ جالِساً.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ بِها مَرَّ المَعْنَى المُـرادُ، والتَّواصُـلُ الإِخْبـارِيّ بَـيْنَ المُـتَكَلِّم، والسَّامِعِ فَضْـلاً عـنْ أَنَّـهُ لا مُحْـوِجَ إِلى تَقْيِيْـدِ الحـالِ بـالتَّنْكِيْرِ، والاشْـتِقاقِ ؛ لأَنَّ يُـوْنُس، والبَغْدادِيِّيْنَ أَجازُوا أَنْ تأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً مُطْلَقاً بلا تَأْوِيْلٍ، كما في قَوْلِكَ : جاء زَيْدٌ الرَّاكِبَ.

(٢) لُغَةُ تَمِيْم : أَنَّهُ تَوْكِيْدٌ، على أَنَّهُ بمَعْنَى (جَمِيْعُهُمْ) عِنْد ابْـنِ مالِـكٍ، فيَكُـوْنُ في الإِعْـرابِ تابِعاً ما قَبْلَهُ، كما في قَوْلِكَ : جاءَ القَوْمُ ثَلاثَـتُهُمْ، ورَأَيْـتُ القَـوْمَ ثَلاثَـتَهُمْ، ومَـرَرْتُ بالقَوْمِ ثَلاثَتِهِمْ، على أَنَّهُمْ إذا أَرادُوا الانْفِـرادَ في المُـرُوْرِ لَمْ يَسْـتَعْمِلُوا إلاَّ (وَحْـدَهُمْ) : مَرَرْتُ بالقَوْمِ وَحْدَهُمْ.

وللمَعْنَى أَثَرٌ في إِعْرابِ ما مَرَّ بالنَّصْبِ على الحالِ، أَوِ الإِتْباعِ عـلى التَّوْكيْـدِ، عـلى أَنَّ النَّصْبَ على الحال كما في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ، أَوْ ثَلاثَتَهُمْ – يُوْمِئُ إِلى أَنَّ المُرُوْرَ بِهِمْ مُقَيَّدٌ بهِمْ خَمْسَةً إِمَّا تَقْيِيدَ الحالِ، وإِمَّا تَقْيِيْدَ الظَّرْفِ كما مَرَّ، وأَنَّ الإِتْباعَ على التَّوْكِيْدِ يُوْمِئُ إِلى أَنَّكَ قَدْ تَكُوْنُ مَرَرْتَ بغَيْرِهِمْ، وقَدْ تَكُونُ مَـرَرْتَ بِهِـمْ خاصَّـةً : " والفَـرْقُ بَـيْنَ النَّصْـبِ، والإِتْباعِ أَنَّكَ إِذا نَصَبْت كان التَّقْدِيْرُ أَنَّ المُرُوْرَ مُقَيَّدٌ بِهِمْ خَمْسَةً، إِمَّا تَقْيِيْدَ الحالِ على مَـذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ، وإِمَّا تَقْيِيْدَ الظَّرْفِ على مَذْهَبِ غَيْرِه، فلَوْ مَرَّ بغَيْرِهِمْ مَعَهُمْ كانُوا أَكْثَرَ منْ خَمْسَـةٍ إِذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بالقَوْمِ خَمْسَتَهُم... "[1]، وذَهَـبَ بَعْـضُ شُرَّاحِ الكِتـابِ إِلى أَنَّ النَّصْـبَ عـلى الحالِ مُحالٌ أَنْ يُومِئَ إِلى أَنْ يَكُوْنَ مَعَهُمْ غَـيْرُهُمْ وإلاَّ وُسِـمَ الكَـلامُ بالكَـذِب ؛ لأَنَّ الحـالَ تَقْتَضِيْ هذا المَعْنَى، وهُوَ الأَوْلَى. وقِيْلَ إِنَّ الجَرَّ في مِثْلِ قَوْلِـكَ : مَـرَرْتُ بـالقَوْمِ ثَلاثَتِهِمْ لا يُوْمِئُ إِلى أَنْ يَكُوْنَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، على أَنَّ المُـرادَ : مَـرَرْتُ بـالقَوْمِ كُلِّهِـمْ، وإِذا كـان مَعَهُـمْ غيْرُهُمْ جازَ أَنْ تَقُوْلَ : مَرَرْتُ بالثَّلاثةِ كُلِّهِمْ دُوْنَ أَنْ يُوْسَمَ كَلامُكَ بالكَذِبِ.

وذَهَبَ أَبُوْحَيَّانَ النَّحْوِيّ إِلى أَنَّ جَعْـلَ ابْـنِ مالـكٍ النَّصْـبَ عـلى الحـالِ بمَعْنـى (جَمِيْعاً)، والإِتْباعِ على التَّوْكِيْدِ بمَعْنَى (جَمِيْعهِمْ) يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَعْنَيَيْ كِلَـيْهِما إِلاَّ مِنْ جِهَةِ الصِّناعَةِ النَّحْوِيَّة، وهذا على خِلافِ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ الآخَرُوْنَ.

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٤٠.

وقيلَ إنَّهُ لا يَصِحُّ عَدُّ (ثَلاثَتِهِمْ) في مِثْلِ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالقَوْمِ ثَلاثَتِهِمْ - بَدلاً ؛ لأَنَّ المَعْنَى على أَنَّ القَوْمَ ثَلاثَةٌ، وهُوَ مَعْنًى يَجْعَلُ البَدَلَ مِنْ بابِ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وهوَ بَدَلٌ يَجْعَلُ الإضافةَ مِنْ بابِ إِضافَةِ الشَّيْءِ إِلى نَفْسِه، على أَنَّ الإِضافةَ في عدِّهِ تَوْكِيداً تَكُوْنُ بِمَعْنَى (كُلّ)، وإضافتُها إِلى ما هُوَ هِيَ تُعَدُّ عِنْدَ النُّحاةِ مُسْتَسْهَلَةٌ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الإِبْدالَ أَقَلُّ تكَلُّفاً على الرَّغمِ مِنْ إِضافَةِ الشَّيْءِ إِلى نَفْسِهِ ؛ لأَنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ تُعَزِّزُها فَضْلا عنْ أَنَّ هُناكَ بَعْضَ النُّحاةِ أَجازُوْها، ولَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ المرادُ : ثَلاثَةٍ مِنْهُمْ، على نِيَّةِ حَرْفِ الجَرّ.

وقِيْلَ إنَّ الأَعْدَادَ المُرَكَّبَةَ مَزْجِياً قَدْ تُعامَلُ مُعامَلَةَ الأَعْدادِ المُضافةِ - كما مَرَّ - مِنْ حَيْثُ النَّصْبُ على الحالِ، والتَّوْكِيْدُ بتَوَهُّمِ إِضافَةِ المُرَكَّبِ الثَّانِي (عَشر، وعَشْرَة) إِلى ضَمِيْرِ الاسْمِ : جاءُوا خَمْسَةَ عَشْرِهِمْ، وجِئْنَ خَمْسَ عَشْرَتِهِنَّ، وقامَ القَوْمُ عَشْرَتَهُمْ (بالنَّصْبِ، والرَّفعِ)، أَوْ بِذِكْرِ التَّمْيِيْزِ دُوْنَ إِضافَةِ العَدَدِ إِلى ضَمِيْرِ الاسْمِ : مَرَرْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بالقَوْمِ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، أَوْ بحَذْفِ التَّمْيِيْزِ : مَرَرْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بالقَوْمِ عِشْرِيْنَ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الأَقَلَّ تَكَلُّفاً ذلِكَ الَّذي يَكْمُنُ في الحِفاظِ على العَدَدِ، وتَمْيِيْزِهِ بلا تَوَهُّمِ حَذْفِ التَّمْيِيزِ، أَو الإِضافَةِ إِلى الاسْمِ، على أَنَّ للمَعْنَى أَثَراً في هذا الإِعْرابِ كما مَرَّ.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ مِنَ الحالِ المُقْتَرِنَةِ بـ (أَل) قِراءَةُ قَوْمٍ ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾(1)، على أَنَّ (الأَعَزُّ) فاعِلٌ، و(الأَذَلَّ) حالٌ مِنْهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ : " لَيُخْرَجَنَّ الأَعَزُّ مِنْها الأَذَلَّ "، على أَنَّ (الأَعَزُّ) نائِبُ فاعِلٍ، وأَنَّ (الأَذَلَّ) حالٌ. وهذِهِ الحالُ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ على زِيادَةِ (أَل)، وهِيَ عِنْدَ ابْنِ الأَنْبارِيِّ(2) شاذَّةٌ، و(الأَذَلَّ) عِنْدَ الأخفش ليسَ حالاً بل هُوَ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ، ويُوْنُسَ حالٌ ؛ لأَنَّهُ يُجِيْزُ أَنْ تَأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً كما في قَوْلِ العَرَبِ : قَدِمَ زَيْدٌ أَخاكَ، و(أَل) في

---

(١) المنافقون : ٨.

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٤٤١، وانظر : مكّيّ بْن أَبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٨١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٨/ ٢٧٤.

هذِهِ الحالِ مَعَرِّفَةٌ لا زائِدَةٌ، والاسْمُ مَعَها لا يَتَعَرَّفُ تَعَرُّفَ الأَسْماءِ، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، والسِّيْرافِيِّ[1]. وقِيْلَ إِنَّهُ مَفعُوْلٌ بِهِ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها : مُشْبِهاً الأَذَلَّ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ فَضْلَةً لا رُكْناً أَساسِيّاً مِنْ أَرْكانِ الجُمْلَةِ، أَوْ لَيْسَتْ مُسْنَداً، أَوْ مُسْنَداً إِلَيْهِ :

لَعَلَّ المُرادَ بالفَضْلَةِ ما لا يَكُوْنُ مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ، أَوِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مُسْنداً إِلَيْهِ أَوْ مُسْنَداً، أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَراً، أَوْ فاعلاً وما يَعْمَلُ فِيْهِ،على أَنَّهُ قدْ جِيْءَ بِها للإِنْباءِ عَنْ مَعْنًى ما، أَوْ تَوْكِيْدِ العامِلِ فيها، أَوْ صاحِبِها، أَوْ غَيرِ ذلكَ، ولَيْسَ المُرادُ اسْتِغْناءَ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ عَنْها كما في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[2] على أَنَّ (كُسالَى) حالٌ لا يُسْتَغْنَى عَنْها[3]، ويَصْدُقُ عَلَيْها مُصطَلَحُ التَّمامِ الكُوْفِيِّ الَّذي عُدَّ العامِلَ في نَصْبِها، وهُوَ عامِلٌ اتَّكَأَ عَلَيْهِ المُتَوَكِّلُ، وعلى الفَضْلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ المُلْحَقاتِ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ ما عدا المَفْعُوْلَ بِهِ تَأْخُذُ حَرَكَتَها الإِعْرابِيَّةَ النَّصْبَةَ مِنْ وَظائِفِها الدَّلالِيَّةِ دُوْنَ تَوافُرِ عامِلٍ ما يُسْهِمُ في إِحْداثِ هذِهِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ، على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ الَّذِيْ يَحْمِلُ عِنْدَهُ وظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، أَوْ نَحْوِيَّةً كالفاعِلِ الَّذي يُعَدُّ مَنْظُوْراً رَئِيْساً، ويُعَدُّ المَفْعُوْلَ بِهِ مَنْظُوْراً ثانَوِيّاً. ولَيْسَ المُرادُ بالفَضْلَةِ ما يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْهُ ؛ لأَنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ دُوْنَ أَنْ تُذْكَرَ، وعَلَيْهِ فلا بُدَّ مِنْ تَبَيُّنِ ما يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ منْ مَعانٍ، وأَغْراضٍ بتَوافُرِ الحالِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ :

ومِنَ الأَحْوالِ حالٌ لا يُمْكِنُ الاستِغْناءُ عَنْها (الحالُ اللازِمَةُ) لأَجْلِ المَعْنَى : مِمّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[4] على أَنَّ (باطِلاً) حالٌ لازِمَةٌ لا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها، إِذْ لَوْ تَحَقَّقَ هذا الاسْتِغْناءُ لَفَسَدَ المَعْنَى[5].

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٤.

(٢) النساء : ١٤٢.

(٣) انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ٣٦٦.

(٤) آل عمران : ١٩١.

(٥) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٣/ ١٤٠.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[1] على أنّ (لاعِبِيْنَ حالٌ لازِمَةٌ لا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها كسابقتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[2] : القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقَتِها.

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾[3]: شَيْخاً : حالٌ العامِلُ في نَصْبِها مَعْنَى التَّنْبِيْهِ، أَو الإِشارَةِ، أَوْ كِلاهُما، أَوْ على خَبرِ التَّقْرِيْبِ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنِ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ عِنْديْ خَبَراً للمُبْتَدَأ[4] على أَنَّ الفَتحَةَ حَرَكةُ انْزِياحٍ، وهُوَ انْزِياحٌ الغَرَضُ مِنْهُ تَوْكِيْدُ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، ويعزِّزُهُ قِراءَةُ ابنِ مَسْعُودٍ، وغَيْرِهِ بالرَّفْعِ. وتُعَدُّ هذِهِ الحالُ لازِمَةً عِنْدَ مَنْ لا يَجْهَلُ الخَبَرَ، وغَيْرَ لازِمَةٍ عِنْدَ مَنْ جَهِلَهُ.

¥ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾[5] : شِبْهُ الجُمْلَةِ (بيدِ اللهِ) حالٌ لازِمَةٌ لكَوْنِ الفَضْلِ بيدِ اللهِ لا يَنْتَقِلُ البَتَّةَ، أَوْ خَبَرُ الحَرْفِ النَّاسِخِ[6].

¥ قِراءَةُ زَيْدِ بنِ عليٍّ : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾[7] : (قِياماً) حالٌ لازِمَةٌ؛ لأَنَّها تَحُطُّ الفائِدَةِ[8]. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ يُغْنِيْنا عَنْ الانْشغالِ في تَحدِيْدِ العامِلِ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضعِ الانْزِياحِ.

---

(١) الأنبياء : ١٦.

(٢) الدخان : ٣٨.

(٣) هود : ٧٢

(٤) انظر الأوجه الجائزة في إعْرابِ (شَيْخٌ) في : السّمين الحلبيّ، الدر المصون : ٦/ ٣٥٧.

(٥) الحديد : ٢٩.

(٦) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الثالث، القسم الثالث :٣٨.

(٧) الزمر : ٦٨.

(٨) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٤٤١، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء الثالث، القسم الثالث :٣٨.

¥ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[1] : في نَصْب (قائِماً بالقِسط) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2] :

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ لَفْظِ الجَلالَةِ، والعامِلُ فيها (شَهِدَ)، على أَنَّها مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ عندَ الزَّمَخْشَرِيّ[3]، وهِيَ لَيْسَتْ كذلِكَ عِنْدَ أَبِي حَيّان[4] ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لعامِلِها كما في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[5]، ولا مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما في قَوْلِكَ : أَنا عَبْدُ اللهِ شُجاعاً، وفَضْلاً عَنْ ذلِكَ ما في التَّرْكِيْبِ مِنْ قَلَقٍ يَكْمُنُ في الفَصْلِ بَيْنَ الحالِ وصاحِبِها بالمَفْعُوْلِ (أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)، والمَعْطُوْفِ (المَلائكَةُ) كما في قَوْلِكَ : أَكَلَ زَيْدٌ طَعاماً وعائِشَةُ وفاطِمَةُ جائِعاً على أَنَّها جَمِيْعَها مَعْمُوْلَةٌ لعامِلٍ واحِدٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جائِزَةٌ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ السَّمِيْنَ الحَلَبِيَّ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الزَّمَخْشريِّ ؛ لأَنَّ الحالَ عِنْدَهُ قِسْمانِ : مُبَيِّنَةٌ متَنَقِّلَةٌ، ومُؤَكِّدَةٌ،على أَنَّ التَّنَقُّلَ في هذِهِ الحالِ مُحالٌ ؛ لأَنَّ عَدْلَ اللهِ ثابِتٌ لا يَتَغَيَّرُ، وهِيَ بِذلِكَ تَكُوْنُ حالاً لازِمَةً، على أَنَّ كُلَّ مُؤَكِّدَةٍ لازِمَةٌ، وَأَنّ كُلَّ لازِمَةٍ مُؤَكِّدَةٌ.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على النَّعْتِ لـ (إِلهَ)، على أَنَّ الأَصْلَ : لا إِلهَ قائِماً بالقِسْطِ إِلاَّ هُوَ، على الرَّغْمِ مِمَّا فيْهِ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ، والمَوْصُوْفِ بأَجْنَبِيٍّ، وهُوَ المَعْطُوْفانِ (والمَلائِكَةُ وأُوْلُو العِلْمِ)، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، ورَدَّهُ أَبُوْ حَيَّان النَّحْويُّ.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَدْحِ، على أَنّ المَنْصُوْبَ على المَدْحِ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً، ومَعْرِفَةً، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ[6].

(١) آل عمران : ١٣.

(٢) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصوْن : ٣/ ٧٥ — ٨٠.

(٣) انظر : الكشّاف : ١/ ٤١٧.

(٤) انظر : البحر المحيط : ٢/ ٤٠٣.

(٥) مريم : ١٥.

(٦) انظر رَدّ أبي حيّانَ لهذا الإعراب في البحر الميط : ٢/ ٤٠٥.

± أنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على القَطْعِ، على أَنَّ أَصْلَه الرَّفْعُ على النَّعْتِ للفظِ الجلالَةِ (الله) ؛ لأَنَّ الأَصْلَ : شَهِدَ اللهُ القائِمُ بالقِسْطِ، وقَدْ تَمَّ القَطْعُ بَعْدَ تَنْكِيْرِهِ (قائِماً) ؛ على أَنَّ جَعْلَهُ صفَةً للفظِ الجلالَةِ لا يَجُوْزُ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ، ومِنْهُ قَوْلُ امِرِئِ القَيْسِ[1] :

" وعالَيْنَ قِنْواناً مِنَ البُسْرِ أَحْمَرا "

على أَنَّ الأَصْلَ : مِنَ البُسْرِ الأَحْمَرِ، ويعَزِّزُ ذلِكَ قِراءَةُ عَبْدِ اللهِ (القائِمُ بالْقِسْطِ) بالرَّفْعِ على الصِّفَةِ للفظَ الجلالَةِ، وقَدْ حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ هذا المرْفُوْعَ على خَبَرِ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ : هُوَ القائِمُ، أَوْ على البَدَلِ مِنْ (هُوَ).

¥ **قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى :** ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[2] بنَصْبِ (مُبارَكاً) على الحالِ اللازِمَةِ[3].

¥ **قَوْلُهُ تَعالَى :** ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِ ﴾[4] على أَنَّ (هُدًى) حالٌ لازِمَةٌ[5].

¥ **قَوْلُهُ تَعالَى :** ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ ﴾[6]، على أَنَّ قَوْلَهُ (حاجَجْتُمْ....) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ اللازِمَةِ الَّتي لا يُسْتَغْنى عَنْها[7].

¥ **قَوْلُهُ تَعالَى :** ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[8] على أَنَّ قَوْلَهُ (لا نُؤْمِنُ باللهِ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ اللازِمَةِ، أَوِ

---

(١) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٣/ ٨٠، وانظر فيه الشّاهد ذا الرّقم :٣١٢.

(٢) ص : ٢٩.

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٣٩٥، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٨.

(٤) البقرة : ١٨٥.

(٥) انظر : أبو حيّان، البحر المحيط : ٢/ ٣٩ -، السمِيْن الحلبي، الدرّ المصون : ٢/ ٢٧٦، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٨.

(٦) آل عمران :٦٦.

(٧) انظر : السمين الحلبي، الدرّ المصون : ٣/ ٢٤١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/ ٤٨٨ -.

(٨)المائدة : ٨٤.

المَقْصُوْدُ في ذِكْرِها فائِدَةُ الكَلامِ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيّان النَّحْوِيّ[1]، وهِيَ عِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ راكِباً لِمَنْ قالَ : هَلْ جاءَ زَيْدٌ ماشِياً، أَوْ راكِباً ؟.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[2]، على أَنَّ (مُعْرِضِيْنَ) حالٌ لازِمَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (لَهُمْ)[3].

وبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ الحالَ الفَضْلَةَ لَيْسَتْ رُكْناً أَساسِياً مِنْ أَرْكانِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ، وأَنَّها الَّتي يُلْجأُ إِلى ذِكْرِها بَعْدَ تَمامِ هذا التَّرْكِيْبِ بِذِكْرِ رُكْنَيْهِ الأَساسِيَّيْنِ : المُبْتَدَأ والخَبَرِ، والفِعلِ والفاعِلِ، أَوْ بِذِكْرِ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ، ولا شَكَّ في أَنَّ لِتَواصُلِ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، والسياقَيْنِ اللُّغَوِيِّ، والتَّداوليِّ، وغَيْرِ ذلِكَ مِمَّا لَهُ وَشِيْجٌ بالدَّلالَةِ – أَثَراً في تَحْدِيْدِ نَوْعِ هذِهِ الحالِ مِنْ حَيْثُ اللُّزُوْمُ، والتَّوْكِيْدُ، وتَبْيِيْنُ الهَيْئَةِ، والحَذْفُ، والذِّكْرُ، وغَيْرُها، والاسْتِغْناءُ عَنْها أَحْياناً يُوْمِئُ إِلى أَنَّ هُنالِكَ نَقْصاً ما يُتَمِّمُ المَعْنَى لَوْ ذُكِرَ، وقَدْ تَكُوْنُ مَنْوِيَّةً.

ويَفْسُدُ المَعْنَى أَحْياناً إِذا لَمْ تُذْكَرْ ؛ لأَنَّها لازِمَةٌ، ومِنْها :

* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾[4].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾[5].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾[6].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[7].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾[8].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾[9].

(١) انظر : السمين الحلبي، الدرّ المصوون : ٤/ ٣٩٨، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٧.
(٢) المدثر : ٤٩.
(٣) انظر : السمين الحلبي، الدر المصون : ١٠/ ٥٥٦.
(٤) النساء : ١٤٢.
(٥) النساء : ٤٣.
(٦) الإسراء : ٣٧.
(٧) الأنبياء : ١٦.
(٨) الإسراء : ١٠٥
(٩) الشعراء : ١٣٠.

* قَوْلُهُ تعالَى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1].

* في الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ: " ونَهَى رَسُوْلِ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الحَيَوانِ اثْنَيْنِ بواحِدٍ "، على أَنَّ المُرادَ: مُتَفاضِلاً[2].

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً ... كاسِفاً بالُهُ قَلِيْلَ الرَّجاءِ

على أَنَّ الحالَ لَوْ حُذِفَتْ لَفَسَدَ المَعْنى: إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً.

* قَوْلُ الشَّاعر[4]:

مَتَى تَبْعَثُوْها تَبْعَثُوْها ذَمِيْمَةً ... وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوْها فتَضْرَمِ

* قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[5]:

فجُزِيتِ خَيْرَ جَزاءِ ناقَةِ واحِدٍ ... ورَجَعْتِ سالِمَةَ القَرا[6] بسَلامِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

عَدُوُّكَ مَنْ يُرْضِيكَ مُبْطِنَ إِحْنَةٍ ... ومُبْدِيَ دَلِيْلَ البُغْضِ مِثْلُ صَدِيْقِ

ويَذْكُرُ أَبُوْحَيَّانَ أَنَّ هذِهِ الحالَ الَّتي لا يَصِحُّ حَذْفُها – كالعُمَدِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها فَضْلَةً: " وكذلِكَ الحالُ الَّتي لا يُفْهَمُ المرادُ إلاَّ بثُبُوْتِها المُجابُ بها الاسْتِفْهامُ، نَحْوُ:

---

(١) هود: ٧٢.

(٢) أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل :١٤٨.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ٥٣٣، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٩.

(٤) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذاييل والتكميل :٩/ ١٤٩.

(٥) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٩.

(٦) القرا: الظَهر.

(٧) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٩.

جِئْتُ راكِباً، لِمَن قالَ : كَيْفَ جِئْتَ ؟ ولا يُنْكَرُ كَوْنُ الحال يَعْرِضُ لَها ما لا يُجِيْزُ حَذْفَها، فَتَصِيْرُ إِذْ ذاكَ كالعُمَدِ وإِنْ كانَ أَصْلُها فَضْلَةً كما عَرَضَ ذلِكَ للمَجْرُوْرِ، وللصِّفَةِ في قَوْلِهِ تَعالَى :﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[1]، وفيْ قَوْلِكَ : ما في الدُّنْيا رَجُلٌ يُبْغِضُكَ، ولَوْ حَذَفْتَ (لَهُ)، و(يُبْغِضُكَ) انْتَفَتِ الفائِدَةُ "[2].

ومِمَّا يَجِبُ فيْهِ ذِكْرُها أَيْضاً أَنْ تَسُدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً كما في : شُرْبُكَ السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً، وضَرْبِيْ العَبْدَ مُسِيئاً، على أَنَّها في هذا المَوْضِعِ كالرُّكْنِ الأَساسِيِّ.

ولَعَلَّ ما مَرَّ يُعَزِّزُ ما أَدْعُوْ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الاكْتِفاءُ بالإِيْماءِ إِلى الوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ دُوْنَ البَحْثِ عَنِ العامِلِ فيها.

ومِنَ الأَحْوالِ في كِتابِ اللهِ الَّتِيْ ذُكِرَتْ فِيْهِ دُوْنَ أَنْ تَكُوْنَ قَيْداً[3] :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾[4] : (أَضْعافاً مُضاعَفَةً) حالٌ مِنَ (الرِّبا)، وهِيَ حالٌ لا تُعَدُّ قَيْداً في النَّهْيِ ؛ لأَنَّ ما لا يَقَعُ أَضْعافاً مُضاعَفَةً حُكْمُهُ في التَّحْرِيْمِ كحُكْمِ ما يَقَعُ أَضْعافاً مُضاعَفَةً[5]، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذِهِ الحالَ يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها كما يَظْهَرُ لي.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِ ﴾[6] : يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ أَبي حَيَّان النَّحْويّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ العْتِكافِ كَوْنُهُ في المساجِدِ : " وظاهِرُ قَوْلِهِ (عاكِفُوْنَ في المَساجِدِ) ؛ لأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ مُقَيَّدٌ بحال لها مُتَعَلَّقٌ لا يَدُلُّ على أَنَّ تِلْكَ الحالَ إِذا وَقَعَتْ مِنَ المَنْهِيِّيْنَ يَكُوْنُ ذلِكَ المُتَعَلَّقُ شَرْطاً في وُقُوْعِها، ونَظِيْرُ ذلِكَ : لا تَضْرِبْ زَيْداً وأَنْتَ راكِبٌ فَرَساً، ولا يَلْزَمُ مِنْ هذا أَنَّكَ مَتَى رَكِبْتَ فلا يَكُوْنُ رُكُوْبُكَ إِلاَّ فَرَساً، فتَبَيَّنَ مِنْ هذا أَنَّ الاسْتِدْلالَ بهذِهِ الآيَةِ على اشْتِراطِ المَسْجِدِ في الاعْتِكافِ ضَعِيْفٌ،

(١) الإخلاص : ٤.

(٢) أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٩.

(٣) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٩.

(٤) آل عمران : ١٣٠.

(٥) انظر : أبو حيّان، البحر المحيط : ٣/ ٥٤.

(٦) البقرة : ١٨٧.

فذِكْرُ المَسْاجِدِ إنَّما هُوَ لأَنَّ الاعْتِكافَ غالِباً لا يَكُوْنُ إلاَّ فيها لا أَنَّ ذلِكَ شَرْطٌ في الاعْتِكافِ، والظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ (في المَساجِدِ) أَنَّهُ لا يَخْتَصُّ الاعْتِكافَ بمَسْجِدٍ بَلْ كُلُّ مَسْجِدٍ هُوَ مَحَلُّ الاعْتِكافِ، وبِهِ قالَ أَبُوْ قِلابَةَ، وابْنُ عُيَيْنَةَ، والشَّافِعِيُّ، وداودُ الطَّبَرِيُّ، وابْنُ المُنْذِرِ، وهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ مالِكٍ، والقَوْلُ الآخَرُ أَنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فيْهِ، وبِهِ قالَ عَبْدُ اللهِ، وعائِشَةُ، وإِبْراهِيْمُ، وابْنُ جُبَيْرٍ، وعُرْوَةُ، وأَبُوْ جَعْفَرٍ. وقالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في أَحَدِ المَساجِدِ الثَّلاثَةِ، وهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عَبْدِ اللهِ، وحُذَيْفَةَ، وقالَ قَوْمٌ: لا اعْتِكافَ إلاَّ في مَسْجِدِ نَبِيٍّ، وبِهِ قالَ ابْنُ المسيَّبِ، وهُوَ مُوافِقٌ لِما قَبْلَهُ؛ لأَنَّها مَساجِدُ الأَنْبِياءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ. ورَوَى الحارِثُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في المَسْجِدِ الحَرامِ، وفِيْ مَسْجِدِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ... "(1). وقِيْلَ إِنَّهُ لا يَكُوْنُ إلاَّ في مَسْجِدٍ، واخْتَلَفُوا في تَحْدِيْدِ صِفَةِ المَسْجِدِ كما مَرَّ(2). وسَيَأْتِيْ الحَدِيْثُ عَنِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ أَقْسامِ الحالِ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً:

قِيْلَ إِنَّ اخْتِصاصَها بالنَّصْبِ أَخَذَتْهُ مِنْ كَوْنِها فضْلَةً كغَيْرِها مِنَ الفَضَلاتِ الأُخَرِ، على أَنَّ نَصْبَها كَنَصْبِ المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ سيبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَهُ، ومِنْ كَوْنِها جِيْءَ بِها لتَتْمِيْمِ المَعْنَى، على أَنَّ العامِلَ فيها هُوَ التَّمامُ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ، ويَظْهَرُ لي أَنَّها كَغَيْرِها مِنَ الفَضَلات النَّحْوِيَّةِ تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، وهذِهِ الوظِيْفَةُ أَكْسَبَتْها النَّصْبَ، ولا مُحْوِجَ إلى البَحْثِ عَنْ أَثَرِ عامِلٍ إلاَّ إذا اقْتَضَى المَعْنَى. وقِيْلَ إِنَّ الحَرَكاتِ الإِعْرابيَّةَ وَسائِلُ لوَصْلِ الكَلامِ، وهوَ قَوْلٌ مَنْسُوْبٌ إلى قُطْرُبٍ، والزَّجّاجِ، وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ إِبْراهِيْمُ مُصْطَفي في كَوْنِ الفَتْحَةِ وَسِيْلَةَ وَصْلٍ، على أَنَّ الضَّمَّةَ عِنْدَهُ عَلَمُ إِسْنادٍ، وأَنَّ الكَسْرَةَ عَلَمُ إِضافَةٍ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ نَفْسَ صاحِبِها في المَعْنَى:

يُفْهَمُ مِنْ هذا القَيْدِ أَنَّ الحالَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُوْنَ ذاتُها، وذاتُ صاحِبِها واحِدَةً في الدَّلالَةِ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ وَصْفٌ لَه لا لغَيْرِهِ، ولا شَكَّ في أَنَّ الوَصْفَ، والمَوْصُوْفَ لَيْسا

(1) أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٥٣.

(2) انظر: الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢/ ١٨٥.

مُتَبايِنَيْنِ ؛ لأَنَّ الوَصْفَ المَوْصُوْفُ نَفسُهُ جِيْءَ بِهِ للتَّبيِيْنِ، والتَّوْضِيْحِ إِنْ كانَ المَوْصُوْفُ مَعْرِفَة، وللتَّخْصِيْصِ إِنْ كانَ نَكِرَةً في الغالِبِ، فقَوْلُكَ : جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً، تَكُونُ فيهِ الحالُ (مُسْرِعاً) زَيْداً نَفسَهُ ؛ لأَنَّهُ هُوَ المُسْرِعُ نَفْسُهُ لا غَيْرُهُ، علىى أَنَّ هذا القَيْدَ لا يُوْهِنُهُ كَوْنُ كلا مَفْهُومَي الحالِ وصاحِبِها مُتَغايِرَيْنِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ مَجِيْءَ الحالِ مصْدَراً كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيدٌ سُرْعَةً، أَوْ ضَحِكاً، أَوْ مَشْياً - لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ هذا القَيْدِ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ على خِلافِ الذاتِ (صاحِبُ الحالِ) ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ نَفْسَهُ، أَوْ عَيْنَهُ بَلْ هُوَ حَدَثُهُ، أَوْ عَمَلُهُ، وهيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ الأَنْطاكِيَّ يُعْرِبُ (طَيَراناً) في مِثْلِ قَوْلِكَ : جاءَ زَيْد طَيَراناً - مَفْعُوْلاً مُطْلَقا لا حالاً، وهذا الإِعْرابُ لا أَتَّفِقُ مَعَهُ فيهِ ؛ لأَنَّ ما في العرَبِيَّةِ مِنْ شواهِدَ تُعَزِّزُ مَجِيْءَ المَصْدَرِ حالا فَضْلاً عَنْ أَنَّ هذا المَصْدَرَ يَخْضَعُ لسُلْطانِ التَّأْوِيْل عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاة، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يَكْمُنُ في حَذْفِ مُضافٍ : ذا طَيَرانٍ، أَوْ : صاحِبَ طيَرانٍ، وَوَضْعِ المَصْدَرِ مَوْضِعَ المُشْتَقِّ (طائِراً)، وفي رَغْبَةِ المُتَكلمِ في تَحقيْقِ المُبالَغَةِ في كَيْفِيَّةِ مَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ، ولأَنَّ إِعْرابَهُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقا يَحْتاجُ إِلى تَوَهُّمِ تَقدِيْرِ عاملٍ في هذِهِ الحالِ. وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّني أَدْعُوْ إِلى إجازَةِ مَجِيْءِ الحالِ مَصْدراً دُوْنَ تَأْوِيْلٍ، أَوْ تَوَهُّمٍ.

وقَدْ تَأْتِيْ الحالُ سَبَبِيَّةً كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً أَخُوْهُ، على أَنَّ (أَخُوْهُ) فاعِلٌ للحالِ (مُسْرِعاً)، وهذِهِ الحالُ لَيْسَتْ عَيْنَ صاحِبِها في المَعْنَى ؛ لأَنَّ المُسْرِعَ أَخُوْهُ المُرْتَبِطُ مَعَ صاحِبِ الحالِ (زَيْدٌ) لا هُوَ، كما في النَّعْتِ السَّبَبِيِّ كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ النَّاجِحُ أَخوْهُ، والخبَرِ السَّبَبِيِّ كما في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ناجِحٌ أَخُوْهُ، والمُرادُ بالسَّبَبِ الرَّابِطُ، أَوْ الحَبْلُ الَّذي يَرْبِطُ الحالَ بَصاحِبِها، والقَوْلُ نَفْسُهُ في النَّعْتِ، والخَبَرِ.

(٤) ما يُقَيَّدُ بِهِ صاحِبُ الحالِ :

(٤/ ١) صاحِبُ الحال مِنْ حَيْثُ وظِيفَتُهُ النَّحْوِيَّةُ، أَوِ التَّرْكِيْبِيَّةُ : اخْتَلَفَ النُّحاةُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، ولَهُمْ فيها أَقْوالٌ[١] :

O أَنْ يَكُوْنَ فاعِلاً، وهُوَ الأَكْثَرُ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، إِذْ يُطالِعنا مِنْهُ فيهِ مِئَتانِ، واثْنانِ وخَمْسُوْنَ مَوْضِعاً[٢]، واثنانِ وأربَعونَ مَوْضِعاً قَدْ تَكُوْنَ الحالُ فيها مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ بِهِ[٣] : ومِنْ كَوْنِ صاحِبِ الحالِ فاعِلاً قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾[٤]، ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٥]، و﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ﴾[٦]، و﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾[٧]، و ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾[٨] على أَنَّ عُضَيْمَةَ قدْ ذَكَرَ (مُبارَكاً وهُدًى) ضِمْنَ الأَحْوالِ الَّتي صاحِبُها فاعِلٌ، أَوْ نائِبُ فاعلٍ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى، والظَّاهِرَ أَنَّها مِنَ (للذيْ ببَكَّةَ) خَبَرِ (إِنَّ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المسْتَتِرِ في (ببَكَّةَ) صِلَةِ المَوْصُوْلِ إِذا عُدَّتْ خَبَراً لُمبْتَدَأ، أَوْ مِنْ فاعِلِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ العامِلِ في (ببَكَّة) ؛ لأَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٠ -، النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٠٠.

(٢) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٥٢ — ٦٢.

(٣) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٤٤ — ٥١.

(٤) البقرة :٣٨.

(٥) البقرة : ٦٠.

(٦) البقرة : ١١٤.

(٧) البقرة : ٢٧٣.

(٨) آل عمران : ٩٦.

ومِنْ كَوْنِهِ نائِبَ فاعِلٍ قَوْلُـهُ تَعالَى : " ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾(١)، و ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾(٢)،و﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾(٣)، ﴿ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴾(٤)، و﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾(٥)".

ويُسَيْطِرُ على ما في القُرْآنِ مِنْ مَواضِعَ مِنَ الحالِ كَوْنُ صاحِبَ الحالِ فاعِلاً، ونائِبَهُ كما مَرَّ، وهذِهِ المواضِعُ هِيَ : البقرة : ٣٨، ٦٠، ٨٥، ٩٠، ١١٤، ١٧٣،٢٣٩، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٣، آل عمران : ٨٣، ٩٦، ١٠٣، ١٠٣، ١٢٧، ١٩١، ١٩٩، النّساء : ٦، ٧، ١٠، ١٢، ٢٤، ٢٨ (نائب فاعل)، ٣٠، ٧١، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٤٢، ١٥٤، المائدة : ٣ (نائب فاعل)، ٤، ٥، ٢١، ٩٥، ١١٠، الأنعام : ٣١، ٤٧، ٩٤، ١٠٨، ١١٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥ (نائب فاعل)، الأعراف : ٤، ١٨، ٢٩، ٣٨، ٥٥، ٥٨، ٧٤، ٨١، ٩٧، ١١١، ١٤٣، ١٥٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨٧، ٢٠٥، الأنفال : ١٦، ٤٧، التَّوْبة : ١٧،لا ٤١، ٥٣، ١٢٢، يونس : ١٢، ١٥ (نائب فاعِل)، ٢٢، ٥٠، ٩٠، ٩٩، هود : ٢٧، ٨٥، يوسف : ٨٠، ٩٩، ١٠٥، ١٠٠، الرَّعْد : ١٥، ١٧، إبراهيم : ٨، ٢١، ٢٣ (نائب فاعِل)، ٣١، الحجر : ٦٤، النَّحل : ٢٩، ٣٨، ٤٨، ٧٥، ١١٥ (نائب فاعل)، الإسراء :١٨، ٢٢، ٢٩، ٣٣ (نائبُ فاعِلٍ)، ٣٧، ٣٩ (نائبُ فاعِلٍ)، ٩٥، ١٠٧، الكهف : ٣١، ٤٨ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٥٥، مَرْيَمْ : ١٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٧، ٣٣ (نائبُ فاعِلٍ)، ٥٨، ٦٦، ٨٠، ٩٣، ٩٥، طه : ٢٢، ٦٤، ٧٠ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ١٠٠ – ١٠١، ١٢٣، الأنبياء : ٢ – ٣، ١٦، ٤٠، ٨٧، ٩٠، الحجّ : ٨ – ٩، ٢٧، ٣٠ – ٣١، ٥١، ٥٥، ٧٢ (نائب فاعِلٍ)، المُؤْمِنُونَ : ٦٦ – ٦٧، ١١٥، النُّور : ٤١، ٤٩، ٥٣، ٦٠، ٦١، الفُرقان : ١٣ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٦، ٣٢ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٦٣، ٦٨، ٧٣، ٧٥ – ٧٦، الشُّعَراء : ٤٦ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٣، ٢٠٢، النَّمل: ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٩، ٣٢، ٥٥، ٨٠، ٨٧، القصص : ٣١، ٣٢، العنكبوت :

---

(١) يونس: ١٥.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) الإسراء :٣٣.

(٤) الكهف :٤٨.

(٥) مريم : ١٥.

٣٦، ٥٣، ٦٥، الـرُّوْم : ٣١، ٣٣، ٥٢، لقـمان : ٧، ١٤، ١٨، ٣٢، السَّـجْدَة : ١٥، ١٦، الأحزاب : ١٨ — ١٩، ١٩، ٥٣، ٦٠ — ٦١، سَبَأ : ٥، ٣٨، ٤٣ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٤٦، فاطر : ٨، ٢٩، يس : ٦٧، الصَّافَّات : ٤٢ — ٤٤، ٩٠، ١٣٧، ص : ٢٤، ٣٧، ٧٢، الزُّمر : ٢، ٨، ٩، ١١، ١٤، ٤٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٥٥، ٧١ (نائِبُ فاعِـلٍ)، ٧٢، ٧٣ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ٧٣، غافر : ١٢ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٤، ٣٣، ٦٠، ٦٥، ٦٥، ٧٦، فُصِّلَت : ٣ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ١١، الشُّورَى : ٤٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، الزّخرف : ٥٣، ٦٦، الدّخان : ٥٣، الجاثية : ٨، الأحقـاف : ٧ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٥، ٢٩، ٣٠ (نائِبُ فاعِلٍ)، مُحَمّـد : ١٦، الفـتح : ٢٧، ق : ٣١ (نائِـبُ فاعِلٍ)، ٤٤، الطُّوْر : ١٩، ٢٠، القمر : ٧، ٨، الرحمن : ٧٦، الممتحنـة : ١٠، الصَّـفّ : ٤، الملك : ٤، ٢٢، القلم : ١٧، ٢١، ٤٢ — ٤٣، الحاقّة : ٢٤، المعـارج : ١٩ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ٤٣، ٤٤، القيامة : ٣٦ (نائِب فاعِلٍ)، المرسلات : ٤٣، النَّبأ : ١٨، ٣٨، الانْشِـقاق : ١٣، الفجر : ٢٢، ٢٨، البيِّنة : ٥.

ويَتَبيّنُ لَنا مِمّا مَرَّ أَنَّ مَجِيْءَ نائِـبِ الفاعِـلِ، أَوْ مَفْعُـوْلٍ مـا لَمْ يُسَـمَّ فاعِلُـهُ في القُـرْآنِ الكَرِيْمِ قَلِيْلٌ جِدّاً بالإِضافَةِ إِلى كَوْنِهِ فاعِلاً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَسِمُهُ بقَلْبِ الجُمْلَةِ، وهِيَ قِلَّةٌ تَعُوْدُ — كما يَتَبدّى لِي — إِلى أَنَّ نائِبَ الفاعِلِ قَلِيْلٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، فهُـوَ لا يُصـارُ إِلَيْهِ إِلاّ إِذا رَغِبَ المُتَكَلِّمُ في عَدَمِ ذِكْرِ الفاعِلِ لِغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ المَعْرُوْفَةِ فَضْـلاً عَـنْ أَنَّ الفاعِلَ هُوَ الأَصْلُ لا ما يَقُوْمُ مَقامَـهُ كـالمَفْعُوْلِ بِـهِ، وغَـيْرِهِ كالمَصْـدَرِ، والظَّـرْفِ، والجـارِّ والمَجْرُوْرِ بالقُيُوْدِ المَبْسُوْطَةِ في مَظانِّ النَّحْوِ.

وفِيْ القُرْآنِ مَواضِعُ جاءَتْ فيها الحالُ مِنَ الفاعِلِ، أَو المَفْعُوْلِ بِهِ[1].

○ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ صَرِيْحاً، أَوْ غَيْرَ صَرِيْحٍ : مِنَ المَفْعُوْلِ الصَّرِيْحِ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[2]، و﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3]، و﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[4] و

(١) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٤٤ — ٥١

(٢) البقرة : ٢٩.

(٣) سبأ : ٢٨.

(٤) البقرة : ١١٩.

﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[1]، ﴿ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ﴾[2]، و﴿ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾[3].

ومِنَ المَفْعُوْلِ غَيْرِ الصَّرِيْحِ (الجارُّ والمَجْرُوْرُ) قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[4]، و﴿ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾[5]، و﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾[6]، و﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِي جَوِّ ٱلسَّمَآءِ ﴾[7]، و﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْأَخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾[8]، و﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[9]، و﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ ﴾[10].

وفي القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِئَةٌ، وأَرْبَعَةٌ وثَمانُوْنَ مَوضِعاً جاء فيها صاحِبُ الحالِ مَفْعُوْلاً بِهِ صَرِيْحاً[11]، وسِتَّةٌ وأَرْبَعُوْنَ مَوْضِعاً جاءِ فيها صاحِبُ مَجْرُوْراً[12].

---

(١) آل عمران : ٣.

(٢) النساء : ٢٥.

(٣) النساء : ٨٠.

(٤) آل عمران : ٣٩.

(٥) النساء : ٤١.

(٦) المائدة : ٤٦.

(٧) النحل : ٨٩.

(٨) الإسراء : ١٠٤.

(٩) الصَّافَّات : ١١٢

(١٠) غافر : ٨٤.

(١١) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٦٢ — ٦٩.

(١٢) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٧٠ — ٧٢.

○ أَنْ يَكُوْنَ مُبْتَدَأً : أجازَ سِيبَوَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ مُبْتَدَأً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجِزْها آخَرُوْنَ، وتَبعَهُ مِنَ المُحْدَثِيْنَ عَبَّاس حَسن[1]، والأَنْطاكِيّ[2]، وهُوَ الأَوْلَى لِما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ ذلِكَ : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[3]، و﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[4]، وقَوْلُهُ ﴿ وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾[5]، وقَوْلُهُ ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾[6]، على أَنَّ (كاظِمِيْنَ) حالٌ مِنَ القُلُوْبِ ؛ لأَنَّ المُرادَ بِها أَصْحابُها، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ (هُمْ) المَفْعُوْلِ بِهِ في (وأَنْذِرْهُمْ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ في (لَدَى) الخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بالاسْتِقْرارِ المَحْذُوْفِ وُجُوباً : مُسْتَقِرٌّ، أَوِ اسْتَقَرَّ[7]، وقَوْلُهُ ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ ﴾[8].

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ : الذِّئْبُ خالِياً أَشَدُّ[9].

○ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً[10] : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾[11]، وقَوْلُهُ ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾[12]، وقَوْلُهُ ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾[13]، وقَوْلُهُ

---

(١) انظر : النحو الوافي : ٤/ ٤٠٢.

(٢) انظر : المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصرفها : ٢/ ١٦٧.

(٣) البقرة : ٦٢.

(٤) الأنعام : ١٧٧.

(٥) هود : ١٧.

(٦) غافر : ١٨

(٧) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١١٥، الزمخشريّ، الكشّاف : ٤/ ١٥٧، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٤٥٦.

(٨) الزمر : ٦٧.

(٩) انظر : أبو عبيد القاسم، كتاب امثال : ٢٦٨.

(١٠) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٤٠.

(١١) الأنعام : ١٢٦.

(١٢) الأنعام : ١٥٣.

(١٣) هود : ٧٢.

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[1]، وقَوْلُــــــهُ ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةًۢ بِمَا ظَلَمُوٓا۟ ﴾[2]، وقَوْلُــهُ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾[3]، وقَوْلُهُ ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[4]، وقَوْلُـهُ﴿ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ ﴾[5]، وقَوْلُهُ ﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾[6].

O أَنْ يَكُونَ مُضافاً إِلَيْهِ : يُقَيِّدُ مَجِيْءُ الحالِ مِنَ الْمُضافِ إِلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ أَجازَ هذا المَجِيْءِ مُطْلَقا، وبلا قَيْدٍ ؛ لأَنَّ العامِلَ في الحالِ، وصاحِبِها يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْن هُوَ نَفْسُهُ، وأَنْ يَكُوْنَ مُخْتَلِفاً - بثَلاثَةِ قُيُوْدٍ لا بُدَّ أَن تَتَوافَرَ فِيْهِ ؛ لأَنَّ العامِلَ في الحال يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ العامِلَ في الْمُضافِ إِلَيْهِ صاحِبِها عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ :

(أ) أَنْ يَكُوْنَ الْمُضافُ عامِلاً في الْمُضافِ إِلَيْهِ، كالمَصْدَرِ، والْمُشْتَقِّ[7]، على أَنَّ الإِضافَةَ مِنْ بابِ الإِضافَةِ اللَّفْظِيَّةِ غَيرِ المَحْضةِ الَّتي يَكُوْنُ فيها الْمُضافُ في نِيَّةِ الانْفِصالِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الْمُضافَ إِلَيْهِ في هذِهِ الإِضافَةِ يَكُوْنُ فاعِلاً، أَوْ نائِباً عَنْهُ، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ في المَعْنَى، مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ : مُكافَأَةُ الطُّلاَّبِ مُجِدِّيْنَ تُحَقِّقُ فائِدَةً للمُجْتَمَعِ (الْمُضافُ إِلَيْهِ : الطُّلاَّب، مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى للمَصْدَرِ : مُكافأَة)، وقَوْلُك : يُعْجِبُنِيْ مَشْيُ الرَّجُلِ غَيْرَ مُخْتالٍ (الْمُضافُ : مَصْدَرٌ، والْمُضافُ إِلَيْه : الرَّجُل، وهُوَ فاعِلٌ في المَعْنَى، والحالُ : غَيْرَ مُخْتالٍ)، أَنْتَ قائِدُ السَّرِيَّةِ مُنْتَصِرةً (الْمُضاف : قائِدُ، وهُوَ اسْمُ فاعِلٍ، والْمُضافُ إِلَيْهِ : السَّرِيَّة، وهُوَ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى)، وقَوْلُكَ : قِصَّتُكَ حَسَنَةُ التَّأْثِيْرِ في القُرّاءِ مُفِيْدا (الْمُضاف : حَسَنَةُ، وهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، والْمُضافُ إِلَيْهِ : التَّأْثِيْر، وهُوَ فاعِلٌ في

---

(١) الأنبياء : ٩٢.

(٢) النحل : ٥٢.

(٣) لقمان : ٢ – ٣.

(٤) الأحقاف : ١٤.

(٥) الصّفّ : ٦.

(٦) المعارج : ١٥ – ١٦.

(٧) انظر : النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٠٦ – :

المَعْنَى)، وقابَلَ زَيْدٌ لِصّاً مُقَيَّدَ اليَدَيْنِ مَجْروْحَتَيْنِ (المُضافُ : مُقَيَّدُ، وهُوَ اسْمُ مَفْعُوْلٍ، والمُضافُ إِلَيْهِ : اليَدَيْنِ، وهُوَ مَفْعُوْلٌ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ في المَعْنَى).

(ب) أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ جُزْءاً حَقِيْقِيّاً مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، أَوْ بَعْضَهُ، لتَصِحَّ إقامَتُهُ مُقامَهُ لَوْ حُذِفَ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾(١)، على أَنَّ المُضافَ (لَحْمَ)، وهوَ جزءٌ مِنْ (أَخِيْهِ)، وقَوْلُهُ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾(٢)، وقَوْلُكَ : يُعْجِبُنِيْ فُوْ الرَّجُلِ مُتَكَلِّماً.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ كالجُزْءِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ ؛ لتَصِحَّ إقامَتُهُ مَقامَهُ لَوْ حُذِفَ دُوْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ المَعْنَى بهذِهِ الإِقامَةِ : مِنْ ذلِكَ : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾(٣)، على أَنَّ (مِلَّةَ) كالجُزْءِ مِنْ إِبْراهِيْمَ، وعَلَيْهِ فيصِحُّ أَنْ يُقالَ : أَنْ اتَّبِعْ إِبْراهِيْمَ حَنِيْفاً، وقَوْلُكَ : تُعْجِبُ الطَّالِبَ قَواعِدُ النَّحْوِ مُيَسَّراً، وتُؤَثِّرُ أَخْلاقُ النَّاسِ مُسْلِمِيْنَ في غَيْرِهِمْ تَأْثِيْراً حَسَناً.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾(٤) : في قَوْلِهِ (وهُمْ داخِرُوْنَ) وَجْهانِ(٥) :

± أَنْ يَكُوْنَ حالاً ، وفي صاحِبِ الحالِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ :

– أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ المُضافَ إِلَيْهِ في (ظِلالُهُ)، على أَنَّ الظِّلالَ المُضافَ كالجُزْءِ مِنَ هذا المُضافِ إِلَيْهِ، على أَنَّ المُضافَ في مَعْنَى الجَمْعِ ؛ لأَنَّ ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ ظِلٌّ، وأَنَّ (داخِرُوْنَ) جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ مِنْ أَوْصافِ العُقَلاءِ ؛ لأَنَّه في جُمْلَةِ مَنْ يعْقِلُ، فغُلِّبَ العاقِلُ في هذا الجَمْعِ على غَيْرِهِ، وهُوَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيّ، ولا يَصِحّ عِنْدَ أَبِيْ حَيّانَ مَجِيْءُ الحال مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ أَيّاً كانَ.

---

(١) الحجرات : ١٢.

(٢) الحجر : ٤٧.

(٣) النحل : ١٢٣

(٤) النحل : ٤٨.

(٥) انظر : السمين الحلبيّ، الدر المصون : ٧/ ٢٣٢، العكبلريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٧، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٥/ ٤٩٨، الزمخشريّ، الكشّاف : ٢/ ٦٠٨.

- أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (سُجَّداً)، فتَكُوْنُ الحالُ في ذلِكَ مُتَداخِلَةً (حالٌ مِنَ الحالِ) كما سَيَأْتِيْ.

- أَنْ يَكُوْنَ المُضافَ (ظِلالَ).

± أَنْ تَكُوْنَ الواوُ حَرْفَ عَطْفٍ عَطَفَتْ (هُمْ داخِرُوْنَ) على الحالِ قَبْلَها (سُجَّداً).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[1]: للنَّحْوِيِّيْنَ في إِعْرابِ (أَمْراً مِنْ عِنْدِنا) أَوْجُهٌ[2]:

± أَنَّهُ مفعُوْلٌ بِهِ لاسْمِ الفاعِلِ (مُنْذِرِيْنَ).

± أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ لَهُ، على أَنَّ العامِلَ (أَنْزَلْناهُ)، أَوْ (مُنْذِرِيْنَ)، أَوْ (يُفْرَقُ).

± أَنَّهُ حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُستَتِرِ في (حَكِيْمٍ)، أَوْ مِنَ ضَمِيْرِ الغائِبِ في (أَنْزَلْناهُ)، أَوْ مِنْ (كُلٌّ)، أَوْ مِنْ (أَمْرٍ) المَوْصُوْفِ بِـ(حَكِيْمٍ)، والمُضافِ إِلَيْهِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ رَفْعٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ المُضافَ (كُلٌّ) كالجُزْءِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، لأَنَّ المُضافَ إِلَيْهِ نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ، أَوْ مُخَصَّصَةٌ بالوَصْفِ، ويَشْمَلُ كُلَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَهُ.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ.

± أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ الهاءِ فِيْ (أَنْزَلْناهُ).

± أَن يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الاخْتِصاصِ، والتَّقْدِيْرُ: أَعْنِيْ أَمْراً.

وفي القُرْآنِ الكَرِيْمِ مَواضِعُ جاءَتْ فيْها الحالُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، وهِيَ مَواضِعُ تتَكَفَّلُ بإِجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ دُوْنَ تَرَدُّدٍ، وهذِهِ المَواضِعُ هِيَ[3]:

¥ أَنْ تَكُوْنَ الإِضافَةُ لَفْظِيَّةً يَكُوْنُ فيها المُضافُ في نِيَّةِ الانْفِصالِ، ويَكُوْن المُضافُ إِلَيْهِ فاعِلاً، أَوْ نائِباً عَنْهُ، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ في المَعْنَى: مِنْ ذلِكَ:

---

(١) الدّخان: ٣ – ٥.

(٢) انظر: العكبلريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٤، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٣٣، الزمخشريّ، الكشّاف: ٤/ ٢٧١.

(٣) انظر هذه المواضع في: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ١٠٦ – ١١١.

- قَوْلُـــهُ تَعـــالَى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ ﴾[1]، على أَنَّ (خالِدِيْنَ) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ (هُـمْ) في (جَزاؤُهمْ) ؛ لأَنَّ صاحبَ الحالِ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدٗا فِيهَا ﴾[2]، على أَنَّ الحالَ (خالِداً فيها) حـالٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُضـافِ إِلَيْـهِ في (فجَـزاؤُهُ)، لأَنَّ هـذا المُضافَ إِلَيْهِ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى، لأَنَّ الإضافةَ في نِيَّةِ الانْفِصالِ لكَوْنِ المُضافِ (جَـزاءُ) مَصْدَراً، وفي إِضافَةِ المَصْدَرِ قَوْلانِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُها مَحْضَةً، أَوْ لَفْظِيَّةً. ولَمْ يُجِزِ النُّحـاةُ أَنْ تَكُوْنَ الهاءُ في (فجَزاؤُهُ) صاحِبَةَ الحالِ ؛ لأَنَّ مَجِيْءَ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ ضَـعِيْفٌ، أَوْ مُمْتَنِعٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ،وأَن هُنالكَ فَصْلاً بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها بخَبَرِ المُبْتَدَأ (فَجَزاؤُهُ)، وهُوَ : جَهَنَّمُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُم يَتَوَهَّمُوْنَ أَنَّ هُنالـكَ صـاحِبَ حـالٍ مَحْـذُوْفاً هُـوَ والعامِـلُ فيْـهِ، وتَقْدِيْرُ الكَلامِ : يُجْزاها، أَوْ : جازاهُ، على أَنَّ الهاءَ صاحِبَةُ الحالِ.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا ﴾[3]، عـلى أَنَّ (جَمِيْعـاً) حـالٌ مِـنْ ضَـمِيْرِ المُخاطِبِيْنَ المُضافِ إِلَيْهِ ؛ لأَنَّ (مَرْجِعَ : رُجُـوْع) مَصْـدَرٌ مِيْمِـيٌّ مضـافٌ إِلى فاعِلِـهِ في المَعْنَى، وعامِلٌ في الحالِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا ﴾[4] : القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

- قَوْلُهُ تَعـالَى : ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[5]: قِيْـلَ إِنَّ في العامِـلِ في الحال (خالِدِيْنَ فيها) ثَلاثَةَ أَوْجهٍ[6]

---

(١) آل عمران : ١٣٦.

(٢) النساء : ٩٣.

(٣) المائدة : ٤٨.

(٤) يونس : ٤.

(٥) الأنعام : ١٢٨.

(٦) انظر : السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون : ٥/ ١٤٩.

± أَنَّهُ (مَثْوَى)، على أَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ لا اسْمُ مَكان كما ذَكَرَ الزَّجّاجُ، وأَنَّ المُرادَ: إقامَتُكُمْ، فيكُوْنُ الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ المُضافُ إِلَيْهِ (مَثْوَى) فاعلاً في المَعْنَى، ويَكُوْنُ المَصافُ عامِلاً في الحالِ، وصاحِبِها، وهُوَ قَوْلُ الفارِسِيِّ.

± أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: يَثْوُوْنَ خالِدِيْنَ فيها، ويَدُلُّ عليْه اسْمُ المَكانِ (مَثْواكُمْ).

± أَنَّهُ مَعْنَى الإِضافَةِ، وهذا العامِلُ المَعْنَوِيُّ لا أَثَرَ لَهُ في العَمَلِ.

ويَتَبَدّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ فِعْلٍ عامِلٍ، أَوْ عامِلٍ مَعْنَوِيٍّ؛ لأَنَّ كَوْنَ (مَثْوَى) اسْمَ مَصْدَرٍ يُغْنِيْنا عَنْهُ فَضْلاً عَنِ الاعْتِدادِ بقَوْلِ سِيْبَوَيْه مِنْ حَيْثُ مَجِيْءُ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً، وهُوَ الأَوْلَى، والأَقَلُّ تَكَلُّفاً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1] على أَنَّ (يَعْمَهُوْنَ) حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ الغائِبِيْنَ المُتَّصِلِ المُضافِ إِلَيْه الفاعِلِ فِيْ المَعْنَى في (طُغْيانِهِمْ).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[2]، على أَنَّ (يَلْعَبُوْنَ) حالٌ مِنَ ضَمِيْرِ الغائِبِيْنَ المُتَّصِلِ المُضافِ إِلَيْه الفاعِلِ فِيْ المَعْنَى في (خَوْضِهِمْ).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ بُشْرَىٰكُمُ الْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[3]: في العامِلِ في الحالِ قَوْلانِ[4]:

± أَنَّهُ المُضافُ المَحْذُوْفُ، وتَقْدِيْرُهُ: بُشْراكُمُ الْيَوْمَ دُخُوْلُكُمْ جَنّاتٍ خالِدِيْنَ فيها، فحُذِفَ الفاعِلُ في المَعْنَى، وهُوَ ضَمِيرُ المُخاطَبِيْنَ المُتَّصِلُ في (دخُوْلُكُمْ)، ثُمَّ أُضِيْفَ المَصْدَرُ إلى مَفْعُوْلِهِ (جَنّات)، ثُمَّ حُذِفَ المَصْدرُ المُضافُ (دُخُوْلُ)، وأُقِيْمَ المُضافُ إِلَيْهِ مُقامَهُ في الإِعْرابِ.

± أَنَّهُ المَصْدَرُ (بُشْرَى)، على الرَّغْمِ مِنَ الفَصْلِ بالأَجْنَبِيِّ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ يُعْرَبُ مُبْتَدأً أُخْبِرَ عَنْهُ بـ (جَنّاتٌ) قَبْلَ ذِكْرِ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ مَكِّيِّ بْن أَبِيْ طالِبٍ. والقَوْلُ فيْهِ عِنْدِيْ

---

(١) البقرة: ١٥.

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) الحديد: ١٢

(٤) انظر: السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٢٤٣.

أَنَّ الحالَ تَجِيْءُ مِنَ المضافِ إِلَيْه مُطْلَقاً دُوْنَ الاعْتِدادِ بالعاملِ ؛ لأَنَّ الحالَ فَضْلَةٌ تَحمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً.

ومِنْ مَجِيْءِ المُضافِ مُشْتَقّاً كَوْنُهُ اسْمَ فاعِلٍ، ومِنْ ذلِكَ :

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ ﴾ [1]، على أَنَّ (فِتْنَةً) مَفْعُوْلٌ لَهُ، أَوْ حالٌ مِنَ النَّاقَة المَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصالِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ [2] على أَنَّ (جَمِيْعاً) حالٌ مِنَ (المُنافِقِيْنَ والكافِرِيْنِ) المُضافِ إِلَيْهِ في اللَّفْظِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصالِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [3] : في إِعْرابِ (مُصْبِحِينَ) قَوْلانِ [4] :

± أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مَقْطُوْعٌ) على أَنَّ كَوْنَهُ جَمْعاً مَحْمُوْلٌ على المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ : أَنَّ مُدَبِّرِيْ هؤلاءِ، فأَفْرَدَهُ، وأَفْرَدَ (مَقْطُوْعٌ)، وأَجازَ العُكْبَرِيُّ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (هؤُلاءِ) على وَفْقِ ما مَرَّ، وقِيْلَ إِنَّ (دابِرَ) جُزءٌ مِنْ (هؤُلاءِ)، وهُوَ الأَوْلَى، أَوْ أَنَّ الحالَ تَجِيْءُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً بلا قَيْدٍ.

± أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لـ (كانَ) مَحْذُوْفَةً، والتَّقْدِيْرُ : إِذا كانُوا مُصْبِحِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ، وأَبِيْ عُبَيْدٍ، وهُوَ تَكَلُّف لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ.

¥ أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ جُزْءاً منَ المُضافِ إِلَيْهِ : مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ في كِتابِ اللهِ تَعالَى :

(١) القمر : ٢٧.

(٢) النساء : ١٤٠.

(٣) الحجر : ٦٦.

(٤) انظر : السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون : ٧/ ١٧٢ – ١٧٣ ، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٦.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾[1]، عـلى أَنَّ (إِخْواناً) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ الضَّميرِ المُتَّصِلِ في (صُدُوْرِهِمْ) ؛ لأَنَّ المُضافَ (صدُوْرِ) جُزْءٌ مِنْ هذا المُضافِ إِلَيْهِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[2]، على أَنَّ (مَيْتاً) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ (أَخِيْهِ) ؛ لأَنَّ المُضافَ (لَحْمَ) جُزْءٌ مِنْه.

- قَوْلُهُ تَعـالَى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[3]، وقَوْلُـــــهُ ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾[4] على أَنَّ في (حَنِيْفاً) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ مِنَ الإِعْرابِ[5]

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ اللازِمَةِ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ (إِبْـراهِيْمَ) ؛ لأَنَّ المُضـاف (مِلَّـةَ) كالجُزْءِ مِنْهُ، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ الإِضافَةَ مِثْلُ قَوْلِـكَ : رَأَيْـتُ وَجْـهَ هِنْدٍ قائِمَةً. وقِيْلَ إِنَّهُ مَنَ المُضافِ (مِلَّةَ)، على أَنَّ تَذْكِيْرَ (حَنِيْفاً) مَحْمُوْلٌ على المَعْنَى ؛ لأَنَّ المِلَّةَ بمَعْنَى الدِّيْنِ.

± أَنَّهُ مَنْصُوْب على القَطْعِ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ، على أَنَّ الأَصْل عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُـوْنَ : مِلَّـةَ إِبْـراهِيْمَ الحَنِيْفِ، وأَنَّ القَطْعَ يَكْمُنُ في تَنْكِيْرِه.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ : أَعْنِيْ حَنيفاً. ويَظْهَرُ لي أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ أَوْلَى لكوْنِهِ أَقَلَّ تَكَلُّفاً ؛ وكَوْنِ الحالِ تَجِيْءُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ بلا قَيْدٍ كما مَرَّ.

ويَجِيْءُ صاحِبُ الحالِ مُنادًى، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ ﴾[6] : قِيْلَ إِنَّ في إِعْرابِ (مالِكَ المُلْكِ) أَوْجُهاً[7] :

---

(١) الحجر : ٤٧.

(٢) الحجرات : ١٢.

(٣) النحل : ١٢٣.

(٤) البقرة : ١٣٥.

(٥) انظر : الزمخشريّ، الكشاف : ١/ ١٩٤ أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ٢٤٦ (المكتبة الشاملة).

(٦) آل عمران : ٢٦.

(٧) انظر : السمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٣/ ٩٩ -، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٣/ ٨٥.

- أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً منَ المُنادَى (اللَّهُمَّ) على المَوْضِعِ، على أَنَّ ما يُوْهِنُ كَوْنَهُ بـدَلاً أَنَّ البَـدَلَ لا يَكُوْنُ في المُشتَقّاتِ إلاَّ نادِراً.

- أَنْ يَكُوْنَ عَطْفَ بَيانٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَطْفِ البَيانِ.

- أَنَّهُ مُنادًى ثانٍ على نِيَّةِ حَرْفِ النِّداءِ : يا مالِكَ المُلْكِ.

- أَنَّهُ نَعْتٌ لـ (اللَّهُمَّ) على المَوْضِعِ، وهِـيَ مَسْـأَلَةٌ لا تَصِـحُّ إلاَّ إذا عُـدَّتِ الإضـافَةُ مَحْضَـةً يَكتَسِبُ فيها المُضافُ التَّعْريْفَ مِنَ المُضافِ إلَيْـهِ، فَضْـلاً عَـنْ أَنَّ سِـيْبَوَيْهِ، ومَـنْ تَبِعَـهُ كالفارِسِيِّ، وغَيْرِهِ لا يُجِيْزُوْنَ أَنْ تُوْصَفَ هذِهِ اللَّفْظَةُ لانْتِهائِها بالمِيْمِ المُشَـدَّدَةِ الَّتـيْ هِـيَ مِنَ الخَصائصِ الَّتِيْ اخْتَصَّتْ بِها العَرَبُ لَفْظَ الجَلالَةِ كالتاءِ في القَسَمِ (تاللهِ)، والاقْتِرانِ بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ، وقَطْعِ الهَمْزَةِ في النِّداءِ : يا اللَّهُمّ، وغَيرِها، وهذِهِ الخَصائِصُ أَخْرَجَتْ هذِهِ اللَّفْظَةَ عَنْ نَظائِرِها، وذَهَبَ آخَرُوْنَ كالمُبَرِّدِ، ومنْ تَبِعَهُ إلى إجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ.

- أَنْ يَكُوْنَ حالاً منَ المُنادَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ، والصَّـحِيْحُ عِنْـدَ السَّـمِيْنِ الحَلَبِـيِّ الجَوازُ ؛ لأَنَّ المُنادَى مَفْعُوْلٌ، والحالَ تُبَيِّنُ هَيْئَتَي الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ كما مَرَّ .

ويَجُوْزُ في قَوْلِهِ (تُؤْتِيْ المُلْكَ مِنْ تَشاءُ) أَنْ يَكُـوْنَ حـالاً أُخْـرَى مِـنَ المُنـادَى، وأَنْ يَكُـوْنَ مُسْتَأْنَفَةً مُبَيِّناً لـ (مالِكَ المُلْكِ)، وأَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لِمُبْتَدأٍ مَحْذُوْفٍ تَقدِيْرُهُ : أَنْتَ تُؤتِيْ المُلْكَ مَنْ تَشاءُ، على أَنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ حالٌ مِنَ المُنادَى، أَوْ مُسْتأْنَفَةٌ كما مَرَّ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ النّابِغَةِ :

يـــا دارَ مَيَّـــةَ بالعَلْيـــاءِ فالسَّـــنَدِ   أَقْـوَتْ وطـالَ عَلَيْهـا سـالِفُ الأَبَـدِ

على أَنَّ (بالعَلْياءِ)، و (أَقْوَتْ...) حالان مِنَ المُنادَى (دارَ مَيَّةَ).

ومِنْهُ الحَدِيْثُ : " اللَّهُمَّ منَزِّلَ الكِتـابِ، ومُجْـرِيَ السَّـحابِ، وهـازِمَ الأَحْـزابِ، اهْزِمْهُمْ، وانصُرْنا عَلَيْهِمْ "[1]، على أَنَّ (مُنْزِلَ الكِتابِ)، وما عُطِفَ عَلَيْهِ أَحْوالٌ مِنْ (اللَّهُمَّ) كما مَرَّ.

---

(١) انظر : رياض الصالحين : ٤٥.

(٤/ ٣) أنَّ الأَصْلَ في صاحِبِ الحالِ أنْ يَكُوْنَ مَذْكُوْراً :

قَدْ وَرَدَ صاحِبُ الحالِ في بَعْضِ الآياتِ الكَرِيْمَةِ مَحْذُوْفاً(١) تَخْفِيْفاً مُراعاةً للمَعْنَى، ومَصْحُوْباً بدَلِيلٍ في التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ يُمْكِنُ أنْ يُوْمَئَ إِلَيْهِ، ومِنْ هذِهِ المَواضِعِ على حَسَبِ تَقْدِيْراتِ بَعْضِ النُّحاةِ :

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(٢)، على أنَّ التَّقْدِيْرَ : يُجْزاها خالداً فيها، كما مَرَّ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) : يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ (مُصَدِّقاً) حالاً مِنَ الهاءِ في (نَزَّلَهُ)، على أنْ يَعُوْدَ هذا الضَّمِيْرُ على القُرْآنِ، على أنَّهُ صاحبُ الحالِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، أوْ مِنْ مَحْذُوْفٍ، على أنْ يَعُوْدَ على (جِبْرِيْلَ)، ويَجُوْزُ أنْ يَعُوْدَ على (الجِبْرِيْلَ) بلا حَذْفٍ(٤)، وهُوَ أَقَلُّ تكَلُّفاً مِنْ سابِقِهِ.

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾(٥)، على أنَّ (مِدْراراً) حالٌ مِنَ (السَّماءَ) على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ : أَوأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ مَطَرَ السَّماءِ مِدْراراً(٦).

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(٧)، على أنَّ (مُنِيْبِيْنَ) حالٌ مِنَ ضَمِيْرِ

---

(١) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٥.

(٢) النساء : ٩٣.

(٣) البقرة : ٩٧.

(٤) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ١/ ٣٢٠.

(٥) الأنعام : ٦.

(٦) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٣٦.

(٧) الروم : ٣٠ – ٣١.

الرَّفْعِ المُتَّصِلِ في الفِعْلِ المَحْذُوْفِ العامِلِ النَّصْبَ في (فِطْرَةَ اللهِ)، والتَّقْدِيْرُ : الْزَمُوا فِطْرَةَ اللهِ مُنِيْبِيْنَ إِلَيْهِ[1].

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[2] عـلى أَنَّ (قادِرِيْنَ) حالٌ مِنْ فاعِلِ الفِعْلِ المَحذُوْفِ، وهُوَ ضَمِيْرُ المُتَكَلِّمِـيْنَ المُسْـتَتِرُ في هـذا الفِعْـلِ، والتَّقْدِيْرُ : بَلى نَجْمَعُها قادِرِيْنَ[3].

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[4]، على أَنَّ (بكُفْرِهِمْ) حالٌ مِنْ مَحْذُوْفٍ كما ذكَرَ العُكْبَرِيُّ[5]، وتَقْدِيْرُهُ : مُخْتَلِطاً مَعَ كُفْرِهِمْ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الباءَ سَبَبِيَّةٌ، فيكُوْنُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ مَفْعُوْلاً لَهُ غَيْرَ صَرِيْحٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ بمَعْنَى : مَعَ.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[6] : قِيْـلَ إِنَّ صـاحِبَ الحـالِ المُضـافُ المَحْذُوْفُ، وتَقْدِيْرُهُ : وأَرْسَلْنا مَطَرَ السَّماءِ، وإِنَّهُ (السَّماءَ)، على أَنَّها المَطَرُ، والسَّحابُ[7].

- قَوْلُـــهُ تَعـــالَى : ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾[8] : قَوْلُـــهُ (وهُـــمْ بِـــذِكْرِ الرَّحمنِ...) حالٌ مِن واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ، وتَقْدِيْرُهُ : يَقُوْلُوْنَ[9].

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ١٧١ – ١٧٣، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥٠.

(٢) القيامة : ٣ – ٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٨/ ٣٨٥، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٥٤.

(٤) البقرة: ٩٣.

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٩.

(٦) الأنعام : ٦.

(٧) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٧٦ – ٧٧.

(٨) الأنبياء : ٣٦.

(٩) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٦/ ٣١٢، الزمخشريّ، الكشّاف : ٢/ ١١٧.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾(١) : (بكُفْرِهِمْ) حالٌ مِنْ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ : وأُشْربوا في قُلُوْبِهِمُ العِجْلَ مُخْتَلِطاً بكفرِهِمْ(٢).

ويَكْثُرُ حَذْفُ صاحِبِ الحالِ إذا كانَ عائِدَ اسْمٍ مَوْصولٍ(٣)، ومِنْ هذِهِ المَواضِعِ :

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾(٤)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : لِمَنْ خَلَقْتَهُ طِيْناً، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالَ الاسْمَ المَوْصُوْلَ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾(٥)، على أَنَّ القَوْلَ في صاحِبِ الحالِ في هذا القَوْلِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ(٦).

(٤/ ٢) أَنَّ لأصْلَ في صاحِبِ الحالِ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً :

حُمِلَ كَوْنُ صاحِبِ الحالِ مَعْرِفَةً على المُبْتَدَأ، والخبَرِ، على أَنّ الحالَ كالخبَرِ في المَعْنَى، وأَنَّ صاحِبَ الحالِ كالمُبْتَدأ الَّذي لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً إلاَّ إذا تَحَقَّقَتْ بِهِ فائِدَةٌ، وعَلَيْهِ فإنّ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها نَكِرَةً مُفِيْدَةً، أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ الإفادَةِ لَها. ومِنْ كَوْنِهِ معْرِفَةً فَضْلاً عَمّا مَرَّ مِنْ شَواهِدَ قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾(٧).

---

(١) البقرة : ٩٣.

(٢) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن :

(٣) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٦ — ١٧٥.

(٤) الإسراء : ٦١.

(٥) المدثر : ١١.

(٦) انظر هذِهِ المَواضِع في : البقرة : ٤١، ٩٠، ١٥٩، ١٦٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠، آل عمران : ١٧٠، النساء: ٢٥،٣٧، ٨٣، ٩٥، ٩٨، المائدة : ٤،١٥، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٧٨، ٨٣، ٨٨، الأنعام : ٨٨، ١٠٨، ١٣٩، ١٥١، الأعراف : ٤٣، الأنفال : ١٦، ٤١، ٥٦، ٦٩، النحل : ١١٤، يونس : ١٨، يوسف :٢١، الرعد : ١٠، طه :٧٣، الحج : ٩، الفرقان : ٤١، ق : ٣٥، الأحزاب : ٢٦ .

(٧) القصص : ٢٥.

وقِيْلَ إنَّ في العَرَبيَّةِ شَواهِدَ كَثِيْرَةً جاءَ فيها صاحِبُ الحالِ نَكِرَةً يُمْكِنُ أَنْ يُقاسَ عَلَيْها كما حُكِيَ عنِ الخَلِيْلِ بْنِ أَحْمَدَ، ويُوْنسَ بْنِ حَبِيْبٍ[1]، ومِنْ هذِه الشَّواهِدِ :

¥ قَوْلُ العَرَبِ : بِهِ داءٌ مُخالِطَةٌ[2]، على أَنَّ (مُخالِطَهُ) حالٌ مِنْ (داءٌ) النَّكِرَةِ، وهذِهِ الحالُ نكِرَةٌ ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصال.، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جاءَ على حَسَبِ الأَصْلِ عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاةِ لرُفِعَ على الصِفَةِ لـ (داءٌ)، ولذلِكَ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ : " فإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ناساً مِنَ العَرَبِ يَنْصِبُوْنَ هذا فَهُمْ يَنْصِبُوْنَ : بِهِ داءٌ مُخالِطَهُ، وهُوَ صِفَةٌ للأَوَّلِ. وتَقُوْلُ : هذا غُلامٌ لَكَ ذاهِباً، ولَوْ قالَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِماً – جازَ، فالنَّصْبُ على هذا "[3].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ[4]، على أَنَّ (قِعْدَةَ رَجُلٍ) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (ماءٍ)، وذَكَرَ سيْبَوَيْهِ أَنَّ الوَجْهَ الجَرُّ : مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةِ رَجُلٍ، على الصِّفَةِ للنَّكِرَةِ : " وإِنَّما كانَ النَّصبُ هُنا بَعِيْداً مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا يَكُوْنُ مِنْ صِفَةِ الأَوَّلِ، فكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوْهُ حالاً كما كَرِهُوْا أَنْ يَجْعَلُوا (الطَّوِيْلَ) و(الأَخَ) حالاً حِيْنَ قالوا : هذا زَيْدٌ الطَّوِيْلُ، وهذا عَمْرٌو أَخُوْكَ، وأَلْزَمُوا صِفَةَ النَكِرَة النَكِرَةَ، كما أَلْزَمُوا صِفَةَ المَعْرِفَةِ المَعْرِفَةَ، وأَرادُوا أَنْ يَجْعَلُوا حالَ النَكِرَةِ فيما يَكُوْنُ مِن اسمِها كحالِ المَعْرِفَةِ فيما يَكُوْنُ مِن اسْمِها "[5].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : وَقَعَ أَمْرٌ فُجاءَةً، على أَنَّ (فُجاءَةً) حالٌ مِنْ (أَمْرٌ) النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : علَيْهِ مِئَةٌ بِيْضاً، على أَنَّ بِيْضاً حالٌ مِنْ (مِئَةٌ) النَّكِرَةِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ العَدَد مُعَيَّنٌ، ومَحْصُوْرٌ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُقَرِّبُهُ إِلى النَّكِرَةِ المَوْصُوْفَةِ، ويُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ أَكَّدُوا العَدَدَ مَعْنَوِيّاً، كما في قَوْلِكَ : أَنْفَقَ الرَّجُلُ مِئَةً كُلَّها، أَوْ جَمِيعَها.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : فيها رَجُلٌ قائِماً، على أَنَّ (قائِماً) حالٌ مِنْ (رَجُلٌ) النَّكِرَةِ.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٠ –.

(٢) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ٢١

(٣) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٢١.

(٤) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١، سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢. وماءٌ قِعْدَةُ رَجُلٍ: مِقْدار قِعْدَتِهِ، أَوْ مِقْدار ما أَخَذَ قُعُوْدُهُ مِنَ الأَرْض.

(٥) سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢ – ١١٣.

¥ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ : " جاءَ رَسُوْلُ اللهِ على فَرَسٍ سابِقاً "[1]، على أَنَّ (سابِقاً) حالٌ مِنْ (فَرَسٍ) النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ : " صَلَّى وَراءَهُ رِجالٌ قِياماً "[2].

وممَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ فيهِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى نَكِرَةً :

¥ قَوْلُــهُ تَعــالَى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[3]، على أَنَّ (وهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)، و (وهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) حالانِ مِنَ النَّكِرَةِ (شَيْئاً)، وأَنَّ واوَ الحالِ هي المُسوِّغُ، فلا يَصِحُّ عَدُّ هاتَيْنِ الحالَيْنِ صِفَتَيْنِ ؛ لأَنَّهُما مَسْبُوْقَتانِ بهذِهِ الواو إلاَّ إذا تَوَهَّمْنا أَنَّ الواوَ تُسْهِم في شِدَّةِ لُصُوْقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ[4].

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[5] : القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ : ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾[6] بنَصْبِ (مُصَدِّقاً) على الحالِ مِن (رَسُوْلٍ) النَّكِرة[7].

¥ قِراءَةُ ابْنِ أَبِيْ عَبْلَةَ، وغَيْرِهِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةً وَغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ ﴾[8] بنَصْبِ (مُخَلَّقَةً وغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ) على الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ (مُضْغَةٍ)[9].

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١.

(٢) انظر : النجار، ضياء السالك : ٢/ ٢٠٤.

(٣) البقرة : ٢١٦.

(٤) انظر كتابي : ابن جنّيّ في بعضِ إيماءاتِهِ وبَعْضِ المناهج اللغويّة المعاصرة.

(٥) البقرة : ٢٥٩.

(٦) آل عمران : ٨١.

(٧) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ٥١٣، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٢/ ١٥٦.

(٨) الحج : ٥.

(٩) انظر : أبو حيّان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٣٥٢.

¥ قِراءَةُ الحَسَنِ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[1] بنَصْبِ (سَواءً) على الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ (كَلِمَةٍ)، وقِيْلَ إِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ، على أَنَّهُ بمَعْنَى : اسْتِواءً[2].

¥ قِراءَةُ الحَسَنِ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾[3] بنَصْبِ (ذا مَسْغَبَةٍ) على المَفْعُوْلِ بِهِ للمَصْدَرِ (إِطْعامٌ)، على أَنَّ (يَتِيماً) بَدَلٌ مِنْهُ، وأَجازَ الفَرَّاءُ أَنْ يَكُوْنَ (ذا مَسْغَبَةٍ) صِفَةً لـ (يَتِيماً)[4]، فكَأَنَّهُ قِيْلَ : أَوْ إِطْعامٌ يَتِيماً ذا مَسْغَبَةٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إِذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً، ولَسْتُ أَرَى مانِعاً حَمْلاً على ما مَرَّ أَنْ يُعْرَبَ حالاً مِنَ النَّكِرَةِ (يَوْمٍ) لكَوْنِه شَدِيْدَ الاتِّصالِ بهذِهِ النَّكِرَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُها قِراءَةُ الجُمْهُوْرِ بالجَرِّ (فِي يَوْمٍ ذِيْ مَسْغَبَةٍ) على الصِّفَةِ، والحالُ صِفَةٌ في المَعْنَى. وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ (يَتِيْماً) صِفَةً لـ (ذا مَسغبَةٍ)، كما في قَوْلِكَ : رَأَيْتُ كَرِيْماً عاقِلاً، وهِيَ إِجازَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ (كَرِيْماً) لا يَجُوْزُ أَنْ تَجْرِيَ على مَوْصُوْفٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُها تُشْبِهُ الاسْمَ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ المُرادَ الصِّفَةُ اللازِمَةُ الَّتي غَلَبَتْ عَلَيْها الاسْمِيَّةُ كالفارُوْقِ، والصِّدِّيْقِ، وأَضْرابِهِا، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ تَكْسِيْرِ الصِّفَةِ على بِناءٍ تُكَسَّرُ عَلَيْهِ الأَسْماءُ كما فِيْ : شَحِيْحٍ وأَشِحَّةٍ، وعَزِيْزٍ وأَعِزَّةٍ، وغيرِ ذلك. وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ (ذا مَسْغَبَةٍ) أَيْضاً صِفَةً لمَوْضِعِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ (في يَوْمٍ) ؛ لأَنَّهُ مَنْصُوْبُ المَوْضِعِ، على أَنَّ الأَظْهَرَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ للمَصْدَرِ (إِطْعامٌ).

ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ نَكِرَةً بمُسَوِّغٍ مِنَ المُسَوِّغاتِ الآتِيَةِ[5] :

(أ) أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على صاحِبِها النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ :

---

(١) آل عمران : ٦٤.

(٢) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٢/ ٤٨٣، الزمخشريّ، الكشاف : ١/ ٣٢٧، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٢/ ١٢٥.

(٣) البلد : ١٤.

(٤) انظر، البحر المحيط : ٨/ ٤٧٦، السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون : ٦/ ٥٢٧، الزمخشريّ، الكشاف : ٣/ ٣٤٠، ابن جنّيّ، المحتسب : ٢/ ٣٦٢، الفراء، معاني القرآن : ٣/ ٢٦٥.

(٥) انظر : أبو حيان النّحويّ، التذييل والتّكميل : ٩/ ٦٠ -.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الحال

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/8/4130)

رقم التصنيف : 415

الواصفات:/قواعد اللغة//اللغة العربية//

الطبعة الأولى 1435هـ - 2015م

حقوق الطبع محفوظة للناشر

All rights reserved

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 -309 -1

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع عمان- الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو وضعه على مواقع الكترونية أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الأُستاذ الدّكتور

عَبد الفتّاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كليّة الآداب / قسم اللُّغة العربيّة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2015 م

دار جرير

للنشر والتوزيع

الفهرس

(٦) رُتْبَةُ الحالِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ

(٧) أَشْكالُ الحالِ التَّرْكِيْبِيَّةُ

(٨) أقسامُ الحالِ

(٩) ذِكْرُ الحالِ ، وحَذْفُها

التَّدارِيْبُ

التقديم

التّقْدِيْم

لَعَلَّ ما فَرَضَ عليَّ سُلْطانَهُ في أَنْ أُفْرِدَ للحالِ مُؤَلَّفا أَنَّني كُلِّفْتُ بتأْلِيْفِ كِتابٍ يَجْمَعُ في أَثْنائِهِ ، وحَنَاياهُ مَوْضُوْعاتِ النَّحْوِ لطَلَبَةِ جامِعَةِ الكُوَيْتِ غَيْرِ الْمُخْتَصِيْنَ يَحْمِلُ العُنْوانَ الآتِيَ (مَهاراتُ الاتِّصالِ اللُّغَوِيِّ) ، وبَعْدَ أَنِ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتابَةِ بَعْضِ المَوْضُوْعاتِ بإيجازٍ آثَرْتُ الاعْتِذارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ في مُواصَلَةِ هذا العَمَلِ رَغْبَةً في أَنْ أُفْرِدَ كِتاباً شامِلاً مَسائِلَ ، وشواهِدَ ، وتَدْرِيْباتٍ لكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ ذَواتِ الوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ إِنْ أَمْكَنَ للأَسبابِ الآتِيَةِ :

(١) أَنَّني أُوْثِرُ أَنْ يَكُوْنَ الكِتابُ شامِلاً يَسُدُّ فَراغاً في مَكْتَبَتِنا النَّحْوِيَّةِ ؛ لأَنَّ ما يُطالِعُنا فيها مِنْ تَآلِيْفَ للمُحْدَثِيْنَ تَخْلُوْ مِنَ الاسْتِقْصاءِ الشَّامِلِ ، والتَّعْلِيْلِ ، والتَّوْضِيْحِ ، ، والتَّدارِيْبِ ، والشَّواهِدِ ، وغَيْرِها إِذا اسْتَثْنَيْنا كِتابَ (النَّحْو الوافِيْ) لعَبَّاس حَسَن ، وبَعْضَ التَّآلِيْفِ الأُخْرَى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ التَّآلِيْفَ ثَرَّةٌ تَمْلأُ رُفُوْفَ المَكْتَباتِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ غايَةَ مُؤَلِّفِيْها تَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ كَسْبٍ مادِّيٍّ .

(٢) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى الَّتِيْ تَبِعَهُمْ فيها المُحْدَثُوْنَ مُهَذِّبِيْنَ ، وناقِلِيْنَ تَخْلُوْ مِنْ تَوْظِيْفِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ الشَّرْحِ ، والتَّوْضِيْحِ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ كُتُبِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ الَّتي تَفْرِضُ عَلَيْهِم فيها المَعانِيْ المُتوارَثَةُ ، والمَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ سُلْطانَها في هذِهِ المَسْأَلَةِ . ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ لِهذِهِ المَسْأَلَةَ أَثَراً في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

(٣) أَنَّ تَآلِيْفَ المُحدَثِيْنَ تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها أَنْ يُوَظِّفُوا ما في بَعْضِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَة في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ مَسائِلِ النَّحْو أَنْ أَمْكَنَ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ إِسْهاماتِ الباحِثِيْنَ كالمُتَوَكِّلِ ، والفاسي الفِهْرِيْ ، وغَيْرِهِما .

(٤) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى ، والمُحْدثين تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها تَوْظِيْفَ أَثَرِ التَّوصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ ، والمُخاطَبِ ، أَو المُخاطَبِيْنَ في مَسائِلِ النَّحْوِ في الغالِبِ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْها .

(٥) أَنَّ كَثِيراً مِنْ مُؤَلِّفي التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمْ الحَماسَةُ للأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ ، والصَّرْفِيَّةِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ : لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمَّا كانَ ، وهذِهِ الحَماسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فيما يَحْتاجُ إِلى هذا الرَّجْعِ مِنْ مَسائِلَ نَحوِيَّةٍ ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ .

(٦) أَنَّ بَعْضِ مُؤَلِّفِي هذهِ التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ اكْتَفى بِتَدْوِيْنِ ما جاءِ في تَآلِيْفِ القُدامى دُوْنَ شَرْحٍ ، أَوْ تَوْضِيْحٍ ، أَوْ تَعْلِيْلٍ ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيْلُوْنَ إلى الحِفْظِ دُونَ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنَ المَحْفُوْظِ . ولا شَكَّ في أَنَّ النَّحْوِ العَرَبِيَّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ تَحْتاجُ إلى التَّوَقُّفِ عِنْدَها شَرْحاً ، وتَوضِيْحاً ، وتَعْلِيْلاً كما في زِيادَةِ الحُرُوْفِ ، وغَيْرِها لتَحْقِيْقِ التَّوكِيْدِ ، والعُدُوْلِ عَنِ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ في مِثْلِ قَوْلِكَ : سَمْعٌ ، وطاعَةٌ ، وأَضْرابِهِما ، وغَيْرِها .

(٧) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ القُدامى ، والمُحْدَثِيْنَ تَشِيْعُ فيها التَّأوِيْلُ ، والتَّوَهُّماتُ ، والتَّخَيُّلاتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةُ .

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّنِيْ آثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا المُؤَلَّفِ نَهْجاً يَدُوْرُ في فَلَكِ ما يَأْتِيْ :

(١) اسْتِقْصاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ اسْتِقْصاءً شامِلاً في الغالِبِ مَصْحُوباً بما يَتَبَدَّى لِيْ مِنْ تَعْلِيْقٍ ، أَوْ دَعْوَةٍ .

(٢) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةَ الحَدِيْثَةِ بالمَسْأَلَةِ مَوْضُوْعِ الحَدِيْثِ .

(٣) الدَّعْوَةُ إلى تَناسِيْ البَحْثِ عَنِ العامِلِ إلاَّ فيْما تَقْتَضِيْهِ الدَّلالَةُ ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ ولا سِيَّما في ما يُعَدُّ مِنَ بابِ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ كالحالِ ، والتَّمْيِيْزِ ، والمَنْصُوْبِ على المَصْدرِ ، والمَفْعُوْلِ فِيْهِ ، ولَهُ ، ومَعَهُ ؛ لأَنَّها مِنْ وسائِلِ تَتْمِيْمِ المَعْنى بتَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ ، وتَوْسِعَتِه ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ عامِلُ التَّمامِ ، والقَطْعِ الكُوْفِيَّيْنِ، على أَنَّ القَطْعَ في الحالِ يَكْمُنُ في الانْزِياحِ مِنَ الصِّفَةِ المَعْرِفَةِ إلى النَّكِرَةِ المَنْصُوْبَةِ على الحالِ ، وأَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةَ مَنْصُوْبَةٌ .

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعِيْ في أَنَّ التَّعَبُّدَ في مَحارِيْبِ النُّحاةِ القُدامى فَرَضَ سُلْطانَهُ على المُعْرِبِيْنَ المُحْدَثِيْنَ في تَآلِيْفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ ، والتَّأْوِيْلُ ، وعَدَمُ التَّفَكُّرِ في المَسْأَلَةِ اكْتِفاءً بِما وَرِثُوْهُ عَنْ هؤُلاءِ القُدامَى .

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في ذِكْرِ الشَّواهِدِ ، وهُوَ إِسْرافٌ قَدْ يَكُوْنُ مُبَرَّراً بالرَّغْبَةِ في تَعْزِيْزِ الأُصُولِ في أَذْهانِ القُرَّاءِ فَضْلاً عَنِ المَعانِيْ المُبْتَغاةِ ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ فهرست المَوْضُوْعاتِ شامِلاً ، ومُفَصَّلاً لتَمْكِيْنِ القارِئُ ، أَوِ الباحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً في مَكانِها .

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفةٍ دَلالِيَّةٍ

الحالُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

" قال الإمامُ : واللهِ، يا وَلَدِيْ، لَوْ رأيْت مَعالِيَ الوزِيْرِ (وهُو ينْظرُ إلَيْك، ويتأمَّلُكَ) - لَعَرَفْتَ أنَّها نَظَراتُ الحُبِّ، والإعْجابِ نَظَراتُ أَبٍ نَحْوَ وَلَدِهِ... فلا تَتْرُكْ (لوساوِسِ الشَّيْطانِ) سَبِيْلاً إلى عَقْلِكَ... انْفرَجَتْ أساريْرُ صالِحٍ... رَقَصَ قَلْبُهُ (طَرِباً) كما رَقَصَتْ أُذُناهُ... أَحَسَّ (كَأنَّهُ وُلِدَ مِنْ جَدِيْدٍ)، فهذِهِ الشَّهادَةُ (مِنْ رَجُلٍ صالِحٍ لرَجُلٍ صالِحٍ) (تَزِنُ الدُّنيا كُلَّها بمَباهِجِها)... دَغْدَغَتْ مشاعِرَهُ سَحابَةٌ مِنْ عَبِيْرٍ... لَفَّهُ شُعُوْرٌ بَهِيْجٌ... أَحَسَّ بالمِنْبَرِ (يَبْتَسِمُ لَهُ)، وبالمِحْرابِ (يُهَنِّئُهُ)، وبصَرِيْرِ بابِ المَسْجِدِ المُتَواضِعِ (يَضْحَكُ لَهُ)، ويُرَحِّبُ بِهِ. نَهَضَ صالِحٌ، ونَهَضَ مَعَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ... مَدَّ يَدَهُ (مُوَدِّعاً)، وقبْلَ أَنْ يَنْطَلِقَ (كالرِّيْحِ) قالَ لَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ : ما هذِهِ العَصا الّتي نسِيْتَها، يا شَيْخُ صالِحُ ؟ الْتقط صالِحٌ عصاهُ مِنْ يدِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ، وقالَ (وهُوَ يُغادِرُ المَسْجِدَ).... وسَمِعَ صالِحٌ دَعَواتِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ لَهُ بالحِفْظِ، والسَّتْرِ (وهُوَ يَمْرُقُ مِنْ بابِ المَسْجِدِ) (كالسَّهْمِ)... كانَ يَطِيْرُ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ... اسْتخَفَّهُ الشَّوْقُ إلى أُمِّهِ، وأَبِيْهِ ليَجْلِسَ معَهُما (مُطْمَئِنًّا) إلى موْقِفِ الوَزِيْرِ مِنْهُ "(1):

(١) رَقَصَ قَلْبُهُ **طَرِباً (حالٌ مُفْرَدَةٌ).**

(٢) مدّ يَدهُ **مُودِّعاً (حالٌ مُفْرَدَةٌ)** .

(٣) ليَجْلِسَ معهُما **مُطْمَئِنّاً (حالٌ مُفْرَدَةٌ)** إلى موْقِفِ الوَزِيْرِ مِنْهُ.

(٤) تَزِنُ الدُّنْيا **بمَباهِجِها (حالٌ شِبهُ جُمْلَةٍ).**

(٥) وَقبْلَ أَنْ يَنْطَلِقَ **كالرِّيْحِ (حالٌ شِبهُ جُمْلَةٍ)** قال لهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ.

---

(١) مِنْ رِوايَةِ (عينانِ مُطفأتان، وقلبٌ بصيْرٌ) للدكتور عبد الله الطَّنْطاويّ، روافد، وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسْلاميّة – الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ: ١٠٤ – ١٠٥.

(٦) فلا تتْرُكْ لوَساوِسِ الشّيْطانِ (حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ مِنْ : سَبِيْلاً النَّكِرَةِ ؛ لأنّها مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها) سَبِيْلاً إلى عَقْلِك.

(٧) يمْرُقُ مِنْ بابِ المَسْجِدِ كالسّهْمِ (حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ).

(٨) فهذِهِ الشّهادَةُ مِنْ رجُلٍ صالِحٍ (حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ) تـزِنُ الـدُّنْيا بمباهِجِهـا (حـالٌ شِـبْهُ جُمْلَةٍ).

(٩) لَوْ رأَيْت مَعالِيَ الوَزِيْرِ وهُوَ يَنْظُرُ إلَيْك (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ).

(١٠) أحَسَّ كَأنّهُ وُلِدَ مِنْ جَدِيْدٍ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ).

(١١) وقالَ وهُوَ يُغادِرُ المَسْجِدَ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ).

(١٢) وسَمِعَ صالِحٌ دَعَواتِ الشّيْخِ... وهُوَ يَمْرُقُ مِنْ بابِ المسْجِدِ (حالٌ جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ).

(١٣) أَحَسَّ بالمِنْبَرِ يَبْتَسِمُ لَهُ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيّةٌ)، وبـالمِحْرابِ يُهَنّئُـهُ (حـالٌ جُمْلَـةٌ فِعْلِيّـةٌ)، وبصَرِيْرِ بابِ المَسْجِدِ المُتواضِعِ يَضْحَكُ لَهُ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيّةٌ)، ويُرَحِّبُ بِهِ (حالٌ جُمْلَةٌ فِعْلِيّةٌ بالعَطْفِ على الحالِ السّابِقَةِ) .

يَتبَيّنُ لَنا مِنَ التّراكِيْبِ اللُّغَوِيّةِ السّابِقَةِ أنّ المُكَوّناتِ المُسَوَّدَةَ فيها تُعْرَبُ أحوالاً، وأنّ الحَدِيْثَ عَنِ الحال لا بُدَّ مِنْ أنْ يَشْتَمِلَ على المَسائِلِ الآتِيَةِ :

(١) تَعْرِيْفُ الحالِ.

(٢) حَرَكَةُ الحالِ الإعْرابِيّةُ.

(٣) أَهَمُّ ما يُمْكِنُ أنْ تُقَيَّدَ بِهِ الحالُ مِنْ قُيُوْدٍ.

(٤) أَهَمُّ ما يُقَيّدُ بِهِ صاحِبُ الحالِ، وذِكْرُهُ، وحَذْفُهُ.

(٥) العامِلُ في الحالِ، وذِكْرُهُ، وحَذْفُهُ.

(٦) رُتْبَةُ الحالِ في التّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ.

(٧) أقْسامُ الحالِ.

(٨) أنواعُ الحالِ.

(٩) ذِكْرُ الحالِ، وحَذْفُها.

(١) تَعرِيفُ الحالِ

يَكادُ النَّحوِيُّوْنَ يُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الحالَ كَلِمَةٌ تَدُلُّ على هَيْئَةِ صاحِبِها في أَثْناءِ حُدُوْثِ الحَدَثِ، على أَنْ تَتَضَمَّنَ مَعْنَى (في) الظَّرْفِيَّةِ : " وهُوَ ما دَلَّ على هَيْئَةٍ، وصاحِبِها مُتَضَمِّناً ما فِيْهِ مَعْنَى (فِيْ) غيْرَ تابِعٍ، ولا عُمْدَةٍ... "[1].

ويَسِمُ الأَنطاكِيُّ[2] ما ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحاة رَغْبَةً في تَحْقِيْقِ تَسْهِيْلِ هذا المَوْضُوْعِ على الطَّلَبَةِ، وتَقْرِيْبِهِ إِلَيْهِمْ مِن حَيْثُ إِنَّ الحالَ ما صَحَّ وُقُوْعُهُ جَواباً لـ (كَيْفَ) – بعَدَمِ الصِّحَّةِ دائِماً ؛ لأَنَّ هذا السُّؤالَ قَدْ يَكُوْنُ عَنْ هَيْئَةِ وُقُوْعِ الفِعْلِ العامِلِ كما في قَوْلِكَ : كَيْفَ جَلَسَ زَيْدٌ ؟ والجَوابُ قَدْ يَكُوْن : جَلَسَ زَيْدٌ جِلْسَةَ الأَمِيْرِ، على أَنَّ (جِلْسَةَ الأَمِيْرِ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ لا حالٌ.

ولَستُ أُنْكِرُ أَنَّ النُّحاةَ – كما مَرَّ في النَّصِّ المُقْتَبَسِ – قَدْ قَيَّدُوا حدَّ الحالِ بأَنْ تُبَيِّنَ هَيْئَةَ صاحِبِها في أَثْناءِ وُقوْعِ الحَدَثِ،على أَنَّ الفِعْلَ العامِلَ بحاجَةٍ إِلى بَيانِ الهَيْئَةِ، فإِنْ كانَتِ الكَلِمَة مُبَيِّنَةً هَيْئَةَ الفِعْلِ عُدَّتْ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً، وإِنْ كانَتْ مُبَيِّنَةً هَيْئَةَ الاسم القائِمِ بالحَدَثِ عُدَّتْ حالاً، وعلَيْهِ فإِنَّ المَسْأَلَةَ لَيْسَتْ بخافيَةٍ عَنْهُمْ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّهُمْ نَصُّوا على أَنَّ كَلا الفِعْلِ، والاسْم يَحْتاجُ إِلى هَيْئَةٍ مُبَيِّنَةٍ : " وقَوْلُهُ (وصاحِبُها) فَصْلٌ يُخْرِجُ الفِعْلَ، واسْمَ المَعْنَى ؛ لأَنَّ (تَرَبَّعَ)، والقَهْقَرى لا يَدُلانِ إِلاَّ على هَيْئَةٍ فَقَط لا على صاحِبِها "[3]، وأَنَّ ذلِكَ جاءَ في أَثْناء حَدِيْثِهِمْ عَنِ الحالِ لا المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ، وَأَنَّ مِنْهُم مَنْ حَمَلَ وُقوْعَ المَصْدَرِ حالاً على حذْفِ مُضافٍ، أَوْ تَأْوِيْلِهِ بالمُشْتَقِّ، أَوْ على تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، وأَنَّ اسْتِعْمالَ (كَيْفَ) في

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيْل : ٩/ ٥.

(٢) انظر : المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصَرْفِها : ٢/ ١٥٧.

(٣) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٥.

المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ مَحْصُوْرٌ في مَصْدَرِ الهَيْئَةِ، والمبيِّنِ للنَّوْعِ، وبَعْضِ الأَلْفاظ الَّتي تُسْتَعْمَلُ للإِنْباءِ عَنْ هَيْئَةِ الفِعْلِ، على أَنَّها تُسْتَعْمَلُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ لِلدَّلالَةِ على نَوْعِ الفِعْلِ، كما في:

رَجَعَ زَيْد **القهْقَرَى** (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الرُّجُوْعِ).

جَلَسَ زَيْدٌ **القُرْفُصاءَ** (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الجُلُوْسِ).

تَطْلُعُ الشَّمْسُ **هَكَذا**، بِبُطْءٍ (مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الطُّلُوْعِ البَطِيْءِ).

ويَسِمُ إِجازَةَ النَّحْوِيِّيْنَ البَصرِيِّيْنَ وُقُوْعَ المَصْدَرِ حالاً، كما في :

جاءَ زَيْدٌ **رَكْضاً**.

طَلَعَ عَلَيْنا **فَجْأَةً، أَوْ بَغْتَةً**.

لَقِيْتُ زَيْداً **عِياناً**.

كَلَّمْتُهُ **مُشافَهَةً**.

بتَأْوِيْلِهِ باسْمِ الفاعِلِ المُشْتَقِّ – بالخَطَأِ ؛ لأَنَّ هذِهِ المَصادِرَ جِيْءَ بِها لتَبْيِيْنِ هَيْئاتِ الأَفْعالِ قَبْلَها لا لتَبْيِيْنِ هَيْئاتِ الأَسماءِ، ولذلِكَ يَعُدُّها مَفاعِيْلَ مُطْلَقَةً على وَفْقِ مَذْهبِ الأَخْفَشِ، والمُبَرِّد، والكُوْفِيِّيْنَ، على أَنَّ هُنالِكَ خِلافاً بَيْنَهُمْ في كَوْنِ العامِلِ مَحْذُوْفاً، أَوِ الفِعْلِ المَذْكُوْرِ لا أَحْوالاً يَكْمُنُ في تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ فَضْلاً عنْ أَنَّ تَبْيِيْنَ هَيْئَةِ الفِعْلِ قَدْ يَتَسَرَّبُ إِلى الاسْمِ أَيْضاً، وأَنَّ عَدَّها مَفاعِيْلَ مُطْلَقَةً فِيْهِ تَكَلُّفُ تَقْدِيْرِ فِعْلٍ وفاعِلِهِ، ووَضْعِ الفِعْلِ المَذْكُوْرِ مَوْضِعَ الفِعْلِ الَّذي اشْتُقَّ مِنْهُ المَصْدَرُ.

ويَعُدُّ المَصْدَرَ المَنْصُوبَ بَعْدَ الاسْمِ المُقْتَرِنِ بـ (أَل) الكَمالِيَّةِ – تَمْيِيْزاً، وهُوَ عِنْدَ النُّحاةِ حالٌ مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ، كما في قوْلِكَ : أَنْتَ الرَّجُلُ فَهْماً ؛ لأَنَّ المَعْنَى لَيْسَ على الحالِ بَلْ على التَّمْيِيْزِ : أَنْتَ الرَّجُلُ مِنْ جِهَةِ الفَهْمِ، والمَعْنَى على الحالِ : أَنْتَ الرَّجُلُ في حالِ كَوْنِكَ فاهِماً. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ كَوْنَهُ تَمْيِيْزاً يكُوْنُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ النِّسبَةِ، والأَغْلَبُ في هذا التَّمْيِيْزِ أَنْ يَكُوْنَ منْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ، أَوِ المُبْتَدَأ، وأَنَّ الأَوْلَى أَنْ يُراعَى في هذا الإِعْرابِ المَعْنَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فيها المُتَكَلِّمُ، والمُخاطَبُ، وما يُؤَثِّرُ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مِنْ مُؤَثِّرات داخِلِيَّةٍ، وخارِجِيَّةٍ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدهُ في المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ بعْدَ الخَبَرِ المُشَبَّهِ بِهِ مُبْتَدَؤُهُ مِنْ حَيْثُ عَدُّهُ تَمْيِيْزاً لا حالاً مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ كما في النَّحْوِ العرَبِيِّ، كما في قَوْلِكَ : أَنْتَ زُهَيرٌ شِعْراً، وأَنْتَ سَحْبانُ فَصاحَةً، وأَنْتَ حاتِمٌ جوْداً، وَأَنْتَ الأَحْنَفُ حِلْماً، وأَنْتَ إِياسٌ ذَكاءً ؛ لأَنَّ المَعْنَى على التمْيِيْزِ لا الحالِ عِنْدَهُ. والقَوْلُ عِنْدِيْ في هذهِ المَصادِرِ كالقوْلِ في سابِقَاتِها مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَواصُلَ الإِخْبارِيَّ هُوَ الَّذيْ يَتَحَكَّمُ في هذا الإِعْرابِ، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ نَصْبَها على التَّمْيِيْزِ فيْهِ احْتِرامٌ لِظاهِرِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ، وهَجْرٌ للتَّأْوِيْلِ.

والقَوْلُ نَفْسُه أَيْضاً عِنْدَهُ في المَصادِرِ المَنْصُوْبَةِ بَعْدَ (أَمَّا) مِنْ حَيْثُ عَدُّها تَمايِيْزَ لا أَحْوالاً عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ، كما في قَوْلِكَ : أَمَّا عِلْماً فعالِمٌ؛ لأَنَّ المَعْنَى عِنْدَهُ على التَّمْيِيْزِ لا على الحالِ المُؤَوَّلَةِ بالمُشْتَقِّ. والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدِيْ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في المَصْدَرِ المَنْصُوْبِ في التَّعَجُّبِ السَّماعِيِّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَمْيِيْزاً لا حالاً ؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَيْهِ.

(٢) حَرَكَةُ الحال الإعْرابِيَّةُ

الأَصلُ في الحالِ أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً[1] :

(أ) كَنَصْبِ المَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ القاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ.

(ب) كَنَصْبِ الظَّرْفِ.

(ج) كَنَصْبِ المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ عليٍّ الفارِسِيِّ، وغَيْرِهِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى ما مَرَّ ؛ لأَنَّ الاكْتِفاءَ بأَنَّها مَنْصُوْبَةٌ لكَوْنِها فَضْلَةً تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، أَوْ أَنَّها جاءَتْ بَعْدَ تَمامِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ – يُغْنِيْنا عَنْ مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ، والتَّخَيُّلِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ قَوْلُ أَبِيْ حَيَّانَ : " إِنَّما كانَ ذلِكَ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وإِعْرابُ الفَضَلاتِ النَّصْبُ "[2].

وقَدْ تُجَرُّ الحالِ بالباءِ الزَّائِدَةِ عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ، كما في قَوْلِ رَجُلٍ فَصِيْحٍ مِنْ طَيِّءٍ[3] :

كائِنْ دُعِيْتُ إِلى بَأْساءَ داهِيَةٍ ... فما انْبَعَثْتُ بمَزْؤُوْدٍ ولا وَكِلِ

على أَنَّ (بمَزْؤُوْدٍ) حالٌ على زِيادَةِ الباء : فما انْبَعَثْتُ مَزْؤُوْداً ولا وَكِلاً.

ومِنْ ذلِكَ أَيضاً قَوْلُ الشَّاعِرِ[4] :

فَما رَجَعَتْ بخائِبَةٍ رِكابٌ ... حَكِيْمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : فما رَجَعَتْ خائِبَةً رِكابٌ.

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٦.

(٢) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٦.

(٣) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٨.

(٤) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/ ٨.

وذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ ابْنَ مالِكٍ لا حُجَّةَ لَهُ في هذيْنِ الشَّاهِدَيْنِ ؛ لأَنَّ البـاءَ تَحْتَمِـلُ أَنْ تَكُوْنَ فيهِما أَصِيْلَةً، على أَنَّ الجـارَّ والمَجْـرُوْرَ حـالٌ، والتَّقْـدِيْرُ في الشَّـاهِدِ الأَوَّلِ : انْبَعَثْـتُ ملْتَبِساً بمَزْؤُوْدٍ، وفي الشَّاهِدِ الثَّانيْ : فما رَجَعَتْ مُلْتَبِسَةً بحاجَةٍ خائِبَـةٍ رِكـابٌ. وإِنْ عُـدَّتِ الباءُ في هذينِ الشَّاهِدَيْنِ عِنْدَهُ زائِدَةً فلا بُدَّ مِنْ تَقْيِيْدِ زِيادَتِها بسِياقِ النَّفْيِ الَّذي حَسَّنَ هـذِهِ الزِّيادَةَ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَثَراً في هذِهِ الزِّيادَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الادِّعاءَ بِهـا يَفْتَقِـرُ إِلى شَواهِدَ كافِيَةٍ مِنَ الكَلامِ المَنْثُورِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على زِيادَةِ حَرْف الخَفْضِ (مِنْ) قَبْلَ الحالِ على وَفْقِ تَأْوِيْلِ بَعْـضِ النُّحاةِ قَوْلُهُ تَعـالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] : يَجُـوْزُ في (مِنْ آيَةٍ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ إِعْرابِيَّةٍ[2] :

(١) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) زائِدَةً على أَنَّ (آيَةٍ) حالٌ، على أَنَّ التَّقْـدِيْر : أَيَّ شيْءٍ نَنْسَـخْ قَلِـيْلاً، أَوْ كَثِيْراً وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ، وقَدْ رَدَّهُ أَبُوْ حَيـانَ، وابْـنُ هِشـامٍ ؛ لأَنَّ (مِـنْ) لا تُـزادُ في الحال، وذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ أَنَّ في هذا الوَجْهِ تَخْرِيْجَ القُرْآنِ على شَيْءٍ إِنْ ثَبَتَ فهُوَ شاذٌّ.

(٢) أَنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على التَّمْيِيزِ مِنْ (ما)، على أَنَ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْسِ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبِرِيِّ أَيضاً، وقِيْلَ إِنَّ في هذا الإِعْرابِ جَمْعاً بَيْنَ التَّمْيِيْزِ (مِنْ آيَةٍ)، والمُمَيَّـزِ (مـا) ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ يَكُوْنُ على هذا الوَجْهِ : أَيَّ آيَةٍ نَنْسَخْ منْ آيَةٍ، وهذا يُفْضِـيْ إِلى الاسْـتِغْناءِ عَنِ التَّمْيِيْزِ.

(٣) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) للتَّبْعِيضِ، على أَنَّ الآيَةَ مُفْرَدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الجَمْعِ، وأَنَّ الجـارَّ والمَجْـرُوْرَ صِفَةٌ لاسْمِ الشَّرْطِ، وهُوَ قَـوْلُ أَبِيْ حَيـانَ، ومَـنْ تَبِعَـهُ، ولَعَـلَّ مـا يؤْخَـذُ عـلى هـذا الإِعْـرابِ أَنَّ أَسْـماءَ الشَّـرْطِ، والاسْـتِفْهامِ، وكَـم الخَبَرِيَّـةِ، ومـا التَّعَجُّبِيَّـةِ، والآنَ، وأَضْرابَها لا تُنْعَتُ، ولا ينْعَتُ بِها.

---

(١) البقرة : ١٠٦.

(٢) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٠٢ أبو حيّان النحويّ، البحـر المحـيط : ١/ ٣٤٢، ابن هشـام الأنصـاريّ، مغنـي اللبيـب (تحقيـق مـازن المبـارك) : ٤٢٧، السـيوطي، همـع الهوامـع : ٥/ ١٧٧ لا، السمين الحلبي، الدر المصون : ٢/ ٥٧..

(٤) أنّ (مِنْ آيَةٍ) مَفْعُوْلٌ بِهِ على زِيادَةِ (مِنْ)، على أنَّ (ما) مصْدَرِيَّةٌ، وهِيَ مَسـألَةٌ لا تَصِـحُّ عِنْدَ أبي حَيَّان ؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في الكَلامِ المُثْبَتِ.

ويَتبَدَّى لي أنَّ كَوْنَ (مِنْ آيَةٍ) حالاً أقَلُّ تكَلُّفاً، وأكْثَرُ مُسايَرَةً للمَعْنَـى ؛ لأنَّ (مِـنْ) لبَيانِ جِنْسِ (ما) الشَّرْطِيَّة المبْهَمَةِ المَبْنِيَةِ. والقـوْل نفْسُـهُ في قَوْلِـهِ تَعـالَى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(١)، وقَوْلِهِ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(٢).

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ أبِي الدّرداءِ، وغَيْرِهِ الشَـاذَّةُ : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُتَّخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾(٣) بِبناءِ الفِعْلِ للمَفْعُوْلِ (نُتَّخَذَ)، عـلى أنّ (مِـنْ) في (مِـنْ أوْليـاءَ) زائِدةٌ في المَفْعُوْلِ الثَانِي على أنَ الأوّلَ نائِبُ الفاعِلِ، وهِيَ مَسألَةٌ منَعَها النّحاةُ ؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُزادُ في ثانِي مَفْعُوْلَيْ (ظَنَّ). وأجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أنْ تَكُوْن (مِنْ) زائدَةً قَبْلَ الحـالِ (مِـنْ أَوْليـاءَ) في حَيِّزِ النَّفْيِ، وهِيَ مَسْألَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ ابْنِ هِشامٍ، وغيرِهِ(٤).

---

(١) البقرة : ١٩٧.

(٢) البقرة : ١٩٧.

(٣) الفرقان : ١٨.

(٤) انظر : ابن جنّيّ، المحتسب : ٢/ ١٢٠، ابن هشام الأنصاريّ، مغنـي اللبيـب (تحقيـق مـازن المبـارك، وزميله) : ٤٢٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٤٨٩، الشهاب، حاشية الشهاب : ٦/ ٤١٢.

(٣) أَهَمُّ ما يُمْكِنُ أَنْ تُقَيَّدَ بِهِ الحالُ مِنْ قُيُوْدٍ

تكْمُنُ هذِهِ القُيُوْدُ فيما يَأْتِيْ :

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مُشْتَقَّةً مُتَنَقِّلَةً لا ثابِتَةً في الغالِبِ[١] :

لَعَلَّ تَقْيِيْدَها بالاشْتِقاق يَعُوْدُ إلى كوْنِ المُشْتَقِّ صِفَةً لِذاتٍ، أَوْ مُوْصُوْفٍ كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، على أَنَّ الذّاتَ مَوْصُوْفَةٌ بالرُّكُوْبِ في أَثْناءِ وُقُوْعِ الحَدَثِ.

ويُغْنِيْ عَنِ الاشْتِقاقِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ما يَأْتِيْ :

O وَصْفُ الحالِ الجامِدَةِ بالمُشْتَقِّ (الحالُ المُوَطِّئَةُ) : مِنْ ذلِكَ :

* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[٢].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[٣]، على أَنَّ (عَرَبِيّاً) صِفَةٌ لـ (قرْآناً)، أَوْحالٌ أُخرَى، و(قرْآناً) منْصُوْبٌ على المَدْحِ، كما قِيْلَ[٤].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٥].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[٦].
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[٧].

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٩/٩.

(٢) مريم : ١٧.

(٣) طه : ١١٣.

(٤) انظر : أبوحيان النّحويّ ، البحر المحيط : ٧/ ٤٨٣، الزمخشريّ، الكشاف : ٤/ ١٨٤، ١٢٥ الفراء، معاني القرآن : ٢/ ٢٥

(٥) يوسف : ٢.

(٦) الأنبياء : ٩٢.

(٧) الأحقاف : ١٢.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾(١).

والحالُ في هذِهِ الآياتِ جامِدَةٌ، على أَنَّ مُسَوِّغَها وَصْفُها بالْمُشْتَقِّ المَقْصُوْدِ، وهُوَ الحالُ في المَعْنَى في الحَقِيْقة؛ لأَنَّ الحالَ في اللَّفْظِ تُعَدُّ تَمْهِيْداً، وتَوْطِئَةً للحال المَقْصُوْدَةِ في المَعْنَى حَقِيْقَةً، وهِيَ صِفَتُها، وهُوَ الأَوْلَى. وقِيْلَ إِنَّ الحالَ، وصِفتَها كِلْتاهما مَقْصُوْدَةٌ(٢).

وقَيْدُ التَّنَقُّلِ يَعُوْدُ إلى أَنَّ وَظِيْفَةَ الحالِ تَبيِيْنُ هَيْئَةِ صاحِبِها في أَثْناءِ وُقُوْعِ الحَدَثِ فَقَطْ لا في أَثْناءِ أُخْرَى لا وَشِيْجَ لَها بالحَدَثِ نفسِهِ، على أَنَّها لَوْ كانَتْ ثابِتَةً لَعُدَّتْ صِفَةً لا حالاً كما في قَوْلِكَ: جاء الطَّالِبُ المُتَأَخِّرُ، على أَنَّ التَّأَخُّرَ مِنْ صِفات الطَّالِبِ في كُلِّ وَقْتٍ قَبْلَ المَجِيْءِ، وبَعْدَهُ، وفي أَثْنائِهِ، وهذا على خِلافِ الحالِ لَوْ قِيْلَ: جاءَ الطَّالِبُ مُتَأَخِّراً، على أَنَّ التَّأَخُّرَ يَكُوْنُ في أَثْناءِ المجِيْءِ فَقَطْ.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ قَيْدَيِ الاشْتِقاقِ، والتَّنَقُّلِ فإِنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ لا تَخْضَعُ لسُلْطانِ هذَيْنِ القَيْدَيْنِ، ومِنَ الشَّواهِدِ على عَدَمِ الاشْتِقاقِ:

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾(٣) على أَنَّ الثُّباتِ جَمْعُ: ثُبَةٍ (فِرْقَة)، وقَدْ تُجْمَعُ الثُّبَةُ على: ثُبِيْنَ.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾(٤) على أَنَّ (فِئَتَيْنِ) حالٌ جامِدَةٌ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٥) على أَنَّ في إِعْراب (أَرْبَعِيْنَ) أَوْجُهاً إِعْرابِيَّةً(٦):

(١)الفرقان: ٣٢.

(٢)انظر: فاضل السامرائيّ، معاني النَّحْوِ: ٢/ ٢٤٤.

(٣)النساء: ٧١.

(٤)النساء: ٨٨.

(٥)الأعراف: ١٤٢.

(٦)انظر: السَّمِين الحلبيّ، الدرّ المَصون: ٥/ ٤٤٧، الزمخشريّ، الكشّاف: ٢/ ١١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٣٨٠.

¥ أَنْ يُعْرَبَ حالاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ : تَمَّ بالغاً هذا العَدَدَ، والحالُ في هذا التَّقْدِيْرِ تَكُوْنُ مَحْذُوْفَةً، وقِيْلَ إِنَّ النُّحاةَ يَنْسِبُوْنَ الحُكْمَ للمَعْمُوْلِ الباقِيْ بَعْدَ حَذْفِ عامِلِهِ، كما في شِبْهِ الجُمْلَةِ الواقِعِ خَبَراً، أَوْ صِفَةً، أَوْ حالاً بَعْدَ حَذْفِ الخَبَرِ، أَوِ الصِّفَةِ، أَوِ الحالِ العامِلَةِ فيهِ وُجُوْباً. ومِنْهُ : تَمَّ القَوْمُ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، والتَّقْدِيْرُ : مَعْدُوْدِيْنَ هذا العَدَدَ.

¥ أَنْ يُعْرَبَ مَفْعُوْلاً بِهِ، على أَنَّ الفِعْلَ (تَمَّ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (بَلَغَ).

¥ أَنْ يُعْرَبَ ظَرْفَ زَمانٍ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ، على أَنَّ هذا الإِعْرابِ لا يَجُوْزُ إِلاَّ بتَوَهُّمِ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزاءِ الوَقْتِ إِذا نَقَصَ ذَهَبَ التَّمامُ ؛ لأَنَّهُ في الظّاهِرِ لا يَكُوْنُ ظَرْفاً للتَّمامِ ؛ لأَنَّ التَّمامَ يَكُوْنُ بآخِرِ جُزْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَزْمِنَةِ.

¥ أَنْ يُعْرَبَ تَمْيِيْزاً، على أَنَّهُ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ، والأَصْلُ : فَتَمَّ أَرْبَعُوْنَ لِيْقاتِ رَبِّهِ، ثُمَّ أُسْنِدَ التَّمامُ إِلى المِيْقات، وانْتَصَبَ العَدَدُ على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ تَأْوِيْلُ أَبِيْ حَيّان النَّحْوِيِّ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ إِعْرابَهُ ظَرْفاً، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ أَوْلَى مِنْ تَوَهُّمِ كَوْنِهِ تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً.

ويُطْلَق على الحالِ الَّتِيْ تُوْسَمُ بالتَّنَقُّلِ، أَوِ الشَّبِيْهَةِ بِهِ مُبَيِّنَةً. ومِنَ المُشَبَّهَةِ : خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلَ، ووُلِدَ قَصِيْراً، على أَنَّ الشُّهْوْلَةَ، والقِصَرَ مِنَ الأَوْصافِ المُشَبَّهَةِ بالمُتَنَقِّلَةِ، أَوِ اللازِمَةِ، ومِنْها قَوْلُ الشّاعِرِ أَبي الشَّغْب عكرشة العَبسِيّ[1] :

فجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ كأَنَّما   عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ

على أَنَّ (سَبْطَ العِظام) حالٌ مُشَبَّهَةٌ بالمُتَنَقِّلَةِ ؛ لأَنَّها مَعْمُوْلَةٌ لـ (جاءَتْ) الَّتي بمَعْنَى : وَلَدَتْهُ.

والمُرادُ بالانْتِقالِ عَدَمُ كَوْنِ الوَصْفِ لازِماً، ويُطْلَقُ على الحالِ غَيْرِ المُتَنَقِّلَةِ، وغَيْرِ الشَّبِيْهَةِ بالمُتَنَقِّلَةِ : مُؤَكِّدَةٌ، ومِمّا عُدَّ مِنْها : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[2]، وقَوْلُهُ : ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] وقَوْلُهُ : ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ

---

(١) انظر : أبو حَيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١١ - ١٢.

(٢) الأنعام : ١٥٣.

(٣) فاطر : ٣١.

مُفْسِدِينَ ﴾[1]، وقَوْلُـهُ : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[2]، وقَوْلُـهُ : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[3]، وقَـوْلُ الشَّاعِرِ[4] :

ولا عَيْبَ فيهـا غَـيْرُ شُـكْلَةِ عَيْنِهـا كـذاكَ عِتـاقُ الطَّـيْرِ شُـكْلاً عُيُوْنُهـا

على أَنَّ (شُكْلاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لا مُبَيِّنَةٌ ؛ لأَنَّ ما قَبْلَها غيرُ مُبْهَمٍ يَحْتاجُ إلى ما يُبَيِّنُه.

وحَمْلاً على ما مَرَّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الحالَ المُتَنَقِّلَةِ، والمُشَبَّهَةِ بِها غَيْرَ مُؤَكِّدَةٍ فإِنَّ ما لا يُؤَكِّدُ مِنَ الصِّفاتِ اللاَّزِمَةِ المَنْصُوْبَةِ يُلْتَمَسُ لَهُ وَجْهٌ إِعْرابِيٌّ آخرُ غَيْرُ الحالِ كما في قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ[5] :

إذا قلْـتُ هـاتِي نَـوِّلِيْنِي تَمايَلَـتْ عَـلَيَّ هَضِيْـمَ الكَشْـحِ رَيَّـا المُخَلْخَـلِ

على أَنَّ الصِّفَةَ اللاَّزِمَةَ (هَضِيْمَ الكَشْح) مَنْصُوْبَةٌ على المَدْحِ لا على الحال لِكَوْنِها صِفَةً لازِمَةً، وغَيْرَ مُؤَكِّدَةٍ. ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[6]. وفي الحالِ المُؤَكِّدِة، والمُبَيِّنَةِ أَقْوالٌ أُخْرَى للنُّحاةِ[7].

O تَقْدِيْرُ مُضافٍ مُشْتَقٍّ قَبْلَها : مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ : وقَعَ المُصْطَرِعانِ عِدْلَيْ عَيْرٍ[8]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : مِثْلَ عِدْلَيِ عَيْرٍ، وقَوْلُهُمْ : وقَعا كَعِكْمَيْ عَيْرٍ - مَحْمُوْلٌ على أَنَّ الكافَ بِمَعْنَى مِثْلِ، والعِكْمُ : العِدْلُ.

ومِنْهُ قَوْلُ محمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ[9] :

---

(١) البقرة : ٦٠.

(٢) مريم : ١٥.

(٣) النمل : ١٩.

(٤) انظر : أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل : ٩/ ١٢.

(٥) انظر : أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل : ٩/ ١٢.

(٦) آل عمران : ١٨.

(٧) انظر : أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل : ٩/ ١٢ – ١٣.

(٨) انظر : أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال : ١٣٤.

(٩) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤.

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نَعْمانَ أَنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبُ في نِسْوَةٍ خَفِراتِ

على أَنَّ المُرادَ : مِثْلَ مِسْكٍ، وأَنَّ الأَجْوَدَ عِندَ أَبِي حَيّانَ أَنْ يَكُوْنَ (مِسْكاً) تمييزاً مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، والتَّقْدِيرُ : تَطَوَّعَ مسْكُ بَطْنِ نَعْمان، وهُوَ الأَوْلى لبُعْدِهِ عَنِ التَّكَلُّفِ، وتَحْقِيْقِ المَدْحِ أَكْثَرَ مِمّا تُحَقِّقُهُ الحالُ. ويُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ منْ ذلكَ وُقُوْعُ المَصْدَرِ حالاً، كما مَرَّ.

O دَلالَتُها على المُفاعَلَةِ : مِنْ ذلِكَ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ، على أَنَّ المرادَ : كَلَّمْتُهُ مُشافَهَةً، وبِعْتُهُ يَداً بيَدٍ، على أَنَّ المُرادَ : بايَعْتُهُ مُتَقابِضَيْنِ، أَوْ مُناجَزَةً، وبِعْتُهُ رَأْساً برَأْسٍ، على أَنَّ المُرادَ: بِعْتُهُ مُماثَلَةً. ولا بُدَّ مِنْ مُصاحَبَةِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ لهذِهِ الحالِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كمُلازَمَتِهِ للحالِ في قوْلِكَ : سادُوا كابِراً عَنْ كابِرٍ، وابْتَعْ هذا ناجِزاً بناجِزٍ، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مَعَ الأَحْوالِ الجامِدَةِ السَّابِقَةِ يُعْرَبُ صِفَةً لَها. وتَكُوْنُ الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ جامِدَةً مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ.

وذَكَرَ أَبُوْ حَيّانَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَن تَكُوْنَ (يَداً) في قَوْلِهِمْ : بِعْتُهُ يَداً بيَدٍ – مَفْعُوْلاً بِهِ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرها : جاعلاً يَدَهُ بيَدٍ ؛ لأَنَّ المَعْنى لَيْسَ على هذا التَّقْدِيْر (جاعِلَ اليَدِ في اليَدِ)، والقَوْل نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ تَوَهُّمُ إِحْلال الاسْمِ (يد) مَحَلَّ المَصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ لا مَصْدَرَ لَهُ مِنْ لَفْظِه.

O دَلالَتُها على تَسْعِيرٍ : مِنْ ذلكَ : بَعْتُهُ الشَّاءَ **شاةً ودِرْهَماً**، وبِعْتُهُ البُرَّ **قَفِيْزاً بِدِرْهَمٍ**، وبِعْتُهُ الدّارَ **ذِراعاً بِدِرهَمٍ**، واشْتَرَى الرَّجُلُ القِماشَ **مِتْراً بِدِيْنارٍ**، ونَشَرَ الكِتابَ **صَفحَةً بدِيْنارٍ**، عَلى أَنَّ المُرادَ : بعْتُ ذلِكَ، واشتَرَيْتُه مُسَعَّراً، وقامَرْتُ فُلاناً **دِرْهَماً في دِرهَمٍ**، على أَنَّ المُرادَ : قامَرْتُهُ باذِلاً، وأَخَذْتُ مِنْهُ الزَّكاةَ **دِرْهَماً لكُلِّ أَرْبَعِيْنَ**، على أَنَّ المُرادَ : فارِضاً. وتَكُوْنُ الحالِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُؤَوَّلَةً بالمشْتَقِّ.

ويَجُوْز رَفْعُ المَنْصُوْباتِ في هذِهِ التَّراكِيْب اللُّغَوِيَّةِ على الابْتِداءِ على نِيَّةِ صِفَةٍ، والتَّقْدِيرُ: بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةٌ مِنها بِدِرْهَمٍ، وهكذا دَوالَيْك، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ بَعْدَهُ الخَبَرُ.

O دَلالَتُها على التَّرْتيْبِ : مِنْ ذلِكَ : ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً (مُرَتَّبِيْنَ)، وتَعَلَّمْتُ الحِسابَ باباً باباً (مُرَتَّباً، أَوْ مُفَصَّلاً)، وادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلَ (مُرَتَّبِيْنَ). وتَكُوْنُ الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةُ مُؤَوَّلَةً بالمُشْتَقِّ.

ومِنهُ قَوْلُكَ : لَكَ الشَّاءُ شاةً بِدِرْهَمٍ ، شاةً بِدِرْهَمٍ، وذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَجْعَلْ (لَكَ) خَبَراً لِقِيْلَ : الشَّاءُ شاةٌ بِدِرْهَمٍ بالرَّفْعِ على خَبَرِ المُبْتَدَأ كما يَتَبَدَّى لِيْ، و يَجُوْزُ في قَوْلِكَ: الشَّاءُ لَكَ شاةً بِدِرْهَمٍ، والشَّاءُ لَكَ شاةٌ بِدِرْهَمٍ (بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ)، على أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ، والرَّفْعَ على الابْتِداءِ على نِيَّةِ الصِّفَةِ : الشَّاءُ لَكَ شاةٌ مِنْها بِدِرْهَمٍ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّةَ حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ (لَكَ)، أَوْ خَبَرٌ ثانٍ للمُبْتَدَأ، أَوْ خبرٌ على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (لَكَ) حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ (الشَّاءُ).

وللنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبَ الثانِيْ مِنَ قَوْلِكَ : عَلَّمْتُهُ الحِسابَ باباً باباً، وأضْرابِهِ(1) أقْوالٌ:

- أَنَّهُ مَعْمُوْلٌ للأَوَّلِ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ الحالِ، وهُوَ مَوْقِعٌ أَكْسَبَهُ العَمَلَ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ عليٍّ الفارِسِي- أَنَّهُ في مَوْضِعِ الصِّفَةِ للأَوَّلِ على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ : ذا بابٍ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ جِنِّيٍّ. وقِيْلَ أَيْضاً إِنَّ هذا قَوْلُ أَبِيْ عَلِيٍّ الفارِسِيِّ ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُجْعَلَ تَوْكِيْداً للأَوَّلِ ؛ لأَنَّه لَوْ جُعِلَ كذلِكَ لأَدَّى ما يُؤَدِّيْهِ الأَوَّلُ مِنَ المَعْنى، وإِنَّهُ جَعَلَ الاسْمَيْنِ مُرَكَّبَيْنِ، وهذا التَّرْكِيْب لا يُقِرُّهُ إِعْرابُ الاسْمَيْنِ ؛ لأَنَّ هذا التَّرْكِيْبَ يَكُوْنُ بالبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ كما في : أَحَدَ عَشَرَ، وأَضْرابِها، وبإِعْرابِ الثَّانِي كما في : بَعْلَبَكُّ، وبَعْلَبَكَّ، وبإِضافَةِ الأَوَّلِ إلى الثَّانِيْ كما في : بَعْلَبَكَّ.

- أَنَّه تَوْكِيْدٌ على أَنَّ الأَوَّلَ حالٌ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّفْصِيْلَ لا يُفْهَمُ إِلاَّ بِهِ، واحْتُجَّ لَهُ بأَنَّ العَرَبَ قالَتْ : بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةً بِدِرْهَمٍ دُوْنَ تَكْرِيْرٍ، وهُوَ قَوْلٌ يُؤَدِّيْ مَعْنَى التَّكْرِيْرِ : بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةً بِدِرْهَمٍ شاةً بِدِرْهَمٍ، على أَنَّ الإِفْرادَ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّفْصِيْلُ. وقَدْ رَجَّحَ بَعْضُ النُّحاةِ قَوْلَ الزَّجَّاجِ على قَوْلِ الفارِسِيِّ لكَوْنِ التَّكْرِيْرِ للتَّفْصِيْلِ لَمْ يَثْبُتْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ.

- أَنَّ كِلْتا اللَّفْظَتَيْنِ بمَجْمُوْعَتَيْنِ الحالُ، على أَنَّهُما يُؤَدِّيانِ مَعْنَى المُفْرَدِ، كما في قَوْلِ العَرَبِ : هذا حُلْوٌ حامِضٌ، على أَنَّهُما بمَجْمُوْعِهِما خَبَرُ المُبْتَدَأ، لأَنَّهُما قاما مَقامَ المُفْرَدِ، فيَكُوْنانِ مَنْصُوْبَيْنِ بالعامِلِ نَفْسِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ حِيَّانَ.

- أَنْ يَكُوْنَ الثَّانِي مَعْطُوْفا على الأَوَّلِ على نِيَّةِ الفاءِ، والتَّقْدِيْرُ : عَلَّمْتُهُ الحِسابَ باباً فباباً، وادْخُلُوا أَوَّلَ فأَوَّلَ، وهُو قَوْلٌ حَسَنٌ عِنْدَ أَبِيْ حيَّانَ عارٍ عَنِ التَّكَلُّفِ ؛ لأَنَّ المُراد : عَلَّمْتُهُ

---

(1) انظر : أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١ — ١٨.

الحِسابَ باباً بَعْدَ بابٍ، على أَنَّ المُرادَ الاسْتِغْراقُ لجَمِيْعِ الأَبْوابِ، والرِّجالِ، ونَحْوِ ذلِكَ، لا شَفْعُ الواحِدِ.

ويَتَبَدّى لِيَ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى هذِهِ التَّوَهُّماتِ ؛ لأَنَّ كَوْنَ الاثْنَيْنِ بمجْمُوْعِهِما حالاً يُغْنِيْنا عَنْها ؛ لأَنَّ المَعْنَى على ذلِكَ، فلا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ الصِّفَةِ، أَوِ العطْفِ على نِيَّةِ الفاءِ، أَوْ التَّوْكِيْدِ.

O كَوْنُها أَصْلاً لِصاحِبِها : مِنْ ذلِكَ : هذا خاتَمُكَ ذَهَباً، وهذِهِ جُبَّتُكَ خَزّاً، وهذا ثَوْبُكَ حَرِيْراً، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[1]، على أَنَّ (طِيْناً) حالٌ، أَوْ تَمْيِيْزٌ، أَوْ مَنْصُوْبٌ بَعْدَ حَذْفِ (مِنْ) على أَنَّ الحالَ الأَصْلُ، وأَنَّ صاحِبَها الفَرْعُ المَأْخُوْذُ مِنْها.

O كَوْنُها فَرْعاً لصاحِبِها الَّذي يُعَدُّ أَصْلاً : مِنْ ذلِكَ : هذا حَدِيْدُكَ خاتَماً، وهذا قُماشُكَ ثَوْباً، وهذا ذَهَبُكَ خاتَماً.

ومِمّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾[2] : يَجُوْزُ في (بُيُوْتاً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[3] :

- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ (الجِبالَ) مَنْصُوْبٌ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ (مِنْ) : وتَنْحِتُوْنَ مِنَ الجِبالِ بُيُوْتاً.
- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعولاً ثانِياً على أَنَّ (تَنْحِتوْنَ) مُضَمَّنٌ مَعنَى ما يَتَعَدّى إلى مَفْعُوْلَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ المُقَدَّرةِ كما في قَوْلِكَ : خِيْطَ هذا الثَّوْبُ جُبَّةً (مُقَدَّراً لَهُ ذلِكَ)، وعَلى أَنَّها بمَعْنَى المَسْكُوْنَةِ.

O أَنْ تَكُوْنَ نَوْعاً لِصاحِبِها : مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ : هذا مالُكَ ذَهَباً، هذا ما تَمْتَلِكُهُ أَشْجاراً، وهذا دَيْنُكَ دَنانِيْرَ.

---

(١) الإسراء : ٦١.

(٢) الأعراف : ٧٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٣٢٩، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٥/ ٣٦٣ – ٣٦٤

O كَوْنُها دالَّةً على طَوْرٍ فيْهِ تَفْضِيْلٌ : مِنْ ذلِكَ : زَيْدٌ شاباً أَفْضَلُ مِنْهُ طِفْلاً، وهذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبا، وهذا حُلْواً أَطْيَبُ مِنْهُ حامِضاً.

O كَوْنُها دالَّةً على عَدَدٍ : مِنْ ذلِكَ : قابَلْتُهُمْ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، وجاءُوا خَمْسِيْنَ رَجُلاً، وجاءُوا ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً.

O مَجِيْئُها أَحْوالاً مُرَكَّبَةً مَزْجِيّاً حَمْلاً على الأَعْدادِ الْمُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً : قِيْلَ إِنَّ أَصْلَ هذِهِ الأَحْوالِ العَطْفُ ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ الظُّرُوْفَ الْمُرَكَّبَةَ مَزْجِيّاً كما في قَوْلِكَ : جاءَ صَباحَ مَساءَ (صَباحاً، ومَساءً)، ويَوْمَ يَوْمَ، وأَضْرابها مِنْ حَيْثُ إِنَّها في الْمَعْنَى مَفْعُوْلٌ فيْهِ. ويَكْمُنُ الاخْتِلافُ بَيْنَ هذِهِ الأَحْوالِ الْمُرَكَّبَةِ والظُّرُوْفِ الْمُرَكَّبَةِ – في أَنَّ الأَحْوالَ الْمُرَكَّبَةَ تَكْمُنُ فيما يَكُوْنُ أَصْلُهُ العَطْفَ، والإِضافَةَ، أَمَّا الظُّرُوْفُ الْمُرَكَّبَةُ فَمَحْصُوْرَةٌ فيما أَصْلُهُ العَطْفُ. ويُكْتَفَى مِنْ هذِهِ الأَحْوالِ بِتِلْكِ الْمَسْمُوْعَةِ عَنِ العَرَبِ عِنْدَ النُّحاةِ، فلا يَجُوْزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقاسَ عَلَيْها غَيْرُها.

وتُعَدُّ هذِه الأَحْوالُ الْمُرَكَّبَةُ مَزْجِيّاً، والقائِمَةُ مَقامَ الْمُفْرَدِ الْمُشْتَقِّ تَأْوِيْلاً – أَكْثَرَ جَدارَةً بالغَلَبَةِ عِنْد ابْنِ مالِكٍ مِنْ الظُّرُوْفِ الْمُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً، وهذِهِ الظُّرُوْفُ هِيَ :

¥ شَغَرَ بَغَرَ : تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ، على أَنَّ الْمُرادَ : تَفَرَّقُوا مُنْتَشِرِيْنَ في كُلِّ وَجْهٍ، وأَنَّ (شَغَرَ) تَتَبَدَّى دَلالَتُهُ مِنْ قَوْلِ العَرَبِ : شَغَرَ البَلَدُ (خَلا مِنَ النَّاسِ)، وأَنَّ دَلالَةَ (بَغَرَ) تَتَبَدَّى مِنْ قَوْلِهِمْ : بَغَرَ النَّجْمُ (الثُّرَيّا) يَبْغُرُ بُغُوْراً (سَقَطَ، وهاجَ بالمَطَرِ)، فكَأَنَّهُمْ إِذا تَفَرَّقُوا في كُلِّ مَكانٍ سَقَطُوْا في تِلْكَ الأَوْجُهِ كما قِيْلَ.

¥ شَذَرَ مَذَرَ : تَفَرَّقُوا شَذَرَ مَذَرَ (بفَتْحِ الشِّيْنِ والمِيمِ، وكسْرِهما)، على أَنَّ الْمُرادَ : ذَهَبُوا في كُلِّ وَجْهٍ، وأَنَّ الشَّذْرَ : قِطَعُ الذَهَبِ، واللُّؤْلُؤِ الصِّغارِ، وواحِدُها : شَذْرَةٌ، وأَنَّ المَذرَ مَصْدَرُ : مَذِرَتِ البَيْضةُ مَذَراً (فَسَدَتْ)، فهِيَ مَذِرَةٌ، ومَذِرَتْ نَفْسُهُ، ومَعِدَتُهُ : خَبُثَتْ، وقِيْلَ إِنَّ الأَصْلَ بالباءِ ؛ لأَنَّهُ مِنَ التَّبْذِيْرِ، وإِنَّ المِيْمَ الأَصْلُ، والْمُرادُ مِنْ هذا الْمَثَلِ : تَفَرَّقُوا مُشَتَّتِيْنَ في كُلِّ وَجْهٍ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ فَتْحَ عَيْنِ الشَّذْرِ يَعُوْدُ إِلى تَحْقِيْقِ إِتْباعِ عَيْنِ الْمَذَرِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في : شِذَرَ مِذَرَ، مِنْ حَيث إِتْباعُ كَسْرِ فاء (مَذَرَ) لكَسْرِ فاءِ (شِذَرَ) فَضلاً عَن إِتْباعِ فَتْحَةِ عَيْنِ (شذَرَ) لفَتْحَةِ عَيْنِ (مَذرَ).

¥ ذَهَبُوا خِذَعَ مِذَعَ[1] : المرادُ مِنْ هذا المَثَل : تَفَرَّقوا في كُلِّ وَجْهٍ، على أَنَّ الخِذَعَ كما يَتَبَدَّى لي: جَمْعُ : خِذْعةٍ، والخِذْعَةُ مِنْ بابِ (فِعْلَةٍ) بمَعْنَى مَفْعُوْلَةٍ، والخِذْعَةُ : القِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ، وخَذَعَ اللَّحْمَ، والشَّحْمَ يَخْذَعُهُ خَذْعاً : قَطَعَهُ، وحَزَّزَهُ، والخَذِيْعَةُ : الطَّعامُ في الشَّامِ، وقِيْلَ إنَّ فِيْها لُغَةً أُخْرَى بالجِيْمِ : ذَهَبُوا جِذَعَ مِذَعَ. والمِذَعُ : جَمْعُ : مِذْعَةٍ أَيْضاً كما يَظْهَرُ لِيْ، على أَنَّ المِذْعَةَ مِنْ بابِ (فِعْلَةٍ) بمَعْنَى المَفْعُوْلَةِ (المَقْطُوْعَةِ)، وأَنَّ : مَذَعَ يَمْذَعُ مَذْعاً : أَخْبَرَ ببَعْضِ الأَمْرِ ثُمَّ كَتَمَهُ، أَوْ قَطَعَهُ، وأَخَذَ في غَيْرِهِ، والمَذَّاعُ : الكَذَّابُ المُتَمَلِّقُ، والمَذْعُ سَيَلانُ المَزادَةِ، وبَذَعَ، ومَذَعَ : قَطَرَ[2]، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ الأَصْلُ : بِذَعاً، على أَنَّ الباءَ قُلِبَتْ مِيْماً، وبَذَّعَ الشَّيْءَ : فَرَّقَهُ، والبَذْعُ : قَطْرُ حُبِّ الماءِ، وهُوَ المَذْعُ أَيْضاً[3]

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى تَقْيِيْدِ ما مرَّ بتَوَهُّمِ التَّأْوِيْلِ بالمُشْتَقِّ ؛ لأَنَّ في هذا التَّأْوِيْلِ تَكَلُّفاً، وهَجْراً لظاهِرِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ

¥ أَخْوَلَ أَخْوَلَ : ذَهَبَ بَنُو فُلانٍ أَخْوَلَ أَخْوَلَ، والمُرادَ : ذَهَبُوا مُتَفَرِّقِيْنَ، أَوْ واحِداً واحِداً، أَوْ شَتَّى، ومِنْهُ قَوْلُ ضابِئٍ البُرْجُمِيِّ يَصِفُ الثَّوْرَ، والكِلابَ[4] :

يُساقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضارِياتِها ... سِقاطَ حَدِيْدِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا

وقَدْ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ[5] أَنَّ (أَخْوَلَ أَخْوَلَ) يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مِثْلَ : شَغَرَ بَغَرَ، ويَوْمَ يَوْمَ.

¥ حَيْثَ بَيْثَ، حَوْثَ بَوْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيْثَ بِيْثَ : تَرَكْتُهُم حَيْثَ بَيْثَ، حَوْثَ بَوْثَ، وحاثَ باثَ، وحِيْثَ بِيْثَ (بالبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ)، وحاثِ باثِ (بالبِناءِ على الكَسْرِ)، وحَوْثاً بَوْثاً (بالإعْرابِ والتَّنْوِيْنِ)، والمُرادُ : تَرَكْتُهُمْ مُتَفَرِّقِيْنَ[6]، وهُوَ عِنْدَ الفَرَّاءِ : أَذْلَلْتُهُمْ،

---

(١) انظر : الميداني، مجمع الأمثال : ١/ ٢٧٩، رقم : ١٤٦٥، الزبيديّ، تاج العروس، خذع : ٢٠/ ٤٩٥، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٥.

(٢) انظر : ابن منظور، لسان العرب : مذع.

(٣) انظر : ابن منظور، لسان العرب : بذع.

(٤) انظر : الزبيديّ، تاج العروس، خول : ٢٨/ ٤٤٦.

(٥) انظر : الزبيديّ، تاج العروس، خول : ٢٨/ ٤٤٦، سيبويه الكتاب : ٢/ ٥٦.

(٦) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل، والتكميل : ٩/ ٣٨٦، الزبيديّ، تاج العروسُ، حوث : ٥/ ٢٢٦.

ودَقَقْتُهُم، وتَرَكْتُ الأَرْضَ حاثِ باثِ : دَقَقْتُها. وذَكَرَ ابْنُ سِيْدَه أَنَّ أَلِفَ (حاثِ) مُنقَلِبةٌ عَنِ الواوِ ؛ لأَنَّ انْقِلابَ الأَلْفِ عَيْناً عَنِ الواوِ أَكْثَرُ مِن انقِلابِها عَنِ الياءِ، وقِيلَ إنَّ (حاثِ باثِ) أُخْرِجَ مُخْرَجَ : قَطامِ، وحَذامِ، وإنَّ (حَيْثَ بَيْثَ) أُخْرِجَ مُخْرَجَ : حَيْصَ بَيْصَ . ويُقالُ : أَحاثَ الأَرْضَ، واسْتَحاثَها : أَثارَها، وأَحَثْتُ الأَرْضَ، وأَبَثْتُها، واسْتَحاثَ الأَرْضَ : طَلَبَ ما فيْها، وأَحاثَ الشَّيْءَ : حَرَّكَهُ، وفَرَّقَهُ. وقِيْلَ إنَّ (حَوْثُ) لُغَةٌ في : حَيْثُ، أَوْ لُغَةٌ تَميمِيَّةٌ، وإنَّ (حَيْثُ) لُغَةٌ في : حَوْثُ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ : حَيْثَ. وقِيْلَ إنَّ (حَيْثَ بَيْثَ) فيْهِ إِتْباعُ الثَّانِيْ (بَيْثَ) للأَوَّلِ (حَيْثَ) ؛ لأَنَّ أَصْلَ الياءِ فيْهِ واوٌ، وإنَّ (حَوْثَ بَوْثَ) فيْهِ إِتْباعُ الأَوَّلِ (حَيْثَ) للثَّانِيْ (بَوْثَ) كما في : حَوْصَ بَوْصَ مِنْ حَيْثُ إِتْباعُ (بَوْصَ) لـ (بَيْصَ).

¥ بَيْتَ بَيْتَ : هُوَ جارِي بَيْتَ بَيْتَ، والمُرادُ : هُوَ جارِيْ مُلاصِقاً، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ : هُوَ جارِيْ بَيْتَ بَيْتٍ[1].

¥ كَفَّةَ كَفَّةَ : لَقِيْتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ[2]، والمُرادُ : لَقِيْتُهُ مُواجَهَةً، وفَجْأَةً، ومِنْهُ حَدِيْثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ : " فتَلَقَّاهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ علَيْهِ وسَلَّمَ كَفَّةَ كَفَّةَ "، فكأَنَّ كِلَيْهِما قَدْ كَفَّ صاحِبَهُ عَنْ مُجاوَزَتِهِ إلى غيرِهِ (مَنَعَهُ). ويُقالُ : لَقِيْتُهُ كَفَّةَ لكَفَّةٍ، وكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، على أَنَّ المُرادَ : لَقِيْتُهُ كِفاحاً، فكَأَنَّ كَفَّ أَحدِهِما مَسَّتْ كَفَّ الآخَرِ، وقِيْلَ إنَّ المُرادَ : إذا لَقِيْتَهُ، فمَنَعْتَهُ مِنَ النُّهُوْضِ، ومَنَعَكَ.

¥ صَحْرَةَ بَحْرَةَ[3] : أَتَيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ : والمُرادُ : أَتَيْتُهُ مُنْكَشِفاً (لَيْسَ بَيْنِي، وبَيْنَهُ ساتِرٌ)، ويُقالُ : لَقِيْتُهُ صَحْرَةَ بَحْرَةَ نَحْرَةَ، على أَنَّها ممْنُوْعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تُرَكِّبُ مَزْجِيّاً ثَلاثَةَ أَشْياءَ، واخْتَبَرَهُ بالأَمْرِ صَحْرَةَ (بفَتْحِ الصَّادِ، وضَمِّها) بَحْرَةَ (بضَمِّ الباءِ، وفَتْحِها)، اخْتَبَرَهُ صَحْرَةً (بفَتْحِ الصَّادِ، وضَمِّها، والتَّنوِيْنِ) بَحْرَةً (بضمِّ الباءِ، وفَتْحِها، والتَّنوِيْنِ).

---

(١) انظر : سيبويه، الكتاب : ٣/ ٣٠٢ – ٣٠٣.

(٢) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٦، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال : ٣٧٧، الزَّبيديّ، تاج العروس، كفف : ٢٤/ ٣١٩ – ٣٢٠

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨٦ – ٣٨٧، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال : ٣٧٧، الزَّبيديّ، تاج العروس، صحر : ١٢/ ٢٨٨.

وفي وقوعِ المَصْدَرِ المؤوَّلِ حالاً خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ(1) :

O المَنْعُ : مِمَّنْ ذهَبَ هذا المَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ لكَوْنِ المَصْدَرَ المُؤوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيْزِها مَعْرِفَةً، وهذِهِ المَعْرِفَةُ لا تَقَعُ حالاً إلاَّ فيما سُمِعَ عَنِ العَرَبِ، واسْتُثْنِيَ كما سَيأْتِي، ولكَوْنِ (أَنْ) تَقْلِبُ الزَّمَنَ إلى المُسْتَقْبَلِ الَّذي لا يَقَعُ حالاً مُقَدَّرَةً، وغَيْرِها كما في قَوْلِ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً بِهِ غَداً ؛ لأَنَّ الحالَ المُقَدَّرَةَ تكُوْنُ بجَعْلِ مَكانِها فِعْلاً آخَرَ يَكُوْنُ حالاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في (أَنْ) ؛ لأَنَّها تَقْتَضِيْ فِعْلاً ذا زَمَنٍ في المُسْتَقْبَلِ.

ومِمَّنْ تَبِعَ سِيبَوَيْهِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَبُو حَيَّانَ النَّحْوِيُّ : " وأَنْ، والفِعْلِ – وإِنْ قُدِّرَ بمَصدَرٍ – لا يَجُوْزُ أَنْ يَقَعَ حالاً ؛ لأَنَّ العَرَبَ أَجْرَتْها مُجْرَى المَعارِفِ سِوَى المُضْمَرِ في بابِ الإِخْبارِ بـ (كانَ) ؛ ولأَنَّ سِيبَوَيْهِ... "(2).

O الإجازَةُ : مِمَّنْ أجاز هذِهِ المَسْأَلَةَ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومِنْها قَوْلُ تَأَبَّطَ شَرّاً(3) :

وقالُوا لَها : لا تُنْكِحِيْهِ فإنَّهُ   لأَوَّلِ سَهْمٍ أَنْ يُلاقِيَ مَجْمَعا

على أَنَّ المَصْدَرَ المؤوَّلَ حالٌ.

ومِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ الَّذيْ أَعْرَبَهُ حالاً في الاياتِ الآتِيَةِ :

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾(4)، على أَنَّ المَصدَرَ المُؤوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في (أَنْ يَصَّدَّقُوا) ظَرْفُ زَمانٍ على حَذْفِ مُضافٍ يُوْمِئُ إِلى الزَّمانِ، أَوْ حالٌ تَقْدِيْرُها : إِلاَّ مُتَصَدِّقِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ

---

(1) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل، والتكميل : ٩/ ٤٧، سيبويه، الكتاب : ١/ ٣٩١، ٣/ ٥٢، الزمخشري، الكشاف : ١/ ٥٥٠، ٢/ ٣٨٦.

(2) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٤٧.

(3) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٤٧.

(4) النساء : ٩٢.

الزَّمَخْشَرِيِّ(١)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُ عِنْدَ أَبِي حَيَّان ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ لا يَقَعُ حالاً عِنْدَ سيبَوَيْهِ، وغَيْرِه(٢).

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾(٣)، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في (إلاَّ أَنْ يَشاءَ اللهُ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاسْتِثْناءِ، والتَّقْدِيْرُ : ولا تَقُوْلَنَّ في وَقْتٍ إلاَّ وَقْتَ أَنْ يَشاءَ اللهُ، على أَنَّ فِيْهِ حَذْفَ مُضافٍ، أَوْ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ولا تَقُوْلَنَ أَفْعَلُ هذا إلاَّ قائِلاً إِنْ شاءَ اللهُ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ(٤). ويَظْهَرُ لي أَنَّ الحالَ (قائِلاً) لا المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ فَضْلاً عَنْ أَنَّ فيْهِ تَصْيِيْرَ الخَبَرِ إِنْشاءً باسْتِبْدالِ (إِنْ) بـ(أَنْ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ القَوْلَ الأَوَّلَ أَوْلَى.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا۟ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾(٥) : في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ وَجْهانِ : الأَوَّلُ النَّصْبُ على المَفْعُوْلِ لَهُ ؛ لأَنَّ الاسْتِثْناءَ مُفَرَّغٌ، والثَّاني النَّصْبُ على الحالِ، والأَوَّلُ أَوْلى عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ(٦) ؛ لأَنَّ وُقوْعَ المَصْدَرِ عِنْدَهُ غَيْرُ مُطَّرِدٍ فَضْلاً عَنْ تأْوِيْلِهِ باسْمِ الفاعِلِ، ووُقُوْعِ الحالِ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُ في عَدَمِ اطِّرادِ مَجِيْءِ المَصْدَرِ حالاً ؛ لأَنَّ في العربِيَّةِ شَواهِدَ كَثِيْرَةً فَضْلاً عَمَّا فِيْهِ مِنْ إِيْماءٍ إلى المُبالَغَةِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ﴾(٧) : في المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها وَجْهانِ : الأَوَّلُ أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حذْفِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ : إلاَّ

---

(١) انظر : الكشاف : ١/ ٥٥٠.

(٢) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٤/ ٧١.

(٣) الكهف : ٢٣ – ٢٤.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرين : ٢/ ٨٤٣.

(٥) البقرة : ٢٢٩.

(٦) انظر : الدرّ المصون : ٢:٤٤٦ – ٤٤٧.

(٧) البقرة : ٢٦٧.

بأَنْ تُغْمِضُوا، والثَّانِي أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وهُوَ وَجْهُ لَمْ يَرْتَضِهِ أَبُو حَيَّانَ(١)، وذَهَبَ الفَرَّاءُ إِلى أَنَّ (أَنْ) بمَعْنَى (إِنْ) كما وَرَدَ فِي تَقْدِيرِ العُكْبَرِيِّ السَّابِقِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾(٢): المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ نَصْبِ الحالِ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ(٣)، والتَّقْدِيرُ: لا تَدْخُلُوا إِلاَّ مَأْذُوناً لَكُمْ.

- قَوْلُهُ تَعالَى ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ﴾(٤): المصدر المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ على حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ (في)، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، والتَّقْدِيرُ: وما لَنا غَيْرَ مُتَوَكِّلِينَ على اللهِ(٥).

وبَعْدُ فإِنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهدَ، وغَيْرِها في القُرْآنِ يُمْكِنُ أَنْ تُعَزِّزَ مَجِيْءَ المَصْدَرِ حالاً بقَيْدِ تَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ مِنْ غَيْرِ مُحْوِجٍ إِلى تَأْوِيلِ المَصْدَرِ باسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ، أَوْ حَذْفِ مُضافٍ، على أَنَّ المُرادَ مِنْ وُقُوْعِهِ حالاً تَحْقِيْقُ المُبالَغَةِ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً لا مَعْرِفَةً:

لِلنُّحاةِ فِي تَعْلِيْلِ تَنْكِيرِ الحالِ أَقْوالٌ(٦):

- أَنَّها نُكِّرَتْ لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أَنَّها نَعْتٌ إِذا كانَ صاحِبُها مَنْصُوْباً كما في قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً الضَّاحِكَ، أَوْ كانَتْ هِيَ مِمَّا لا تَظْهَرُ عَلَى آخِرِها حَرَكَةُ الإِعْرابِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ بَكْرٌ المُعْطَى دِيناراً؛ لأَنَّ الاشْتِقاقَ يَغْلِبُ علَيْها كما مَرَّ، وأَنَّها خَبَرٌ في المَعْنَى، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ مالِكٍ.
- أَنَّ كَوْنَها فَضْلَةً جَعَلَها تَسْتَحِقُّ التَّثْقِيلَ، وهذا التَّثْقِيلُ جَعَلَها تَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ بكَوْنِها نَكِرَةً، على أَنَّ النَّكِرَةَ تُعَدُّ أَخَفَّ مِنَ المَعْرِفَةِ؛ لأَنَّها لا تَدُلُّ على شَيْءٍ مُحَدَّدٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٦٨٠.

(٢) الأحزاب: ٥٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٠.

(٤) إبراهيم: ١٢.

(٥) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٥.

(٦) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٦ – ٢٧، السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ١٧.

تَفْرِضُ على الذِّهْنِ أَلاَّ يَنْشَغِلَ في تَحْدِيْدِها بخلافِ المَعْرِفَةِ الَّتي لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْشَغِلَ في تَحْدِيْدِها على وَفْقِ غَرِيزَةِ حُبِّ الاسْتِطْلاعِ، والتَّبَيُّنِ. ويظْهَرُ لي أَنَّ التَّخْفِيْفَ تَسَرَّبَ إِلى الفضَلاتِ أَيضاً مِن كَوْنَ الفاعِلِ مَرْفُوْعاً، وكَوْنِ عَلامَةِ الرَّفْعِ ثَقِيْلَةً، وهِيَ عَلامَةٌ جِيْءَ بِها لأَنَّهُ قَوِيٌّ، أَوْ لأَنَّهُ فِي الأَصْلِ خَفِيْفٌ، وهِيَ خِفَّةٌ تَسَرَّبَتْ إِلَيْهِ مِن حَيْثُ إِنَّ لكُلِّ فِعْلٍ فاعِلاً واحِداً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يَنْشَغِلُ الذِّهْنُ بتَحْدِيْدِ هذا الفاعِلِ فِيْها، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ جِيْءَ بالضَّمَّةِ لتَثْقِيْلِهِ لتَحْقِيْقِ التَّعادُلِ، والتَّكافُؤِ مَعَ الفضَلاتِ الَّتي توْسَمُ بالثِّقَلِ ؛ لأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُمْكِنُ أَنْ يَنْصِبَ أَكْثَرَ مِنْ فَضْلَةٍ، وهذِهِ الكَثْرَةُ تُفْضِيْ إِلى انْشغالِ الذِّهْنِ بتَحْدِيدِ كُلِّ فَضْلَةٍ، وهُوَ انْشِغالٌ يَجْعَلُ هذهِ الفَضَلاتِ ثَقِيْلَةً، ولذلِكَ صِيْرَ إِلى تَخْفِيْفِها باسْتِئْثارِها بعَلامَةِ النَّصْب الخَفِيْفَةِ.

○ أَنَّ تَنْكِيْرَها يَعُوْدُ إِلى أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ ما يَحْصُلُ بالتَّعْرِيْفِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا فائِدَةَ تتَحَقَّقُ مِنْ تَكَلُّفِ تَعْرِيْفِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذا سَبَبُ تَنْكِيْرِ التَّمْيِيزِ، وهُوَ قَوْلُ الأُسْتاذِ أَبِيْ عِلِيٍّ. وقَدْ رُفِضَ هذا التَّأْوِيْلُ؛ لأَنَّ فيْهِ إِيْماءً إِلى إِمكانِيَّةِ مَجِيْءِ الحالِ، والتَّمْيِيْزِ مَعْرِفَةً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الغَرَضَ منَ الحالِ تَبْيِيْنُ الهَيْئَةِ بحالٍ مُنَكَّرَةٍ لا مُخْتَصَّةٍ، ولا معْهُوْدَةٍ، فتَكُوْنُ مَعْرِفَةً، ومِنَ التَّمْيِيْزِ إِزالَةُ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَمْيِيْزِ.

○ أَنَّ تَنْكِيْرَ الحالِ مَحْمُوْلٌ على الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُنَبِّهاً لكَونِها مَبْنِيَّةً على معْناه كما في قَوْلِكَ : يَجِيْءُ زَيْدٌ راكِبا، على أَنَّ المعْنَى : يَجِيْءُ إِنْ رَكِبَ، ومَتَى رَكِبَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في اسْتِعْمالِ الماضِيْ المَبنيِّ على المُضارِعِ (يَجِيْءُ) : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، علَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لا يَحْسُنُ أَنْ يُقال : جاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ، وهُوَ قوْلُ الفَرَّاءِ الَّذيْ رُدَّ بوَسْمِهِ بأَنَّهُ دَعْوَى لا دَلِيْلَ عَلَيها، وبأَنَّ الحالَ قَدْ تَكُوْنُ واقِعَةً كما في : جاءَ زَيْدٌ راكِباً، فلا يَدْخُلُها مَعْنَى الشَّرْطِ الَّذي يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ، وأَلاَّ يَقَعَ. وأَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ أَنْ تَأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً إِذا كانَ فيها مَعْنَى الشَّرْطِ، على أَنَّها مَعَ ذلِكَ تُعَدُّ نكرَةً، كما في قَوْلِكَ : عَبْدُ اللهِ المُحْسِنَ أَفْضَلُ مِنْهُ المُسِيْءَ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنا الغَنِيَّ فأَمّا الفَقِيْرَ فَلا، وأَنْتَ زَيْداً أَشْهرُ مِنْكَ عَمْراً، على أَنَّ تَقْدِيرَ ما مَرَّ : عَبْدُ اللهِ إِذا أَحْسنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذا أَساءَ، وعَبْدُ اللهِ عِنْدَنا إِذا اسْتَغْنَى، فأَمّا إِذا افْتَقَرَ فلا، وأَنْتَ إِذا سُمِّيْتَ زَيْداً أَشْهَرُ مِنْكَ إِذا سُمِّيْتَ عَمْراً، وإِذا لَمْ يَكُنْ فيها مَعْنى الشَّرْطِ وَجَبَ أَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً، كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ، وهُوَ قَوْلٌ يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ فِيْهِ الحال نَكِرةً لأَنَّهُ لَيْسَ فيْهِ مَعْنَى

الشَرطِ، إذْ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ فِيْهِ : جاءَ زَيْدٌ إنْ رَكِبَ. وأجازُوا وُقوْعَ ضَمِيْرِ النَّصْبِ المُنْفَصِلِ الّذيْ للغائِبِ حالاً ؛ لأنَّهُ مِمّا يُتَّسَعُ بِه لِما فِيْهِ مِنَ الإبْهامِ، كما في قَوْلِكَ : عَبْدُ اللهِ إيّاهُ أَشْهَرُ مِنْهُ إيّاها ؛ لأنَّ في هذا الضَمِيْرِ إبْهاماً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَجُوْزُ في ضَمِيْرَيْ الخِطابِ، والتَّكَلُّمِ لِما يشْتَمِلانِ عَلَيْهِ مِنَ الاخْتِصاصِ. ونَصْبُ الضَّمِيْرَيْنِ (إيّاهُ، وإيّاها) على خَبَرِ كانَ المَحْذُوْفَةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (المُحْسِنَ، والمُسِيْءَ) عِنْدَ البَصْرِيّيْنَ.

ويَتَبَدّى لِيْ أنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذِهِ التَوَهُّماتِ الّتي يُغْنِيْنا عَنْها أنَّ التَّنْكِيْرَ صِيْرَ إلَيْهِ؛ لأنَّهُ أَخَفُّ مِنَ التَّعْرِيْفِ الّذيْ لَوْ صِيْرَ إلَيْه في الحالِ، والتَّمْيِيْزِ لتبْيِيْنِ الهَيْئَةِ، أَوْ إزالَةِ الإبْهامِ، والغُمُوْضِ. وقدْ أجازَ البَغْدادِيُّوْنَ، ويُوْنُسُ تَعْرِيْفَ الحالِ مُطْلَقاً قِياسا على الخَبَرِ، وعلى ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ، وهِيَ شَواهِدُ أَخْضَعَها النُّحاةُ لسُلْطانِ التَّأْوِيْلِ بالنَّكِرَةِ، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ الّتي يُوْمِئُ ظاهِرُها إلى مَجِيْءِ المَعْرِفَةِ حالاً :

¥ قَوْلُ الشّاعِرِ[1] :

لَذُوْ الرُّمَّةِ ذا الرُّمَّـــــــــــــــــةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غَيْلانا

على أنَّ (ذا الرُّمَّةِ)، و(غَيْلانا) حالانِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِما عَلَمَيْنِ، وقَدْ سَدّا مَسَدَّ النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ الشّاعِرِ[2] :

وربَّيْتُــهُ حَتّــى إذا مـــا تَرَكْتُــهُ　　　أخا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شارِبُه

على أنَّ (أخا القَوْمِ) حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعرَفَةً بالإضافَةِ إلى مَعْرِفَةٍ، وتأْوِيْلُهُ عِنْدَ ابْنِ جِنّيٍّ : تَرَكْتُهُ قَوِيّاً لاحِقاً بالرِّجالِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِهِمُ الجَمّاءَ الغَفِيْرَ، على أنَّ (أَلْ) زائِدَةٌ فِيْهِما، والجَمّاءُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ اسْمٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ (جُمُوْماً) : مَرَرْتُ بِهِمْ جُمُوْماً غَفِيْرا، وعِنْدَ غَيْرِهِ : مَصْدَرٌ. وأَجازَ الجَرمِيُّ أَنْ تَكُوْنَ الجَمّاءُ صِفَةً : مَرَرْتُ بِإخْوانِكَ الجَمّاءِ الغَفِيْرِ، وأَبُوْ بَكْرٍ الأَنْبارِيُّ أَنْ تَكُوْنَ نَعْتاً مَقْطُوْعاً : مَرَرْتُ بإخْوانِكَ الجَمّاءُ، وعَلَيْهِ فإنَّ النَّصْبَ عَلَى الحالِ مَعَ هذَيْنِ الوَجْهَيْنِ رَفْعاً، وجَرّاً يُعَدُّ غَيْرَ مُخْتارٍ عِنْدَهُ.

---

(١) انظر : أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٢٩

(٢) انظر : ابن جنّيّ، التّنبيه على مشكلات شرح الحماسة : ٤٦١ .

والجَمَّاءُ عِنْدَ الكِسائِيِّ مَنْصُوبَةٌ في التَّمامِ (كَوْنُ الحالِ فَضْلَةً)، على أَنَّها تُرْفَعُ في النُّقْصانِ (كَوْنُها رُكْناً أَساسِيّاً، أَوْ خَبَراً)، كما في قَوْلِ الرَّاعِي[1]:

كُهُولُهُم وطِفْلُهُمُ سَواءٌ ... هُمُ الجَمَّاءُ في القَوْمِ الغَفِيرُ

على أَنَّ (الجَمَّاءُ الغَفِيرُ) خَبَرُ المُبْتَدَأ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ عامِلَ التَّمامِ يُمْكِنُ أَنْ تَنْدَرِجَ تَحْتَهُ الفَضلاتُ جَمِيْعُها، فيَكُوْنُ الكُوْفِيُّوْنَ قَدْ أَخَذُوا بِهِ قَصَبَ السَّبْقِ مِنَ الوَظِيْفِيِّيْنَ الَّذيْنَ ذَهَبُوا إِلى أَنَّ هذِهِ الفَضَلاتِ المُلْحَقَةَ بالحَمْلِ اكْتَسَبَتْ حَرَكَتَها الإِعْرابِيَّةَ النَّصْبَةَ مِنْ وَظائِفِها الدَّلالِيَّةِ. وهذِهِ المَعارِفُ المَنْصُوْباتُ على الأَحْوالِ لَيْسَتْ أَحْوالاً في الحَقِيْقَةِ عِنْدَ الأَخْفَشِ؛ لأَنَّها مَعْمُوْلَةٌ لأَحْوالٍ مَحْذُوْفَةٍ، وهذِهِ المَحْذُوْفاتُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ أَفْعالاً مَعَ فاعِلِيْها تُؤَوَّلُ بالنَّكِراتِ، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ أَسْماءً مُشْتَقَّةً نَكِراتٍ، وقِيْلَ إِنَّها واقِعَةٌ مَوْقِعَ أَسْماءِ فاعِلِيْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ، ومُشْتَقَّةً مِنْ أَلْفاظِها، أَوْ مَعانِيْها، وعَلَيْهِ فإِنَّ (العِراكَ) تَقْدِيْرُهُ على وَفْقِ هذا القَوْلِ: تَعْتَرِكُ العِراكَ، أَوْ مُعْتَرِكَةً العِراكَ. وذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلى أَنَّ الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ مَنْصُوْبَةٌ على المَدْحِ لا على الحالِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: أَوْرَدَها العِراكَ، وقَوْلُ لَبِيْدٍ[2]:

فأَوْرَدَها العِراكَ ولَمْ يَذُدْها ... ولَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

على أَنَّ للنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبِ (العِراكَ) ثَلاثَةَ أَقْوالٍ:

- أَنَّها حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها مَعْرِفَةً، كما مَرَّ.
- أَنَّها مَفْعُوْلٌ ثانٍ لـ(أَوْرَدَ)؛ لأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلَيْنِ كما في قَوْلِكَ: أَوْرَدْتُكَ الحَرْبَ، وأَوْرَدْتُكَ الأَمْرَ العَظِيْمَ، وقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[3]، و(أَرْسَلَ) مُضَمَّنٌ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ مَعْنَى (أَوْرَدَ)، وهُوَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٣٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٣٣.

(٣) هود: ٩٨.

- أنَّها صِفَةٌ لمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ لا حالٌ، والتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَها الإِرْسالَ العِراكَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما جاءَ مُقْتَرِنا بالألِفِ واللاَّم، ومَنْصُوباً، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ الطَّراوَةِ. وعِيْبَ هذا التَّأْوِيْلُ بأَنَّ المَعْهُوْدَ في الصِّفاتِ أَنْ تَكُوْنَ مَعارِفَ، ونَكِراتٍ لا الالتِزام بالاقْتِرانِ بـ (أَلْ).

¥ قَوْلُهُمْ : ادْخُلُوا الأَوَّلَ الأَوَّلَ : للنَّحْوِيِّيْنَ في هذا القَوْلِ تَأْوِيْلٌ[1] :

- أَنَّ (أَلْ) زائِدَةٌ، ولَيْسَتْ عَهْدِيَّةً، على أَنَّ المَعْنَى : ادْخُلوا مُرَتَّبِيْنَ، وهذا القَوْلُ بهذا التَّأْوِيْلِ يُعَدُّ غَيْرَ مَقِيْسٍ، وشاذّاً عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.

- أَنَّ هذا القَوْلَ مَقِيْسٌ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ ؛ لأَنَّ الحالَ عِنْدَهُمْ يَجُوْزُ أَنْ تَأْتِيَ مَعْرِفَةً، ونَكِرَةً ؛ لأَنَّها فيها مَعْنَى الشَّرْطِ كما مَرَّ.

- أَنَّ (الأَوَّلَ) لَيْسَ حالاً، على أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بالفِعْلِ قَبْلَهُ على التَّشَبُّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَش.

- أَنَّهُ حالٌ مقِيْسَةٌ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً ؛ لأَنَّهُ يُحْكَى أَنَّ العَرَبَ تَقُوْلُ : قَدِمَ زَيْدٌ أَخاكَ، وهذا زَيْدٌ سَيِّدَ النَّاسِ، على أَنَّ الحال يَجُوْزُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً، ونَكرَةً، وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ بْنِ حَبِيْبٍ.

- أَنَّهُ حالٌ، على أَنَّ (أَلْ) لَيْسَت زائِدَةً، وأَنَّ الاسمَ المُقْتَرِنَ بِها لَمْ يَتَعَرَّفْ بها على حَدِّ تَعَرُّفِ الأَسْماءِ الأُخْرَى : " بَلْ إِنَّما يُعْلَمُ كَوْنُهُ أَوَّلاً بَعْدَ ما يَكُوْنُ أَوَّلاً فلَمّا كانَتْ (أَلْ) على هذا الحَدِّ سَهُلَ ذلِكَ فيها "[2]، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، والسِّيْرافِيِّ.

وقِيْلَ إِنَّ ما خالَفَتْ فِيْهِ العَرَبُ القِياسَ قَوْلُهُمْ : ادْخُلْنَ الأَوَّلَ فالأَوَّلَ بالتَّذْكِيْرِ ؛ لأَنَّ القِاسَ أَنْ يُقالَ : ادْخُلْنَ الأُوْلَى فالأُوْلَى بالتَّأْنِيْثِ، والقولُ نَفْسُهُ في إِدْخالِ (أَلْ) شُذُوْذاً لا قِياساً.

وقِيْلَ إِنَّ رَفْعَ (الأَوَّلُ) في قَوْلِكَ : دَخَلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ – مَحْمُوْلٌ على البَدَلِ مِنْ واوِ الجَماعَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ في مِثْلِ قَوْلِكَ : ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ ؛ لأَنَّ فاعِلَ فِعْلِ الأَمْرِ يَجِبُ أَنْ يكوْنَ ضَمِيْراً، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ اسماً ظاهِراً ؛ لأَنَّ الاسمَ الظَّاهِرَ يَكُوْنُ مَعَ

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٣ – ٣٥.

(٢) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٣٤.

المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بلامِ الأَمْرِ : لِيَدْخُلِ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ إِبْدالَ (الأَوَّلُ) في : ادْخُلُوا الأَوَّلُ فالأَوَّلُ لا يَصِحُّ ؛ لأَنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ إِعادَةِ العامِلِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ ما مَرَّ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنَ الأَصْلِ ؛ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، فَضْلاً عَنْ تَغْلِيْبِ المُذَكَّرِ على المُؤَنَّثِ في : ادْخُلْنَ الأَوَّلَ فالأَوَّلَ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ، وحاذَيْتُه رُكْبَتَهُ إِلى رُكْبَتِي، وجاوَرْتُهُ مَنْزِلَهُ إِلى مَنْزِلِيْ، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِيْ، وطَلَبْتُهُ جُهْدِيْ، وطاقَتِيْ، ورَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وَحْدَهُ، وتَفَرَّقُوا أَيادِي سبا، ومَرَرْتُ بِهِمْ ثَلاثَتَهُمْ إِلى العَشَرَة، وجاءُوا قَضَّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ[1] :

– قَوْلُ العَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فاهُ إِلى فِيَّ : للنَّحْوِيِّيْنَ في (فاهُ إِلى فِيَّ) في هذا القَوْلِ تَأْوِيْلٌ :

± أَنَّهُ حالٌ ؛ لأَنَّهُ حالٌّ مَحَلَّ (مُشافَهَةً)، عَلى أَنَّ (إِلى فِيَّ) جِيْءَ بِها لتَبْيِيْنِ (فاهُ) كَما في قَوْلِ العَرَبِ : سَقياً لَكَ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : إِرادَتِي لَكَ، وأَعْنِيْ لَكَ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ.

± أَنَّ (فاهُ) مَفْعُوْلٌ بِهِ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها : كَلَّمْتُهُ جاعِلاً فاهُ إِلى فِيَّ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ. وقِيْلَ إِنَّ هذا التَّأْوِيْلَ يَمْتَنِعُ في مِثْلِ قَوْلِكَ : كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إِلى وَجْهِيْ، وعَيْنَهُ إِلى عَيْنِيْ إِنْ قِيْلَ إِنَّ (كَلَّمْتُهُ) قَدْ دَلَّ على (جاعِلاً) دُوْنَ تَقْدِيْرِهِ، إِذْ لَوْ كانَ (جاعِلاً) مُقَدَّراً لَصَحَّ ما مَرَّ.

± أَنْ يَكوْنَ أَصْلُهُ : مِنْ فِيْهِ إِلى فِيَّ، فَيَكُوْنُ حَرْفُ الجَرِّ مَحْذُوْفاً، ولذلِكَ نُصِبَ (فاهُ)، على أَنَّ الحالَ – كما يَظْهَرُ لِي – شِبْهُ جُمْلَةِ (مِنْ فِيْهِ إِلى فِيَّ)، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.

± أَنَّهُ حالٌ نائِبَةٌ مَنابَ (جاعِلاً) المَحْذُوْفَة، فَصارَ العامِلُ فيْهِ : كَلَّمْتُهُ لا (جاعِلاً)، وهُوَ قَوْلُ الفارِسِيِّ، وقَوْلُ سِيْبَوَيْهِ السّابِقِ.

وذَكَرَ أَبُوْ حَيانَ أَنَّ العَرَبَ تَرْفَعُهُ على المَعْنَى الَّذيْ تَنْصِبُهُ، وأَنَّهُ لَيْس للرَّفْعِ إِلاَّ الحالُ، فإِنْ أَرادَ أَنَّ الرَّفْعَ على الابْتِداء على أَنَّ الخَبَرَ (إِلى فِيَّ) فَلا خلافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكُوْفِيِّيْنَ، وإِنْ أَرادَ أَنَّهُ مَحْمُوْلٌ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصبِ فإِنَّهُ يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ في كَثِيْرٍ مِنَ المَواضِعِ.

وأَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ جَمِيْعُهُمْ أَنْ يقالَ : كَلَّمَني عَبْدُ اللهِ فُوْهُ إِلى فِيَّ، على الابْتِداءِ والخَبَرِ علَى نِيَّةِ واوِ الحالِ، وهِيَ واوٌ لا تَسْمَحُ بالنَّصْبِ، ولا مُحْوِجَ إِلى هذِهِ الواوِ ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ

(١) انظر : أبو حيّان النجويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٥ –.

الاسْميَّةَ تَقَعُ حالاً بلا واوٍ مُكْتَفِيَةً بالضَّميرِ رابطاً.

± أَنَّ (فاهُ) اسْمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدَرِ (مُشافَهَةً) المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ (مُشافِهاً)، وهُوَ قَوْلُ السِّيْرافِيِّ، وسِيْبَوَيْهِ السَّابِقُ، ولعلَّ ما يُضَعِّفُهُ أَنَّ ما يُنْقَلُ إلى المَصْدَرِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً، وأَنَّ الأَسْماءَ المَوْضُوْعَةَ مَوْضِعَ المَصادِرِ لا بُدَّ أَنْ يَكُوْنَ لَها مِنْ أَلْفاظِها مَصادِرُ، و(فُوْهُ إلى فِيَّ) لَيْسَ مِنْها.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: حاذَيْتُه رُكْبَتَهُ إلى رُكْبَتِي، وجاوَرْتهُ مَنْزِلَهُ إلى مَنْزِلِيْ، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِيْ، على أَنَّهُ قِيْلَ إنَّ الرَّفْعَ في هذِهِ الأقْوالِ أَكْثَرُ مِنَ النَّصْبِ.

ويُقالُ: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ وفِيَّ، على أَنَّ الواوَ تَعْمَلُ ما تَعْمَلُ (إلى)، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تُتَجَنَّبَ هذِهِ التَّأْوِيْلُ، والتَّوَهُّماتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ إما بِإجازَةِ وُقُوْعِ المَعْرِفَةِ حالاً قِياساً على ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ، وإمّا بأَنَّ النَّصْبَ مُنْزاحٌ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ دُوْنَ تَوَهُّمٍ، أَوْ تَأْوِيْلٍ؛ لتَحْقِيْقِ تَوْكِيدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: طَلَبْتُهُ جُهْدِيْ، وطاقَتِيْ، وفَعَلَ ذلِك جُهْدَهُ، وطاقَتَهُ: للنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَنْصوْباتِ قَوْلانِ:

± أنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ، على أَنَّها مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ المُنَكَّرِ، والتَّقْدِيرُ: طَلَبْتُهُ جاهِداً، ومُطِيْقاً.

± أنَّها مَفاعِيْلُ مُطْلَقَةٌ عَوامِلُها مَحْذُوْفَةٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَجْتَهِدُ جُهدِيْ، وأُطِيْقُ طاقَتِيْ، أَوْ مُجْتَهِداً جُهْدِيْ، ومُطِيْقاً طاقَتِيْ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ حالٌ، وهِيَ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ مِنْ بابِ المَصادِرِ المَعْنَوِيَّةِ، والتَّقْدِيْرُ كما مَرَّ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ: القَوْلُ فيْه كالقَوْلِ في سَوابِقِهِ مِنْ حَيْثُ النَّصْبُ على الحالِ بتَأْوِيْلِهِ بالمُشْتَقِّ النَّكِرَةِ، والنَّصْبُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ بعامِلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: عادَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّيْنَ أَجازَ نَصْبَهُ على المَفْعُوْلِ بِهِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: رَدَّ عَوْدَهُ على بَدْئِه.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلى حَمْلُهُ إمَّا على جَوازِ وُقُوْعِ الحالِ مَعْرِفَةً جامِدَةً، وإمَّا على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ: رَجَعَ عَوْدُهُ على بَدْئِهِ – كما مَرَّ – إلى النَّصْبِ لتَوكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، على أَنَّهُ فاعِلٌ للفِعْلِ قَبْلَهُ، أَوْ مُبْتَدَأٌ، كما مَرَّ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ حالٌ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ، وجاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : للنَّحْوِيِّيْنَ في (وَحْدَهُ) أَقْوالٌ[1] :

± أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ الحالِ، على أَنَّ المُرادَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ إِيْحادًا المَوْضُوْعَ مَوْضِعَ : مُوَحَّداً لَهُ بِمُرُوْرِي، وأَنَّ الحالَ مِنَ الفاعِلِ، وهُوَ قَوْلُ الخَلِيْلِ، وسِيْبَوَيْهِ. وَأَجازَ المُبَرِّدُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً في قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً وَحْدَهُ، على أَنَّ المُرادَ : ضَرَبْتُ زَيْداً في حالِ كَوْنِهِ مُفْرَداً بالضَّرْبِ، وذَكَرَ أَبُوْ حَيّانَ أَنَّ وَضْعَ المَصْدَرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِهِ مَوْضِعَ اسْمِ المَفْعُوْلِ. وهُوَ عِنْدَ ابْنِ طَلْحَةَ كما ذَهَبَ إِلَيْهِ المُبَرِّدُ ؛ لأَنَّ العَرَبَ لَوْ أَرادَتْ جَعْلَهُ حالاً مِنَ الفاعِلِ لقالَتْ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِيْ، كما في قَوْلِ الرَّبِيْعِ الفزارِيِّ[2] :

والذِّئْبُ أَخْشاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِيْ وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

± أَنَّهُ مَصْدَرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الحالِ، على أَنَّهُ مِنَ المَصادِرِ الَّتي لا أَفْعالَ لَها، أَوْ أَنَّهُ مَصْدَرٌ حُذِفَتْ مِنْهُ حُرُوْفُ الزِّيادَةِ (إِيْحاد)، وهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النَّحْوِيِّيْنَ.

± أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ انْتِصابَ الظَّرْفِ، على أَنَّهُ يُعامَلُ مُعامَلَةَ : عِنْدَهُ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ : جاء زَيْدٌ على وَحْدِهِ، ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ، ونُصِبَ على الظَّرْفِيَّةِ، ويُعَزِّزُ هذا التَّأْوِيْلَ بقَوْلِ العَرَبِ : جَلَسا على وَحْدَيْهِما، على أَنَّهُ كَأَنَّهُ قِيْلَ : زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مِنْ : وَحِدَ يَحِد في حِكايَةِ الأَصْمَعِيِّ. وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ، وهِشامٍ.

± أَنَّ (وَحْدَهُ) في قَوْلِكَ : زَيْدٌ وَحْدَهُ – مَنْصوبٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ نابَ عَنْهُ (وَحْدَهُ) كما في قَوْلِ العَرَبِ : زَيْدٌ إِقْبالاً، وإِدْباراً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : يُقْبِلُ إِقْبالاً، ويُدْبِرُ إِدْبارا، وزَيْدٌ وَحَدَ وَحْدَهُ، كما مَرَّ،وهُوَ قَوْلُ هِشامٍ أَيْضاً. ومِثْلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ أَمْرَهُ الأَوَّلَ، وزَيْدٌ قِصَّتَهُ الأُوْلَى.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا نُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ عامِلٍ، أَوِ النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى على الحالِ، وهذِهِ الحالُ تُوْمِئُ إِلى رائِحَةِ الظَّرْفِيَّةِ، ولا نُحْوِجَ إِلى تَأْوِيْلِ (وَحْدَهُ) بالمَصْدَرِ (إِيْحاداً)، ووَضْعِهِ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ.

(1) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٦–٣٧.

(2) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٦–٣٧.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : ذَهَبُوا أَيْدِي سَبا، وأَيادِيْ سَبا، وتَفَرَّقُوا أَيْدِيْ سَبا، وأَيادِيْ سَبا[١].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : جاءَ القَوْمُ قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ[٢].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بِالقَوْمِ ثَلاثَتَهُمْ، ومَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ، وأَضْرابُ هـذا القَـوْلِ : في إعْرابِ العَدَدِ المُضاف إلى ضَمِيْرِ ما قَبْلَهُ المَعْرِفَةِ لُغَتانِ :

(١) لغَةَ الحجازِ : يُعْرَب فيها هذا العَدَدُ حالاً، على أَنَّهُ بمَعْنَى (جَمِيْعاً) عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ: للنَّحْوِيِّيْنَ في تَأْوِيْلِ هذِهِ الحالِ أَقْوالٌ[٣] :

± أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوْعٌ مَوْضِعَ المَصْدَرِ المَوْضُوْعِ مَوْضِعَ الحالِ كما في : جاءَ زَيدٌ وَحْدَهُ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : مَرَرْتُ بِهِمْ مُثْلِثاً لَهُمْ، ومُخْمِساً، فوَضَعَ (مُثْلِثاً) مَوْضِعَ (ثَلاثَتَهُمْ) المَوْضُوْعَةِ مَوْضِعَ مَصدَرٍ : ثَلَثَهُمْ (ثَلَث قِياساً على مَصْدَرٍ : خَمَسَهُمْ خَمْساً)، ومُخْمِساً مَوضِعَ (خَمْسَتُهُمْ) المَوْضُوْعَةَ مَوْضِعَ مَصْدَر : خَمَسَهُمْ (خَمس).

± أَنَّهُ صِفَةٌ فِي الأَصْلِ، على أَنَّهُ حالٌ دُوْنَ تَأْوِيْلٍ، وهُوَ قَوْلُ يُوْنُسَ، ورُدَّ بأَنَّ العددَ لا يَكُوْنُ صِفَةً إلاَّ مُنَكَّراً.

± أَنَّهُ يُقَدَّرُ مِنَ لَفْظ العَدَدِ فِعْلٌ، فيُقالُ : مَرَرْتُ بالقَوْم، فخَمَسْتُهُم، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، وفِيْهِ مِنَ التَّكَلُّفِ ما لا يَخْفى على القارِئِ فَضْلاً عَنْ أَنهُ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ. ويتَبَدَّى لِي أَنَّ (خَمْسَتَهُمْ) في مِثْلِ هذا التَوَهُّمِ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لهذا الفِعْلِ المَحْذُوْفِ، وتَكُوْنَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ دُوْنَ الفاءِ حالاً، ويُمْكنُ أَنْ يُحْمَلَ هذا القَوْلُ على تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا الإِعْرابِ.

± أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتَصابَ الظَّرْفِ كما مَرَّ في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بزَيدٍ وَحْدَهُ، ويُعَزِّزُهُ مَنِ اخْتارَ هذا التَّأْوِيْلَ بقَوْلِ العَرَبِ الَّذي رَواهُ الكِسائيُّ : القَوْمُ خَمْسَتُهُمْ، وخَمْستَهُمْ (بالرَّفْعِ، والنَّصبِ)، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (القَوْمُ)، وأَنَّ النَّصْبَ على الظَّرْفِ على أَنَّ

---

(١) انظر الصفحة :٤٩.

(٢) انظر الصفحة :٥٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٨ — ٤٠، السيوطيّ، همع الهوامع : ٤/ ١٨ — ١٩.

شِبهَ الجُمْلَةِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا يَصِحُّ فيها إِعْرابُ الخَبَرِ حالاً؛ لأَنَّـهُ لا يُقـالُ: زَيْدٌ جالِساً.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ بِما مَرَّ المَعْنَى المُـرادُ، والتَّواصُـلُ الإِخْبـارِيّ بَـيْنَ المُـتَكَلِّم، والسَّامِعِ فَضْـلاً عـنْ أَنَّـهُ لا مُحْـوِجَ إِلى تَقْيِـيْدِ الحـالِ بـالتَّنْكِيْرِ، والاشْـتِقاقِ؛ لأَنَّ يُـوْنُس، والبَغْدادِيِّيْنَ أَجازُوا أَنْ تأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً مُطْلَقاً بلا تَأْوِيْلٍ، كما في قَوْلِكَ: جاء زَيْدٌ الرَّاكِبَ.

(٢) لُغَةُ تَمِيْم: أَنَّهُ تَوْكِيْدٌ، على أَنَّهُ بمَعْنَى (جَمِيْعُهُمْ) عِنْد ابْـنِ مالِـكٍ، فَيَكُـوْنُ في الإِعْـرابِ تابِعاً ما قَبْلَهُ، كما في قَوْلِكَ: جاءَ القَوْمُ ثَلاثَـتُهُمْ، ورَأَيْـتُ القَـوْمَ ثَلاثَـتَهُمْ، ومَـرَرْتُ بالقَوْمِ ثَلاثَتِهِمْ، على أَنَّهُمْ إذا أَرادُوا الانْفِـرادَ في المُـرُوْرِ لَمْ يَسْـتَعْمِلُوا إلاَّ (وَحْـدَهُمْ): مَرَرْتُ بالقَوْمِ وَحْدَهُمْ.

وللمَعْنَى أَثَرٌ في إِعْرابِ ما مَرَّ بالنَّصْبِ على الحالِ، أَوِ الإِتْباعِ عـلى التَّوْكيْـدِ، عـلى أَنَّ النَّصْبَ على الحال كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ خَمْسَتَهُمْ، أَوْ ثَلاثَتَهُمْ – يُوْمِئُ إِلى أَنَّ المُرُوْرَ بِهِمْ مُقَيَّدٌ بِهِمْ خَمْسَةً إِمَّا تَقْيِيدَ الحالِ، وإِمَّا تَقْيِيْدَ الظَّرْفِ كما مَرَّ، وأَنَّ الإِتْباعَ على التَّوْكِيْدِ يُوْمِئُ إِلى أَنَّكَ قَدْ تَكُوْنُ مَرَرْتَ بغَيْرِهِمْ، وقَدْ تَكُونُ مَـرَرْتَ بِهِـمْ خاصَّـةً: " والفَـرْقُ بَـيْنَ النَّصْـبِ، والإِتْباعِ أَنَّكَ إِذا نَصَبْت كان التَّقْدِيْرُ أَنَّ المُرُوْرَ مُقَيَّدٌ بِهِمْ خَمْسَةً، إِمَّا تَقْيِيْدَ الحالِ على مَـذْهَبِ سِيْبَوَيْهِ، وإِمَّا تَقْيِيْدَ الظَّرْفِ على مَذْهَبِ غَيْرِه، فلَوْ مَرَّ بغَيْرِهِمْ مَعَهُمْ كانُوا أَكْثَرَ منْ خَمْسَـةٍ إِذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بالقَوْمِ خَمْسَتَهُم... "[1]، وذَهَـبَ بَعْـضُ شُرّاحِ الكِتـابِ إِلى أَنَّ النَّصْـبَ عـلى الحالِ مُحالٌ أَنْ يُومِئَ إِلى أَنْ يَكُوْنَ مَعَهُمْ غَـيْرُهُمْ وإلاَّ وُسِـمَ الكَـلامُ بالكَـذِب؛ لأَنَّ الحـالَ تَقْتَضِيْ هذا المَعْنَى، وهُوَ الأَوْلَى. وقِيْلَ إِنَّ الجَرَّ في مِثْلِ قَوْلِـكَ: مَـرِرْتُ بـالقَوْمِ ثَلاثَـتِهِمْ لا يُوْمِئُ إِلى أَنْ يَكُوْنَ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، على أَنَّ المُـرادَ: مَـرَرْتُ بـالقَوْمِ كُلِّهِـمْ، وإِذا كـان مَعَهُـمْ غيْرُهُمْ جازَ أَنْ تَقُوْلَ: مَرَرْتُ بالثَّلاثةِ كُلِّهِمْ دُوْنَ أَنْ يُوْسمَ كَلامُكَ بالكَذِبِ.

وذَهَبَ أَبُوْحَيَّانَ النَّحْوِيّ إِلى أَنَّ جَعْـلَ ابْـنِ مالـكٍ النَّصْـبَ عـلى الحـالِ بمَعْنـى (جَمِيْعاً)، والإِتْباعِ على التَّوْكِيْدِ بمَعْنَى (جَمِيْعهِمْ) يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَعْنَيَيْ كِلَـيْهِما إِلاَّ مِنْ جِهَةِ الصِّناعَةِ النَّحْوِيَّة، وهذا على خِلافِ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ الآخَرُوْنَ.

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٤٠.

وقيل إنَّهُ لا يَصِحُّ عَدُّ (ثَلاثَتِهِمْ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِالقَوْمِ ثَلاثَتِهِمْ - بَدلاً؛ لأَنَّ المَعْنَى على أَنَّ القَوْمَ ثَلاثَةٌ، وهُوَ مَعْنًى يَجْعَلُ البَدَلَ مِنْ بابِ بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وهوَ بَدَلٌ يَجْعَلُ الإضافةَ مِنْ بابِ إضافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِه، على أَنَّ الإضافةَ في عدِّهِ تَوْكِيداً تَكُوْنُ بِمَعْنَى (كُلّ)، وإضافَتُها إلى ما هُوَ هِيَ تُعَدُّ عِنْدَ النُّحاةِ مُسْتَسْهَلَةً. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الإِبْدالَ أَقَلُّ تَكَلُّفاً على الرَّغْمِ مِنْ إضافَةِ الشَّيْءِ إلى نَفْسِهِ؛ لأنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ تُعَزِّزُها فَضْلاً عَنْ أَنَّ هُناكَ بَعْضَ النُّحاةِ أَجازُوْها، ولَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ المرادُ: ثَلاثَةٍ مِنْهُمْ، على نِيَّةِ حَرْفِ الجَرِّ.

وقِيْلَ إنَّ الأَعْدادَ المُرَكَّبَةَ مَزْجِيّاً قَدْ تُعامَلُ مُعامَلَةَ الأَعْدادِ المُضافةِ - كما مَرَّ - مِنْ حَيْثُ النَّصْبُ على الحالِ، والتَّوْكِيْدُ بتَوَهُّمِ إضافَةِ المُرَكَّبِ الثَّانِي (عَشر، وعَشْرَة) إلى ضَمِيرِ الاسْمِ: جاءُوا خَمْسَةَ عَشْرِهِمْ، وجِئْنَ خَمْسَ عَشْرَتِهِنَّ، وقامَ القَوْمُ عَشْرَتَهُمْ (بالنَّصْبِ، والرَّفعِ)، أَوْ بِذِكْرِ التَّمْيِيْزِ دُوْنَ إِضافَةِ العَدَدِ إلى ضَمِيرِ الاسْمِ: مَرَرْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، ومَرَرْتُ بالقَوْمِ عِشْرِيْنَ رَجُلاً، أَوْ بحَذْفِ التَّمْيِيْزِ: مَرَرْتُ بالقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بالقَوْمِ عِشْرِيْنَ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الأَقَلَّ تَكَلُّفاً ذلِكَ الَّذي يَكْمُنُ في الحِفاظِ على العَدَدِ، وتَمْيِيْزِهِ بلا تَوَهُّمِ حَذْفِ التَّمْيِيزِ، أَو الإضافَةِ إلى الاسْمِ، على أَنَّ للمَعْنَى أَثَراً في هذا الإعْرابِ كما مَرَّ.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ مِنَ الحالِ المُقْتَرِنَةِ بـ (أَل) قِراءَةُ قَوْمٍ ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾[1]، على أَنَّ (الأَعَزُّ) فاعِلٌ، و(الأَذَلَّ) حالٌ مِنْهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ: "لَيُخْرَجَنَّ الأَعَزُّ مِنْها الأَذَلَّ"، على أَنَّ (الأَعَزُّ) نائِبُ فاعِلٍ، وأَنَّ (الأَذَلَّ) حالٌ. وهذِهِ الحالُ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ على زِيادَةِ (أَل)، وهِيَ عِنْدَ ابْنِ الأَنْبارِيِّ[2] شاذَّةٌ، و(الأَذَلَّ) عِنْدَ الأخفش ليسَ حالاً بل هُوَ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ، ويُوْنُسَ حالٌ؛ لأَنَّهُ يُجِيْزُ أَنْ تَأْتِيَ الحالُ مَعْرِفَةً كما في قَوْلِ العَرَبِ: قَدِمَ زَيْدٌ أَخاكَ، و(أَل) في

(١) المنافقون: ٨.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٤١، وانظر: مكّيّ بْن أَبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٨١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٢٧٤.

هذِهِ الحالِ مَعْرِفَةٌ لا زائِدَةٌ، والاسْمُ مَعَها لا يَتَعَرَّفُ تَعَرُّفَ الأَسْماءِ، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، والسِّيْرافِيِّ[1]. وقِيْلَ إِنَّهُ مَفعُوْلٌ بِهِ لِحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها : مُشْبِهاً الأَذَلَّ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ فَضْلَةً لا رُكْناً أَساسِيّاً مِنْ أَرْكانِ الجُمْلَةِ، أَوْ لَيْسَتْ مُسْنَداً، أَوْ مُسْنَداً إِلَيْهِ :

لَعَلَّ المُرادَ بالفَضْلَةِ ما لا يَكُوْنُ مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ، أَوِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مُسْنداً إِلَيْهِ أَوْ مُسْنَداً، أَوْ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَراً، أَوْ فاعلاً وما يَعْمَلُ فِيْهِ،على أَنَّهُ قدْ جِيْءَ بِها للإِنْباءِ عَنْ مَعْنًى ما، أَوْ تَوْكِيْدِ العامِلِ فيها، أَوْ صاحِبِها، أَوْ غَيرِ ذلكَ، ولَيْسَ المُرادُ اسْتِغْناءَ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ عَنْها كما في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2] على أَنَّ (كُسالَى) حالٌ لا يُسْتَغْنَى عَنْها[3]، ويَصْدُقُ عَلَيْها مُصطَلَحُ التَّمامِ الكَوْنِيِّ الَّذي عُدَّ العامِلَ في نَصْبِها، وهُوَ عامِلٌ اتَّكَأَ عَلَيْهِ المُتَوَكِّلُ، وعلى الفَضْلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ المُلْحَقاتِ في التَّراكِيْبِ اللُّغويَّةِ ما عدا المَفْعُوْلَ بِهِ تَأْخُذُ حَرَكَتَها الإِعْرابِيَّةَ النَّصْبَةَ مِنْ وَظائِفِها الدَّلالِيَّةِ دُوْنَ تَوافُرِ عامِلٍ ما يُسْهِمُ في إِحْداثِ هذِهِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ، على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ الَّذيْ يَحْمِلُ عِنْدَهُ وظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، أَوْ نَحْوِيَّةً كالفاعِلِ الَّذي يُعَدُّ مَنْظُوْراً رَئِيْساً، ويُعَدُّ المَفْعُوْلَ بِهِ مَنْظُوْراً ثانَوِيّاً. ولَيْسَ المُرادُ بالفَضْلَةِ ما يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْهُ ؛ لأَنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ دُوْنَ أَنْ تُذْكَرَ، وعَلَيْهِ فلا بُدَّ مِنْ تَبَيُّنِ ما يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ منْ مَعانٍ، وأَغراضٍ بتَوافُرِ الحالِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ :

ومِنَ الأَحْوالِ حالٌ لا يُمْكِنُ الاستِغْناءُ عَنْها (الحالُ اللاَّزِمَةُ) لأَجْلِ المَعْنَى : مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[4] على أَنَّ (باطِلاً) حالٌ لازِمَةٌ لا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها، إِذْ لَوْ تَحَقَّقَ هذا الاسْتِغْناءُ لَفَسَدَ المَعْنَى[5].

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٣٤.

(٢) النساء : ١٤٢.

(٣) انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ٣٦٦.

(٤) آل عمران : ١٩١.

(٥) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٣/ ١٤٠.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[1] على أنّ (لاعِبِيْنَ حالٌ لازِمَةٌ لا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها كسابقتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾[2] : القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقَتِها.

¥ قَوْلُـــهُ تَعـــالَى : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾[3]: شَيْخاً : حالٌ العامِلُ في نَصْبِها مَعْنَى التَّنْبِيْـهِ، أو الإشـارَةِ، أَوْ كِلاهُمـا، أَوْ على خَبرِ التَّقْرِيْبِ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنِ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ عِنْديْ خَبَراً للمُبْتَدَأ[4] على أَنَّ الفَتحَةَ حَرَكَةُ انْزِياحٍ، وهُوَ انْزِياحٌ الغَرَضُ مِنْهُ تَوْكِيْدُ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ، ويعـزِّزُهُ قِـراءَةُ ابنِ مَسْعُودٍ، وغَيْرِهِ بالرَّفْعِ. وتُعَدُّ هذِهِ الحالُ لازِمَةً عِنْدَ مَنْ لا يَجْهَلُ الخَبَرَ، وغَيْرَ لازِمَـةٍ عِنْدَ مَنْ جَهِلَهُ.

¥ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾[5] : شِبْهُ الجُمْلَةِ (بيدِ اللهِ) حالٌ لازِمَةٌ لكَوْنِ الفَضْلِ بيدِ اللهِ لا يَنْتَقِـلُ البَتَّةَ، أَوْ خَبَرُ الحَرْفِ النَّاسِخِ[6].

¥ قِـراءَةُ زَيْـدِ بْـنِ عـلِيٍّ : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾[7] : (قِياماً) حـالٌ لازِمَةٌ؛ لأَنَّها تَحُطُّ الفائِدَةِ[8]. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الحَمْلَ على الانْزِياحِ يُغْنِيْنـا عَـنْ الانْشَـغالِ في تَحْدِيْدِ العامِلِ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضعِ الانْزِياحِ.

---

(١) الأنبياء : ١٦.

(٢) الدخان : ٣٨.

(٣) هود : ٧٢

(٤) انظر الأوجه الجائزة في إعْرابِ (شَيْخٌ) في : السّمين الحلبيّ، الدر المصون : ٦/ ٣٥٧.

(٥) الحديد : ٢٩.

(٦) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكؤيم، الجزء الثالث، القسم الثالث :٣٨.

(٧) الزمر : ٦٨.

(٨) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٤٤١، عضـيمة، دراسـات لأسـلوب القـرآن الكـؤيم، الجزء الثالث، القسم الثالث :٣٨.

¥ قَوْلُهُ تَعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[1] : في نَصْب (قائِماً بالقِسط) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[2] :

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ لَفْظِ الجَلالَةِ، والعامِلُ فيها (شَهِدَ)، على أَنَّها مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ[3]، وهِيَ لَيْسَتْ كذلِكَ عِنْدَ أَبي حَيّان[4] ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لعامِلِها كما في قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[5]، ولا مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما في قَوْلِكَ : أَنا عَبْدُ اللهِ شُجاعاً، وفَضْلاً عَنْ ذلِكَ ما في التَّرْكِيْبِ مِنْ قَلَقٍ يَكْمُنُ في الفَصْلِ بَيْنَ الحالِ وصاحِبِها بالمَفْعُوْلِ (أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)، والمَعْطُوْفِ (المَلائكَةُ) كما في قَوْلِكَ : أَكَلَ زَيْدٌ طَعاماً وعائِشَةُ وفاطِمَةُ جائِعاً على أَنَّها جَمِيْعَها مَعْمُوْلَةٌ لعامِلٍ واحِدٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جائِزَةٌ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ السَّمِيْنَ الحَلَبِيَّ يَذْهَبُ مَذْهَبَ الزَّمَخْشريِّ ؛ لأَنَّ الحالَ عِنْدَهُ قِسْمانِ : مُبَيِّنَةٌ مُتَنَقِّلَةٌ، ومُؤَكِّدَةٌ،على أَنَّ التَنَقُّلَ في هذِهِ الحالِ مُحالٌ ؛ لأَنَّ عَدْلَ اللهِ ثابِتٌ لا يَتَغَيَّرُ، وهِيَ بِذلِكَ تَكُوْنُ حالاً لازِمَةً، على أَنَّ كُلَّ مُؤَكِّدَةٍ لازِمَةٌ، وَأَنَّ كُلَّ لازِمَةٍ مُؤَكِّدَةٌ.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على النَّعْتِ لـ (إِلَهَ)، على أَنَّ الأَصْلَ : لا إِلَهَ قائِماً بالقِسْطِ إِلاَّ هُوَ، على الرَّغْمِ مِمَّا فيْهِ مِنَ الفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ، والمَوْصُوْفِ بأَجْنَبِيٍّ، وهُوَ المَعْطُوْفانِ (والمَلائِكَةُ وأُوْلُو العِلْمِ)، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، ورَدَّهُ أَبُوْ حَيَّان النَّحْوِيُّ.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَدْحِ، على أَنَّ المَنْصُوْبَ على المَدْحِ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً، ومَعْرِفَةً، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ[6].

---

(١) آل عمران : ١٣.

(٢) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصوْن : ٣/ ٧٥ — ٨٠.

(٣) انظر : الكشّاف : ١/ ٤١٧.

(٤) انظر : البحر المحيط : ٢/ ٤٠٣.

(٥) مريم : ١٥.

(٦) انظر رَدَ أبي حيّانَ لهذا الإعراب في البحر الميط : ٢/ ٤٠٥.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على القَطْعِ، على أَنَّ أَصْلَه الرَّفْعُ على النَّعْتِ للفظِ الجلالَةِ (اللهُ) ؛ لأَنَّ الأَصْلَ : شَهِدَ اللهُ القائِمُ بالقِسْطِ، وقَدْ تَمَّ القَطْعُ بَعْدَ تَنْكِيْرِهِ (قـائِماً) ؛ عـلى أَنَّ جَعْلَـهُ صِفَةً للفظِ الجلالَةِ لا يَجُوْزُ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ، ومِنْهُ قَوْلُ امِرِئِ القَيْسِ(1) :

" وعالَيْنَ قِنْواناً مِنَ البُسْرِ أَحْمَرا "

على أَنَّ الأَصْلَ : مِنَ البُسْرِ الأَحْمَرِ، ويعَـزِّزُ ذلِـكَ قِـراءَةُ عَبْـدِ اللهِ (القـائِمُ بالْقِسْـطِ) بالرَّفْعِ على الصِّفَةِ للفظَ الجلالَةِ، وقَدْ حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ هذا المرْفُوْعَ على خبَرِ مُبْتَدأ مَحْـذُوْفٍ : هُوَ القائِمُ، أَوْ على البَدَلِ مِنْ (هُوَ).

¥ قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾(2) بنَصْبِ (مُبارَكاً) على الحالِ اللازِمَةِ(3).

¥ قَوْلُهُ تَعـالَى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ﴾(4) على أَنَّ (هُدًى) حالٌ لازِمَةٌ(5).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾(6)، على أَنَّ قَوْلَهُ (حاجَجْتُمْ....) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ اللازِمَةِ الَّتـي لا يُسْتَغْنى عَنْها(7).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾(8) على أَنَّ قَوْلَهُ (لا نُؤْمِنُ باللهِ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عـلى الحـالِ اللازِمَـةِ، أَوِ

---

(1) انظر : السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٣/ ٨٠، وانظر فيه الشّاهد ذا الرّقْم :٣١٢.

(2) ص : ٢٩.

(3) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٣٩٥، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٨.

(4) البقرة : ١٨٥.

(5) انظر : أبو حيّان، البحر المحيط : ٢/ ٣٩ –، السمِيْن الحلبي، الدرّ المصون : ٢/ ٢٧٦، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٨.

(6) آل عمران :٦٦.

(7) انظر : السمين الحلبي، الدرّ المصون : ٣/ ٢٤١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٢/ ٤٨٨ –.

(8)المائدة : ٨٤.

المَقْصُوْدُ في ذِكْرِها فائِدَةُ الكَلامِ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيّان النَّحْوِيّ(١)، وهِيَ عِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِـكَ: جاءَ زَيْدٌ راكِباً لِمَنْ قالَ : هَلْ جاءَ زَيْدٌ ماشِياً، أَوْ راكِباً ؟.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾(٢)، على أَنَّ (مُعْرِضِـيْنَ) حـالٌ لازِمَـةٌ مِـنَ الضَّمِيْرِ المُتَصِل في (لَهُمْ)(٣).

وبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ الحالَ الفَضْلَةَ لَيْسَتْ رُكْناً أَساسِياً مِنْ أَركانِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَـوِيِّ العَرَبِيِّ، وأَنَّها الَّتي يُلْجأُ إلى ذِكْرِها بَعْدَ تَمامِ هذا التَّرْكِيْبِ بـِذِكْرِ رُكْنَيْـهِ الأَساسِـيَّيْنِ : المُبْتَـدَأ والخَبَرِ، والفِعلِ والفاعِلِ، أَوْ بِذِكْرِ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْـهِ، ولا شَـكَّ في أَنَّ لتَواصُـلِ المُـتَكَلِّم، والمُخاطَبِ، والسياقَيْنِ اللُّغَوِيِّ، والتَّداوليِّ، وغَيْرِ ذلِكَ مِمّا لَهُ وَشِيْجٌ بالدَّلالَةِ – أَثَراً في تَحْدِيْدِ نَوْعِ هذِهِ الحالِ مِنْ حَيْثُ اللُّزُوْمُ، والتَّوْكِيْدُ، وتَبْيِـيْنُ الهَيْئَـةِ، والحَـذْفُ، والـذِّكْرُ، وغَيْرُهـا، والاسْتِغْناءُ عَنْها أَحْياناً يُوْمِئُ إلى أَنَّ هُنالِكَ نَقْصاً ما يُتَمِّمُ المَعْنَى لَوْ ذُكِرَ، وقَدْ تَكُوْنُ مَنْوِيَّةً.

ويَفْسُدُ المَعْنَى أَحْياناً إِذا لَمْ تُذْكَرْ ؛ لأَنَّها لازِمَةٌ، ومنْها :

* قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾(٤).
* قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾(٥).
* قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾(٦).
* قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾(٧).
* قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾(٨).
* قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾(٩).

---

(١) انظر : السمين الحلبي، الدرّ المصوون : ٤/ ٣٩٨، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٧.
(٢) المدثر : ٤٩.
(٣) انظر : السمين الحلبي، الدر المصون : ١٠/ ٥٥٦.
(٤) النساء : ١٤٢.
(٥) النساء : ٤٣.
(٦) الإسراء : ٣٧.
(٧) الأنبياء : ١٦.
(٨) الإسراء : ١٠٥
(٩) الشعراء : ١٣٠.

* قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[1].

* في الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ: " ونَهَى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الحَيَوانِ اثْنَيْنِ بواحِدٍ "، على أَنَّ المُرادَ: مُتَفاضِلاً[2].

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً كاسِفاً بالُهُ قَلِيْلَ الرَّجاءِ

على أَنَّ الحالَ لَوْ حُذِفَتْ لَفَسَدَ المَعْنى: إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيْشُ كَئِيْباً.

* قَوْلُ الشَّاعر[4]:

مَتَى تَبْعَثُوْها تَبْعَثُوْها ذَمِيْمَةً وتَضْرَ إِذا ضَرَّيْتُمُوْها فتَضْرَمِ

* قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[5]:

فجُزِيتِ خَيْرَ جَزاءِ ناقَةِ واحِدٍ ورَجَعْتِ سالِمَةَ القَرا[6] بسَلامِ

* قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

عَدُوُّكَ مَنْ يُرْضِيْكَ مُبْطِنَ إِحْنَةٍ ومُبْدِيَ دَلِيْلَ البُغْضِ مِثْلُ صَدِيْقِ

ويَذْكُرُ أَبُوْحَيَّانَ أَنَّ هذِهِ الحالَ الَّتي لا يَصِحُّ حَذْفُها – كالعُمَدِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها فَضْلَةً: " وكذلِكَ الحالُ الَّتي لا يُفْهَمُ المرادُ إلاَّ بثُبُوْتِها المُجابُ بها الاسْتِفْهامُ، نَحْوُ:

(١) هود: ٧٢.

(٢) أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل :١٤٨.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ٢/ ٥٣٣، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٩.

(٤) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذاييل والتكميل :٩/ ١٤٩.

(٥) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتّكميل: ٩/ ١٤٩.

(٦) القرا: الظَهر.

(٧) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٩.

جِئْتُ راكِباً، لِمَن قالَ : كَيْفَ جِئْتَ ؟ ولا يُنْكَرُ كَوْنُ الحال يَعْرِضُ لَها ما لا يُجِيْزُ حَذْفَها، فَتَصِيْرُ إِذْ ذاكَ كالعُمَدِ وإِنْ كانَ أَصْلُها فَضْلَةً كما عَرَضَ ذلِكَ للمَجْرُوْرِ، وللصِّفَةِ في قَوْلِهِ تَعالَى :﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[1]، وفي قَوْلِكَ : ما في الدُّنْيا رَجُلٌ يُبْغِضُكَ، ولَوْ حَذَفْتَ (لَهُ)، و(يُبْغِضُكَ) انْتَفَتِ الفائِدَةُ "[2].

ومِمَّا يجِبُ فيْهِ ذِكْرُها أَيْضاً أَنْ تَسُدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً كما في : شُرْبُكَ السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً، وضَرْبِيْ العَبْدَ مُسِيئاً، على أَنَّها في هذا المَوْضِعِ كالرُّكْنِ الأَساسِيِّ.

ولَعَلَّ ما مَرَّ يُعَزِّزُ ما أَدْعُوْ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الاكْتِفاءُ بالإِيْماءِ إِلى الوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ دُوْنَ البَحْثِ عَنِ العامِلِ فيها.

ومِنَ الأَحْوالِ في كِتابِ اللهِ الَّتِيْ ذُكِرَتْ فِيْهِ دُوْنَ أَنْ تَكُوْنَ قَيْداً[3] :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4] : (أَضْعافاً مُضاعَفَةً) حالٌ مِنَ (الرِّبا)، وهِيَ حالٌ لا تُعَدُّ قَيْداً في النَّهْيِ ؛ لأَنَّ ما لا يَقَعُ أَضْعافاً مُضاعَفَةً حُكْمُهُ في التَّحْرِيْمِ كحُكْمِ ما يَقَعُ أَضْعافاً مُضاعَفَةً[5]، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذِهِ الحالَ يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْها كما يَظْهَرُ لي.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى :﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾[6] : يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ أَبي حَيَّان النَّحْويّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الاعْتِكافِ كَوْنُهُ في المساجِدِ : " وظاهِرُ قَوْلِهِ (عاكِفُوْنَ في المَساجِدِ) ؛ لأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ مُقَيَّدٌ بحال لها مُتَعَلَّقٌ لا يَدُلُّ على أَنَّ تِلْكَ الحالَ إِذا وَقَعَتْ مِنَ المَنْهِيِّيْنَ يَكُوْنُ ذلِكَ المُتَعَلَّقُ شَرْطاً في وُقُوْعِها، ونَظِيْرُ ذلِكَ : لا تَضْرِبْ زَيْداً وأَنْتَ راكِبٌ فَرَساً، ولا يَلْزَمُ مِنْ هذا أَنَّكَ مَتَى رَكِبْتَ فلا يَكُوْنُ رُكُوْبُكَ إِلاَّ فَرَساً، فتَبَيَّنَ مِنْ هذا أَنَّ الاسْتِدْلالَ بهذِهِ الآيَةِ على اشْتِراطِ المَسْجِدِ في الاعْتِكافِ ضَعِيْفٌ،

---

(١) الإخلاص : ٤.

(٢) أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٩.

(٣) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثّالث، الجزء الثالث : ٣٩.

(٤) آل عمران : ١٣٠.

(٥) انظر : أبو حيّان، البحر المحيط : ٣/ ٥٤.

(٦) البقرة : ١٨٧.

فذِكْرُ المَساجِدِ إنَّما هُوَ لأَنَّ الاعْتِكافَ غالِباً لا يَكُوْنُ إلاَّ فيها لا أَنَّ ذلِكَ شَرْطٌ في الاعْتِكافِ، والظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ (في المَساجِدِ) أَنَّهُ لا يَخْتَصُّ الاعْتِكافُ بمَسْجِدٍ بَلْ كُلُّ مَسْجِدٍ هُوَ مَحَلُّ الاعْتِكافِ، وبِهِ قالَ أَبُوْ قِلابَةَ، وابْنُ عُيَيْنَةَ، والشَّافِعِيُّ، وداودُ الطَّبَرِيُّ، وابْنُ المُنْذِرِ، وهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ مالِكٍ، والقَوْلُ الآخَرُ أَنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فيْهِ، وبِهِ قالَ عَبْدُ اللهِ، وعائِشَةُ، وإِبْراهِيْمُ، وابْنُ جُبَيْرٍ، وعُرْوَةُ، وأَبُوْ جَعْفَرٍ. وقالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في أَحَدِ المَساجِدِ الثَّلاثَةِ، وهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عَبْدِ اللهِ، وحُذَيْفَةَ، وقالَ قَوْمٌ: لا اعْتِكافَ إلاَّ في مَسْجِدِ نَبِيٍّ، وبِهِ قالَ ابْنُ المسيِّبِ، وهُوَ مُوافِقٌ لِما قَبْلَهُ؛ لأَنَّها مَساجِدُ الأَنْبِياءِ عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلامُ. ورَوَى الحارِثُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ لا اعْتِكافَ إلاَّ في المَسْجِدِ الحَرامِ، وفي مَسْجِدِ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ... "[1]. وقِيْلَ إِنَّهُ لا يَكُوْنُ إلاَّ في مَسْجِدٍ، واخْتَلَفُوا في تَحْدِيْدِ صِفَةِ المَسْجِدِ كما مَرَّ[2]. وسَيَأْتِي الحَدِيْثُ عَنِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ أَقْسامِ الحالِ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً:

قِيْلَ إِنَّ اخْتِصاصَها بالنَّصْبِ أَخَذَتْهُ مِنْ كَوْنِها فَضْلَةً كغَيْرِها مِنَ الفَضَلاتِ الأُخَرِ، على أَنَّ نَصْبَها كَنَصْبِ المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ سيبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَهُ، ومِنْ كَوْنِها جِيْءَ بِها لتَتْمِيْمِ المَعْنَى، على أَنَّ العامِلَ فيها هُوَ التَّمامُ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ، ويَظْهَرُ لي أَنَّها كَغَيْرِها مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً، وهذِهِ الوظِيْفَةُ أَكْسَبَتْها النَّصْبَ، ولا مُحْوِجَ إلى البَحْثِ عَنْ أَثَرِ عامِلٍ إلاَّ إذا اقْتَضَى المَعْنَى. وقِيْلَ إِنَّ الحَرَكاتِ الإِعْرابِيَّةَ وَسائِلُ لوَصْلِ الكَلامِ، وهوَ قَوْلٌ مَنْسُوْبٌ إلى قُطْرُبٍ، والزَّجّاجِ، وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ إِبْراهِيْمُ مُصْطَفَى في كَوْنِ الفَتْحَةِ وَسِيْلَةَ وَصْلٍ، على أَنَّ الضَّمَّةَ عِنْدَهُ عَلَمُ إِسْنادٍ، وأَنَّ الكَسْرَةَ عَلَمُ إِضافَةٍ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ نَفْسَ صاحِبِها في المَعْنَى:

يُفْهَمُ مِنْ هذا القَيْدِ أَنَّ الحالَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُوْنَ ذاتُها، وذاتُ صاحِبِها واحِدَةً في الدَّلالَةِ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ وَصْفٌ لَه لا لغَيْرِهِ، ولا شَكَّ في أَنَّ الوَصْفَ، والمَوْصُوْفَ لَيْسا

---

(١) أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٥٣.

(٢) انظر: الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢/ ١٨٥.

مُتَبايِنَيْنِ ؛ لأَنّ الوَصْفَ المَوْصُوْفُ نَفسُهُ جيءَ بِهِ للتَّبْيِيْنِ، والتَّوْضِيْحِ إِنْ كانَ المَوْصُوْفُ مَعْرِفَة، وللتَّخْصِيْصِ إِنْ كانَ نَكِرَةً في الغالِبِ، فقَوْلُكَ : جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً، تَكُونُ فيهِ الحالُ (مُسْرِعاً) زَيْداً نَفسَهُ ؛ لأَنَّهُ هُوَ المُسْرِعُ نَفْسُهُ لا غَيْرُهُ، علىى أَنَّ هذا القَيْدَ لا يُوْهِنُهُ كَوْنُ كلا مَفْهُومَي الحالِ وصاحِبِها مُتَغايِرَيْنِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ مَجِيْءَ الحالِ مصْدَراً كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيدٌ سُرْعَةً، أَوْ ضَحِكاً، أَوْ مَشْياً – لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ هذا القَيْدِ ؛ لأَنَّ المَصْدَرَ على خِلافِ الذاتِ (صاحِبُ الحالِ) ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ نَفْسَهُ، أَوْ عَيْنَهُ بَلْ هُوَ حَدَثُهُ، أَوْ عَمَلُهُ، وهيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ الأَنْطاكِيَّ يُعْرِبُ (طَيَراناً) في مِثْلِ قَوْلِكَ : جاءَ زَيْد طَيَراناً – مَفْعُوْلاً مُطْلَقا لا حالاً، وهذا الإِعْرابُ لا أَتَّفِقُ مَعَهُ فيه ؛ لأَنَّ ما في العرَبِيَّةِ مِنْ شواهِدَ تُعَزِّزُ مَجِيْءَ المَصْدَرِ حالا فَضْلاً عَنْ أَنّ هذا المَصْدَرَ يَخْضَعُ لسُلْطانِ التَّأْوِيْل عِنْدَ كَثيرٍ مِنَ النُّحاة، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يَكْمُنُ في حَذْفِ مُضافٍ : ذا طَيَرانٍ، أَوْ : صاحِبَ طَيْرانٍ، وَوَضْعِ المَصْدَرِ مَوْضِعَ المُشْتَقّ (طائِراً)، وفي رَغْبَةِ المُتَكلمِ في تَحقيْقِ المُبالَغَةِ في كَيْفِيَّةِ مَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ، ولأَنَّ إِعْرابَهُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقا يَحْتاجُ إِلى تَوَهُّمِ تقدِيْرِ عاملٍ في هذِهِ الحالِ. وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّني أَدْعُوْ إِلى إِجازَةِ مَجِيْء الحالِ مَصْدراً دُوْنَ تَأْوِيْلٍ، أَوْ تَوَهُّمٍ.

وقَدْ تَأْتِيْ الحالُ سَبَبِيَّةً كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً أَخُوْهُ، على أَنّ (أَخُوْهُ) فاعِلٌ للحالِ (مُسْرِعاً)، وهذِهِ الحالُ لَيْسَتْ عَيْنَ صاحِبِها في المَعْنَى ؛ لأَنَّ المُسْرِعَ أَخُوْهُ المُرْتَبِطُ مَعَ صاحِبِ الحالِ (زَيْدٌ) لا هُوَ، كما في النَّعْتِ السَّبَبِيِّ كما في قَوْلِكَ : جاءَ زَيْدٌ النَّاجِحُ أَخوْهُ، والخَبَرِ السَّبَبِيِّ كما في قَوْلِكَ : زَيْدٌ ناجِحٌ أَخُوْهُ، والمُرادُ بالسَّبَبِ الرَّابِطُ، أَوْ الحَبْلُ الَّذي يَرْبِطُ الحالَ بَصاحِبِها، والقَوْلُ نَفْسُهُ في النَّعْتِ، والخَبَر.

(٤) ما يُقَيَّدُ بِهِ صاحِبُ الحالِ :

(٤/ ١) صاحِبُ الحال مِنْ حَيْثُ وظِيْفَتُهُ النَّحْوِيَّةُ، أَوِ التَّرْكِيْبِيَّةُ : اخْتَلَفَ النُّحاةُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، ولَهُمْ فيها أَقْوالٌ[١] :

- أَنْ يَكُوْنَ فاعِلاً، وهُوَ الأَكْثَرُ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، إِذْ يُطالِعنا مِنْهُ فيهِ مِئَتانِ، واثْنان وخَمْسُوْنَ مَوْضِعاً[٢]، واثْنانِ وأَربَعونَ مَوْضِعاً قَدْ تَكُوْنَ الحالُ فيها مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ بِهِ[٣] : ومِنْ كَوْنِ صاحِبِ الحالِ فاعِلاً قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾[٤]، ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٥]، و﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ﴾[٦]، و﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾[٧]، و ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴾[٨] على أَنَّ عُضَيْمَةَ قدْ ذَكَرَ (مُبارَكاً وهُدًى) ضِمْنَ الأَحْوالِ الَّتي صاحِبُها فاعِلٌ، أَوْ نائِبُ فاعلٍ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى، والظَّاهِرَ أَنَّها مِنَ (للذيْ ببَكَّةَ) خَبَرِ (إِنَّ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (ببَكَّةَ) صِلَةِ المَوْصُوْلِ إِذا عُدَّتْ خَبَراً لِمُبْتَدَأ، أَوْ مِنْ فاعِلِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ العامِلِ في (ببَكَّةَ) ؛ لأَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةَ اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٠ -، النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٠٠.

(٢) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٥٢ – ٦٢.

(٣) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٤٤ – ٥١.

(٤) البقرة :٣٨.

(٥) البقرة : ٦٠.

(٦) البقرة : ١١٤.

(٧) البقرة : ٢٧٣.

(٨) آل عمران : ٩٦.

ومِنْ كَوْنِهِ نائِبَ فاعِلٍ قَوْلُـهُ تَعـالَى : " ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾(١)، و ﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾(٢)،و﴿ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾(٣)، ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴾(٤)، و﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾(٥)".

ويُسَيْطِرُ على ما في القُرْآنِ مِنْ مَواضِعَ مِنَ الحالِ كَوْنُ صاحِبَ الحالِ فاعِلاً، ونائِبَهُ كما مَرَّ، وهذِهِ المواضِعُ هِيَ : البقرة : ٣٨، ٦٠، ٨٥، ٩٠، ١١٤، ١٧٣، ٢٣٩، ٢٦٠، ٢٧٢، ٢٧٣، آل عمران : ٨٣، ٩٦، ١٠٣، ١٠٣، ١٢٧، ١٩١، ١٩٩، النّساء : ٦، ٧، ١٠، ١٢، ٢٤، ٢٨ (نائب فاعل)، ٣٠، ٧١، ٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٤٢، ١٥٤، المائِدة : ٣ (نائب فاعل)، ٤، ٥، ٢١، ٩٥، ١١٠، الأنعام : ٣١، ٤٧، ٩٤، ١٠٨، ١١٥، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥ (نائب فاعل)، الأعراف : ٤، ١٨، ٢٩، ٣٨، ٥٥، ٥٨، ٧٤، ٨١، ٩٧، ١١١، ١٤٣، ١٥٠، ١٦١، ١٦٤، ١٨٧، ٢٠٥، الأنفال : ١٦، ٤٧، التَّوْبة : ١٧، لا ٤١، ٥٣، ١٢٢، يونس : ١٢، ١٥ (نائب فاعِل)، ٢٢، ٥٠، ٩٠، ٩٩، هود : ٢٧، ٨٥، يوسف : ٨٠، ٩٩، ١٠٥، ١٠٠، الرَّعْد : ١٥، ١٧، إبراهيم : ٨، ٢١، ٢٣ (نائب فاعِل)، ٣١، الحجر : ٦٤، النَّحل : ٢٩، ٣٨، ٤٨، ٧٥، ١١٥ (نائب فاعل)، الإسراء :١٨، ٢٢، ٢٩، ٣٣ (نائبُ فاعِلٍ)، ٣٧، ٣٩ (نائبُ فاعِلٍ)، ٩٥، ١٠٧، الكهف : ٣١، ٤٨ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٥٥، مَرْيَمْ : ١٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٧، ٣٣ (نائبُ فاعِلٍ)، ٥٨، ٦٦، ٨٠، ٩٣، ٩٥، طه : ٢٢، ٦٤، ٧٠ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ١٠٠ – ١٠١، ١٢٣، الأنبياء : ٢ – ٣، ١٦، ٤٠، ٨٧، ٩٠، الحجّ : ٨ – ٩، ٢٧، ٣٠ – ٣١، ٥١، ٥٥، ٧٢ (نائبُ فاعِلٍ)، المُؤْمِنُونَ : ٦٦ – ٦٧، ١١٥، النُّور : ٤١، ٤٩، ٥٣، ٦٠، ٦١، الفُرقان : ١٣ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٦، ٣٢ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٦٣، ٦٨، ٧٣، ٧٥ – ٧٦، الشُّعَراء : ٤٦ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٣٠، ١٤٧، ١٨٣، ٢٠٢، النَّمل: ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٩، ٣٢، ٥٥، ٨٠، ٨٧، القصص : ٣١، ٣٢، العنكبوت :

(١) يونس: ١٥.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) الإسراء :٣٣.

(٤) الكهف :٤٨.

(٥) مريم : ١٥.

٣٦، ٥٣، ٦٥، الـرُّوْم : ٣١، ٣٣، ٥٢، لقـمان : ٧، ١٤، ١٨، ٣٢، السَّـجْدَة : ١٥، ١٦، الأحزاب : ١٨ — ١٩، ١٩، ٥٣، ٦٠ — ٦١، سَبَأ : ٥، ٣٨، ٤٣ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٤٦، فاطر : ٨، ٢٩، يس : ٦٧، الصَّافَّات : ٤٢ — ٤٤، ٩٠، ١٣٧، ص : ٢٤، ٣٧، ٧٢، الزُّمر : ٢، ٨، ٩، ١١، ١٤، ٤٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، ٥٥، ٧١ (نائِبُ فاعِـلٍ)، ٧٢، ٧٣ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ٧٣، غافر : ١٢ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٤، ٣٣، ٦٠، ٦٥، ٦٥، ٧٦، فُصِّلَت : ٣ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ١١، الشُّورَى : ٤٥ (نائِبُ فاعِلٍ)، الزّخرف : ٥٣، ٦٦، الدّخان : ٥٣، الجاثية : ٨، الأحقـاف : ٧ (نائِبُ فاعِلٍ)، ١٥، ٢٩، ٣٠ (نائِبُ فاعِلٍ)، مُحَمّـد : ١٦، الفـتح : ٢٧، ق : ٣١ (نائِـبُ فاعِلٍ)، ٤٤، الطُّوْر : ١٩، ٢٠، القمر : ٧، ٨، الرحمن : ٧٦، الممتحنـة : ١٠، الصَّـفّ : ٤، الملك : ٤، ٢٢، القلم : ١٧، ٢١، ٤٢ — ٤٣، الحاقّة : ٢٤، المعـارج : ١٩ (نائِـبُ فاعِـلٍ)، ٤٣، ٤٤، القيامة : ٣٦ (نائِب فاعِلٍ)، المرسلات : ٤٣، النَّبأ : ١٨، ٣٨، الانْشِـقاق : ١٣، الفجر : ٢٢، ٢٨، البيِّنة : ٥.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَجِيْءَ نائِـبِ الفاعِـلِ، أَوْ مَفْعُـوْلِ مـا لَمْ يُسَـمَّ فاعِلُـهُ في القُـرْآنِ الكَرِيْمِ قَلِيْلٌ جِدّاً بالإِضافَةِ إِلى كَوْنِهِ فاعِلاً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ جِنِّيٍّ يَسِمُهُ بقَلْبِ الجُمْلَةِ، وهِيَ قِلَّةٌ تَعُوْدُ — كما يَتَبَدَّى لِي — إِلى أَنَّ نائِبَ الفاعِلِ قَلِيْلٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، فهُـوَ لا يُصـارُ إِلَيْهِ إِلاَّ إِذا رَغِبَ المُتَكَلِّمُ في عَدَمِ ذِكْرِ الفاعِلِ لِغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ المَعْرُوْفَةِ فَضْـلاً عَـنْ أَنَّ الفاعِلَ هُوَ الأَصْلُ لا ما يَقُوْمُ مَقامَـهُ كـالمَفْعُوْلِ بِـه، وغَـيْرِهِ كالمَصْـدَرِ، والظَّـرْفِ، والجـارِّ والمَجْرُوْرِ بالقُيُوْدِ المَبْسُوْطَةِ في مَظانِّ النَّحْوِ.

وفِيْ القُرْآنِ مَواضِعُ جاءَتْ فيها الحالُ مِنَ الفاعِلِ، أَو المَفْعُوْلِ بِه[1].

○ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ صَرِيْحاً، أَوْ غَيْرَ صَرِيْحٍ : مِنَ المَفْعُوْلِ الصَّرِيْحِ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[2]، و﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[3]، و﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[4] و

(١) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٤٤ — ٥١

(٢) البقرة : ٢٩.

(٣) سبأ : ٢٨.

(٤) البقرة : ١١٩.

﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [1]، ﴿ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ﴾ [2]، و﴿ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [3].

ومِنَ المَفْعُوْلِ غَيْرِ الصَّرِيْحِ (الجارُّ والمَجْرُوْرُ) قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [4]، و﴿ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [5]، و﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ [6]، و﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ مُسَخَّرَٰتٍ فِى جَوِّ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [7]، و﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْءَاخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ [8]، و﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [9]، و﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ ﴾ [10].

وفي القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِئَةٌ، وأَرْبَعَةٌ وثَمانُوْنَ مَوْضِعاً جاء فيها صـاحِبُ الحـالِ مَفْعُـوْلاً بِهِ صَرِيْحاً[11]، وسِتَّةٌ وأَرْبَعُوْنَ مَوْضِعاً جاءِ فيها صاحِبُ مَجْرُوْراً[12].

(١) آل عمران : ٣.

(٢) النساء : ٢٥.

(٣) النساء : ٨٠.

(٤) آل عمران : ٣٩.

(٥) النساء : ٤١.

(٦) المائدة : ٤٦.

(٧) النحل : ٨٩.

(٨) الإسراء : ١٠٤.

(٩) الصَّافَّات : ١١٢

(١٠) غافر : ٨٤.

(١١) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٦٢ — ٦٩.

(١٢) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٧٠ — ٧٢.

○ أَنْ يَكُوْنَ مُبْتَدَأً : أَجازَ سِيبَوَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ مُبْتَدَأً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجِزْها آخَرُوْنَ، وتَبِعَهُ مِنَ المُحْدَثِيْنَ عَبَّاس حَسن[1]، والأَنْطاكِيّ[2]، وهُوَ الأَوْلَى لِما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ ذلِكَ : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[3]، و﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾[4]، وقَوْلُهُ ﴿ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً ﴾[5]، وقَوْلُهُ ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ ﴾[6]، على أَنَّ (كاظِمِيْنَ) حالٌ مِنَ القُلُوْبِ ؛ لأَنَّ المُرادَ بِها أَصْحابُها، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ (هُمْ) المَفْعُوْلِ بِهِ في (وأَنْذِرْهُمْ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ في (لَدَى) الخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بالاسْتِقْرارِ المَحْذُوْفِ وُجُوباً : مُسْتَقِرٌّ، أَوِ اسْتَقَرَّ[7]، وقَوْلُهُ ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾[8].

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ : الذِّئْبُ خالِياً أَشَدُّ[9].

○ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً[10] : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾[11]، وقَوْلُهُ ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾[12]، وقَوْلُهُ ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[13]، وقَوْلُهُ

(١) انظر : النحو الوافي : ٤/ ٤٠٢.

(٢) انظر : المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصرفها : ٢/ ١٦٧.

(٣) البقرة : ٦٢.

(٤) الأنعام : ١٧٧.

(٥) هود : ١٧.

(٦) غافر : ١٨

(٧) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١١٥، الزمخشريّ، الكشّاف : ٤/ ١٥٧، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٤٥٦.

(٨) الزمر : ٦٧.

(٩) انظر : أبو عبيد القاسم، كتاب امثال : ٢٦٨.

(١٠) انظر هذه المواضع في : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآنِ الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٤٠.

(١١) الأنعام : ١٢٦.

(١٢) الأنعام : ١٥٣.

(١٣) هود : ٧٢.

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾(١)، وقَوْلُـــــهُ ﴿ فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْ ﴾(٢)، وقَوْلُـــهُ ﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ ﴾(٣)، وقَوْلُهُ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾(٤)، وقَوْلُـهُ ﴿ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُم مُّصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيَّ ﴾(٥)، وقَوْلُهُ ﴿ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ﴾(٦).

○ أَنْ يَكُونَ مُضافاً إِلَيْهِ : يُقَيَّدُ مَجِيْءُ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سِيبَوَيْهِ أَجازَ هذا المَجِيْءِ مُطْلَقا، وبلا قَيْدٍ ؛ لأَنَّ العامِلَ في الحالِ، وصاحِبِها يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْن هُوَ نَفْسُهُ، وأَنْ يَكُوْنَ مُخْتَلِفاً - بِثَلاثَةِ قُيُوْدٍ لا بُدَّ أَن تَتَوافَرَ فِيْهِ ؛ لأَنَّ العامِلَ في الحال يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ العامِلَ في المُضافِ إِلَيْهِ صاحِبِها عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ :

(أ) أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ عامِلاً في المُضافِ إِلَيْهِ، كالمَصْدَرِ، والمُشْتَقِّ(٧)، على أَنَّ الإِضافَةَ مِنْ بابِ الإِضافَةِ اللَّفْظِيَّةِ غَيرِ المَحْضةِ الَّتي يَكُوْنُ فيها المُضافُ في نِيَّةِ الانْفِصالِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ المُضافَ إِلَيْهِ في هذِهِ الإِضافَةِ يَكُوْنُ فاعِلاً، أَوْ نائِباً عَنْهُ، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ في المَعْنَى، مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ : مُكافَأَةُ الطُّلاَّبِ مُجِدِّيْنَ تُحَقِّقُ فائِدَةً للمُجْتَمَعِ (المُضافُ إِلَيْهِ : الطُّلاَّب، مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى للمَصْدَرِ : مُكافأة)، وقَوْلُك : يُعْجِبُنِيْ مَشْيُ الرَّجُلِ غَيْرَ مُخْتالٍ (المُضافُ : مَصْدَرٌ، والمُضافُ إِلَيْه : الرَّجُل، وهُوَ فاعِلٌ في المَعْنَى، والحالُ : غَيْرَ مُخْتالٍ)، أَنْتَ قائِدُ السَّرِيَّةِ مُنْتَصِرةً (المُضاف : قائِدُ، وهُوَ اسْمُ فاعِلٍ، والمُضافُ إِلَيْهِ : السَّرِيَّةِ، وهُوَ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى)، وقَوْلُكَ : قِصَّتُكَ حَسَنَةُ التَّأْثِيْرِ في القُرّاءِ مُفِيْدا (المُضاف : حَسَنَةُ، وهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، والمُضافُ إِلَيْهِ : التَّأْثِيْر، وهُوَ فاعِلٌ في

---

(١) الأنبياء : ٩٢.

(٢) النحل : ٥٢.

(٣) لقمان : ٢ - ٣.

(٤) الأحقاف : ١٤.

(٥) الصف : ٦.

(٦) المعارج : ١٥ - ١٦.

(٧) انظر : النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٠٦ - :

المَعْنَى)، وقابَلَ زَيْدٌ لِصّاً مُقَيَّدَ اليَدَيْنِ مَجْرُوْحَتَيْنِ (المُضافُ : مُقَيَّدُ، وهُوَ اسْمُ مَفْعُوْلٍ، والمُضافُ إِلَيْهِ : اليَدَيْنِ، وهُوَ مَفْعُوْلٌ ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ في المَعْنَى).

(ب) أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ جُزْءاً حَقِيْقِيّاً مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، أَوْ بَعْضَهُ، لِتَصِحَّ إِقامَتُهُ مُقامَهُ لَوْ حُذِفَ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[1]، على أَنَّ المُضافَ (لَحْمَ)، وهوَ جزءٌ مِنْ (أَخِيْهِ)، وقَوْلُهُ : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[2]، وقَوْلُكَ : يُعْجِبُنِيْ فُوْ الرَّجُلِ مُتَكَلِّماً.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ كالجُزْءِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ ؛ لِتَصِحَّ إِقامَتُهُ مَقامَهُ لَوْ حُذِفَ دُوْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ المَعْنَى بِهذِهِ الإِقامَةِ : مِنْ ذلِكَ : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[3]، على أَنَّ (مِلَّةَ) كالجُزْءِ مِنْ إِبْراهِيْمَ، وعَلَيْهِ فيصِحُّ أَنْ يُقالَ : أَنْ اتَّبِعْ إِبْراهِيْمَ حَنِيْفاً، وقَوْلُكَ : تُعْجِبُ الطَّالِبَ قَواعِدُ النَّحْوِ مُيَسَّراً، وتُؤَثِّرُ أَخْلاقُ النَّاسِ مُسْلِمِيْنَ في غَيْرِهِمْ تَأْثِيْراً حَسَناً.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾[4] : في قَوْلِهِ (وهُمْ داخِرُوْنَ) وَجْهانِ[5] :

± أَنْ يَكُوْنَ حالاً ، وفي صاحِبِ الحالِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ :

– أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ المُضافَ إِلَيْهِ في (ظِلالُهُ)، على أَنَّ الظِّلالَ المُضافَ كالجُزْءِ مِنَ هذا المُضافِ إِلَيْهِ، على أَنَّ المُضافَ في مَعْنَى الجَمْعِ ؛ لأَنَّ ما خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ ظِلٌّ، وأَنَّ (داخِرُوْنَ) جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ مِنْ أَوْصافِ العُقَلاءِ ؛ لأَنَّه في جُمْلَةِ مَنْ يَعْقِلُ، فغُلِّبَ العاقِلُ في هذا الجَمْعِ على غَيْرِهِ، وهُوَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيّ، ولا يَصِحّ عِنْدَ أَبِيْ حَيّانَ مَجِيْءُ الحال مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ أَيّاً كانَ.

---

(١) الحجرات : ١٢.

(٢) الحجر : ٤٧.

(٣) النحل : ١٢٣

(٤) النحل : ٤٨.

(٥) انظر : السمين الحلبيّ، الدر المصون : ٧/ ٢٣٢، العكبلريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٩٧، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٥/ ٤٩٨، الزمخشريّ، الكشّاف : ٢/ ٦٠٨.

- أَنْ يَكُوْنَ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (سُجَّداً)، فتَكُوْنُ الحالُ في ذلِكَ مُتَداخِلَةً (حالٌ مِنَ الحالِ) كما سَيأْتي.
- أَنْ يَكُوْنَ المُضاف (ظِلالَ).
± أَنْ تَكُوْنَ الواوُ حَرْفَ عَطْفٍ عَطَفَتْ (هُمْ داخِرُوْنَ) على الحالِ قَبْلَها (سُجَّداً).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[1]: للنَّحْوِيِّيْنَ في إِعْرابِ (أَمْراً مِنْ عِنْدِنا) أَوْجُهٌ[2]:

± أَنَّهُ مفعُوْلٌ بِهِ لاسْمِ الفاعِلِ (مُنْذِرِيْنَ).
± أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ لهُ، على أَنَّ العامِلَ (أَنْزَلْناهُ)، أَوْ (مُنْذِرِيْنَ)، أَوْ (يُفْرَقُ).
± أَنَّهُ حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُستَتِرِ في (حَكِيْم)، أَوْ مِنَ ضَمِيْرِ الغائِبِ في (أَنْزَلْناهُ)، أَوْ مِنْ (كُلٌّ)، أَوْ مِنْ (أَمْرٍ) المَوْصُوْفِ بـ (حَكِيْم)، والمُضافِ إِلَيْهِ، على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ رَفْعٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ المُضافَ (كُلٌّ) كالجُزْءِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، لأَنَّ المُضافَ إِلَيْهِ نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ، أَوْ مُخَصَّصَةٌ بالوَصْفِ، ويَشْمَلُ كُلَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَرِجَ تَحْتَهُ.
± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ.
± أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ الهاءِ في (أَنْزَلْناهُ).
± أَن يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الاخْتِصاصِ، والتَّقْدِيْرُ: أَعْنِيْ أَمْراً.

وفي القُرْآنِ الكَرِيْمِ مَواضِعُ جاءَتْ فيْها الحالُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ، وهِيَ مَواضِعُ تَتَكَفَّلُ بإِجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ دُوْنَ تَرَدُّدٍ، وهذِهِ المَواضِعُ هِيَ[3]:

¥ أَنْ تَكُوْنَ الإِضافَةُ لَفْظِيَّةً يَكُوْنُ فيها المُضافُ في نِيَّةِ الانْفِصالِ، ويَكُوْن المُضافُ إِلَيْهِ فاعِلاً، أَوْ نائِباً عَنْهُ، أَوْ مَفْعُوْلاً بِهِ في المَعْنَى: مِنْ ذلِكَ:

---

(١) الدّخان: ٣–٥.

(٢) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٤، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٣٣، الزمخشريّ، الكشّاف: ٤/ ٢٧١.

(٣) انظر هذه المواضع في: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ١٠٦–١١١.

- قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴾[1]، على أَنَّ (خالِدِيْنَ) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ (هُـمْ) في (جَزاؤُهمْ)؛ لأَنَّ صاحبَ الحالِ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[2]، على أَنَّ الحالَ (خالِداً فيها) حـالٌ مِـنَ الضَّـميرِ المُضـافِ إِلَيْـهِ في (فجَـزاؤُهُ)، لأَنَّ هـذا المُضافَ إِلَيْهِ مَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى، لأَنَّ الإضافةَ في نِيَّةِ الانْفِصالِ لكَوْنِ المُضافِ (جَـزاءُ) مَصْدَراً، وفي إِضافَةِ المَصْدَرِ قَوْلانِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُها مَحْضَةً، أَوْ لَفْظِيَّةً. ولَمْ يُجِزِ النُّحـاةُ أَنْ تَكُوْنَ الهاءُ في (فجَزاؤُهُ) صاحِبَةَ الحالِ؛ لأَنَّ مَجِيْءَ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ ضَـعِيْفٌ، أَوْ مُمْتَنِعٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ،وأَن هُنالكَ فَصْلاً بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها بخَبَرِ المُبْتَدَأ (فَجَزاؤُهُ)، وهُوَ: جَهَنَّمُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهم يَتَوَهَّمُوْنَ أَنَّ هُنالـكَ صـاحِبَ حـالٍ مَحْذُوْفاً هُـوَ والعامِـلُ فيْـهِ، وتَقْدِيْرُ الكَلامِ: يُجْزاها، أَوْ: جازاهُ، على أَنَّ الهاءَ صاحِبَةُ الحالِ.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[3]، عـلى أَنَّ (جَمِيْعـاً) حـالٌ مِـنْ ضَـميرِ المُخاطِبِيْنَ المُضافِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ (مَرْجِعَ: رُجُوْع) مَصْـدَرٌ مِيْمِـيٌّ مضـافٌ إلى فاعِلِـهِ في المَعْنَى، وعامِلٌ في الحالِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[4]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

- قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[5]: قِيْـلَ إِنَّ في العامِـلِ في الحال (خالِدِيْنَ فيها) ثَلاثَةَ أَوْجهٍ[6]

---

(١) آل عمران: ١٣٦.

(٢) النساء: ٩٣.

(٣) المائدة: ٤٨.

(٤) يونس: ٤.

(٥) الأنعام: ١٢٨.

(٦) انظر: السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون: ٥/ ١٤٩.

± أَنَّهُ (مَثْوَى)، على أَنَّهُ اسْمُ مَصْدَرٍ لا اسْمُ مَكان كما ذَكَرَ الزَّجاجُ، وأَنَّ المُرادَ: إقامَتُكُمْ، فيَكُوْنُ الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ المُضافُ إِلَيْهِ (مَثْوَى) فاعلاً في المَعْنَى، ويَكُوْنُ المَصافُ عامِلاً في الحالِ، وصاحِبِها، وهُوَ قَوْلُ الفارِسِيِّ.

± أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: يَثْوُوْنَ خالِدِيْنَ فيها، ويَدُلُّ عليْه اسْمُ المَكانِ (مَثْواكُمْ).

± أَنَّهُ مَعْنَى الإِضافَةِ، وهذا العامِلُ المَعْنَوِيُّ لا أَثَرَ لَهُ في العَمَلِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ فِعْلٍ عامِلٍ، أَوْ عامِلٍ مَعْنَوِيٍّ؛ لأَنَّ كَوْنَ (مَثْوَى) اسْمَ مَصْدَرٍ يُغْنِيْنا عَنْهُ فَضْلاً عَنِ الاعْتِدادِ بقَوْلِ سِيبَوَيْه مِنْ حَيْثُ مَجِيْءُ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً، وهُوَ الأَوْلَى، والأَقَلُّ تَكَلُّفاً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[1] على أَنَّ (يَعْمَهُوْنَ) حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ الغائِبِيْنَ المُتَّصِلِ المُضافِ إِلَيْه الفاعِلِ فِيْ المَعْنَى في (طُغْيانِهِمْ).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[2]، على أَنَّ (يَلْعَبُوْنَ) حالٌ مِنَ ضَمِيْرِ الغائِبِيْنَ المُتَّصِلِ المُضافِ إِلَيْه الفاعِلِ فِيْ المَعْنَى في (خَوْضِهِمْ).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[3]: في العامِلِ في الحالِ قَوْلانِ[4]:

± أَنَّهُ المُضافُ المَحْذُوْفُ، وتَقْدِيْرُهُ: بُشْراكُمُ الْيَوْمَ دُخُوْلُكُمْ جَنَّاتٍ خالِدِيْنَ فيها، فحُذِفَ الفاعِلُ في المَعْنَى، وهُوَ ضَمِيرُ المُخاطَبِيْنَ المُتَّصِلُ في (دخُوْلُكُمْ)، ثُمَّ أُضِيْفَ المَصْدَرُ إِلى مَفْعُوْلِهِ (جَنَّات)، ثُمَّ حُذِفَ المَصْدرُ المُضافُ (دُخُوْلُ)، وأُقِيْمَ المُضافُ إِلَيْهِ مُقامَهُ في الإِعْرابِ.

± أَنَّهُ المَصْدَرُ (بُشْرَى)، على الرَّغْمِ مِنَ الفَصْلِ بالأَجْنَبِيِّ؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ يُعْرَبُ مُبْتَدأً أُخْبِرَ عَنْهُ بـ (جَنَّاتٌ) قَبْلَ ذِكْرِ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ مَكِّيِّ بن أَبِيْ طالِبٍ. والقَوْلُ فِيْهِ عِنْدِيْ

(١) البقرة: ١٥.

(٢) الأنعام: ٩٣.

(٣) الحديد: ١٢

(٤) انظر: السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٢٤٣.

أَنَّ الحالَ تَجِيْءُ مِنَ المضافِ إِلَيْه مُطْلَقاً دُوْنَ الاعْتِدادِ بالعاملِ ؛ لأَنَّ الحالَ فَضْلَةٌ تَحمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً.

ومِنْ مَجِيْءِ المُضافِ مُشْتَقّاً كَوْنُهُ اسْمَ فاعِلٍ، ومِنْ ذلِكَ :

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ ﴾ (1)، على أَنَّ (فِتْنَةً) مَفْعُوْلٌ لَهُ، أَوْ حالٌ مِنَ النَّاقَة المَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصالِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ (2) على أَنَّ (جَمِيْعاً) حالٌ مِنَ (المُنافِقِيْنَ والكافِرِيْنِ) المُضافِ إِلَيْهِ في اللَّفْظِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصالِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ (3) : في إِعْرابِ (مَصْبِحِنَ) قَوْلانِ(4) :

± أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مَقْطُوْعٌ) على أَنَّ كَوْنَهُ جَمْعاً مَحْمُوْلٌ على المَعْنَى، والتَّقْدِيْرُ : أَنَّ مُدَبِّرِيْ هؤلاءِ، فأَفْرَدَهُ، وأَفْرَدَ (مَقْطُوْعٌ)، وأَجازَ العُكْبَرِيُّ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (هؤُلاءِ) على وَفْقِ ما مَرَّ، وقِيْلَ إِنَّ (دابِرَ) جُزءٌ مِنْ (هؤُلاءِ)، وهُوَ الأَوْلَى، أَوْ أَنَّ الحالَ تَجِيْءُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً بلا قَيْدٍ.

± أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لـ (كانَ) مَحْذُوْفَةً، والتَّقْدِيْرُ : إِذا كانُوا مُصْبِحِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ الفَرَّاءِ، وأَبِيْ عُبَيْدٍ، وهُوَ تَكَلُّف لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ.

¥ أَنْ يَكُوْنَ المُضافُ جُزْءاً منَ المُضافِ إِلَيْهِ : مِمَّا يُعَدُّ منْ ذلِكَ في كِتابِ اللهِ تَعالَى :

---

(1) القمر : ٢٧.

(2) النساء : ١٤٠.

(3) الحجر : ٦٦.

(4) انظر : السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون : ٧/ ١٧٢ - ١٧٣ ، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٦.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾(1)، عـلى أَنَّ (إِخْواناً) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (صُدُوْرِهِمْ) ؛ لأَنَّ المُضافَ (صدُوْرِ) جُزْءٌ مِنْ هذا المُضافِ إِلَيْهِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾(2)، على أَنَّ (مَيْتاً) حالٌ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ (أَخِيْهِ) ؛ لأَنَّ المُضافَ (لَحْمَ) جُزْءٌ مِنْه.
- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(3)، وقَوْلُـــهُ ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾(4) على أَنَّ في (حَنِيْفاً) ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ مِنَ الإِعْرابِ(5)

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ اللازِمَةِ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ (إِبْـراهِيْمَ) ؛ لأَنَّ المُضـاف (مِلَّـةَ) كالجُزْءِ مِنْهُ، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ الإِضافَةَ مِثْلُ قَوْلِـكَ : رَأَيْـتُ وَجْـهَ هِنْدٍ قائِمَةً. وقِيْلَ إِنَّهُ مَنَ المُضافِ (مِلَّةَ)، على أَنَّ تَذْكِيْرَ (حَنِيْفاً) مَحْمُوْلٌ على المَعْنَى ؛ لأَنَّ المِلَّةَ بمَعْنَى الدِّيْنِ.

± أَنَّهُ مَنْصُوْب على القَطْعِ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ، على أَنَّ الأَصْل عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُـوْنَ : مِلَّـةَ إِبْـراهِيْمَ الحَنِيْفِ، وأَنَّ القَطْعَ يَكْمُنُ في تَنْكِيْرِه.

± أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ : أَعْنِيْ حَنِيفاً. ويَظْهَرُ لي أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ أَوْلَى لكوْنِهِ أَقَلَّ تَكَلُّفاً ؛ وكَوْنِ الحالِ تَجِيْءُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ بلا قَيْدٍ كما مَرَّ.

ويَجِيْءُ صاحِبُ الحالِ مُنادًى، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾(6) : قِيْلَ إِنَّ في إِعْرابِ (مالِكَ المُلْكِ) أَوْجُهاً(7) :

---

(1) الحجر : ٤٧.

(2) الحجرات : ١٢.

(3) النحل : ١٢٣.

(4) البقرة : ١٣٥.

(5) انظر : الزمخشريّ، الكشاف : ١/ ١٩٤ أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ٢٤٦ (المكتبة الشاملة).

(6) آل عمران : ٢٦.

(7) انظر : السمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٣/ ٩٩ -، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٣/ ٨٥.

- أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ المُنادَى (اللَّهُمَّ) على المَوْضِعِ، على أَنَّ ما يُوْهِنُ كَوْنَهُ بـدَلاً أَنَّ البَـدَلَ لا يَكُوْنُ في المُشتَقّاتِ إلاَّ نادِراً.

- أَنْ يَكُوْنَ عَطْفَ بَيانٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَطْفِ البَيانِ.

- أَنَّهُ مُنادًى ثانٍ على نِيَّةِ حَرْفِ النِّداءِ : يا مالِكَ المُلْكِ.

- أَنَّهُ نَعْتٌ لـ (اللَّهُمَّ) على المَوْضِعِ، وهِـيَ مَسْـأَلَةٌ لا تَصِـحُّ إلاَّ إذا عُـدَّتِ الإِضـافَةُ مَحْضَـةً يَكْتَسِبُ فيها المُضافُ التَّعْرِيْفَ مِنَ المُضافِ إِلَيْـهِ، فَضْـلاً عَـنْ أَنَّ سِـيْبَوَيْهِ، ومِـنْ تَبِعَـهُ كالفارِسِيِّ، وغَيْرِهِ لا يُجِيْزُوْنَ أَنْ تُوْصَفَ هذِهِ اللَّفْظَةُ لانْتِهائِها بالمِيْمِ المُشَـدَّدَةِ الَّتِـيْ هِـيَ مِنَ الخَصائصِ الَّتِيْ اخْتَصَّتْ بِها العَرَبُ لَفْظَ الجَلالَةِ كالتاءِ في القَسَمِ (تاللهِ)، والاقْتِرانِ بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ، وقَطْعِ الهَمْزَةِ في النِّداءِ : يا اللَّهُمَّ، وغَيرِها، وهذِهِ الخَصائِصُ أَخْرَجَتْ هذِهِ اللَّفْظَةَ عَنْ نَظائِرِها، وذَهَبَ آخَرُوْنَ كالمُبَرِّدِ، ومنْ تَبِعَهُ إِلى إِجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ.

- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ المُنادَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ فيها خِلافٌ، والصَّـحِيْحُ عِنْـدَ السَّـمِيْنِ الحَلَبِـيِّ الجَوازُ ؛ لأَنَّ المُنادَى مَفْعُوْلٌ، والحالَ تُبَيِّنُ هَيْئَتَيِ الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ كَما مَرَّ.

ويَجُوْزُ في قَوْلِهِ (تُؤْتِيْ المُلْكَ مِنْ تَشاءُ) أَنْ يَكُـوْنَ حـالاً أُخْـرَى مِـنَ المُنـادَى، وأَنْ يَكُـوْنَ مُسْتَأْنَفَةً مُبَيِّناً لـ (مالِكَ المُلْكِ)، وأَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لِمُبْتَدأً مَحْذُوْفٍ تَقدِيْرُهُ : أَنْتَ تُؤتِيْ المُلْكَ مَنْ تَشاءُ، على أَنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ حالٌ مِنَ المُنادَى، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ كَما مَرَّ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ النّابِغَةِ :

يـا دارَ مَيَّـةَ بالعَلْيـاءِ فالسَّـنَدِ ... أَقْـوَتْ وطـالَ عَلَيْهـا سـالِفُ الأَبَـدِ

على أَنَّ (بالعَلْياءِ)، و (أَقْوَتْ...) حالان مِنَ المُنادَى (دارَ مَيَّةَ).

ومِنْهُ الحَدِيْثُ : " اللَّهُمَّ مُنَزِّلَ الكِتـابِ، ومُجْـرِيَ السَّـحابِ، وهـازِمَ الأَحْـزابِ، اهْزِمْهُمْ، وانصُرْنا عَلَيْهِمْ "[1]، على أَنَّ (مُنْزِلَ الكِتابِ)، وما عُطِفَ عَلَيْهِ أَحْوالٌ مِنْ (اللَّهُمَّ) كَما مَرَّ.

(١) انظر : رياض الصالحين : ٤٥.

(٤/٣) أنَّ الأَصْلَ في صاحِبِ الحالِ أنْ يَكُوْنَ مَذْكُوْراً :

قَدْ وَرَدَ صاحِبُ الحالِ في بَعْضِ الآياتِ الكَرِيْمَة مَحْذُوْفاً(١) تَخْفِيْفاً مُراعاةً للمَعْنَى، ومَصْحُوْباً بدَليلٍ في التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ يُمْكِنُ أنْ يُوْمَئَ إِلَيْهِ، ومِنْ هذِهِ المَواضِعِ على حَسَبِ تَقْدِيْراتِ بَعْضِ النُّحاةِ :

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(٢)، على أنَّ التَّقْدِيْرَ : يُجْزاها خالداً فيها، كما مَرّ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾(٣) : يَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ (مُصَدِّقاً) حالاً مِنَ الهاءِ في (نَزَّلَهُ)، على أنْ يَعُوْدَ هذا الضَّمِيْرُ على القُرْآنِ، على أنَّهُ صاحبُ الحالِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، أوْ مِنْ مَحْذُوْفٍ، على أنْ يَعُوْدَ على (جِبْرِيْلَ)، ويَجُوْزُ أنْ يَعُوْدَ على (جِبْرِيْلَ) بلا حَذْفٍ(٤)، وهُوَ أَقَلُّ تكَلُّفاً مِنْ سابِقِهِ.

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾(٥)، على أنَّ (مِدْراراً) حالٌ مِنَ (السَّماءَ) على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ : أوأَرْسَلْنا عَلَيْهِمْ مَطَرَ السَّماءِ مِدْراراً(٦).

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾(٧)، على أنَّ (مُنِيْبِيْنَ) حالٌ مِنَ ضَمِيْرِ

---

(١) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٥.

(٢) النساء : ٩٣.

(٣) البقرة : ٩٧.

(٤) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ١/ ٣٢٠.

(٥) الأنعام : ٦.

(٦) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٣٦.

(٧) الروم : ٣٠ – ٣١.

الرَّفعِ المُتَّصِلِ في الفِعْلِ المَحْذُوْفِ العامِلِ النَّصْبَ في (فِطْرَةَ اللهِ)، والتَّقْدِيْرُ : الْزَمُوا فِطْرَةَ اللهِ مُنِيْبِيْنَ إِلَيْهِ[1].

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ﴾[2] على أَنَّ (قادِرِيْنَ) حالٌ مِنْ فاعِلِ الفِعْلِ المَحذُوْفِ، وهُوَ ضَمِيْرُ المُتَكَلِّمِيْنَ المُسْتَتِرُ في هذا الفِعْلِ، والتَّقْدِيْرُ : بَلَى نَجْمَعُها قادِرِيْنَ[3].

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[4]، على أَنَّ (بكُفْرِهِمْ) حالٌ مِنْ محذُوْفٍ كما ذكَرَ العُكْبَرِيُّ[5]، وتَقْدِيْرُهُ : مُخْتَلِطاً مَعَ كُفْرِهِمْ. ويَظْهَرُ لي أَنّ الباءَ سَبَبِيَّةٌ، فيكُوْنُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ مَفْعُوْلاً لَهُ غَيْرَ صَرِيْحٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ بمَعْنَى : مَعَ.

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[6] : قِيْلَ إِنَّ صاحِبَ الحالِ المُضافُ المَحْذُوْفُ، وتَقْدِيْرُهُ : وأَرْسَلْنا مَطَرَ السَّماءِ، وإِنَّهُ (السَّماءَ)، على أَنَّها المَطَرُ، والسَّحابُ[7].

– قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ وَهُم بِذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴾[8] : قَوْلُهُ (وهُمْ بذِكْرِ الرَّحمن...) حالٌ مِن واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ، وتَقْدِيْرُهُ : يَقُوْلُوْنَ[9].

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ١٧١ – ١٧٣، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٥٠.

(٢) القيامة : ٣ – ٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٨/ ٣٨٥، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٥٤.

(٤) البقرة: ٩٣.

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٩.

(٦) الأنعام : ٦.

(٧) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٤/ ٧٦ – ٧٧.

(٨) الأنبياء : ٣٦.

(٩) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٦/ ٣١٢، الزمخشريّ، الكشّاف : ٢/ ١١٧.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾[1] : (بكُفْرِهِمْ) حالٌ مِنْ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ : وأُشربوا في قُلُوْبِهِمُ العِجْلَ مُخْتَلِطاً بكفرهِمْ[2].

ويَكْثُرُ حَذْفُ صاحِبِ الحالِ إذا كانَ عائِدَ اسْمٍ مَوْصولٍ[3]، ومِنْ هٰذِهِ المَواضِعِ :

- قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[4]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : لِمَنْ خَلَقْتَهُ طِيْناً، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالَ الاسْمَ المَوْصُوْلَ.

- قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[5]، على أَنَّ القَوْلَ في صاحِبِ الحالِ في هذا القَوْلِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ[6].

(٤/ ٢) أَنَّ لأَصْلَ في صاحِبِ الحالِ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً :

حُمِلَ كَوْنُ صاحِبِ الحالِ مَعْرِفَةً على المُبْتَدَأ، والخَبَرِ، على أَنَّ الحالَ كالخَبَرِ في المَعْنى، وأَنَّ صاحِبَ الحالِ كالمُبْتَدأ الَّذي لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً إلاَّ إذا تَحَقَّقَتْ بِهِ فائِدَةٌ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها نَكِرَةً مُفِيْدَةً، أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ الإِفادَةِ لَها. ومِنْ كَوْنِهِ معْرِفَةً فَضْلاً عَمّا مَرَّ مِنْ شَواهِدَ قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾[7].

---

(١) البقرة : ٩٣.

(٢) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن :

(٣) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٦ – ١٧٥.

(٤) الإسراء : ٦١.

(٥) المدثر : ١١.

(٦) انظر هٰذِهِ المَواضِع في : البقرة : ٤١، ٩٠، ١٥٩، ١٦٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠، آل عمران : ١٧٠، النساء: ٢٥،٣٧، ٨٣، ٩٥، ٩٨، المائدة : ٤،١٥، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٧٨، ٨٣، ٨٨، الأنعام : ٨٨، ١٠٨، ١٣٩، ١٥١، الأعراف : ٤٣، الأنفال : ١٦، ٤١، ٥٦، ٦٩، النحل : ١١٤، يونس : ١٨، يوسف : ٢١، الرعد : ١٠، طه : ٧٣، الحج : ٩، الفرقان : ٤١، ق : ٣٥، الأحزاب : ٢٦.

(٧) القصص : ٢٥.

وقِيْلَ إِنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ كَثِيْرَةً جاءَ فيها صاحِبُ الحالِ نَكِرَةً يُمْكِنُ أَنْ يُقاسَ عَلَيْها كما حُكِيَ عنِ الخَلِيْلِ بْنِ أَحْمَدَ، ويُوْنسَ بْنِ حَبِيْبٍ[1]، ومِنْ هذِه الشَّواهِدِ :

¥ قَوْلُ العَرَبِ : بِهِ داءٌ مُخالِطَهُ[2]، على أَنَّ (مُخالِطَهُ) حالٌ مِنْ (داءٌ) النَّكِرَةِ، وهذِهِ الحالُ نَكِرَةٌ ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّةِ الانْفِصال.، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جاءَ على حَسَبِ الأَصْلِ عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاةِ لَرُفِعَ على الصِفَةِ لـ (داءٌ)، ولذلِكَ ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ : " فإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ناساً مِنَ العَرَبِ يَنْصِبُوْنَ هذا فَهُمْ يَنْصِبُوْنَ : بِهِ داءٌ مُخالِطَهُ، وهُوَ صِفَةٌ للأَوَّلِ. وتَقُوْلُ : هذا غُلامٌ لَكَ ذاهِباً، ولَوْ قالَ : مَرَرْتُ برَجُلٍ قائِماً – جازَ، فالنَّصْبُ على هذا "[3].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ[4]، على أَنَّ (قِعْدَةَ رَجُلٍ) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (ماءٍ)، وذَكَرَ سيْبَوَيْهِ أَنَّ الوَجْهَ الجَرُّ : مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةِ رَجُلٍ، على الصِّفَةِ للنَّكِرَةِ : " وإِنَّما كانَ النَّصبُ هُنا بَعِيْداً مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا يَكُوْنُ مِنْ صِفَةِ الأَوَّلِ، فكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوْهُ حالاً كما كَرِهُوْا أَنْ يَجْعَلُوا (الطَّوِيْل) و(الأَخَ) حالاً حِيْنَ قالوا : هذا زَيْدٌ الطَّوِيْلُ، وهذا عَمْرٌو أَخُوْكَ، وأَلْزَمُوا صِفَةَ النَكِرَة النَكِرَةَ، كما أَلْزَمُوا صِفَةَ المَعْرِفَةِ المَعْرِفَةَ، وأَرادُوا أَنْ يَجْعَلُوا حالَ النَكِرَةِ فيما يَكُوْنُ مِن اسمِها كحالِ المَعْرِفَةِ فيما يَكُوْنُ مِن اسْمِها "[5].

¥ قَوْلُ العَرَبِ : وَقَعَ أَمْرٌ فُجاءَةً، على أَنَّ (فُجاءَةً) حالٌ مِنْ (أَمْرٌ) النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : علَيْهِ مِئَةٌ بِيْضاً، على أَنَّ بِيْضاً حالٌ مِنْ (مِئَةٌ) النَّكِرَةِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ العَدَد مُعَيَّنٌ، ومَحْصُوْرٌ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُقَرِّبُهُ إِلى النَّكِرَةِ المَوْصُوْفَةِ، ويُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ أَكَّدُوا العَدَدَ مَعْنَوِيّاً، كما في قَوْلِكَ : أَنْفَقَ الرَّجُلُ مِئَةً كُلَّها، أَوْ جَمِيعَها.

¥ قَوْلُ العَرَبِ : فيها رَجُلٌ قائِماً، على أَنَّ (قائِماً) حالٌ مِنْ (رَجُلٌ) النَّكِرَةِ.

---

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٠ –.

(٢) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ٢١

(٣) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٢١.

(٤) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١، سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢. وماءٌ قِعْدَةُ رَجُلٍ: مِقْدار قِعْدَتِهِ، أَوْ مِقْدار ما أَخَذَ قُعوْدُهُ مِنَ الأَرْض.

(٥) سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢ – ١١٣.

¥ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ : " جاءَ رَسُوْلُ اللهِ على فَرَسٍ سابِقاً "[1]، على أَنَّ (سابِقاً) حالٌ مِنْ (فَرَسٍ) النَّكِرَةِ.

¥ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ : " صَلَّى وَراءَهُ رِجالٌ قِياماً "[2].

ومِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ فيهِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى نَكِرَةً :

¥ قَوْلُــهُ تَعــالَى : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ ﴾[3]، على أَنَّ (وهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)، و (وهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) حالانِ مِنَ النَّكِـرَةِ (شَـيْئاً)، وأَنَّ واوَ الحالِ هي المُسوِّغُ، فلا يَصِحُّ عَدُّ هاتَيْنِ الحالَيْنِ صِفَتَيْنِ ؛ لأَنَّهُما مَسْبُوْقَتانِ بِهذِهِ الواو إِلاَّ إِذا تَوَهَّمْنا أَنَّ الواوَ تُسْهِمِ في شِدَّةِ لُصُوْقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ[4].

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[5] : القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ : ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ ﴾[6] بنَصْبِ (مُصَـدِّقاً) عـلى الحالِ مِن (رَسُوْلٍ) النَّكِرة[7].

¥ قِراءَةُ ابْنِ أَبِيْ عَبْلَةَ، وغَـيْرِهِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٗ وَغَيۡرَ مُخَلَّقَةٗ ﴾[8] بنَصْبِ (مُخَلَّقَـةً وغَيْرَ مُخَلَّقَةٍ) على الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ (مُضْغَةٍ)[9].

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦١.

(٢) انظر : النجار، ضياء السالك : ٢/ ٢٠٤.

(٣) البقرة : ٢١٦.

(٤) انظر كتابي : ابن جنّيّ في بعضِ إيماءاتِهِ وبَعْضِ المناهج اللغويّة المعاصرة.

(٥) البقرة : ٢٥٩.

(٦) آل عمران : ٨١.

(٧) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ٥١٣، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٢/ ١٥٦.

(٨) الحج : ٥.

(٩) انظر : أبو حيّان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٣٥٢.

¥ قِـراءَةُ الحَسَـنِ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءً بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ (١) بنَصْـبِ (سَواءً) على الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ (كَلِمَةٍ)، وقِيْلَ إِنَّهُ مَنْصُوبٌ على المَصْدَرِ، على أَنَّهُ بمَعْنَى : اسْتِواءً(٢).

¥ قِراءَةُ الحَسَنِ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾ (٣) بنَصْـبِ (ذا مَسْـغَبَةٍ) عـلى المَفْعُـوْلِ بِـهِ للمَصْدَرِ (إِطْعامٌ)، على أَنَّ (يَتِيماً) بَدَلٌ مِنْهُ، وأَجازَ الفَرَّاءُ أَنْ يَكُوْنَ (ذا مَسْغَبَةٍ) صِفَةً لـ (يَتِيماً)(٤)، فكَأَنَّهُ قِيْلَ : أَوْ إِطْعامٌ يَتِيماً ذا مَسْغَبَةٍ، وعَلَيْـهِ فإِنَّـهُ مَنْصُـوْبٌ عـلى الحـالِ مِـنَ النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إِذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً، ولَسْتُ أَرَى مانِعاً حَمْلاً على ما مَرَّ أَنْ يُعْرَبَ حالاً مِنَ النَّكِرَةِ (يَوْمٍ) لكَونِه شَدِيْدَ الاتِّصال بهـذِهِ النَّكِـرَةِ، وهِـيَ مَسْـأَلَةٌ تُعَزِّزُهـا قِـراءَةُ الجُمْهُـوْرِ بـالجَرِّ (فِي يَـوْمٍ ذِيْ مَسْـغَبَةٍ) عـلى الصِّـفَةِ، والحـالُ صِـفَةٌ في المَعْنَى.وأَجازَ ابْنُ جِنِّيٍّ أَنْ يَكُوْنَ (يَتِيْما) صِفَةً لـ (ذا مَسغَبَةٍ)، كما في قَوْلِكَ : رَأَيْتُ كَرِيْماً عاقِلاً، وهِيَ إِجازَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ (كَرِيْماً) لا يَجُوْزُ أَنْ تَجْرِيَ على مَوْصُوْفٍ، وهِـيَ مَسْـأَلَةٌ تَجْعَلُها تُشْبِهُ الاسْمَ، ويَظْهَرُ لِي أَنَّ المُرادَ الصِّـفَةُ اللاَّزِمَـةُ الَّتـي غَلَبَـتْ عَلَيْهـا الاسْـمِيَّةُ كالفارُوْقِ، والصِّدِّيْقِ، وأَضرابِهِما، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ تَكْسِيْرِ الصِّفَةِ على بِناءٍ تُكَسَّرُ عَلَيْهِ الأَسْماءُ كما في : شَحِيْحٍ وأَشِحَّةٍ، وعَزِيْزٍ وأَعِزَّةٍ، وغيرِ ذلك. وأَجـازَ أَنْ يَكُـوْنَ (ذا مَسْغَبَةٍ) أَيْضاً صِفَةً لمَوْضِعِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ (فِي يَوْمٍ) ؛ لأَنَّهُ مَنْصُـوْبُ المَوْضِـعِ، عـلى أَنَّ الأَظْهَرَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ للمَصْدَرِ (إِطْعامٌ).

ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ نَكِرَةً بمُسَوِّغٍ مِنَ المُسَوِّغاتِ الآتِيَةِ(٥) :

(أ) أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على صاحِبِها النَّكِرَةِ ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ :

---

(١) آل عمران : ٦٤.

(٢) انظر : أبـو حيّـان النَّحـويّ، البحـر المحـيط : ٢/ ٤٨٣، الزمخشريّ، الكشـاف : ١/ ٣٢٧، السـمين الحلبيّ، الدرّ المصون : ٢/ ١٢٥.

(٣) البلد : ١٤.

(٤) انظر، البحر المحيط : ٨/ ٤٧٦، السّمين الحلبيّ، الـدّرّ المصـون : ٦/ ٥٢٧، الزمخشـريّ، الكشـاف : ٣/ ٣٤٠، ابن جنّيّ، المحتسب : ٢/ ٣٦٢، الفراء، معاني القرآن : ٣/ ٢٦٥.

(٥) انظر : أبو حيان النَّحويّ، التذييل والتّكميل : ٩/ ٦٠ -.

قِيْلَ إِنَ تَقَدُّمَ الصِّفَةِ المُشْتَقَّةِ على مَوْصُوْفِها لا يَسْمَحُ بِأَنْ يَبْقَى إِعْرابُها صِفَةً ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ رُتْبَتُها بَعْدَ مَوْصُوْفِها فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ مَوْصُوْفاً، وأَنْ يَكُوْنَ المَوْصُوْفُ صِفةً، كما في قَوْلِكَ : شاهَدْتُ رجُلاً بائِساً، وشاهَدْتُ بائِساً رَجُلاً، وهذا رَجُلٌ مُسْرِعٌ، وهذا مُسْرِعاً رَجُلٌ [1]. وقِيْلَ إِنَّ جَوازَ نَصْبِ هذِه الصِّفَةِ فيما مَرَّ مَحْمُولٌ على جَوازِ مَجِيْءِ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ كما مَرَّ، وكما في قَوْلِكَ : فيها رَجُلٌ قائِماً، على أَنَّ (قائِماً) حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ النَّكِرَةِ (رَجُلٌ)، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْه، وذَهَبَ آخَرُوْنَ إِلى أَنَّ صاحِبَ الحالِ الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ في (فيها) لا (رَجُلٌ)، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ خَرُوْفٍ ذَكَر أَنَّ الظَرْفَ الواقِعَ خَبَراً لَيْسَ فيْهِ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ عِنْدَ سِيبَوَيْه، والفَرّاء إِلاَّ إِذا تَأَخَّرَ.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سيبَوَيْهِ يُجِيْزُ أَنْ تُعْرَبَ صِفَةُ النَّكِرَةِ حالاً إِذا قُدِّمَتْ عليْها فإِنَّهُ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ تَكُوْنُ في الشِّعْرِ كَثِيْراً، وفي النَّثْرِ قلِيْلاً. وأَجازَ أَبُوْ حَيّانَ أَنْ تَبْقَى الصِفَةُ المُقَدَّمَةُ على مَوْصُوْفِها النَّكِرَةِ في قَوْلِكَ : هذا قائِمٌ رَجُلٌ - مَرْفُوْعةً على خَبَرِ المُبْتَدَأ، على أَنَّ (رَجُلٌ) بَدَلٌ مِنْ هذا المُبْتَدَأ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ، واجازَ الفَرّاءُ نَصْبَ (خُراسانِيَّة) في: هذِهِ خُراسانِيَّةٌ، وخُراسانِيَّةٌ جارِيَةٌ، ورفْعِها، على أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ، والرَّفْعَ على عَطْفِ البَيانِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ تَقَدُّمَ صِفَةِ النَّكِرَةِ علَيْها، ونَصْبَها يُوْمِئُ إِلى ما بيْنَ هذِهِ الصِّفَةِ، ومَوْصُوفِها التَّابِعَةِ لَهُ مِنْ وَشِيْجٍ، وارْتِباطٍ مَتِيْنٍ ؛ لأَنَّ الدَّلالةَ تَقْتَضِي ذلِكَ، وهذِهِ الدَّلالَةُ تَكْمُنُ في تَحْقِيْقِ الاخْتِصاص لِهذا المَوْصُوْفِ، وعَلَيْه فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ هذِهِ الدَّلالَةِ بتَقْدِيْمِ هذِهِ الصِفَةِ، ونَصْبِها على الحالِ ؛ لأَنَّ الحالَ كالصِّفَةِ في المَعنَى، وبذلِكَ يكُوْنُ النَّصْبُ على الحالِ أَوْلَى مِنَ الرَّفْعِ على البَدَلِ ؛ لأَنَّ البَدَلَ هُوَ المَقصُوْدُ لذاتِهِ، على أَنَّ المُبدَلَ مِنْهُ تَوْطِئَةٌ، وتَمْهِيْدٌ لذِكْرِ البَدَلِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَطْفِ البَيانِ الَّذي قُيِّدَ بكَوْنِهِ مَعْرِفَةً في الغالِبِ، والتَّبْيِيْنِ، والتَّوْضِيْحِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ نَصْبَ هذِهِ الصِّفَةِ المُقَدَّمَةِ يَدُوْر في فَلَكِ الدَّلالَة، وتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ المُقَدَّم، والمُؤَخَّرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ فَضْلاً عَنِ الدَّلالةِ الَّتي يَكْتَسِبُها المُقَدَّمُ، إِذْ يُصْبِحُ بها بُؤْرَةً، أَوْ مِحْوَراً في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ.

---

(١) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ١٣٣، أبو حيان النَّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٣.

وفي القرآنِ الكريمِ، وقراءاتِهِ، والكلامِ العربيِّ شواهدُ تُعزِّزُ ما مرَّ :

O القُرْآنُ الكَرِيْمُ، وقراءاتُهُ[1] : مِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[2] : (في الآخِرَةِ) : شِبْهُ جُمْلَةٍ حالٌ مِنْ (مِنْ خَلاقٍ)، على أنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ (مِنْ خَلاقٍ) قُدِّمَتْ عَلَيْها، على أنَّ التَّقدِيْمَ لَيسَ مُسَوِّغاً لمَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ نكِرَةً ؛ لأنَّهُ نكِرَةٌ في سِياقِ النَّفْيِ فَضْلاً عَنْ جَرِّهِ بـ (مِنْ) الزَّائِدَةِ للتَّوْكِيْدِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[3] : (في الدُّنيا) : شِبْه الجُمْلَةِ : حالٌ مِنَ النَّكرةِ (خِزيٌ) كما مَرَّ، و القَوْلُ نَفْسُهُ في (في الآخِرَة) منْ حَيْثُ كَوْنُهُ حالاً مِنَ النَّكِرَةِ المَوْصُوفَةِ (عَذابٌ عَظِيْمٌ).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[4] : القَوْلُ في (عَلَيكُمْ) كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾[5] : قِيْلَ إنَّ (مِنكُمْ) حالٌ مِنْ (مَرِيْضاً)، على أنَّ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ قُدِّمَتْ عَلَيْها، ووَسَمَ أَبُو حَيَّانَ[6] ما ذَهَبَ إِلَيْهِ العُكْبَرِيُّ منْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ بـ (مَرِيْضاً) بالوَهْمِ. ويَظْهَرُ لي أنَّ صاحِبَ الحالِ الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ في (كانَ)، على أنَّ (مِنْ) بَيانِيَّةٌ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾[7] : القَوْلُ في هذِه الحالِ كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

---

(١) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٥٨ -.

(٢) البقرة : ١٠٢.

(٣) البقرة : ١١٤.

(٤) البقرة : ١٥٠.

(٥) البقرة : ١٩٦.

(٦) انظر : البحر المحيط : ٢/ ٧٥.

(٧) البقرة : ٢٢٨.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ ﴾ (١) : القَوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ (٢) : القوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ (٣) : القوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَيَـٰقَوْمِ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ (٤) : القَوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴾ (٥) : القَوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ (٦) : القَوْلُ في هذِهِ الحال كالقَوْلِ في سَوابِقِها.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٧) : (عِنْدَ اللهِ) حالٌ مِن المَصْدَرِ (فَوْزاً) النَّكِرَةِ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ مَعْمُوْلاً لَهُ عِنْدَ النُّحاةِ ؛ لأَنَّهُ مِنْ صِلَتِهِ، و(عَظِيْماً) صِفَةٌ لهذا المَصْدَرِ، فيَكُوْنُ مُسَوِّغُ كَوْنِ صاحِبِ الحالِ نَكِرةً التَّخْصِيْصُ، وتقْدِيْمُ الحالِ عَلَيْهِ.

¥ قَولُهُ تَعالَى : ﴿ إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا ﴾ (٨) : (لَها) حالٌ مِنْ (شَهِيْقاً) النَّكِرَةِ تَقَدَّمَتْ عَلَيْها.

---

(١) آل عمران : ٢٨.

(٢) المائدة :١٧.

(٣) الأعراف : ٣.

(٤) هود : ٦٤.

(٥) يوسف : ٦٨.

(٦) الشعراء : ١٨.

(٧) الفتح :٥.

(٨) الملك : ٧.

ومِنْ مَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ نكِرَةً بمُسَوِّغِ النَّفْيِ، وتَقَدُّمِ الحالِ عَلَيْهِ :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [1]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [2]، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ حالٌ مُقَدَّمَةٌ على صاحِبِها (عِلْمٌ) النَّكِرَةِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ خَبراً لـ (لَيْسَ).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [3]، على أَنَّ (عَلَيْهِمْ) حالٌ مِنَ النَّكِرةِ (وَكِيْلاً) مُقدَّمَةٌ عَلَيْها، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِها. ويَكُوْنُ مُسَوِّغُ مَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ نكِرَةً مَجِيْئُهُ في سياقِ النَّفْيِ، وتَقْدِيْمُ الحالِ عَلَيْهِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [4]، على أَنَّ (بِهِ) حالٌ مِنْ (عِلْمٍ)، وأَنَّ الخَبرَ (لَهُمْ). والقَوْلُ في المُسَوِّغِ كالقَوْلِ في الآيَةِ قَبْلَها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ ، على أَنَّ (مِنْ دُوْنِ اللهِ) حالٌ مِنْ (وَلِيٍّ ولا نَصِيرٍ) النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ خَبراً ثانِياً للمُبْتَدَأ (مِنْ وَلِيٍّ ولا نَصِيْرٍ)، والقَوْلُ في المُسَوِّغِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ﴾ [5]، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ [6]، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ ﴾ [7] : خَبَرُ (لَيْسَ) إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ (ها هُنا)، وإِمَّا (لَهُ)، على أَنَّ الآخَرَ حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (حَمِيْمٌ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها، و(اليَوْمَ) : ظَرْفُ زَمانٍ، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً؛ لأَنَّ (حَمِيْمٌ) جُثَّةٌ[8].

---

(١) نوح : ١٣.
(٢) الإسراء : ٣٦
(٣) الإسراء : ٥٤.
(٤) الكهف : ٥.
(٥) الأحقاف : ٣٢.
(٦) النجم : ٥٨.
(٧) الحاقة : ٣٥.
(٨) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٣٨.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ﴾ (١)، على أَنَّ (في الأُمِّيِّينَ) حالٌ مِنْ (سَبِيلٌ) النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ (٢)، على أَنَّ (مِنَ الأَمْرِ) حالٌ مِنْ (شَيْءٌ) النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها.

وفي القُرْآنِ مَواضِعُ أُخْرَى تَحْتَمِلُ وَجْهاً آخَرَ مِنَ الإِعْرابِ فَضْلاً عَنِ الحالِ على حَسَبِ المَعْنى المُرادِ(٣).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمّا مَرَّ أَنَّ الحالَ المُقَدَّمَةَ على صاحِبِها شِبهُ جُمْلَةٍ لا مُفْرَدٌ تَظْهرُ على آخِرِهِ النَّصبةُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمْكِنِ أَنْ تُوْمِئَ إلى أَنَّ الأكْثَرَ في هذِهِ الحالِ أَنْ تَكُوْنَ شِبْهَ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الشِّعْرَ يَشْتَمِلُ على الحالِ المُفْرَدَةِ المُقَدَّمَةِ على صاحِبِها النَّكِرَةِ.

O **الكَلامُ العَرَبِيُّ** : مِنَ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ الَّتي جاءَتْ فيها صِفَةُ النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةً علَيْها :

¥ قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ(٤) :

وتَحْتَ العَوالِيْ في القَنا **مُسْتَظِلَّةً** ظِباءٌ أَعارَتْها العُيُوْن الجَآذِرُ

على أَنَّ (مُسْتَظِلَّةً) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ المُؤَخَّرَةِ (ظِباءٌ) عَنْها كما مَرَّ .

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٥) :

وبالجِسْمِ مِنِّيْ **بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ** **شُحُوْبٌ** وإِنْ تَسْتَشْهِدِيْ العَيْنَ تَشْهَد

على أَنَّ (بَيِّناً) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (شُحُوْبٌ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها.

¥ قَوْلُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ(٦) :

---

(١) آل عمران : ٧٥.

(٢) آل عمران : ١٢٨.

(٣) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٠ – ١٦٧.

(٤) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ١٢٣، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٤.

(٥) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ١٢٣، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٤.

(٦) انظر : سيبويه، الكتاب :٢/ ١٢٣.

لِمَيَّـةَ مُوْحِشـاً طَلَـلُ ... يَلُـوْحُ كَأَنَّـهُ خِلَـلُ

على أَنَّ (مُوْحِشاً) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (طَلَلٌ) النَّكِرَةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها.

¥ قَوْلُ كَعْبِ بْنِ سَعْد الغنَوِيِّ(١) :

ومـا لامَ نَفْسِـي مِثْلَهـا لِيَ لائِـمٌ ... ولا سَـدَّ فَقْـرِيْ مِثْـلُ مـا مَلَكَـتْ يَـدِيْ

على أَنَّ (مِثْلَها) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (لائِمٌ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْها، والأَصْلُ : وما لامَ نَفْسِيْ لائِمٌ مِثْلُها، على أَنَّ (مِثْل) نَكِرَةٌ ؛ لأَنَّها لا تَكْتَسِبُ تَعْرِيْفاً مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ. والقَوْلُ نَفْسُه في شِبْهِ الجُمْلَةِ (لِيْ).

¥ قَوْلُ مُرَّةَ الفَقْعَسِيِّ(٢) :

فَهَـلاَّ أَعَـدُّوْنِيْ لِمِـثْلِي تَفاقَـدُوا ... وفي الأَرْضِ مَبْثُوْثـاً شُـجاعٌ وعَقْـرَبُ

على أَنَّ (مَبْثُوْثاً) حالٌ مِنْ (شُجاعٌ) النَّكِرَةِ مُقَدَّمَـةٌ عَلَيْهـا. وجـاءَ هـذا الشّـاهِدُ في (تفسـيْرِ التَّحْرِيْرِ، والتَّنْوِيْرِ)(٣) برَفْعِ (مبْثُوْثٌ) :

فَهَـلاَّ أَعَـدّوْنِيْ لِمِـثْلِيْ تَفاقَـدُوا ... إِذا الخَصْـمُ أَبْـزَى مائِـلُ الـرَّأْسِ أَنْكَـبُ

وهَـلاَّ أَعَـدُّوْنِيْ لِمِـثْلِي تَفاقَـدُوا ... وفي الأَرْضِ مَبْثُـوْثٌ شَـجاعٌ وعَقْـرَبُ

(ب) أَنْ تَكُوْنَ الحالُ جُمْلَةً مَسْبُوْقَةً بواوِ الحالِ :

مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعـالَى : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾(٤)، علـى أَنَّ (وهِيَ خاوِيَةٌ على عُرُوْشِها) حالٌ مِنْ (قَرْيَةٍ) النَّكِرَة.

(١) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٤.

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ٦٤.

(٣) انظر : ٦/ ٣٤، ٨/ ٣٩٧.

(٤) البقرة : ٢٥٩.

ومنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١) :

مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُوْنَ بِي فَهَلْ لِي إلى لَيْلَى الغَداةَ شَفِيْعُ

على أَنَّ (والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُوْنَ بِي) حالٌ مِنْ (زَمَنٌ) النكِرَةِ.

وممّا فِيْهِ مُسَوِّغٌ آخَرُ فَضلاً عَنْ الاقْتِرانِ بواوِ الحالِ قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾(٢)، على أَنَّ (ولَها كِتابٌ مَعْلُوْمٌ) حالٌ مِنْ (قَرْيَةٍ) النَّكِرَةِ في سِياقِ النَّفْيِ، وقَدْ مَرَّ أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ يَعُدُّوْنَ هذهِ الجُمْلَةَ صِفَةً لَها، على أَنَّ الواوَ للإِنْباءِ عَنْ شِدَّةِ الْتِصاقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ الحالُ جامِدَةً(٣) :

الأَصْلُ في الصِّفَةِ أَنْ تَكُوْنَ مُشْتَقَّةً، وعَلَيْهِ فإِنَّ ما يمْكِنُ عَدُّهُ صِفَةً مِنَ الجَوامِد غَيْر المُؤَوَّلَةِ بالمُشْتَقِّ – حُمِلَ على الحالِ لِئَلاَّ يَنْخَرِمَ هذا الأَصْلُ النَّحْوِيُّ. ومِنْ ذلِكَ : هذا خاتَمٌ **حَدِيْداً**، وعِنْدِيْ راقُوْدٌ (دَنٌّ طَوِيْلٌ) **خَلاًّ**، ومَرَرْتُ **بِبُرٍّ قَفِيزاً بِدِرْهَمٍ**، ومَرَرْتُ **بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ**(٤)، على أَنَّ ما مَرَّ نُصِبَ على الحالِ، وهُوَ مَذْهَبُ سِيْبَوِيْهِ، وعلى التَّمْيِيْزِ، وهُوَ مَذْهَبُ غَيْرِهِ(٥). ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى نَصْبُ ما مَرَّ على التَّمْيِيْزِ ؛ لأَنَّ المرادَ مِنْ هذِهِ الفَضْلَةِ إزالَةُ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ لا تَبْيِيْنُ الهَيْئَةِ، وأَنَّ الأَصْلَ في التَّمْيِيْزِ الجُمُوْدُ، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ تُتَوَهَّمَ الصِّفَةُ على نِيَّةِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ : ذا خَلٍّ، وذا قِعْدَةِ رَجُلٍ، وذا قَفِيْزٍ بِدِرْهَمٍ، وذا حَدِيْدٍ، أَوْ يُتَوَهَّمَ الانْزِياحُ مِنَ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ الأَصِيْلَةِ إلى النَّصْبَةِ لتَحْقِيْقِ الكَلِمَةِ مَوْضِعَ الانْزِياحِ، على أَلاَّ يُتَناسَى تَواصُلُ المتَكَلِّمِ بالمُخاطَبِ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُؤَثِّرَ في هذِهِ الأَقْوالِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ كالأَعْرافِ، والعاداتِ، والمُعْتَقَداتِ، وغَيْرِها.

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التّذييل والتّكميل : ٩/ ٦٥.

(٢) الحجر : ٤.

(٣) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التّذييل والتّكميل : ٩/ ٦٥، سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢.

(٤) قِعْدَةُ الرَّجُلِ : المكانُ الَّذي يَسْتَوْعِبُ قُعُوْدَهُ، ويَكُوْنُ على قَدْرِهِ.

(٥) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ١١٢، أبو حيّان النّحويّ، التّذييل والتّكميل : ٩/ ٦٥.

(د) أَنْ تَكُوْنَ النَّكِرَةُ أَحَدَ المُتَعاطِفَيْنِ ثانيهما أَوْ أَوَّلُهُما مَعْرِفَةٌ، أَوْ نَكِرَةٌ بِمُسَوِّغٍ مِنَ المُسَوِّغاتِ الَّتي يَصِحُّ بِها مَجِيْءُ الحالِ مِنْها[1] :

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ : هذانِ رَجُلانِ، وعَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقَيْنِ، على أَنَّ (مُنْطَلِقَيْنِ) حالٌ مِنْ (رَجُلَيْنِ) النَّكِرَةِ ؛ وأَنَّ مُسَوِّغَ كَوْنِها حالاً عَطْفُ المَعْرِفَةِ (عَبدُ اللهِ) عَلَيْها، وهذِهِ اللَّفْظَةُ لا تُعْرَبُ صِفَةً لـ (رَجُلانِ) لكَوْنِ هذِهِ اللَّفْظَةِ مَرْفُوْعَةً على خَبَرِ المُبْتَدَأ، إِذْ لَوْ قِيْلَ : هـذانِ رَجُلانِ، وعَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقانِ لأُعْرِبَتْ صِفَةً لـ (رَجُلانِ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ جَوازِ إِعْرابِها حالاً لـ (عَبْدُ اللهِ) لعَدَمِ مُطابَقَةِ الحالِ لِصاحِبِها.

ومِنْهُ قَوْلُكَ : جاءَ رجُلٌ، وامْرَأَةٌ كَرِيْمَةٌ مُسْرِعيْنِ، وجاءَتِ امْرَأَةٌ كَرِيْمَةٌ، ورَجُلٌ مُسْرِعَيْنِ، وجاءَ مُحَمَّدٌ، ورَجُلٌ مُبْتَسِمَيْنِ، وجاءَ رَجُلٌ، ومُحَمَّدٌ مُبْتَسِمَيْنِ، وهؤُلاءِ قَومٌ، وخالِدٌ مُنْطَلِقِيْنَ، وهذِهِ ناقَةٌ، وفَصِيلُها راتِعَيْنِ، وراتِعانِ، على الخَبَرِ. ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ في الرَّفْعِ، والنَّصْب فيما مَرَّ مِنْ أَمْثِلَةٍ نِيَّةُ المُتَكَلِّمِ، وتَواصُلُهُ الإِخْبارِيُّ مَعَ المُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ النَّكِرةُ مَسْبُوْقَةً بنَفْيٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوِ اسْتِفْهامٍ، أَوْ في سِياقِهِما :

ومِنْ ذلِكَ : ما جاءَ أَحَدٌ مُسْرِعاً، ما مَرَرْتُ برَجُلٍ حَزِيْناً، وما في الفَصْلِ طالِبَةٌ مُتَأَخِّرَةً، وغَيْرُها مِنَ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعةِ.

ومِنَ النَّفْيِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى فَضْلاً عَمَّا مَرَّ[2] :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[3].

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾[4].

---

(1) انظر : سيبويه، الكتاب : ٢/ ٨١ – ٨٢، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتّكميل : ٩/ ٦٦، المبرد، المقتضب : ٤/ ٣١٤.

(2) انظر مُسَوِّغاتِ مَجِيْءِ صاحِبِ الحالِ نَكِرَةً قُدِّمَتْ عليه الحال : ٨٤ –.

(3) الحجر : ٤.

(4) الحجر : ١١.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1].

¥ قَوْلُ الشّاعِرِ[2] :

ما حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى واقِياً ... ولا تَرَى مِنْ أَحَدٍ واقِيا

على أَنَّ (واقِياً) حالٌ مِنْ (حِمًى) النَّكِرَةِ في سِياقِ النَّفْيِ.

ومِنَ النَّهْيِ قَوْلُ قَطَرِيِّ بْنِ الفُجاءَةِ[3] :

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلى الإِحْجامِ ... يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ

على أَنَّ (مُتَخَوِّفاً) حالٌ مِنْ (أَحَدٌ) النَّكِرَةِ الواقعَةِ في سِياقِ النَّهْيِ الشَّبيهِ بالنَّفْيِ.

ومِنْهُ بَيْتُ الأَلْفِيَّةِ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضاهِيهِ كـ (لا ... يَبْغِ امْرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا)

على أَنَّ (مُسْتَسْهِلاً) حالٌ مِنْ (امْرُؤٌ) النَّكِرَةِ.

ومِنَ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوعَةِ قَوْلُكَ : لا تَمُرَّ بفَقِيرٍ مُتَجاهِلاً إِيَّاهُ، ولا يَمْشِ أَحَدٌ مُخْتالاً، لا تَطْمَئِنَّ إِلى رَجُلٍ مُنافِقاً، وغَيْرُها.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنَ الوارِدِ في سِياقِ الاسْتِفْهامِ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾[4] : الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (يُنَبِّئُكُمْ) في مَحَلِّ جَرٍّ على الصِّفَةِ لـ (رَجُلٍ)، وهُوَ الأَوْلَى، والأَظْهَرُ، وقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّها حالٌ مِنْهُ لكَوْنِهِ نَكِرَةً في سِياقِ الاسْتِفْهامِ.

---

(١) البقرة : ٢٠٨.

(٢) انظر : الصَّبَّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمُوْنيّ : ٢/ ١٧٥،

(٣) انظر : الصَّبَّان، حاشية الصبّان على شرح الأشمُوْنيّ : ٢/ ١٧٥، النجار، ضياء السالك إلى ألفيّة ابن مالك : ٢/ ٢٠٢.

(٤) سبأ : ٧

ومِنْهُ قِراءَةُ الفَضْلِ بْنِ إِبْراهِيْمَ النَّحْوِيِّ: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرَ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾(١) بنَصْبِ (غَيرَ) على الاستِثْناءِ كما قِيْلَ(٢)، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِن (خالِق) النَّكِرَةِ في سِياقِ الاسْتِفْهام، على أَنَّ (غَير) تُعَدّ نَكِرَةً إِذا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ ضِدَّيْن.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴾(٣)، على أَنَّ (لَهُم) حالٌ مِنَ النَّكِرَةِ (باقِيَةٍ) قُدِّمَتْ عَلَيْها فضْلاً عنْ كَوْنِ هذِهِ النَّكِرَةِ في سياقِ الاستِفْهام، وأَنَّ (تَرى) بَصَرِيَّةٌ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾(٤)، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقتِها.

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ طَيْء(٥)

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبْعادِها الأَمَلا

على أَنّ (باقِياً) حالٌ مِنْ (عَيْشٌ) النَّكِرَة في سياق الاسْتِفْهام.

ومِنَ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ: هَلْ جاءَ رَجُلٌ مسْرِعاً، هَلْ مَرَرْتَ بامْرَأَةٍ مِسْكِيْنَةً، هَلْ في الشَّارِعِ فَقِيْرٌ مُحْتاجاً، وغَيْرُها.

(و) أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً مُخَصَّصَة:

تُخَصَّصُ النَّكِرَةُ بِما يأْتِي:

O بالوَصْفِ: مِنْ ذلِكَ:

¥ قِراءَةُ ابْنَيْ مَسْعُوْدٍ، وأَبِيْ عَبْلَةَ: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾(٦)

---

(١) فاطر: ٣.

(٢) انظر: أبو حيَّان، البحر المحيط: ٧/ ٣٠٠، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢١٥.

(٣) الحاقّة: ٨.

(٤) الفجر: ٥.

(٥) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٦.

(٦) البقرة: ٨٩.

بنَصْبِ (مُصَدِّقاً) على الحالِ مِنْ (كِتابٌ) النَّكِرَةِ الْمَوْصُوْفَةِ بشِبْهِ الجُمْلَةِ (مِنْ عِنْدِ اللهِ)(١).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾(٢)، على أَنَّ (أَمْراً) حالٌ مِنْ (أَمْرِ) النَّكِرَةِ الْمَوْصُوْفَةِ بـ (حَكِيْم)(٣).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾(٤): (لساناً عَرَبِيّاً) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المسْتَتِرِ في اسْم الفاعِلِ (مُصَدِّقٌ)، أَوْ مِنْ (كِتابٌ) النَّكِرَةِ الْمُخَصَّصَةِ بالوَصْفِ (مُصَدِّقٌ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً لاسْمِ الفاعِلِ (مُصَدِّقٌ)(٥).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ ﴾(٦)، على أَنَّ (يَسْعَى) الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ حالٌ مِنْ (رَجُلٌ) النَّكِرَةِ الْمُخَصَّصَةِ بالوَصْفِ (مِنْ أَقْصَى المَدِيْنَةِ)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ هذِهِ الجُمْلَةُ صِفَةً على أَنَّ (مِنْ أَقْصَى) يَتَعَلَّق بالفِعْلِ (جاءَ)، فتكوْنُ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (قالَ يامُوْسَى) إِمَّا حالاً مِنَ النَّكِرةِ المَوْصوْفَة بالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (يسعَى)، وإِمَّا حالاً مُتَداخِلَةً مِنَ الضَّمِيْرِ الْمُسْتَتِرِ في الحالِ (يَسْعَى)، ويَجُوْز في الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ (يَسْعَى) أَنْ تَكُوْنَ صِفَةً أُخْرى لـ (رَجُلٌ)(٧).

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٨):

---

(١) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ١/ ٣٠٣، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٢٢٦، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٢٩٧.

(٢) الدّخان: ٣ – ٥.

(٣) انظر الصفحة: ٤٦.

(٤) الأحقاف: ١٢.

(٥) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٥٥.

(٦) القصص: ٢٠

(٧) انظر: أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٧/ ١٠٦.

(٨) انظر: الصبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ: ٢/ ١٧٥، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٦٢.

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً واستَجَبْتَ لَهُ   في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُوْنا

على أَنَّ (مَشْحُوْناً) حالٌ مِنَ النَّكِرَة (فُلُكٍ) المَوْصُوْفَةِ بـ (ماخِرٍ في اليَمِّ).

O بالإِضافَةِ إلى نكِرَةٍ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: قابَلْتُ رَجُلَ عِلْمٍ مُبْتَسِماً، وجاءَ أَخُ صَدِيقٍ لي طالِباً المُساعَدَةَ، ومَرَرْتُ بامْرَأَةِ رَجُلٍ فَقِيْرٍ جالِسَةً في أَحَدِ الأَمْكِنَةِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [1]، على أَنَّ (سَواءً) حالٌ مِنْ (أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) النَّكِرَةِ المُخَصَّصَةِ بالإِضافَةِ إلى نَكِرَةٍ (أَيَّامٍ).

ومِنْهُ قِراءَةُ غَيْرِ نافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ مِنَ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾ [2]، على أَنَّ (قُبُلاً) حالٌ مِن (كُلَّ) المُضافَةِ إلى نَكِرَة (شَيْءٍ)

O بالعَمَلِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتَ آكِلاً للطَّعامِ واقِفاً، واَعْجَبَنِيْ فَهْمٌ أَخُوْكَ للقاعِدَةِ جَيِّداً، وتُعْجِبُنِيْ صَلاةٌ في المَسْجِدِ بخُشُوْعٍ.

O بالتَّصْغِيْرِ: يومِئُ المُصَغَّرُ إلى دَلالَةِ الصِّفةِ والمَوْصُوْفِ على وَفْقِ المَعْنَى الَّذِيْ يَقْصِدُهُ المُتَكَلِّمُ في أَثْناءِ تَواصُلِهِ مَعَ المُخاطَبِ، وهُوَ مَعْنًى يكْمُنُ في الأَصْلِ في الذَّمِّ مِنْ خِلالِ التَّحْقِيْرِ، وهُوَ المُصطَلَحُ الَّذي أُطْلِقَ عَلَيْهِ في بَعْضِ مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ، وفي بَعْضِ المَعانِيْ الأُخْرَى كالتَّحَبُّبِ، والتَّوَدُّدِ، والمَدْحِ، والتَّقْلِيْلِ، وتَقْرِيبِ المَسافَةِ وغَيْرِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ ما مَرَّ مِنْ مَعانٍ يُسْهِمُ في تَسْوِيْغِ الابْتِداءِ بالمُصَغَّرِ، ومَجِيْءِ الحالِ مِنْهُ، ويَكْتَسِبُ المُصَغَّرُ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ سِمَةَ المُشْتَقِّ مِنْ حَيْثُ جَمْعُهُ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برُجَيْلٍ جالِساً، ومَرَرْتُ بطُفَيْلٍ باكِياً، وهذا كُتَيِّبٌ مُفِيْداً.

O بالنَّسَبِ: يظْهَرُ لي أَنَّ القَوْلَ في المَنْسُوْبِ كالقَوْلِ في المُصَغَّرِ مِنْ حَيْثُ الإِيْماءُ إلى الصِّفَةِ؛ لأَنَّ الغايَةَ مِنَ النَّسَبِ تَكْمُن في أَنْ يُصْبِحَ المَنْسُوْبُ مَعْنَوِيّاً اسْماً لِما نُسِبَ إلَيهِ، وصَيْرُوْرَتِهِ حُكْمِياً كالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ في العَمَلِ مِنْ حَيثُ رَفْعُهُ المُضْمَرَ، والظَّاهِرَ، وصَيْرُوْرَةِ الياءِ المُشَدَّدَةِ فِيْهِ لَفْظِيّاً حَرْفَ الإِعْرابِ، وعَلَيْهِ فإِنَّنِي أَذْهَبُ إلى إجازَةِ مَجِيْءِ

(١) فصلت: ١٠.

(٢) الأنعام: ١١١

الحالِ مِنَ المَنْسُوْبِ النَّكِرَةِ كما في قَوْلِكَ : مَرَرْتُ ببَدَوِيٍّ ماشِياً في الصَّحْراءِ، وقاتَلَ العَدُوَّ عربِيٌّ شُجاعاً.

O بالنِّداءِ : تُعَدُّ النَّكِرَةُ المَقْصُوْدَةُ في النِّداءِ مَعْرِفَةً بقَيْدِ إِقْبالِ المُتَكَلِّمِ، أَوِ المُنادِيْ على هذا المُنادَى في أَثْناءِ الكَلامِ، وقَصْدِ هذا المُنَكَّرِ بعَيْنِهِ(١)، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ صاحِبُها نَكِرَةً مَقْصُوْدَةً على وَفْقِ ما مَرَّ فَضْلاً عَنْ قَرِيْنَةِ الحُضُوْرِ، كما في قَوْلِكِ : يا رَجُلُ سائِراً في الشّارِعِ، كُنْ مُتَواضِعاً، ولا تَمْشِ مُخْتالاً.

O بإِحْداثِ تَغْيِيْرٍ في نُطْقِ النَّكِرَةِ كالنَّبْرِ، وغَيرِهِ : يُعَدُّ هذا التَّغْيِيْرِ سِيَّما بَيِّنَةً على جَذْبِ انْتِباهِ السّامِعِ، أَوِ المُخاطَبِ إِلى هذِهِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ التَّغْيِيْرِ، وهُوَ جَذْبٌ يُكْسِبُ الكَلِمَةَ تَوْكِيْداً مِنْ خِلالِ تَفَكُّرِ المُخاطِبِ، أَوِ السّامِعِ في سَبَبِ هذا التَّغْيِيْرِ على وَفْقِ غَرِيْزَةِ حُبِّ الاسْتِطْلاعِ فَضْلاً عَنْ نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ في تَحْقِيْقِ غَرَضٍ ما مِنْ انْزِياحِ لِسانِهِ مِنَ الأَصْلِ إِلى هذا التَّغْيِيْرِ.

ويَعْدُ فيَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ المُتَكَلِّمَ بتَواصُلِهِ مَعَ المُخاطَبِ يتَحَكَّمُ في هذِهِ المَسأَلَةِ، فالمَعْرِفَةُ قَدْ تَصِيْرُ نَكِرَةً غَيْرَ مَعْرُوْفَةٍ، والنَّكِرَةُ قَدْ تَصِيْرُ مَعْرُوْفَةً فَضْلاً عَما يُمْكِنُ أَنْ يُؤَثِّرَ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ (السِّياقُ غَيرُ اللُّغَوِيُّ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ تَنَلْ ما تَستَحِقُّهُ مِنْ عِنايَةٍ في النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

(٤/ ٣) ذِكْرُ صاحِبِ الحالِ، وحَذْفُهُ :

الأَصْلُ في صاحِبَ الحالِ أَنْ يَكُوْنَ مَذْكُوْراً في الكَلامِ كما مَرَّ، وقَدْ يُحْذَفُ إِذا دَلَّ عَلَيْهِ الكَلامُ، ولَعَلَّ أَهَمَّ المَواضِعِ الَّتي يُمْكِنُ أَنْ يُحْذَفَ فيها :

O أَنْ يَكُوْنَ عائِدَ مَوْصُوْلٍ : يُعَدُّ هذا الحَذْفُ شائِعاً في كِتابِ اللهِ تَعالَى(٢)، ومِنْ ذلِكَ :

¥ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾(٣) : (طِيْناً) : حالٌ مِنَ الاسْمِ الاسْمِ المَوْصُوْلِ (مَنْ)، على أَنَّ المُرادَ : أَأَسْجُدُ لَهُ وهُوَ طِيْنٌ، وأَنَّ العامِلَ فيها (أَسْجُدُ)،

---

(١) انظر : الصَّبّان، حاشية الصَّبّان على شَرحِ الأَشْمُونِيِّ : ٣/ ١٣٨.

(٢) انظر : عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ١٦٦ – ١٧٢.

(٣) الإسراء : ٦١.

أَوْمِنَ العائِدِ عَلَيْهِ المَنْصُوْبِ المَحْذُوْفِ، على أَنَّ المُرادَ: (أَأَسْجُدُ لِمَنْ كانَ في وَقْتِ خَلْقِهِ طِيْناً، كما ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1]، وأَنَّ العامِلَ فيْها (خَلَقْتَ).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾[2]، على أَنَّ (وحِيْداً) حالٌ مِنْ عائِدِ المَوْصُوْلِ المَحْذُوْفِ، أَوْ مِنَ ياءِ المُتَكَلِّمِ في (ذَرْنِيْ).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴾[3]، على أَنَّ (حَلالاً طَيِّباً) حالٌ مِنْ عائِدِ المَوْصُوْلِ المَحْذُوْفِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[4]، على أَنَّ القَوْلَ في صاحِبَ الحالِ كالقَوْلِ في الآيَةِ السَّابِقَة، والتَّقْدِير: فيما فَعَلْنَهُ.

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾[5]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ (مِنَ الكِتابِ) كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

O أَنْ يَكُوْنَ مُضافاً مَحْذُوْفاً يَقْتَضِيْهِ المَعْنَى: بِمَا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا ﴾[6]، على أَنَّ (مِدْراراً) حالٌ مِنَ المُضافِ المَحْذُوْفِ تَقْدِيْرُهُ: وأَرْسَلْنا مَطَرَ السَّماءِ.

---

(١) انظر: الكشّاف: ٢/ ٦٧٦ – ٦٧٧، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٥٧، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٢٦.

(٢) المدثر: ١١.

(٣) المائدة: ٨٨.

(٤) البقرة: ٢٤٠.

(٥) المائدة: ١٥.

(٦) الأنعام: ٦.

○ أنْ يَكُوْنَ ضَمِيْراً مُسْتَتِراً، أوْ ظاهِراً في فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ على أنَّهُ فاعِلٌ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾(١)، على أنّ صاحِبَ الحالُ فاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: فصَلُّوا رِجالاً، أَوْ رُكْباناً(٢).

ومِنْهُ قَوْلُه تعالَى: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝٣ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾(٣) (قادِرِيْنَ) حالٌ مِنَ ضَمِيْرٍ مُسْتَتِرٍ في فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ على أنَّهُ فاعِلٌ تَقْدِيْرُهُ: نَجْمَعُها قادِرِيْنَ على أنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ(٤).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ۝١٧ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ ﴾(٥): (وَأَنْتُمْ داخِرُوْنَ) حالٌ مِنْ ضَمِيْرٍ مُتَّصِلٍ يُعْرَبُ نائِبَ فاعِلٍ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: نَعَمْ تُبْعَثُوْنَ وأَنْتُمْ داخِرُوْنَ(٦).

---

(١) البقرة: ٢٣٩.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٢٤٣.

(٣) القيامة: ٣–٤.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٨٥.

(٥) الصافات " ١٦–١٨.

(٦) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ٧/ ٣٥٥.

(٥) العاملُ في الحالِ: ذِكْرُهُ، وحذْفُهُ:

للعامِلِ في الحالِ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ:

(أ) أنْ يكُوْنَ فعْلاً: يُعَدُّ الفِعْلُ الأَصْلَ كما مَرَّ مِنَ الشَّواهِدِ السَّابِقَةِ، والأَكْثَرُ في هذا الفِعْلِ أَنْ يَكُوْنَ مُتَصَرِّفاً، ومِنْ ذلِكَ:

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾[1]: (تَهْتَزُّ): حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في (رآها)، والعامِلُ فيها الفِعْلُ (رَأَى)، و(تَهْتَزُّ): الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (تَهْتَزُّ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَهْتَزُّ) على أنَّها حالٌ مُتَداخَلَةٌ، والعامِلُ فيها (تَهْتَزُّ)، و(مُدْبِراً): حالٌ مِنْ فاعِلِ (وَلَّى) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في هذا العامِلِ.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[2]: قَوْلُهُ (إلاَّ اسْتَمَعُوْهُ): حالٌ مِنَ الهاءِ الضَّمِيْرِ في (يَأْتِيْهِمْ)، أَوْ مِنْ (مِنْ ذِكْرٍ) فاعِلِ (يأْتِيْهِم)، على أَنَّ (مِنْ زائِدَةٌ)؛ لأَنَّهُ مَوْصُوْفٌ بِشِبهِ الجُمْلَةِ (مِنْ رَبِّهِمْ)، على أَنَّ (مِنْ) بَيانِيَّةٌ، وبِـ (مُحْدَثٍ)، وقَوْلُهُ (وهُمْ يَلْعَبُوْنَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (اسْتَمَعُوْهُ)، على أَنَّها حالٌ مُتَداخِلَةٌ، والعامِلُ فيها الفِعْلُ (اسْتَمَعَ).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾[3]: (وهِيَ تَفُوْرُ): حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في (لَها)، والعامِلُ في هذِهِ الحالِ (سَمِعُوا)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ شِبْهُ الجُمْلَةِ (لَها) حالاً مِنْ (شَهِيْقاً) النَّكِرَةِ، على أَنَّ العامِلَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ في الاسْتِقْرارُ المَحْذُوْفُ، والتَّقْدِيْرُ: شَهِيْقاً كائِناً لَها، أَوْ: اسْتَقَرَّ لَها. و (تكادُ تَمَيَّزُ...) حالٌ أُخْرَى العامِلُ فيها كالعامِلِ في الحالِ قَبْلَها (وهِيَ تَفُوْرُ).

---

(١) النمل: ١٠.

(٢) الأنبياء: ٢.

(٣) الملك: ٧-٨.

وقَدْ يَكُوْنُ العامِلُ فِعْلاً جامِداً كما في قَوْلِكِ : ما أَجْمَلَ الفَتاةَ مُحَجَّبَةً، على أَنَّ (مُحَجَّبَةً) حالٌ مِنَ (الفَتاةَ)، والعامِلُ فيها فِعْلُ التَّعَجُّبِ الجامِدُ (أَجْمَلَ)، وقَوْلِكَ : نِعْمَ القائِدُ شُجاعاً، على أَنَّ (شُجاعاً) حالٌ مِنْ فاعِلِ (نِعْمَ) فِعْلِ المَدْحِ الجامِدِ.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ اسْمَ فِعْلٍ كما في قَوْلِكَ : نَزالِ مِن فَوْقِ الشَّجَرَةِ حَذِراً، ومُنْتَبِهاً، وقَوْلِكَ : صَهْ مُلْتَزِماً بالهُدُوْءِ.

(ج) أَنْ يَكُوْنَ اسْماً مُشْتَقّاً يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ المُضارِعِ، والمُشْتَقّاتُ هِيَ :

¥ اسْمُ الفاعِلِ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ ﴾(1) :

(فِتنَةً) : يَجُوْزُ فيها أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِنَ (النّاقَةِ)، على أَنَّ العامِلَ فيها اسْمُ الفاعِلِ (مُرْسِلُوْ)، أَوْ مَفْعُوْلاً لَهُ(2).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾(3)، على أَنَّ (يُسْراً) حالٌ العامِلُ فيها اسْمُ الفاعِلِ (الجارياتِ)(4).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا ﴾(5)، على أَنَّ (ضَبْحاً) حالٌ العامِلُ فيها اسْمُ الفاعِلِ (العادِياتِ)(6).

وقَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾(7)، على أَنَّ (يُصَلِّيْ) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في اسْمِ الفاعِلِ (قائِمٌ)، وهُوَ العامِلُ فيها.

---

(1) القمر : ٢٧.

(2) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٩٥.

(3) الذّاريات ٣.

(4) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٧٨.

(5) العاديات : ١.

(6) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٣٠٠.

(7) آل عمران : ٣٩.

وقَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾(١): قَوْلُهُ ﴿ لَا يَذُوقُونَ ﴾ حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (يَدْعُوْنَ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ في (آمِنِيْنَ)، والعامِلُ فيها اسْمُ الفاعِلِ (آمِنِيْنَ).

وقَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾(٢): قَوْلُــهُ (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ) حالٌ منَ الضَّمِيرِ في اسْمِ الفاعِلِ (مُعْرِضِيْنَ) العامِلِ فيها.

وقَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾(٣): قَوْلُهُ (كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ في اسْمِ الفاعِلِ (مُسْتَكْبِراً) العامِلِ فيها، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ في (وَلَّى) العامِلِ فيها.

وقَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾(٤): قَوْلُهُ (يُسَبِّحُونَ...) حالٌ مِنْ الضَّمِيرِ في اسْمِ الفاعِلِ (حافِّيْنَ) العامِلِ فيها، أَوْ مِنَ) المَلائِكَةَ)، على أَنَّ العامِلَ فيها (تَرَى).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾(٥): (بِهِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (بضارِّيْنَ)، على أَنَّ الباءَ للاسْتِعانَة، وأَنَّ العامِلَ فيها اسْمُ الفاعِلِ (ضارِّيْنَ)، و(إلاَّ بإِذْنِ اللهِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (بِه)، والعامِلُ فيها اسْمُ الفاعِلِ (ضارِّيْنَ).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ ﴾(٦)، على أَنَّ (غَيْرَ مَنْقُوْصٍ) حالٌ مِنْ (نَصِيْبَهُمْ)، والعامِلُ فيها اسْمُ الفاعِلِ (مُوْفُوْهُمْ)

¥ اسْمُ المَفْعُولِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾(٧)، على أَنَّ (مُصْبِحِيْنَ) حالٌ مِنْ اسْمِ الإِشارَةِ (هؤُلاء)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ في

(١) الدخان: ٥٥ – ٥٧
(٢) المدثر: ٤٩ – ٥٠.
(٣) لقمان: ٧.
(٤) الزمر: ٧٥.
(٥) البقرة: ١٠٢.
(٦) هود: ١٠٩.
(٧) الحجر: ٦٦

اسم المَفْعُولِ (مَقْطُوعٌ)، والعامِلُ فيها: مَقْطُوعٌ اسْمُ المَفْعُول، وقَدْ جاءَتِ الحالُ جَمْعاً على المَعْنى ؛ لأَنَّ مَعْنَى (دابِرَ هؤُلاءِ) بمَعْنَى : مُدْبِرِي هؤُلاء(١).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ﴾(٢) : يجُوزُ في (المُحْصَناتُ) أَنْ تَكُونَ مُبْتَدأً خَبَرُهُ مَحْذوفٌ على أَنَّ الواوَ اسْتِئْنافِيَّةٌ، والتَّقْدِيرُ : والمُحْصَناتُ حِلٌّ لَكُمْ، وأَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً على (الطَّيِّباتُ)، على أَنَّ شبْهَ الجُمْلَةِ (مِنَ المُؤْمِناتِ) حالٌ مِنَ (المُحْصَناتُ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ المُسِتَتِرِ فيها، على أَنَّ (مِنَ) بيانِيَّةٌ، والعامِلُ في هذِهِ الحالِ (المُحْصَناتُ) اسْمُ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُولِ، والقَولُ نَفْسُهُ في (مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا...).

ومِنْـهُ قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾(٣) : قَوْلُـهُ (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خاوِيَةٍ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (صَرْعَى)، على أَنَّ (صَرْعَى) جَمْعُ تَكْسِيرٍ واحِدُهُ : صَرِيْعٌ الَّذي هُوْ بمَعْنَى مَفْعُوْلٍ (مَصْرُوْعٌ).

¥ اسْمُ التَّفْضِيْلِ : مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾(٤)، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (عِنْدَ اللهِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (أَكْرَمَكُم)، والعامِـلُ فيهـا اسْـمُ التَّفضِيْلِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾(٥)، عـلى أَنَّ شِـبْهَ الجُمْلَـةِ (في السَّمواتِ والأَرْضِ) حالٌ مِنَ (المَثَلُ الأَعْلَى) عـلى أَنَّ العامِـلَ الاسْـتِقْرارُ المَفْهُـوْمُ مِـنَ الخَبَرِ شِبْهِ الجُمْلَةِ (لَهُ)، أَوْ مِـنَ الضَّـمِيرِ المُسْـتَتِرِ فِيْ (الأَعْـلَى)، عـلى أَنَّ العامِـلَ فيهـا اسْـمُ التَّفْضِيْلِ (الأَعْلَى).

---

(١) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٦.

(٢) المائدة: ٥.

(٣) الحاقة : ٧.

(٤) الحجرات : ١٣.

(٥) الروم : ٢٧.

ومِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ : هذا بسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً، على أَنَّ (رُطَباً) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في (مِنْهُ)، والعامِلُ فِيها (أَطْيَبُ) المُتَضَمِّنُ مَعْنَى المُفاضَلَةِ، وهُوَ عامِلٌ أَيْضاً في الحالِ الأُوْلَى (بُسْراً) الَّتِي صاحِبُها الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ في العامِلِ فيها (أَطْيَبُ)، وهِيَ مُقَدَّمَةٌ وُجُوباً لكَوْنِها حالَ الفاضِلِ، وكَوْنِ عامِلِها اسْمَ التَّفْضِيلِ لتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ المُفَضَّلِ، والمُفَضَّلِ عَلَيْهِ، على أَنَّ الحالَيْنِ لَوْ تَأَخَّرَتا عنِ العامِلِ فيها (أَطْيَبُ) لتَحَقَّقَ اللَّبْسُ بَيْنَهُما، كما سَيَأْتِي في تَقْدِيمِ الحالِ على عامِلِها.

ومِنْهُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً، على أَنَّ القَوْلَ فِيْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ، وأَنَّ صاحِبَي الحالِ فيهْ مُخْتَلِفاً، وهذا على خِلافِ ما في المِثالِ السَّابِقِ ؛ لأَنَّهما مُتَّحِدانِ[1]. ولا مُحْوِجَ إلى تَوَهُّمِ المُبَرِّدِ، والزَّجّاجِ، وأَبِي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ، وغَيْرِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ناصِبَ هاتَيْنِ الحالَيْنِ (كانَ) المحْذُوفَةُ هِيَ، واسْمُها، على أَنَّ صاحِبَ الحالَيْنِ اسْمُها الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فيها.

ومِنْهُ قَوْلُكَ : أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ كَرِيْماً، وصادِقاً، ومُتَعاوِناً.

٤ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ : مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴾[2] : شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْ غَيْرِ سُوْءٍ) حالٌ مِنْ الضَّمِيرِ في الحال الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (بَيْضاءَ)، على أَنَّ العامِلَ فيها الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، ويَجُوْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (تَخْرُجْ)، وأَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لـ (بَيْضاءَ)، و(آيَةً) حالٌ أُخْرَى مِنَ الضَّمِيرِ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، على أَنَّ هذِهِ الصِّفَةَ هيَ العامِلُ فيها، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيرِ في (مِنْ غَيْرِ سُوْءٍ)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (بَيْضاءَ)، ومَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ : جَعَلْناها آيَةً[3].

ومِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ[4] :

عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عَلَيْكِ إِمارَةٌ ... نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلِيْنَ طَلِيْقُ

---

(١) انظر : النجار، ضياء السالك : ٢/ ٢١١ – ٢١٢.

(٢) طه : ٢٢.

(٣) انظر : العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٨٩.

(٤) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذثور الذهب : ١٤٧.

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (تَحمِلِيْنَ) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ العائِدِ على المُبْتَدَأ (هذا)، وَأَنَّ هذِهِ الصِّفَةَ خَبَرُ المُبْتَدَأ، والعامِلَةُ في الحالِ المُقَدَّمةِ. وذَهَبَ الكُوْفِيُّوْنَ إلى أَنَّ (هذا) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ مُبْتَدَأٌ، وأَنَّ الجُمْلَةِ بَعْدَهُ صِلَةُ المَوْصُوْلِ، والعائِدُ إِلَيْهِ مَحْذُوْفٌ، وخَبَرُهُ : طَلِيْق، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ الواوَ واوُ هذِهِ الحالِ.

¥ المَصْدَرُ : مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى : ﴿ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾[1]، على أَنَّ (خالِدِيْنَ فيها) حالٌ مُقَدَّرة مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ بالمَصْدَرِ (مَثْواكُمْ) العامِلِ فيها.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾[2]، على أَنَّ (خالِداً فيها) حالٌ مُقَدَّرَة مِنْ جَهَنَّمَ، والعامِلُ فيها المُبْتَدَأ (جَزاؤُهُ).

وقَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[3]، على أَنَّ (مُصَدِّقاً) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في المَصْدَرِ (الحَقُّ) العامِلِ فيها.

(د) أَنْ يَكُوْنَ الاسْتِقرارَ المَفْهُوْمَ مِنَ الجارِّوالمَجْرُوْرِ، أَوِ الظَّرْفِ المُتَعَلِّقِ بمَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، وهذا المَحْذُوْفُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مُشْتَقّاً على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، أَوْفِعْلاً على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ كما يَظْهَرُ لِي، وكَوْناً عامّاً ما عَدا ما يَتَعَلَّقُ بِهِ الجارُّ والمَجْرُوْرُ، والظَّرْفُ الواقِعانِ صِلَةً للمَوصُوْلِ الَّتي يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً إِمَّا بتَقْدِيْرِ مُبْتَدَأ يَكُوْنانِ خَبَراً لَهُ، وإِمَّا بتَقْدِيْرِ فِعلٍ مَحْذُوْفٍ هُوَ وفاعِلُهُ : تَكْمُنُ هذهِ المَسْأَلَةُ فيما يَأْتِي :

O خَبَرُ المُبْتَدَأ : يُعَدُّ شِبْهُ الجُمْلَةِ الواقِعُ خَبَراً أَكْثَرَ شُيُوْعاً في كِتابِ اللهِ مِنْ غَيرِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَعُوْدُ إِلى كَوْنِ الخَبَرِ رُكْناً أَساسِيّاً تَتَحَقَّقُ بِهِ فائِدَةُ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وإلى كَوْنِهِ أَكْثَرَ شُيُوْعاً مِنَ الحالِ الفَضْلَةِ الَّتي تُبَيِّنُ الهَيْئَةَ، أَوِ الصِّفَةِ التَّابِعَةِ الَّتي تُسْهِمُ في تَخْصِيْصِ المَوْصُوْفِ رُكْناً أَساسِيّاً كانَ، أَوْغَيْرَهُ. ومِمَّا جاءَ في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ مِنْهُ.

---

(١) الأنعام : ١٢٨.

(٢) النساء : ٩٣.

(٣) البقرة : ٩١.

± قَوْلُـــهُ تَعـــالَى : ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾(١)، على أَنَّ (خالِدِيْنَ فيها) حالٌ مِنْ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (لَهُمْ)، وأَنَّ العامِلَ فيها ما يَتَعَلَّقُ بِهِ (لَهُمْ) الواقِعِ خَبَراً للمُبْتَدَأ المُؤَخَّر (جَنَّاتٌ...) والمَحْذُوْفِ وُجُوْباً.

± قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ ﴾(٢)، عـلى أَنَّ (فِئَتَـيْنِ) حـالٌ مِـنْ ضَـمِيْرِ المُخاطَبِيْنَ في (لَكُمْ)، وأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (لَكُمْ) خَبَرُ اسْمِ الاسْتِفْهامِ (ما)، كما مَـرَّ، و(في المُنافِقِيْنَ) شِبْهُ الجُمْلَة حالٌ مِنْ (فِئَتَيْنِ) مُقَدَّمَةٌ على صاحِبِها النَّكِرَةِ.

± قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ وَلَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًاۚ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَتَّقُونَ ﴾(٣)، عـلى أَنَّ (واصِباً) حالٌ مِنَ (الدِّيْنُ)، والعامِلُ فيها ما في (لَهُ) الخَبَرِ مِنَ الاسْتِقْرارِ كما مَرَّ.

± قَوْلُـــهُ تَعـــالَى : ﴿ يَٰقَوۡمِ لَكُمُ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ظَٰهِرِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾(٤)، عـــلى أَنَّ (ظاهِرِيْنَ...) حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ المُخاطَبِيْنَ في (لَكُمُ)، أعلى أَنَّ القَوْلَ في العامِـلِ في هـذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

± قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾(٥)، عـلى أَنَّ (خالِـدِيْنَ فيهـا) حـالٌ مِـنْ ضَـمِيْرِ الغـائِبِيْنَ المُتَّصِـلِ في (عَلَـيْهِمْ) خَـبَرِ المُبْتَـدَأ (لَعْنَـةُ اللهِ...)، وأَنَّ القَـوْلَ في عامِلِهـا كـالقَوْلِ في سابِقَتِها(٦).

---

(١) آل عمران : ١٩٨.

(٢) النساء : ٨٨.

(٣) النحل : ٥٢.

(٤) غافر : ٢٩.

(٥) البقرة : ١٦١.

(٦) انظر شَواهِدَ أُخرَى : البقرة : ٦٢، آل عمران : ١٥، المائدة : ٨٤، ١١٩، الأنعام :١٢٧، الفرقـان : ٧، الأعراف : ٣٢، التوبة : ٢٢، هود : ١٧، ١٠٦، ١٠٨، الرعد : ٣١، ٤٢، طه : ٧٥ – ٧٦، السجدة : ١٩، فاطر : ١٠، غافر : ٢٩، الأحقاف : ١٢، الواقعة : ١٥ – ١٦، القلم : ٣٤، المدَّثر : ٤٩،

± قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ﴿١٧﴾ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [1]، على أَنَّ (فاكِهِيْنَ...) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ في شِبْهِ الجُمْلَةِ (في جَنَّاتٍ ونعيمٍ) خَبَرَ (إِنَّ)، والعامِلُ فيها الاسْتِقْرارُ في هذا الخَبَرِ.

± قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [2] : يَجُوْزُ في شِبْهِ الجُمْلَةِ (عِنْدَ رَبِّهِـمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (للمُتَّقِينَ) خَبَرِ (إِنَّ)، والعامِلُ فيها الاسْتِقْرارُ فيْهِ، وأَنْ يَكُـوْنَ حـالاً مِنْ (جَنّاتِ النَّعِيْمِ) مُقَدَّمَةً عَلَيْها[3].

O خَبَرُ الفِعْلِ النَّاسِخِ : مِنْ ذلِكَ : قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [4]، على أَنَّ (خالِصَةً) حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ المُخاطَبِيْنَ في شِبْهِ الجُمْلَةِ (لَكُمْ) خَبَرِ الفِعْلِ النَّاسِخِ (كـانَ)، والعامِـلُ فيهـا الاسْتِقْرارُ في هذا الخَبَرِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً لِلفِعْلِ النَّاسِخِ، وشِبْهُ الجُمْلَـةِ (عِنْـدَ اللهِ) حالٌ مِنْ (الدَّارُ الآخِرَةُ) اسْمِ الفِعْلِ النَّاسِخِ، والعامِلُ فيها الاسْتِقْرارُ في (لَكم)[5].

O أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [6] : شِبْهُ الجُمْلَـةِ (عِنْدَ اللهِ) حالٌ مِنْ (فَوْزاً عَظِيْماً)، والعامِلُ فيها الاسْتِقْرارُ فيها.

وقَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [7] : (قِطَعاً...) : مَفْعُوْلٌ ثانٍ لـ (أُغْشِيَتْ)، و (مِنَ اللَّيْلِ) صِفَةٌ لَهُ، و(مُظْلِماً) يَجُوْزُ فِيْهِ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (اللَّيْلِ)، أَوْ مِنْ (قِطَعاً)، وصِفَةً لـ (قِطَعاً)، وذُكِّرَ حَمْلاً على أَنَّ القِطَعَ في مَعْنَى الكَثِيْرِ كما قِيْـلَ، عـلى أَنَّ الأَوْلَى عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (اللَّيْلِ) لكَـوْنِ العامِـلِ في الحـال هـوَ العامِـلُ في

---

(1) الطور : ١٧ — ١٨.

(2) القلم : ٣٤.

(3) انظر شواهد أخرى : المائدة : ٣٢، الرعد : ١٨، الكهف : ٣ — ٤، الزمر : ٤٧، الطور : ١٧ — ١٨.

(4) البقرة : ٩٤.

(5) انظر : أبو حيّان، البحر المحيط : ١/ ٣١٠.

(6) الفتح : ٥.

(7) يونس : ٢٧.

صاحبِها، وهُوَ الاسْتِقْرارُ المَفْهُوْمُ مِنْ (مِنَ اللَّيْلِ)، والعامِلُ في (قِطَعاً) هُوَ (أُغْشِيَتْ)، وفي الحال لَوْ كانَتْ مِنْ (قِطَعاً) هُوَ الاسْتِقْرارُ في (مِنَ اللَّيْلِ)(١).

ومِمّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ على كَوْنِ العامِلِ فيها غَيرَ العامِلِ في صاحِبِها قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾(٢)، على أَنَّ العامِلَ في صاحِبِها (أُمَّتُكُمْ) هُوَ الحَرْفُ النّاسِخُ (إِنَّ)، والعامِلَ فيها مَعْنَى الإشارَةِ في اسْمِ الإشارَةِ (هذِهِ). ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ(٣):

هـا بَيِّنـاً ذا صَرِيْـحُ النُّصْـحِ فاصْـغِ لَـهُ ... وطَـعْ فطاعَـةُ مُهْـدٍ نُصْـحَهُ رَشَـدُ

على أَنَّ (بَيِّناً) حالٌ مِنْ اسْمِ الإشارَةِ العامِلُ فيها ما في حَرْفِ التَّنْبِيْهِ (ها) مِنْ مَعْنَى التَّنْبِيْهِ، والعامِلُ في اسْمِ الإشارَةِ (ذا) الابْتِداءُ، أَوْ أَنَّ المُبْتَدأَ، والخَبَرَ مُتَرافِعان على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ، وذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ أَنَّ العامِلَ فيها يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْنَى التَّنْبِيْه، أَوِ الإشارَة.

O صِلَةُ المَوْصُوْلِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾(٤)، على أَنَّ (مُبارَكاً) حالٌ مِنَ فاعِلِ فِعْلِ الاسْتِقْرارِ المَحْذُوْف المُتَعَلِّقِ بِهِ الجارُّ والمَجْرُورُ (بِبَكَّةَ)، وهُوَ العامِلُ فيها، وفي صاحِبِها.

ومِنْهُ قِراءَةُ الحَسَنِ، وغَيْرِهِ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءَ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءَ بَيْنَهُمْ ﴾(٥) بنَصْبِ (أَشِدّاءَ، ورُحَماءَ) على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في صِلَةِ المَوْصُوْلِ (مَعَهُ)، والعامِلُ فيها فِعْلُ الاسْتِقْرارِ المَحْذُوْفِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ النَّصْبُ على المَدْحِ، على أَنَّ فعْلَ المَدْحِ مَحْذُوْفٌ(٦).

---

(١) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٣٤٣، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٣، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ١٥٠.

(٢) الأنبياء: ٩٢.

(٣) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٠، ١٤٩، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق محمد محيي الدين): ٢/ ٦٤٧أ

(٤) آل عمران: ٩٦.

(٥) الفتح: ٢٩

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ١٠٢، الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ١٤٢، ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٢٧٦.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾(1)، على أَنَّ (جَمِيْعاً) حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في صِلَةِ المَوْصُوْلِ (الأَرْضِ) كما مَرَّ.

ومِنْـهُ قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾(2) : القَوْلُ في هذِهِ الحـالِ كـالقَوْلِ في سابِقَتِها.

وقِيْلَ إِنَّ الحالَ الَّتي تُحْذَفُ ويَتَعَلَّقُ بِها شبْهُ الجُمْلَةِ مِنَ الظَّرْفِ، والجـارِّ والمَجْـرُوْرِ – يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ كَوْناً عامّاً لا مُقَيَّداً، أَوْ خاصّاً، وإِنْ لَمْ تَكُنْ كذلِكَ وَجبَ ذِكْرُها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَشْمَلُ الخَبَرَ، والنَّعْتَ، والحالَ، ومَفْعُوْلَ (ظَنَّ)، وأَخَواتِها الثَّانِي، وخَبَرَ المُبْتَدأ بَعْدَ (لَوْلا).

ومِمَّا لَمْ يُجِزِ النُّحاةُ فيْهِ أَنْ يُذْكَرَ هذا المَحْذُوْفُ وُجُوْباً قَوْلُـهُ تَعـالَى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى ﴾(3) : قِيْلَ إِنَّ (مُسْـتَقِرّاً) حـالٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُتَّصِـلِ في (رآهُ)، و(عِنْدَهُ) يَتَعَلَّقُ بِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَهْدِمَ الأَصْلَ النَّحْوِيَّ، ولذلِكَ قِيْلَ إِنَّ (مُسْتَقِرّاً) يُـوْمِئُ إِلى أَنَّه ثابِتٌ غَيْرُ مُتَقَلْقِلٍ، لا إِلى الحُصُوْلِ المُطْلَقِ، ولذلِكَ صَحَّ أَنْ يُذْكَرَ بهـذِهِ الدَّلالَـةِ الزَّائِـدَةِ (غَيْرُ مُتَقَلْقِل)(4).

ولَمْ يُجِزِ النُّحاةُ مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ خَلْفَ هِنْدٍ ضاحِكَةً، بنَصْبِ (ضاحِكَةً) على الحالِ مِنْ هِنْدٍ، على أَنَّ العاملَ فيها الاسْتِقْرارُ في (خَلْفَ هِنْدٍ) ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ عَـنْ زَيْـدٍ، ويسْـتَتِرُ فيْـهِ ضَمِيْرُهُ، وذلِكَ لأَنَّ الظَّرْفَ لا يَعْمَلُ في الحالِ إِلاَّ إذا نابَ مَنابَ الخَبَرِ، وهذا الظَّرْفُ العامِلُ في حالِ هِنْدٍ (ضاحِكَةً) لَيْس نائِباً مَنابَ خَبَرِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ الصَّحِيْحَ أَنْ يُقالَ : زَيْـدٌ خَلْـفَ هِنْدٍ ضاحِكاً، على أَنَّ الحالَ مِنَ المُبْتَدَأ (زَيْدٌ) الّذي أُخْبِرَ عَنْهُ بالظَّرْفِ (خَلف هِنْدٍ)(5).

---

(1) البقرة : ٢٩.

(2) المائدة : ٣٦

(3) النمل : ٤٠.

(4) انظر : أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٧٧، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٠٠٩.

(5) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٩١ – ١٩٢.

ولم يُجِيزُوا مِثْلَ قَوْلِكَ : قامَ غُلامُ هِنْدٍ ضاحِكَةً ؛ لأَنَّ (غلامُ هِنْدٍ) لا يُشْبِهَ الفِعْلَ إلاّ إذا تُوُهِّمَ بأَنَّهُ خادِمُ هِنْدٍ.

ومِمَّا جاءَ على خِلافِ ما مَرَّ قَوْلُ أَبِي العَلاءِ المَعَرِّيِّ(١) :

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسالا

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (يُمْسِكُهُ) خَبَرُ المُبْتَدَأ، وهذا الخَبَرُ لَيْسَ كَوْناً عامّاً، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذا القَوْلَ يُوْسَمُ باللَّحْنِ على وَفْقِ هذا الأَصْلِ. وقِيْلَ إنَّ للنُّحاةِ في خَبَرِ المُبْتَدَأ بَعْدَ (لَوْلا) ثَلاثَةَ أَحْوالٍ :

- حالَةٌ يَجِبُ فيها حَذْفُهُ بقَيْدِ أَنْ يَكُوْنَ كَوْناً عامّاً كالوُجُوْدِ المُطْلَقِ.
- حالةٌ يَجُوْزُ فيها ذِكْرُهُ إِنْ كانَ كَوْناً خاصّاً كالقُعُوْدِ، والقِيام بقَيْدِ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيْلٌ كما في قَوْلِكَ : لَوْلا أَصْدِقاءُ الرَّجُلِ لاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الحُزْنُ، على أَنَّ الأَصْدِقاءَ دَلِيْلٌ بَيِّنٌ على هذا الخَبَرِ المَحْذُوْفِ، وعَلَيهِ فإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ : لَوْلا أَصْدِقاءُ الرَّجُلِ ساعَدُوْهُ لاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الحُزْنُ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ في الكَلامِ دَلِيْلٌ عَلَيْهِ وَجَبَ ذِكْرُهُ، وعلَيْهِ فإِنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ في قَوْلِ أَبِي العَلاءِ على وَفْقِ هذِهِ الحالَةِ يُعَدُّ مِنْ بابِ الجائِزِ لوُجُوْدِ هذا الدَّلِيْلِ، وهُوَ عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ يُوْسَمُ باللَّحْنِ(٢). وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاةِ إلى عَدِّ (يُمْسِكُهُ) بَدَلَ اشْتِمالٍ مِنَ (الغِمْدُ)؛ ليُخْضِعَهُ لسلْطانِ مَذْهَبِ الجُمْهوْرِ.
- حالَةٌ يَجِبُ فيها ذِكْرُهُ إذا كانَ كَوْناً خاصّاً كما مَرَّ بقَيْدِ أَلاَّ يَتَوافَرَ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ ما يَدُلُّ عَلَيْهِ.

ومِمَّا يعَدُّ مِمَّا مَرَّ الحَدِيْثُ الشَّرِيْفُ : **"لَوْلا قَوْمِيْ حَدِيْثُو عهْدٍ بكُفْرٍ لبَنَيْتِ الكَعْبَةُ على قَواعِدِ إِبْراهِيْمَ"**(٣)، على أَنَّ الخَبَرَ (حَدِيْثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ) وَجبُ ذِكْرُهُ فيْهِ لكَوْنِهِ مُقَيَّداً، ولا دَلِيْلَ عَلَيْهِ. وذَكَرَ ابْنُ الطَّراوةِ أَنَّ جَوابَ (لَوْلا) هُوَ الخَبَرِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ وُسِمَتْ بالضَّعْفِ.

(١) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب : ٣٦ — ٣٧.

(٢) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب : ٣٦ — ٣٧ (هامش : ٢).

(٣) انظر : ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك :: ١/ ٢٢١، المالقي، الجنى الداني : ١/ ١٠٢

ومِمَّا لَمْ يُجِزِ النُّحاةُ فيْهِ مَجِيْءَ ما تَتَعَلَّقُ بِهِ الحالُ شِبْهُ الجُمْلَةِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾(١): (على رُسُلِكَ) يَتَعَلَّقُ بـ(وَعَدْتَنا)، وأَجازَ الزَّمَخْشَرِيُّ –كما يُفْهَمُ– أَنْ يَتَعَلَّقَ بحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها: ما وَعَدْتَنا مُنَزَّلاً على رُسُلِكَ، أَوْ مَحْمُوْلاً على رُسُلِكَ، وهِيَ إِجازَةٌ لا تَصِحُ عِنْدَ النُّحاةِ؛ لأَنَّ الحالَ الَّتِيْ يَتَعَلَّقُ بها الجارُّ والمَجْرُوْرُ يَجِبُ ذِكْرُها إِنْ كانَتْ كَوْناً مُقَيَّداً، ولا دَلِيْلَ عَلَيْها، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الصِّلَةِ، والصِّفَةِ، والخَبَرِ(٢).

(هـ) أَنْ يَكُوْنَ مَعْنَوِيّاً: العامِلُ المَعْنَوِيُّ يُعْتَدُّ بِهِ إِذا كانَ فِيْهِ مَعْنَى الفِعْلِ تُوْمِئُ إِلَيْهِ بَعْضُ الحُرُوفِ والأَسْماءِ، والحُرُوْفُ هِيَ: لَعَلَّ، وكَأَنَّ، ولَيْتَ، وهاءُ التَّنْبِيْهِ، والأَسْماءُ أَسْماءُ الإِشارَةِ. وفِيْ كَوْنِ ما مَرَّ عَوامِلَ مَعْنَوِيَّةً خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ(٣)، فمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّها تَعْمَلُ في الحالِ، ومِنْهُم مَنْ أَجازَ أَنْ تَعْمَلَ (كَأَنَّ) فقَطْ، على أَنَّ العامِلَ فيها مَعَ البَواقِيْ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ، ومِنْهُمْ مِنْ مَنَعَ عَمَلَ حَرْفِ التَّنْبِيْهِ، واسْمِ الإِشارَةِ فيها. وهذا العامِلُ المَعْنَوِيُّ لا يَجُوْزُ حَذْفُهُ، ويَبْقَى عَمَلُهُ، كما في: الدَّارَ زَيْدٌ قائِماً، على أَنَّ المُرادَ: مُسْتَقِرٌّ، أَوِ: اسْتَقَرَّ في الدَّارِ زَيْدٌ قائِماً؛ لأَنَّ هذا العامِلَ ضَعِيْفٌ لا يَقْوَى قُوَّةَ الفِعْلِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ المُبَرِّدَ قَدْ أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَةَ(٤).

ومِمّا يَعْمَلُ مِنْ مَعْنَى الإِشارَةِ في الحالِ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾(٥)، وقَوْلُهُ: ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾(٦).

(و) أَنْ يَكُوْنَ مَحْذُوْفاً:

الأَصْلُ في هذا العامِلِ أَنْ يُذْكَرَ؛ لأَنَّهُ يُسْهِمُ في تَحْقِيقِ مَعْنًى ما لَيْسَ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، أَوْ تَوْكِيْدِ مَعْنًى آخَرَ بَيِّنٍ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ كما في الحالِ المُؤَكِّدَةِ، ويُحْذَفُ بقَيْدِ أَنْ

(١) آل عمران: ١٩٤.

(٢) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٤٥٥، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٣/ ١٤٢.

(٣) انظر: أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ١/ ٤٧٣، ٥/ ٢٣٩، المبرد، المقتضب: ٤/ ٣٠١، ٣٠٧، ابن الشجريّ، الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٧٧.

(٤) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٨، ٧/ ٢٩٧.

(٥) الأنعام: ١٢٦.

(٦) هود: ١١.

يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيْلٌ، أَوْ قَرِيْنَةٌ ما لِتَحْقِيْقِ غَرَضٍ ما يَرْغَبُ المُتَكَلِّمُ في أَنْ يَتَحَقَّقَ، وهذا الحَذْفُ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ جائِزاً، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ واجِباً[1] :

(و/ ١) الحَذْفُ الجائِزُ : يُقَيَّدُ هذا الحَذْفُ بعَدَمِ كَوْنِهِ عامِلاً مَعْنَوِيّاً كما سَيَأْتِي، ويتَوافُرِ دَلِيْلٍ حالِيٍّ، أَوْ مَقالِيٍّ، على أَنَّ الحالِيَّ يَكْمُنُ في السِّياقِ غَيْرِ اللُّغَوِيِّ، أَوْ ما يُسَمّى بالتَّداوُلِيَّةِ، ويَشْتَمِلُ هذا الدَّلِيْلُ على ما في المُجْتَمَعِ مِنْ عاداتٍ، وتَقالِيْدَ، ومُعْتَقَداتٍ، ومناسَباتٍ لِحُضُوْرِها أَثَرٌ في المُتَكَلِّمِ المُتواصِلِ إِخبارِيّاً مَعَ المُخاطَبِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُهُ يَمِيْلُ إِلى التَّخْفِيْفِ، والاخْتِصارِ، وهُما مِنْ أَهَمِّ خَصائِصِ العَرَبِيَّةِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ لِمَنْ يَسْتَعِدُّ لِسَفَرٍ: راشِداً، على أَنَّ المُرادَ: تُسافِرُ راشِداً، ولِمَنْ أَدَّى فَرِيْضَةَ الحَجِّ : مَأْجُوراً، على أَنَّ المرادَ: رَجَعْتَ مَأْجُوراً، ولِطالِبٍ ذَهَبَ لِيَطَّلِعَ على نَتِيْجَةِ الثَّانَوِيَّةِ العامَّةِ : مَسْرُوْراً، على أَنَّ المرادَ : رَجَعْتَ مَسْرُوْراً، ولِقائِدٍ قاتَلَ العَدُوَّ : مُنْتَصِراً، على أَنَّ المرادَ : رَجَعْتَ مُنْتَصِراً، ولِمَرِيْضٍ غادَرَ المَشْفَى : مُعافًى على أَنَّ المُرادَ : غادَرْتَه مُعافًى، ولِمَنْ أَكْمَلَ قِراءَةَ القُرْآنِ : مُثاباً، على أَنَّ المُرادَ : أَكْمَلْتَهُ مُثاباً، ولِلرَّجُلِ الرَّاحِلِ : راشِداً مَهْدِيّاً، على أَنَّ المُرادَ : تَذْهَبُ راشِداً مَهْدِيّاً ـ ولِلمُحَدِّثِ : صادِقاً، على أَنَّ المُرادَ : تَقُوْلُ هذا صادِقاً، ومُصاحَباً مُعاناً، على أَنَّ المُرادَ : تَذْهَبُ مُصاحَباً مُعاناً، وغَيْرِ ذلِكَ مِمَّا لِلقَرِيْنَةِ الحالِيَّةِ إِيْماءٌ إِلى هذا العامِلِ المَحْذُوْفِ. وقِيْلَ إِنَّ كَثْرَةَ النَّصْبِ في مِثْلِ : راشِداً مَهْدِيّاً – يُمْكِنُ أَنْ يَصِيْرَ بها بمَنْزِلَةِ ما يَصِيْرُ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ : رَشِدْتَ راشِداً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المَعْنى : اذْهَبْ، وإِنَّ ما مَرَّ لَيْسَ مُقَيَّدا بالسَّماعِ بَلْ مَحْصُوْرٌ في كُلِّ ما فُهِمَ مَعْناهُ، أَوْ ما كانَ حاضِراً في الذِّهْنِ بالاتِّكاءِ على الدَّلِيْلِ الحالِيِّ.

وأَجازَ سِيْبَوَيْهِ الرَّفْعَ فيما مَرَّ على خَبَرِ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ : أَنْتَ راشِدٌ مَهْدِيٌّ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قِراءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ الإِمامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طالِبٍ : ﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾ اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ ﴿٩﴾ ﴾[2] بنَصْبِ (عُصْبَةً)،

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٣٥ –، عباس حسن، النحو الوافي : ٢/ ٤٠٩ النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٢٥.

(٢) يوسف : ٨ – ٩.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : ونَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً، أَوْ ونَحْنُ مَعَهُ عُصْبَةً، أَوْ نُرَى عُصْبَةً، أَوْ نُوْجَدُ عُصْبَةً[1]، ويُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ كما يَظْهَرُ لي.

ويَكْمُنُ الدَّلِيْلُ المَقالِيُّ، أَوِ السِّياقُ اللُّغَوِيُّ في وجُوْدِ لَفْظَةٍ صَرِيْحَةٍ مَذْكُوْرَةٍ في أَثْناءِ الكَلامِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وهيَ مسْأَلَةٌ تُبَيَّنُ مِنْ خِلالِ ذِكْرِ العامِلِ في :

- جُمْلَةِ الاسْتِفْهامِ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ للجائِيْ : كَيْفَ جِئْتَ ؟ فيَقُوْلُ : ماشِياً، أَوْ مُسْرِعاً، أَوْ مَعَ أَخِيْ، أَوِ بالسَّيَّارَةِ، على أَنَّ المُرادَ : جِئْتُ، وأَنَّ هذا الفِعْلَ حُذِفِ ؛ لأَنَّهُ ذُكِرَ في جُمْلَةِ الاسْتِفْهامِ، فلا مُحْوِجَ إِلى إعادَةِ ذِكْرِهِ لتَحْقِيْقِ التَّخْفِيْفِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[2]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : نَجْمَعُها قادِرِيْنَ، على أَنَّ هذا الفِعْلَ العامِلَ حُذِفَ جَوازاً لدَلالَةِ ما تَقَدَّمَ عَلَيْهِ. و(قادِرِيْنَ) مَنْصُوْبٌ عِنْدَ الفَرَّاء على المَفْعُوْلِ بِهِ لـ (يَحْسبُ) مَحْذُوْفاً دَلَّ عَلَيْهِ ما قَبْلَهُ : بلى فلَيْحْسَبْنا قادِرِيْنَ[3].

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَقَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝١٥ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝١٦ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ۝١٧ قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَٰخِرُونَ ﴾[4]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : قُلْ، يا رَسُوْلَ اللهِ : نَعَمْ تُبْعَثُوْنَ وأَنْتُمْ داخِرُوْنَ (صاغِرُوْنَ أَذِلاَّءُ)[5].

- جُمْلَةِ الشَّرْطِ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ۝٢٣٨ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾[6] : تَقْدِيْرُ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ جَوازاً :

(١) انظر : أبو حيّان النجويّ، البحر المحيط : ٥:٢٨٣، الزمخشريّ، الكشاف : ٢/ ١٢٥.

(٢) القيامة : ٢ – ٣.

(٣) انظر : الفرّاء، معاني القرآن : ٣/ ٢٠٨، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٥٤، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٨/ ٣٨٥.

(٤) الصافّات : ١٥ – ١٧.

(٥) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٣٥٥.

(٦) البقرة :٢٣٩.

فصَلُّوا رِجالاً، أَوْ رُكْباناً، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ الفِعْلُ المُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِ الفِعلِ قَبْلَهُ (حافظُوا): فَحافِظُوا عَلَيْها رِجالاً، أَوْ رُكْباناً(١).

(و/ ٢) الحَذْفُ الواجِبُ: مواضِعُ هذا الحَذْفِ عِنْدَ النُّحاةِ هِيَ :

O أَنْ تَسُدَّ الحالُ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً : لَعَلَّ ما يُطالِعُ القارِئَ مِنْ أَمْثِلَةٍ في كُتُبِ النَّحْوِ –يَكادُ جُمْهُوْرُها يَدُوْرُ في فَلَكِ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ(٢)، وهذِهِ الأَمْثِلَةُ هِيَ :

¥ شُرْبُكَ السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً : المُبْتَدَأُ : مَصْدَرٌ صَرِيْحٌ.

¥ ضَرْبِيْ العَبْدَ مُسِيْئاً : المُبْتَدَأُ : مَصْدَرٌ صَرِيْحٌ.

¥ تَبْيِيْنِيْ الحَقَّ مَنُوْطاً بالحُكْمِ، غلى أَنَّ (مَنُوْطاً) جارٍ على الحَقِّ لا على (تَبْيِيْنِيْ) : المُبْتَدَأُ : مَصْدَرٌ صَرِيْحٌ.

¥ أَخْطَبُ ما يَكُوْنُ الأَمِيْرُ قائِماً : المُبْتَدَأُ : اسْمُ تَفْضِيْلٍ مُضافٌ إِلى مَصْدَرٍ غَيْرِ صَرِيْحٍ.

¥ أَنْ ضَرَبْتُ زَيْداً قائِماً : المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ عِنْدَ جُمْهُوْرِ االنُّحاةِ لا يَجُوْزُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، وعِنْدَ آخَرِيْنَ أَنَّهُ لا فَرْقَ بيْنَ المَصْدَرِ الصَّرِيْحِ، وغَيْرِ الصَّرِيْحِ.

¥ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ : " أَقْرَبُ ما يَكُوْنُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ " : وَقَعَتِ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ المَقْرُوْنَةُ بواوِ الحالِ مَوْقِعَ الحالِ المُفْرَدَةِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ : المُبْتَدَأُ : اسْمُ تَفْضِيْلٍ مُضافٌ إِلى مَصْدَرٍ غَيْرِ صَرِيْحٍ.

¥ ضَرْبِيْ زَيْداً هُوَ قائِمٌ : وقَعَتِ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ غَيْرُ المَقْرُوْنَةِ بواوِ الحالِ مَوْقِعَ الحالِ المُفْرَدَةِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ : المُبْتَدَأُ : مَصْدَرٌ صَرِيْحٌ.

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

خَيْرُ اقْتِرابِيْ مِنَ المَوْلَى حَلِيْفُ رِضاً ... وشَرُّ بُعْدِيْ عَنْهُ وهْوَ غَضْبانُ

على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (وهْوَ غَضْبانُ) المَقْرُوْنَةَ بواوِ الحالِ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ المُفْرَدَةِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ.

---

(١) انظر : أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط : ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر : الصّبّان، حاشية الصَّبّان على شَرْحِ الأشموني :١ / ٢١٧ –

¥ قَوْلُ رُؤْبَةَ بْنِ العَجّاجِ :

ورَأْيُ عَيْنَيَ الفَتَى أَباكا

يُعْطِيْ الجَزِيْلَ فعَلَيْكَ ذاكا

على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ المُضارِعِيَّةَ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ المُفْرَدَةِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ، وأَنَّ (أَباكَ) بَدَلٌ، أَوْ عَطْفُ بَيانٍ مِنْ المَفْعُوْلِ بِهِ (الفَتَى).

¥ قَوْلُ حاتِمٍ[1] :

أَكُفُّ يَدِيْ عَنْ أَنْ يَنالَ الْتِماسُها ... أَكُفَّ صِحابِيْ حِيْنَ **حاجَتُنا مَعا**

على أَنَّ (مَعاً) حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.

¥ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ الخطيم[2] :

ولَمْ أَرَها إِلاَّ ثَلاثَةَ علةِ مِنًى ... **وعَهْدِيْ بِها** عَذْراءَ ذاتَ ذَوائِبِ

على أَنَّ (عَذْراءَ ذاتَ ذَوائِبِ) حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.

¥ قَوْلُ البُحْتُرِيِّ[3] :

عَهْدِيْ بِرَبْعِكَ مَأْنُوساً مَلاعِبُهُ ... أَشْباهُ آرامِهِ حُسْناً كَواعِبُهُ

على أَنَّ (مَأْنُوساً مَلاعِبُهُ) حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً.

ومِنْ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ الَّتي تُطالِعُنا في كُتُبِ المُحْدَثِيْنَ : **أَفْضَلُ صَدَقَتِكَ** بَرِيْئاً مِنَ الرِّباءِ، و**أَفْضَلُ صَلاتِكَ** خالِياً مِمَّا يَشْغَلُكَ، و**ابْتِهاجُ المَرْءِ** مُعافًى، و**اكْتِئابُهُ** مَرِيْضاً، و**أَكْثَرُ شُرْبِيْ العَصِيْرَ** مُثَلَّجاً.

---

(١) انظر : ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٥٣٦.

(٢) انظر : ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤١٣.

(٣) انظر : ابن جنّي، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ٤١٣.

وبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةِ تَحْتاجُ إِلى شَواهِدَ أُخْرَى، وأَنَّ القُرْآنَ الكَرِيْمَ لَيْسَ فيها مَوضِعٌ يُعَزِّزُها، وأَنَّ النُّحاةَ تَوَصَّلُوا مِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ إِلى أَنَّ هُناكَ قُيُوداً تُقَيِّدُ بِها الحالُ الَّتي تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً، وهذِهِ القُيُوْدُ هِيَ :

(١) أَنْ تَكُوْنَ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً المُبْتَدأُ فِيها -كما مَرَّ- يَكُوْنُ :

- مَصْدَراً صَرِيْحاً.
- أَوْ مَصْدَراً غَيْرَ صَرِيْحٍ.
- أَوْ اسْمَ تَفْضِيْلٍ مُضافاً إِلى مَصْدَرٍ صَرِيْحٍ، أَوْ غَيْرِ صَرِيْحٍ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ.

(٢) أَنَّ الحالَ الَّتي تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ مُفْرَدَةً، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً، على أَنَّ الفَرَّاءَ لَمْ يُجِزْ أَنْ تَقَعَ الحالُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فِعْلُها مُضارِعٌ على خِلافِ سِيْبَوَيْهِ.

(٣) أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ المُبْتَدأُ عامِلاً في اسْمٍ ظاهِرٍ، كما مَرَّ، أَوْ مَحْذُوْفٍ، كما في قَوْلِكَ : ضَرْبِيْ مُسِيْئاً، أَوْ شُرْبِي حارّاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : شُرْبِيْ إِيّاهُ حارّاً، وضَرْبِيْ إِيّاهُ مُسِيْئاً.

(٤) أَنْ يَكُوْنَ الاسْمُ المَعْمُوْلُ للمَصْدَرِ مُفَسِّراً لضَمِيْرٍ مُسْتَتِرٍ في الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً الَّذيْ سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّهُ، وتَقْدِيْرُهُ : إِذْ كانَ، أَوْ إِذا كانَ، على أَنَّ هذا الضَّمِيْرَ اسْمُ (كانَ) التّامَّةِ. والحالُ إِمّا أَنْ تَكُوْنَ حَقِيْقِيَّةً كما مَرَّ، وإِمّا أَنْ تَكُوْنَ سَبَبِيَّةً كما في قَوْلِكَ : ضَرْبِيْ العَبْدَ مُسِيْئاً أَخُوْهُ، أَوْ مُسِيْئاً عَمَلُهُ، ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ : ضَرْبِيْ العَبْدَ ثابِتاً قَدَماً، وثابِتَ القَدَمِ، وثابِتَةٌ قَدَمُهُ، كما يَظْهَرُ لِيْ.

(٥) أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ مُضافاً إِلى فاعِلِهِ في المَعْنَى، كما في قَوْلِكَ : شُرْبِيْ الحَلِيْبَ بارِداً، على أَنَّ ياءَ المُتَكَلِّمِ مُضافٌ إِلَيْهِ في الإِعْرابِ، وفاعِلٌ في المَعْنَى، أَوْ مَفْعُوْلِهِ، كما في قَوْلِكَ : شُرْبُ الحَلِيْبِ حارّاً، على أَنَّ (الحَلِيْبِ) مُضافٌ إِلَيْهِ إِعْراباً، ومَفْعُوْلٌ بِهِ مَعْنًى، أَوْ إِلَيْهِما مَعاً، كما في قَوْلِكَ : مُصارَعَتُنا شَدِيْدَيْنِ، أَوْ قَوِيَّيْنِ، أَوْ عَدُوَّيْنِ، أَوْ مُضارَبَتُنا قَوِيَّيْنِ، أَوْ عَدُوَّيْنِ، على أَنَّ (نا) فاعِلٌ، ومَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى، وهُوَ قَوْلُ الرَّضِيِّ، وذَكَرَ الصَّبّانُ أَنَّ ظاهِرَ عِبارَةِ المُصَنِّفِ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ هذِهِ الإِضافَةَ لَيْسَتْ قَيْداً في سَدِّ الحالِ مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذوْفِ وُجُوْباً كما في : ضَرْبُ عَمْراً قائِماً إِذا لَمْ يُحْمَلْ ذلِكَ على قَصْدِ التَّعْمِيْمِ في الإِضافَةِ لاشْتِراطِها. ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ما في الأَمْثِلَةِ السّابِقَةِ يُعَزِّزُ وُجُوْبَ إِضافَةِ المُبْتَدأِ.

(٦) ألاّ يَكُوْنَ المَصْدَرُ مَتْبُوعاً عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُقال : ضَرْبِيْ زَيْداً الشَّدِيْدُ قائِماً، أَوْ : شرْبِيْ السَّوِيْقَ كُلُّهُ مَلْتُوْتاً ؛ لعَدَمِ تَوافُرِ المَسْمُوْعِ، وغَلَبَةِ مَعْنَى الفِعْلِ على المَصْدَرِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَجازَها الكِسائِيُّ، ومَنْ تَبِعَهُ كابْنِ مالِكٍ اتِّكاءً على القِياسِ.

(٧) ألاّ تَصْلُحَ الحالُ لَوْ رُفِعَتْ أَنْ تَقَعَ خَبَراً للمُبْتَدَأ دَلالِيّاً كما في الأَمْثِلَةِ السَّابِقَةِ، إِذْ لَوْ صَلُحَتْ لوَجَبَ رَفْعُها على الخَبَرِ إذا لَمْ يُتَوَهَّمْ أَنَّ هُنالِكَ خَبَراً مَحْذُوفاً، كما مَرَّ في قِراءَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾[1] بنَصبِ (عُصْبَةً).

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّهُ يَجِبُ الرَفْعُ على الخَبَرِ إِذا صَلُحَ ما عُدَّ حالاً أَنْ يُخْبَرَ بِهِ، كما في قَوْلِكَ : ضَرْبِيْ زَيْداً شَدِيْدٌ (شَدِيْداً)، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنِ العَرَبِ ما لا يَخْضَعُ لهذا القَيْدِ، ومِنْهُ قَوْلُهُمْ : حُكْمُكَ مُسَمَّطا (نافِذاً)، وهُوَ قَوْلٌ وُسِمَ بالشُّذُوْذِ كقَوْلِهِمْ : زَيْدٌ قائِماً، وخَرَجْتُ فإِذا زَيْدٌ جالِساً، وتَقْدِيْرُ الكَلامِ عِنْدَ الأَخْفشِ : زَيْدٌ ثَبَتَ قائِماً، وثَبَتَ مُسَمَّطاً، وثَبَتَ جالِساً، على أَنَّ (جالِساً) في جُمْلَةِ (إِذا) الفُجائِيَّةِ حالٌ مِنْ (زَيْدٌ)، على أَنَّ الخَبَرَ (إِذا) الفُجائِيَّةِ، وعَلى أَنَّها ظَرْفٌ، فلا تُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِ خَبَرٍ.

(٨) أَنْ يَكُوْنَ الخَبَرُ مَحْذُوفاً وُجُوْباً ؛ لأَنَّ الحالَ قَدْ سَدَّتْ مَسدَّهُ، على أَنَّها كالعِوَضِ مِنْهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُجْمَعُ بَيْنَ العِوَضِ، والمُعَوَّضِ مِنْهُ، وتَقْدِيْرُ هذا الخَبَرِ : ضَرْبِيْ العَبْدَ إِذْ كانَ مُسِيْئاً، أَوْ : إِذا كانَ مُسِيْئاً، على أَنَّ (كانَ) ناقِصَةٌ، وأَنَّ اسْمَها الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ فيها، وهُوَ صاحِبُ هذِهِ الحالِ، ومُفَسِّرُهُ مَعْمُوْلُ المصْدرِ (العَبْدَ) في المِثالِ السَّابِقِ. وقِيْلَ إِنَّ (كانَ) المَحْذُوْفَةَ لا يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ ناقِصَةً، على أَنَّ المَنْصُوْبَ خَبَرُها لأَنَّ الأَكْثَرَ في كَلامِ العَرَبِ حَذْفُ التَّامَّةِ هِيَ وفاعِلُها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هُنالِكَ شَواهِدَ في العَرَبِيَّةِ حُذِفَتْ فيها هِيَ واسْمُها، وبَقِيَ خَبَرُها كما في : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، اذْهَبْ إِلى الجامِعَةِ إِنْ ماشِياً، وإِنْ مَحْمُوْلاً، وإِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإِنْ شَرّاً فشَرٌّ، وتَصَدَّقْ ولَوْ بدِيْنارٍ، وغَيْرِ ذلِكَ. وقِيْلَ إِنَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَها تامَّةً، وأَنَّ المَنصوْبَ بَعْدَها حالٌ لا خَبَرٌ لَها - أَنَّ المَنْصُوْبَ بَعْدَها لَمْ يَرِدْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ إِلاّ نَكِرَةً مُشْتَقَّةً، وغَيْرَ مُشْتَقَّةٍ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ مَسْبُوْقَةً بواوِ الحالِ قَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ هذا الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً، كما مَرَّ.

---

(١) يوسف : ٨

وقِيْلَ إِنَّ المَنْصُوْبَ لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ مَعْمُوْلاً للمَصْدَرِ الواقِعِ مُبْتَدَأً ؛ لأَنَّـهُ لَوْكـانَ كذلِكَ لَمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، ولَوَجَبَ تَقْدِيْرُ خَبَرٍ لهذا المُبْتَدَأ، والتَّقْـدِيْرُ : ضَرْبِيْ العَبْـدَ مُسِيئاً مَوْجُوْدٌ، وهذا مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ، والخَبَرُ المَحْذُوْفُ عِنْدَ الأَخْفشِ مَصْدَرٌ مُضافٌ إِلى ضَـمِيْرِ المَعْمُوْلِ (العَبْدَ) في المِثالِ السابِقِ، وتَقْدِيْرُهُ : ضرْبِيْ العَبْدَ ضَرْبُهُ مُسِيْئاً.

ويَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ مِنْ أَمْثلَةٍ مَصْـنُوْعَةٍ، وشَـواهدَ قَلِيْلَـةٍ مِـن الكَـلامِ العَـرَبِيْ، وقُيُوْدٍ، وخِلافاتٍ في التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ ما يَأْتِيْ :

¥ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ لا بُدَّ فيها مِنَ العِنايَةِ بالتَّواصلِ الإِخبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ فَضْـلاً عَمَّا يَمْكِنُ أَنْ يُؤَثِّرَ في هذِهِ الأَقْوالِ مِنْ مُؤَثِّراتٍ خارِجِيَّةٍ على وَفْقِ التَّداوُلِيَّةِ، أَوِ السِّـياقِ غَيْرِ اللُّغوِيِّ.

¥ أَنَّ هذِهِ الأَقوالَ، والشَّواهِدَ تَفْتَقِرُ إِلى أَنْ تَكُوْنَ في أَثْناءِ نُصُوْصٍ ؛ لِيَتَمَكَّنَ النَّاظِرَ فيها مِنْ رَبْطِها بِما قَبْلَها، وما بَعْدَها، وتَبَيُّنِ دَلالاتِها، ونِيَّةِ المُتَكَلِّمِ.

¥ أَنَّ كَثِيْراً مِمَّا عَزَّزَ بِهِ النُّحاةُ هذهِ المَسْأَلَةَ مِنَ الأَقْوالِ المَصنُوْعَةِ.

¥ أَنَّ هُنالِكَ بَعْضَ الشَّواهِدِ لَمْ تَخْضَعْ لسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ مِنْ حَيْثُ نَصْبُ ما يَصْـلُحُ لأَنْ يُخْبَرَ بِهِ على الحالِ، وهِـيَ مَسْـأَلَةٌ جَعَلَـتِ النُّحـاةُ يَسِـمُوْنَها بالشُّـذُوْذِ كـما في قَـوْلِ العَرَبِ: حُكْمُكَ مُسَمَّطاً.

¥ أَنَّ النَّاظِرَ في مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هُنالكَ أَثَراً بَيِّنا للنُّحـاةِ في الأَمْثِلَـةِ، وتَـوَهُّم التَّأْوِيْلِ.

¥ أَنَّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ خِلافاً بَين النُّحاةِ في تَقْدِيْرِ الخَبَرِ المَحْـذُوْفِ وُجُوْبـاً، ومَجِـيْءِ المُضـارِعِ حالاً.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّنِيْ أَدْعُوْ إِلى

– الاعْتِدادِ برَأْيِ الكُـوْفِيِّيْنَ في تَقْـدِيْرِ الخَـبَرِ، كـما مَـرَّ : ضَرْبِيْ العَبْـدَ مُسِيئاً مَوْجُـوْدٌ، أَوْ حاصِلٌ لِكَوْنِهِ أَقَلَّ تَكَلُّفاً وتَوَهُّماً، ويُخَلِّصُنا مِنْ تِلْـكَ القُيُـوْدِ المُسْرِـفَةِ الّتـي تُقَيَّـدُ بهـا الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ فَضْلاً عَـنْ أَنَّ تَقْـدِيْرَهُ بِــ : إِذْ كـانَ، أَوْ إِذا كـانَ – فِيْـهِ الإِخْبـارُ بالزَّمانِ في مِثْلِ : زَيْدٌ قائِماً، وخَرَجْتُ فإِذا زَيْدٌ جالِساً عَنِ الجُثَّةِ.

- أنّ ما عُدَّ شاذّاً يُمكنُ حَمْلُهُ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ على الخَبَرِ، وهُوَ الأَصْلُ إلى النَّصْبِ لِجَذْبِ الانْتِباهِ إلى الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ لتوْكيدِها.

O أَنْ تُوْمِئَ الحالُ المُفْرَدَةُ إلى زِيادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ تَدْرِيجِيَّيْنِ :

تَكادُ الأَمْثِلَةُ الَّتِي تُطالِعُ القارِئَ في مَظانِّ هذِهِ المَسْأَلَةِ قَدِيْمِها، وحَدِيْثِها تَدُوْرُ في فَلَكِ (فَصاعِداً)، و(فنازِلاً)، و(سافِلاً)، و(فزائِداً)، و(فأَقَلَّ) :

- بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصاعِداً.
- تَصَدَّقْ بِدِيْنارٍ فسافِلاً.
- أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فزائِداً.
- يُقَدَّرُ عَدَدُ الطُّلَّابِ بِمِئَةٍ فصاعِداً.
- تِلْكَ بِعَشْرِ لِيْراتٍ فنازِلاً، أَوْ فَسافِلاً، أَوْ فَأَقَلَّ.
- لا تَتَعَرَّضْ للشَّمْسِ عِنْدَ شُرُوْقِها إلاَّ عِشْرِيْنَ دَقِيْقَةً فنازِلاً.
- تصدَّقْ بِدِيْنارٍ فصاعِداً.
- اشْتَراهُ بِدِيْنارٍ فسافِلاً.
- أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فزائِداً.

وقَدْ قَيَّدَ النُّحاةُ حَذْفَ العامِلِ في هذِهِ الحالِ وُجُوْباً بِما يَأْتِي(1) :

■ أَنْ تَكُوْنَ الحالُ تَوْمِئُ إلى زِيادَةٍ، أَوْنَقْصٍ تَدْرِيجِيَّيْنِ كما في الأَلْفاظِ السَّابِقَةِ : صاعِداً، سافِلاً، نازِلاً، زائِداً، فَأَقَلَّ(2)، وغَيْرِها مِمَّا يَدُلُّ على التَّدَرُّجِ زِيادَةً، ونَقْصاً.

■ أَنْ تَقْتَرِنَ الحالُ بالفاءِ في الغالِبِ : قِيْلَ إنَّها يَجُوْزُ أَنْ تَقْتَرِنَ بـ(ثُمَّ)(3) : بِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ ثُمَّ صاعِداً، ويَعُوْدُ تَغْلِيْبُ اسْتِعْمالِ الفاءِ على (ثُمَّ) إلى ما في (ثُمَّ) مِنْ مُهْلَةٍ، والمَعْنَى لَيْسَ على هذِهِ المُهْلَةِ، كما قِيْلَ. والواوُ لا يَجُوْزُ اسْتِعْمالُها في هذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّها في مِثْلِ قَوْلِكَ:

---

(1) انظر : أبو حيّان النَّحْويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٢ -.

(2) انظر : الأنطاكيّ، المحيط : ٢/ ١٨٦ - ١٨٧ .

(3) انظر : سيبويه، الكتاب : ١/ ٢٩١.

اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ وصاعِداً – لا تُوْمِئُ إِلى مَعْنَى جَعْلِ الدِّرْهَمِ أَدْنَى ثَمَنٍ، إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ الرُّبْعَ :" ونَصُّوا على أَنَّ الواوَ لا تَكُوْنُ هُنا، لا يَجُوْزُ أَنْ تَقُوْلَ : وصاعِداً، لا بالنَّصْبِ، ولا بالجَرِّ، وامْتَنَعَ ذلِكَ ؛ لأَنَّ الواوَ لا تُعْطِي هذا المَعْنَى مِنْ جَعْلِ الدِّرْهَمِ أَدْنَى الثَّمَنِ، إِذْ يحتمل (أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ وصاعِداً)، أَيْ : وذَهَبَ صاعِداً قَبْلَ أَخْذِهِ بالدِّرْهَمِ، أَيْ : أَخَذْتُهُ بِرُبْعِ دِرْهَمٍ مَثَلاً، ثُمَّ ذَهَبَ صاعِداً إِلى الدِّرْهَمِ، وهُوَ إِنَّما أَرادَ أَنْ يَجْعَلَ الدِّرْهَمَ الأَدْنَى، وعَنْ هذا عَبَّرَ سِيبَوَيْهِ بقَوْلِهِ : (ولكنَّكَ أَخْبَرْتَ بأَدْنَى الثَّمَنِ، فجَعَلْتَهُ أَوَّلاً، ثُمَّ قَرَوْتَ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ لأَثْمانٍ شَتَّى، فالواوُ لَمْ يَرِدْ فيها هذا المَعْنَى، ولَمْ تُلْزِمِ الواوُ الشَّيْئَيْنِ أَنْ يَكُوْنَ أَحَدُهُما بَعْدَ الآخَرِ)[1]"[2]. ولَعَلَّ ما في هذ النَّصِّ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ الواوَ لا تُسْتَعْمَلُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّها غَيْرُ مُرَتِّبَةٍ، فالدِّرْهَمُ قَدْ يَكُوْنُ بَعْدَ مَعْطُوْفِها، وقَدْ يَكُوْنُ قَبْلَها.

- أَنَّ العامِلَ في الحالِ (صاعِداً) فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ هُوَ وفاعِلُهُ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ تَقْدِيْرُهُ في مِثْلِ : أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعِداً، على أَنَّ هذا القَوْلَ جَوابُ مَنْ قالَ : بكَمِ اشْتَرَيْتَ هذا ؟ : فزادَ الثَّمَنُ صاعِداً، فذَهَبَ صاعِداً، على أَنَّ أَقَلَّ ثَمَنٍ هُوَ دِرْهَمٌ، وهذا الدِّرْهَمُ يُزادُ عَلَيْهِ تَدْرِيْجِيّاً في مُشْتَرَياتٍ أَقَلُّها بدِرْهَمٍ، ثُمَّ يَبْدَأُ الثَّمَنُ يَزْدادُ في كُلِّ مُشْتَرًى زِيادَةً غَيْرَ مُحَدَّدَةٍ يَجْهَلُها السَّائِلُ، على أَنَّ الثَّمَنَ الأَعْلى مُبْهَمٌ، ما عَدا المُشْتَرَى بِدِرْهَمٍ.
- أَنَّ ابْنَ خَرُوْفٍ أَجازَ أَنْ يُعْطَفَ (صاعِدٍ) مَجْرُوراً على (دِرْهَمٍ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَنَعَها سِيبَوَيْهِ[3] ؛ لِئَلاَّ يُعْطَفَ على (بِدِرْهَمٍ)،، ولذلِكَ قُدِّرَ العامِلُ فِعْلاً مَحْذُوْفاً وجُوْباً،، إِذْ لَوْ عُطِفَ لوُسِمَ بالقُبْحِ، والامْتِناع عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ؛ لأَنَّ (صاعِداً) مُشْتَقٌّ، وهُوَ صِفَةٌ للثَّمَنِ لا للدِّرْهَمِ، والصِّفَةُ عِنْدَهُ لا تَلِيْ العَوامِلَ (العامِلُ : حَرْفُ الجَرِّ الباءُ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ الاسْمِ المَوْصوْفِ مَنْوِيّاً، ويَكُوْنُ المَعنَى على العَطْفِ على (بِدِرْهَمٍ) : أَنَّهُ اشْتَرى المُشْتَرَى مَرَّتَيْنِ إِحْداهُما بِدِرْهَمٍ، وهُوَ ثَمَنٌ مُحَدَّدٌ، والأُخْرَى مَجْهُوْلَةُ الثَّمَنِ؛ لأَنَّ الفاءَ حَرْفُ عَطْفٍ يُفِيْدُ التَّرْتِيْبَ.

---

(١) سيبويه، الكتاب : ١/ ٢٩٠ – ٢٩١.

(٢) أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٦.

(٣) انظر : الكتاب : ١/ ٢٩٠.

■ أَنَّ بَعْضَ المُتَأَخِّرِيْنَ أجازَ – كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ[1] – أَنْ يكُوْنَ (بِدِرْهَم) شِبْهَ جُمْلَةٍ في مَوْضِعِ الحالِ العامِلُ فيها مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً (كائِناً)، على أَنَّ (صاعِداً) مَعْطُوْفٌ عَلَيْهِ، وأَنَّ الضَّمِيْرَ المُسْتَتِرَ فيْهِ يَعُوْدُ على المُشْتَرَى على نِيَّةِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ (ثَمَنُ المُشْتَرَى)، وهُوَ مُضافٌ حُذِفَ، فحَلَّ المُضافُ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ، والعامِلُ في (بِدِرْهَم) في هذا القَوْلِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ : أَخَذْتُ الثَّوْبَ مُشْتَرَى بِدِرْهَم بَدَلاً مِنْ (كائِناً) كما يَظْهَرُ لِيْ.

وهُوَ تَوَهُّمٌ بَعِيْدٌ عِنْدَ أَبِيْ حَيَّانَ مِنْ حَيْثُ الحَذْفُ المُتَكَلَّفُ، والمَعْنَى، على أَنَّ هذا الحَذْفَ المُتَكَلَّفَ يَكْمُنُ في تَوَهُّمِ عامِلٍ في (بِدِرْهَم)، وهُوَ : مُشْتَرَى، على الرَّغْمِ مِنْ وُجُوْدِ الفِعْلِ العامِلِ (أَخَذْتُ)، أَوْ غَيْرِهِ على حَسَبِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في حَذْفِ المُضافِ لتَصْحِيْحِ عَوْدَةِ الضَّمِيْرِ في (فَصاعِداً) كما مَرَّ. والتَّوَهُّمُ في المَعْنَى يَكْمُنُ في أَنَّهُ أَخَذَ الثَّوْبَ في حالَيْنِ إِحْداهُما بِدِرْهَم، والأُخْرَى بِثَمَنٍ صاعِدٍ على الدِّرْهَم، وهُو في هاتَيْنِ الحالَيْنِ لا يُوْمِئُ إِلى أَنَّ الثَّمَنَ يَكُوْنُ زائِداً على الدِّرْهَم بأَثْمانٍ شَتَّى، إِذْ يُمْكِنُ أَلاّ يَزِيْدَ عَلَيْه إِلاَّ رُبْعُ دِرْهَم مَثَلاً، وهذا على خِلافِ قَوْلِ سِيْبَوَيْهِ (فَزادَ صاعِداً) على وَفْقِ حالَةِ ارْتِفاعِ الثَّمَنِ.

■ أَنَّ (صاعِداً) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ مِنْ بابِ (فاعِل) كالحاقَّةِ، والقارِعَةِ، والكاذِبَةِ، وغَيْرِها في أَحَدِ وَجْهَيْنِ، والتَّقْدِيْرُ : فصَعَدَ صُعُوْداً.

والفاءُ، وثُمَّ قَبْلَ (فَصاعِداً) عاطِفَتانِ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً تَقْدِيْرُها : فَذَهَب صاعِداً، أَوْ جُمْلَةً إِنْشائِيَّةً تَقْدِيْرُها : فاذْهَبْ بالعَدَد صاعِداً – على جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ إِنْ كانَتِ خَبَرِيَّةً، أَوْ على جُمْلَةٍ إِنْشائِيَّةٍ إِنْ كانَتْ إِنْشائِيَّةً.

وبَعْدَ فلَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعِيْ في أَنَّ طَبِيْعَةَ اللُّغَةِ لا تَحْتَمِلُ هذِهِ التَّوَهُّماتِ، والتَّأْوِيْلاتِ ؛ لأَنَّ الاكْتِفاءَ بالنَّصْبِ على الحالِ على وَفْقِ الوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ تُرِيْحُنا مِنْها، فلا نُحْوِجَ إِلى البَحْثِ عَنِ العامِلِ إِذا صَحَّ المَعْنَى، واسْتَقامَ.

O أَنْ تُغْنِيَ الحالُ عَنِ اللَّفْظِ بالفِعْلِ في سِياقِ اسْتِفْهامٍ يُوْمِئُ إِلى التَّوْبِيْخ كما في قَوْلِكَ : أَمُتَأَخِّرا وقَدْ حَضرَ الطُّلاَّبُ جَمِيْعُهُمْ ؟ أَقائِماً وقَدْ قَعَدَ الآخَرُوْنَ ؟، وقَوْلِكَ للمُتَقَلِّبِ :

---

(١) انظر : التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٤.

أَتَمِيْمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى ؟، على أَنَّ تَقْدِيْرَ العامِلِ : أَتَتَحَوَّلُ تَمِيْمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى؟، ولِمَنْ يَلْهُوْ وأَمْثالُهُ جادُّوْنَ : أَلاهِياً وقَدْ جَدَّ قُرَناؤُكَ ؟، على أَنَّ المُرادَ : أَتَثْبُتُ؟، و: أَغَيْرَ ناجِحٍ وَقَدْ نَجَحَ قُرَناؤُكَ ؟، و : أَبَخِيْلاً وقَدِ أَسْهَمَ الآخَرُوْنَ في المَشْرُوْعِ ؟، و:أغافِلاً عَنِ الصَّلاةِ وقَدْ حافَظَ عَلَيْها الآخَرُوْنَ ؟. ومِنْهُ قَوْلُ المغيرة بْنِ حَبْناءَ[1] :

أَراكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وحِرْصاً ... وعِنْدَ الحَقِّ زَحّاراً أُنانا

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : وتُرَى عِنْدَ الفَقْرِ زَحّاراً زَحّاراً أُناناً.

ويَجُوْزُ النَّصْبُ في الخَبَرِ في : تَمِيْمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرى[2].

وقَدْ حُذِفَ العامِلُ في الإِنْشاءِ في غَيْرِ التَّوْبِيْخِ كما في قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحارِثِ السَّهْمِيّ[3] :

أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقَوْمِ الَّذِيْن ظَلَمُوا ... وعائِذاً بِكَ أَنْ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُوْنِي

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : أَعُوْذُ بِكَ عائِذاً، على أَنَّ الفِعْلَ حذِفَ، وأُقِيْمَتِ الحالُ مُقامَهُ، وحذِفَ مَعَ المَصْدَرِ : عياذاً.

ومِنْه قَوْلُ النابِغَةِ الذُّبْيانِيّ[4] :

أَتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ ... وضَنّاً بالتَّحِيَّةِ والسَّلامِ

على أَنَّ (تارِكَةً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ عامِلُها مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً في سِياقِ الاسْتِفْهامِ غَيْرِ التَّوْبِيْخِيِّ، وقائِمَةٌ مَقامَ الفِعْلِ. والمُبَرِّدُ يَعُدُّ (عائِذاً)، و(قاعِداً) مَصادِرَ على زِنَةِ (فاعِلٍ)[5].

---

(١) انظر : سيبويه، الكتاب : ١/ ٢٤٢، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٤٧..

(٢) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٣١ – ٢٣٢]

(٣) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٢٢، ٩/ ١٤٧.

(٤) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٢٢، ٩/ ١٤٧، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ٢١/ ٣٢٤ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر : أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٧/ ٢٢٢، ٩/ ١٤٧.

O أنَّ العامِلَ قَبْلَ (إلاَّ) لا يَعْمَلُ في الحالِ بَعْدَها عِنْدَ جُمْهُوْرِ البَصْرِيِّيْنَ: مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾[1]، على أَنَّ (بصائِرَ) حالٌ مِنِ اسْمِ الإِشارَةِ (هؤُلاء) كما ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ، والعُكْبَرِيُّ، والحوفِيُّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَجُوْزُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ إلاَّ على مَذْهَبِ الكِسائِيِّ، والأَخْفَشِ، ومَنْ تَبِعَهُما؛ لأَنَّ ما قَبْلَ (إلاَّ) لا يَعْمَلُ فيما بَعْدَها مِنَ الأَحْوالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ فيها عِنْدَهُمْ مِنْ تَقْدِيْرِ عامِلٍ، وتَقْدِيْرُهُ: أَنْزَلَها بَصائِرَ[2].

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا ﴾[3]: قِيْلَ إِنَّ (مَلْعُوْنِيْنَ) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يُجاوِرُوْنَكَ)، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وابْنِ عَطِيَّةَ، والعُكْبَرِيِّ، على أَنَّ المَعْنَى عِنْدَ ابْنِ عَطِيَّةَ: يَنْتَفُونَ مِنْها مَلْعُوْنِيْنَ، وإِنَّ العامِلَ فيها مَحْذُوْفٌ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ حَرْفَ الاسْتِثْناءِ دَخَلَ على الظَّرْفِ، والحالِ مَعاً[4]، وأَجازَ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصوْباً على الشَّتْمِ، أَوِ الذَّمِّ، وأَجازَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (قَلِيلاً) على أَنَّهُ حالٌ، وأَجازَ آخَرُوْنَ أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لـ (قَلِيْلاً) على أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الاسْتِثْناءِ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يجاوِرُوْنَكَ)، وأَجازَ الفَرَّاءُ أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحال (مَلْعُوْنِيْنَ): أُخِذُوا؛ لأَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ يُجِيْزُوْنَ أَنْ يَتَقَدَّمَ جَوابُ الشَّرْطِ على أَداتِهِ.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الكِسائِيُّ، والأَخْفَشُ، ومَنْ تَبِعَهُما يُرِيْحُ القارِئَ مِنْ مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ؛ لأَنَّ المَعْنَى واضِحٌ، وأَنَّ ما مَرَّ مِنْ أَوْجُهٍ إِعْرابِيَّةٍ مُجازَةٍ يَتَحَكَّمُ فيها المَعْنَى.

O أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ حُذِفَ في غَيْرِ ما مَرَّ سَماعاً لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: هَنِيْئاً مَرِيْئاً، وتَقْدِيْرُ العامِلِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً: ثبتَ لَكَ ذلِكَ الخَيْرُ هَنِيْئاً مَرِيْئاً، أَوْ هَنَأَهُ ذلِكَ هَنِيْئاً، فتَكُوْنُ الحالُ في هذا التَّقْدِيْرِ الأَخيْرِ حالاً مُؤَكِّدَةً[5].

---

(١) الإسراء: ١٠٢.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المُحِيْطِ: ٦/ ٨٦، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٧/ ٤٢٣.

(٣) الأحزاب: ٦٠ – ٦١.

(٤) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ٥٦١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٢٥١، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٩/ ١٤٢ (المكتبة الشاملة).

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٤٧، ٧/ ٢٣١ – ٢٣٢.

O أَنْ تَكُوْنَ الحالُ مُفرَدَةً تُؤَكِّدُ مَضمُوْنَ جُملَةٍ قَبْلَها : مِنْ ذلِك قَوْلُكَ : أَنتَ أخي وَفِيّاً، وهذا أَبِيْ عَطُوْفاً، على أَنَّ التَّقْديْرَ : أَعْرِفُكَ، وَفِيّاً، وعَطُوْفاً.

O أَنْ تَكُوْنَ الحالُ مَفصوْلَةً عَنْ صاحِبِها بأَجْنَبِيٍّ عِنْدَ بَعْضِ النُّحاةِ : مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلك على وفْقِ تَوَهُّمِ النُّحاةِ :

● قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾(١): (خالِداً فِيْها) : حالُ العامِلُ فيها مَحْذُوفٌ كما قِيْل، وتَقْدِيْرُهُ : يُجْزاها خالِداً فيها، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ نائِبُ الفاعِلِ الضَّمِيْرُ المُستَتِرُ في (يُجْزاها)، أَوِ المَفْعُوْلُ الثَّانِي الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ فيْهِ، أَوْ : جازاهُ، علَى أَنَّ صاحِبَ الحالِ الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ في (جازاهُ)، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ الهاءَ الضَّمِيرَ المُتَّصِلَ في (فَجَزاؤُهُ) ؛ لأَنَّ وُقُوْعَ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ، أَوْ مُمْتَنِعٌ كما ذَكَرَ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ(٢)، وأَنَّ هذا الإِعْرابَ يُفْضِي إِلى الفَصْلِ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها بأَجْنَبِيٍّ، وهُوَ (جَهَنَّمُ) خَبرُ المُبْتَدَأ (جَزاؤُهُ). ويَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى هذا التَّوَهُّمِ ؛ لأَنَّ الحَمْلَ على الظَّاهِرِ أَوْلَى مِنْهُ.

● قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾(٣) : قِيْلَ إِنَّ (خالِدِيْنَ) حالٌ عامِلُها مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ : ادْخُلُوْها خالِدِيْنَ فيها، وإِنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ في (جَزاؤُهُمْ) ؛ لِئَلاَّ يُفْصَلَ بَيْنَ المَعْمُوْلِ (خالِدِيْنَ فيها) والعامِلِ فيْهِ المَصْدَرِ (جَزاءُ) بخَبَرِ المُبْتَدَأ (جَنَّاتُ عَدْنٍ)، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (عِنْدَ رَبِّهِمْ) حالٌ مِنْ (جَنَّاتُ عَدْنٍ) مُتقَدِّمَةٌ عَلَيْها فَضْلاً عَنِ الفَصْلِ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها بهذا الأَجْنَبِيِّ الَّذي يُعْرَبُ خَبَراً كما مَرَّ.

● قَوْلُهُ تَعالَى : ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾(٤) : قَوْلُهُ (أُعِدَّتْ للمُتَّقِيْنَ) صِفَةٌ لـ (جَنَّةٍ)، أَوْ حالٌ مِنْها لأَنَّها

---

(١) النساء : ٩٣.

(٢) انظر : الدرّ المصون : ٤٧٣.

(٣) البينة : ٨.

(٤) آل عمران : ١٣٣.

مَوْصُوْفَةٌ، وقِيْلَ إِنَّهُ لا يَكُونُ حالاً مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (عَرْضُها) للفَصْلِ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها بـ(السَّمواتِ والأَرْضِ) خَبَرِ المُبْتَدَأ (عَرْضُها) فَضْلاً عَنْ تَقْدِيْرِ عامِلٍ فيها، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ (عَرْضُها) لأَنَّهُ المُرادَ مِنْهُ المَسافَةُ(1).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾(2): يَجُوْزُ في (للأَبْرارِ) أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لـ(خَيْرٌ)، أَوْ خَبَراً ثانِياً للمُبْتَدَأ (وما عِنْدَ اللهِ)، على أَنَّ الخَبَرَ شِبْهَ الجُملَةِ قُدِّمَ على الخَبَرِ المُفْرَدِ (خَيْرٌ)، وهذا على خِلافِ الأَصْلِ، وأَنْ يُعْرَبَ حالاً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (عِنْدَ اللهِ) صِلَةِ المَوْصُوْلِ، وهُوَ مُسْتَبْعَدٌ عِنْدَ بَعْضٍ للفَصِلِ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ إِلاَّ على نِيَّةِ عامِلٍ آخَرَ(3) كما مَرَّ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(4): يَجُوْزُ في قَوْلِهِ (ولَمْ يُصِرُّوا) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ واو الجَماعَةِ في (اسْتَغْفَرُوا)، على أَنَّ قَوْلَهُ (ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ إِلاَّ اللهُ) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها، كما مَرَّ، ومَعْطُوْف على (فاسْتَغْفَرُوا)، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الاعْتِراضُ بَيْنَ المُتَعاطِفَيْنِ(5).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ (1) قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾(6): يَجُوْزُ في قَوْلِهِ (قَيِّماً) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ(7):

- أَنْ يَكُوْن حالاً مِنْ (الكِتابَ)، على أَنَّ الفاصِلَ بَيْنَ الحالِ، وصاحِبِها قَوْلُهُ (ولَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً) المَعْطُوْفُ على على صِلَةِ المَوْصُوْلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ كما مَرَّ إِلاَّ بتَقْدِيْرِ فِعْلٍ

---

(1) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/

(2) آل عمران: ١٩٨.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٥٤٨، أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٤٨٤.

(4) آل عمران: ١٣٥.

(5) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٣٩٧، الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٤١٦. (المكتبة الشاملة).

(6) الكهف: ١ – ٢.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٧/ ٤٣٤.

عامِلٍ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ تَقْدِيْرُهُ : جَعَلَهُ قِيِّماً، وهـذا القَـوْلُ مُعْـتَرِضٌ لا مَعْطُـوْفٌ عـلى الصِّلَةِ.

- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (لَهُ).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً ثانِيَةً، على أَنَّ الحالَ الأُوْلَى (ولَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً على أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الجُمْلَةِ الحالِيَّةِ قَبْلَهُ (ولَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً).
- أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ تَقْدِيْرُهُ : جَعَلَهُ قَيِّماً.

(٦) رُتْبَةُ الحالِ في التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ

تَشْتَمِلُ هذِهِ الرُّتْبَةُ على مَسْأَلَتَيْنِ:

أَوَّلاً: رُتْبَتُها مَع صاحِبِها: للحالِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ رُتْبَتانِ:

(١) أَنْ تتقَدَّمَ عَلَيْهِ، وتَتَأَخَّرَ جَوازاً: الأَصْلُ في الحالِ أَنْ تَجِيْءَ بَعْدَ صاحِبِها الَّذي يَكُونُ فاعِلاً، أَوْ مَفْعُوْلاً كَثِيْراً كما مَرَّ ؛ لأَنَّ تَقْدِيْمَها مَحْمُوْلٌ على تَقْدِيْمِ الخَبَرِ على المُبْتَدَأ لكَوْنِها تُشْبِهُهُ في المَعْنَى، ولكِنَّ المَعْنَى يَقْتَضِيْ أَحْياناً أَنْ تُقَدَّمَ عَلَيْهِ لتَوْكِيْدِها، واخْتصاصِها مِنْ خِلالِ التَّفَكُّرِ، والتَّساؤُلِ عنْ عِلَّةِ هذا التَّقْدِيْمِ الَّذيْ يُعَدُّ سِيْما على دَلالَةٍ يَتَكَفَّلُ النّاقِدُ، أَوِ القارِئُ بالإِيْماءِ إِلَيْها.

ومِمَّا قُدِّمَتْ فيْهِ عَلَيْهِ جَوازاً قَوْلُكَ: جاءَ مُسْرِعا الرَّجُلُ، اسْتَقْبَلَ النَّتِيْجَةَ فَرِحاً الطَّالِبُ النَّاجِحُ، رَأَيْتُ حَزِيْناً البائِسَ. ومِنَ الشِّعْرِ[1]:

● قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَسَقَى بِلادَكِ غَيْرَ مُفْسِدِها ... صَوْبُ الغَمامِ ودِيْمَةٌ تَهْمِيْ

على أَنَّ (غَيْرَ مُفْسِدِها) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (صَوْبُ الغَمامِ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ جَوازاً.

● قَوْلُ طَرَفَةَ:

تَرَجَّلَ مِنْ أَرْضِ العِراقِ مُرَقَّشٌ ... على طَرَبٍ تَهْوِيْ سِراعاً رَواحِلُهْ

على أَنَّ (سِراعاً) حالٌ مِنْ الفاعِلِ (رَواحِلُهْ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ جَوازاً.

● قَوْلُ النَّابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ:

فَما كانَ بَيْنَ الخَيْرِ لَوْ جاءَ سالِماً ... أَبُوْ حُجُرٍ إِلاَّ لَيالٍ قَلائِلُ

على أَنَّ (سالِماً) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (أَبُوْ حُجُرٍ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

● قَوْلُ النَّابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ:

---

[1] انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٧٧ –.

يَطِـيْرُ فُضاضـاً بَيْـنَهُمْ كُـلُّ قَـوْنَسٍ ... ويَتْبَعُهـا مِـنْهُمْ فَـراشُ الحَواجِـبِ

على أَنَّ (فُضاضاً بَيْنَهُمْ) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (كُلُّ قَوْنَسٍ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ، وأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (مِنْهُمْ) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (فَراشُ الحَواجِبِ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

● قَوْلُ شَبِيْبِ بْنِ البرصاء:

تبَـيَّنُ أَعْجـازُ الأُمُـوْرِ إِذا انْقَضَـتْ ... وتُقْبِـلُ أَشْـباهاً عَلَيْـكَ أُمُوْرُهـا

على أَنَّ (أَشْباهاً) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (صُدُوْرُها) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَصَـلْتُ ولَمْ أَصْرِمْ مُسِـيْئِيْنَ أُسْرَتِيْ ... وأَعْتَبْـتُهُمْ حَتَّـى يُلاقُـوا وَلائِيـا

على أَنَّ (مُسِيْئِيْنَ) حالٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (أُسْرَتِيْ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

● قَوْلُ الحارِثِ بْنِ ظالِمٍ:

وقَطَّـعَ وَصْـلَها سَـيْفِيْ وأَنِّيْ ... فَجَعْـتُ بخالِـدٍ طُـرّاً كِلابـا

على أَنَّ (طُرّاً) حالٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (كِلابا) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَـنْ يَـرانِيْ حَتَّـى يَـرَى صـاحِبٌ لِيْ ... أَجْتَنِـيْ سُـخْطَهُ يَشِـيْبُ الغُرابـا

على أَنَّ الحالَ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (يشِيْبُ) حالٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (الغُرابا) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ، وعلى أَنَّ المُرادَ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّان: لَنْ يَرانِيْ صاحِبٌ لِيْ أَجْتَنِيْ سُخْطَهُ حَتَّى يَرَى الغُرابَ يَشِيْبُ.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يُغْضِيْ كإِغْضاءِ الدَّوَى الزَّمِيْنِ
يَرُدُّ حَسْرَى حَدَقَ العُيُوْنِ[1]

[1] الدّوى: المريض.

على أَنّ (حَسْرَى) حالٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (حَدَقَ العُيُوْنِ) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ.

(٢) أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ وُجُوْباً: يَكْمُنُ هذا التَقَدُّمُ في مَسْأَلَتَيْنِ[١]:

(٢/ ١) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها مَحْصُوْراً في الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ: مِنْ ذلكَ قوْلُكَ: ما جاءَ مُسْرِعاً إلاّ زَيْدٌ، ما دافَعَ عَنِ الوَطَنِ مُخْلِصِيْنَ إلاّ المُسْلِمُوْنَ.

(٢/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها نَكِرَةً لا مُسَوِّغَ لَمجِيْءِ الحالِ مِنْهُ إلاّ بتَقْدِيْمِها عَلَيهِ كما مَرّ[٢].

(٢/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها مُضافاً إلى ضَمِيْرٍ يعُوْدُ على ما لَهُ صِلَةٌ ما بها، كما في: جاءَ زائِرَ هِنْدٍ أَخُوْها، على أَنَّ (زائِرَ) حالٌ أُضِيْفَتْ إلى هِنْدٍ العائِدِ عَليها الضَّمَيْرُ المُضافُ إِلَيْهِ صاحِبُ هذِهِ الحالِ (أَخُوْها)، وجاءَ مُنْقاداً لعَمْرٍو صاحِبُهُ. وهذانِ المِثالانِ اللَّذانِ ذَكَرَهُما أَبُوْ حَيّانَ تَتَحَقَّقُ فيْهِا المُلابَسَةُ مِنْ خِلال إضافَةِ الحالِ إلى (هِنْدٍ) إضافَةً لَفْظِيَّةً، وبِعَمَلِ الحالِ فيما يَعودُ عَلَيْهِ الضَّمِيْرُ (لعَمْرٍو) المُضافُ إِلَيْهِ صاحِبُ الحالِ (صاحِبُه). واكْتَفى عَبّاس حسَن[٣] بمِثالَيْنِ عَمِلَتْ فيهِا الحالُ في الاسْمِ الَّذي يَعُوْدُ عَلَيْهِ الضَّمِيْرُ المُضافُ إِلَيْهِ صاحِبُ الحالِ: جاءَ زائِراً هِنْداً أَخُوْها، وجاءَ مُنْقاداً للوالِدِ وَلَدُهُ.

ويَتَبَدّى لِيْ أَنَّ سَبَبَ تَأْخِيرِ صاحِبِ الحالِ عَنْها يَعُوْدُ إلى أَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ لَعادَ الضَّمِيْرُ على مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ: جاءَ أَخُوْها زائِرَ هِنْدٍ، وزائِراً هِنْداً ؛ لأَنَّ رُتْبَةَ الفاعِلِ قَبْلَ رُتْبَةِ المَفْعُوْلِ بِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ مِنَ المُواضِعِ المُتَّفِقِ علَيها الَّتي يَعُوْدُ فيها الضَّمِيْرُ على اسْمٍ مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ.

(٣) أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ وُجُوْباً: يَكْمُنُ هذ التَّأَخُرُ في سَبْعَةِ مَواضِعَ:

(٣/ ١) أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً في صاحِبِها: مِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[٤].

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٦٦ -، الصّبّان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٦.

(٢) انظر الصفحة: ٦٢ – ٦٨.

(٣) انظر: النحو الوافي: ٤/ ٣٨٠.

(٤) الكهف: ٥٦.

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ﴾[1].

○ قوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾[2]: (بصائِرَ) حالٌ مِنْ (هؤُلاءِ)، وفِي العامِلِ فيْها قَوْلانِ:

- أَنَّهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَنْزَلَهَا بَصائِرَ ؛ لأَنَّ ما بَعْدَ (إلاَّ) لا يَعْمَلُ فيْـهِ مـا قَبْلَهـا إلاَّ إذا كانَ مُسْتَثْنَى، أَوْ مُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ تابِعاً لأَحَدِهِما، وهُوَ قَوْلُ الجُمْهُوْرِ.

- أَنَّهُ (أَنْزَلَ)، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ، والحَوْفِيِّ، والعُكْبَرِيِّ، وهُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِيْ لبُعْدِهِ عَنِ التَّكَلُّفِ[3].

○ قوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴾[4] على أَنَّ (مَلْعُوْنِيْنَ) حال مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يُجاوِرُوْنَـكَ)، علـى الرَّغْمِ مِنَّ أَنَّ العامِلَ (يُجاوِرُوْنَ) يَعْمَلُ في الظَّرْفِ (قليلا)[5].

وقِيْلَ إِنَّهُ لَوْجاءَ ما بَعْدَ فاعِلِ الفِعْلِ المُقْتَرِنِ بـ (إلاَّ) بالحـالِ، أَوِالظَّـرْفِ – لَجَـازَ ؛ لأَنَّهُما يَعْمَلُ فيْهِما المُتَعَدِّي، وغَيْرُهُ، كما في قَوْلِكَ: ما جَلَسَ إلاَّ زَيْدٌ عِنْدَكَ، وما جـاءَ إلاَّ زَيْـدٌ راكِباً[6].

(٣/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها مُضـافاً إِلَى صـاحِبِها: مِـنْ ذلِـكَ قَوْلُـكَ: عَرَفْـتُ قيـامَ هِنْـدٍ مُسْرِعَةً، فلا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ الحالِ على صاحِبِها (هِنْدٍ) ؛ لـِئَلاَّ يُفْصَـلَ بَـيْنَ المُضـافِ والمُضـافِ إِلَيْهِ[7].

---

(١) البقرة: ١١٤.

(٢) الإسراء: ١٠٢

(٣) انظـر: السـمين الحلبـي، الـدر المصـون: ٧/ ١٣٢، أبـو حيّـان النحـويّ، البحـر المحـيط: ٧/ ١٢١، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٣٤.

(٤) الأحزاب: ٦٠ -٦١.

(٥) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ٧/ ٢٥١، الزمخشـري، الكشـاف: ٣/ ٥٦١، العكـبريّ، التبيـان في إعراب القرآن:٢/ ١٠٦٠.

(٦) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل:٩/ ٦٧.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٦٦ – ٦٧.

(٣/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها مَفْعُوْلَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ في (ما أَفْعَلَ): فِعْلُ التَّعَجُّبُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، ولذلِكَ وُسِمَ بالضَّعْفِ، وعَلَيْهِ فإنَّ الحالَ مِنَ المُتَعَجَّبِ مِنْهُ يَجِبُ تَأْخِيْرُها عَنْهُ، كما في قَوْلِكَ: ما أَحْسَنَ زَيْداً مُقْبِلاً، على أَنَّ (مُقْبِلاً) حالٌ مِنْ (زَيْدا) المَفعُوْلِ بِهِ لِفِعْلِ التَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ)، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ما أَحْسَنَ مُقْبِلاً زَيْداً؛ لأَنَّهُ فُصِلَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ والمُتَعَجَّبِ مِنْهُ بهذِهِ الحالِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في أُسْلُوْبِ التَّعَجُّبِ الآخَر: أَكْرِمْ بِهِ رَجُلاً، إِذْ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: أَكْرِمْ رَجُلاً بِهِ. وقَدْ أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَةَ الجَرْمِيُّ البَصْرِيُّ، وهِشامٌ الكُوْفِيُّ[١].

(٣/ ٤) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها مَجْرُوْراً بحَرْفِ جَرٍّ، وأَنْ تَكُوْنَ هِيَ حالاً مُفْرَدَةً[٢] مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضاحِكَةً، فلا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ هذِهِ الحالُ المُفْرَدَةُ على صاحِبِها: مَرَرْتُ ضاحِكَةً بِهِنْدٍ، وإذا كانَتِ الحالُ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ جازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ على صاحِبِها عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ، كما في: مَرَرتُ تَضْحَكُ بِهِنْدٍ، وبِهِنْدٍ تَضْحَكُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُمْ في جَوازِ تَقَدُّمِ الحالِ المُفْرَدَةِ مَعَ كَوْنِ صاحِبِ الحالِ ضمِيْراً، كما في: مَرَرْتُ ضاحِكَةً بِكِ، ومُسْرِعَيْنِ مَرَرْتُ بِكِ، ومَرَرْتُ مُسْرِعَيْنِ بِكَ، على أَنَّ الحالَ لِمُضْمَرَيْنِ أَحَدُهُما مَسْبُوْقٌ بحَرْفِ خَفضٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَجُوْزُ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ سَواء أكانَ صاحِبُ الحالِ اسْماً، أَمْ ضَمِيْراً.

ومِمَّا جاءَ مِنَ الشِّعْرِ قُدِّمَتْ فيهِ الحالُ على صاحِبِها المَجْرُوْرِ[٣]:

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

إِذا المَـــرْءُ أَعْيَتْـــهُ المُـــرُوْءَةُ ناشِـــئاً فَمَطْلَبُهـــا كَهْـــلاً عَلَيْـــهِ شَـــدِيْدُ

على أَنَّ (كَهْلاً) حالٌ قُدِّمَتْ على صاحِبِها: فَمَطْلَبُها عَلَيْهِ كَهْلاً شَدِيْدٌ.

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَسَـلَّيْتُ طُـرّاً عَـنْكُمْ بَعْـدَ بَيْـنِكُمْ بِـذِكْراكُمْ حَتَّـى كَـأَنَّكُمْ عِنْـدِيْ

---

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٠٩ - ٢١١.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٧٤ - ٧٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٩/ ١٨٧ - ١٨٨، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٧٢ - ٧٤.

على أنَّ الأَصْلَ تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طُرّاً.

O قَوْلُ الشَّاعِرِ:

مَشْغُوْفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وإِنَّما ... حُتِمَ الفِراقُ فما إِلَيْكَ سَبِيْلُ

على أنَّ الأَصْلَ: قَدْ شُغِفْتُ بِكَ مَشْغُوْفَةً.

O قَوْلُ الشَّاعِرِ:

غافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ للمَرْ ... ءِ فيُدْعَى ولاتَ حِيْنَ إِباءِ

على أنَّ الأَصْلَ: تَعْرِضُ المَنِيَّةُ للمَرْءِ غافِلاً.

ويَدُوْرُ في فَلَكَ ما مَرَّ مِنْ خِلافاتٍ نَصْبُ (كافَّةً) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[1]: في إِعْراب (كافَّةً) أَقْوالٌ[2]:

¥ أَنْ تُعْرَبَ حالاً مِنْ كافِ الخِطابِ في (أَرْسَلْناكَ)، على أنَّها اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: كَفَّ يَكُفُّ بمَعْنَى الجامِعِ: جامِعاً للنّاسِ، وأَنَّ الهاءَ للمُبالَغَةِ، وهُوَ قَوْلُ الزَّجاجِ، وهُوَ عِنْدَ أَبِي حيّان لا يعَزُّزُهُ ما في اللُّغَةِ.

¥ أَنْ تُعْرَبَ حالاً على أنَّها مَصْدَرٌ مِنْ بابِ (فاعِلَةٍ) كالعافِيَةِ، والعاقِبَةِ.

¥ أَنْ تُعْرَبَ صِفَةً لَمصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: إِلاَّ إِرْسالَةً كافَّةً، أَوْ عامَّةً، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

¥ أَنْ تُعْرَبَ حالاً مِنْ (للنَّاسِ) تَقَدَّمَتْ على صاحِبِها المَجْرُوْرِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، وعَلَيْهِ كَثِيْرٌ مِنَ النُّحاةِ كأَبِي عليٍّ الفارِسِيِّ الَّذي أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَةَ في مِثْلِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ خَيْرَ ما يكُوْنُ خَيْرٌ مِنْكَ، على أَنَّ الأَصْلَ: زَيْدٌ خَيْرٌ منْكَ خَيرَ ما يَكُوْنُ.

(٣/ ٥) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها مَجْرُوْراً في الإِضافَةِ المَحْضَةِ بقَيْدِ كَوْنِ الإِضافَةِ في تَأْوِيْلِ الرَّفْعِ، أَوِ النَّصْبِ: لَمْ يُجِزِ النُّحاةُ تَقَدُّمَ الحالِ على المُضاف في هذِهِ المَسْأَلَةِ: مِنْ ذلِكَ: يُعْجِبُكَ قِيامُ

---

(١) سَبأ: ٢٨

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٧١، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٩، السَّمِيْن الحلبي، الدرّ المصون: ٩/ ١٨٥.

زَيْدٍ مُسْرِعاً ، ويُعْجِبُكَ رُكُوْبُ الفَرَسِ مُسَرَّجاً[1] ؛ لأنَّ نِسْبَةَ المُضافِ إِلَيْهِ مِنَ المُضافِ كنِسْبَةِ الصِّلَةِ مِنَ المَوْصُوْلِ. وحَمْلاً على هذا القَيْدِ فإِنَّ الحالَ لا تَجِيْءُ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ غُلامَ هِنْدٍ ضاحِكَةً.

وإِنْ كانَتِ الإِضافَةُ لَفْظِيَّةً، أَوْ غَيرَ مَحْضَةٍ جازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على المُضافِ ؛ لأَنَّ الإِضافَةَ في نِيَّةِ الانْفِصالِ، ومِنْ ذلِكَ: هذا شارِبُ السَّوِيْقِ مَلْتُوْتاً الآنَ. أَوْ غَداً، وقِيْلَ إِنَّ الحالَ لا تَتَقَدَّمُ على المُضافِ في مِثْلِ: هذا مِثْلُ هِنْدٍ ضاحِكَةً (إِضافَةٌ مَحْضَةٌ).

(٣/ ٦) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ اسْماً لأَحَدِ الأَحْرُفِ النَّاسِخَةِ الآتِيَةِ: كَأَنَّ، ولَيتَ، ولَعَلَّ، كما في قَوْلِكَ: لَيْتَ زَيْداً أَمِيْراً أَخُوْكَ، على أَنَّ (أَمِيْراً) حالٌ مِنْ (زَيْداً) اسْمِ (لَيْتَ)، وأَنَّهُ لَوْ جاءَ بَعْدَ (أَخُوْكَ) خَبَرِ الحَرْفِ النَّاسِخِ لَصارَ حالاً مِنْهُ.

(٣/ ٧) أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ ضَمِيْراً مُتَّصِلاً بِصِلَةِ (أَل) المُشْتَقَّةِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: النَّحْوُ أَنْتَ الوادُّهُ مُفِيْداً، والإِخْلاصُ أَنْتَ المُسْتَحِقُّهُ مُعَزَّزاً الوُدَّ بَيْنَكَ وبَيْنَ مَنْ حَوْلَكَ، على أَنَّ الحالَ في هذَيْنِ المِثالَيْنِ، وأَضْرابِهِما حالٌ مِنَ الهاء الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في اسْمِ الفاعِلِ المُضافِ إِلَيْهِ لَفْظِيّاً، على أَنَّهُ في المَعْنى مَفْعُوْلٌ بِهِ، وهذِهِ الحالُ لا يَصِحُّ تَقْدِيْمُها على هذا الضَّمِيْرِ صاحِبِها.

ويُخْضِعُ ابْنُ مالِكٍ ما لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ ما مَرَّ مِنَ الشَّواهِدِ إِلى التَّأْوِيْلِ، ومِنْهُ قَوْلُ القَطامِيِّ[2]:

لَيْسَتْ تُجَرَّحُ فُرَّاراً ظُهُوْرُهُمُ ... وفي النُّحُوْرِ كُلُوْمٌ ذاتُ أَبْلادِ

على أَنَّ (فُرَّاراً) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ الفِعْلُ (تُجَرَّحُ) لا مِنَ الضَّمِيْرِ المُضافِ إِلَيْهِ في (ظُهُوْرُهُمُ)، وأَنَّ (ظُهُوْرُهُمُ) بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ مِنْ هذا الضَّمِيْرِ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

نَحْنُ وَطِئْنا خُسّاً دِيارَكُمْ ... إِذْ أَسْلَمَتْ حُماتُكُمْ دِيارَكُمْ

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٧٦ – ٧٧.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٧٦.

على أَنَّ (خُسّاً) حالٌ مِنَ الضَّميرِ في (وَطِئْنا) لا مِنَ الضَّميرِ المُضافِ إِلَيْهِ في (دِيارَكُمْ).

ثانياً: رُتْبَتُها مَعَ العامِلِ فيْها:

للحالِ مَعَ العامِلِ فيها تَقْدِيْماً، وتَأْخِيْراً حالَتانِ على الرّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ تَتَأَخَّرَ عنِ العامِلِ فيها، وصاحِبِها:

(١) جَوازُ تَقْدِيْمِ الحالِ على العامِلِ فيها لِتَأْكِيْدِها، وتَبْيِيْنِ أَهَمِّيَّتِها في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وهذا التَّقْدِيْمُ تُوْسَمُ بِهِ الحالُ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ بالبُؤْرَةِ، أَوْ المِحْوِرِ، على أَنَّ المِحْوَرَ أَهَمُّ كَلِمَةٍ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ: تَكْمُنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ فيما يَأْتِي[1]:

(١/ ١) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها فِعْلاً مُتَصرِّفاً، وهُوَ الأَصْلُ في العَمَلِ؛ لأَنَّهُ يوْسَمُ بالقُوَّةِ، وهِيَ قُوَّةٌ تَسْمَحُ لِمَعْمُوْلاتِهِ الفَضَلاتِ أَنْ تَتَقَدَّمَ علَيْهِ كالمَفْعُوْلِ بِهِ، والحالِ، والظَّرْفِ، والمَفْعُوْلِ لَهُ، ويُعَدُّ تَقْدِيْمُهُ عَلَيْهِ أَجْوَزُ مِنْ تَقْدِيْمِ المَفْعُوْلِ بِهِ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ الظَّرْفَ الَّذي يُتَّسَعُ فيهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ ما لا يُتَّسَعُ في غَيْرِهِ. ولَمْ يُجِزِ الجَرْمِيُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ هذِهِ الحالُ على عامِلِها على الرَّغْمِ مِمَّا في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ تُعَزِّزُ هذِهِ المَسْأَلَةَ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ التَّمْيِيْزَ في هذا التَّقَدُّمِ عِنْدَهُ.

وذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلى أَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمُ الحالُ (راكِباً) في مِثْلِ قَوْلِكَ: راكِباً زَيْدٌ جاءَ؛ لِبُعْدِها عَنِ العامِلِ (جاءَ)؛ لأَنَّ هذا البُعْدَ يُضْعِفُ عَمَلَهُ عِنْدَه.

والعامِلُ في المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ في الحالِ لَيْسَ الفِعْلَ بَلْ هُوَ الانْقِطاعُ عَنْ صاحِبِها؛ لأَنَّها تُخالِفُهُ في التَّعْرِيْفِ، والتَّنْكِيْرِ، ولذلِكَ انْشَغَلَ العامِلُ بصاحِبِها عَنْ أَنْ يَعْمَلَ فيها، وهُوَ انْشِغالٌ أَفْضَى إِلى أَنْ تُنْصَبَ على القَطْعِ، على أَنَّ النّاصِبَ لَها عِنْدَهُمْ الحدِيْثُ، والمُحَدَّثُ عَنْهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ تَقْدِيْمَها في مِثْلِ قَوْلِكَ: قائِماً في الدّارِ أَنْتَ، ومُسْرِعاً أَقْبَلْتَ — جائِزٌ عِنْدَهُم دُوْنَ الاعْتِدادِ بالفِعْلِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ العوامِلِ.

ويَتَبَدَّى لِيَ أَنَّهُمْ في هذِه المَسْأَلَةِ قَدْ أَخَذُوا قَصَبَ السَّبْقِ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ المُحْدَثِيْنَ كالوَظِيْفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يَذْهَبُوْنَ إِلى أَنَّ الحالَ مِنَ المُرَكَّباتِ اللَّواحِقِ الَّتي تَكْتَسِبُ النَّصْبَ مِنْ

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٣، الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٠ – ١٨٢،

وَظائِفِها الدَّلاليَّةِ لا التَّرْكِيْبِيَّةِ المَحْصُوْرَةِ في الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُمْ في عامِلِ التَّمامِ مَعَ الفَضَلاتِ، وهذا المَذْهَبُ يُرِيْحُ القارِئَ، والمُتَعَلِّمَ مِنَ البَحْثِ عَنِ العامِلِ، ويُسْهِمُ في تَيْسِيرِ النَّحْوِ، وتَقْرِيْبِهِ إذا تَخَلَّصَ الباحِثُ مِنَ الحَماسَةِ الَّتي تُسَيْطِرُ عَلَيْهِ مُتَّخِذاً أُسْوَتَهُ: لَيْسَ في الإِمْكانِ أَبْدَعُ مِمّا كانَ.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ لا تَتَصَدَّرُ الحالُ عِنْدَهُمْ التَّرْكِيْبَ اللُّغَوِيَّ حَمْلاً على ما مَرَّ دُوْنَ قُيُوْدٍ، ومَوانِعَ على وَفْقِ ما يَأْتِي(1):

○ أَنْ تَتَوَسَّطَ الرَّافِعَ، والمَرْفُوْعَ (الفِعْلُ، وفاعِلُهُ) إذا كانَ صاحِبُها اسْماً ظاهِراً مَرْفُوْعا كما في قَوْلِكَ: جاءَ راكِباً زَيْدٌ، فلا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ تَصَدُّرُ الحالِ لهذا التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ: راكِباً جاءَ زَيْدٌ، ويَقُوْمُ هذا المَنْعُ عِنْدَهُمْ على تَوَهُّمِ أَنَّ مَبْنَى الحالِ على الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: راكِباً يَجِيْءُ زَيْدٌ ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ في الشَّرْطِ: إِنْ يَرْكَبْ يَجِئْ زَيدٌ، وإِنْ رَكِبَ جاءَ زَيْدٌ ؛ لأَنَ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ في (رَكِبَ) لَيْسَ في نِيَّةِ التَّأْخيرِ ؛ لأَنَّ (رَكِبَ) فِعْلُ الشَّرْطِ، وفِعْلُ الشَّرْطِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَجِيْءَ قَبْلَ جَوابِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَعُوْدُ فيها الضَّميرُ على مُفَسِّرٍ مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ، وهذِهُ العَوْدَةُ لَيْسَتْ مِنَ المَواضِعِ المَسْمُوْحِ بها، والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُمْ في مِثْلِ قوْلِكَ: راكِباً جاءَ زَيدٌ، مِنْ حَيْثُ عَوْدَةُ الضَّميرِ المُسْتَترِ في الحالِ الَّتِيْ تَتَصَدَّرُ الجُمْلَةِ، ولا مُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ البَعِيْدِ ؛ لأَنَّ هذا الضَّميرَ يَعُوْدُ على صاحِبِ الحالِ (زَيْدٌ) المُتَقَدِّمِ في الرُّتْبَةِ، المُتَأَخِّرِ في اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ رُتْبَةَ الحالِ الأَصِيْلَةَ بَعْدَ صاحِبِها.

○ اَن تَتَأَخَّرَ عَنْ صاحِبِها الاسْمِ الظَّاهِرِ المَجْرُوْرِ، والعامِلِ فِيْها، على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِما حَمْلاً على ما مَرَّ ؛ ولِئَلاَّ يَعُوْدَ الضَّميرُ على مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ، أَوْ تَتَوَسَّطَهُما إِجْراءً للمَجْرُوْرِ مُجْرَى المَنْصُوبِ الَّذي لا يَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ؛ لأَنَّ المَجْرُوْرَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضاحِكَةً، ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ضاحِكَةً مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ؛ لِئَلاَّ يَعُوْدَ الضَّميرُ على مُفَسِّرٍ مُتَأَخِّرٍ في اللَّفْظِ، والرُّتْبَةِ، ولا مَرَرْتُ ضاحِكَةً بِهِنْدٍ، لِئَلاَّ يُتَوَهَّمَ أَنَّها مَفْعُوْلُ العامِلِ قَبْلَها.

---

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٦ –، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٥٠– ٢٥٢.

O أَنْ تَتَقَدَّمَ على العامِلِ فيها، وصاحِبِها بقَيْدِ كَوْنِهِ مُضْمَراً كما مَرَّ، كما في قَوْلِكَ: ضاحِكاً لَقِيَتْنِيْ هِنْدٌ، كما مَرَّ.

O أَنْ تَتَقَدَّمَ على العامِلِ فيها، وتَتَوَسَّطَ العامِلَ (الفِعْل) والمَعْمُوْلَ (الفاعِل) صاحِبَها بقَيْدِ كَوْنِهِ ضَمِيْراً، مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: في الدَّارِ أَنْتَ قائِماً، وفي الدّارِ قائِماً أَنْتَ، وقائِماً في الدَّارِ أَنْتَ، وجِئْتَ راكِباً، وراكِباً جِئْتَ ؛ لأَنَّهُ لا يَتَوافَرُ في هذا التَّقْدِيْمِ تَقَدُّمُ مُضْمَرٍ على اسْمٍ ظاهِرٍ كما مَرَّ في الحالَةِ السَّابِقَةِ على وَفْقِ تَوَهُّمِهِمْ.

ولَعَلَّ ما مَرَّ يَتَّكِئُ فِيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ على التَّوَهُّمِ كبِناءِ الحالِ على معْنَى الشَّرْطِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ رَفَضَها أَبُوْ حَيّانَ النَّحْوِيُّ(١).

ومِنَ الشَّواهِدِ الَّتي جاءَتْ فيها الحالُ مُقَدَّمَةً على صاحِبِها، والعامِلِ فيها:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾(٢)، على أَنَّ (خُشَّعا) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يَخْرُجُوْنَ) تَقَدَّمَتْ على صاحِبِها، والعامِلِ فِيْها، وهذِهِ الآيَةُ تُعَزِّزُ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ لِكَوْنِ صاحِبِ الحالِ ضَمِيْراً في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ لا اسْماً ظاهِراً(٣).
- قَوْلُ العَرَبِ: شَتَّى تَؤُوْبُ الحَلَبَةُ، على أَنَّ الحالَ تَقَدَّمَتْ على صاحِبِها (الحَلَبَةُ)، والعامِلِ فيها (تَؤُوْبُ)، وهذا القَوْلُ لا يُعَزِّزُ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ ؛ لكَوْنِ صاحِبِ الحالِ اسْماً ظاهِراً مَرْفُوْعاً.
- قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤):

سَرِيْعاً يَهُوْنُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُوْلِيْ النُّهَى إِذا بَرَجاءٍ صادِقٍ قابَلُوْا اليَأْسا

على أَنَّ (سَرِيْعاً) حالٌ مِنَ (الصَّعْبُ) تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ، وعلَى العامِلِ فيها (يَهُوْنُ)، وهذا الشَّاهِدُ لا يُعَزِّزُ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَنَّ صاحِبَ الحالِ اسْمٌ ظاهِرٌ مَرْفُوْعٌ.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل: ٩/ ٨٨.

(٢) القمر: ٧.

(٣) انظر: كتابي انزياح اللسان العربيّ الفصيح والمعنى.

(٤) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٤ — ٨٥.

● قَوْلُ سُوَيْدِ بْنِ أَبِيْ كاهِلٍ اليَشْكُرِيِّ[1]:

مُزْبِـــداً يَخْطِـــرُ مـــا لَمْ يَـــرَنِيْ ... وإذا يَخْلُـــو لَـــهُ لَحْمِـــيْ رَتَـــعْ

على أَنَّ (مُزْبِداً) حالٌ مِنْ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (يَخْطِرُ) قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، وعلى العامِلِ فيها (يَخْطِرُ)، وهذا الشَّاهِدُ يُعَزِّزُ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ صاحِبِ الحالِ ضَمِيْراً في مَحَلِّ رَفْعٍ كما مَرَّ.

● قَوْلُ طَرَفَةَ[2]:

دُلُـــقٌ الغـــارَةِ في إِفْـــزاعِهِمْ ... كَرِعـــالِ الطَّـــيْرِ أَسْرابـــاً تَمُـــرّْ

على أَنَّ (أَسْراباً) حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَمُرّ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتَرِ تَقَـدَّمَتْ عَلَيْـهِ، وعـلى العامِـلِ فيهـا (تَمُرّ)، وهذا الشَّاهِدُ يُعَزِّزُ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ أَيْضاً مِنْ حَيْثُ كَوْنُ صاحِبِ الحالِ ضَمِيْراً.

● قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِيْ سُلْمَى[3]:

فَلأْيـــاً بِـــلأْيٍ مـــا حَمَلْنـــا وَلِيْـــدَنا ... عـــلى ظَهْـــرِ مَحْبُـــوْكٍ ظِـــماءٍ مَفاصِـــلُهْ

على أَنَّ (لأْياً بِلأْيٍ) مَصْدَرٌ حـالٌ مِـنْ فاعِـلِ (حَمَلْنـا) ضَـمِيْرِ المُتَكَلِّمِـيْنَ الفـاعِلِيْنَ المُتَّصِـل تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِ، وعلى العامِلِ فيها (حَمَلْنا)، وهذا الشَّاهِدُ كسابِقِهِ يُعَـزِّزُ مَـذْهِبَ الكُـوْفِيِّيْنَ في جَوازِ تَقَدُّمِ الحالِ على صاحِبِها، والعامِلِ فيها.

(١/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ مُشَبَّها بالفِعلِ المُتَصَرِّفِ في العَمَـلِ: مِمَّـا يَعْمَـلُ عَمَـلَ الفِعـلِ مِـنَ المُشْتَقَّاتِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

■ اسْمُ الفاعِلِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ: مُبْطِئاً عَمْرٌو ماشٍ، على أَنَّ (مُسْرِعاً) حـالٌ مِـنْ الضَّـمِيْرِ المُسْتَتِرِ في اسْمِ الفاعِلِ (ماشٍ) العامِلِ فيها، وقَدْ تَقَدَّمَتْ هـذِهِ الحـالُ عـلى صـاحِبِها، والعامِلِ فيها جَوازاً. ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: عَمْرٌو مُبْطِئاً ماشٍ .

---

(١) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٤ – ٨٥.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٤ – ٨٥.

(٣) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٨٤ – ٨٥.

■ اسْمُ المَفْعُوْلِ : مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: مَكْتُوْفاً اللِّصُّ مَضْرُوْبٌ، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها مِنْ حَيْثُ التَّقَدُّمُ. ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: اللِّصُّ مَكْتُوْفاً مَضْرُوْبٌ.

■ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: غَنِيّاً، وفَقِيْراً زَيْدٌ بَخِيْلٌ، أَوْ كَرِيْمٌ، وزَيْدٌ غَنِيّاً، وفَقِيْراً بَخِيْلٌ، أَوْ كَرِيْمٌ . ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

لَهَنَّكَ سَمْحٌ ذا يَسارٍ ومُعْدِماً ... كما قَدْ أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

على أَنَّ (ذا يَسارٍ، ومُعْدِماً) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (سَمَحٌ) جاءَتْ مُتَأَخِّرَةً عَنِ العامِلِ فيْها (سَمْحٌ)، وصاحِبِها الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ هذِهِ الحالُ على العامِلِ فيها في غَيْرِ هذا الشَّاهِدِ.

(١/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ نَعْتاً مِنَ المُشْتَقَّاتِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ: في هذِهِ المَسْأَلَةِ قَوْلانِ[2]: أَجازَ النُّحاةُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ العامِلُ فيها نَعْتٌ مُشْتَقٌّ- على هذا النَّعْتِ كما في قَوْلِكَ: جاءَنِي رَجُلٌ ضارِبٌ امْرَأَةً جائِراً، على أَنَّ (ضارِبٌ) صِفَةٌ لـ (رَجُلٌ)، وأَنَّ (امْرَأَةً) مَفْعُوْلٌ بِهِ لِلنَّعْتِ (ضارِبٌ)، وأَنَّ (جائِراً) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في النَّعْتِ (ضارِبٌ)، ويَجُوْزُ في هذا المِثالِ أَنْ تُقَدَّمَ الحالُ الَّتي يَعْمَلُ فيها نَعْتُ (رَجُلٍ) على العامِلِ فيها، وصاحِبِها: جاءَنِي رَجُلٌ **جائِراً ضارِبٌ امْرَأَةً**، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ يَضْرِبُها في حالِ كَوْنِهِ جائِراً، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ **ضاحِكاً مُسْرِعٍ**، على أَنَّ (ضاحِكاً) حالٌ العامِلُ فيها (مُسْرِعٍ) نَعْتُ (برجُلٍ)، وأَنَّ صاحِبَها الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ في هذا النَّعْتِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ العامِلِ فِعْلاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ كما في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَرْكَبُ الفَرَسَ مُسْرَجاً، وهُوَ قَوْلٌ يَجُوْزُ فيْهِ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على العامِلِ فيها (يَرْكَبُ)، وصاحِبِها الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في هذا العامِلِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْرَجاً يَرْكَبُ الفَرَسَ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (يَرْكَبُ الفَرَس مُسْرَجاً) نَعْتٌ لـ (رَجُلٍ).

ولا يَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ فيما مَرَّ على مَنْعُوْتِ العامِلِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ مُسْرَجاً بِرَجُلٍ يَرْكَبُ فَرَساً، و: جاءَنِي جائِراً رَجُلٌ ضارِبٌ امْرَأَةً.

(١) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل: ٩/ ٩٠.

(٢) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل: ٩/ ٩١.

(٢) وُجُوْبُ تَقْدِيْمِ الحالِ على العامِلِ فيها: تُقَـدَّمُ عـلى العامِـلِ فيهـا وُجُوْبـاً في ثَـلاثِ حالاتٍ(١):

(٢/ ١) أَنْ تَكُوْنَ اسْماً لَهُ صَدارَةُ الجُمْلَةِ: منْ ذلِكَ قَوْلُكَ: كَيْفَ جِئْتَ، وكَيْفَ قابَلْتَ نَجاحَ أَخِيْكَ، على أَنَّ (كَيْفَ) إمّا أَنْ تَكُوْنَ ظَرْفاً يُشْبِهُ اسْمَ المَكانِ لا يَفْتَقِرُ إلى عامِـلِ الاسْـتِقْرارِ؛ لِيَتَعَلَّقَ بِهِ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ اسْماً غَيْرَ ظَرْفٍ، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَـشِ. وذَهَـبَ بَعْضٌ إلى أَنَّ (كَيْفَ) مَنْصُوْبَةٌ على الظَّرْفِ لا على الحالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ مُتَّكِئاً على جَوازِ إِبْدالِ الحالِ مِنْها كما في قَوْلِكَ: كَيْفَ جاءَ زَيْدٌ أَمُبْتَسِماً أَمْ حَزِيْناً؟.

ومِنْـهُ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾(٢)، وقَوْلُهُ: ﴿ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ﴾(٣)، وقَوْلُـهُ: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾(٤)، وقَوْلُـهُ: ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ ﴾(٥).

(٢/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ اسْمَ تَفْضِـيْلٍ، وهـذا العامِـلُ عامِـلٌ في حـالَيْنِ لاسْـمَيْنِ مُخْتَلِفَـيِ المَعْنَى، أَوْ مُتَّحِدَيْهِ، ويَكُوْنُ أَحَـدُ هـذَيْنِ الاسْـمَيْنِ مُفَضَّـلاً عـلى الآخَـرِ في إِحْـدَى هـاتَيْنِ الحالَيْنِ: مِنْ ذلِكَ: زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعاناً، على أَنَّ العامِلَ في الحالَيْنِ اسْمُ التَّفْضِيْلِ (أَنْفَعُ)، وأَنَّ الحالَيْنِ (مُفْرَداً)، وهِيَ حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في العامِلِ (أَنْفَـعُ)، و(مُعانـاً)، وهِيَ حالٌ مِنْ (عَمْـرٍو)، فيَكُـوْنُ صـاحِبا الحـالَيْنِ (الضَّـمِيْرُ المُسْـتَتِرُ في اسْـمِ التَّفْضِـيْلِ)، و(عَمْرٍو) مُخْتَلِفَيِ المَعْنَى.

ومِنْ ذلِكَ: بَكْرٌ قائِماً أَحْسَنُ مِنْهُ قاعِداً، على أَنَّ (قائِماً) حالٌ مِنْ (بَكْرٍ)، وأَنَّ (قاعِداً) حالٌ مِنْ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الهاءِ في (مِنْهُ)، وهُوَ ضَمِيْرُ بَكْرٍ، فيَكُـوْنُ صـاحِبا الحـالِ مُتَحِـدَيِ المَعْنَى.

---

(١) انظر: الصبّان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٢ – ١٨٣.

(٢) البقرة: ٢٨.

(٣) البقرة: ٢٥٩.

(٤) آل عمران: ٦.

(٥) آل عمران: ٨٦.

ومِنْهُ زَيْدٌ كَرِيْماً أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو بَخَيْلاً، وزَيْدٌ كَرِيْماً أَفْضَلُ مِنْهُ بَخَيْلاً، وزَيْدٌ حازِماً أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو غَيْرَ حازِمٍ، وزَيْدٌ حازِماً أَفْضَلُ مِنْهُ غَيْرَ حازِمٍ.

ومِنْهُ قَوْلُ الإمامِ عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجْهَهُ لأنصارِهِ الَّذينَ عَرَضُوا عَلَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ خَلِيْفَةً في أَوَّلِ الأَمْرِ: " **أنا لَكُمْ وَزِيْراً خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّيْ أَمِيْراً** "(١) .

واسْمُ التَّفْضِيلُ في هذَيْنِ المِثالَيْنِ عَمِلَ في حالَيْنِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لا يَعْمَلُ في حالٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهِ كما قِيْلَ ؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ ضَعْفاً مِن اسْمِ الفاعِلِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ، إِذْ يَنْحَطُّ عَنْهُما دَرَجَةً في هذِهِ المَسْأَلَةِ، وقِيْلَ إِنَّهُ حُمِلَ في عَدَمِ جَوازِ تَقْدِيْمِ الحالِ علَيْهِ على العامِلِ الجامِدِ إذا لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَ حالَيْنِ، وعلى اسْمِ الفاعِلِ في تَقْدِيْمِ إِحْدَى الحالَيْنِ عَلَيْهِ.

وما مَرَّ مَحْمُوْلٌ عِنْدَ السِّيْرافِيِّ على حَذْفِ (كانَ)، واسْمِها، و(إِذْ) في الزَّمَنِ الماضِيْ، و(إذا) في الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ تَكَلُّفٌ، وتَوَهُّمٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِما ؛ لأَنَّ في إِجازَةِ ما مَرَّ اعْتِداداً بالظَّاهِرِ، وهَجْراً للتَّأْوِيْلِ. ولا يَجُوْزُ تَقْدِيْمُ الحالَيْنِ مَعاً، أَوْ تَأْخِيْرُهُما مَعاً.

(٢/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ مَعْنَى التَّشْبِيْهِ دُوْنَ الحُرُوْفِ الَّتي تُسْتَعْمَلُ للإِنْباءِ عَنِ هذا المَعْنى – هُوَ العامِلُ في حالَيْنِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

تُعَيِّرُنا أَنَّنا عالَةٌ ... ونَحْنُ صَعالِيْكَ أَنْتُمْ مُلُوْكا

على أَنَّ المُرادَ: تُعَيِّرُنا أَنَّنا نُوْسَمُ بالفَقْرِ، على أَنَّنا في حالِ كَوْنِنا صَعالِيْكَ مِثْلُكُمْ في حالِ كَوْنِكُمْ مُلُوْكاً، وأَنَّ (صَعالِيْكَ) حالٌ مِنَ المُبْتَدَأ (نَحْنُ) خَبَرُهُ (أَنْتُمْ)، على أَنَّ المُرادَ: ونَحْنُ مِثْلُكُمْ، وأَنَّ (مُلُوْكاً) حالٌ مِنْ (أَنْتُمْ)، وأَنَّ الحالَ الأُوْلَى (صَعالِيْكَ) قُدِّمَت على عامِلِها، وهُوَ مَعْنَى التَّشْبِيهِ البَلِيْغِ لا مَعْنَى أَحَدِ حُرُوْفِهِ ؛ لأَنَّ هذا العامِلَ عَمِلَ في حالَيْنِ هُما: صَعالِيْكَ، ومُلُوْكاً، وفي هذا الشَّاهِدِ تَشْبِيْهُ صاحِبِ الحالِ الأُوْلَى (نَحْنُ) بصاحِبِ الأُخْرَى (أَنْتُمْ). وفي هذا الشَّاهِدِ قُدِّمَ حالُ المُشَبَّهِ (نَحْنُ) على حالِ المُشَبَّهِ بِهِ (أَنْتُمْ).

ومِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ قَوْلُكَ: أَنْتَ شاعِراً كَزَيْدٍ قاصّاً، وهُوَ غَنِيّاً كَزَيْدٍ فَقِيْراً، وزَيْدٌ ناجِحاً مِثْلُهُ غَيْرَ ناجِحٍ.

---

(١) انظر: عبّاس حسن، النحو الوافي: ٤/ ٣٨٥.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/ ٥٠٦.

ويَمْتَنِعُ تَقْدِيْمُ حالِ المُشَبَّه على حالِ المُشَبَّهِ بِهِ إذا كانَ العامِلُ في الحالَيْنِ التَّشْبِيْهُ باسْتِعْمالِ حَرْفِ التَّشْبِيْهِ (كأَنَّ)، كما في قَوْلِكَ: كَأَنَّ زَيْداً فَقَيْراً عَمْرٌو غَنِيّاً ؛ لأَنَّ (كأَنَّ) لا تَعْمَلُ فيما قَبْلَها ؛ لأَنّها عامِلٌ ضَعِيْفٌ مُشَبَّهٌ بالفِعْلِ كما يَظْهَرُ لي.

وإذا كانَ العامِلُ في الحالَيْنِ فِعْلاً فيهِ مَعْنَى التَّشْبِيْهِ، وما يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنَ المُشْتَقّاتِ جازَ تَقْدِيْمُ حال المُشَبَّهِ عَلَيْهِ، وتَأْخِيْرُها كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ غَنِيّاً يُشْبِهُ عَمْراً فَقِيْراً، ويُشْبِهُ زَيْدٌ غَنِيّاً عَمْراً فَقِيراً.

(٣) وجُوْبُ تَأْخِيْرِ الحالِ عَنِ العامِلِ فِيْها: تَجِبُ هذِهِ المَسْأَلَةُ في ثَلاثَةَ عَشَرَ مَوْضِعاً[١]:

(٣/ ١) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فِيْها فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ (جامِد): مِمّا يُوْسَمُ بالجُمُوْدِ في العَرَبِيّةِ:

- نِعْمَ، وبِئْسَ، وما يُحْمَلُ عَلَيْهما في أُسْلُوْبِ المَدْحِ، والذَّمِّ: نِعْمَ القائِدُ مُنْتَصِراً خالِدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ مُتَثاقِلاً.
- فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ بابِ (أَفْعَلَ): ما أَحْسَنَ الطَّالِبُ مُجْتَهِداً، وما أَجْمَلَ السَّماءَ صافِيَةً.
- فِعْلُ التَّعَجُّبِ مِنْ بابِ (أَفْعِلْ بـ): أَكْرِمْ بِكَ صادِقاً.، أَحْسِنْ بالمُسْلِمِ مُتَعاوِناً.

(٣/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ جامِداً فيهِ مَعْنَى الفِعْلِ، أَوْ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنَ المُشْتَقّاتِ لا حُرُوْفه، أَوِ المُتَضَمِّنِ مَعْناهُ: مِمّا يُعَدُّ مِنْ هذا العامِلِ:

- أَمّا: مِنْ ذلِكَ: أَمّا صَدِيْقاً فأَنْتَ صَدِيْقاً، على أَنَّ (صَدِيْقاً) حالٌ العامِلُ فِيْها ما في مَعْنَى (أَمّا) مِنَ الفِعْلِ على سَبِيْلِ المَجازِ ؛ لأَنَّ العامِلَ في الحَقِيْقَةِ عِنْدَ أَبِي حَيّانَ[٢] فِعْلُ الشَّرْطِ المُقَدَّرِ، وقِيْلَ إِنَّ (صَدِيْقاً) خَبَرُ (أَنْ تَكُوْنَ) مُقَدَّرَةً .

وإِنْ كانَ المَنْصُوْبُ مَصْدَراً كما في قَوْلِكَ: أَمّا عِلْماً فعالِمٌ– فالأَكْثَرُ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ، على أَنَّ العامِلَ فِيْ هذِهِ الحالِ فِعْلُ الشَّرْطِ المَحْذُوْفِ، وأَنَّ صاحِبَها المَرْفُوْعُ بِهِ (فاعِلُ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ)، والتَّقْدِيْرُ: مَهْما يُذْكَرْ إِنْسانٌ في حالِ عِلْمٍ فالَّذي وَصَفْتَ عالِمٌ ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها ما بَعْدَ الفاءِ (فعالِمٌ)، على أَنَّ الحالَ مِنْ بابِ المُؤَكِّدَةِ للعامِلِ

---

(١) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التّذييل والتكميل: ٩/ ٩٣ –، الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٨ .

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التّذييل والتكميل: ٩/ ٩٥.

فيها، وأَنَّ صاحِبَها الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ في هذا العامِلِ. ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَرُ بَعْدَ (أَمَّا) مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً على أَنَّ العامِلَ فيهِ ما بَعْدَ الفاءِ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: أَنْتَ العالِمُ عِلْماً.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى تَقْدِيْرِ فِعْلِ الشَّرْطِ عامِلاً ؛ لأَنَّ (أَمَّا) تَضَمَّنَتْ مَعْناهُ، أَوْ لأَنَّ العامِلَ ما بَعْدَ الفاءِ (عالِمٌ)، على أَنَّ تَقْدِيْرَ فِعْلِ الشَّرْطِ، ومَرْفُوْعِهِ يُحْمَلُ على أَنَّهُ تَفْسِيْرُ مَعْنًى، ويُمْكِنُ أَنْ يُكْتَفَى بأَنَّ الحالَ فَضْلَةٌ تَحْمِلُ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً دُوْنَ تَقْدِيْرِ ناصِبٍ لها.

- لَوْلا: قِيْلَ إِنَّ (لَوْلا) تَتَضَمَّنُ مَعْنَى الفِعْلِ (لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِيْ) مِثْلَ (أَمَّا)، ولذلِكَ يَجُوْزُ أَنْ تَعْمَلَ في الحالِ بقَيْدِ كَوْنِ هذِهِ الحالِ مُتَأَخِّرَةً، كما في قَوْلِ العَرَبِ: لَوْلا رَأْسُكَ مَدْهُوْناً لَكانَ كَذا، وكَذا، وهُوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يَرْتَفِعُ عِنْدَهُمْ ما بَعْدَها بها لا بالابْتِداءِ في المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُمْ يَعُدُّوْنَ الشَّاهِدَ السَّابِقَ سَماعاً مِنَ العَرَبِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ الأَخْفَشَ ذَكَرَ أَنَّ العَرَبَ لَمْ تَلْفُظْ بحالٍ للمَرْفُوْعِ بَعْدَ (لَوْلا)، وأَنَّ ما مَرَّ لَوْ صَحَّ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها الخَبَرَ المَحْذُوْفَ وُجُوْباً ؛ لأَنَّ جَوابَ (لَوْلا) سَدَّ مَسَدَّهُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدِيْ كالقَوْلِ في الحالِ بَعْدَ (أَمَّا) مِنْ حَيْثُ الاكْتِفاءُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ، وهُوَ الأَوْلَى، أَوْ ما في (لَوْلاَ) مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ.

- حَرْفُ التَّنْبِيْهِ في اسْمِ الإِشارَةِ: للنَّحْوِيِّيْنَ في العامِلِ في الحالِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: هذا زَيْدٌ قائِماً – أَقْوالٌ[1]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ حَرْفَ التَّنْبِيْهِ، أَوْ اسْمَ الإِشارَةِ، وهُوَ قَوْلُ جُمْهُوْرِ البَصْرِيِّيْنَ.، ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ إِنْ كانَ حَرْفُ التَّنْبِيْهِ عامِلاً: ها قائِماً ذا زَيْدٌ ؛ لأَنَّ الحالَ لَمْ تَتَقَدَّمْ على حَرْفِ التَّنْبِيْهِ، ولا يَجُوْزُ أَنْ تتَقَدَّمَ على اسْمِ الإِشارَةِ إِنْ كانَ عامِلاً فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ها قائِماً ذا زَيْدٌ ؛ لأَنَّ الحالَ لا تَتَقَدَّمُ على اسْمِ الإِشارَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذِهِ الحالَ لا يَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عليْها في مِثْلِ: قائِماً هذا زَيْدٌ.

(ب) أَنَّ العامِلَ اسْمُ الإِشارَةِ فَقَطْ، وهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ أَيْضاً،

(ج) أَنَّ العامِلَ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: انْظُرْ إِلَيْهِ قائِماً، وهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ أَيْضاً.

(د) أَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيْهِ لا يَجُوزْ أَنْ يَكُوْنَ عامِلاً في هذا المِثالِ السَّابِقِ؛ لأَنَّ مَعانِيَ الحُرُوْفِ لا

---

(1) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٩٦ –.

تَعْمَلُ فِي الظُّرُوْفِ، وهُوَ قَوْلُ السُّهَيْلِيِّ،، ولأَنَّ حَرْفَ التَّنْبِيْهِ لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ المَحْذُوْفِ المُسْتَغْنَى عَنْهُ بهذا الحَرْفِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِيْ العافِيَةِ، فيَكُوْنُ العامِلُ في هذِهِ الحالِ على وَفْقِ ما مَرَّ ما في اسْمِ الإِشارَةِ مِنْ مَعْنَى الإِشارَةِ عِنْدَ أَبِيْ العافِيَةِ ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ لا حَرْفٌ.، والعامِلُ عِنْدَ السُّهَيْلِيِّ لَيْسَ الإِشارَةَ بَلْ هُوَ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: انْظُرْ إِلَيْهِ قائِماً.

(هـ) أَنْ (قائِماً) في المِثالِ السَّابِقِ مَنْصُوْبٌ على خَبَرِ التَّقْرِيْبِ الَّذي يُشْبِهُ فِيْهِ (هـذا) (كـانَ)، على أَنَّ (هذا) لَيْسَ فِيْهِ مَعْنَى الإِشارَةِ، وهُوَ تَأْوِيْلُ الكُوْفِيِّيْنَ: " حِيْنَ يُقالُ: كَيْفَ تَخافُ الظُّلْمَ وهذا الخَلِيْفَةُ قادِماً ؟ وكَيْفَ تَجِدُ البَرْدَ وهـذِهِ الشَّمْسُ طالِعَـةً ؟ يُقَـرِّبُ (هذا)، و(هذِهِ) قُدُوْمَ الخَلِيْفَةِ، وطُلُوْعَ الشَّمْسِ، ولَمْ يَكُنْ (هذا) في المَعْنَى إِشارَةً ؛ لأَنَّ الخَلِيْفَةَ لا يُجْهَلُ، ولا يُشَكُّ فِيْهِ، فتُعَرِّفُهُ الإِشارَةُ، وكذلِكَ الشَّمْسُ قَدْ غَنِيَتْ بشُـهْرَتِها عَنِ الإِشارَةِ الَّتيْ تُحَدِّدُها، وتُعَيِّنُها "[1]. ويَنْتَصِبُ (قائِماً) عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ في مِثْلِ قَوْلِكَ: هذا قائِماً زَيْدٌ، على الحالِ مِنْ اسْمِ الإِشارَةِ، أَوْ مِنْ (زَيْدٌ).

ومِمَّا جاءَتْ فِيْهِ الحالُ مَعْمُوْلَةً لاسْمِ الإِشارَةِ قَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثابِتٍ[2]:

أَتَـرْضَى بأَنَّـا لَمْ تَجِـفَّ دِماؤُنـا ... وهــذا عَرُوْسـاً باليَمامَـةِ خالِـدُ

وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

هـا بَيِّنـاً ذا صَرِيْـحُ النُّصْـحِ فاصْـغَ لَـهُ ... وطُـعْ فطاعَـةُ مُهْـدٍ نُصْـحَهُ رَشَـدا

على أَنَّ العامِلَ في الحالِ (بَيِّناً) حَرْفُ التَّنْبِيْهِ (ها).

وبَعْدُ فلَعَلَّكَ تَتَّفِقُ معِيْ في أَنَّ هذِهِ التَّأْوِيْلَ فيما مَرَّ لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ فَضْلاً عَـنِ الإِسْهامِ في تَنْفِيْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَدْعُوْ إِلى أَنْ يُكْتَفَـى فيهـا بـأَنَّ هـذِهِ الحالَ اكْتَسَبَتْ وَظِيْفَتَها الدَّلالِيَّةَ مِنْ كُوْنِها فَضْلَةً جِيْءَ بِهـا لتَحْقِيْـقِ مَعْنًـى يَرْغَـبُ المُتكلِّمُ فِيْ أَنْ يَتَحَقَّقَ.

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٩٩.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٠.

● حَرْفا التَّرَجِّي (لَعَلَّ)، والتَّمَنِّي (لَيْتَ)، وحَرْفُ التَّشْبِيْهِ (كَأَنَّ): في إِعْمالِ هذِهِ الحُرُوْفِ، وأَخَواتِها مِنَ الحُرُوْفِ النَّاسِخَةِ في الحالِ: أَقْوالٌ(1):

■ أَنَّ هذِهِ الحُرُوْفَ الثَّلاثَةَ يَعْمَلْنَ في الحالِ بخِلافِ أَخَواتِهِنَّ الأُخَرِ: إِنَّ، وأَنَّ، ولكِنَّ اللَّواتِيْ لا يَعْمَلْنَ في الحالِ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

■ أَنَّ (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ) يَعْمَلانِ في الحالِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُصْفُوْرٍ.

■ أَنَّ هذِهِ الحُرُوْفَ جَمِيْعَها لا تَعْمَلُ في الحالِ إِلاَّ حَرْفَ التَّشْبِيْهِ (كَأَنَّ)، وهُوَ الصَّحِيْحُ عِنْدَ أَبِيْ حَيّان، كما في قَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَأَنَّهُ خارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُّوْدُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ(2)

■ أَنَّ هذِهِ الحُرُوْفَ جَمِيْعَها لا تَعْمَلُ في الحالِ.

● اسْمُ الاسْتِفْهامِ (ما) الَّذيْ يُوْمِئُ إِلى التَّعْظِيْمِ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأَعْشَى(3):

باتَتْ لِتَحْزُنَنا عَفارَه يا جارَتا، ما أَنْتِ جارَه

على أَنَّ (جارَه) مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ، على أَنَّ العامِلَ فيها (ما) الاسْتِفْهامِيَّةُ بِما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ تَعْظِيْمٍ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: ما أَعْظَمَكِ جارَةً، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ مالِكٍ، على أَنَّ المُرادَ عَظِيْمَةٌ أَنْتِ في حالِ كَوْنِكِ جارَةً.

وأَجازَ أَبُوْ عَلِيٍّ الفارِسِيُّ أَنْ تَكُوْنَ (جارَةً) تَمْيِيْزاً لصَلاحِيَةِ دُخُوْلِ مِنْ عَلَيْها، كما في قَوْلِ السَّفَّاحِ اليَرْبُوْعِيِّ(4):

يا سَيِّداً، ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ البَيْتِ رَحِيْبَ الذِّراعِ

وحالاً كما مَرَّ، على أَنَّ العامِلَ فيها ما في (ما) مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ.

---

(1) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠١ -.

(2) انظر تَعْلِيْلَ نسبة العَمَلِ إلى (كأنَّ) في: أبو حَيّان، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠١ - ١٠٢.

(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٥.

(4) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٥.

وأَجازَ بَعْضٌ أَنْ تَكُوْنَ (ما) حَرْفَ نَفْيٍ، على أَنَّ (جارَةٌ) بالرَّفْعِ خَبَرُ المُبْتَدأ، وأَنَّ (ما) تَمِيْمِيَّةٌ، وبالنَّصْبِ على خَبَرِ (ما) حِجازِيَّةً، على أَنَّ المُرادَ: ما أَنْتِ جارَةٌ لِبُعْدِكِ عَنّا، أَوْ أَنَّكِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُوْنِيْ جارَةً.

(٣/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ مَعْنَى الكَلام: مِمّا اسْتَشْهَدَ بِهِ سِيْبَوَيْهِ على هذا العامِلِ في (هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ، لأَنَّهُ حالٌ صارَ فيها المَسْؤُوْلُ، والمَسْؤُوْلُ عَنْهُ)[1]: ما شَأْنُكَ قائِماً ؟ على أَنَّ (قائِماً) حالٌ العامِلُ فِيْها يُحَدِّدُهُ المَعْنَى المُرادُ الَّذي يَرْغَبُ في تَحْقِيْقِهِ السّائِلُ:

- فإِنْ أَرادَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ سَبَبِ قِيامِهِ الَّذي يَجْهَلُهُ ؛ لأَنَّ هذا المَسْؤُوْلَ - كما يَعْلَمُهُ السّائِلُ - مِنْ شَأْنِهِ أَلاَّ يَقُوْمَ إِلاَّ إِلى سَبَبٍ - عُدَّ العامِلُ في الحالِ (شَأْنُكَ)، على أَنَّ المُرادَ: أَيُّ شَيْءٍ جَعَلَكَ قائِماً ؟.

- وإِنْ أَرادَ إِنْكارَ القائِمِ عليْهِ عُدَّ العامِلُ في الحالِ كما قِيْلَ: ما شَأْنُكَ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: لِمَ صِرْتَ قائِماً ؟ فيَكُوْنُ العامِلُ في صاحِبِ الحالِ (شَأْنُكَ)، والعامِلُ فيها مَعْنَى الكَلامِ (ما شَأْنُكَ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ على خِلافِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذيْ يُوْجِبُ أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ، وصاحِبِها واحِدا، وذَكَرَ أَبُوْحَيّانَ[2] أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى مُسَلَّطٌ على الاسْمَ؛ لأَنَّ في قَوْلِ السّائِلِ مُنْكِراً على المَسْؤُولِ قِيامَهُ: لِمَ صِرْتَ قائِماً - إِيْماءً إِلى أَنَّ هذا العامِلَ مُسَلَّطٌ على الاسْمِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الدَّلالَةُ، والعامِلُ في: ما لأَخِيْكَ قائِماً، على أَنَّ العامِلَ على مَعْنَى السُّؤالِ يَكُوْنُ الاسْتِقْرارَ في شِبْهِ الجُمْلَةِ (لكَ) الواقِعِ خَبَراً، وعلى مَعْنَى الإِنْكارِ يَكُوْنُ مَعْنَى الكَلامِ (ما لأَخِيكَ) على تَوَهُّمِ أَنَّ السّائِلَ المُنْكِرَ قِيامَ المَسْؤُوْلِ: لِمَ صارَ أَخُوْكَ قائِماً ؟.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمّا مَرَّ أَنَّ البَحْثَ عَنِ العامِلِ فيما مَرَّ يَفْرِضُ على القارِئِ أَنْ يَسْتَبْطِنَ نِيَّةَ المُتَكَلِّمِ، ومُرادَهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الشَّواهِدَ النَّحْوِيَّةَ لَيْسَتْ في نُصُوْصٍ يُمْكِنُ أَنْ تُسْهِمَ في اسْتِطاعَةِ القارِئِ أَنْ يَتَبَيَّنَ هذِهِ النِّيَّةِ، الَّتي تُوْصِلُهُ إِلى تَحْدِيْدِ العامِلِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ تَناسِيَ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٠ — ٦١.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٧ — ١٠٨.

البَحْثِ عَنْ هذا العامِلِ، والاتِّكاءَ على الوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ لهذِهِ الفَضْلَةِ قَدْ يُسْهِمانِ في تَيْسِيْرِ النَّحْوِ، وتَقْرِيْبِهِ إِلى الطَّلَبَةِ، على أَنْ يُتْرَكَ الانْشِغالُ بتَحْدِيْدِ العامِلِ للمُخْتَصِّيْنَ.

(٣/ ٤) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ اسْمَ تَفْضِيْلٍ: لا يصِحُّ أَنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ على اسْمِ التَّفْضِيْلِ إِذا كانَ عامِلاً فيها، كما في قَوْلِكَ هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ مِعْطاءً، وهُوَ أَكْفاهُمْ ناصِراً، والرَّجُلُ أَفْضَلُهُمْ داعِياً إِلى الاسْتِقامَةِ، وزُهَيْرٌ أَكْثَرُ الشُّعَراءِ شاعراً، والأُمُّ أَعْظَمُ النَّاسِ عَطُوفاً ؛ لأَنَّ هذا الاسْمُ عُوْمِلَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُعامَلَةَ الجَوامِدِ المُضَمَّنَةِ مَعْنَى المُشْتَقِّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيْلِ يَنْمازُ عَنْها مِنْ حَيْثُ كَوْنُ حُرُوْفِهِ كحُرُوْفِ الفِعْلِ فَضْلاً عَنْ وَزْنِهِ كَوَزْنِ الفِعِلِ، وعَنْ مُشابَهَتِهِ أَبْنِيَةَ المُبالَغَةِ في اقْتِضاءِ زِيادَةِ المَعْنَى، ويَكْمُنُ ضَعْفُهُ وانْحِطاطُهُ عَنِ المُشْتَقَّاتِ كاسْمِ الفاعِلِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ في أَنَّهُ لا يَقْبَلُ عَلامَةَ التَّأْنِيْثِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ(١)، على أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ وُقُوْعُهُ بَيْنَ حالَيْنِ، كما مَرَّ.

(٣/ ٥) اَنْ يُوْمِئَ العامِلُ إِلى التَّشْبِيْهِ، أَوْ يُفْهِمُهُ: مِنْ ذلِكَ: زَيْدٌ مِثْلُكَ شُجاعاً، ولَيْسَ مِثْلَكَ جَواداً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في حَذْفِ (مِثْل) إِذا ضُمِّنَ المُشَبَّهُ بِهِ مَعْناها كما في: زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً، على أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ زُهَيْرٌ، وأَبُوْ يُوْسُفَ أَبُوْ حَنِيْفَةَ فِقْهاً، على أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ أَبُوْحَنِيْفَةَ، وزَيْدٌ الشَّمْسُ طالِعَةً، وبَكْرٌ القَمَرُ مُنِيْراً، وزَيْدٌ حاتِمٌ جُوْداً، والأَحْنَفُ حِلْماً، ويُوْسُفُ حُسْناً.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

فَإِنَّ اللَّيْثُ مَرْهُوْباً حِماهُ ... وعَهْدِيْ زاجِرٌ دُوْنَ افْتِراسِيْ

على أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ اللَّيْثُ. ومَنْعُ تَقْدِيْمِ الحالِ على عامِلِها مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَجازَها الكِسائِيُّ ؛ لأَنَّ المُتَأَخِّرَةَ عِنْدَهُ كالمُتَوَسِّطَةِ.

ومِنْهُ قَوْلُ أَبِي العُمَيْثِلِ الأَعْرابِيِّ(٣):

تُخَبِّرُنا بأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ ... وأَنْتَ البَلْسَكاءُ بِنا لُصُوْقا

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٥.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٠٩.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٤٨ – ٤٩.

على أَنَّ المُرادَ: مِثْلُ البَلْسَكاءِ في حالِ لُصُوقٍ.

ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ المَتْصُوباتُ السَّابِقَةُ تَمايِيْزَ، على أَنَّ لَفْظَةَ (مِثْل) مَحْذُوفَةٌ، وهُوَ الأَظْهَرُ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ، والأَوْلَى عِنْدِيْ .

(٣/٦) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالِ اسْمَ فِعْلٍ: مِنْ ذلِكَ: نَزالِ مُبْطِئاً، وحَذارِ مُتَنَبِّهاً، وصَهْ مُطْمَئِنّاً، وصامِتاً على أَنَّ الحالَ فيما مَرَّ واجِبَةُ التَّأْخِيرِ ؛ لأَنَّ اسْمَ الفِعْلِ عامِلٌ ضَعِيفٌ.

(٣/٧) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ في الحالَ اسْماً مُشْتَقّاً صِلَةً لـ (أَلْ) مَوْصُولَةً: مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: أَنْتَ الطَّالِبُ مُخْلِصاً، أَنْتَ الصَّدِيْقُ وَفِيّاً، أَنْتَ القارِئُ الدَّرْسِ مُسْرِعاً، أَنْتَ المُسافِرُ ماشِياً ؛ لأَنَّ ما في حَيِّزِ صِلَةِ المَوْصُوْلِ الحَرْفِيِّ، أَوْ الاسْمِيِّ لا يَتَقَدَّمُ على هذا المَوْصولِ

(٣/٨) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ مَصْدَراً صَرِيْحاً يَصِحُّ أَنْ يَنْفَكَّ إِلى (أَنْ)، والفِعْلِ بَعْدَها كما في قَوْلِكَ: يَسُرُّنِيْ سَفَرُكَ في الصَّحْراءِ رَاكِباً، ويُعْجِبُنِيْ مَشْيُكَ في الشَّارِعِ مُتَّزِناً، وغَيْرَ مُخْتالٍ، ويَسُوْؤُنِيْ إِطاعَتُكَ والِدَيْكَ مُتَثاقِلاً، وغَيْرِ ذلِكَ مِمَّا يَجُوْزُ فيه أَنْ يَنْفَكَّ المَصْدَرُ الصَّرِيْحُ إِلى (أَنْ)، والفِعْلِ، ولا يُؤَثِّرُ هذا الانْفِكاكُ في مَوْضِعِهِ الإِعْرابِيِّ. وإِنْ كانَ هذا المَصْدَرُ الصَّرِيْحُ العامِلُ في الحالِ لا يُمْكِنُ أَنْ يُصارَ إِلى فَكِّهِ كما في قَوْلِكَ: قِراءَةً للقِصَّةِ ناقِداً، على أَنَّ الحالَ (ناقِداً) يَجُوْزُ فيها أَنْ تَتَقَدَّمَ على العامِلِ فيها: ناقِداً (قِراءَةً للقِصَّةِ)، وتَنَبُّهاً إِلى الأُسْتاذِ مُوَضِّحاً للغامِضِ، ومُوَضِّحا للغامِضِ تَنَبُّهاً إِلى الأُسْتاذِ.

(٣/٩) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها صِلَةَ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ: مِنْ ذلِكَ: يَسُوْؤُنِيْ أَنْ تَمْشِيَ في الشَّارِعِ مُخْتالاً، ويَسُرُّنِيْ أَنْ تُؤَدِّيَ واجِباتِكَ مُخْلِصاً، ويُسْعِدُنِيْ أَنْ تُصَلِّيَ خاشِعاً.

(٣/١٠) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها مُقْتَرِناً بلامِ الابْتِداءِ: يُفْهِمُ مِنَ المِثالِ المَصْنُوْعِ الَّذي ذَكَرَهُ الأَنْطاكِيُّ[1]: لأُسافِرُ ماشِياً، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الغَلايِيْنِيِّ في (جامِعِ الدُّرُوْسِ العَرَبِيَّةِ)[2]: لأَصْبِرُ مُعْتَمِلاً – أَنَّ اللاَّمَ قَبْلَ هذَيْنِ الفِعْلَيْنِ المُضارِعَيْنِ لامُ ابْتِداءٍ، وهِيَ لامٌ تَمْنَعُ تَقَدُّمَ الحالِ على هذَيْنِ العامِلَيْنِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجِزْها إِلاَّ العُكْبَرِيُّ[3] الَّذي أَجازَ أَنْ تَكُوْنَ اللاَّمُ في

(١) انظر: المحيط في أصوات العَربيّة ونحوها وصرفها: ٢/ ١٧٨.

(٢) انظر: ٢/ ٦٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٣.

قِراءَةِ قُنْبل: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾(1) لامَ التَّوْكِيدِ (لام الابْتداء) كالَّتي في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾(2)، وأَنْ تَكُوْنَ لامَ القَسَمِ، على أَنَّ النُّوْنَ لَمْ تَصْحَبْها اعْتِماداً على المَعْنَى؛ ولأنَّ خَبَرَ اللهِ صِدْقٌ، وهُوَ صِدْقٌ جاءَ فيهِ المُضارِعُ جَواباً للقَسَمِ دُوْنَ هذِهِ النُّوْنِ. ونُسِبَ هذا القَوْلُ إِلى ابْنِ مالِكٍ. وهذِهِ اللاَّمُ داخِلَةٌ على مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ. ولدُخُوْلِ هذِهِ اللاَّمِ على الفِعْلِ المُضارِعِ في هذِهِ الآيَةِ ثَلاثَةُ تَأْوِيْلٍ(3):

- أَنْ تَكُوْنَ لامَ جَوابِ قَسَمٍ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّ الفِعْلَ للحالِ، كما مَرَّ، وهُوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ، والبَصْرِيُّوْنَ لا يُجِيْزُونَ هذِهِ المَسْأَلَةِ، ولذلِكَ يَعُدُّوْنَ هذا الفِعْلَ المُقْتَرِنَ بهذِهِ اللاَّمِ خَبَراً لمُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: واللهِ لأَنا أُقْسِمُ.
- أَنَّ هذا الفِعْلَ زَمَنُهُ مُسْتَقْبَلٌ، ولَمْ يُؤْتَ بنُوْنِ التَّوْكِيْدِ؛ لأَنَّ أَفْعالَ اللهِ حَقٌّ، وصِدْقٌ، وقَدْ حكَى سِيْبَوَيْهِ أَنَّ حَذْفَ هذِهِ النُّوْنِ قَلِيْلٌ.
- أَنَّها لامُ الابْتِداءِ كما مَرَّ.

ومِنْ ذلِكَ قِراءَةُ ابْنِ كَثِيْرٍ، وقنْبُلٍ ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾(4) بحَذْفِ أَلِفِ (لا) حَرْفِ النَّفْيِ(5).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الأَوْلَى أَلاَّ تَدْخُلَ هذِهِ اللاَّمُ على المُضارِعِ غَيْرِ الواقِعِ في خَبَرِ (إِنَّ)، وجَوابِ القَسَمِ؛ لأَنَّ كَوْنَها لامَ ابْتِداءٍ يَفْتَقِرُ إِلى شَواهِدَ فَصِيْحَةٍ تُعَزِّزُها.

ومِنَ الأَمْثِلَةِ على ما مَرَّ: إِنَّ الجُنْديَّ لَيُدافِعُ عَنْ وَطَنِهِ شُجاعاً، وإِنَّ المُسافرَ لَيَمْشِيْ في الصَّحْراءِ راكِباً، وإِنَّ زَيْداً لَيَمْشِيْ في الشَّارِعِ مُخْتالاً، ومُطْمَئِناً، وثابِتاً، وحَذِراً.

(3/ 11) أَنْ يَكُوْنَ العاملُ فيها مُقْتَرِناً بلامِ قَسَمٍ كما في قَوْلِكَ: واللهِ لأُساعِدَنَّ الفَقِيْرَ راغِباً

---

(1) القيامة: 1.

(2) النحل: 124.

(3) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: 10/ 563 – 564، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: 8/ 384.

(4) يونس: 16.

(5) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: 5/ 132، الزمخشريّ، الكشّاف: 2/ 69.

في نَيْلِ رِضا اللهِ، واللهِ لأَنجَحَنَّ في العَمَلِ مُتَفَوِّقاً، واللهِ لَيُسافِرَنَّ زَيْدٌ مَصْحُوْباً. ومِنْ لامِ جَوابِ القَسَمِ المُقْتَرِنِ بها الماضِيْ قَوْلُكَ: لَقَدْ مَشَى الغَنِيُّ مُخْتالاً، و :واللهِ لَقَدْ مَشَى الغَنِيُّ مُخْتالاً.

(٣/ ١٢) أَنْ تَكُوْنَ الحالُ جُمْلَةً مَسْبُوْقَةً بالواوِ: مِنْ ذلكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ فَوَٰكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ ﴿٤٢﴾ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٤٣﴾ عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾[1]، وقَوْلُهُ: ﴿ إِذَآ أُلْقُواْ فِيهَا سَمِعُواْ لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُورُ ﴾[2]، وقَوْلُهُ: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾[3]، وقَوْلُهُ: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾[4]، وقَوْلُهُ: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾[5]، وقَوْلُهُ: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ ﴾[6].

(٣/ ١٣) أَنْ تَكُوْنَ الحالُ مُؤَكِّدَةً لِعامِلِها: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[7]، وقَوْلُهُ: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[8]، وقَوْلُهُ: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾[9].

---

(١) الصافّات: ٤١ – ٤٤.

(٢) الملك: ٧.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) آل عمران: ٤٠.

(٥) النساء: ٢١.

(٦) النساء: ٦٠.

(٧) البقرة: ٦٠.

(٨) النساء: ٧٩.

(٩) النمل: ١٠.

(٧) أشكالُ الحالِ التَّركيبيَّةُ

للحالِ ثَلاثَةُ أَشْكالٍ:

(٧/ ١) الحالُ المُفْرَدَةُ: الأَصْلُ في الحالِ أَن تَكُوْنَ مُفْرَدَةً (لَيْسَتْ جُمْلَةً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ) ؛ لأَنَّها أَخفُّ مِنَ الشَّكْلَيْنِ الآخَرَيْنِ: الحالُ الجُمْلَةُ، وشِبْهُها، وهاتانِ الحالانِ تَحُلاَّنِ مَحَلَّ الحالِ المُفْرَدَةِ، وتُؤَوَّلانِ بِها، على أَنَّ الحالَ شِبْهَ الجُمْلَةِ تَتَعَلَّقُ بالحالِ المُفْرَدَةِ المَحْذُوْفَةِ وُجُوباً بقَيْدِ كَوْنِها كَوْناً عامًّا كما سَيَأْتِيْ، وأَنَّ الحالَ الجُمْلَةَ تُؤَوَّلُ بحالٍ مُفْرَدَةٍ مُشْتَقَّةٍ نَكِرَةٍ. وهذا الإِحْلالُ يُعَدُّ تَطْويْلاً للجُمْلَةِ، أَوِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وهُوَ تَطْوِيْلٌ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تُصاحِبَهُ زِيادَةٌ في المَعْنَى، فالحالُ شِبْهُ الجُمْلَةِ تَكُوْنُ نَكِرَةً عامِلَةً فيما يَتَعَلَّقُ بِها مِنَ الظَّرْفِ، أَوِ الجارِّ، والمَجْرُوْرِ، فهِيَ نَكِرَةٌ عامِلَةٌ تُعامَلُ مُعامَلَةَ النَّكِرَةِ المُخْتَصَّةِ، إِنْ لَمْ يُقَلْ إِنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ هِيَ الحالُ دُوْنَ مُتَعَلَّقٍ كما سَيَأْتِيْ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الحالِ الجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها تُفِيْدُ ما تُفِيْدُهُ الجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً كانَتْ، أَوْ اسْمِيَّةً، على أَنَّ الفِعْلِيَّةَ تَدُلُّ في الظَّاهِرِ على عَدَمِ الثُّبُوْتِ، وأَنَّ الاسْمِيَّةَ تَدُلُّ على الثُّبُوْتِ.

ومِنَ الحالِ المُفْرَدَةِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى:

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ ﴾[1]: في اشتِقاقِ (كافَّة)، وإِعْرابِها، وما تَخْتَصُّ بِهِ في العَرَبِيَّةِ أَقْوالٌ[2]:

O الإِعْرابُ:

(أ) تُعْرَبُ حالاً، وفي صاحِبِ هذِهِ الحالِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

- أَنْ يَكُوْنَ واو الجَماعَةِ في (ادْخُلُوا)، وهُوَ الأَوْلَى.

- أَنْ يَكُوْنَ (السِّلْم)، وهوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وهُوَ وَهْمٌ عِنْدَ ابْنِ هِشامٍ ؛ لأَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ مُخْتَصَّةٌ بمَنْ يَعْقِلُ: " مِنَ الحالِ ما يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ مِنَ الفاعِلِ، وكَوْنُهُ مِنَ المَفْعُوْلِ، نَحْوُ:

---

(١) البقرة: ٢٠٨.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٢/ ٣٥٩ – ٣٦١، المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٣٨، الرّضي، شرح الكافية: ١/ ١٩٧، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٣٩، ٧/ ٢٨١ – ٢٨٢، ابن سيده، المخصص: ١٧/ ١٣٣ – ١٣٤، ٣/ ١٢٥، الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ٥٨٣، الزبيديّ، تاج العروس، كفف: ٢٤/ ٢٢٠ –، ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٦٤٦.

ضَرَبْتُ زَيْداً ضاحِكاً، ونَحْوُ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾[1]، وتَجْوِيْزُ الزَّمَخْشَرِيِّ الوَجْهَيْنِ في (ادْخُلُوا في السِّلْمِ كافَّةً) وَهْمٌ؛ لأَنَّ (كافَّةً) مُخْتَصٌّ بمَنْ يَعْقِلُ "[2].

وذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى أَنَّ (كافَّةً) حالٌ مِنَ السِّلْمِ؛ لأَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ (السِّلْمَ) تُؤَنَّثُ كما تُؤَنَّثُ لَفْظَةُ الحَرْبِ، ومِنْ ذلكَ قَوْلُ الشّاعِرِ:

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْها ما رَضِيْتَ بِهِ   والحَرْبُ يَكْفِيْكَ مِنْ أَنْفاسِها جُرَعُ

على أَنَّ أَبا حَيّانَ ذَكَرَ أَنَّ التّاءَ في (كافَّةً) لَيْسَتْ للتَّأْنِيْثِ: " لأَنَّ التّاءَ في (كافَّةً) لَيْسَتْ للتَّأْنِيْثِ وإِنْ كانَ أَصْلُها أَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ، بَلْ صارَ هذا نَقْلاً مَحْضاً إلى مَعْنَى جَمِيْعٍ، وكُلٍّ كما صارَ (قاطِبَة)، و (عامَّة) إذا كانَ حالاً نَقْلاً مَحْضاً، فإذا قُلْتَ: قامَ النّاسُ **كافَّةً**، وقاطِبَةً – لَمْ يَدُلَّ شَيْءٌ مِنْ ذلِكَ على التَّأْنِيْثِ كما لا يَدُلُّ عَلَيْهِ كُلٌّ، وجَمِيْعٌ "[3].

- أَنْ يَكُوْنَ الواوَ، والسِّلْمَ جَمِيْعاً، فتَكُوْنُ الحالُ مِنْ شَيْئَيْنِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ في هذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ أَنْ تَكُوْنَ الحالُ تَحْتَمِلُهُما، وهذا الاحْتِمالُ يُتَبَيَّنُ مِنْ خِلالِ الإِخْبارِ بهذِهِ الحالِ عَنْهُما مُبْتَدَأَيْنِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: الزَّيْدُوْنَ والعَمْرُوْنَ كافَّةٌ (جَمِيْعٌ)؛ لأَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ واجِبَةُ النَّصْبِ. ومِمّا جاءَتْ فيهِ الحال مِنْ شَيْئَيْنِ على وَفْقِ ما مَرَ قَوْلُ الشّاعِرِ:

وعُلِّقْتُ سَلْمَى وهِيَ ذاتُ مُوَصَّدٍ   ولَمْ يَبْدُ للأَتْرابِ مِنْ ثَدْيِها حَجْمُ

صَغِيْرَيْنِ تَرْعَى البَهْمَ يا لَيْتَ أَنَّنا   إلى اليَوْمِ لَمْ نَكْبَرْ ولَمْ تَكْبَرِ البَهْمُ

على أَنَّ (صَغِيْرَيْنِ) حالٌ مِنَ التّاءِ في (عُلِّقْتُ)، ومِنْ سَلْمَى؛ لأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: أَنا وسَلْمَى صَغِيْرانِ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

(1) التوبة: ٣٦.

(2) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٦٤٦ – ٦٤٧.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٣٦٠.

خَرَجْتُ بِها نَمْشِي تَجُرُّ وَراءَنا ... على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

على أنَّ (نَمْشِيْ...) حالٌ مِنَ التَّاءِ في (خَرَجْتُ)، ومِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (بِها) ؛ لأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: أَنا وهِيَ نَمْشِيْ. ولا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ إِنَّ (تَجُرُّ) حالٌ مِنْهُما ؛ لأَنَّ التَّقْدِيْرَ يكُوْنُ: أَنا وهِيَ تَجُرُّ، وهُوَ تَقْدِيْرٌ لا يَخْضَعُ للأَصْلِ السَّابِقِ مِنْ حَيْثُ صَلاحِيَةُ الحالِ أَنْ يُخْبَرَ بها عَنِ الاثْنَيْنِ ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الفعْلِيَّةَ (تَجُرُّ) تُؤَوَّلُ بمُفْرَدٍ مُشْتَقٍّ: أَنا وهِيَ جارَّةٌ، والصَّحِيْحُ أَنْ يُقالَ: أَنا وهِيَ جارَّانِ، وهُوَ تَقْدِيْرٌ لا يَحْتَمِلُهُ المَعْنَى في هذِهِ الآيَةِ.

ومِمَّا لا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ فيْهِ الحالُ مِنْ شَيْئَيْنِ على وَفْقِ ما مَرَّ عِنْدَ أَبِيْ حَيَّانَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ (١)، على أنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (تَحْمِلُهُ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (أَتَتْ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ، ومِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (بِهِ) كما ذَكَرَ ابْنُ عِطِيَّةَ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحّ عِنْدَ أَبِيْ حِيَّان ؛ لأَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: هِي وهُوَ تَحْمِلُهُ، والصَّحِيْحُ أَنْ يُقالَ: هيَ وهُوَ يَحْمِلانِهِ، وهيَ مَسْأَلَةٌ لا يَحْتَمِلُها المَعْنَى في هذِهِ الآيَةِ.

(ب) أَنْ تُعْرَبَ نَعْتاً لَمصْدَرٍ مَنْصُوْبٍ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٢)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ: وما أَرْسَلْناكَ إِلاَّ إِرْسالَةً كافَّةً، وهُوَ وَهْمٌ عِنْدَ ابْنِ هِشام ؛ لأَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ لا تَخْرُجُ عَنِ الحالِيَّةِ. وحَمْلاً على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فإِنَّ التَّقْدِيْرَ في هذِهِ الآيَةِ: ادْخُلُوا دَخْلَةً كافَّةً، ولا مُحْوِجَ إِلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ ؛ لأَنَّ المَعْنَى على الحالِ فضْلاً عَنْ تَكَلُّفِ تَقْدِيْرِ مَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ قامَتْ صِفَتُهُ مَقامَهُ.

O الاشْتِقاقُ: قِيْلَ إِنَّها اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: كَفَّ يَكُفُّ (مَنَعَ يَمْنَعُ)، ومِنْ ذلِكَ: كَفُّ الإِنْسانِ ؛ لأَنَّها تَكُفُّ، وتَمْنَعُ، وإِنَّها مَصْدَرٌ كالعافِيَةِ، والعاقِبَةِ.

O ما تَخْتَصُّ بِهِ:

- أَنَّها تَكُوْنُ مَنْصُوْبَةً على الحالِ دائِماً كما مَرَّ، فلا يُقالُ: جاءَتِ الكافَّةُ، على أَنَّ المُرادَ: الجَمِيْعُ مِنَ النَّاسِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلكَ فإِنَّها اسْتُعْمِلَتْ مَجْرُوْرَةً، ومُضافَةً في قَوْلِ

---

(١) مريم: ٢٧.

(٢) سبأ: ٢٨.

عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " على كافَّةِ بَيْتِ مالِ المُسْلِمِيْنَ "(١). وانْتَهى الشَّيْخُ إبْراهِيْمُ الكُوْرانِيُّ إلى أَنَّ هذا الجَرَّ جائِزٌ، وأَنَّ النُّحاةَ يَنْقُصُهُمُ الاسْتِقْراءُ، والاسْتِقْصاءُ: " مَنْ قالَ مِنَ النُّحاةِ إنَّ (كافَّةَ) لا تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ فحُكْمُهُ ناشِئٌ عَنِ اسْتِقْراءٍ ناقِصٍ. قالَ شَيْخُنا: وأَقُوْلُ: إنْ ثَبَتَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرُوْهُ ثُبُوْتاً لا مَطْعَنَ فِيْهِ فالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَلِيْلٌ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالُهُ على ما قالَ ابْنُ هِشامٍ، والحَرِيْرِيُّ، والمُصَنِّفُ"(٢).

- أَنَّها لا تَقْتَرِنُ بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ الفُقَهاءِ اسْتَعْمَلُوْها بالأَلِفِ واللاَّم.
- أَنَّها لا تُضافُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الفُقَهاءَ اسْتَعْمَلُوْها مُضافَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الزَّمَخْشَرِيِّ الَّذي وَسَمَهُ ابنُ هِشامٍ بالوَهْمِ: " وَوَهْمُهُ في خُطْبَةِ المُفَصَّلِ، إِذْ قالَ: (مُحِيْطٌ بكافَّةِ الأَبْوابِ) – أَشَدُّ، وأَشَدُّ لإِخْراجِهِ إِيَّاهُ عَنِ النَّصْبِ البَتَّةَ "(٣).
- أَنَّها لا تُثَنَّى، ولا تُجْمَعُ، فلا يقالُ: كافَّيْنَ، ولا كافَّاتٍ، أَوْ كافَّتَيْنِ، أَوْ كافِّيْن]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (خَاصَّة).
- أَنَّ عَيْنَها الفاءَ لا تُخَفَّفُ إِلاَّ في الضَّرُوْرَةِ في التَّخَلُّصِ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ في حَشْو البَيْتِ كما في قَوْلِ عبْدِ اللهِ بْنِ رَواحَةَ(٤):

فَسِرْنا إِلَيْهِمْ كافَةً في رِحالِهِمْ ... جَمِيْعاً عَلَيْنا البِيْضُ لا نَتَخَلَّعُ

- أَنَّها لا تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مَعَ العُقَلاءِ كما مَرَّ.

ويَعْدُ فإِنَّ هذِهِ الخَصائِصَ يُعَزِّزُها اسْتِعْمالُها في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ، ويَحْتاجُ عَدَمُ التَّقَيُّدِ بِها إِلى شَواهِدَ أُخْرَى يُمْكِنُ أَنْ يُطْمَأَنَّ إِلَيْها فَضْلاً عَنِ التَّقَيُّدِ بِما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالَةِ جَمِيْعٍ، وكُلٍّ.

---

(١) الزبيديّ، تاج العروس، كفف: ٢٤/ ٣٢١، وانظر: الصّبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٧.

(٢) الزبيديّ، تاج العروس، كفف: ٢٤/ ٣٢١.

(٣) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٦٤٦ – ٦٤٧.

(٤) الزبيديّ، تاج العروس، كفف: ٢٤/ ٣٢١.

ومِمَّا وَرَدَتْ فِيْهِ هذِهِ اللَّفْظَةُ في كِتابِ اللهِ تَعالَى:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾(١)، على أَنَّ (كافَّةً) في المَوْضِعَيْنِ حالٌ مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ بِهِ (واوُ الجَماعَةِ في: قاتِلُوا، والمُشْرِكِيْنَ، وواوُ الجَماعَةِ في: يُقاتِلُوْنَكُمْ، أَوِ المَفْعُوْلُ بِهِ في الفِعْلِ نَفْسِه: كُمْ).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾(٢)، على أَنَّ (كافَّةً) حالٌ مِنْ الضَّمِيْرِ المُتَّصلِ الكافِ في (أَرْسَلْناكَ)، وأَنَّ الهاءَ فيها زائِدَةٌ لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، وأَنَّ (للنَّاسِ) يَتَعَلَّقُ بهذِهِ الحالِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ (للنَّاسِ) على ضَعْفٍ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ، وآخَرِيْنَ لكَوْنِ هذا الصّاحِبِ مَجْرُوْراً، واللامُ فيْهِ للتَّعْلِيْلِ(٣)، واخْتارَ هذا الوَجْهَ ابْنُ جِنِّيٍّ، وأَبو عليٍّ الفارسِيُّ، وابْنُ كَيْسانَ، وابْنُ مالِكٍ. وهذِهِ الحالُ يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ اسْمَ فاعِلٍ، أَوْ مَصْدَراً كما مَرّ لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، أَوْعلى نِيَّةِ مُضافٍ مَحْذُوْفٍ، أَوْ على التَّأْوِيْلِ بالمشتَقِّ. ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ نَعْتاً لَمصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ كما مَرَّ، والتَّقْدِيْرُ: إِرْسالَةً كافَّةً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾(٤)، على أَنَّ (خاصَّةً) حالٌ مِنَ فاعِلِ (تُصِيْبَنَّ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ، أَوْ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ الاسْمِ المَوصُوْلِ (الَّذِيْنَ...)، أَوْ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ (ظَلَمَ)، وهُوَ قَوْلُ ابْنُ عَطِيَّةَ، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ الاسْمَ المَوْصُوْلَ. وقِيْلَ إِنَّ (خاصَّةً) صِفَةٌ لَمصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: لا تُصِيْبَنَّ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا إِصابَةً خاصَّةً(٥).

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ مَظانَّ اللُّغَةِ المُخْتَلِفَةَ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تُزَوِّدَ القارِئ بما يُمْكِنُ أَنْ يَتَّكِئَ عَلَيْه في تَبَيُّنِ دَلالَةِ هذِهِ اللَّفْظَةِ، واسْتِعْمالاتِها:

---

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) سبأ: ٢٨.

(٣) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٩، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ: ٧/ ٢٠٣.

(٤) الأنفال: ٢٥.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٥/ ٥٩٣، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٣٠٦ (المكتبة الشاملة).

(أ) المَعاجِمُ: " والخاصُّ، والخاصَّةُ: ضِدُّ العامِّ، والعامَّةِ، وهُوَ مَنْ تَخُصُّهُ لنَفْسِكَ، وفي التَّهْذِيْبِ: والخاصَّةُ: الَّذي اخْتَصَصْتَهُ لنَفْسِكَ. وسُمِعَ ثَعْلَبٌ يَقُوْلُ: إذا ذُكِرَ الصَّالحُوْنَ فبخاصَّةِ أَبُوْبَكْرٍ، وإذا ذُكِرَ الأَشْرافُ فبخاصَّةِ عَلِيٌّ "[1]، وهيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ: خَصَّهُ بالشَّيْءِ يَخُصُّهُ خَصّاً، وخُصُوْصاً (بضَمِّ الخاءِ، وفَتْحِها)، وخُصُوْصِيَّةً (بفَتْحِ الخاءِ، وضَمِّها)، على أنَّ الفَتْحَ أَفْصَحُ، وقِيْلَ إنَّ الضَّمَّ أَفْصَحُ، وخِصِّيْصَى (قَدْ يُمَدُّ). وقِيْلَ إنَّ الخُصُوْصِيَّةَ، والخَصِّيَّةَ، والخاصَّةَ أسْماءُ مَصادِرَ، وإنَّ الفِعْلَ (خَصَّ) يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلَيْنِ ثانِيهِما غَيْرُ صَرِيْحٍ: خَصَّهُ بالوُدِّ، وهذا الفِعْلُ تَعَدَّى إلى مَفْعُوْلَيْنِ صَرِيْحَيْنِ في الظَّاهِرِ في قَوْلِ أبي زُبَيْدٍ[2]:

إنَّ امْرَأً خَصَّنِيْ عَمْداً مَوَدَّتَهُ ... على التَّنائِيْ لَعِنْدِيْ غَيْرُ مَكْفُوْرِ

على أنَّ في الكَلام حذْفَ حَرْفِ الجَرِّ كما قِيْلَ: خَصَّني بمَوَدَّتِهِ إيَّايَ، أَوْ لمَوَدَّتِهِ إيايَ، ويَظْهَرُ لي أنَّ تَعْدِيَةَ هذا الفِعْلِ إلى مَفْعُوْلَيْنِ صَرِيْحَيْنِ تَعُوْدُ إلى أنَّهُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى فِعْلِ العَطاءِ (أَعْطى)، وأَضْرابِهِ.

(ب) مَظانُّ تَفسِيْرِ القُرْآنِ، وإعْرابِهِ: اكْتَفَتْ هذِهِ المَظانُّ بإعْرابِ (خاصَّةً) في قَوْلِهِ تَعالى السَّابِقِ على أنَّها حالٌ، أَوْمَصْدَرٌ مَنْصُوْبٌ على الحالِ، على أنَّ الأَصْلَ أنَّها صِفَةٌ لمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ: إصابَةً خاصَّةً، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإنَّهُ قِيْلَ إنَّها حالٌ كما مَرَّ. ويَتَبَدَّى لي أنَّها في هذا التَّقْدِيْرِ مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدرِ، وهذا المَصدَرُ نابَتْ عَنْهُ صِفَتُهُ اسْمُ الفاعِلِ، على أنَّ إعْرابَها حالاً يَكُوْنُ بلا تَقْدِيْرِ هذا المَصْدَرِ، وإنْ قِيْلَ إنَّها اسْمُ مَصْدَرٍ كانَ هذا الاسْمُ نائِبا عَنِ المَصْدَرِ، والأَوْلَى عِنْدِيْ أنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً آخَرَ.

(ج) مَظانُّ النَّحْو القَدِيْمَةُ: القَوْلُ فيها كالقَوْلِ في مَظانِّ تَفْسِيْرِ القرْآنِ، وإعْرابِهِ.

(د) المَظانُّ الحَدِيْثَةُ: ذَهَبَ الدَّرْوِيشُ[3] إلى أنَّ العَرَبَ يَسْتَعْمِلُوْنَ (خاصَّةً) بمَعْنَى: لاسِيَّما، كما في قَوْلِهِمْ: أُحِبُّ بِلادَ العَرَبِ خاصَّةً غَزَّةَ، أَوْ وَخاصَّةً غَزَّةَ، أَوْ بِخاصَّةٍ غَزَّةَ. وذَكَرَ

(1) الزبيديّ، تاج العروس، خصص: ١٧/ ٥٥٢.

(٢) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، خصص: ١٧/ ٥٥١.

(٣) انظر: محمد محمد شراب ، معجم الشّوارد النّحويّة، والفَوائِدِ اللُّغَوِيّة: ٢٨٤.

شُرابٌ أَنَّ اسْتِخْدامَها مَعَ الباءِ أَفْصَحُ اتّكاءً على قَوْلِ ثَعْلَبٍ السّابِقِ، وأَنَّ صِيَغَ إِعرابِها تُخَرَّجُ عِنْدَهُ كما يَأْتي:

- أَنْ تُعْرَبَ حالاً إِذا قِيْلَ (خاصَّةً)، على أَنَّ ما بَعْدَها مَفْعُوْلٌ بِهِ لَها، وأَنَّ الفاعِلَ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ فيها تَقْدِيْرُهُ: أَنا.
- أَنْ تُعْرَبَ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً إِذا قِيْلَ (وخاصَّةً)، أَوْ نائِباً عَنْه لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَخُصُّ.
- أَنْ تُعْرَبَ خَبَراً مُقَدَّماً إِذا سُبِقَتْ بالباءِ، على أَنَّ ما بَعْدَها مُبْتَدأٌ مُؤَخَّراً.

وبَعْدُ فلَعَلَّ الانْتِهاءَ إِلى تَبَيُّنِ هذِهِ اللَّفْظَةِ دَلالَةً، وإِعْراباً يَحْتاجُ إِلى تَتَبُّعِ اسْتِعْمالاتِها في القرآنِ الكَرِيْمِ، والحَدِيْثِ النَّبويِّ الشَّرِيْفِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ، وفي كَلامِ بَعْضِ النُّحاةِ، والمُفَسِّرِيْنَ:

O الحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيْفُ:

(أ) الجَرُّ بالباءِ دُوْنَ أَنْ يَتْبَعَها شَيْءٌ " فقالَ: يا بَنِيْ عَبْدِ المُطَّلِبِ: إِنِّيْ بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ بِخاصَّةٍ، وإِلى النَّاسِ بعامَّةٍ "(١): يَتَبَدَّى لي أَنَّ إِعْرابَ (بخاصَّةٍ) في هذا الحَدِيْثِ فِيْهُ أَوْجُهٌ:

- أَنَّ الباءَ فيها يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ أَصِيْلَةً على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِمُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ.
- أَنَّ الباءَ فيْها يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ زائِدَةً، على أَنَّ (خاصَّةً) مَجْرُوْرَةٌ لَفْظاً مَنْصُوْبَةٌ مَحَلاً على الحالِ كما مَرَّ، أَو المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ النَّائِبِ عَنِ المَصْدَرِ المَحْذُوْفِ، والتَّقْدِيْرُ: بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ بَعْثَةً خاصَّةً.
- أَنَّ الباءَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ فيها أَصِيْلَةً للمُصاحَبَةِ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: بُعِثْتُ إِلَيْكُمْ مَصْحُوْبِيْنَ بِخاصَّةٍ، وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ تاءَ الفاعِلِ في (بُعِثْتُ)، والتَّقْدِيْرُ: بعِثْتُ إِلَيْكُمْ مَصْحُوْباً بخاصَّةٍ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في (بعامَّةٍ).

ومِنْ ذلِكَ: " فقالَ عُمَرُ: إِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ كانَ قَدْ خَصَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وسَلَّمَ بخاصَّةٍ لَمْ يَخْصُصْ بِها أَحَداً غَيْرَهُ "(٢): الجارُّ والمَجْرُوْرُ (بخاصَّةٍ) مَفْعُوْلٌ ثانٍ غَيْرُ صَرِيْحٍ للفِعْلِ (خَصَّ) على أَنَّ الأَوَّلَ (رَسُوْلَ اللهِ)، وأَنَّ المُرادَ: بمَسْأَلَةٍ خاصَّةٍ.

---

(١) انظر: السنن الكبرى للنّسائيّ: ٢/ ٤٣٢ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: صحيح مسلم: ٣/ ٣٧٧، سنن أبي داوود: ٢/ ١٣٩ (المكتبة الشاملة).

(ب) الجَرُّ بالباءِ مُضافَةً إِلى كَلِمَةٍ أُخْرَى: مِنْ ذلِكَ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: " تَعْمَلُ بِما تَعْرَفُ، وتَدَعُ ما تُنْكِرُ، وتَعْمَلُ بخاصَّةِ نَفْسِكَ، وتَدَعُ عَنْكَ عَوامَّ النَّاسِ "[1]: الجارُّ والمَجْرُوْرُ حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَعْمَلُ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ وُجُوْباً.

ومِنْ ذلِكَ الحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ: " ائْتَمِرُوا بالمَعْرُوْفِ، وتَناهَوا عَنِ المُنْكَرِ حَتَّى إِذا رَأَيتَ شُحّاً مُطاعاً، وهَوَى مُتَّبَعاً، ودُنْيا مُؤْثَرَةً، وإِعْجابَ كُلِّ ذِيْ رَأْيٍ برَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بخاصَّةِ نَفْسِكَ، ودَعِ العَوامَّ... "[2]، على أَنَّ (بخاصَّةِ نَفْسِكَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ غَيْرُ صَرِيْحٍ لاسْمِ الفِعْلِ (عَلَيْكَ) الَّذي يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[3]، وإِلى غَيْرِ صَرِيْحٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بالباءِ.

○ مَظانُّ النَّحْوِ:

(أ) الجَرُّ بالباءِ، والإِضافَةِ: " لأَنَّهُ أَخَذَ هذا العِلْمَ بالنَّظَرِ فيْهِ بخاصَّةِ نَفْسِه، هذا مَعَ كَثْرَةِ ما اجْتَناهُ مِنْ ثَمَرِ غَرْسِهِ "[4]، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ (بخاصَّةِ نَفْسِهِ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (أَخَذَ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ كما مَرَّ.

(ب) الجَرُّ بالباءِ دُوْنَ دُوْنَ إِضافَةٍ، أَوْ غَيْرِها: " ولكنَّ بابَ (أَمْ) تَمْتازُ بخاصَّةٍ دُوْنَ أَخواتِها.... "[5]، على أَنَّ (بخاصَّةٍ) تَتَعَلَّقُ بالفِعْلِ (تَمْتازُ)، وأَنَّ المُرادَ: بمِيْزَةٍ، أَوْ خَصِيْصَةٍ.

(ج) لَيْسَتْ مَسْبُوْقَةً بالباءِ، أَوْ مُضافَةً، بَل مَتْلُوَّة بظَرْفٍ: " وسَأَلْتُهُ عَنْ ذِراعٍ، فقالَ: ذِراعٌ كَثُرَ تَسْمِيَتُهُمْ بِهِ، وتَمَكَّنَ في المُذَكَّرِ، وصارَ مِنْ أَسْمائِهِ خاصَّةً عِنْدَهُمْ... "[6]، على أَنَّ القَوْلَ في (خاصَّةً) كالقَوْلِ فيها غَيْرَ مَجْرُورَةٍ كما في الآيَةِ السَّابِقَة.

---

(١) انظر: شرح مشكل الآثار: ٣/ ٢٢٠ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: سنن الترمذي: ٤/ ١٠٧ (المكتبة الشاملة)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٢/ ٤٦٧ (المكتبة الشاملة).

(٣) المائدة: ١٠٥.

(٤) توضيح المقاصد، والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ١/ ٤٦ (المكتبة الشاملة).

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٣٦ (المكتبة الشاملة).

(٦) الكتاب: ٢/ ٢٣٦ (المكتبة الشاملة).

(د) أَنْ تُسْبَقَ باسْمِ نَكِرَةٍ تَكُوْنُ صِفَةً لَهُ: " بابُ تَغَيُّرِ الأَسْماءِ الْمُبْهَمَةِ إذا صارَتْ عَلاماتٍ خاصَّةً... "(١)، على أَنَّ الْمُرادَ: عَلاماتٍ فارِقَةً، ومُمَيِّزَةً.

O مَظانُّ الْمَثَلِ، ومُحَقِّقُوْها:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بالواو وبَعْدَها اسْمٌ مَنْصُوْبٌ على الْمَفْعُوْلِ بِهِ: " قَدْ أَتْقَنَ الْمَعارِفَ الَّتي شهرَ بِها وخاصَّةً رِوايَةَ الشِّعْرِ، والأَخْبارِ "(٢): (خاصَّةً) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ على أَنَّها مَصْدَرٌ، وأَنَّ (رِوايَةَ الشِّعْرِ...) مَفْعُوْلٌ بِهِ للفِعْلِ الْمَحْذُوْفِ العامِلِ في (خاصَّةً)، وأَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ على نِيَّةِ (قَدْ) على الْمَذْهَبِ البَصْرِيِّ، أَوْ على عَدَمِ نِيَّتِها على الْمَذْهَبِ الكُوْفِيِّ، وعلى أَنَّ الْمُرادَ: ولا سِيَّما.

ومِنْ ذلِكَ: " ومَعَ ذلِكَ فإِنَّهُ كانَ دائِمَ التَّسْآلِ عَنْ مَفْهُوْمِ البَلاغَةِ لَدَى الآخَرِيْنَ وخاصَّةً الإِعْرابَ "(٣): القَوْلُ فيها كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بالواوِ، وبَعْدَها ظَرْفُ زَمانٍ: " وخاصَّةً حِيْنَ كانَ البَصْرِيُّوْنَ يُقارِنُوْنَ بَيْنَ الْمُفَضَّلِ... "(٤): القَوْلُ في (خاصَّةً) كالقَوْلِ في سابِقَتِها، على أَنَّ ظَرْفَ الزَّمانِ (حِيْنَ) مَعْمُوْلٌ للفِعلِ الْمَحْذُوْفِ العامِلِ فيها.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بالواوِ وبَعْدها اسْمٌ مَرْفُوْعٌ: " وقَدْ قَرَأَ عَلَيْهِ تَلامِذَتُهُ وخاصَّةً ابْنُ الأَعْرابِيِّ "(٥) كما مَرَّ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ مُنْفَرِدَةً: " قالَ الأَصْمَعِيُّ: وأَصْلُهُ الرَّجُلُ يُؤْتَى بـاللَّبَنِ، فيَظْهَرُ أَنَّهُ يُرِيْدُ الرَّغْوَةَ خاصَّةً، ولا يُرِيْدُ غَيْرَها... "(٦)، على أَنَّها تُعامَلُ مُعامَلَةَ تلْكَ الَّتي في الآيَةِ السّابِقَةِ.

---

(١) الكتاب:٣/ ٣٨٠ (المكتبة الشاملة).

(٢) أمثال العرب للضَّبِّيّ، تحقيق إحسان عباس: ١٠ (المكتبة الشاملة:).

(٣) أمثال العرب للضَّبِّيّ، تحقيق إحسان عباس: ٢٧ (المكتبة الشاملة:).

(٤) أمثال العرب للضَّبِّيّ، تحقيق إحسان عباس: ١١ (المكتبة الشاملة:).

(٥) أمثال العرب للضَّبِّيّ، تحقيق إحسان عباس: ٣٣ (المكتبة الشاملة:).

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٦٥.

ومِنْهُ: " قالَ أَبُوْعبَيْدٍ: وأَصْلُ العُجَرِ: العُرُوْقُ المُنْعَقِدَةُ، وأَمَّـا البُجَـرُ فَهِـيَ أَنْ تَكُـوْنَ تِلْكَ فِي البَطْنِ خاصَّةً... "[1]، " بابُ الأَمْثالِ فيما يُتَكَلَّمُ فيْهِ بالنَّفْيِ مِنَ النَّـاسِ خاصَّـةً"[2]، " وكذلِكَ هذِهِ الحُرُوْفُ كُلُّها إِنَّما هِيَ فِي الجَحْدِ، والنَّفْيِ خاصَّةً "[3]، " ومَعْنَـى هـذا كُلِّـهِ: مـا أَدْرِيْ أَيُّ النَّاسِ هُوَ، ولَيْسَ يُتَكَلَّمُ بهذا أَيْضاً فِي الوُجُوْبِ، إِنَّما هُـوَ فِي النَّفْـيِ، مِثْـلُ البـابِ الَّذي قَبْلَهُ إِلاَّ الوَرَى خاصَّةً، فإِنِّيْ أَحْسَبُهُ يُتَكَلَّمُ بِهِ فِي الإِثْباتِ... "[4]، " ولَـيْسَ الوِحـامُ إِلاَّ فِي شَهْوَةِ الحَبَلِ خاصَّةً "[5]، " يُضْرَبُ هذا للصِّغارِ خاصَّةً "[6].

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ مُضافَةً، وغَيْرَ مَسْبُوْقَةٍ بالواوِ: " أَيْ إِنَّهُ صَفِيُّهُ، وخاصَّتُهُ، وأَنِيسُهُ... وهُـوَ خاصَّةُ الرَّجلِ، وصاحِبُ سِرِّهِ... وكذلِكَ عَيْبَـةُ الرَّجُـلِ: هُـمْ خاصَّـتُهُ، وأَصْـحابُ نَصِـيْحَتِهِ، ومَوْضِـعُ سِرِّهِ... "[7]، عـلى أَنَّ الخاصَّـةَ مـنِ اخْتَصَصْـتَهُ لِنَفْسِـكَ مِـنَ الأَصْحابِ، وغَيْرِهِمْ، وأَنَّها فِي هذا القَوْلِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وخَبَرُ (إِنَّ).

○ مَظانُّ تَفْسِيْرِ القُرْآنِ، وإِعْرابِهِ:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباء، ومَوْصُوْفَةً: " فَلا يُفِيْدُ إِطْلاقُ شَيْءٍ عَلَيْهِ امْتِيازَ ذاتِهِ على سائِرِ الذَّواتِ بِصِفَةٍ مَعْلُوْمَةٍ ولا بخاصَّةٍ مُمَيِّزَةٍ "[8]، على أَنَّ (بخاصَّـةٍ مُمَيِّـزَةٍ) مَعْطُوْفَـةٌ عـلى (بِصِفَةٍ مَعْلُوْمَةٍ) المُتَعَلِّقَةِ بـ(امْتِياز)، وأَنَّ المُرادَ مِيزَةٌ، أَوْ خَصِيْصَةٌ.

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباءِ، ومُضافَةً : " وذلِكَ أَنَّهُ أَمَرَ أَوَّلاً بـالعَفْوِ عَـنْهُمْ فـيما يَتَعَلَّـقُ بخاصَّةِ نَفْسِهِ "[9]، على أَنَّ (بِخاصَّةِ نَفْسِهِ) تَتَعَلَّقُ بـ(يَتَعَلَّقُ).

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٦٠

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٣٨٤.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٣٨٦.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٣٨٧.

(٥) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٢٨٨.

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٣٧٠.

(٧) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ١٧٣.

(٨) أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٤٥٩ (المكتبة الشاملة).

(٩) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٣/ ٤٦٣ (المكتبة الشاملة).

(ج) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباءِ: " وهُنا لَيْسَتْ بِخاصَّةٍ، فلا بُدَّ وأَنْ تَكُوْنَ مِنْ جِنْسِ الأَوَّلِ لتَحْصُل بذلِكَ الدَّلالَةُ على المَوْصُوْفِ المَحْذُوْفِ "[1]، على أَنَّ الباءَ زائِدَةٌ، وأَنَّ (خاصَّة) مَجْرُوْرَةٌ لَفْظاً مَنْصُوْبَةٌ مَحَلاً على خَبَرِ (لَيْسَ).

O مَظانُّ الأَدَبِ، وفُنُوْنُهُ، وغَيْرُها:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ وَحْدَها بِلا جَرٍّ، أَوْ إِضافَةٍ، أَوْ غَيْرِها: " فإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَقَلَّ شُكْراً مِنَ النَّاسِ، ثُمَّ هذا الرَّجُلُ خاصَّةً "[2]، على أَنَّ القَوْلَ فيها كالقَوْلِ في تِلْكَ الَّتي في الآيَةِ السَّابِقَةِ.

ومِنْهُ: " قالَ أَبُوْ عُبَيْدَةَ: أَشْعَرُ النَّاسِ أَهْلُ الوَبَرِ خاصَّةً... "[3]، " إِلى أَنَّها ذُرِّيَّةُ الرَّجُلِ خاصَّةً "[4]: " وأَنَّ الضَّعْفَ لَهُمْ شامِلٌ، وأَنَّ سُوْءَ الظَّنِّ يُسْرِعُ إِلَيْهِمْ خاصَّةً "[5]، " واجتَنِبوا اللَّحْمَ خاصَّةً "[6]، " وتَعَرَّفِ الدُّهُورَ ودَهْرَكَ خاصَّةً "[7]، " ومِنْ قُرَيْشٍ خاصَّةً "[8]، " وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ خاصَّةً، وعلى أَنْبِيائِهِ عامَّةً "[9]، " ولبَشَّارٍ خاصَّةً... "[10]، " وإِنَّما أَرَدْنا بهذا الحَدِيْثِ خاصَّةً الدَّلالَةَ على تَقْدِيْمِ... "[11]، " وأَصْحاب المَلاهِيْ خاصَّةً "[12]، " لا

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٤/ ١١٣ (المكتبة الشاملة).

(٢) كليلة ودمنة: ١/ ٢٠٤ (المكتبة الشاملة).

(٣) جمهرة أشعار العرب: ١/ ٩٧ (المكتبة الشاملة).

(٤) أدب الكاتب: ١/ ٣٢ (المكتبة الشاملة)، وانظر: ١/ ١١٧، ١٧٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٩٠.

(٥) البخلاء: ١/ ١٢٩ (المكتبة الشاملة).

(٦) البخلاء: ١/ ١٥٧ (المكتبة الشاملة).

(٧) البخلاء: ١/ ٢٤٨ (المكتبة الشاملة). وانظر: ١/ ١٣٢، ١٤٥، ١٠٢ (المكتبة الشاملة).

(٨) البرصان، والعرجان: ١/ ٨٦ (المكتبة الشاملة).

(٩) البيان والتبيين: ١/ ٩١ (المكتبة الشاملة).

(١٠) البيان والتبيين: ١/ ١٩٢ (المكتبة الشاملة).

(١١) البيان والتبيين: ١/ ٢٦٦.

(١٢) التاج في أخلاق الملوك: ١/ ٢٦ (المكتبة الشاملة).

يُشَكُّ أَنَّهُ فِراشُ المَلِكِ خاصَّةً "(١)، " وفي الغَنَمِ خاصَّةً "(٢)، " وقَدْ حَرَّمَ بَعْضُهُمْ خِصاءَ الخَيْلِ خاصَّةً "(٣).

(ب) أَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بالواوِ (وخاصَّةً)، وبَعْدَها اسْمٌ أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ جارٌّ ومَجْرُوْرٌ، أَوْجُمْلَةٌ: مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ: " وكانَ مِثْلَ انْتِشارِ النَّخْلِ وخاصَّةً في العِراقِ إِبّانَ القَرْنِ الثّالِثِ الهِجْرِيِّ "(٤)، " الحِذْقُ بالخَطِّ: أَنْ يُقَدِّرَ الكاتِبُ بقَلَمِهِ أَجْزاءَ حُرُوْفِهِ، وكَلِمِهِ وخاصَّةً في طُوْلِ الحَرْفِ لا في عَرْضِهِ "(٥)، " قالَ الصُّوْلِيُّ: والمُشْتَقُّ مَكْرُوْهٌ وخاصَّةً في الكِتابِ إِلى الرَّئِيْسِ "(٦)، " ويَصِفُهُ بأَحْسَنَ ما فِيْهِ، ويَنْحَلُهُ ما لَيْسَ فِيْهِ وخاصَّةً في الشِّعْرِ "(٧): خاصَّةً: مَنْصُوْبَةٌ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، وأَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مُتَعلِّقٌ بهذا الفِعْلِ، أَوْ بِها.

ومِنَ الجُمْلَةِ: " ولكِنَّ الوَيْلَ لَها إِنْ أَلَحَّتْ على غَنِيٍّ عالِمٍ وخاصَّةً إِنْ كانَ مَعَ جدتِهِ، وعِلْمِهِ حَدِيْداً عَجُوْلاً "(٨)، " ولَسْتَ مِنْهُمْ في شَيْءٍ وخاصَّةً لَمّا شَخَصَ أَبُو الحُسَيْنِ... "(٩) على أَنَّ (لَمّا) ظَرْفُ زَمانٍ فيْهِ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَوْ حَرْفُ وُجُوْدٍ لوُجُوْدٍ. وتُعْرَبُ الجُمْلَةُ بَعْدَها مَنْصُوْبَةً على الحالِ.

---

(١) التاج في أخلاق الملوك: ١/ ١٢٤ (المكتبة الشاملة). وانظر: ١/ ١٦٧، ١/ ١٣٢.

(٢) الحيوان: ١/ ٨٧.

(٣) الحيوان: ١/ ١٠٥. وانظر: ١/ ١٠٩، ٦٢، ١٢٧، ١٣٣، ٢١٥، ٢٤٨، ٢/ ٢١٦، ٤٢١، ٤٣٤، ٤/ ٢٨٦، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٩٥، ٥٠٥، ٤٧٣، ٤٧٠، ٥/ ٣٨، ٣١، ٦٨، ٢٦٥، ٣٠٣، ٢٦٦، ٦/ ٣٢٣، ٣٥٣، ٤١٧، ٤٤٧، ٥٣١، ٥٥٥، ٥٦٥، ٧/ ٢٩، ٨٤، ١٥٩، ٩/ ١٢ (المكتبة الشاملة)..

(٤) البخلاء: ١/ ١١ (المكتبة الشّاملة).

(٥) أدب الكاتب: ١/ ٥٤ (المكتبة الشاملة).

(٦) أدب الكاتب: ١/ ٥٥ (المكتبة الشاملة).

(٧) الموازنة: ١/ ٣١١ (المكتبة الشاملة).

(٨) الحيوان: ٣/ ١٦٣ (المكتبة الشاملة).

(٩) الأوراق، قسم أخبار الشُّعَراءِ: ٢/ ٢١٥، وانظر: ١/ ٤٠٢ (المكتبة الشاملة).

ومِن الاسْمِ المَنْصُوْبِ: "... لَمْ يَكُوْنُوا يَرَوْنَ سَرِقاتِ المَعانِي مِنْ كَبِيْرِ مَساوِئِ الشُّعَراءِ وخاصَّةً المُتَأَخِرِيْنَ "(١)، " حَتَّى تَعْرِفَ بِهِ حَدَّ النَّصْرانِيَّةِ وخاصَّةً قَوْلَهُمْ في الإلهِيَّةِ "(٢)، " فلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدَّارِ إلاَّ وقَدْ طافَ بِهِ إِخْوانُهُ وخاصَّةً أَهْلَهُ "(٣).

ويُعْرَبُ الاسْمُ المَنْصُوْبُ بَعْدَها مَفْعُوْلاً بِهِ كما مَرَّ.

(ج) أَنْ تَكُوْنَ مَسْبُوْقَةً بالباءِ ولَيْسَ بَعْدَها شَيْءٌ: مِنْ ذلِكَ: " إِنَّهُ لَيَسْطُوْ عليَّ بخاصَّةٍ "(٤)، " لَمْ يُرِدْ بِهِ الأَنْفَ بِخاصَّةٍ "(٥)، " وصِناعَةِ الكِتابِ بخاصَّةٍ "(٦)، " تُلاحِظُ عِفَّةَ اللَّفْظِ بخاصَّةٍ وأَنْتُ تُقارِنُ لَفْظَهُ... "(٧).

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ (بخاصَّةٍ) يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً، على أَنَّ الباءَ للمُصاحَبَةِ، وأَنْ تَكُوْنَ الباءُ فيها زائِدَةً على أَنَّها حالٌ، أَوْ مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباءِ، ومُضافَةً: مِنْ ذلِكَ: " وتَعْمَلُ بخاصَّةِ نَفْسِكَ "(٨)، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: مَصْحُوْباً بخاصَّةِ نَفْسِكِ، أَوْ مَفْعُوْلٌ لأَجْلِهِ غَيْرُ صَرِيْحٍ: وتَعْمَلُ لأَجْلِ خاصَّةِ نَفْسِكَ، على أَنَّ المُرادَ ما يَخُصُّ نَفْسَكَ، واحْتياجاتها.

ومِنْهُ: " وعَلَيْكَ بخاصَّةِ نَفْسِكِ، ودَعِ العامَّةَ "(٩)، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقُ باسْمِ الفِعْلِ (عَلَيْكَ) الَّذي يَصِلُ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ، وغَيْرِ صَرِيْحٍ كما مَرَّ.

---

(١) الموازنة: ١/ ٣١١ (المكتبة الشاملة).

(٢) رسائل الجاحظ: ٣/ ٣٤ (المكتبة الشاملة).

(٣) العقد الفريد: ١/ ٢٣١ (المكتبة الشاملة).

(٤) البيان والتبيين: ٢/ ٢٠٧ (المكتبة الشاملة).

(٥) الاختيارين المفضليات والأصمعيات: ١/ ٩٢ (المكتبة الشاملة).

(٦) المثل السائر في أدب الكاتب: ١/ ١١ (المكتبة الشاملة).

(٧) نهاية الأرب في فنون الأدب: ٢٥/ ٥ (المكتبة الشاملة).

(٨) العقد الفريد: ٢/ ٢١٥ (المكتبة الشاملة).

(٩) الأوائل للعسكري: ١/ ٤٣٨، لباب الأدب لأسامة بن منقذ: ١/ ٣٩ (المكتبة الشاملة).

ومِنْهُ: " فإذا فَعَلَ ذلِكَ شُغِلَ بخاصَّةِ نَفْسِهِ عَنْ عَيْبِ غَيْرِهِ "(١)، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقُ بـ (شُغِلَ) على أَنَّهُ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلَيْنِ ثانِيْهما غَيْرُ صَرِيْحٍ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ نائِبَ فاعِلٍ على أَنَّ (شُغِلَ) مثلُ: عُنِيَ.

ومِنْهُ: " المُعجَبُ بخاصَّةِ نَفْسِهِ: السَّاعِي لِنَفْسِهِ في صَلاحِها... "(٢)، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقُ بالمُعْجَبِ.

ومِنْهُ: " لأَنَّ المَلِكَ إِذا سَدَّ الثُّغُوْرَ بخاصَّةِ المُناصِحِيْنَ لَهُ، وخَلَتْ بِهِ العامَّةُ الحاسِدَةُ، والمُعادِيَةُ لَمْ يَعُدْ بذلِكَ تَدْرِيْبُهُمْ في الحَرْبِ وتَقْوِيَتُهُمْ بالسِّلاحِ... "(٣)، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ العامِلُ فيها (سَدَّ الثُّغُوْرَ)، والتَّقْدِيْرُ: سَدَّ الثُّغُوْرَ مُسْتَعِيْناً، أَوْ مَصْحُوْباً بخاصَّةِ المُناصِحِيْنَ لَهُ. ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (بخاصَّةٍ) مُنَوَّنَةً تَنْوِيْنَ تَمْكِيْنٍ، على أَنَّ المُناصِحِيْنَ مَفْعُوْلٌ بِهِ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباءِ، ومَسْبُوْقَةً بالواو، وبَعْدَها اسْمٌ مَرْفُوْعٌ: مِنْ ذلِكَ: " ويُقالُ إِنَّ الحُمُرَ الوَحْشِيَّةَ وبخاصَّةِ الأَخْدَرِيَّةُ أَطْوَلُ الحَمِيْرِ أَعْماراً... "(٤)، على أَنَّ (الأَخْدَرِيَّةُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (بخاصَّةٍ)، وأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ حالٌ مِنَ (الحُمُرَ الوَحْشِيَّةَ)، وأَنَّ (أَطْوَلُ) خَبَرُ (إِنَّ).

ومِنْهُ: " وهذا قَوْلُ مَنْ يُفَضِّلُ البَدِيْعَ وبخاصَّةِ التَّشْبِيْهُ على جَمِيْعِ فُنُوْنِ الشِّعْرِ "(٥): القَوْلُ في (وبِخاصَّةٍ)، وما بَعْدَها كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

(و) أَنْ تَكُوْنَ مَجْرُوْرَةً بالباءِ ومَسْبُوْقَةً بالواوِ، وبَعْدَها اسْمٌ مَنْصُوْبٌ، أَوْ مَجْرُوْرٌ بحَرْفِ جَرٍّ: مِنَ الاسْمِ المَنْصُوْبِ: " يَوْمُ زبالَةَ لِبَنِيْ بَكْرِ بْنِ وائِلٍ وبخاصَّةٍ بَنِيْ شَيْبانَ... "(٦)، " يَوْمُ أَقْرن لِبَنِيْ عَبْسٍ... وبخاصَّةٍ بَنِيْ مالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ... "(٧).

---

(١) التذكرة الحمدونيّة: ١/ ١٨١ (المكتبة الشامِلَة).

(٢) التذكرة الحمدونيّة: ٧/ ٩ (المكتبة الشاملة).

(٣) نثر الدر: ٧/ ٤٦ (المكتبة الشاملة).

(٤) الحيوان: ١/ ٩٢ (المكتبة الشاملة).

(٥) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه: ١/ ١٠٠ (المكتبة الشاملة).

(٦) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه: ٢/ ٢٠٥ (المكتبة الشاملة).

(٧) العمدة في محاسن الشعر، وآدابه: ٢/ ٢٤ (المكتبة الشاملة).

ومِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ: "... وبخاصَّةٍ في مَواسِمِ الحَجِّ، وحِمايَةٍ للمُجاوِرِيْنَ..."[1].

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ مَجِيْءَ المَنْصُوْبِ، والجارِّ والمَجْرُوْرِ بَعْدَ (وبخاصَّةٍ) على خِلافِ ما مَرَّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَرْفُوْعاً على الابْتِداءِ، على أَنَّ الخَبَرَ (بخاصَّةٍ)، وأَنَّ الواوَ للحالِ، فإمَّا أَنْ يُحْمَلَ على اللَّحْنِ، وإِمَّا أَنْ يُتَوَهَّمَ لَهُ تَأْوِيْلٌ، وهُوَ تَأْوِيْلٌ يَكْمُنُ في عَدِّ الواوِ زائِدَةً، وعَدِّ المَنْصُوْبِ مَفْعُوْلاً بِهِ، وعَدِّ الجارِّ والمَجْرُوْرِ مُتَعَلِّقاً بخاصَّةٍ.

وبَعْدُ فيَتَبَدَّى لي أَنَّ الأُسْلُوْبَ الفَصِيْحَ الكَثِيْرَ الاسْتِعْمالِ أَنْ تَكُوْنَ (خاصَّةً) وَحْدَها كما في كِتابِ اللهِ تَعالَى، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُعَزِّزُها مَجِيْئُها في كُتُبِ الأَدَبِ، والبَلاغَةِ في أَكْثَرَ مِنْ (٢٦٧٨) مَوْضِعاً، على أَنَّ مَجِيْئَها مَسْبُوْقَةً بالواو في (٧٩٤) مَوْضِعاً، ومَسْبُوْقَةً بالباءِ، والواوِ في (٤٧٠) مَوْضِعاً، ومَسْبُوْقَةً بالباءِ في (١٥٨) مَوْضِعاً.

¥ جاءَ القَوْمُ **قاطِبَةً** (جَمِيْعاً) كما في: أَجْمَعَ عُلَماءُ العَرَبِيَّةِ على أَنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ أَفْصَحُ العَرَبِ قاطِبَةً: تَخْتَصُّ (قاطِبَةً) في الكَلامِ العَرَبِيِّ بخَصائِصَ[2]:

(أ) أَنَّها تَكُوْنُ مَنْصُوْبَةً على الحالِ دائِماً: ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِمَّا لا يَتَصَرَّفُ: " وزَعَمَ الخَلِيْلُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الأَلِفَ واللاَّمَ في هذا الحَرْفِ، وتَكَلَّمُوا بِهِ على نِيَّةِ ما لا تَدْخُلُهُ الأَلِفُ واللاَّمُ، وهذا جُعِلَ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ قاطِبَةً، ومَرَرْتُ بِهِمْ طُرّاً، أَيْ جَمِيْعاً إِلاَّ أَنَّ هذا نَكِرَةٌ لا يَدْخُلُهُ الأَلِفُ واللاَّمُ، كما أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ المَصادِرِ بمَنْزِلَةِ العِراكِ، كَأَنَّهُ قالَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيْعاً، فهذا تَمْثِيْلٌ وإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ، فصار (طُرّاً)، و(قاطِبَةً) بمَنْزِلَةِ: سُبْحانَ اللهِ في بابِهِ ؛ لأَنَّهُ لا يَتَصَرَّفُ كما أَنَّ (طُرّاً)، و(قاطِبَةً) لا يَتَصَرَّفانِ، وهُما في مَوْضِعِ المَصْدَرِ، ولا يَكُوْنانِ مَعْرِفَةً، ولَوْ كانا صِفَةً لَجَرَيا على الاسْمِ، أَوْ بُنِيا على الابْتِداءِ فَلَمْ يُوْجَدْ ذا في الصِّفَةِ، وقَدْ رَأَيْنا المَصادِرَ قَدْ صُنِعَ ذا بها ؛ لأَنَّها لا تَصَرَّفُ، فشُبِّهَ هذا بِها "[3]. وقِيْلَ إِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ تُنْصَبَ على المَصْدَرِ على الرَّغْمِ

---

(١) نهاية الألاب في فنون الأدب: ٣٢/ ٥ (المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٧٥–٣٧٧، المبرد، المقتضب: ٢/ ٢٣٨، ابن السراج، الأصول: ١/ ١٦٣، ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٢٤٧، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٢٣٩، ٣١٨ (المكتبة الشاملة)، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٣٦٠، الزبيديّ، تاج العروس، قطب .

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٧٥ – ٢٧٦.

مِنْ أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ أَوْلَى، وهُوَ نَصْبٌ يُعَزِّزُهُ البِناءُ الصَّرْفِيُّ، والمَعْنى، والحَمْلُ على الظَّاهِرِ ؛ لأَنَّ النَّصْبَ على المَصْدَرِ يَحْتاجُ إلى فِعْلٍ عامِلٍ مَحْذُوفٍ.

ويُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ السِّكِّيتِ أَنَّها تُوْسَمُ بالتَّصَرُّفِ ؛ لأَنَّها جاءَتْ فِيْهِ خَبَراً للمُبْتَدَأ: " وقالَ يَعْقُوْبُ بْنُ السِّكِّيْتِ: يُقالُ: قَطَبَ يَقْطِبُ قُطُوْباً، وهُوَ قاطِبٌ، إِذا جَمَعَ ما بَيْنَ عَيْنَيْهِ، واسْمُ ذلِكَ المَوْضِعِ: مَقْطِبٌ، ومِنْهُ قِيْلَ النَّاسُ قاطِبَةٌ أَيِ النَّاسُ جَمِيْعٌ "(١). ويُوْسَمُ ما جاءَ على خِلافِ النَّصْبِ باللَّحْنِ العامِّيِّ ؛ لأَنَّ أَئِمَّةَ العَرَبِيَّةِ أَجْمَعُوا على نَصْبِ (قاطِبَةً) على الحالِ: " وهُوَ الَّذي جَزم بِهِ أَئِمَّةُ العَرَبِيَّةِ، وصَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ ابْنُ هِشام في (المُغْنِي)، وغَيْرِهِ، ومَنَعُوا خِلافَهُ، وصَرَّحُوا بأَنَّهُ لَحْنٌ عامِيٌّ غَيْرُ جائِزٍ، وإِنْ حاوَلَ الخَفاجِيُّ رَدَّهُ، وجَوازَ اسْتِعْمالِهِ غَيْرَ حالٍ، فلا دَلِيلَ عَلَيْهِ "(٢).

وقَدْ وَرَدَتْ في كَلامِ الجاحِظِ مَفْعُوْلاً بِهِ: " ومَقْصَدُهُ أَنَّهُ لا يُلْفِيْ لَهُ ناقِضاً في دَهْرِهِ بَعْدَ أَنْ أَبْرَمَها، ولا يَجِدُ فيها مُناوِياً في عَصْرِهِ بَعْدَ أَنْ أَحْكَمَها، وإِنَّ حُجَّتَهُ قَدْ لَزِمَتْ جَمِيْعَ الأَيَّامِ، ودَحَضَتْ قاطِبَةَ أَهْلِ الأَدْيانِ لِما شَرَحَ فيها مِنَ البُرْهانِ، وأَوْضَحَ بالبَيانِ... "(٣).

ويَنْتَهِيْ عَبَّاس حَسَن إلى أَنَّ (كافَّةً)، (قاطِبَةً) لَيْسَتا مُلازِمَتَيْنِ للحالِ: " ومِنْ كُلِّ ما سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الكَلِمَتَيْنِ لَيْسَتا مُلازِمَتَيْنِ للحالِ "(٤)، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُ في هذا التَّبَيُّنِ ؛ لأَنَّ ما اتَّكَأَ عَلَيْهِ مِنْ شَواهِدَ لا تُعَزِّزُهُ لِنُدْرَتِها، وشُذُوْذِها فَضْلاً عَنْ أَنَّ كَلامَ ابْنِ السِّكِّيْتِ، والجاحِظِ لا يُعْتَدُّ بِهِ في الاسْتِشْهادِ.

(ب) أَنَّها لا تَقْتَرِنُ بالأَلِفِ واللاَّمِ، ولا تُضافُ كما مَرَّ.

¥ جاءَ القَوْمُ طُرّاً، ومَرَرْتُ بِهِمْ طُرّاً (جَمِيْعاً): القَوْلُ في (طُرّاً) كالقَوْلِ في (قاطِبَةً) مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ التَّنْكِيْرِ، وعَدَمُ الإِضافَةِ، أَوِ الاقْتِرانِ بالأَلِفِ واللاَّمِ، والمَصْدَرُ المَنْصُوْبُ على الحالِ، وهُوَ بمَعْنَى جَمِيْعٍ(٥). وذَكَرَ يُوْنُسُ بْنُ حَبِيْبٍ أَنَّ الطُّرَّ: الجَماعَةُ، وأَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ، وقِيْلَ إِنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ مَصْدَرٌ أُقِيْمَ مُقامَ الفاعِلِ، ويُعْرَبُ حالاً.

---

(١) القالي، أمالي القالي: ١/ ١٦٨ (المكتبة الشاملة).

(٢) الزَّبيديّ، تاج العروس، قطب: ٤٦٠.

(٣) الجاحظ، الرَّسائل: ٤/ ٢٣٠، ١/ ٢٠٠.

(٤) النحو الوافي: ٤/ ٣٧٩.

(٥) انظر: ابن سيده، المخصص: ٣/ ١٢٥، الزَّبيديّ، تاج العروس، طرر: ١٢/ ، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٧٥-٢٧٦.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ هذِهِ اللَّفْظَةَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ أَصْلَها بفَتْحِ الطَّاءِ (طَرًّ)، على أَنَّ الطَّرَّ مَصْدَرُ: طَرَّ الإِبِلَ يَطُرُّها طَرّاً بفَتْحِ الطَّاءِ (ضَمَّها مِنْ نَواحِيْها، وساقَها سَوْقاً شَدِيْداً)، على أَنَّ فِيْهِ اسْتِبدالَ الضَّمَّةِ بالفَتْحَةِ لتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها، وعلى أَنَّها مِنْ بابِ (فُعْلٍ) بمَعْنَى (مَفْعُوْلٍ) على تَوَهُّمِ حَذْفِ تاءِ (فُعْلَةٍ) لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ في دَلالَتِها.

واسْتَعْمَلَها خَصِيْبُ النَّصْرانِيُّ في (المُتَطَبِّب) مَجْرُوْرَةً، ومُضافَةً في إجابَتِهِ مَنْ سَأَلَهُ عَنْ حالِهِ: أَحْمَدُ اللهَ إِلى طُرِّ خَلْقِهِ. واسْتُعْمِلَتْ في نَوادِرِ الأَعْرابِ مَجْرُوْرَةً بالباءِ: رَأَيْتُ بَنِيْ فُلانٍ بطُرٍّ، على أَنَّ المُرادَ: رَأَيْتُهُمْ بأَجْمَعِهِمْ[1].

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ (بأَجْمَعِهِمْ) مُحَرَّفَةٌ مِنْ: بأَجْمُعِهِمْ، على أَنَّ الأَجْمُعَ جَمْعُ قِلَّةٍ مِنْ بابِ (أَفْعُلٍ)، وواحِدُهُ: جَمْعٌ ؛ لأَنَّ (أَجْمَعَ) مِنْ أَلْفاظِ التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ المُلْحَقَةِ (أَجْمَع، أَبْتَع، أَبْصَع، أَكْتَع)، وهِيَ لا تُضافُ، ولا تُجَرُّ بالباءِ الزّائِدَةِ، فيَكُوْنُ الجارُّ والمَجْرُوْرُ (بأَجْمُعِهِمْ) حالاً.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ (طُرّاً) أَكْثَرُ شُيُوْعاً مِنْ (قاطِبَةً) في الكَلامِ العَرَبِيِّ، إذ وَصَلَ اسْتِعْمالُها في كُتُبِ الأدبِ، وفُنُوْنِهِ الّتي في المَكْتَبَةِ الشّامِلَةِ إلى ما يَزِيْدُ على (٥٣٢) مَوْضِعاً ولا سِيَّما في الشِّعْرِ.

ومِنَ الشِّعْرِ:

- قَوْلُ الحارِثِ بْنِ ظالِمٍ:

وقَطَّعَ وَصْلَها سَيْفِيْ وأَنِّيْ ... فَجَعْتُ بخالِدٍ طُرّاً كِلابا

على أَنَّ (طُرّاً) حالٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (كِلابا) مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ، كما مَرَّ.

- قَوْلُ الشّاعِرِ:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْراكُمْ حَتّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِيْ

على أَنَّ الأَصْلَ تَسَلَّيْتُ عَنْكُمُ طُرّاً، كما مَرَّ.

---

(١) انظر: الزبيديّ، تاج العروس، طرر: ١٢/ ٤٢١ –.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

وهُـــمْ قَـــوْمٌ كِـــرامُ الحَـــيِّ طُـــرّاً ... لَهُـــمْ خَـــوَلٌ إذا ذُكِـــرَ الثَّـــناءُ

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

أَرَى النَّـــاسَ طُـــرّاً حامِـــدِيْنَ لخالِـــدٍ ... ومـــا كُلُّهُـــمْ أَفْضَـــتْ إِلَيْـــهِ صَـــنائِعُهْ

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

لِيُبْـــكَ الشُّـــرْبُ والمُدامَـــةُ والـــ ... فِتْيـــانُ طُـــرّاً وطـــامِعٌ طَمِعـــا

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤):

قَـدْ وَتَـرَ النَّـاسُ طُـرّاً ثُـمَّ قَـدْ صَـمَتُوا ... حَتَّـى كَـأَنَّ الَّـذيْ نِيْلُـوا بِـهِ رَشَـدُ

● قَوْلُ الكُمَيْتِ(٥):

عَـلى ذاكَ إِجْرِيَّـايَ وهْـيَ ضَرِيْبَتِـيْ ... وإِنْ أَجْلَبُـــوا طُـــرّاً عَـــلَيَّ وأَحْلَبُـــوا

● قَوْلُ خالِدِ بْنِ يَزِيْدَ بْنِ مُعاوِيَةَ(٦):

أُحِـــبُّ بَنِـــيْ العَـــوَّامِ طُـــرّاً لِحُبِّهـــا ... ومِـــنْ أَجْلِهـــا أَحْبَبْـــتُ أَخْوالَهَـــا كَلْبـــا

● قَوْلُ ذِيْ الإِصْبَعِ العُدْوانِيِّ(٧):

(١) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدالي، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧: ١٠٤٣.

(٢) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدالي: ١٣٩٠.

(٣) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدالي: ١٤٠١.

(٤) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدالي: ١٤٦٨.

(٥) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدّالي: ٤٢٧.

(٦) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدّالي: ٤٥٠.

(٧) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدّالي: ٦٣٤.

وَأَنْـتُمْ مَعْشَـرٌ زَيْـدٌ عـلى مِئَـةٍ   فـأَجْمِعُوا كَيْـدَكُمْ طُـرّاً فكِيْـدُوْنِي

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(1):

لِكُلِّ أَخِيْ فَضْلٍ نَصِيْبٌ مِنَ العُلا   ورَأْسُ العُـلا طُـرّاً عَقِيْـدُ النَّـدَى وَهْـبُ

¥ جاءَ القَوْمُ **جَمِيْعاً** : للَفْظَةِ (جَمِيْع) في الكَلامِ العَرَبِي ثَلاثَةُ اسْتِعْمالاتٍ:

(أ) أَنْ تُسْتَعْمَلَ حالاً مُؤَكِّدَةً مَنْصُوْبَةً في الغالِبِ: يُقَيِّدُ هذا الاسْتِعْمالُ بأَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً غَيْرَ مُضافَةٍ إلى اسْمٍ ظاهِرٍ، أَوْ ضَمِيْرٍ، مِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾(2).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾(3).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ﴾(4).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾(5).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا ﴾(6).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾(7).

(ب) أَنْ تُسْتَعْمَلَ مَفْعُوْلاً بِهِ: مِمّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ﴾(8)، على أَنَّ (جَمِيْعاً) مَفْعُوْلٌ ثانٍ لـ(تَحْسَبُهُمْ)، على أَنَّهُ بمَعْنَى: مُجْتَمِعِيْنَ.

---

(1) انظر: المبرد، الكامل، تحقيق الدّالي: ٦٧٣.

(2) البقرة: ٢٩.

(3) البقرة: ٣٨.

(4) البقرة: ١٤٨.

(5) البقرة: ١٦٥.

(6) الأنفال: ٣٧.

(7) يونس: ٩٩.

(8) الحشر: ١٤.

(ج) أَنْ تُسْتَعْمَلَ خَبَراً لـ (إِنَّ)، أَوْ مُبْتَدَأً: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٌ قَلِيلُونَ ۝٥٤ وَإِنَّهُمۡ لَنَا لَغَآئِظُونَ ۝٥٥ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ﴾ (١): يَجُوْزُ في (الجَمِيْعُ) أَنْ تَكُوْنَ خبَراً لـ (إِنَّ)، على أَنَّ اللاَّمَ مُزَحْلَقَةٌ، وأَنَّ (حاذِرُوْنَ) صِفَةٌ لَهُ، والمُرادُ: إِنَّا جَمْعٌ، أَوْ قَوْمٌ حاذِرُوْنَ، وأَن تَكُوْنَ مُبْتَدَأً، على أَنَّ اللامَ لامُ الابْتِداءِ، وأَنَّ الخَبَرَ (حاذِرُوْنَ)، والمُرادُ إِنَّا لِكُلٌّ حاذِرُوْنَ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ خَبَرُ الحَرْفِ النَّاسِخِ، والوَجْهُ الأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً. والواوُ في (وإِنَّا....) إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ عاطِفَةً، أَوْ حالِيَّةً.

(د) أَنْ تُسْتَعْمَلَ خَبَراً لِمُبْتَدَأ: مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ حَمْزَةَ، وعاصِمٍ، وابْنِ عامِرٍ، وغَيْرِهِما: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ (٢) بتَشْدِيْدِ مِيْمِ (لَمَّا)، على أَنَّ (إِنْ) نافِيَةٌ، وأَنَّ (لَمَّا) بمَعْنَى (إِلاَّ)، على أَنَّ (جَمِيْعٌ) خَبَرُ المُبْتَدَأ (كُلٌّ)، وأَنَّ (مُحْضَرُوْنَ) نَعْتٌ لَهُ، والمُرادُ: جَمْعٌ، أَوْ قَوْمٌ مُحْضَرُوْنَ، وأَنَّ (لَدَيْنا يَتَعَلَّقُ باسْمِ المَفْعُوْلِ (مُحْضَرُوْنَ).

وتَكُوْنَ (إِنْ) في قِراءَةِ باقي السَّبْعَةِ، وغَيْرِهِمْ بتَخْفِيْفِ (لَمَّا) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، على أَنَّ اللاَّمَ فيها فارِقَةٌ، و(ما) زائِدَةٌ، وهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ، ومَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ عَدُّ (إِنْ) نافِيَةً، و(لَمَا) بالتَّخْفِيْفِ بمَعْنَى (إِلاَّ) أَيْضاً(٣).

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمۡ جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ (٤)، على أَنَّ (جَمِيْعٌ) خَبَرُ المُبْتَدَأ (هم)، وأَنَّ القَوْلَ في (لَدَيْنا مُحْضَرُوْنَ) كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَمۡ يَقُولُونَ نَحۡنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾ (٥).

¥ قِراءَةُ ابْنِ أَبي عَبْلَةَ: ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ ﴾ (٦) بنَصْبِ (ثَلاثَةً)، و(خَمْسَةً) على الحالِ، على أَنَّ العامِلَ فيها فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ

(١) الشعراء: ٥٤ – ٥٦.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٣٣٤، مكّيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٢١٥، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٥٨٧.

(٤) يس: ٥٣.

(٥) القمر: ٤٤.

(٦) المجادلة: ٧.

تَقْدِيْرُهُ يَتَناجَوْنَ ثَلاثَةً ولا خَمْسَةً، أَوْ على أَنَّهُ (نَجْوَى) على تَأْوِيْلِها باسْمِ الفاعِلِ كما ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1]. ويَظْهرُ لي أنَّ حَمْلَ هذِهِ القِراءةِ على الانْزِياحِ مِنَ الجَرِّ إلى النَّصبِ لتَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بجَذْبِ الانْتِباهِ إِلَيْها يُخَلِّصُنا مِنْ هذا التَّوَهُّم، والتَّخَيُّلِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ﴾[2] على أَنَّ (مَثْنَى) حالٌ، و (فُرادَى) مَعْطُوْفَةٌ عَلَيْها[3].

¥ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾[4] على أَنَّ (مَثْنَى) حالٌ مِن (ما طابَ لَكُمْ...) مَفْعُوْلِ الفِعْلِ (فانكِحُوا)، و(ثُلاثَ ورُباعَ) حالانِ بالعَطْفِ على الحالِ الأُوْلَى، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ (النِّساءِ)؛ لأَنَّها مَسْبُوْقَةٌ بـ(مِنْ) البَيانِيَّةِ، ولَيْسَتِ المُحَدَّثَ عَنْهُ الَّذي هُوَ (ما طاب لَكُمْ) بَلْ جِيْءَ بالجارِ والمَجْرُوْرِ لتَحْقِيْقِ تَبْيِيْنِ جِنْسِ (ما)، وهذا الجارُّ والمَجْرُوْرُ يُعْرَبُ حالاً مِنْ (ما طالبَ لَكُمْ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِعْرابِ (مَثنَى) بَدَلاً مِنْ (ما طابَ لَكمْ)؛ لأَنَّ البَدَلَ على نِيَّةِ إِعادَةِ العامِلِ تَقْدِيْرُهُ: فانكِحُوا مَثنَى، وثُلاثَ، ورُباعَ، ولَسْتُ أَرَى ما يمْنَعُ هذا الإِعْرابَ إذا تَناسَيْنا تكْرِيْرَ العامِلِ، وعَدَدْنا البَدَلَ تَوْضِيْحاً، وتَبْيِيْنا.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ ﴾[5].

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[6]: سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ الحالِ[7].

---

(١) انظر: الكشاف: ٤/ ٤٨٩، وانظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٢٣٥.

(٢) سبأ: ٤٦.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٣٩١.

(٤) النساء: ٣.

(٥) التوبة: ٤٠.

(٦) الأعراف: ١٤٢.

(٧) انظر: الصفحة: ٣٢.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ (1): ذكر عضيمة (2) أَنَّ صاحبَ الجُمَلِ أَعْرَبَ ظَرْفَي الزَّمانِ (لَيالِيَ وأيّاماً) حالاً، ويَتَبَدَّى لِيَ أَنَّ هذا يُمْكِـنُ أَنْ يُحمَلَ على تَفْسِيرِ المَعْنَى، أَوْ على أَنَّ هُنالِكَ حالاً مَحْذُوفَـةً يُمْكِـنُ أَنْ يَكُـوْنَ تَقْـدِيْرُها: سِيْرُوا فيها آمِنِيْنَ شائِيْنَ في اللَّيْلِ، والنَّهارِ، على أَنَّ الأَوْلى أَنْ يَكُوْنا ظَرْفَيْ زَمانٍ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ﴾ (3).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (4).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ (5).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (6).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴾ (7).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾ (8).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ (9).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (10).

---

(1) سبأ: ١٨.

(2) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ١٧٨.

(3) النساء:٢٥

(4) النساء: ٢٠.

(5) الأنفال: ١٥.

(6) الأنفال: ١٦.

(7) الحجر: ٧٣.

(8) الشعراء: ٦٠.

(9) آل عمران: ١٩٩.

(10) يونس: ١٠٥.

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾[1]: يَجُـوْزُ في (جَهْدَ أَيْمانِهِمْ) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ عـلى أَنَّ العامِـلَ فِيْـهِ (أَقْسَمُوْا) ؛ لأَنَّـهُ يَحْمِلُ مَعْناهُ، والتَّقْدِيْرُ: أَقْسَمُوا إِقْسامَ اجْتِهادٍ، وأَنْ يَكُـوْنِ مَنْصُـوْباً عـلى الحـالِ عـلى تَأْوِيْلِهِ بالْمُشْتَقِّ، والنَّكِرَةِ، والتَّقدِيْرُ: أَقْسَمُوا مُجْتَهِدِيْنَ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في (طاقَتِيْ، وجَهْدِيْ) في قَوْلِكَ: فَعَلْتُهُ طاقَتِيْ، وفَعَلْتُهُ جَهْدِيْ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَعَلْتُهُ مُجْتَهِداً.

ولا يُسْتَعْمَلُ هذانِ اللَّفْظانِ إِلاَّ مُضافَيْنِ، فلا يُقالُ: فَعَلْتُهُ طاقَةً، أَوْ جَهْداً.

ومِنْهُ: رَأْيَ عَيْنَيْ زَيْدٍ فَعَلَ ذلِكَ، وسَمْعَ أُذُنِيْ قالَ ذلِكَ، وقِيْـلَ إِنَّهُـما لا نَظِـيْرَ لَهُـما في المُتَعَدِّياتِ[3]، وإِنَّ (سَمْعَ) يَجُوْزُ فيْهِ أَلاَّ يُضافَ: سَمْعاً.

¥ جاءَ القَوْمُ **عامَّةً**: لِهذِهِ اللَّفْظَةِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ أَكْثَرُ مِن اسْتِعْمالٍ، ومِنْ ذلك:

– أَنْ تُسْتَعْمَلَ حالاً كما في قَوْلِكَ: جاءَ القَوْمُ **عامَّةً**.

– أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَوْكِيْداً مَعْنَوِيّاً كما في قَوْلِكَ: جاءَ القَوْمُ عامَّتُهُمْ، على أَنَّ (عـامَّتُهُمْ) تَوْكِيْـدٌ مَعْنَوِيٌّ لكَوْنِها مُضافَةً إِلى ضَمِيْرِ المُؤَكَّدِ (القَوْمُ).

– أَنْ تُسْتَعْمَلَ ظَرْفاً زَمانِيّاً إِذا أُضِيْفَتْ إِلى اسْمِ زَمانٍ، كما في قَوْلِكَ: انْشَغَلَ عامَّـةَ اليَـوْمِ، سافَرَ عامَّةَ العام.

– أَنْ تُسْتَعْمَلَ فاعِلاً: جاءَ عامَّةُ القَوْمِ| وأَزِفَتِ العامَّةُ (القِيامَةُ)، وأَثَّرتِ العامَّـةُ (القَحْـطُ العامُّ) في السُّكّانِ.

– أَنْ تُسْتَعْمَلَ صِفَةً: أَجابَ الأُسْتاذُ عَنِ الأَسْئِلَةِ العامَّةِ.، أَوْ عَنِ المُحاضَرَةِ العامَّةِ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[4]: ذَكَرَ النُّحاةُ[5] أَنَّهُ لا بُـدَّ مِنْ تَكْرِيْر (إِمَّا) الَّتي للتَّفْصِيْلِ كما في هذِهِ الآيَـةِ الكَرِيْمَـة، وقَوْلِـهِ: ﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ

---

(١) المائدة: ٥٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٥١٠، ابن سيده، المخصص: ١٤/ ٢١٧.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، رَأى، : ٣٨/ ١١٥، ابن سيده، المخصص: ١٤/ ٢١٧ .

(٤) الإنسان: ٣.

(٥) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٩٤، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٧.

إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾[1]، وقَوْلِهِ: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[2]، وقَوْلِهِ: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾[3].

(٧/ ٢) الحالُ شِبْهُ الجُمْلَةِ: يَنْدَرِجُ تَحْتَ هذا العُنْوانِ:

(٧/ ٢/ ١) الظَّرْفُ: يَتَعَلَّقُ هذا الظَّرْفُ بالحالِ المُفْرَدَةِ المَحْذُوفَةِ وُجُوباً تُقَدَّرُ بكَوْنٍ عامٍّ (مُسْتَقِرّاً، أَوْ: كائِناً)، أَوْ بِفِعْلٍ وفاعِلِهِ يكُونُ كَوْناً عامّاً (اسْتَقَرَّ، أَوْ كانَ)، على أَنَّ الأَوْلَى الإِفْرادُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الحالِ أَنْ تَكُونَ مفْرَدَةً لكَوْنِها أَخفَّ، ولذلِكَ تُؤَوَّلُ الحالُ الجُمْلَةُ فِعْلِيَّةً كانَتْ، أَوْ اسْمِيَّةً - بالحالِ المُفْرَدةِ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا تحُوجَ إلى هذا التَّعَلُّقِ؛ لأَنَّ الاكْتِفاءَ بكَوْنِ شِبْهِ الجُمْلَةِ حالاً أَخفُّ، وأَيْسَرُ لما فيْهِ مِنْ هَجْرِ التَّوَهُّمِ، والتَّأْوِيلِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ عَدُّ ابْنِ السَّرَّاجِ، وأَبِي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ شِبْهَ الجُمْلَةِ لَيْسَ مُفْرَداً، ولا جُمْلَةً؛ لأَنَّهُ قِسْمٌ ثالِثٌ مُسْتَقِلٌّ.

وتُقَيَّدُ الحالُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بأَنْ تَكُونَ تامَّةً، أَوْ مُفِيدَةً، وهذِهِ الإِفادَةُ تَتَحَقَّقُ بالإِضافَةِ، أَوِ النَّعْتِ، أَوِ العَدَدِ، أَوْ غَيْرِ ذلِكَ كما سَيَتَبَيَّنُ مِنَ الأَمْثِلَةِ التَّالِيَةِ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[4].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[5]: شِبْهُ الجُمْلَةِ (عِنْدَهُ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (يَشْفَعُ) الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، و(بِإِذْنِهِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (عِنْدَهُ).
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ ﴾[6]: شِبْهُ الجُمْلَةِ (عِنْدَكَ) حالٌ مِنْ (بَيْتاً)؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ قُدِّمَتْ عَلَيْها.

---

(١) الأعراف: ١١٥.
(٢) التوبة: ١٠٦.
(٣) مريم: ٧٥.
(٤) البقرة: ٦٢.
(٥) البقرة: ٢٥٥.
(٦) التحريم: ١١

- ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾(١): يَجُوزُ أَنْ يَتَعلَّقَ الظَّرْفُ (فَوْقَكُمْ) بـ (رَفَعْنا)، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (الطُّوْرِ) مُقَدَّمَةً على صاحِبِها.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ ﴾(٢): القَوْلُ في (فَوْقَهمْ) كالقَوْلِ في الآيَةِ السَّابِقَةِ، و(بمِيْثاقِهِمْ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (ورَفَعْنا) الضَّميرِ المُتَّصِلِ، على أَنَّ الباءَ للمُصاحَبَةِ، أَوِ الاسْتِعانَةِ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾(٣): يَجُوزُ في (فَوْقَهُمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُقَدَّرَةً عامِلُها مَحْذُوْفٌ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّان النَّحْوِيّ(٤)، وأَنْ يَتَعلَّقَ بـ (نَتَقْنا) مُضَمَّناً مَعْنَى (رَفَعْنا) كما مَرَّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِهِ حالاً. وقَوْلُهُ (كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ) حالٌ مِنَ الجَبَلِ أَيْضاً.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴾(٥): يَجُوْزُ في (فَوْقَهُمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (السَّماءَ)، وأَنْ يَتَعلَّقَ بـ (يَنْظُرُوا)(٦). وقَوْلُهُ (كَيْفَ بَنَيْناها...) حالٌ مِنَ (السَّماءِ) أَيْضاً، على أَنَّ (كَيْفَ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (بَنَيْناها) ضَميرِ الفاعِلِيْنَ المُتَّصِلِ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴾(٧): يَجُوْزُ في (فَوْقَهُمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (الطَّيْرِ)، على أَنَّ (صافَّاتٍ) حالٌ مِنَ الضَّميرِ المُتَّصِلِ فِيْ (فَوْقَهُمْ)، وأَنْ يَكُوْنَ مُتَعَلِّقاً بـ (صافاتٍ) الحالِ مِنَ (الطَّيْرِ). وقَوْلُهُ (يَقْبِضْنَ) مَعْطُوْفٌ على اسْمِ الفاعِلِ (صافَّاتٍ)، و(ما يُمْسِكُهُنَّ...) مُسْتَأْنَفٌ، أَوْ حالٌ مِنَ نُوْنَ النِّسْوَةِ فاعِلِ (يَقْبِضْنَ)(٨).

---

(١) البقرة: ٩٣.
(٢) النساء: ١٥٤.
(٣) الأعراف: ١٧١.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٤١٩.
(٥) ق: ٦.
(٦) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٧٣.
(٧) الملك: ١٩.
(٨) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٣٣.

● قَوْلُهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1]: شِبْهُ الجُمْلَةِ (بَيْنَ السَّماءِ والأَرْضِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ في اسْمِ المَفْعُولِ (المُسَخَّرِ)، أَوْ ظَرْفٌ لَهُ[2].

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[3]: (بَيْنَكُمْ) حالٌ مِنَ (الفَضْلَ)، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بالفِعْلِ (تَنْسَوا).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[4]: (بَيْنَ الناسِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (نُداوِلُها)، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بـ (نُداوِلُها).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾[5]: يَجُوزُ في (بَيْنَكُمْ) أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ (أَمْوالَكُمْ)، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بالفِعْلِ (لا تَأْكُلُوا). و(بالباطِلِ) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ (تَأْكُلُوا).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[6]: يَجُوزُ في (بَيْنَهُمْ) أَنْ يَكُونَ حالاً مِن الاسْمِ المَوْصُولِ (ما)، أَوْ مِنْ عائِدِهِ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ في (شَجَرَ)، أَوْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (شَجَرَ).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[7]: يَجُوزُ في (بَيْنَهُمْ) أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ (نُورُهُمْ)، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بـ(يَسْعَى).

---

(١) البقرة: ١٦٤.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٤٦٨.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) آل عمران: ١٤٠.

(٥) النساء: ٢٩.

(٦) النساء: ٩٥.

(٧) الحديد: ١٢.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾[1]: يَجُوزُ في (مَعَكُمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ فاعِلِ الاسْتِقْرارِ المَفْهُوْم مِنْ خَبَرِ المُبْتَدَأ (مِنَ الشَّاهِدِيْنَ)، أَوْ مِنَ المُبْتَدَأ نَفْسِهِ، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (الشَّاهِدِيْنَ)، ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً للمُبْتَدَأ لعَدَمِ تَحَقُّقِ فائِدَةٍ في هذا الإِعْرابِ.

● قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾[2]: يَجُـوْزُ في (مَعَـهُ) أَنْ يَكُـوْنَ حـالاً مُقَدَّرَة مِنْ الضَّميرِ المُسْتَترِ في (أُنْزِلَ)، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بالفِعْلِ (أُنْزِلَ)[3].

● قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾[4]: يَجُـوْزُ في (مَـعَ القاعِـدِيْنَ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (اقْعُدُوا)، وأَنْ يَتَعَلَّقَ بـ (اقْعُدُوا).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[5]: يَجُـوْزُ في (تَحْتَ الشَّجَرَةِ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّـمِيْرِ المُتَّصِـلِ في (يُبايِعُوْنَـكَ)، وأَنْ يَتَعَلَّـقَ بـــ (يُبايِعُوْنَكَ)[6].

● قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[7]: يَجُـوْزُ في (لَـدَيْنا) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (الكِتابِ)، أَوْ مِنْ (أُمِّ)، أَوْ بَدَلاً مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ (في أُمِّ الكِتـابِ)، أَوْ صِفَةً لِخَبَرِ (إِنَّ)، وهُوَ (العَلِيُّ) قُدِّمَتْ عَلَيْها فأُعْرِبَتْ حالاً مِنْـهُ، والقَـوْلُ نَفْسُـهُ في (فِيْ أُمِّ الكِتابِ)[8].

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾[9]: (حَوْلَهُ) حالٌ مِن (للمَلأِ)[10].

---

(1) آل عمران: ٨١.
(2) الأعراف: ١٥٧.
(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٤٠٤، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ١٦٦.
(4) التوبة: ٤٦.
(5) الفتح: ١٨.
(6) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٩٦.
(7) الزخرف: ٤.
(8) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٣٧.
(9) الشعراء: ٣٤.
(10) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ١٥، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٣١٠، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٩٥.

● قَوْلُهُ تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [1]: يَجُوْزُ في ظَرْفِ الإشارَةِ المكانِيِّ (هُنالِكَ) أَنْ يَتَعَلَّقَ بالاسْتِقْرارِ المَفْهُوْمِ مِنْ خَبَرِ المُبْتَدَأ (لله)، على أَنَّ المُبْتَدَأَ (الوِلايَةُ)، وأَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لهذا المُبْتَدَأ، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (الوِلايَةُ)[2].

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [3]: (عِنْدَ اللهِ) حالٌ مِنْ (فَوْزاً) على أَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ لـ (فَوْزاً) النَّكِرَةِ تَقَدَّمَتْ عليْها.

(٧/ ٢/ ٢) الجارُّ والمَجْرُوْرُ: القَوْلُ في الجارِّ والمَجْرُوْرِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كالقَوْلِ في ظَرْفِ المكانِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ﴾ [4] (بجهالَةٍ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (يَعْمَلُوْنَ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مُلْتَبِسِيْنَ، أَوْ مَصْحُوبِينَ بجَهالَةٍ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [5].

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ [6]: (في الآخِرَةِ) حالٌ مِنْ (مِنْ خَلاقٍ)، على أَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ تَقَدَّمَتْ عَلَيْها، فأُعْرِبَتْ حالاً.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [7]: القَوْلُ في إِعْرابِ (في الآخِرَةِ)، و(في الدُّنْيا) كالقَوْلِ في (في الآخِرَةِ) في الآيَةِ السَّابِقَةِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ [8]: القَوْلُ في (عَلَيْهِنَّ) كالقَوْلِ في الجارِّ والمَجْرُوْرِ في الآيَةِ السَّابقَةِ.

---

(١) الكهف: ٤٤.
(٢) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٩.
(٣) الفتح: ٥.
(٤) النساء: ١٧.
(٥) البقرة: ١٧.
(٦) البقرة: ١٠٢.
(٧) البقرة: ١١٤.
(٨) البقرة: ٢٢٨.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾ (١): القَوْلُ في الجارِّ والمَجْرُوْرِ (لَكُمْ) كالقَوْلِ في سابِقِهِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ (٢): القَوْلُ فِي شِبْهِ الجُمْلَة (عَلَيْكُمْ) كالقَوْلِ في سابِقِه.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ (٣): شِبْهُ الجُمْلَةِ (لله) حالٌ مِنْ (وَقاراً)، على أَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ (وَقاراً) قُدِّمَتْ عَلَيْها، فأُعْرِبَتْ حَالاً.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (٤) شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنَ الكتابِ) حالٌ مِن الهاءِ المَحْذُوْفَةِ الَّتي هِي عائِدُ المَوْصُوْلِ (ما)، ومَفْعُوْلُ (تُخْفُوْنَ) تَقْدِيْرُهُ: تُخْفُوْنَهُ مِنَ الكِتابِ، على أَنَّ (مِنْ) لبيانِ الجِنْسِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (٥): شِبْهُ الجُمْلَة (مِنْ شَيْءٍ) حالٌ مِنْ مَفْعُوْلِ (غَنِمْتُمْ) المَحْذُوفِ تَقْدِيْرُهُ: غَنِمْتُمُوْهُ مِنْ شَيْءٍ، على أَنَّ (مِنْ) لبيانِ الجِنْسِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ (٦): شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْهُمْ) حالٌ مِنْ عائِدِ المَوْصُوْلِ المَحْذُوْفِ تَقْدِيْرُهُ: عاهَدْتَهُمْ مِنْهُمْ، على أَنَّ (مِنْ) لبيانِ الجِنْسِ.

---

(١) الأعراف: ٧٣.

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٣) نوح: ١٣.

(٤) المائدة: ١٥.

(٥) الأنفال: ٤١.

(٦) الأنفال: ٥٦.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾(١) شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْكُمْ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (يَسْتَطِعْ) الضَّميرِ المُسْتَتِرِ، على أَنَّ (مِنْ) لبيانِ الجِنْسِ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ (مِن فتَياتِكُمُ المُؤْمِناتِ) حالٌ مِنْ عائِدِ المَوْصُوْلِ (ما) المَحْذُوْفِ، وتَقْديرُهُ: فمِمّا مَلَكَتْهُ أَيمانُكُمْ مِنْ فَتَياتِكُمُ المُؤْمِناتِ، على أَنَّ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْسِ.
- ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾(٢): شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنَ الَّذِيْنَ...) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يُسارِعُوْنَ)، أَوْ مِنْ اسْمِ المَوْصُوْلِ (الَّذيْنَ يسارِعُوْنَ...)، على أَنَّ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْسِ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ (بأَفْواهِهِمْ) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (قالُوا).
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾(٣): شِبْهُ الجُمْلَة (مِنَ الأَعْرابِ) حالٌ مِنَ (المُخَلَّفوْنَ)، على أَنَّ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْس. و(بأَلْسِنَتِهِمْ) حالٌ مِنْ واو الجَماعَةِ في (يقُوْلُونَ)، على أَنَّ الباءَ للاستِعانَةِ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾(٤) شِبْهُ الجُمْلَةِ (فيها) حالٌ مِنَ الاسْمِ المَوْصُوْلِ (ما)، أَوْ مِنْ عائِدِهِ المَحْذُوْفِ.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾(٥): شِبْهُ الجُمْلَةِ (بغَيْرِ عِلْمٍ) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (وخَرَقوا).

---

(١) النساء: ٢٥.

(٢) المائدة: ٤١.

(٣) الفتح: ١١

(٤) ق: ٣٥.

(٥) الأنعام: ١٠٠.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾(1): شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْ رَبِّكَ) حالٌ مِنَ الاسْمِ المَوْصُوْلِ (ما)، أَوْ مِنْ عائِدِهِ نائِبِ فاعِلِ (أُوْحِيَ).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾(2): شِبْهُ الجُمْلَةِ (بغَيْرِ عِلْمٍ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (يُجادِلُ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ فِيْهِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾(3): شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنَ التَّوْراةِ) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في صِلَةِ المَوْصُوْلِ (بَيْنَ يَدَيَّ)؛ لأَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾(4).

ومِمَّا يُعَدُّ حالاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ تابِعُها المَعْطُوْفُ، ومِنْهُ:

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾(5).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ﴾(6).

ومِنْهُ البَدَلُ، ومِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴾(7): قِيْلَ إِنَّ قَوْلَهُ (بِلِسانٍ) يَتَعَلَّقُ بـ (نَزَلَ)، أَوِ (المُنْذِرِيْنَ)، وإِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الحالِ (بِهِ)(8).

---

(1) الأنعام: ١٠٦.

(2) الحج: ٣.

(3) الصفّ: ٦.

(4) القصص: ٧٩.

(5) يونس: ٦٤.

(6) هود: ٤٨. وانظر في هذه الآية: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٦.

(7) الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥.

(8) انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٦.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١): يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ قَوْلُهُ (بظُلْم) بَدَلاً مِنَ الحالِ (بإلْحادٍ) بإعادَةِ الخافِضِ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ، وأَجازَ أَبوعُبَيْدَةَ، والأَخفَشُ أَنْ تَكُوْنَ الباءُ زائِدَةً في مَفْعُولِ (يُرِدْ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ المَفعُوْل مَحْذُوْفاً تَقْدِيْرُهُ: ومَنْ يُرِدْ فِيْهِ النَّاسَ بِإلْحادٍ بظُلْمٍ، على أَنَّ (بإلْحادٍ)، و(بظُلْم) حالَيْنِ مُتَرادِفَتَيْنِ عِنْدَ الزَّمَخشرِيِّ، والصَّحِيْحُ عِنْدَ أَبي حَيَّانَ أَنْ يُضَمَّنَ الفِعْلُ مَعْنَى (يَلْتَبِسُ) لتَصْحِيْحِ التَّعْدِيَةِ، على أَنَّ حَذْفَ المَفعوْل عِنْدَهُ أَكثَرُ مِنَ التَّضمِيْنِ(٢).

(٧/ ٣) الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، وفِعْلِيَّةً: الأَصْلُ في هذِهِ الحالِ أَنْ تَكُوْنَ مُفْرَدَةً كالخَبَرِ، والنَّعْتِ، وتُقَيَّدُ الجُمْلَةُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بقيُوْدٍ:

(٧/ ٣/ ١) أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً(٣) لا إِنْشائِيَّةً:

مِنَ الإِنْشائِيَّةِ الَّتي لا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ، أَوِ الكَذِبِ الجُمْلَةُ الطَّلَبِيَّةُ، وهِيَ في ذلِكَ مَحْمُوْلَةٌ على النَّعْتِ الَّذي يُخَصِّصُ مَنْعُوْتَهُ ؛ لأَنَّها تُخَصِّصُ وُقُوْعَ مَضْمُوْنِ العامِلِ فيها بوَقْتِ وُقُوْعِ مَضْمُوْنِها(٤).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ ادْرسْ، وزَيْدٌ لا تَتَأَخَّرْ، على أَنَّ ما جاءَ في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنَ الشَّواهِدِ الفَصِيْحةِ يَخْضَعُ لسُلْطانِ التَّأْوِيْل كما في قَوْلِ أَبي الدَّرْداء: " وجَدْتَ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلِهِ "(٥)، على أَنَّ (اخبُرْ تَقْلُه) مَعْمُوْلٌ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها: وَجَدْتَ النَّاسَ مَقُوْلاً فِيْهِمْ عِنْدَ رُؤْيَتِهِمْ: اخبُرْ تَقْلِهْ، وذَكَرَ أَبُوْعُبَيْدٍ القاسِمُ أَنَّ الكَلامَ أُخْرِجَ على لَفظِ الأَمْرِ ومَعْناهُ الخَبَرُ، على أَنَّ المرادَ: أَنَّكَ إذا خَبَرْتَهُمْ قَلَيْتَهُمْ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّمّاخِ في وَصْفِهِ للحُمُر(٦):

فَظَلَّتْ بتَمُّوزٍ كَأَنَّ عُيُوْنَها ... إِلى الشَّمْسِ هَلْ تَدْنُوْ رَكِيٌّ نَواكِزُ

---

(١) الحج: ٢٥.

(٢) انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٦.

(٣) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٢ –، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٤ –.

(٤) انظر: الصّبّان، حاشية الصَّبّان على شَرْح الأشمونيّ: ٢/ ١٨٦.

(٥) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٧٦، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٤.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٤.

على أَنَّ (هَلْ تَدْنُو...) جُمْلَةٌ اسْتِفْهامِيَّةٌ مَعْمُولَةٌ لِحالٍ مَحْذُوفَةٍ تَقْدِيرُها: كَأَنَّ عُيُونَها إلى الشَّمْسِ ناظِرَةً هَلْ تَدْنُو.

وَيَبْدُو لِي أَنَّ الفَرَّاءَ أَجازَ وُقُوعَ الجُمْلَةِ الأَمْرِيَّةِ حالاً دُونَ الالْتِجاءِ إلى ما مَرَّ مِنْ تَأْوِيلٍ اعْتِداداً بِقَوْلِ أَبِي الدَّرْداءِ السَّابِقِ، وكما في قَوْلِكَ: تَرَكْتُ عَبْدَ اللهِ قُمْ إِلَيْهِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في الجُمْلَةِ الدُّعائِيَّةِ كما في قَوْلِكَ: تَرَكْتُ عَبْدَ اللهِ غَفَرَ اللهُ لَهُ، وقِيلَ إِنَّ قَوْلَ الفَرَّاءِ مَحْمُولٌ على تَقْدِيرِ الحال، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السُّيُوطِيَّ لَمْ يُومِئْ إلى هذِهِ الحالِ المَحْذُوفَةِ.

وقِيلَ إِنَّ الأَمِينَ المَحَلِّيَّ أَجازَ أَنْ تَقَعَ جُمْلَةَ النَّهْيِ حالاً قِياسا على قَوْلِ بَعْضِ المُوَلَّدِينَ[1]:

اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ... فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرا

على أَنَّ الواوَ للحالِ وأَنَّ (لا) ناهِيَةٌ، و(تَضْجَرَ) مُضارِعٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ لاتِّصالِهِ بِنُونِ التَّوْكِيدِ الخَفِيفَةِ المَحْذُوفَةِ في مَحَلِّ جَزْمٍ، وقَدْ رُدَّتْ هذِهِ الإِجازَةُ بِعَدِّ الواوِ عاطِفَةً، و(لا) نافِيَةً.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ إِجازَةَ وُقُوعِ الحالِ جُمْلَةً إِنْشائِيَّةً يَحْتاجُ إلى اسْتِقْصاء ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ يُحْتَجُّ بِها، وهِيَ شَواهِدُ لَوْ تَوافَرَتْ كَثِيرَةً لَصَحَّ القِياسُ عَلَيْها، وهَجْرُ التَّأْوِيلِ، والتَّقْدِيرِ، على أَنَّ الزَّمَنَ يُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ وُقُوعُهُ في المُسْتَقْبَلِ كالحال المُقَدَّرَةِ.

وَيَنْدَرِجُ تَحْتَ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ إِمَّا مَسْبُوقَةً بواوِ الحالِ، وإِمَّا غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ عِنْدَ ابْنِ جِنِّيٍّ كما في قَوْلِكَ: أَكْرِمِ الفَقِيرَ إِنْ جاءَكَ مُحْتاجاً، وقَدْ وَرَدَتْ هذِهِ الجُمْلَةُ في كتابِ اللهِ تَعالَى مَسْبُوقَةً بِهذِهِ الواوِ، وغَيْرَ مَسْبُوقَةٍ:

(أ) الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَسْبُوقَةً بواوِ الحالِ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[2]: الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ (وإِنْ كانُوا...) حالٌ مِنْ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ المَفْعُولِ بِهِ في (وَيُعَلِّمُهُمْ).

(١) انظر: السُّيُوطِيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٣، الصَّبّان، حاشية الصَّبّان: ٢/ ١٨٦.

(٢) الجمعة: ٢.

● قَوْلُـــهُ تَعـــالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1]: القَوْلُ في هذِهِ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

● قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾[2]: (كَيْـفَ): حـالُ العامِـلُ فيهـا، وصاحِبُها مَحْذوفانِ، والتَّقْديرُ: كَيْفَ يَكُوْنُ لَهُمْ عَهْدٌ، وكَيْفَ نَطْمَئِنُّ إِلَيْهِمْ، على أَنَّ هذا الحَذْفَ يُفْهَمُ مِمّا قَبْلَ هذِهِ الآيَةِ، وأَنَّ الاسْتِفْهامَ يُوْمِئُ الاسْتِنْكارِ، والتَّعَجُّبِ[3] .
والجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ حالٌ مِنَ الضَّميرِ في (لَهُمْ) في التَّقْديرِ السَّابِقِ .

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾[4]: في الواوِ قَبْلَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ قَوْلانِ[5]:

- أَنَّها واوُ الاسْتِئْنافِ، وهُوَ الظّاهِرُ عِنْدَ أَبِيْ حَيّانَ، وتِلْميْذِهِ السَّميْنِ الحَلَبيِّ، على أَنَّ هذِهِ الواوَ تَعْطِفُ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ، وهذِهِ الجُمْلَةُ لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ.

- أَنَّها واوُ الحالِ، على أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَها في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وقَدْ وَسَمَهُ أَبو حَيّانَ بالنَّزْعَةِ الاعْتِزالِيَّةِ.

● قَوْلُــــهُ تَعــــالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾[6]: في قَوْلِهِ (وإِنْ كُنْتُ...) قَوْلانِ[7]:

---

(١) آل عمران: ١٦٤.

(٢) التوبة: ٨.

(٣) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٧، الزّمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٤٩ (المكتبة الشاملة)، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٥/ ١٣، ٥/ ٣٧٧ (المكتبة الشاملة).

(٤) الأعراف: ١٦٩.

(٥) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ١٧٤، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٣٧٧، ٢١٥، السّمين الحلبيّ، الدر المصون: ٥/ ٥٠٤ (المكتبة الشاملة).

(٦) الزمر: ٥٦.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٩/ ٢١٤ (المكتبة الشاملة).

- أَنّ الواوَ للحالِ، وأَنَّ ما بَعْدَها حالٌ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِي، على أَنَّ التَّقْـدِيْرَ: فَرَّطْـتُ وأَنا ساخِرٌ.

- أَنَّ الواوَ اسْتِئْنافِيَّةٌ للإِخْبارِعَنْ نَفْسِهِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِيْ حَيّانَ.

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُۚ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾[1]: الواو في (وكُلَّما...) للحالِ، والجُمْلَةُ بَعْدَها في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ[2].

- قَوْلُـــــهُ تَعـــــالى: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾[3]: قِيْلَ إِنَّ قَوْلَهُ (وإِنْ كُنْتُ...) في مَوضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وإِنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ[4].

- قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾[5]: قَوْلُهُ (ولَو كانَ...) حالٌ في أَحَدِ التَّأوِيْلِ[6].

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[7].

- قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۚ وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[8].

(ب) الجُمْلَةُ الشَّرطِيَّةُ غَـيْرَ مَسْـبُوْقَةٍ بـواوِ الحـالِ: يُفْهَـمُ مِـنْ كَـلامِ أَبِيْ حَيّـانَ في (البَحْـرِ المُحِيْطِ)[9]، والسَّمِينِ الحَلَبِيِّ في (الدُّرِّ المَصُون في عُلُـوْمِ الكِتـابِ المَكْنُـوْنِ)[10] أَنَّ شُرّاحَ كِتابِ (المصباح) عَدُّوا جُمْلَةَ الشَّرْطِ غَيْرَ المَسْبُوْقَةِ بالواوِ خَبَراً لِمُبْتَـدَأ مَحْـذُوْفٍ يَعُـوْدُ إِلى

---

(١) هود: ٣٨.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ١٥١ (المكتبة الشاملة).

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٤٣٥، القرطبي، تفسير القرطبيّ: ١٥/ ٢٧٢، الشـهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ٣٤٧، عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ: ٩٤٧.

(٥) البقرة: ١٧٠.

(٦) انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٤٠٣، ٩٣٦.

(٧) النساء: ٧٨.

(٨) الأنعام: ٨٨.

(٩) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٤٢٤.

(١٠) انظر: ٥/ ٥١٧ (المكتبة الشاملة).

صاحبَ الحالِ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ هِيَ الحالُ كما في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ﴾(١): " وقالَ بَعْضُ شُرّاحِ كِتاب المِصْباح: وأَمّا الشَّرْطِيَّةُ فلا تَكادُ تَقَعُ بتَمامِها مَوْضِعَ الحالِ، فلا يُقالُ: جاءَنِيْ زَيْدٌ إِنْ يَسْأَلْ يُعْطَ، على الحالِ ـ بَلْ لَو أُرِيْدَ ذلِكَ لَجُعِلَتِ الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَراً عَنْ ضَمِيرِ ما أُرِيْدَ الحالُ عَنْهُ، نَحْوُ: جاءَ زَيْدٌ هُوَ وإِنْ يَسْأَلْ يُعْطَ، فَيَكُوْنُ الواقِعُ مَوْقِعَ الحالِ هُوَ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ لا الشَّرْطِيَّةُ. نَعَمْ قَدْ أَوْقَعُوا الجُمْلَةَ المُصدَّرَةَ بحَرْفِ الشَّرْطِ مَوْقِعَ الحالِ، ولكِنْ بَعْدَ أَنْ أَخرجُوْها عَنْ حَقِيْقَةِ الشَّرْطِ، وتِلْكَ الجُمْلَةُ لَمْ تَخْلُ مِنْ أَنْ يُعطَفَ عَلَيْها ما يُناقِضُها، أَوْ لَمْ يُعْطَفْ، والأَوَّلُ تَرْكُ الواوِ مُسْتَمِرٌّ فِيْهِ، نَحْوُ: أَتَيْتُكَ إِنْ أَتَيْتَنِيْ، وإِنْ لَمْ تَأْتِنِيْ، إِذْ لا يَخْفَى أَنَّ النَّقِيْضَيْنِ مِنَ الشَّرْطَيْنِ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ لا يَبْقَيانِ على مَعْنَى الشَّرْطِ، إِذْ يَتَحَوَّلانِ إِلى مَعْنَى التَّسْوِيَةِ كالاسْتِفْهامَيْنِ المُتَناقِضَيْنِ في قَوْلِهِ: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٢). أَمّا الثّانِيْ فَلا بُدَّ فِيْهِ مِنَ الواوِ، نَحْوُ: أَتَيْتُكَ وإِنْ لَمْ تَأْتِنِيْ، ولَوْ تركَ الواو لالْتَبَس بالشَّرْطِ حَقِيْقَةً، فَقَوْلُهُ: (إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث) مِنْ قَبِيْلِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الحَملَ عَلَيْهِ، والتَّرْكَ نَقِيْضانِ "(٣).

ومِمّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ فَضْلاً عَنِ الآيَةِ السّابِقَة:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾(٤): قَوْلُهُ (إِنْ عَصَيْتُ رَبِّيْ) في موضِعِ الحالِ(٥).
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ﴾(٦): قَوْلُهُ: (كُلَّما نَضِجَتْ جُلُوْدُهُم) جُمْلَةٌ فيها مَعْنَى الشَّرْطِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ العامِلِ فيها (نُصْلِيْهِمْ)(٧).

---

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) يس: ١٠.

(٣) أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٥٢٤، وانظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٥/ ٥٧.

(٤) الأنعام: ١٥.

(٥) انظر: أبوحيان النجويّ، البحر المحيط: ٣/ ٨٦.

(٦) النساء: ٥٦.

(٧) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ٥/ ٦٨٠ (المكتبة الشاملة).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ ٱلْعَذَابُ ۖ وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾(١).

ومِمَّا يُمْكِنُ إِدْراجُهُ تَحْتَ الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ الجُمْلَةُ القَسَمِيَّةُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾(٢): قَوْلُهُ (لَئِنْ....) جَوابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، على أَنَّ الجُمْلَةَ القَسَمِيَّةَ حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (قالُوا)، والتَّقْدِيرُ: قالُوا ذلِكَ مُقْسِمِيْنَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَواباً لِقَسَمٍ مَحْذُوفٍ مَعْطُوفٍ على ما قَبْلَهُ(٣).

(٧/ ٣/ ٢) أَنْ تَكُونَ غَيْرَ تَعَجُّبِيَّةٍ(٤): مِنَ النُّحاةِ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ جُمْلَةَ التَّعَجُّبِ إِنْشائِيَّةٌ، ومِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّها خَبَرِيَّةٌ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّهُمْ لَمْ يُجِيْزُوا أَنْ تَقَعَ حالاً، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ **ما أَحْسَنَهُ**.

(٧/ ٣/ ٣) أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُصَدَّرَةٍ بِدَلِيْلِ اسْتِقْبالٍ: مِمَّا يُومِئُ إِلى الاسْتِقْبالِ: حَرْفا التَّسْوِيْفِ السِّيْنُ، وسَوْفَ، ولَنْ، و(لا) النّافِيَةُ الَّتي تَنْقُلُ زَمَنَ المُضارِعِ إِلى الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كذلِكَ عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ، ومَنْ تَبِعَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ أَجازُوا هذهِ المَسْأَلَةَ مُتَّكِئِيْنَ على إِجازَةِ النُّحاةِ جَمِيْعاً لِمِثْلِ قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ لا يَتَكَلَّمُ، على الرَّغْمِ مِنْ إِجْماعِهِمْ على وُجُوبِ خُلُوِّ الجُمْلَةِ الحالِيَّةِ المُضارِعِيَّةِ مِنْ عَلامَةِ اسْتِقْبالٍ(٥).

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذِهِ الإِجازَةَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْها في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، ومِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ﴾(٦).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾(٧).

---

(١) القلم: ٣٣.

(٢) الأعراف: ١٣٤

(٣) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ٥/ ١٥٢ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٥، السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٢ -.

(٥) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٤/ ٣٩٥.

(٦) ص: ٦٢.

(٧) المائدة: ٨٤.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ (١).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ (٢).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ ﴾ (٣).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ (٤).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ ... ﴾ (٥).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٦).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٧): أجازَ مَكيٌّ بْنُ أَبِي طالِبٍ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (ولَنْ يَتِرَكُمْ..) في مَوْضِعِ الحالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجِزْها النُّحاةُ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حالاً مُقَدَّرَةً(٨).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (٩): أَجازَ الحَوْفِيُّ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ المُصَدَّرَةُ بحَرْفِ التَّسْوِيفِ في مَوْضِعِ الحالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَنْكَرَها ابْنُ هِشامٍ،

---

(١) الصافات: ٢٥.

(٢) الصافات: ٩٢.

(٣) الحديد: ٨.

(٤) نوح: ١٣.

(٥) النساء: ٧٥.

(٦) الانشقاق: ٢٠.

(٧) محمد: ٣٥.

(٨) انظر: مكّيّ بن أَبِي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٠٨، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ٥١، الصبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٧، خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٩٠.

(٩) الصافات: ٩٩

وغَيْرُهُ لكَوْنِ الاسْتِقْبالِ يُنافي الحالَ على الرَّغمِ مِنْ أنها يُمْكِنُ أنْ تَكُوْنَ حالاً مُقدَّرَةً، وقِيْلَ إنَّ تَصَدُّرَها بالسِّيْنِ جائِزٌ كتَصَدُّرِها بما يَدُلُّ على المُضِيِّ مِثْل (لمَّا)، و(لَمْ)(١).

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

عَهِدْتُكَ لا تَصْبُوْ وفِيْكَ شَبِيْبَةٌ ... فـما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَباً مُتَيَّما

ومِمَّا يَقْلِبُ الزَّمَنَ أيّاً كانَ أداةُ الشَّرْطِ، وعَلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ الأداةَ الشَّرْطِيَّةَ تَقْلِبُ الزَّمَنَ أيّاً كانَ إلى الاسْتِقْبالِ فإنَّ النُّحاةَ أَجازُوا أنْ تَقَعَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ حالاً كما مَرَّ.

وللجُمْلَةِ الحالِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ تَرْكِيْبُها اللُّغَوِيُّ أنواعٌ:

(١) أَنْ تَكُوْنَ ابْتِدائِيَّةً: مِنْ ذلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾(٣).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾(٤): قَوْلُهُ (هُمْ فيها خالِدُوْنَ) حالٌ في أَحَدِ التَّأوِيْلِ(٥).

ومِمَّا جاءَتْ فيْهِ مُصَدَّرَةً بالواوِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ﴾(٦).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٧).

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب، تحقيق مازن المبارك: ٥١٩، ٥٦٤، همع الهوامع: ٤/ ٤٢، الدسوقيّ، حاشية الدسوقيّ على المغنيّ: ٢/ ٧١، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ١٢٩.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٥.

(٣) الأعراف: ٢٤.

(٤) البقرة: ٣٩.

(٥) انظر كتابي: التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٧٦١.

(٦) الحج: ٤٥.

(٧) البقرة: ٢٢.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[1].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾[2]: صاحِبُ الحالِ (شَيْئاً) النَّكِرَةِ على أَنَّ مُسَوِّغَ مَجِيْءِ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ اقْتِرانُها بواو الحالِ، وهُوَ اقْتِرانٌ لا يَجُوْزُ بِهِ أَنْ يُعْرَبَ ما بَعْدَها صِفَةً لِما قَبْلَها إلاَّ إذا عُدَّتِ الواوُ للصُّوْقِ الصِّفَةِ بالمَوصُوْفِ على وَفْقِ قوْلِ الزَّمخشرِيّ، وابْنِ جِنِّيٍّ(٢)، وهُوَ تَوَهُّمٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[4]: القَوْلُ في هذه الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها[5].

ومِنْ مَجِيْءِ الجُمْلَةِ الاسمِيَّةِ حالاً بَعْدَ (إلاَّ) في الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ مَسْبُوْقَةً بالواوِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[6].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[7].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[8].

ومِنْ مَجِيْئِها دُوْنَ الواوِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾[9].

---

(١) البقرة: ٤٤

(٢) البقرة: ٢١٦.

(٣) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٣٥٦، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ١٤٤، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٣، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ: ٣/ ٣٨-٣٩.

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٨، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٣٩١.

(٦) البقرة: ١٣٢.

(٧) آل عمران: ١٠٢.

(٨) الحجر: ٤.

(٩) الزخرف: ٤٨.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[1].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾[3].

(٢) أَنْ تَكُوْنَ مُصَدَّرَةً بأَحَدِ الأَحْرفِ النَّاسِخَةِ: مِنْ هذِهِ الأَحْرُفُ:

* إِنَّ: مِنْ ذلكَ وُقُوْعُها في الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغ، ومِنْهُ:

● قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾[4].

ومِنْ وُقُوْعِها في غَيْرِ الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[5].

● قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ﴾[6]: يَجُوْزُ في قَوْلِهِ (وإِنَّ أَوْهَنَ البُيُوْتِ...) أَنْ يَكُوْنَ حالاً، ومُسْتَأْنَفاً[7].

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾[8] عـلى أَنَّ قَوْلَـهُ (وإِنَّـا لَمُوْسِـعُوْنَ) حالٌ[9].

---

(١) ق: ١٨.

(٢) البقرة: ٢٠٨.

(٣) الزخرف: ٤٨.

(٤) الفرقان: ٢٠.

(٥) يوسف: ١٢.

(٦) العنكبوت: ٤١.

(٧) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ١٠٢

(٨) الذاريات: ٤٧.

(٩) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ١٤٢.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ۝ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾[1]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها[2].

ومِنْ ذلِكَ تَصَدُّرُ هذا الحَرْفِ بِواوِ الحالِ كما في قَوْلِ كُثَيِّر[3]:

ما أعْطَيانِيْ ولا سَأَلْتُهُما إلاَّ وإِنِّيْ لَحاجِزِيْ كَرَمِي

* كَأَنَّ: مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[5]، على أَنَّ قَوْلَهُ (كَأَنَّهم...) حالٌ مِنَ القَوْمِ، أَو مُسْتَأْنَفٌ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾[6].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾[7].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[8]: قَوْلُهُ (كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها): حالٌ ثانيةٌ مِنْ فاعِلِ (وَلَّى) الضَّميرِ المُسْتَتِرِ، وهُوَ العامِلُ فيها، أَوْمِنْ فاعِلِ اسْمِ الفاعِلِ الحالِ المُفْرَدَةِ، وهُوَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِيْهِ، وقَوْلُهُ (كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً): بَدَلٌ مِنَ الحالِ قَبْلَها، أَوْ حالٌ ثالِثَةٌ مِنْ فاعِلِ (يَسْمَعْها) الضَّمِيرِ

---

(1) الانفطار: ٩ – ١٠.

(2) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٣٧، الشهاب، حاسية السهاب: ٨/ ٣٣٣.

(3) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٤

(4) البقرة: ١٠١.

(5) الحاقة: ٧.

(6) يونس: ٤٥.

(7) الصفّ: ٤.

(8) لقمان: ٧.

المُسْتَتِرِ فِيْهِ، أَوْ تَبْيِيْنٌ للحالِ الأُوْلَى ، وأجازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ تَكُوْنَ هاتانِ الجُمْلتانِ المُصَدَّرتانِ بحَرْفِ التَّشْبِيْهِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ(١).

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾ كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَآ ۗ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾(٢).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٩١﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا ۚ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾(٣): جُمْلَةُ قَوْلِهِ (كَأَنْ لَمْ يَغْنَوا فيها): حالٌ مِنْ واوِ الجماعَةِ فاعِلِ (كَذَّبُوا)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً مُعْتَرِضَةً، على أَنَّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ الثَّانِيَ خَبَرُ الأَوَّلِ(٤).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾(٥).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾(٦).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾(٧).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ ﴾(٨).

ومِنَ الشِّعْرِ:

- قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى(٩):

---

(١) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٤٣، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٩/ ٦٢ (المكتبة الشاملة).

(٢) هود: ٦٧ – ٦٨.

(٣) الأعراف: ٩١ – ٩٢.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٥/ ٣٨٦ (المكتبة الشاملة).

(٥) القمر: ٧.

(٦) المدثر: ٤٩ – ٥٠.

(٧) المعارج: ٤٣.

(٨) النمل: ١٠.

(٩) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٥.

يَلُحْنَ كَأَنَّهُنَّ يَدا فَتاةٍ ... تُرَجِّعُ في مَعاصِمِها الوُشُوْمُ

● قَوْلُ رَبِيْعَةَ بْنِ مَقْرُوْمٍ(١):

فَدارَتْ رَحانا بِفُرْسانِهِمْ ... فَعادُوا كَأَنْ لَمْ يَكُوْنُوا رَمِيْما

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(٢):

فَظَلِلْتُ في دِمَنِ الدِّيارِ كَأَنَّنِيْ ... نَشْوانُ باكَرَهُ صَبُوْحُ مُدامِ

* لَعَلَّ: مِمَّا ذَكَرَهُ عُضَيْمَةُ(٣) نَقْلاً مِنْ كِتابِ (الجمل) في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾(٤): قَوْلُهُ (لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُوْنَ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فاقْصُصِ القَصَصَ راجِياً لتَفْكِيْرِهِمْ، أَوْ على المَفْعُوْلِ لَهُ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فاقْصُصِ القَصَصَ رَجاءً لتَفْكِيْرِهِمْ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الجُمْلَةَ الَّتي تَقَعُ حالاً لا بُدَّ مِنْ أَنْ تُؤَوَّلَ بالمُفْرَدِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الحالِ أَنْ تَكُوْنَ مُفْرَدَةً، وهذِهِ الجُمْلَةُ المُصَدَّرَةُ بحَرْفِ التَّرَجِّي لا تُؤَوَّلُ بالمُفْرَدِ إلاَّ إذا تُوُهِّمَ كَوْنُها حَرْفاً مَصْدَرِيّاً، فيَكُوْنُ المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مُؤَوَّلاً بالمُشْتَقِّ، أَوْ يَكُوْنُ هُوَ حالاً لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، أَوْ أَنْ يُحْمَلَ الكَلامُ على حَذْفِ مُضافٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في المَفْعُوْلِ لَهُ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْبَقَ بأَحَدِ حُرُوْفِ التَّعْلِيْلِ لعَدَمِ تَوافُرِ شُرُوْطِ نَصْبِهِ مَفْعُوْلاً لَهُ صَرِيْحاً، وعَلَيْهِ فإِنَّ تَقْدِيْرَهُ بـ(راجِياً)، أَوْ (رَجاءً) يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على تَفْسِيْرِ المَعْنَى.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(٥): قَوْلُهُ (لَعَلَّكُمْ ...) حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (وافْعَلُوا)، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الآيَةِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٥.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٥.

(٣) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ١٨١ – ١٨٢

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) الحج: ٧٧.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[1]: قَوْلُهُ (لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ) حالٌ مِنْ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (اتَّقُوا)، أَوْ مَفْعُوْلٌ لَهُ، والتَّقْدِيْرُ: راجِيْنَ أَنْ تُرْحَمُوا، أَوْ: كَيْ تُرْحَمُوا،على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الآيَةِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

* لا النَّافِيَةُ للجِنْسِ: مِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾[3].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[4]: قَوْلُهُ (لا رَيْبَ فِيْهِ) حالٌ مِنْ (يَوْمِ القِيامَةِ)، وهُوَ الظَّاهِرُ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ نَعْتاً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: جَمْعاً لا رَيْبَ فِيْهِ[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[6]: أَجازَ النُّحاةُ أَنْ يَكُوْنَ قَوْلُهُ (لا إِلهَ إِلاَّ...) حالاً، ومُعْتَرِضاً، ومُسْتَأْنَفاً[7].

● قَوْلُ بَعْضِ طَيِّءٍ[8]:

مَنْ جادَ لا مَنٌّ يَقْفُوْ جُوْدَهُ حُمِدا ... وذُوْ نَدًى مَنٌّ مَذْمُوْمٌ وإِنْ مُجِدا

(٣) أَنْ تَكُوْنَ اسْمِيَّةً مُصَدَّرَةً بحَرْفِ النَّفْيِ (ما): مِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾[9].

---

(١) يس: ٤٥.
(٢) الرعد: ٤١.
(٣) البقرة: ٢٥٦.
(٤) النساء: ٨٧.
(٥) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧١.
(٦) الأنعام: ١٠٦.
(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ١٩٨، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٢٩،
(٨) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٦.
(٩) غافر: ٣٣.

● قَوْلُ عَنْتَرَةَ[1]:

فَرَأَيْتُنَـا مَـا بَيْنَنَـا مِـنْ حَـاجِزٍ   إلاَّ المِجَـنُّ وحَـدُّ أَبْـيَضَ مِقْصَـلِ

(٤) أَنْ تَكُوْنَ مُصَدَّرَةً بِمُضارِعٍ مُثْبَتٍ غَيْرِ مَسْبُوْقٍ بِـ(قَدْ): مِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[3].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ ۝٧ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[6].

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[7].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ﴾[8].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَنَذَرُ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[9].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّوا۟ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[10].

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٦

(٢) الشورى: ٤٥.

(٣) المائدة: ٥٢.

(٤) النمل: ١٠.

(٥) الرحمن: ١٩ — ٢٠.

(٦) الملك: ٧ — ٨.

(٧) آل عمران: ٣٩.

(٨) يونس: ٤٥.

(٩) يونس: ١١.

(١٠) المؤمنون: ٧٥.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[(1)].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾[(2)].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ﴾[(3)].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ ﴾[(4)].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى ﴾[(5)].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى (8) وَهُوَ يَخْشَى (9) فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ﴾[(6)].

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ:

- جاءَ يَضْرِبُ أَصْدَرَيْهِ[(7)].

(٥) أَنْ تَكُونَ فعْلِيَّةً فِعْلُها مُضارِعٌ مُثْبَتٌ مَسْبُوقٌ بواوِ الحالِ في الظَّاهِرِ: قِيلَ إِنَّ واوَ الحالِ تَمْتَنِعُ في مَواضِعَ سَبْعَةٍ[(8)]:

O المُضارِعُ المُثْبَتُ كما في هذا المَوْضِعِ.

O بَعْدَ حَرْفِ عَطْفٍ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾[(9)]، وهذا المَنْعُ يَعُودُ إلى مَنْعِ اجْتِماعِ واوَيْنِ كِلتاهُما تَطْلُبُ الجُمْلَةَ بَعْدَها على سَبِيلِ العطْفِ، أَوِ الحال فَضْلاً عَنْ أَنَّ أَصْلَ واوِ الحالِ الواوُ العاطِفَةُ.

---

(١) البقرة: ١٥.

(٢) الزمر: ٩.

(٣) النساء: ٦٠.

(٤) المنافقون: ٥.

(٥) النازعات: ٢٢.

(٦) عبس: ٨-١٠.

(٧) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٥٦. والأصدران: العِطْفانِ.

(٨) انظر: الصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٨.

(٩) الأعراف: ٤ .

O قَبْلَ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَة كما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[1]، على أَنَّ المَنْعَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّ المُؤَكِّدَ عَيْنُ المُؤَكِّدِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَصِيْرُ فيها الواوُ عاطِفَةً للشَّيْءِ على نَفْسِهِ.

O الماضِيْ بَعْدَ حَرْفِ الاسْتِثْناءِ (إلاَّ) في الاسْتِثْناءِ المُفَرَّغِ كما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[2] كما سَيَأْتِيْ، وهِيَ مَسْـأَلَةٌ تَعُـوْدُ إِلى أَنَّ مـا بَعْـدَ (إلاَّ) يَكُوْنُ مُفْرَداً بتَأْوِيْلٍ، وغَيْرِهِ، وقَدْ أَجازَ بعْـضُ النُّحـاة ذلِـكَ اتِّكـاءً عـلى قَـوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

نِعْـمَ امْـرؤٌ هـرِمٌ لَمْ تَعْـرُ نائِبَـةٌ ... إلاَّ وَكـانَ لِمُرْتـاعٍ بِهـا وَزَرا

O الماضِيْ المَتْلوُّ بـ (أَوْ) كما في قَوْلِكَ: لأَقابِلَنَّهُ قَبِلَ أَوْ رَفَض، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[4]:

كُـنْ للخَلِيْـلِ نَصِـيْراً جـارَ أَوْ عَـدَلا ... ولا تَشِـحَّ عَلَيْـهِ جـادَ أَوْ بَخِـلا

على أَنَّ المَنْعَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّ المَعْنَى على تَقْدِيْرِ الشَّرْطِ: إِنْ قَبِلَ، وإِنْ رفَـضَ، وفِعْـلُ الشَّـرْطِ لا يَجُوْزُ أَنْ يَقْتَرِنَ بالواو، وقِيْلَ إِنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ ماضِـياً ؛ لأَنَّ جَـوابَ الشَّـرْطِ لا يُحْذَفَ إِلاَّ بقَيْدِ كَوْنِ هذا الفِعْلِ ماضِياً، وإِنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ مُقَيَّدَةٌ بكَوْنِ العـاطِفِ (أَوْ) ؛ لأَنَّهـا الَّتِيْ تُحْذَفُ مَعَها أَداةُ الشَّرْطِ (إِنْ)، وعَلَيْهِ فإِنَّ إِحْلالَ (ثُمَّ)، أَوْ (أَمْ) مَحَلَّها لا يَجُـوْزُ حَـذْفُها مَعْهُما. وأَجازَ أَبُوْ عِليٍّ الفارِسِيُّ أَنْ يُذْكَرَ حَرْفُ الشَّـرْطِ (إِنْ) كـما في قَوْلِـكَ : لأَضْرِبَنَّـهُ إِنْ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ لعَدَمِ الإِبْدالِ مِنْهُ[5].

O المضارِعُ المَسْبُوْقُ بحرْفِ النَّفْيِ (لا) كـما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[6]، وعَلَيْهِ فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جاءَ الرَّجُلُ ولا يَبْتَسِمُ.

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) الحجر: ١١.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٨.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٨.

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٧، سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٨٥ – ١٨٧.

(٦) المائدة: ٨٤.

O المُضارِعُ المَسْبُوْقُ بحَرْفِ النَّفْيِ (ما) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(١):

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُوْ وفِيْكَ شَبِيْبَةٌ ... فما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبّاً مُتَيَّما

ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ مَجِيْءَ المُضارِعِ المُثْبَتِ المَسْبُوْقِ بواوِ الحالِ ما يَأْتِي:

- قراءَةُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾(٢) بإثباتِ نُوْنِ الفِعْلِ المُضارِعِ (وتَكْتُمُوْنَ)، وفي وُقُوْعِ المُضارِعِ المُثْبَتِ مَسْبُوْقاً بواوِ الحالِ وَحْدَها دُوْنَ (قَدْ) خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ(٣):

(أ) الإجازَةُ دُوْنَ تَقْدِيْرِ مُبْتَدَأٍ: يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنَ المُجِيْزِيْنَ الزَّمَخْشَرِيُّ ؛ لأَنَّهُ تَأَوَّلَ ما في هذِهِ القراءَةِ بـ (كاتِمِيْنَ) إذا لَمْ نَحْمِلْ هذا التَّأَوُّلَ على تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا تَفْسِيْرِ الإِعْرابِ كما قِيْلَ. ومِنْ ذلك :

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾(٤) على أَنَّ قَوْلَهُ (ويَكْفُرُوْنَ بما وَراءَهُ) حالٌ، أَوْ مُسْتَأْنَفٌ(٥).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ ﴾(٦) على أَنَّ قَوْلَهُ (ويُشْهِدُ اللهَ على ما في قَلْبِهِ) مَعْطُوْفٌ على صِلَةِ المَوْصُوْلِ (يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ)، أَوْ على أَنَّهُ صِفَةُ (مَنْ) المَوْصُوْفَةِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ فاعِلِ (يُعْجِبُكَ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (قَوْلُهُ)(٧).

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٧.

(٢) البقرة: ٤٢.

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ١٣٣، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٨، السمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٣٢٤ (المكتبة الشّامِلَة).

(٤) البقرة: ٩١.

(٥) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٢، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٩٦.

(٦) البقرة: ٢٠٤.

(٧) انظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٦٦ .

● قِراءَةُ ابْنِ عامِرٍ: ﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ (1) بِرَفْعِ (وَيَعْلَمُ) على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ في مَوْضِعِ الحالِ(2)، وذَكَرَ السَّعْدُ في شَرْحِهِ أَنَّ إِضْمارَ المُبْتَدَأ هُنا لا يَحْسُنُ؛ لأَنَّ الفاعِلَ اسْمٌ ظاهِرٌ، وعَدَّ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ الاسْمَ المَوْصُوْلَ (الَّذِيْنَ...) في مَوْضِعِ نَصِبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ، وهذا العَدُّ يَجُوْزُ مَعَهُ أَنْ يُقَدَّرَ المُبْتَدَأ(3).

● قَوْلُ العَرَبِ: قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَيْهُ، على أَنَّ (وأَصُكُّ عَيْنَيْهِ) حالٌ دُوْنَ نِيَّةِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: قُمْتُ وأَنا أَصُكُّ عَيْنَيْهِ.

● قَوْلُ الشّاعِرِ:

فَلَمّا خَشِيْتُ أَظافِيْرَهُمْ ... نَجَوْتُ وأَرْهُنُهُمْ مالِكا

على أَنَّ (وأَرْهُنُهُمْ مالِكاً حالٌ) دُوْنَ نِيَّةِ مُبتدأ تَقْدِيْرُهُ: وأَنا أَرْهُنُهُمْ مالِكا.

● قَوْلُ عَنْتَرَةَ(4):

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأَقْتُلُ قَوْمَها ... زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيْكَ لَيْس بِمَزْعَمِ

على أَنَّ (وأَقْتُلُ قَوْمَها زَعْماً) حالٌ دُوْنَ (قَدْ)، وقِيْلَ إِنَّ هذا الشّاهِدَ مَحْمُوْلٌ على الضَّرُوْرَة، وإِنَّ الواوَ عاطِفَةٌ، وإِنَّ المُضارِعَ مُؤَوَّلٌ بالماضِيْ: وقَتَلْتُ أَهْلَها لِيَتَناسَبَ المُتَعاطِفانِ (عُلِّقْتُها، وأَقْتُلُ)، ويَتَناظَرا.

وِمِمَّنْ أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَةَ عَبّاس حَسَن الَّذي دَعا إِلى الاكْتِفاءِ بوسْمِها بالقِلَّةِ، والنُّدْرَةِ، وأَنَّها مِمّا لا يُقاسُ عَلَيْهِ: " وقَدْ تَأَوَّلَ النُّحاةُ هذِهِ الأَمْثِلَةَ لِيُدْخِلُوْها في نِطاقِ

(1) الشورى: ٣٣ – ٣٥.

(2) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ٤٢٤، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٤٩، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٥٢٠.

(3) انظر شَواهِدَ أخرى في كتابي: التَّأويل النَّحْويّ في القرآن الكريم.

(4) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٩/ ٧٣ (المكتبة الشاملة).

القاعِدَةِ، ويُخْرِجُوْها مِنْ مَجالِ الشُّذُوْذِ الَّذي لَمْ يَعْرِفْهُ، ولَمْ يَقْصِدْ إِلَيْهِ النَّاطِقُوْنَ بِتِلْكَ الأَمْثِلَةِ. والخَيْرُ أَنْ نَحْكُمَ عَلَيْها بِما تَسْتَحِقُّه مِنَ القِلَّةِ، والنُّدْرَةِ الَّتي لا تُحاكَى، ولا يُقاسُ عَلَيْها "(1).

ويُعَزِّزُ ظاهِرُ هذِهِ القِراءَةِ هذِهِ المَسْأَلَةَ دُوْنَ نِيَّةِ مُبْتَدَأٍ تَقْدِيْرُهُ: وأَنْتُمْ تَكْتُمُوْنَ الحَقَّ، أَوْ نِيَّةِ (قَدْ).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ:

- أَحُشُّك وتَرُوْثُني(2): المُرادُ أَنَّنِيْ أَعْلِفُكَ الحَشِيْش وأَنْتَ تَرُوْثُ عليَّ.
- تَحْقِرُهُ وَيَنْتَأُ(3): المُرادُ أَنَّكَ تَزْدَرِيْهِ لكَوْنِهِ ساكِتاً، وهُوَ يُجاذِبُكَ، ويَرْتَفِعُ، ويَعْظُمُ.

(ب) عَدَمُ الإِجازَةِ إِلاَّ بتأْوِيْلٍ: يَكادُ جُمْهُوْرُ النُّحاةِ القُدامَى لا يُجِيْزُوْنَ أَنْ يَقَعَ المُضارِعُ المُثْبَتُ المَسْبُوْقُ بواوِ الحالِ حالاً، إِذْ قِيْلَ إِنَّ هـذا المُضـارِعَ مِـنْ حَقِّـهِ أَلاَّ يَقْـتَرِنَ بهـذِهِ الواوِ، وعليْهِ فإِنَّ ما جاءَ في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ ظاهِرُها يُعَزِّزُ هذِهِ المَسْأَلَةِ تُحْمَـلُ عـلى التَّأْوِيْلِ بتَقْدِيْرِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وأَنْتُمْ تَكْتُمُوْنَ الحَقَّ.

وقِيْلَ إِنَّ في وُقُوْعِ هذِهِ الجُمْلَةِ في هذِهِ الآيَةِ حالاً إِشْكالاً آخَرَ فَضْلاً عَنِ الإِشْكالِ السَّابِقِ، وهُوَ أَنَّهُمْ مَنْهِيُّوْنَ عَنِ اللَّبْس مُطْلَقاً، والحالُ تُعَدُّ قَيْداً في الجُمْلَـةِ المُصَـدَّرَةِ بـ (لا) النَّاهِيَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ يُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ لازِمَةً.

وقَدْ تَبِعَ جُمْهوْرُ المُحْدَثِيْنَ القُدامَى في عَدَمِ هذِهِ الإِجازَةِ إِلاَّ بتَوَهُّمِ تَقْدِيْرِ مُبْتَدأ(4).

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ يُعَزِّزُ ظاهِرُها هذِهِ المَسْأَلَةَ بلا تَأْوِيْلٍ، أَوْ تَوَهُّمٍ، وهِيَ شواهِدُ تَتَكَفَّلُ بِإِجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةِ دُوْنَ تَوَهُّمِ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ، أَو (قَدْ).

ومِنْ وُقُوْعِ المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بواو الحالِ، و(قَدْ) قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾(5).

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي: ٤/ ٣٩٨–٣٩٩.

(2) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٩٧.

(3) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ١١٤.

(4) انظر: الأنطاكيّ، المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصرفه: ٢/ ١٨٢ – ١٨٣.

(5) الصف: ٥.

(٦) أنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فِعْلُها مُضارِعٌ مَنْفِيٌّ بـ (لا)، أَوْ (ما)، ومَسْبُوْقٌ بواوِ الحالِ: لَمْ يُجِزِ النُّحاةُ هذِهِ المَسْأَلَةَ كسابِقَتِها إلاَّ بتَصْيِيْرِ المُضارِعِ فيها خَبَراً لمُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ كما مَرَّ، فلا يَصِحُّ أنْ يُقالَ عِنْدَهُمْ: جاءَ زَيْدٌ ولا يَضْحَكُ، وما يَضْحَكُ، على أنَّ القِياسَ عِنْدَهُمْ: جاءَ زَيْدٌ لا يَضْحَكُ، وما يَضْحَكُ، وجاءَ زَيْدٌ وهُوَ لا يَضْحَك، وهُوَ ما يَضْحَكُ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنَ الشَّواهِدِ الَّتي تُعَزِّزُ مَجِيْءَ هذا الفِعْلِ حالاً غَيْرَ مَسْبُوْقٍ بالواوِ:

- قِراءَةُ ابْنِ عامِرٍ: ﴿ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [1] برَفْعِ (ولا نُكَذِّبُ)، و(ونَكُوْنُ) إمَّا على الاسْتِئْنافِ، وإمَّا على الحالِ، على أنَّ الواوَ للحالِ[2].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٞ وَلَا ذِلَّةٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [3] على أنَّ قَوْلَهُ (ولا يَرْهَقُ وُجُوْهَهُمْ قَتَرٌ ولا ذِلَّةٌ) حالٌ العامِلُ فيها مَعْنَى الاسْتِقْرارِ في (للَّذِيْنَ أَحْسَنُوا...)؛ لأنَّهُ في مَوْضِعِ الخَبَرِ[4].
- قِراءَةُ نافعٍ: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشۡرِكَ بِهِۦ... ﴾ [5] برَفْعِ (ولا أُشْرِكُ...) إمَّا على الاسْتِئْنافِ، وإمَّا على الحالِ[6].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ﴾ [7].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ﴾ [8].

---

(١) الأنعام: ٢٧.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحرُ المحيط: ٤/ ١٠٢، العكبري، التبيان في ‘عراب القرآن: ١/ ٤٨٩.

(٣) يونس: ٢٦.

(٤) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٢.

(٥) الرعد: ٣٦.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحرُ المحيط: ٥/ ٣٩٧.

(٧) الأعراف: ١٧.

(٨) إبراهيم: ١٦ – ١٧.

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ (1): ذَكَـرَ السَّـمِينُ الحلبيُّ (2) أَنَّ قَوْلَهُ (ولا يكادُ يُبِيْنُ) يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفـاً عـلى صِـلَةِ المَوْصـوْلِ (هُـوَ مُهِيْنٌ)، ومُسْتَأْنَفاً، وحالاً.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿١٧﴾ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ﴾ (3): ذكَرَ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ (4) أَنَّ قَوْلَه (ولا يَسْتَثْنُونَ) مُسْتَأْنَفٌ، ويَضْـعُفُ أَنْ يَكُـوْنَ حـالاً؛ لأَنَّ المُضارِعِ المَنْفِيَّ بـ (لا) لا يَقَعُ حالاً إِلاّ بتَقْدِيْرِ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ يَكُوْنُ هُوَ خَبَرَهُ.

• قِراءَةُ حَفْصٍ، وغَيْرِهِ: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (5) بتَخْفِيْفِ نُوْنِ (تَتَّبِعـانِّ)، وتَشْـدِيْدِ التّـاء، وتَخْفِيْفِهـا، عـلى أَنَّ (لا) في قِراءَةِ العامَّةِ ناهِيَةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ نافِيَـةً عـلى ضَـعْفٍ؛ لأَنَّ المُضـارِعَ المَنْفِـيَّ يؤَكَّـدُ بالنُّوْنِ بضعْفٍ، وضَرُوْرَةً عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاةِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ في قِراءَةِ حَفْصٍ نافِيَةً، على أَنَّ النُّوْنَ عَلامَةُ رَفْعٍ، وأَنَّ الجُمْلَةَ في مَوْضِعِ الحـالِ عـلى نِيَّـةِ مُبْتَـدأ عِنْـدَ جُمْهُـورِ النُّحاةِ كما مَرَّ، أَوْ مُسْتَأْنَفَةً، وأَنْ تَكُوْنَ ناهِيَةً على أَنَّ النُّوْنَ نُوْنُ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ (6).

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾ (7): قِيْلَ إِنَّ قَوْلَهُ (ولا أَخافُ ما تُخافُوْنَ) مُسْـتَأْنَفٌ، أَوْ حـالٌ باعْتِبارَيْنِ أَحَدُهُما بالعَطْفِ على الحالِ الأُوْلَى (وقَدْ هَدانِ)، والآخَرُ أَنَّها حالٌ مِنَ الياءِ في (هَدانِ)، على أَنَّها حالٌ مِنْ بَعْضِ جُمْلَةٍ حالِيَّةٍ، فتَكُوْنُ قَرِيْبَةً مِنَ الحالِ المُتَداخِلَةِ (8).

---

(1) الزخرف: ٥٢.

(2) انظر: الدر المصون: ٩/ ٥٩٩ (المكتبة الشاملة).

(3) القلم: ١٧ – ١٨.

(4) انظر: الدر المصون: ١٠/ ٤٠٩ (المكتبة الشاملة).

(5) يونس: ٨٩.

(6) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٦/ ٢٦٢.

(7) الأنعام: ٨٠.

(8) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٥/ ٦٩ (المكتبة الشاملة).

● قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

أمــاتُوا مِــنْ دَمِــيْ وتَوَعَّــدُوْنِي وكُنْــتُ ولا يُنَهْنِهُنِــيْ الوَعِيْــدُ

على أَنَّ (ولا يُنَهْنِهُنِيْ الوَعِيْدُ) حالٌ.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

أَكْسَــبَتْهُ الــوَرِقُ البِــيْضُ أَبــا ولَقَــدْ كــانَ ولا يُــدْعَى لأَبْ

على أَنَّ (ولا يُدْعَى لأَبْ) حالٌ.

أَفَبَعْدَ هذِهِ الشَّواهِدُ نَبْقَى نَجْتَرُّ ما قَالَـهُ سِيْبَوَيْهِ، ومَـنْ تَبِعَـهُ مِـنَ النُّحاةِ في هـذِهِ المَسْأَلَةِ، وهِيَ شَواهِدُ تَجْعَلُنِيْ أُدْعُوْ بلا تَرَدُّدٍ إلى إجازَةِ هذِهِ المَسْأَلَةَ، والقِياسِ عَلَيْها، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ تَلْكَ الشَّواهِدَ الَّتي تُطالِعُ القارِئَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ جاءَ فيها المُضارِعُ المَنْفِيُّ بـ (لا) دُوْنَ واوِ الحالِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في المَسْبُوْقِ بـ (ما) النَّافِيَةِ قِياساً عـلى المَسْبُوْقِ بأُخْتِهـا (لا) على الرَّغْمِ مِنْ قِلَّةِ الشَّاهِدِ.

ومِنَ المُضارِعِ المَسْبُوْقِ بـ (لا) النَّافِيَةِ دُوْنَ واوِ الحالِ:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[3].

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا﴾[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾[6].

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٩.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٩.

(٣) الكهف: ١٠٧ – ١٠٨.

(٤) الدخان: ٥٥ – ٥٦.

(٥) الإنسان: ١٣.

(٦) الرحمن: ١٩ – ٢٠.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾(1).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾(2).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ﴾(3).

(٧) أَنْ تَكُوْنَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً ماضَوِيَّةً مَسْبُوْقَةً بـ(قَدْ): للنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ الجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ الاقْتِرانُ بـ(قَدْ)، وعَدَمُهُ مَذْهَبانِ(4):

(أ) أَنَّ الجُمْلَةَ الماضَوِيَّةَ ذاتَ الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ المُثْبَتِ المَسْبُوْقِ بِواوِ الحالِ رابِطاً دُوْنَ الضَّمِيْرِ يَجِبُ فيها اقْتِرانُ هذا الفِعْلِ الماضِي بـ(قَدْ) كما في قَوْلِكَ: جاءَ الرَّجُلُ وقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وقَدْ أَوْشَكَ العَمَلُ أَنْ يَبْدَأَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ الوُجُوْبُ مَعَ تَوافُرِ الضَّمِيْرِ فيها، كما في قَوْلِكَ: جِئْتُ وقَدْ رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَبْكِي، وهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ، والأَحْسَنُ عِنْدَ عَبَّاس حسن(5).

وقِيْلَ إِنَّ الواوَ لا تُغْنِيْ عَنِ الضَّمِيْرِ في الجُمْلَةِ الحالِيَّةِ المُؤَكِّدَةِ كما في قَوْلِكَ: أَبُوْ بَكْرٍ الخَلِيْفَةُ **قَدْ عَلِمَهُ النَّاسُ**، وقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ(6):

خالي ابْنُ كَبْشَةَ **قَدْ عَلِمْتُ مَكانَهُ** ... وأَبُوْ يَزِيْدَ، ورَهْطُهُ أَعْمامِي

(٢) أَنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ جائِزَةٌ دُوْنَ (قَدْ)، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ، وهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ أَيْضاً، ومَنْ تَبِعَهُمْ كأَبِيْ حَيَّانَ: " والصَّحِيْحُ جَوازُ وُقُوْعِ الماضِيْ حالاً بِدُوْنِ (قَدْ)، ولا يَحْتاجُ لِتَقْدِيْرِها لِكَثْرَةِ وُرُوْدِ ذلِكَ، وتَأْوِيْلُ الكَثِيْرِ ضَعِيْفٌ جِداً؛ لأَنَّنا إِنَّما نَبْنِيْ المَقايِيْسَ العَرَبِيَّةَ على وُجُوْدِ الكَثْرَةِ "(7).

---

(١) البقرة: ١٧.

(٢) نوح: ١٣.

(٣) الحديد: ٨.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللّبيب (تحقيق مازن المبارك): ٨٣٣ – ٨٣٤، السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٩، عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٩٤٨ –.

(٥) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٠٠.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٧ – ١٦٨.

(٧) السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٤٩ – ٥٠.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ مِنْ شَواهِدَ سُبِقَ فيها هذا الفِعْلُ بـالواو، و(قَـدْ) الَّتـي تُقَرِّبُهُ مِنَ الحالِ على وَفْقِ المَذْهَبِ البَصْرِيِّ(١):

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾(٢).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾(٣).
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ (٤٢) خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾(٤).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾(٥).
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (٢٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾(٦).
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾(٧).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا ﴾(٨).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴾(٩).

---

(١) انظر كتابي: التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٩٤٨ –.

(٢) آل عمران: ٤٠.

(٣) الأنعام: ١١٩.

(٤) القلم: ٤٢ – ٤٣.

(٥) نوح: ١٣ = ١٤.

(٦) نوح: ٢٣.

(٧) البقرة: ٧٥.

(٨) البقرة: ٢٤٦.

(٩) النساء: ٢١.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ **وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ** ﴾[1].

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ **وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ** ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا **وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ** وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾[3].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ **وَقَدْ هَدَىٰنِ** ﴾[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ **وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ** وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[5]: العامِلُ في هذِهِ الحالِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَتُؤْمِنُ الآنَ وقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ؟.

وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ المَواضِعِ الأُخْرَى مِنْ هذِهِ الحالِ في كِتابِ اللهِ تَعالَى: البقرة: ٢٣٧، الأنعام: ١١٩، يونس: ٥١، ٩١، الرّعد: ٦، إبراهيم: ١٢، ٤٦، الحجر: ١٣، النحل: ٩١، طه: ٦٤، ٦١، ١٢٥، سبأ: ٥٣، غافر: ٢٨، الدّخان: ١٣، الأحقاف: ١٧، ق: ٢٨، الحديد: ٨، المجادلة: ٥، الممتحنة: ١، القلم: ٤٣، نوح: ٢٤.

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ:

● أَسائِرَ اليَوْمِ **وقَدْ زالَ الظُّهْرُ**[6].

● جاءَ فُلانٌ مِنْ حاجَتِهِ **وقَدْ لَفَظَ لِجامَهُ**: المُرادُ أَنَّهُ انْصَرَفَ مِنْها تَعِباً، وعَطْشانَ.

● جاءَ **وقَدْ قَرَضَ لِجامَهُ**[7].

ومِنْ وُقُوعِ الماضِيْ المُثْبَتِ المَسْبُوْقِ بالواوِ وَحْدَها في كِتابِ اللهِ تَعالَى[8]:

---

(١) النساء: ٦٠.

(٢) النساء: ١٦٠ – ١٦١.

(٣) المائدة: ٦١.

(٤) الأنعام: ٨٠.

(٥) يونس: ٩١.

(٦) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٤٥.

(٧) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال ٢٥٥.

(٨) انظر كتابي: التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٩٥٢ –.

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ (١) عـلى أَنَّ (واسْـتَيْقَنَتْها أَنْفُسُهُمْ) حالٌ(٢).

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (٣) على أَنَّ (وَزَيَّنَ لَهُمْ...) في مَوْضعِ الحالِ، أَوْ مَعْطُوفٌ عـلى (يَسْـجُدُوْنَ) على تَأْوِيْلِهِ بالماضِيْ(٤).

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ (٥) على أَنَّ (وَظَلَمُوا...) مَعْطُوْفٌ على (فقـالُوا)، أَوْ في مَوْضِـعِ الحالِ(٦).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (٧).

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٨).

● قَوْلُــــهُ تَعــــالَى: ﴿ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ (٩).

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ (١٠).

(١) النمل: ١٤.
(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٥٨، الشهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ٤٢.
(٣) النمل: ٢٤.
(٤) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٧/ ٤٢.
(٥) سبأ: ١٩.
(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٢٧٣.
(٧) البقرة: ٢٥.
(٨) البقرة: ٢٨.
(٩) البقرة: ٩٣.
(١٠) النساء: ٢١.

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾[1].

وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ الأُخْرَى الّتي يَجُوزُ فيها أَكْثَرُ مِنْ وَجْهٍ إِعْرابِيٍّ[2]، أَفَبَعْدَ هذِهِ الشَّواهِدِ نُؤْثِرُ التَّأْوِيْلَ، والتَّوَهُّمَ فيها على حَمْلِها على الظَّاهِرِ ؟!

ومِمَّا جاءَتْ فيْهِ الجُمْلَةُ الماضَوِيَّةُ وفِعْلُها ماضٍ مُثْبَتٌ حالاً:

● قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾[3]: قِيْلَ إِنَّ قَوْلَهُ (خَسِرَ الدُّنْيا...) اسْتِئْنافُ إِخْبارٍ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً، وهُوَ الظَّاهِرُ، وبَدَلاً مِنْ جوابِ الشَّرْطِ (انْقَلَبَ على وَجْهِهِ)، وهُوَ قَوْلُ أَبِي الفَضْلِ الرَّازِيِّ، وابْنِ جِنِّيٍّ[4].

● قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴾[5].

● قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ ﴾[6].

● قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[7].

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾[8].

---

(١) النساء: ٤١.

(٢) اكتفيت فيها بذكر وجْهٍ واحدٍ.

(٣) الحج: ١١.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٢٧٣، الشهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ٢٨٦، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٣٤، ابن جنّيّ، المحتسب: ٢/ ٧٥.

(٥) آل عمران: ١٨٤.

(٦) فاطر: ٢٥.

(٧) آل عمران: ٥٩.

(٨) آل عمران: ١١٨.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴾[1] كما مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾[2].

وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ الَّتي تَفْرِضُ عَلَيْنا سُلْطانَها لإِجازَةِ وُقُوعِ الماضِي المُثْبَتِ دُوْنَ (قَدْ) حالاً بلا تَرَدُّدٍ.

ومِنَ الشِّعْرِ[3]:

• قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدَهُ النَّدى ... إِلى حارِكٍ مِثْلِ الغَبِيْطِ المُذَأَّبِ

• قَولُ امْرِئِ القَيْسِ:

ذَرِيْرٍ كَخُذْرُوْفِ الوَلِيْدِ أَمَرَّهُ ... تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بخَيْطٍ مُوَصَّلِ

• قَولُ امْرِئِ القَيْسِ:

إِذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُما ... نَسِيْمَ الصَّبا جاءَتْ بَرَيّا القَرَنْفُلِ

• قَولُ امْرِئِ القَيْسِ:

فيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كأَنَّ نُجُوْمَهُ ... بكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

• قَوْلُ طَرَفَةَ:

وكَرِّيْ إِذا نادَى المُضافُ مُجَنَّبا ... كسِيْدِ الغَضَى نَبَّهْتَهُ المُتَوَرِّدِ

---

(١) آل عمران: ١٣٣.

(٢) النساء: ٩٠.

(٣) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ١٨٧ – ١٨٨.

● قَوْلُ النَّابِغَةِ:

سَبَقْتَ الرِّجالَ الباهِشِيْنَ إلى العُلا   كَسَبْقِ الجَوادِ اصْطادَ قَبْلَ الطَّوارِدِ

(٧/ ٣/ ٤) أَنْ تَشْتَمِل على رابِطٍ يَرْبطُها بصاحِبِها لتَحْقِيْقِ الاتِّصالِ، والتَّماسُكِ بَيْنَهُما:

عُنْصُرا رَبْطِ هذِهِ الجُمْلَةِ هُما: الواوُ الَّتي يُطْلَقُ عَلَيْها واوُ الحالِ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الَّتي بَعْدَها حالٌ، وواوُ الابْتِداءِ لكَوْنِ الجُمْلَةِ الابْتِدائِيَّةِ تَأْتِي بَعْدَها، وهُوَ مُصْطَلَحٌ لا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيّانَ إلاّ بمَجازٍ بَعِيْدٍ، على أَنَّ المُصْطَلَحَ الأَوَّلَ أَعَمُّ، وهُوَ الأَوْلَى، والأَدَقُّ، والأَكْثَرُ دَلالَةً. ولَمْ يَرْتَضِ أَبُوْ حَيّانَ أَنْ تُوْسَمَ هذِهِ الواوُ بالعاطِفَةِ كواوِ (رُبَّ)، أَوْ بأَنَّ أَصْلَها العَطْفُ كما في مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحاةِ المُتَأَخِّرِيْنَ، ويُعَزِّزُ ما يَذْهَبُ إِلَيْهِ بأَنَّ حَرْفَ العَطْفِ (أَوْ) لا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْها. وتُقَدَّرُ هذِهِ الواوُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ بـ (إذْ).

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ عَدَّ أَصْلِ هذِهِ الواوِ واوَ العَطْفِ قَدْ يَعُوْدُ إلى كَثْرَةِ اسْتِعْمالِ الواوِ، وشُيُوْعِها في الكَلامِ العَرَبِيِّ عاطِفَةً كواوِ المَعِيَّةِ الَّتي يُوْمِئُ اسْتِعْمالُها إلى أَنَّها عاطِفَةٌ، ويُمْكِنُ أَنْ يُقالَ على مَذْهَبِ أَصْحابِ المجازِ إنَّ العَطْفَ هُوَ الحَقِيْقِيُّ لهذِهِ الواوِ، وأَنَّ الحالَ هُوَ المَعْنَى المَجازِيّ.

للنُّحاةِ في رابِطِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الَّتي في مَوْضِعِ الحالِ مَذاهِبُ[1]:

○ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ وُجُوْدِ الضَّمِيْرِ، والواوِ مَعاً، على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُكْتَفَى رابِطاً بالضَّمِيْرِ إلاّ نُدُوراً، وشُذُوْذا، وهُوَ مَذْهَبُ الفَرّاءِ، والزَّمَخْشَرِيِّ، وقَدْ رَدَّهُ النَّحْوِيُّوْنَ الآخَرُوْنَ.

ومِمّا جاءَتْ فيْهِ الواوُ، والضَّمِيْرُ مَعاً في القُرْآنِ الكَرِيْمِ رابِطاً:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[3].

---

(١) انظر كتابي: التأويل النحويّ في القرآنِ الكريم: ٧٢٣ – ٧٢٥، أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٠ –.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) البقرة: ٤٤.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾[1].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾[3].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ ﴾[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾[6].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ ﴾[7].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾[8].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾[9].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾[10].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[11].

---

(١) البقرة: ٥١.

(٢) الأنفال: ٦.

(٣) الذاريات: ٤٤.

(٤) البقرة: ٢١٦.

(٥) البقرة:٢١٧.

(٦) البقرة: ٢٤٣.

(٧) البقرة: ٢٤٧.

(٨) البقرة: ٢٧٣.

(٩) آل عمران: ٧٠.

(١٠) البقرة: ١٨٧.

(١١) آل عمران: ١٠٢.

ومنَ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ:

● قَوْلُ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ: " لا يَزْنِيْ الزَّانِيْ حِيْنَ يَزْنِيْ **وهُوَ مُؤْمِنٌ** "(1).

ومِنَ الشِّعْرِ:

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(2):

أَيَقْتُلُنِيْ **والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعِيْ** ... ومَسْنُوْنَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أَغْوالِ

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(3):

لَيالِيَ يَدْعُوْنِيْ الهَوَى فأُجِيْبُهُ ... **وأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إِلَيَّ رَوانِ**

● قَوْلُ النَّابغة الذُّبيانِيِّ(4):

حَمَلْتَ عَلَيَّ ذَنْبَهُ وتَرَكْتَهُ ... كَذِيْ العُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ **وهوَ راتِعُ**

على أَنَّ العُرَّ: قُرُوْحٌ تَخْرُجُ بمَشافِرِ الإِبِلِ.

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ:

● تَحْسَبُها حَمْقاءَ **وهِيَ باخِسٌ** (ظالِمَةٌ)(5).

● هذا جَنايَ **وخِيارُهُ فِيْهْ** ... إِذْ كُلُّ جانٍ يَدُهُ إِلى فِيْهْ(6)

● أَوْرَدَها سَعْدٌ **وسَعْدٌ مُشْتَمِلْ** ... ما هكذا يا سَعْدُ تُوْرَدُ الإِبِلْ(7)

على أَنَّهُ أَعادَ الاسْمَ في جُمْلَةِ الحالِ.

---

(1) انظر: أبو حيان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٠.

(2) انظر: أبو حيان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٠.

(3) انظر: أبو حيان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧١.

(4) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٧٣.

(5) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ١١٤.

(6) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ١٧٤.

(7) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٤٠.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ بابِ كَوْنِ الرَّابِطِ الاسْمَ الظَّاهِرَ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ:

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[1]: قَوْلُهُ (لا مُبَدِّلَ...) حالٌ مِنْ (كَلِمَةُ رَبِّكَ) فاعِلِ (وتَمَّتْ)، على أَنَّ الرَّابِطَ الاسْمُ الظَّاهِرُ (لكَلِماتِهِ)، على أَنَّ هذا الاسْمَ الظَّاهِرَ أُعِيْدَ تَعْظِيماً لـ(كَلِمَةُ) المُضافَة إلى (رَبِّكَ)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ مُسْتَأْنَفَةً[2].

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[3]: قَوْلُهُ (وإِنَّ أَوْهَنَ...) حالٌ مِنَ (العنْكَبُوْتِ)،أَو منْ ضَمِيرِها المُسْتَتِرِ في (اتَّخَذَتْ) على أَنَّ الرَّابِطَ إِعادَةُ الاسْمِ الظَّاهِرِ (العَنْكَبُوْتِ)، أَوِ (البُيُوْتِ)، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ (بيْتاً)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الواوُ اسْتِئْنافِيَّةً.

- **أَسْرِ وقَمَرٌ لكَ**[4].
- **ماتَ فُلانٌ وهُوَ عَرِيْضُ البِطانِ**[5].
- **أفْلَتَ ولَهُ حُصاصٌ**[6].

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَجِيءَ الحالِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مَصْحُوْبَةً بالضَّمِيرِ وواوِ الحالِ أَكْثَرُ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ[7]، والقُرْآنِ الكَرِيْمِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُسْهِمُ في مَجِيْءِ صاحِبِها نَكِرَةً، وتَسْوِيْغِ وُقُوْعِ المُبْتَدَأ نَكِرَةً بَعْدَ الواوِ، فَضْلاً عَنْ تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ ما يُمكِنُ أَنْ يعَدَّ صِفَةً، وحالاً ولا سِيَّما إِذا كان المَوْصوْفُ نَكِرَةً مُخَصَّصَةً، ويُسْهِمُ الضَّمِيْرُ

---

(١) الأنعام: ١١٥.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٥/ ١٢٥ (المكتبة الشاملة).

(٣) العنكبوت: ٤١.

(٤) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٢٥٧

(٥) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٣١٤. والبِطانُ: يَكُوْنُ للبَعير كاللِّجامِ للفَرَسِ، وهُوَ يُوْمِئُ إلى انتفاخ بَطنِه، وسَعَته.

(٦) انظر: أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال: ٣٢٠. والحصاصُ: شِدَّةُ العَدْوِ، وقِيْلَ إِنَّهُ الضُّراط.

(٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١/ ٢٩١ (المكتبة الشاملة).

الرَّابِطُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللبْسِ بَيْنَ الجُمَل الاسْمِيَّةِ المُسْتَأْنَفَةِ، والحاليَّـةِ فَضْـلاً عَـنِ الاسْـتِعانَةِ بالقَرائِنِ اللَّفْظِيةِ، والدَّلالِيَّةِ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ.

ومِمَّا جاءَ فِيْهِ الضَّمِيْرُ وَحْدَهُ رابِطاً في هذِهِ الجُمْلَةِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[1]: قَوْلُهُ (بَعْضُكُمْ لبَعْضٍ عَدُوٌّ) يَجُوْزُ فيْهِ الحالُ، على أَنَّ الرَّابِطَ الضَّمِيْرُ، والاسْتِئْنافُ، على أَنَّهُ اسْتِئْنافُ إِخْبارٍ بالعداوَةِ، على أَنَّ الأَوَّلَ أَوْلَى، وَأَظْهَرُ ؛ لأَنَّ المَعْنَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ وُضُوْحاً، ودَلالَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ (ولَكُمْ في الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ومَتاعٌ إِلى حِيْنٍ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حالاً، على أَنَّ الرَّابِطَ الواوُ، والضَّمِيرُ، أَوْ مُستَأْنَفاً[2].
- قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[3]: يَجُوزُ في قَوْلِهِ (هُمْ فيها خالِدُوْنَ) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً ثانِياً لاسْـمِ الإشـارَةِ، وأَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (أَصْحاب)، على أَنَّ هُـمْ ضَـمِيْرُ صاحِبِ الحالِ، ورابِطٌ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ اسْمَ الإشارَةِ على أَنَّ العامِلَ ما فِيْهِ مِنْ مَعْنَى الإشارَةِ، أَوِ (النَّارِ). وقِيْلَ إِنَّ هذِهِ الجُمْلَةَ مُفَسِّرَةٌ[4].
- قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ لَّن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[5]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.
- قَوْلُـــــهُ تَعـــــالَى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾[6]: يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ فاعِلُ (يَتوفَّى) الملائِكَـةَ، وهُـوَ الظَّـاهِرُ، والأَوْلَى، وأَنْ

---

(١) الأعراف: ٢٤.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ١/ ١٦٣، الشهاب، حاشية الشهاب: ٢/ ١٣٨، ابـن عطيّـة، تفسير ابن عطيّة: ١/ ٢٤٢.

(٣) الأعراف: ٣٦.

(٤) انظر أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ١٧١، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦.

(٥) المجادلة: ١٧.

(٦) الأنفال: ٥٠.

يكُوْنَ ضَمِيْرَ لَفْظِ الجَلالَةِ، على أَنَّ (المَلائِكَةُ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ (يَضْرِبُوْنَ وُجُوْهَهُمْ...)، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ حالٌ.

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[1]: قَوْلُهُ (هذِهِ بِضاعَتُنا...) حالٌ[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾[3].

ومِمَّا جاءَتْ فِيْهِ الواوُ وَحْدَها رابطاً:

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[4]: يَجُوْزُ في الواوِ أَنْ تَكُوْنَ للحالِ، على أَنَّ العامِلَ فيها يَغْشَى، وللاسْتِئْنافِ، وبِمَعْنَى (إِذْ)، وهُوَ وَجْهٌ عُدَّ ضَعِيْفاً[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾[6].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾[7].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾[8]: قَوْلُهُ (والبَحْرُ يمُدُّهُ...) في مَوْضِعِ الحالِ، على أَنَّ الواوَ تَسُدُّ مَسَدَّ الضَّمِيْرِ، وقِيْلَ إِنَّ الرَّابِطَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ (أَلْ)، وهُوَ أَحَدُ قَوْلِي

---

(١) يوسف: ٦٥.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٣٢٤، الشهاب، حاشية الشهاب: ٥/ ١٩٠، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٣٣.

(٣) المائدة: ٥١.

(٤) آل عمران: ١٥٤.

(٥) انظر: أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٩٣، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٣/ ٤٤٦ (المكتبة الشاملة).

(٦) يوسف: ١٤.

(٧) الأنفال: ٥.

(٨) لقمان: ٢٧.

الزَّمَخْشَرِيِّ، على أَنَّ الثانِيَ العَطْفُ بالواو على مَحَلِّ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها، والتَّقْدِيرُ: ولَوْ ثَبَتَ كَوْنُ الأَشْجارِ أَقْلاماً، وثَبَتَ أَنَّ البَحْرَ مَمْدُودٌ بسَبْعَةِ أَبْحُرٍ، وهُوَ قَولٌ لا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ إِلاَّ على كَوْنِ المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، وأَجازَ بَعْضُ النَّحوِيِّينَ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على الابْتِداءِ، وهُوَ قَوْلٌ رَدَّهُ أَبو حَيّانَ ؛ لأَنَّ (لَوْ) لا يَلِيْها المُبْتَدَأُ اسماً صَرِيْحاً[1].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[2]: ذَكَرَ الشِّهابُ[3] أَنَّ قَوْلَهُ (ومِنَ الجِبالِ جُدَدٌ) إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على ما قَبْلَهُ على حَسَبِ المَعْنَى، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ الحالِ، على أَنَّ كَوْنَهُ مُسْتَأْنَفاً مَعَ ارْتباطِهِ بِما قَبْلَهُ غَيْرُ ظاهِرٍ.

● الحَدِيْثُ النَّبَوِيُّ: "كُنْتُ نَبِيّاً وآدَمُ بَيْنَ الماءِ والطِّيْنِ"[4].

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْس[5]:

وقَدْ أَغْتَدِيْ والطَّيْرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْس[6]:

بعَثْتُ إِلَيْها والنُّجُوْمُ طَوالِعٌ حِذاراً عَلَيْها أَنْ تَقُوْمَ فَتَسْمَعا

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْس[7]:

لَهُ الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى ولا أُمُّ هاشِمٍ قَرِيْبٌ ولا البَسْبَاسَةُ بِنْتُ يَشْكُرا

---

(١) انظر التَّفْصِيل في هذه المسألة في كتابي: التَّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ٩٦٨ – ٩٦٩.

(٢) فاطر: ٢٧.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٧/ ٢٢٣ –.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٢.

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٢.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(1):

إِذا رَكِبُــوا الخَيْــلَ واسْــتَلأَمُوا تَحَرَّقَــتِ الأَرْضُ واليَــوْمُ قَــرّْ

● قَوْلُ طَرَفَةَ(2):

أَرَّقَ العَــيْنَ خَيــالٌ لَمْ يَقِــرْ طــافَ والرَّكْــبُ بصَــحْراءِ يسُــرْ

● قَوْلُ عنترةَ(3):

يَــدْعُوْنَ عَنْــتَرُ والرِّمــاحُ كأَنَّهــا أَشْــطانُ بِئْــرٍ في لَبــانِ الأَدْهَــمِ

● قَوْلُ الشَّاعِرِ(4):

سَرَيْنــا ونَجْــمٌ قــدْ أَضــاءَ فمُــذْ بَــدا مُحَيَّــاكِ أَخْفَــى ضَــوْؤُهُ كــلَّ شــارِقِ

● قَوْلُ امرِئِ القَيْسِ(5):

إِذا ما بَكَـى مِـنْ خَلْفِهـا انْحَرَفَـتْ لَـهُ بِشِــقٍّ وشِــقٌّ عِنْــدَنا لَمْ يُحَــوَّلِ

● قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ: إِنَّ اللَّيْلَ طَوِيْلٌ وأَنْتَ مُقْمِرٌ(6).

● قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ: الحُرُّ يُعْطِي والعَبْدُ يَأْلَمُ قَلْبُهُ(7).

---

(1) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: 9/ 173.

(2) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: 9/ 173.

(3) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: 9/ 173.

(4) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: 3/ 393، السمين الحلبي، الدرّ المصون:3/ 446 (المكتبة الشاملة).

(5) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: 3/ 393، السمين الحلبي، الدرّ المصون:3/ 446 (المكتبة الشاملة).

(6) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، كتاب الأمثال: 234

(7) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، كتاب الأمثال: 308.

ويَتَبيّنُ لنا مِمّا مَرَّ أَنَّ واوَ الحالِ قَدْ أَغْنَت عَنِ الضَّمِيرِ، وقامَتْ مَقامَهُ، فلا مُحْوِجَ عنْدَ أَبِي حَيّان إِلى تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِهِ، وهُوَ الظَّاهِرُ، وهذا على خِلافِ ابْنِ جِنِّيٍّ[1] الَّذي ذَكَرَ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيْرِ هذا الضَّمِيرِ رابِطا كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالِعَةٌ، على أَنَّ تَقْدِيْرَ هذا الضَّمِيرِ في هذا القَوْلِ عِنْدَهُ: جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالعَةٌ وَقْتَ مَجِيْئِهِ.

وأَجازَ صَدْرُ الأَفاضِلِ تِلْمِيْذُ الزَّمَخْشَرِيِّ[2] أَنْ يَكُوْنَ ما يُعَدُّ مِنْ بابِ قَوْلِ العَرَبِ: جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طالِعَةٌ – مَفْعُوْلاً مَعَهُ؛ لأَنَّهُ لا يَنْحَلُّ إِلى مُفْردٍ يُبَيِّنُ هَيْئَةَ فاعِلٍ، أَوْ مَفْعُوْلٍ بِهِ، ولَيْسَ حالاً مُؤَكِّدَةً، ويَظْهَرُ لي أَنَّ هذِهِ الإِجازَةَ تُعَدُّ مِنْ بابِ تَفْسِيْرِ المَعْنى لا الإِعْرابِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الواوَ قَدْ تُومِئُ إِلى المَعِيَّةِ فَضْلاً عَنْ أَنَّ الجُمْلَةَ الحالِيَّةَ قَدْ لا تُؤَوَّلُ بالمُفْرَدِ المُشْتَقِّ إِلاَّ إِذا تَوَهَّمْنا زيادَةَ الواوِ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الحالِيَّةَ المُصَدَّرَةَ بحَرْفٍ ناسِخٍ لا تُؤَوَّلُ في الظَّاهِرِ بمُفْرَدٍ مُشْتَقٍّ بالحَمْلِ على غَيْرِ الظَّاهِرِ، وعَلَيْهِ فإِنَّنِي أَدْعُوْ إِلى تَأْوِيْلِ ما مَرَّ بمُفْرَدٍ للتَّخَلُّصِ مِنْ هذا التَّوَهُّمِ.

وذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلى أَنَّ ما مَرَّ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ فِيْهِ مَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ: " جِئْتُ والجَيْشُ مُصْطَفٌّ، وما أَشْبَهَ ذلِكَ مِنَ الأَحْوالِ الَّتي حُكْمُها حُكْمُ الظُّرُوْفِ... "[3]، وهذا المَعْنى يُمْكِنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ مُصْطَلَحِ سِيْبَوَيْهِ (المَفْعُوْلِ فيْهِ)، على أَنَّ القَوْلَ فِيْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ تَفْسِيْرُ المَعْنَى لا تَفْسِيْرُ الإِعْرابِ.

ولَسْتُ أَسْتَبْعِدُ أَنْ تَكُوْنَ هذِهِ الواوِ تُومِئُ إِلى دَلالَةِ المُصاحَبَةِ، والظَّرْفِيَّةِ.

ويُعَزِّزُ ما ما مَرَّ أَنَّ واوَ الحالِ قَبْلَ الفِعْلِ الجامِدِ (لَيْسَ) تَسُدُّ مَسَدَّ هذا الضَّمِيرِ كما في:

- قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

نِعْمَ الشِّتاءُ ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً   والصَّبْرُ في السَّبَراتِ غَيْرُ مُطِيْعِ

---

(١) انظر: سرّ صناعة الإعراب: ٦٤٥، أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

(٢) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٣/ ٢٤٠.

(٣) الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ٢٣٦، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٦٨.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٣.

● قَول امْرِئِ القَيْسِ[1]:

تَسَلَّتْ عَمايـاتُ الرِّجـال عَـنِ الصِّـبا ... ولَـيْسَ صِـبايَ عَـنْ هَواهـا بِمُنْسَـلِ

O أَنَّ الأَخْفَشَ ذَهَبَ إِلى أَنَّ الواوَ لا يَصِحُّ ذِكْرُها إِذا كانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ مُشْتَقًّا مُقَدَّماً على المُبْتَدَأ كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ عِنْدَهُ: جاءَ زَيْدٌ وحَسَنٌ وَجْهُهُ.

O أَنَّ جُمْهُوْرَ النُّحاةِ لَمْ يُجيْزُوا أَنْ توْجَدَ الواوُ مَعَ الضَّميرِ في هذِهِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ المَعْطوْفَةِ على حالٍ للتَّخَلُّصِ مِن اجْتِماعِ حَرْفَي عَطْفٍ، كما في قوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ ماشِياً أَوْ هُوَ راكِبٌ، وهِيَ مَسأَلَةٌ خالَفَهُمْ فيها الزَّمَخْشَريُّ، وتَبِعَهُ البَيْضاويُّ في تَقْدِيْر واوٍ قبْلَ (أَوْ) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[2]، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ عِنْدَهما: أَوْ وَهُمْ قائِلُوْنَ ولا نُحْوِجَ إِلى هذا التَّكَلُّفِ؛ لأَنَّ ظاهِرَ النَّصِّ على خِلافِ ذلِكَ[3].

O أَنَّ بَعْضَ النّحاةِ ذَهَبوا إِلى أَنَّ الجُمْلَةَ الاسميَّةَ بَعْدَ (إلاَّ) لا ضَرُوْرَةَ إِلى الواوِ قَبْلَها؛ لأَنَّ (إلاَّ) تُغْنِي عَنِ الرَّابِطِ كما في قَوْلِكَ: ما ضَرَبْتُ أَحَداً إِلاَّ عَمْرٌ خَيْرٌ مِنْهُ، وهُوَ مَذْهَبٌ يَرُدُّهُ ذِكْرُها في كِتابِ اللهِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ يوسف: ١٠٦ ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[5]، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا المَذْهَبَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ عَدَّ ما بَعْدَ (إلاَّ) المَسبُوْقَةِ بنكِرَةٍ صِفَةً، على أَنَّ الواوَ للصُوْقِ الصِّفَةِ بالمَوْصُوْفِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[6].

---

(١) انظر: أبو حيّان النَّحوي، التذييل والتكميل:٩/ ١٧٣.

(٢) الأعراف: ٤.

(٣) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٤٤٩، الصّبّان، حاشية الصَّبّان على شرح الأشموني: ٢٣/ ١٨٨، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٦٧، عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ: ٧٧٤.

(٤) انظر كتابي: التّأويل النحويّ: ٧٧٤.

(٥) يونس: ١٠٦.

(٦) الحجر: ٤.

O أَنَّ عَبْدَ القاهرِ الجُرجانِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ ذات الخَبَرِ شِبْهِ الجُمْلَةِ المُقَدَّمِ على المُبْتَدأ – الأَكْثَرَ فيها أَلاَّ تُسْبَقَ بواوِ الحالِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ **في يَدِهِ سَوْطٌ**، وأَنَّها قَدْ تُترَك فيها هذِهِ الواوُ إذا كانَ الخَبَرُ لَيْس مُقَدَّماً كما في: **كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ**، ورَجَعَ **عَوْدُه على بَدْئِه**[1].

وذَكَرَ الرَّضِيُّ[2] أَنَّ اجْتِماعَ الواوِ، والضَّمِيْرِ أَوْلَى لتَحْقِيْقِ الرَّبطِ احتِياطاً، وهذا على خِلافِ الجُمْلَةِ الواقِعَةِ خَبَراً، أَوْ صِلَةً، أَوْ صِفَةً؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الحاليّةَ فَضْلَةٌ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الخَبَرِيَّةَ يتِمُّ بِها المَعْنَى، وأَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَة يتمُّ بها جُزْءُ الكَلامِ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الصِّفَةَ تَتْبَعُ مَوْصُوْفَها.

O أَنَّ عَبْدَ القاهِرِ الجُرجانِيَّ، والأَنْدَلسيَّ[3] ذَكَرا أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ هذِهِ الواوِ إذا كانَ المُبْتَدأُ ضَمِيْرَ صاحِبِ الحال كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ **وهوَ راكِب**، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ فهُوَ لا يوْسَمُ بالضَّعْف مُجَرَّداً عَنْها على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ أَقَلَّ مِنْ اجْتِماعِ الواوِ، والضَّمِيْرِ رابِطَيْنِ[4].

O أَنَّ الواو لا يَجُوْز أَنْ تَسْبِقَ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ الحاليّةَ المُؤَكِّدَة كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[5].

وقَدْ تَأْتِي الحالُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ بلا واوٍ، وضَمِيْرٍ على نِيَّةِ الضَّمِيْرِ إذا كانَ مَعْلُوْماً كما في قَوْلِ العَرَبِ: مَرَرْتُ بالبرِّ قَفِيزٌ بدِرْهَمٍ، على أَنَّ التَّقْديْرَ: قَفِيزٌ مِنْهُ بدِرْهَمٍ، وقَوْلِ الحُطَيْئَةِ[6]:

يا لَيْلَةً قَدْ بِتُّها ... بحَدُوْدَ نَوْمُ العَيْنِ ساهِرُ

(١) انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٢١٦.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢١١.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢١١.

(٤) انظر: كتابي: التأويل النحوي/ ٧٧٥.

(٥) البقرة: ٢.. سيأتي الحديثُ عَنِ الحال المُؤَكِّدَةِ في مَكانِهِ.

(٦) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٩.

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: نَوْمُ العَيْنِ مِنِّـي ساهِرٌ، وقَـدْ تُغْنِـيْ (أَلْ) في العَـيْن عَـنْ هـذا الضَّـمِيْرِ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ.

ومِنْهُ قَوْلُ غاسِلِ الهُذَلِيِّ(١):

ثُـمَّ انْتَصَـبْنا جِبـالُ الصُّـفْرِ مُعْرِضَـةٌ ... عَـنِ اليَسـارِ وعَـنْ أَيْمانِنـا جُـدَدُ

على أَنَّ التَّقْديْر: جِبالُ الصُّفْرِ مُعْرِضةٌ عَنِ اليَسار مِنّا، أَوْ عَنْ يَسارِنا، ويَدُلُّ على هذا المُقَـدَّرِ قَوْلُهُ (وعَنْ أَيْمانِنا).

وذَهَبَ ابْنُ خَرُوْفٍ(٢) إلى أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الواوِ سَواءٌ أَكانَ في الجُمْلَةِ ضَمِيْرٌ أَمْ لَمْ يَكُـنْ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ على خِلافِ ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ فَصِيْحَةٍ، وهِيَ شَواهِدُ قَدْ تُحْمَلُ عِنْدَهُ على نِيَّتِها، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ فَضْلاً عَمّا مَرَّ(٣):

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾(٤).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾(٥).
- قَوْلُهُ تعـالَى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾(٦): قَوْلُهُ (لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ...) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في (إِيْمانِها)، وهُو الأَوْلَى، أَوْ صِفَةٌ لـ (نَفْساً)، أَوْ مُسْتَأْنَفٌ(٧).

---

(١) انظر: أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٩.

(٢) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٠.

(٣) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨١.

(٤) آل عمران: ١٧٤.

(٥) الأحزاب: ٢٥.

(٦) الأنعام: ١٥٨.

(٧) انظر: ابو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٢٥٩، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٦٣، العكـبريّ، التبيـان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٢.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴾[1].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾[2].

● قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

كَـأَنَّ فُتـاتَ العِهْـنِ في كُـلِّ مَنْـزِلٍ ... نَـزَلْنَ بِـهِ حُـبُّ الفَنـا لَمْ يُحَطَّـمِ

● قَوْلُ الشّاعر[4]:

فـأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَـدْ ولَمْ يَـثْنِ شَـأْوَهُ ... يَمُـرُّ كخُـذْرُوفِ الوَلِيْـدِ المُثَقَّـبِ

● قَوْلُ عَنْتَرَةَ[5]:

إِذْ يَتَّقُـوْنَ بِيَ الأَسِـنَّةَ لَمْ أَخِـمْ ... عَنْهـا ولَـوْ أَنِّي تضـايَقَ مُقْـدَمِيْ

● قَوْلُ أَبِي قَيْسٍ صَيْفِيِّ بْنِ الأَسْلَتِ[6]:

وأَضْرِبُ القَـوْنَسَ يَـوْمَ الـوَغَى ... بالسَّـيْفِ لَمْ يَقْصُـرْ بِـهِ بـاعِيْ

● قَوْلُ حَسَّان بن ثابت[7]:

إِنَّ الَّتـي نـاوَلْتنِيْ فرَدَدْتُهـا ... قُتِلَـتْ قُتِلْـتْ فهاتِهـا لَمْ تُقْتَـلِ

ومِمَّا جاءَتْ فيْه الواوِ رابطاً:

---

(١) الأعراف: ١١.

(٢) الأعراف: ٤٦.

(٣) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٦، ١٨٢.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل : ٩/ ١٨٢.

(٥)انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل:٩/ ١٨٢.

(٦) انظر: أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٢.

(٧) انظر: أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٢.

● قَوْلُ عَنْتَرَةَ(1):

وقَدْ كنتُ أَخشَى أَنْ أَمُوْتَ ولَمْ تَقُمْ   قَرائِبُ عَمْرٍو وَسْطَ نَوْحٍ مُسَلَّبِ

● قَوْلُ عَنْتَرَةَ(2):

ولَقَدْ خَشِيْتُ بأَنْ أَمُوْتَ ولَمْ تَدُرْ   للحَرْبِ دائِرَةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

ومِنْ اجْتِماعِ الواوِ والضَّمِيْرِ:

● قَوْلُهُ تعالى: ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾(3).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ﴾(4).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾(5): قَوْلُهُ (ولَمْ يُصِرُّوا...) حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ الفاعِلِيْنَ في (فاسْتَغْفَرُوا)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً على (فاسْتَغْفَرُوا)، على أَنَّ قَوْلَهُ (ومَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوْبَ إِلاَّ اللهُ) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ المُتَعاطِفَيْنِ(6).

وقِيْلَ إِنَّ المُضارِعَ المَنْفِيَّ بـ (لَمَّا) في هذِهِ المَسْأَلَةِ كالمَنْفِيِّ بـ (لَمْ)، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ أَبا حَيّان(7) قَدْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهُ إِلاَّ مَسْبُوْقاً بواوِ الحال. ومِنْ ذلِكَ:

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾(8).

---

(1) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: 9/ 182.
(2) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: 9/ 182.
(3) مريم: 20.
(4) البقرة: 247.
(5) آل عمران: 135.
(6) انظر: أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: 3/ 60.
(7) انظر: التذييل والتكميل: 9/ 181 – 182.
(8) البقرة: 214.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾(١): في (يعْلَمِ اللهُ) قِراءَتانِ(٢):

- قِراءَةُ الجُمْهُوْرِ: (يَعْلَمِ) بكَسْرِ المِيْمِ للتَّخَلُّصِ مِنْ التِقاءِ السّاكِنَيْنِ، على أَنَّ الفِعْلَ مَجْزُوْمٌ بـ(لَمَّا).

- قراءَةُ النَّخعيِّ، وابْنِ وَثّابٍ (يَعْلَمَ) بفَتْحِ المِيمِ، وهِيَ قِراءَةٌ فيها تَأْوِيْلانِ:

¥ أَنَّ الفَتْحةَ فَتْحَةُ إِتْباعِ المِيْمِ للاَّمِ قَبْلَها.

¥ أَنَّ الفَتْحةَ فَتْحَةُ بِناءٍ على نِيَّةِ نُوْنِ التَّوْكِيْدِ الخَفِيْفَةِ: ولَمَّا يَعْلَمَنْ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ:

في أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّ ... أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

وقَولُ الآخرِ:

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما ... شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

وقَوْلُ الآخَرِ:

لا تَهِيْنَ الفَقِيْرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ ... كَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وفيْ (وَيَعْلَمَ الصَّابِرينَ) قِراءَتانِ أَيْضاً:

- قِراءَةُ العامَّةِ: (ويَعْلَمَ) بفَتْحِ المِيْمِ، وهِيَ قِراءَةٌ فيها تَأْويْلان:

¥ أَنَّ الفعْلَ المُضارِعَ مَنْصُوْبٌ بـ(أَنْ) مُضْمَرَة على المَذْهَبِ البَصرِيِّ، أَوْ بالصَّرْفِ على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ على أَنَّ المُرادَ بهذا المُصْطلَحِ أَنَّ الفِعْلَ كانَ منْ حَقِّهِ أَنْ يُعْرَبَ بإِعْرابِ ما قَبْلَهُ، فَلَمّا جاءَتِ الواوُ صَرَفَتْهُ إِلى وَجْهٍ آخَرَ مِنَ الإِعْراب، وهذا الصَّرْفُ يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ منْ حَيْثُ إِنَّ الفَتْحةَ، والضَّمَّةَ كما في قِراءَةِ (ويَعلَمُ) بالرَّفْعِ حَرَكتا انْزِياحٍ لتحْقِيقِ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ.

---

(١) آل عمران: ١٤٢.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ٣/ ٦٦، الشهاب، حاشية الشهاب: ٣/ ٦٧، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٥٢، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٤١٠ (المكتبة الاشاملة)، ابن عطيّة، تفسير ابن عطية ٣/ ٣٤٤.

¥ أَنَّ الفَتْحَةَ فَتْحَةُ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ ؛ لأَنَّها أَخَفُّ، على أَنَّ الفِعْلَ مَجْزُوْمٌ.

- قراءَةُ عَبْدِ الوارثِ عَنْ أَبِيْ عَمْرِ بْنِ العَلاءِ، وغَيْرِهِ: (ويَعْلَمُ) بالرَّفْعِ، وهيَ قِراءَةٌ فيها تَأْوِيْلان:

¥ أَنَّ الواوَ اسْتِئْنافِيةٌ، على أَنَّ اللهَ أَخْبَرَ بذلِكَ.

¥ أَنَّ الواوَ للحالِ على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ ذاتَ الفِعْلِ المُضارِعِ المُثْبَتِ حالٌ، كما مَرَّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصحُ عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ إلاَّ على نِيَّةِ مُبْتَدَأ ؛ لأَنَّ الفِعْلَ المُضارِعَ عِنْدَهُمْ واقِعٌ مَوْقِعَ اسْمِ الفاعِلِ المُفْرَد، فكما لا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ في: جاء زَيْدٌ ضاحِكاً: جاءَ زَيْدٌ وَضاحِكاً ؛ فإِنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: جاءَ زَيْدٌ ويَضْحَكُ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[1].

● قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

باتَتْ قَطامِ ولَمَّا يَحْظَ ذُوْ مِقَةٍ مِنْها بوَصْلٍ ولا إِنْجازِ مِيْعادِ

● قَوْلُ المُمَزِّقِ العَبْدِيِّ[3]:

فإِنْ كُنْتُ مَأْكُوْلاً فكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وإِلاَّ فأَدْرِكْنِيْ ولَمَّا أُمَزَّقِ

وذَكَرَ أَبُوْ حَيانَ أَنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ مِنَ المُوَلَّدِ على عَدَمِ سَبْقِ واوِ الحالِ (لَمَّا)، وهِيَ شَواهِدُ لا يُحْتَجُ بِها عنْدَهُ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها لفُصَحاءَ، ومِنْها قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِيْ عُيَيْنَةَ[4]:

أَبَعْدَ بَلائِيْ عِنْدَهُ إِذْ وَجَدْتُهُ طَرِيْحاً كَنَصْلِ السَّيْفِ لَمَّا يُرَكَّبِ

فَفَلَلْتُ مِنْهُ حَدَّهُ، وتَرَكْتُهُ كهُدْبَةِ ثَوْبِ الخَزِّ لَمَّا يُهَدَّبِ

---

(١) الحجرات: ١٤

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٤.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٤.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٨٤.

(٨) أقسامُ الحالِ

يتَحَكَّمُ في تَحْدِيْدِ هذِهِ الأَقْسامِ ما يأْتِيْ(١):

- القَصْدُ لذاتِها، والتَّوطِئَةُ بها: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مَقْصُوْدَةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **ومُوَطِّئَةً**.
- التَّبيِيْنُ، والتَّأْكِيْدُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُبَيِّنَةً، أَوْ مُؤَسِّسَةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **ومُؤَكِّدَةً**.
- زَمَنُ وُقُوْعِها: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُقارِنَةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **ومُقَدَّرَةً، ومَحْكِيَّةً**.
- تَحَقُّقُ مَعْناها لصاحِبِها، وعَدَمُهُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **حَقِيْقِيَّةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **وسَبَبِيَّةً**.
- التَّرادُفُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُتَرادِفَةً**.
- التَّداخُلُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُتَداخِلَةً**.
- التَّنَقُّلُ، واللُّزُوْمُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُتَنَقِّلَةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **ولازِمَةً، أَوْ مُؤَكِّدَةً**.
- الاشْتِقاقُ، والجُمُوْدُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: **مُشْتَقَّةً**، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، **وجامِدَةً**.
- التَّنْكِيْرُ، والتَّعْرِيْفُ: تَكُوْنُ الحالُ على وَفْقِ هذا المُتَحَكِّمِ: نَكِرَةً، وهِيَ الغالِبَةُ، والأَكْثَرُ اسْتِعْمالاً، وشُيُوْعاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ومَعْرِفَةً مَحْصُوْرَةً في أَلْفاظٍ مَسْمُوْعَةٍ لا يُقاسُ عَلَيْها فَضْلاً عَنْ أَنَّ بَعْضَها مُؤَوَّلٌ بالنَّكِرَةِ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ المَعْنَى هُوَ ما يَتَحَكَّمُ فيما مَرَّ إذا حَمَلْنا الاشْتِقاقَ، والجُمُوْدَ على أَنَّهُما

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٣٩ – ٤١، عباس حسن، النحو الوافي: ٤/ ٣٢٦ –، أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٥٣

يُوْمِئانِ إلى هذا المَعْنَى مِنْ حَيْثُ تَبْيِيْنُ هَيْئَةِ حُدُوْثِ الفِعْلِ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ عَمَلاً ومَعْمُوْلِهِ، على أَنَّ التَّنْكِيْرَ الغَرَضُ مِنْهُ التَّخْفِيْفُ لَفْظاً ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ أَخَفُّ مِنَ المَعْرِفَةِ، والدّلالَةُ على العُمُوْمِ، والشُّمُوْلِ.

(٨/ ١) الحالُ المُبَيِّنَةُ، أَوِ المُؤَسِّسَةُ:

المُبَيِّنَةُ: اسْمُ فاعِلٍ مُشْتَقٌّ مِنْ: بَيَّنَ يُبَيِّنُ تَبْيِيْناً، وتِبْياناً (بفَتْحِ التّاءِ، وكَسْرِها)، على أَنَّ كَسْرَها وُسِمَ بالشُّذُوْذِ، وأَنَّ السَّماعَ، والقِياسَ يُعَزِّزانِ فَتْحَها كالتَّذْكارِ، والتَّكْرارِ، والتَّوْكافِ، ومِنَ المَكْسُوْرِ: التِّبْيانُ، والتِّلْقاءُ، والتِّمْثالُ، والتِّنْضالُ (مَصْدَرُ: ناضَلَهُ)، والتِّشْرابُ (مَصْدَرُ: شَرِبَ)(١)، وقِيْلَ إِنَّ ما مَرَّ بالفَتْحِ مَصْدَرٌ، وبالكَسْرِ اسْمٌ. وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحْتاجُ إلى اسْتِقْصاءِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ تُعَزِّزُ الفَتْحَ، أَوِ الكَسْرَ ؛ لأَنَّ اللُّغَوِيِّيْنَ القُدامَى لَمْ تُساعِدْهُمْ الظُّرُوْفُ على هذا الاسْتِقْصاءِ.

والمرادُ مِنْ هذا المُصْطَلَحِ أَنَّ الحالَ تُبَيِّنُ الجُمْلَةَ، وتُوَضِّحُها بإِفادَةِ مَعْنًى جَدِيْدٍ لَيْسَ فيها قَبْلَ دُخُوْلِها، أَوْ مَعْنًى لا يَتَبَدَّى مِمّا قَبْلَها، ولا يُفْهَمُ إلاّ بتَوافُرِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ وَظِيْفَتَها دَلالِيَّةٌ لا نَحْوِيَّةٌ، أَوْ تَرْكِيْبِيَّةٌ، وهذا المُصْطَلَحُ يُطالِعُنا في صِفَةِ المَعْرِفَةِ الَّتي تُبَيِّنُ المَوْصوْفَ، وتُوَضِّحُهُ، وعَطْفِ البَيانِ.

والمُؤَسِّسَةُ: اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: أَسَّسَ، يُؤَسِّسُ تَأْسِيْساً، وللتَّأْسِيْسِ في اللُّغَةِ معانٍ مِنْها: بَيانُ حُدُوْدِ الدّارِ، ورَفْعُ قَواعِدِها، وحَرْفُ القافِيَةِ، وهُوَ الأَلِفُ (أَلِفُ القافِيَةِ) على أَنَّ الأَصْلَ مَأْخُوْذٌ مِنْ أُسِّ الحائِطِ، وأَساسِه ؛ لأَنَّ هذِهِ الأَلِفَ عُدَّتْ كذلِكَ لتَقَدُّمِها: " وقالَ ابنُ جِنِّيٍّ: أَلِفُ التَّأْسِيْسِ كَأَنَّها أَلِفُ القافِيَةِ، وأَصْلُها أُخِذَ مِنْ أُسِّ الحائِطِ، وأَساسِهِ، وذلِكَ أَنَّ أَلِفَ التَّأْسِيْسِ لتَقَدُّمِها، والعِنايَةِ بها، والمُحافَظَةِ عَلَيْها كأَنَّها أُسُّ القافِيَةِ "(٢)، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذا المُصْطَلَحَ يُؤَسِّسُ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ مَعْنًى جَدِيداً لا يُوْمِئُ إِلَيْهِ قَبْلَ دُخُوْلِ هذِهِ الحالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَحَدَّثْتُ عَنها بالتَّفْصِيْلِ سابِقاً كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ فَرِحاً.

---

(١) انظر: الزبيديّ، تاج الغروس، بين: ٣٤/ ٢٩٨.

(٢) الزبيديّ، تاج العروس، أسس: ١٥/ ٤٠٢.

(٨/ ٢) الحالُ المُوَكِّدَةُ، أَوِ المُؤَكِّدَةُ:

المُوَكِّدَةُ: اسْمُ فاعِلٍ مُشْتَقٌّ مِنْ: وَكَّدَهُ تَوْكِيْداً، والمُؤَكِّدَةُ: اسْمُ فاعِلٍ مُشْتَقٌّ مِنْ: أَكَّدَهُ تَأْكِيْداً، على أَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلُها واوٌ، وأَنَّ التَّوْكِيْدَ أَفْصَحُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾(١)، وقِيْلَ إِنَّ بَعْضَ النُّحاةِ أَنْكَرَ الهَمْزَ.

ويُنْبِئُ هذا المُصْطَلَحُ عَنْ أَنَّ هذِهِ الحالَ تُوَكِّدُ مَعْنًى يُفْهَمُ مِمَّا قَبْلَها، ولا تُحَقِّقُ مَعْنًى زِيادَةً عَلَيْهِ، فلا ضَرُوْرَةَ إِلَيْها إِذا لَمْ يُرِدْ تَوْكِيْدُ هذا المَعْنى ؛ لأَنَّهُ يَتَبَدَّى للقارِئِ، أَوِ السَّامِعِ، أَوِ المُخاطَبِ دُوْنَ ذِكْرِها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ قَدْ يؤثِّرُ فيها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وهُوَ تَواصُلٌ قَدْ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ المُتَكَلِّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هذا المُخاطَبَ قَدْ يَحْمِلُ بَعْضَ عَلاماتِ الشَّكِّ، أَوْ عَدَمِ تَبَيُّنِ هذِهِ الدَّلالَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ يَلْجَأُ إِلى تَوْكِيدِ الدَّلالَةِ السَّابِقَةِ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ للنُّحاةِ مَذْهَبَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِثْباتُ وُجُوْدِها، أَوْ عَدَمُهُ، أَحَدُهُما مَذْهَبُ الجُمْهُوْرِ الَّذي يَكْمُنُ في إِثْباتِها، والآخَرُ مَذْهَبُ المُبَرِّدِ، والفَرَّاءِ، والسُّهَيْلِيِّ الَّذي يَكْمُنُ في إِنْكارِها ؛ لأَنَّ الحالَ عِنْدَهُمْ لا تَكُوْنُ إِلاَّ مُبَيِّنَةً، أَوْ مُؤَسِّسَةً، وهِيَ الَّتي لا بُدَّ مِنْ تَحْقِيْقِ مَعْنًى جَدِيْدٍ بِذِكْرِها.

ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَهُمْ في هذا الإِنْكارِ ؛ لأَنَّنا لَوْ سِرْنا في فَلَكِهِم لأَنْكَرْنا التَّذْيِيلَ، وهُوَ: أَنْ يَذْكُرَ المُتَكَلِّمُ جُمْلَةً بَعْدَ أَنْ يُتِمَّ كَلامَهُ مَعْنًى بجُمْلَةٍ الغَرَضُ مِنْها تَحْقِيْقُ مَعْنَى ما قَبْلَها، وتوْكِيْدُهُ ؛ لأَنَّ ما قَبْلَها يَدُلُّ على المُرادِ مِنَ الجُمْلَةِ الَّتي تُعَدُّ تَذيِيلاً دَلالَةً ضِمْنِيَّةً لا صَرِيْحَةً، وهذِهِ الجُمْلَةُ لا مَحَلَّ لها مِنَ الإِعرابِ، ولَهُ نَوْعانِ: مَعِيْبٌ، وحَسَنٌ، وللحَسَنِ نَوْعانِ: نَوْعٌ لا يَزِيدُ مَعْناهُ على مَعْنَى ما قَبْلَهُ، على أَنَّ الغَرَضَ مِنْهُ تَحْقِيْقُ مَعْنَى ما قَبْلَهُ، وتَوْكِيْدُهُ، ونَوْعٌ يَجْعَلُهُ المُتَكَلِّمُ يَجْرِيْ مَجْرَى المَثَلِ السَّائِرِ ؛ لِيَشْتَهِرَ المَعْنَى بكَثْرَةِ دَوَرانِهِ على الأَلْسِنَةِ(٢).

---

(١) النحل: ٩١.

(٢) انظر: ابن أَبِي الإِصبع المَصْرِيّ، بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة – دار نهضة مصر للطبع والنّشر، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع): ١٥٥ –١٥٨، الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٠٧.

وقَدْ يَكُوْنُ التَّذْيِيْلُ لتَأْكِيْدِ مَنطُوْقِ الكَلام، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وقُلْ جاءَ الحَقُّ وزَهَقَ الباطِلُ إنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوْقاً "(١)، على أنَّ قَوْلَهُ (إنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوْقاً) تَذْيِيْلٌ أُجْرِيَ مَجْرَى المَثَلِ، وقَدْ يَكُوْنُ لتَأْكِيْدِ مَفْهُوْمِ الكَلامِ المُذَيَّلِ، كما مَرَّ، وكما في قَوْلِ النَّابِغَةِ(٢):

ولَسْتَ بمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تَلُمُّهُ ... على شَعَثٍ أَيُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ ؟

على أنَّ (أَيُّ الرِّجالِ المُهَذَّبُ) تَذْيِيْلٌ أُجْرِيَ مَجْرَى المَثَلِ يُؤَكِّدُ مَفْهُوْمَ الكَلامِ المُذَيَّلِ قَبْلَهُ، على أنَّ المُرادَ أنَّ الكامِلَ مِنَ الرِّجالِ لَيْسَ مَوْجُوْداً.

ويُعَدُّ التَّذْيِيْلُ مِنْ بابِ الإِطْنابِ، وأَعَمَّ مِنَ التَّكْمِيْلِ: " والفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ التَّكْمِيْلِ أنَّ التَّكْمِيْلَ يَرِدُ على المَعْنَى المُفْتَقِرِ بَعْدَ التَّمامِ إلى التَّكْمِيْلِ، ولا كذلِكَ التَّذْيِيْلُ، ثُمَّ التَّكْمِيْلُ مُخْتَصٌّ بمَعاني البَدِيْعِ، والفُنُوْنِ، والتَّذْيِيْلُ لا يَخْتَصُّ بشَيْءٍ مِنَ الكَلامِ دُوْنَ شَيْءٍ..."(٣).

وقَدْ يَشْمَلُ الاعْتِراضُ التَّذْيِيْلَ عِنْدَ بَعْضِ القُدامَى، على أنَّ المُرادَ مِنْهُ دَفْعُ تَوَهُّمِ مُخالَفَةِ المَقْصُوْدِ، وهُمْ في هذِهِ المَسْأَلَةِ فَرِيْقانِ(٤):

(١) الفَرِيْقُ الأَوَّلُ: أَجازَ أَنْ يَقَعَ الاعْتِراضُ في أَثْناءِ الكَلامِ، وآخِرِهِ، ولَيْسَ بَعْدَهُ كَلامٌ آخَرُ (لا يَلِيْهِ كَلامٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهِ مَعْنًى)، وهُوَ قَوْلٌ يُصَيِّرُ الاعْتِراضَ مُشْتَمِلاً على التَّذْيِيْلِ، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ الزَّمَخْشَرِيِّ.

(٢) الفَرِيْقُ الثَّاني: يُقَيِّدُ الاعْتِراضَ بأَنْ يَكُوْنَ واقِعاً في أَثْناءِ الكَلامِ، ولكِنْ لا يُقَيِّدُهُ بأَنْ يَكُوْنَ جُمْلَةً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْها.

ويَكْمُنُ الفَرْقُ بَيْنَ الإِيْغالِ، والتَّذْيِيْلِ(٥) في أَنَّ الإِيْغالَ لا يَكُوْنُ إلاَّ في خَتْمِ الكَلامِ، كخَتْمِ بَيْتِ الشِّعْرِ بكَلامٍ يُفِيْدُ نُكْتَةً يَكُوْنُ المَعْنَى تامّاً دُوْنَها، كما في قَوْلِ الخَنْساءِ(٦):

---

(١) الإسراء: ٨١.

(٢) القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٠٩.

(٣) ابن أبي الإصبع المصريّ، بديع القرآن: ١٥٥ — ١٥٦.

(٤) انظر: الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم المبالغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت — دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١/ ٣١٧.

(٥) انظر: الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم المبالغة: ١/ ٣٠٤.

(٦) انظر: الخطيب القزوينيّ، الإيضاح في علوم المبالغة: ١/ ٣٠٥.

وإنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُداةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأْسِهِ نارُ

ومِمَّا عُدَّ مِنَ الإيْغالِ في الخَتْمِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾(١)

ويَكُوْنُ التَّذْيِيْلُ في غَيْرِ خَتْمِ الكَلامِ، كما في: مَدَحْتُ زَيْداً أَثْنَيْتُ عليْهِ بما فيهِ، فأَحْسَنَ إِليَّ ومِنَ الشَّواهِدِ القُرْآنيَّةِ على التَّذْيِيْلِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ ﴾(٢): قَوْلَهُ (وَعْداً عليْهِ حَقّاً) جُمْلَةٌ جِيْءَ بها بَعْدَ أَنْ تَمَّ الكَلامُ قَبْلَها مَعْنًى تَذْيِيْلاً لتَحْقِيْقِ ما قَبْلَها، وتَوْكِيْدِهِ ؛ لأَنَّ لَفْظَ العِدَةِ غَيْرُ ظاهِرٍ في الكَلامِ قَبْلَ الجُمْلَةِ التَّذْيِيْلِيَّةِ، ولِكِنَّهُ يُفْهَمُ ضِمْناً، وإِيْماءً، وهذا اللَّفْظُ صُرِّحَ بِهِ في الجُمْلَةِ اللاَّحِقَةِ لِيَدُلَّ عليْهِ دَلالَةَ مُطابَقَةٍ. ونُصِبَ (وَعْداً) على المَصْدَرِ بالفِعْلِ (اشْتَرَى) ؛ لأَنَّ مَعْناهُ مَعْنَى (وَعَدَهُمْ)، أَوْ على الحالِ، والأَوْلى أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ ؛ لأَنَّ هذا الإِعْرابَ يُصَيِّرُهُ جُمْلَةً تَذْيِيْلِيَّةً، على أَنَّ (حَقّاً) صِفَةٌ لهذا المَصْدَرِ.

والنَّوْعُ الثَّاني مِنْ نَوْعَيِ التَّذْيِيْلِ في هذِهِ الآيَةِ الَّذي أُجْرِيَ مَجْرَى المَثَلِ للإِسْهامِ في انْتِشارِ المَعْنَى، وشُهْرَتِهِ ؛ لأَنَّ المَثَلَ كَثِيْرُ الاسْتِعْمالِ - يَكْمُنُ في قَوْلِهِ: " ومَنْ أَوْفَى بعَهْدِهِ مِنَ اللهِ "، وهُوَ تَذْيِيْلٌ جاءَ بَعْدَ الدَّلالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَكْمُنانِ في التَّذْيِيْلِ، والمُذَيَّلِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ ۖ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾(٣): قَوْلُهُ (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الخالِدُوْنَ) جاءَ بَعْدَ تَمامِ المَعْنَى في قَوْلِهِ (وما جَعَلْنا لبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ)، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ أَحَداً مِنْ غَيْرِ الرَّسُوْلِ مُحَمَّدٍ لَمْ يَخْتَصَّهُ اللهُ

---

(١) يس: ٢١.

(٢) التوبة: ١١١.

(٣) الأنبياء: ٣٤.

بالخُلُوْدِ في الحَياةِ الدُّنْيا، وأَنَّ هذا التَّـذْيِيْلَ (أَفَـإِنْ مِـتَّ فهُـمُ الخالِـدُوْنَ) جاءَ مُطابِقـاً للمُذَيَّلِ مُؤَكِّداً لَهُ مُخْرَجاً إِخْراجَ تَجاهُلِ العارِفِ.

وذُيِّلَ هذا التَّذْيِيْلُ بتَذْيِيْلٍ آخَرَ أُجْرِيَ مَجْـرَى المَثَـلِ، وهُـوَ قَوْلُـهُ (كُـلُّ نَفْـسٍ ذائِقَـةُ المَوْتِ) ليَشْتَهِرَ المَعْنَى على الأَلْسِنَةِ، و يَشِيْعَ للتَّفَكُّرِ في الدَّلالَةِ المُرادَةِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾[1]، على أَنَّ (وهَلْ يُجـازَى إلاَّ الكَفُوْرُ) تَذْيِيْلٌ مِنَ النَّوْعِ الأَوَّلِ الَّذي يُخْرَجُ مُخْرَجَ المَثَلِ، وذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إلى أَنَّـهُ مِنَ النَّوْعِ الثَّانِيْ اتِّكاءً على أَنَّ الجَزاءَ عامٌّ يَشْتَمِلُ على الإِثابَةِ، والعِقابِ كما في هذِهِ الآيَةِ: عاقَبْناهُمْ بكُفْرِهِمْ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (وهَلْ يُجـازَى إلاَّ الكَفُـوْرُ) عـلى أَنَّ المُـرادَ: وهَـلْ يُعاقَبُ.

ولا بُدَّ للباحِثِ في التَّذْيِيْلِ مِنْ أَنْ يَتَناوَلَ كُلَّ مـا يُمْكِـنُ أَنْ يَشْـتَمِلَ عليْـهِ الإِطْنـابُ كالتَّوْشـيْحِ ، والتَّكْرِيْـرِ ، والإِيْغـالِ ، والتَّكْمِيْـلِ ، والاحْـتِراسِ ، والتَّتْمِـيْمِ ، والإِيْغـالِ ، وغَيْرِها.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّوْكِيْدِ لَفْظِيّاً ، ومَعْنَوِيّاً ، والصِّـفَةِ المُؤَكِّـدَةِ كـما في قَوْلِـهِ تَعـالَى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾[2] ، وقَوْلِهِ : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[3] ، وفي التَّمْيِيْزِ الَّذي يُحْمَلُ على تَوْكِيْدِ عامِلِهِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ جُمْهُوْرَ النُّحـاةِ يُنْكِـرُوْنَ هـذِهِ المَسْـأَلَةَ ، ويُثْبِتُوْنَهـا للحال كما سَيَأْتِيْ في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنِ التَّمْيِيْزِ أو يُعَزِّزُ إِنْباءَ الحالِ عَنِ التَّوْكِيْدِ فَضْلاً عَـمَّا مَـرَّ تِلْكَ الشَّواهِدُ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ ، والكَلامِ العَرَبِيِّ الَّتي جاءَتْ فيها الحالُ مُؤَكِّدَةً كما سَيَأْتِيْ .

(١) سبأ: ١٧.

(٢) الحاقة : ١٤ .

(٣) النحل : ٥١ .

وللحالِ المُؤكِّدَةِ على وَفقِ ما تُؤكِّدُهُ ثلاثةُ أنواعٍ:

O الحالُ المُؤكِّدَةُ لعامِلِها لَفْظِيّاً، ومَعْنَوِيّاً، أَوْ مَعْنَوِيّاً:

والحالُ المُؤكِّدَةِ لعامِلِها لَفْظِيّاً، ومَعْنَوِيّاً قَلِيْلَةٌ جِدّاً في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، إِذْلَمْ يَرِدْ فيهِ مِنْها إِلاَّ مَوْضِعانِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَعُوْدُ إِلى الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ المُخالَفَةِ اللَّفْظِيَّةِ؛ لأَنَّ التَّكْرِيْرَ اللَّفْظِيّ لا تَمِيْلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ البَشَرِيَّةُ كالطَّعامِ الّذي يُكَرَّرُ فَضْلاً عَنْ أَنَّ المَعْنَى بَيِّنٌ لا يَحْتاجُ إِلى التَّفَكُّرِ، والتَّأَمُّلِ، وهذا على خلافِ الحالِ المُؤكِّدَةِ لعامِلِها مَعْنَوِيّاً؛ لأَنَّها تُسْهِم في جَذْبِ انْتِباهِ السَّامِعِ، أَوِ المُخاطَبِ للتَّفَكُّرِ في دلالَةِ اللَّفْظَةِ الجَدِيدَةِ، وإِعْرابِها، والتَّخَلُّصِ مِنْ تَوَهُّمِ كَوْنِها مفْعُوْلاً مُطلَقاً إِذا لَمْ يكُنْ على بَيِّنَةٍ مِنْ أَحْكامِ هذا المَفْعولِ المُؤكِّدِ لعامِلِهِ. ومِمَّا جاءَ شاهِداً على هذِهِ الحالِ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1].
- قِراءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وغَيْرِهِ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[2].
- **قَوْلُ امْرَأَةٍ مِنَ العَرَبِ**[3]:

قُمْ قائِماً قُمْ قائِماً صادَفْتَ عَبْداً نائِماً

وعُشَراءَ رائِما

- **قَوْلُ الشَّاعِرِ**[4]:

أَصِخْ مُصِيْخاً لِمَنْ أَبْدَى نَصِيْحَتَهُ صَوْبُ الغَمامِ ودِيْمَةٌ تَهْمِي

والحالُ المُؤكِّدَة لِعامِلِها مَعْنَوِيّاً أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً مِنَ الحالِ المُؤكِّدَةِ لعامِلِها لَفْظِيّاً،

---

(١) النساء: ٧٩.

(٢) النحل: ١٢.

(٣) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٥٩.

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٥٩.

ومَعْنَوِيّاً في القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والكَلامِ، ومِنْ هذِهِ الحَالِ في كتابِ اللهِ سُبْحانَهُ:

- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[2].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[3].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[4].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[5].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾[6].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[7].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾[8].
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[9]: قَوْلُهُ (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُوْنَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ في مَوْضِعِ الحالِ مِنْ فاعِلِ (تَوَلَّيْتُمْ) العامِلِ فيها، على أَنَّها حالٌ مُؤَكِّدَةٌ مَعْنَوِيّاً لهذا العامِلِ؛ لأَنَّ التَّوَلِّيَ، والإِعْراضَ مُتَرادِفانِ دَلالِيّاً، وقِيْلَ إِنَّها مُبَيِّنَةٌ؛ لأَنَّ التَّوَلِّيَ يَكُوْنُ بالبَدَنِ، والإِعْراضَ يَكُوْنُ بالقَلْبِ[10]، ولا نَحُوجَ إِلى ذلِكَ؛ لأَنَّ

(١) الشعراء: ١٨٣.

(٢) النمل: ١٩.

(٣) مريم: ١٥.

(٤) مريم: ٣٣.

(٥) التوبة: ٢٥.

(٦) غافر: ٣٣.

(٧) النمل: ١٠.

(٨) مريم: ٦٦.

(٩) البقرة: ٨٣.

(١٠) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٢٨٨، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٤٧٢ (المكتبة الشاملة).

التَّرادُفَ يَكُوْنُ في المَعْنى العامِّ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾(١): القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها(٢).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾(٣): قَوْلُهُ (وهُمْ يَعْلَمُوْنَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ مِنْ فاعِلِ (يَكْتُمُوْنَ)؛ لأَنَّ كَتْمَ الحَقِّ يُوْمِئُ إلى أَنَّهُمْ يَعْلَمُوْنَهُ، على أَنَّهُ مِنْ بابِ إِخْفاءِ ما يُعْلَمُ، وقِيْلَ إِنَّها حالٌ مُبَيِّنَةٌ، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُوْنَ العِقابَ المُرَتَّبَ على مَنْ يَكْتُمُ الحَقَّ(٤).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾(٥): قَوْلُهُ (وهُوَ كافرٌ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ مِنَ فاعِلِ (فَيَمُتْ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ؛ لأَنَّ مَعْناها يُفْهَمُ مِمَّا قَبْلَها؛ لأَنَّ الارْتِدادَ يُوْمِئُ إلى الكُفْرِ(٦).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴾(٧): قَوْلُهُ (وأَنْتمْ لا تُظْلَمُوْنَ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (إِلَيكُمْ)، والعامِلُ فيها (يُوَفَّ)، وقِيْلَ إِنَّها تُشْبِهُ الحالَ المُؤَكِّدَةَ، لأَنَّ التَّوْفِيَةَ تُوْمِئُ إلى عَدَمِ الظُّلْمِ، وإِنَّها مُسْتَأْنَفَةٌ على أَنَّ اللهَ أَخبَرَهُمْ أَنَّ الظُّلْمَ لا يَقَعُ عَلَيْهِم(٨).

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ

---

(١) آل عمران: ٢٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٤١٧.

(٣) البقرة: ١٤٦.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٤٣٦.

(٥) البقرة: ٢١٧.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ١٥٠.

(٧) البقرة: ٢٧٢.

(٨) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٢/ ٦٩٥ (المكتبة الشاملة)، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٣٢٨.

﴿مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1]: قَوْلُهُ (وهُوَ مِنَ الكاذِبِيْنَ)، و(وهُوَ مِنَ الصَّادِقِيْنَ) جُمْلَتانِ اسْمِيَّتان في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ (فَصَدَقَتْ) يُوْمِئُ إِلى كَذِبِهِ، و(فكَذَبَتْ) يُوْمِئُ إِلى صِدْقِهِ[2].

- قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[3]: (بِغَيْرِ عِلْمٍ) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لعامِلِها (فيَسُبُّوا) مَعْنَوِيّاً؛ لأَنَّ ما قَبْلَها يُوْمِئُ إِلى مَعْناها.
- قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾[4]: قَوْلُهُ (على عَقِبَيْهِ) حـالٌ مِـنْ فاعِلِ (نَكَصَ) مُؤَكِّدَةٌ لعامِلِها (نَكَصَ: رَجَعَ) مَعْنَوِيّاً[5]، وقِيْلَ إِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بهذا العامِلِ.
- قَوْلُـهُ تَعـالى: ﴿قَدْ كَانَتْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ﴾[6]: القَـوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقَتِها[7].
- قَوْلُهُ تَعـالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾[8]: قَوْلُهُ (وهُوَ مُحْسِنٌ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (يُسْلِمْ) العامِلِ فيها، وهُوَ عامِلٌ يُوْمِئُ إِلى مَعْنَى هذِهِ الحالِ؛ لأَنَّ الَّذي يُسْلِمُ وَجْهَهُ إِلى اللهِ يُعَدُّ مُحْسِناً، وهِيَ حالٌ مُبَيِّنَةٌ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ لأَنَّ مَنْ يُسْلِمُ وَجْهَهُ يَكُوْنُ مُحْسِناً في عَمَلِهِ، وغَيْرَ مُحْسِـنٍ، ولا مُحْـوِجَ إِلى هـذا التَّأْوِيْـلِ؛ لأَنَّ المُسْلِمَ مُحْسِنٌ وَجْهُهُ[9].

---

(١) يوسف: ٢٦ – ٢٧.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٢٩٨.

(٣) الأنعام: ١٠٨.

(٤) الأنفال: ٤٨.

(٥) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ٢٨١، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٢٧،

(٦) المؤمنون: ٦٦.

(٧) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٥٨.

(٨) لقمان: ٢٢.

(٩) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٣٥٢، ابن عطيّة، تفسير ابـن عطيّـة ١/ ٣٩٣، القرطبـيّ، تفسير القرطبيّ: ٢/ ٧٥.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾[1]: القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقَتِها.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[2]: في نَصْبِ قَوْلِهِ (قائِماً بالقِسْطِ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[3]:

(أ) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ لعامِلِها (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ...)، على أَنَّ صاحِبها لَفْظُ الجَلالَةِ (اللهُ) ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وقَدْ رَدَّهُ أَبُوْحَيَّانَ؛ لأَنَّ هذهِ الحالَ لَيْسَتْ مِنْ بابِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لَعامِلِها؛ لأَنَّ قَوْلَهُ (قائِماً بالقِسْطِ) لَيْسَ بمَعْنَى (شَهِدَ)، أَوِ الحالِ المُؤَكِّدَةِ لَمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما في قَوْلِكَ: أَنا عَبْدُ اللهِ شُجاعا، وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ حالاً لازِمَةً. وقَدْ عَدَّ بَعْضُهُمْ صاحِبَ الحالِ لَفْظَ الجَلالَةِ، وما عُطِفَ عَلَيْهِ (وَالمَلائِكَةُ وَأُولُو العِلْمِ)؛ لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمْ قائِمٌ بالقِسْطِ ، وقِيْلَ إِنَّهُ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ (هُوَ).

وقَدِ انْتَصَرَ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ للزَّمَخْشَرِيِّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُتَّكِئاً:

- على أَنَّ كُلَّ حالٍ لازِمَةً تَعَدُّ مُؤَكِّدَةً، وأَنَّ كُلَّ حالٍ مُؤَكِّدَةٍ تُعَدُّ لازِمَةً، فلا فَرْقَ بَيْنَهُما، وعَلَيْهِ فإِنَّها لا تُعَدُّ قِسماً ثالثاً فَضْلاً عَنِ المُبَيِّنَةِ، والمُؤَكِّدَةِ.
- أَنَّها لا يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُبَيِّنَةً أَلبَتَّةَ، لأَنَّ المُبيِّنَةَ تَكُوْنُ مُتَنَقِّلَة، وهذا الانْتِقالُ مُحالٌ في هذِهِ الحالِ؛ لأَنَّ عَدْلَ اللهِ لا يَتَغَيَّرُ، وهُوَ لازِمٌ.
- أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ (قائِماً بالقِسطَ) يُوْمِئُ إِلَيْهِ الفِعْلُ (شَهِدَ اللهُ)، وما يَتَعَلَّقُ بِهِ (أَنَّهُ لَا إِلَـهَ إِلَّا هُوَ وَالمَلَائِكَةُ وَأُولُو العِلْمِ) لا الفعْلُ وَحْدَهُ.

(ب) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على النَّعْتِ لاسْمِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ (إِلَهَ).

(ج) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَدْح بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْبا تَقْدِيْرُهُ: أَمْدَحُ، أَوْ أَعْنِي.

(د) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على القَطْعِ، وهوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنِ، وهذا القَطْعُ يَكْمُنُ في أَنَّ الأَصْلَ في

---

(١) البقرة: ١١٢.

(٢) آل عمران: ١٨.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٣/ ٧٥ -، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٦١ – (المكتبة الشاملة).

(قائِماً بالقِسطِ) أَنْ يَكُوْنَ مُقْتَرِناً بحَرْفِ التَّعْرِيْفِ، ومَرْفُوْعاً على الصِّفَةِ للفْظِ الجَلالَةِ: شَهِدَ اللهُ القائِمُ بالقِسْطِ، على أَنَّ تَنْكِيْرَهُ جَعَلَهُ يُعْرَبُ حالاً، لأَنَّ النَّكِرَةَ لا تَكُوْنَ صِفَةً للمَعْرِفَةِ.

● قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[1]: يَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ (مُصَدِّقا) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لعامِلِها، وهُوَ (الحَقُّ)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ؛ لأَنَّ المُؤَكِّدةَ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما يأْتِيْ لا يَكُوْنُ العامِلُ فيها فِعْلاً، أَوْ ما يُشْبِهُهُ كما يَظْهَرُ لي، وقِيْلَ إِنَّ في العامِلِ فيها ثَلاثَةَ أَقْوالٍ[2]:

- أَنْ يَكُوْنَ فِعْلاً مُضْمَراً، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ شَيْءٌ في الجُمْلةِ قَبْلَها يَعْمَلُ فيها، على أَنْ يُراعَى في تَقْدِيْرِ هذا الفِعْلِ المُتَكَلِّمُ، والمُخاطَبُ، فإِنْ كانَ هذا المُتَكَلِّمُ يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ كما في قَوْلِكَ: أَنا عَبْدُ اللهِ شُجاعاً – كانَ العامِلُ: أُحَقُّ (مَبْنِيٌّ للمفْعُوْلِ) شُجاعاً، وإِنْ كانَ يُخْبِرُ عَنْ غيْرِهِ كما في: هذا عَبْدُ اللهِ شُجاعاً – كانَ العامِلُ: أَحِقُّهُ، أَوْ أَعْرِفُهُ (مَبْنِيٌّ للفاعِلِ) شُجاعاً، وهذا القَوْلُ المَشْهُوْرُ عِنْدَ النُّحاةِ، واخْتارَهُ عَبَّاس حسن[3] دُوْنِ ذِكْرِ القَوْلَيْنِ الآخَرَيْنِ، لأَنَّهُ أَقَلُّ تكَلُّفاً. ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُؤَكِّدَةً لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ، على أَنَّ (الحَقُّ) مَصْدَرٌ جامِدٌ غَيْرُ عامِلٍ.
- أَنَّهُ المُبْتَدَأُ على أَنْ يَكُوْنَ مُضَمَّناً مَعْنَى التَّنْبِيْهِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنُ خَرُوْفٍ.
- أَنَّهُ الخَبَرُ مُؤَوَّلاً بمُسَمًّى، وهُوَ قَوْلُ الزَّجاجِ.

ومِنَ الشِّعْرِ[4]:

● قَوْلُ لَبِيْدٍ:

وتُضِيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنِيْرَةً ... كجُمانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

---

(١) البقرة: ٩١.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٢/ ٧٧ (المكتبة الشاملة)، السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٤٠.

(٣) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٣٩٢، وانظر: النّجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ٢١٨ (هامش: ٤).

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٥٨.

● قَوْلُ لَبِيْدٍ:

فَعَلَـوْتُ مُرْتَقِبـاً عـلى ذِيْ هَبْـوَةٍ حَـرِجٍ إلى أَعْلامِهِـنَّ قَتامُهـا[1].

● قَوْلُ الشَّاعر:

فـإِنِّيْ اللَّيْـثُ مَرْهُوْبـاً حِمـاهُ وَعِيْـدِيْ زاجِـرٌ دُوْنَ افْـتِراسِي

على أَنَّ صاحِبَ الحال (اللَّيْثُ)، وهُوَ العامِلُ فيها لتَضَمُّنِهِ معْنَى التَّشْبيه.

● قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ[2]:

سَـلامَكَ رَبَّنـا في كُـلِّ وَقْـتٍ بَرِيْئـاً مـا تَغَنَّثْـكَ الـذُّمُوم

على أَنَّ (بَرِيْئاً) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِعامِلِها (سَلامَكَ) الَّذي هُوَ مَصْدَرٌ يُسْتَعْمَلُ بَدلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ، على أَنَّ المُرادَ: البَراءَةُ مِمَّا لا يَلِيْقُ بجَلالِهِ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيّانَ.

ومِنْهُ قَوْلُ العَرَبِ: هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْلُوْماً ذلِكَ، على أَنَّ المُرادَ: مَعْلُوْماً صلاحُهُ، وأَنَّ (مَعْلُوْماً ذلِكَ) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لعامِلِها (صِدْقٍ)، لأَنَّ (رَجُلُ صِدْقٍ) بمَعْنَى: صالِحٍ، فكَأَنَّهُ قِيلَ: هُوَ صالحٌ مَعْلُوْماً صَلاحُهُ[3].

وقَدْ عَدَّ ابْنُ مالِكٍ (عَطُوْفاً) في (شَرْحِ التَّسْهِيْلِ) في قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً - حالاً مُؤَكِّدَةً لِعامِلِها مَعْنَوِيّاً، لكَوْنِها تَوافِقُهُ في المَعْنَى، على تَوَهُّمِ كَوْنِ (أَبُوْكَ) عامِلاً، على أَنَّ المُرادَ العاطِفُ[4]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هُوَ الحَقُّ مُبَيِّناً، على تَوَهُّمِ كَوْنِ الحَقِّ صالِحاً للعَمَلِ، وهُوَ تَوَهُّمٌ يُغْنِيْنا عَنْ تَقْدِيْرِ عامِلٍ لَوْ عُدَّ ما مَرَّ مُؤَكِّداً لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ كما مَرَّ، ولكِنَّ فيْه تَوَهُّمَ كَوْنِ الجامِدِ عامِلاً.

---

(١) المُرْتَقِب: مَنْ يَرْقُبُ الأَصْحابَ، والهَبْوَة: الغُبارُ، والحرِج: الدّائِمُ، والأَعْلام: الجِبال، والقَتام: الغُبار.

(٢)انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٥٨. تَغَنَّثَ: تَلَزَّقَ بِكَ.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل، والتكميل: ٩/ ١٦٠، محمد عبد العزيز النَّجّار، ضياء السّالك إلى أَوْضح المَسالك: ٢/ ٢١٨ (هامش: ٤)..

O الحالُ المُؤكِّدةُ لِصاحِبِها:

تُعَدُّ هذِهِ الحالُ مِنْ زِياداتِ ابْنِ هِشام كما قيلَ، وهِيَ الَّتي لا يَتَحَقَّقُ بوُجُوْدِها مَعْنًى جَدِيْدٌ؛ لأَنَّ مَعْناها يُوْمِئُ إِلَيْهِ صاحِبُها، وهذا المَعْنَى يَكْمُنُ في الجَمْعِيَّةِ، والعُمُوْمِ، ويَتَبدَّى لي أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْها قَوْلُ سِيْبَوَيهِ: " هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ أَنَّهُ حالٌ يَقَعُ فيْهِ الأَمْرُ وهُوَ اسْمٌ: وذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيْعاً، وعامَّةً، وجَماعَةً، كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِهِمْ قِياماً، وإِنَّما فَرَّقْنا بَيْنَ هذا البابِ، والبابِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الجَمِيْعَ، وعامَّةً اسْمانِ مُتَصَرِّفانِ، تَقُوْلُ: كَيْفَ عامَّتُكُمْ، وهؤُلاءِ قَوْمٌ جَمِيْعٌ... وأَمَّا كُلُّهُمْ، وجَمِيْعُهُمْ، وأَجْمَعُوْنَ، وعامَّتُهُمْ، وأَنْفُسُهُمْ فلا يَكُنَّ إلاَّ صِفَةً "(1)، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّ هذِهِ الأَلْفاظَ يَشِيْعُ اسْتِعْمالُها في التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيّ؛ لأَنَّها تَدُلُّ على العُمُوْمِ، والشُّمُوْلِ.

ومِمَّا جاءَ في القرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ مُواضِعَ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ(2):

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾(3).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾(4).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(5).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾(6).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (54) مِن دُونِهِۦ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾(7).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾(8)

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٧٦–٣٧٧، وانظر الحَدِيْثَ عَنْ هذِهِ الأَلْفاظَ فيما مَضَى.
(2) انظر ما مَضَى.
(3) يونس: ٩٩.
(4) يونس: ٢٨.
(5) يونس: ٤.
(6) يونس: ٦٥.
(7) هود: ٥٥.
(8) يوسف: ٨٣.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦٓ﴾[1].
- قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[2].
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[3]: البَيِّناتُ واحِدَتُها بَيِّنَةٌ، وهِيَ الحُجَّةُ الواضِحَةُ، والظـاهِراتُ الإِعْجازِ، وآياتُ اللهِ نَفْسُها تُعَدُّ حَقّاً، وعلَيْـهِ فـإِنَّ (بَيِّنـاتٍ) حـالٌ مُؤَكِّـدَةٌ لصـاحِبِها (آياتُنا)[4].
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[5]: القَوْلُ في (بَيِّناتٍ) في هذِهِ الآيةِ كالقَوْلِ فيها في سابِقَتِها.

O الحالُ المُؤَكِّدَةُ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ:

تُوْسَمُ هذِهِ الحالُ:

- بأَنَّ مَعْناها يُسْتَفادُ مِمَّا قَبْلَها كالحالَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ.
- أَنَّ الغَرَضَ مِنَ التَّوْكِيْدِ بالحالِ فيها يَكْمُنُ[6]:

* في بَيانِ اليَقِيْنِ كما في قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ مَعْلُوْماً، وهُوَ زَيْـدٌ مَعْلُومـاً، وقَـوْلِ سـالِمِ بْـنِ دارَةَ[7]:

---

(١) الرعد: ١٨.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) مريم: ٧٣.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٤٣٣، محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٤٠.

(٥) مريم: ٧٣.

(٦) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٠، عباس حسن، النحو الوافي: ٣٩٢.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٠.

أنـــا ابْـــنُ دارَةَ مَعْرُوْفـــاً بِهـــا نَسَـــبِيْ وهَـــلْ بِـــدارَةَ - يـــا لَلنَّـــاسِ - مِـــنْ عـــارِ

على أَنَّ المُرادَ: لا شَكَّ في ذلِكَ

* في الفَخْرِ كما في قَوْلِكَ: أَنا فُلانٌ بَطَلاً.
* في التَّعظِيْمِ كما في قَوْلِكَ: أَنْتَ العالِمُ مَهِيْباً.
* في التَّحْقِيْرِ كما في قَوْلِكَ: هُوَ الجانِيْ مَقْهُوْراً.
* في التَّصاغُرِ كما في قَوْلِكَ: رَبِّ أَنا عَبْدُكَ فَقِيْراً إِلَيْكَ.
* في التَّهْدِيْدِ، والوَعِيْدِ كما في قَوْلِكَ: فُلانٌ قاهِرٌ للأَبطالِ قـادِراً عـلى الفَتْـكِ بِـكَ، أَنـا فُلانٌ مُتَمَكِّناً مِنْكَ، فاتَّقِ غَضَبِيْ، وقَوْلِ الرّاجِزِ عَطاءِ السَّعْدِيِّ[1]:

أَنا أَبُوْ المِرْقالِ عَفّاً فَظّا
لِمَنْ أُعادِيْ مِدْسَراً دِلَظّا[2]

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ هـذِهِ الأَغْـراضَ لا تَتَحَقَّـقُ إِلاّ بالتَّواصُـلِ الإِخْبـارِيِّ بَـيْنَ المُـتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ، وما في السِّياقِ اللُّغَوِيِّ، وغَيْرِ اللُّغَوِيِّ مِنْ إِيْماءاتٍ إِلَيْها.

- أَنَّها كالحالَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ لا تَكُوْنُ مُتَنَقِّلَةً كالحالِ المُؤَسِّسَةِ، أَوِ المُبَيِّنَةِ كـما في قَوْلِـهِ تَعـالَى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[3]، بَلْ تَكُوْنُ مُوْمِئَةً إِلى مَعْنًى مُلازِمٍ، أَوْ شِبْهِ مُلازِمٍ[4].

ويتبَدَّى لِي أَنَّ النُّحاةَ جُمْهُوْرَهُمْ قَدْ أَهْمَلَ، أَوْ تَجاهَلَ ما يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ إِلَيْهِ لفظَةُ (شِبْهِ المُلازِمِ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ[5]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَآلِيْفِ النَّحْوِ الحَدِيْثَةِ الَّتي يُعَدُّ ما فيها تَهْذِيْباً لما في التَّآلِيْفِ القَدِيْمَةِ، أَوِ اجْتِراراً لَهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الحَدِيثَ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ يُطالِعُ القـارِئَ

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦٠.

(٢) الدِّلَظُّ: الشَّدِيْدُ الدَّفْعِ، والمِدْسَرُ: الشَّدِيْدُ الدَّفْعِ.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦١.

(٥) انظر: السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٣٠ -، الصّبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٨.

في كِتابِ سِيبَوَيْه في بابِ (هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأنَّهُ خَبَرٌ للمعْرُوْفِ المَبْنِيِّ على ما هُوَ قَبْلَهُ مِنَ الأَسْماءِ المُبْهَمَةِ)[1]، على أنَّ الأَسْماءَ المُبْهَمَةَ أَسْماءُ الإشارَةِ، والضَّمائِرُ، وما يُشْبِهُها.

ولتَتَّضِحَ هذِهِ المَسأَلَةُ رَأَيت أَنْ أُدَوِّنَ بَعْضَ ما جاءَ في (كتابِ سِيْبَوَيْهِ) مُطَوَّلاً: "... وما يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ خَبَرٌ للمَعْرُوْفِ المَبنيِّ على الأسْماءِ غَيْرِ المُبْهَمَةِ. فأَمَّا المَبْنِيُّ على الأَسْماءِ المُبْهَمةِ فقَوْلُكَ: هذا عَبْدُ اللهِ منْطَلِقاً، وهؤُلاءِ قَوْمُكَ مُنْطَلِقِيْنَ، وذاكَ عَبْدُ اللهِ ذاهِباً، وهذا عَبْدُ اللهِ مَعْرُوْفاً. فهذا اسْمٌ مُبْتَدَأٌ يُبْنَى عَلَيْهِ ما بَعْدَهُ، وهُوَ عَبْدُ اللهِ. ولمْ يَكُنْ ليَكونَ هذا كَلاماً حَتَّى يُبْنَى عَلَيْهِ، أَوْ يُبنَى على ما قَبْلَهُ، فالمُبْتَدَأ مُسْنَدٌ، والمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مُسنَدٌ إِلَيْهِ، فقَدْ عَمِلَ هذا فيما بَعْدَه كما يَعْمَلُ الجارُّ، والفِعْلُ فيما بَعْدَهُ. والمَعْنَى أَنَّكَ تُرِيْدُ أَنْ تُنَبِّهَهُ لَهُ مُنطَلِقاً لا تُرِيْدُ أَنْ تُعَرِّفَهُ عَبْدَ اللهِ؛ لأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكَأَنَّكَ قُلْتَ: انْظُرْ إِلَيْهِ مُنْطَلِقاً، فمُنْطَلِقٌ حالٌ صارَ فيها عَبْدُ اللهِ، وحالَ بَيْنَ مُنْطَلِق وهذا كما حالَ بَيْنَ راكِبٍ والفعْلِ حِيْنَ قُلْتَ: جاءَ عَبْدُ اللهِ راكِباً، صارَ (جاءَ) لعَبْدِ اللهِ، وصارَ الرَّاكِبُ حالاً، فكَذلِكَ هذا... وأَمَّا هُوَ فعَلامَةُ مُضْمَرٍ، وهُوَ مُبتَدَأٌ، وحالُ ما بَعْدَهُ كحالِهِ بَعْدَ هذا، وذلِكَ قَوْلُكَ: هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوْفاً، فصارَ المَعْرُوْفُ حالاً، وذلِكَ أَنَّكَ ذَكَرتَ للمُخاطَبِ إِنْساناً كانَ يَجْهَلُهُ، أَوْ ظَنَنْتَ أَنَّهُ يَجْهَلُهُ، فكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَثْبِتْهُ، أَوِ الزَمْهُ مَعْرُوْفاً، فصارَ المَعْرُوْفُ حالاً كما كانَ المُنْطَلِقُ حالاً حِيْنَ قُلْتَ: هذا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، والمَعْنَى أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُوَضِّحَ أَنَّ المَذْكوْرَ زَيْدٌ حِيْنَ قلْتَ (مَعْرُوْفاً)، ولا يَجُوْزُ أَنْ تَذْكُرَ في هذا المَوْضِعِ إلاَّ ما أَشْبهَ المَعْرُوْفَ؛ لأَنَّهُ يُعَرِّفُ، ويُؤَكِّدُ، فلَوْ ذُكِرَ هذا الإِنْطِلاقُ كانَ غيْرَ جائِزٍ؛ لأَنَّ الانطِلاقَ لا يُوَضِّحُ أَنَّهُ زَيْدٌ، ولا يُؤَكِّدُه. ومَعْنَى قَوْلِهِ (مَعْرُوْفاً): لا شَكَّ، ولَيْسَ ذا في مُنْطَلِقٍ، وكذلِكَ هُوَ الحَقُّ بَيِّناً، ومَعْلُوْماً؛ لأَنَّ ذا مِمَّا يُوَضِّحُ، ويُؤَكِّدُ بِهِ الحَقُّ... وقَدْ تَقُوْلُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ، وأَنا عَبْدُ اللهِ فاخراً، أَوْ مُوْعِداً، أَيْ اعْرِفْنِيْ بما كُنْتَ تَعرِفُ، وبما كانَ بَلَغَكَ عَنِّيْ، ثُمَّ يُفَسِّرُ الحالَ الَّتي كانَ يَعْلَمُهُ عَلَيْها، أَوْ تَبْلغُهُ، فيَقُوْلُ: أنا عَبْدُ اللهِ كَرِيماً جَواداً، وهُوَ عَبْدُ اللهِ شُجاعاً بَطَلاً. وإذا ذَكَرْتَ شَيْئاً مِنْ هذِهِ الأَسْماءِ الَّتي هِيَ عَلامَةٌ للمُضْمَرِ فإِنَّهُ مُحالٌ أَنْ يَظْهَرَ بَعْدَها الاسْمُ إذا كُنْتَ تُخْبِرُ عَنْ عَمَلٍ، أَوْ صِفَةٍ غَيْرِ عَمَلٍ، ولا تُرِيدُ أَنْ تُعَرِّفَهُ بأَنَّهُ زَيْدٌ، أَوْ عَمْرٌو، وكذلِكَ إذا لَمْ تُوْعِدْ، ولَمْ تَفْخَرْ، أَوْ تُصغِّرْ نَفْسَكَ؛ لأَنَّكَ في هذِهِ الأَحْوالِ تُعَرِّفُ ما تُرَى أَنَّهُ قَدْ جُهِلَ، أَوْ تُنزِلُ

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٧.

المُخاطَبَ مَنْزِلَةَ مَنْ يَجْهَلُ فَخراً، أَوْ تَهَدُّداً، أَوْ وَعِيداً، فصارَ هذا كَتَعْرِيفِكَ إِيَاهُ باسْمِه. وإِنَّما ذَكَرَ الخَلِيْلُ رَحِمَهُ اللهُ هذا لتَعْرِفَ ما يُحالُ مِنهُ، وما يَحْسُنُ، فإِنَّ النَّحْوِيِّيْنَ مِمَّا يَتَهاوَنُوْنَ بالخلف إذا عَرَفُوا الإِعْرابَ. وذلكَ أَنَّ رَجُلاً مِنْ إِخْوانِكَ، ومَعْرِفَتِكَ لَوْ أَرادَ أَنْ يُخْبِرَكَ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَنْ غَيْرِهِ بأَمْرٍ، فقالَ: أَنا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقاً، وهُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً – كانَ مُحالاً؛ لأَنَّـه إِنَّما أَراد أَنْ يُخْبِرَكَ بالانْطِلاقِ، ولَمْ يَقُلْ هُوَ، ولا أَنا حَتَّى اسْتَغْنَيْتَ أَنْتَ عَنِ التَّسمِيَةِ، لأَنَّ (هُوَ)، و(أَنا) عَلامَتانِ للمُضْمَر، وإِنَّما يُضْمَرُ إذا عَلِمَ أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ مَنْ يَعْنِيْ إِلاَّ أَنَّ رَجُلاً لَوْ كانَ خَلْفَ حائِطٍ، أَوْ في مَوْضِعٍ تَجْهَلُهُ فِيْهِ، فقُلْتَ: مَنْ أَنْتَ ؟ فقالَ: أَنا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقاً في حاجَتِكَ كانَ حَسَناً. وأَمَّا ما يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ مَبْنِيٌّ على اسْمٍ غَيْرِ مُبْهَمٍ فقَوْلُكَ: أَخُوْكَ عَبْدُ اللهِ مَعْرُوْفاً، هذا يَجُوْزُ فيْهِ جَمِيْعُ ما جازَ في الاسْمِ بَعْدَ هُوَ، وأَخَواتِها "[1].

واكْتَفَى أَبُوْ حَيَّانَ النَّحْوِيّ بتَدْوِيْنِ ما جاءَ في (شَرْحِ التَّسهيل) لابْنِ مالِكٍ في كِتابِهِ (التَّذييل، والتكميل في شرح كتاب التسهيل): " قالَ المُصَنِّفُ في الشَّرْحِ[2]: الانْطِلاقُ في الأَوَّلِ مَجْهُوْلٌ، فالإِعْلامُ بِهِ مَقْصُوْدٌ غَيْرُ مُسْتَغْنًى عَنْ ذِكْرِهِ، فحَقُّهُ أَنْ يُرْفَعَ بمُقْتَضَى الخَبَرِيَّةِ، والاسْمُ الَّذي قَبْلَهُ مَعْلُوْمٌ مُسْتَغْنًى عَنْ ذِكْرِهِ، فحَقُّهُ أَلاَّ يُجْعَلَ خَبَراً، وإِذا جُعِلَ خَبراً ما حَقُّهُ أَلاَّ يَكُوْنَ خَبَراً، وجُعِلَ فَضْلَةً ما حَقُّهُ أَنْ يَكُوْنَ عُمْدَةً – لَزِمَ كَوْنُ النَّاطِقِ بذلِكَ مُحِيْلاً، وكَوْنُ المَنْطُوْقِ بِهِ مُحالاً عَمَّا هُوَ بِهِ ، فهذا مَعْنَى قَوْلِ سِيْبَوَيْه قَوْلٍ: كانَ مُحالاً، وإِنَّما اسْتَحْسَنَ قَوْلَ مَنْ قالَ: أَنا عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقاً في حاجَتِكَ؛ لأَنَّ السَّائِلَ كانَ عَهْدُهُ مُنْطَلِقاً في حاجَتِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقُوْلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ ؟ فصارَ ما عَهْدُهُ بمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ثَبَتَ لَهُ في نَفْسِهِ كَشُجاعٍ، وكَرِيْمٍ، فأَجْراهُ مُجْراهُ "[3].

ويَتَبَدَّى لِيْ مِنْ هذَيْنِ المُقْتَبَسَيْنِ:

* أَنَّ النُّحاةَ جُمْهُوَرَهُمْ قُدامَى، ومُحْدَثِيْنَ قَدْ تَناسَوْا النَّصَّ على الحالِ الشَّبِيْهَةِ باللاَّزِمَةِ، أَوْ ما يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ إِلَيْهِ، أَوْ تُبَيِّنَ بِهِ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٧ – ٨١.

(٢) انظر: ٢/ ٣٥٨ – ٣٥٩.

(٣) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٦١.

* أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ هُنالِكَ تواصُلٌ إِخْبارِيٌّ بَيْنَ الْمُتكلِّمِ والمُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ بِأَيَّةِ وَسِيْلَةٍ.
* أَنَّ المَعْنَى يَتَحَكَّمُ في الإِعْرابِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَكادُ النُّحاةُ يُهْمِلُوْنَها؛ لأَنَّ غايَتَهُمُ القُصْوَى الإِعْرابُ.
* أَنَّهُ لا بدَّ مِنْ مُراعاةِ المَعْنَى في تَحْدِيْدِ ما يُعَدُّ رُكْناً أَساسِيّاً، أَوْ فَضْلَةً ذاتَ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ مُتَمِّمَةً للمَعْنَى.
* أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ التَّرْكيبُ اللُّغَوِيَ الخاضِعُ للإِعْرابِ في نَصٍّ لِرَبْطِهِ بما قَبْلَهُ، وما بَعدَهِ، أَوْ بِما يُؤَثِّرُ فيْهِ دَلالَةً، ولفظاً.
* أَنَّ ما وَصَلَ إِلَيْنا مِنْ شَواهِدَ، أَوْ كَلامٍ مَصْنُوْعٍ يُعَدُّ مِنْ بابِ المَكْتُوْبِ لا المَسْمُوْعِ بالإِضافَةِ إِلَينا.
* أَنَّهُ لا نُحْوِجَ إِلى تَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، أَوْ تَوْسِعَتِهِ إِذا لم تُحَقِّقْ هذِهِ التَّوْسِعَةُ غَرَضاً مَعْنَوِيّاً، ولا سِيَّما إِذا قام مَقامَهُ لفظٌ آخرُ يُحَقِّقُ أَمْنَ اللبْسِ كما في ذِكْرِ العَلَمَيْنِ عِبْدِ اللهِ، وزَيْدٍ في التَّرْكِيْبَيْنِ المَصْنوعَيْنِ الوارِدَيْنِ في النَّصَّيْنِ المُقتبَسَيْنِ؛ لأَنَّ المُخاطَبَ لَا يَجْهَلُهُما، فهُوَ في حاجَةٍ إِلى ما تَتِمُّ بِهِ الفائِدَةُ كالانطِلاقِ فيهِما الَّذي يُعَدُّ رُكْناً أَساسِيّاً لا فَضْلَةً، لأَنَّهُ المَقْصُوْدُ، أَوِ المُرادُ.
* أَنّ ما في هذيْنِ التَّرْكِيْبَيْنِ المَصْنُوْعَيْنِ يَخْتَلِفُ عَمّا في قَوْلِكَ: هُو زَيْدٌ معْرُوْفاً؛ لأَنَّ المُتكلِّم يَتحَدَّث عَنْ إِنْسان يَجْهَلُهُ المُخاطَبُ، وهذا الجَهْلُ يَسْمَحُ بِزِيادَةِ الحالِ على هذا القَوْلِ تَوْضِيحاً، وتَقْيِيْداً؛ وهذا ما يُرِيْدُهُ المُتَكلِّمُ، ويَقْصِدُهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الأَصْلَ في (مُنْطَلِقاً) أَنْ يَكُوْنَ مَرْفُوْعاً على الخَبَرِ للضَّمِيْرِ (أَنا، هُوَ)، ولكِنَّهُ انْزاحَ مِنَ الرَّفعِ إِلى النَّصْبِ، فيَكُوْنُ مُحالاً مِنَ الرَّفْعِ إِلى النَّصْبِ، ويَكُونُ المُتكَلِّمُ مُحِيْلاً لَهُ.

وعَلَيْهِ فإِنَّ ما يُشْبِهُ الحالَ اللاَّزِمَةِ – كما يَتَبَدَّى لِيْ – هُوَ هذا المُحالُ، على أَنَّهُ لا يُمْكِنُ الاسْتِغْناءُ عَنْه؛ لأَنَّ المَعْنَى الَّذي يُرِيْدُهُ المتكَلِّمُ لا يَتِمُّ إِلاَّ بِهِ، ويُمْكِنُ أَنْ يكُوْنَ مُوَضِحاً إِذا كانَ المُخاطَبُ يَجْهَلُ هذا العَلَمَ، أَوْ يَشكُّ فيه، على أَنَّهُ يُعْرَفُ في حالِ كَوْنِهِ مُنْطَلِقاً. ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ النَّصبُ في هذيْنِ التَّرْكِيْبَيْنِ المَصْنُوْعَيْنِ على الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ الأَصْلِ إِلى النَّصْبِ.

وتُقَيَّدُ الحالُ المُؤَكِّدةُ مَعْنًى لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ:

- بِأَنْ تَكُوْنَ الجُمْلَةُ الَّتي يُؤَكَّدُ مَضْمُوْنُها اسْمِيَّةً.
- بِأَنْ يَكُوْنَ رُكْنا هذِهِ الجُمْلَةِ (المُبْتَدَأُ، والخَبَرُ) الَّتِيْ يُؤَكَّدُ مَضْمُوْنُها جامِدانِ؛ إِذْ لَوْ كانا غَيْرَ ذلِكَ لَمَا عُدَّتِ الحالُ مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ؛ لأَنَّها قَدْ يَكُوْنُ العامِلُ فيها أَحَدُ هذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ إِذا كانَ مُشْتَقّاً، أَوْ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ كما في قَوْلِكَ: أَنْتَ الأَسَدُ قَوِيّاً، على أَنَّ الأَسَدَ مُؤَوَّلٌ بالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (شُجاعٌ)، فتَكُوْنُ الحالُ (قَوِيّاً) مُؤَكِّدَةً لما يَعْمَلُ فيها، وهُوَ الأَسَدُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتْ بَعْضَ النُّحاةِ يُقَيِّدُوْنَ كَوْنَ هذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ بالجُمُوْدِ المَحْضِ، وهوَ تَقْيِيْدٌ أَهْمَلَهُ عبّاس حسَن مُؤْثِراً عليْهِ الرَّأْيَ الآخَرَ الَّذي اكْتَفَى بِقَيْدِ الجُمُوْدِ.
- بِأَنْ يَكُوْنَ رُكْناها مَعْرِفَتَيْنِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ الحالَ تُؤَكِّدُ شَيْئاً مَعْرُوْفاً، ومُسْتَقِرّاً في الأَذْهانِ، وإِلى أَنَّ التَّأْكِيْدَ يَكُوْنُ للمَعارِفِ كما في التَّأْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ أَجازُوا أَنْ يُؤَكَّدَ بأَلفاظِ الشُّمُوْلِ، والعُمُوْمِ ما يُحْمَلُ على أَنَّهُ مِنْ بابِ النَّكِرَةِ المَحْدُوْدَةِ كما في: يَوْمٍ، ولَيْلَةٍ، وشَهْرٍ، وأُسْبُوْعٍ، وسَنَةٍ، وحَوْلٍ، وأَضْرابِها، ومِنَ النَّكِرَةِ غَيْرِ المَحْدُوْدَةِ الَّتي لا تُؤَكَّدُ عِنْدَهُمْ: وَقْتٌ، وزَمَنٌ، ودَهْرٌ، وحِيْنٌ، وأَضْرابُها.
- بِأَنْ تَكُوْنَ مُؤَخَّرَةً عَنْ هذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وُجُوْباً، والعامِلِ فيها.
- بِأَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيها، وصاحِبُها مَحْذُوْفَيْنِ وُجُوْبا؛ لأَنَّ رُكْنَيْ هذِهِ الجُمْلَةِ جامِدانِ لا يَعْمَلانِ، وتَدُلُّ عَلَيْهِما هذِهِ الجُمْلَةُ قَبْلَها، على أَنَّ تَقْدِيْرَهُما: أَعْلَمُهُ، أَوْ أَعْرِفُهُ، أَوْ أُحِقُّهُ، وأَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحالِ ضَمِيْرَ النَّصْبِ المُتَّصِلَ المَفْعُوْلَ بِهِ إِذا كانَ الرُّكْنُ الأَوَّلُ المُبْتَدَأُ غَيْرَ ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ، وهُوَ ضَمِيْرٌ يُوْجِبُ أَنْ يَكُوْنَ المَحْذُوْفانِ: أُحِقُّنِي، وأَعْرِفُنِيْ، وأَعْلَمُ أَنِّي. وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ لا تَكُوْنُ مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ إِذا كانَ في هذِهِ الجُمْلَةِ فِعْلٌ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ في العَمَلِ كما مَرَّ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ تَقْدِيْرِ العامِلِ فيها، وصاحِبِها؛ لأَنَّ الاكْتِفاءَ بالوَظِيْفَةِ الدَّلاليَّةِ، ووُضُوْحَ المَعْنَى، وبَيانَهُ يَقُوْمانِ مَقامَ هذَيْنِ المَحْذُوْفَيْنِ.

ومِمّا عُدَّ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ حالاً مُؤَكِّدَةً لِمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ على وَفْقِ ما مَرَّ مِنْ قُيُوْدٍ:

● قَوْلُـــــهُ تَعــــالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾(1): يَكادُ مُصَنِّفُو كُتُبِ إعرابِ القُرآنِ الكريم، وغَيْرُهُم(2) يُجْمِعُوْنَ على عَدِّ (مُصَدِّقا) حالاً مُؤَكِّدَةً دُونَ التَّصْريحِ بأنَّها حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لَمضمُوْنِ الجُمْلَةِ، ولَعَلَّ السَّبَبَ في ذلِكَ يَعُوْدُ إلى أنَّ كَثِيراً مِنَ النُّحاةِ المُتَقَدِّمِيْنَ قَدْ تَناسَوا هذا النَّوْعَ مِنَ الحالِ المُؤَكِّدَةِ، واتَّبَعُوا في ذلِكَ سَيْبَوَيْهِ.

وقَدْ عَدَّ ابْنُ عاشُوْر(3) هذِهِ الحالَ مُؤَسِّسَةً اتِّكاءً على أنَّ قَوْلَهُ (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) يُوْمِئُ إلى وَصْفٍ زائِدٍ على ما يُوْمِئُ إلَيْهِ مَعْنَى جُمْلَةِ قَوْلِهِ (وهُوَ الحَقُّ)؛ لأنَّ الكِتابَ قَدْ يَكُوْنُ حَقّاً، ولا يُصَدِّقُ كِتاباً آخَرَ، ولا يُكَذِّبُهُ، وذكَرَ أنَّ في مَجِيْءِ الحالِ مِنَ الحالِ (وهُوَ الحَقُّ) زِيادَةَ اسْتِحْضارِ شؤُوْنِهِمْ، وهَيْئاتِهِمْ.ويَتَبَدَّى لي أنَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَ هذِهِ الحالِ مُؤَكِّدَةً لَمضمُوْنِ الجُمْلَةِ تَوافُرُ فيها ما مَرَّ مِنْ قيُوْدٍ، وأنَّ الكَتابَ الحَقَّ، وهُوَ القُرْآنُ الكَرِيْمُ يُصَدِّقُ الكُتُبَ السَّماوِيَّةَ الأُخْرَى، ولا يُكَذِّبُها.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾(4): القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابقَتِها(5).

● قَوْلُـــــهُ تَعــــالَى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(6): للنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبِ (قائِماً بالقِسْطِ) أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ(7):

---

(1) البقرة: ٩١.

(2) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٣٠٧، ابن الشجريّ، الأمالي الشّجريّة: ٢/ ٢٨٥ [ابن عطيّة، تفسير ابن عطيّة: ١/ ١٧٩ (المكتبة الشاملة)، الشوكاني، فتح القدير: ١١٣٢ (المكتبة الشاملة)، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١/ ٦٠٨ (المكتبة الشاملة) .

(٣) انظر: تفسير التحرير، والتنوير: ١/ ٦٠٨ (المكتبة الاشاملة).

(٤) فاطر: ٣١.

(٥) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: ٢/ ٣٨٢ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٧٥، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٣١٣

(٦) آل عمران: ١٨ .

(٧) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٣/ ٧٥، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ١٦١، الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٤٣، ابن عطيّة، تفسير ابن عطيّة: ٢/ ٣٨٢.

* أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ لَفْظِ الجَلالَةِ، على أَنَّ العامِلَ فيها (شَهِدَ)، أَوْ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ لَمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ (لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ)، على أَنَّ العامِلَ فيها، وصاحِبَها محْذُوْفانِ كما مَرَّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الزَّجاجَ قَدْ أَجازَ أَنْ يَعْمَلَ فيها خَبَرُ المبْتَدأ؛ لأَنَّهُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى المُشْتَقِّ، وقِيْلَ إِنَّهُ المُبْتَدأُ لكوْنِهِ مُضَمَّناً مَعْنى التَّنْبِيْهِ، والأَوْلى، والأَظْهَرُ رَأْيُ الجُمْهُوْرِ، وقِيْلَ إِنَّ صاحِبَ هذِهِ الحالِ المُتعاطِفاتُ، على أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْها قائِمٌ بالقِسْطِ.

* أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الصِّفَةِ لاسْمِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ (إِلَهَ).

* أَنْ يَكُوْنَ منصوْباً على المَدْحِ على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً.

* أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على القَطْعِ، على أَنَّ الأَصْلَ: شَهِدَ اللهُ القائِمُ بالقِسْطِ، وأَنَّ تَنْكِيْرَهُ أَسْهَمَ في انْزِياحِهِ مِنَ الرَّفْعِ على الصِّفَةِ إِلى النَّصْبِ على الحالِ، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ كما مَرَّ.

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ الأَوْلَى النَّصْبُ على الحالِ المُؤَكِّدَةِ لَمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ على أَلاَّ يُعْتَدَّ بالعامِلِ فيها، وصاحِبِها.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾(١): (مُسْتَقِيْماً): حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لَمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قبْلَها(٢).

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾(٣): قِيْلَ إِنَّ (آيَةً) حالٌ العامِلُ فيها مَعْنَى اسْمِ الإِشارَةِ، أَوْ ما في حَرْفِ التَّنْبِيْهِ (ها) مِنْ مَعْنَى، وإِنَّهُ مُضْمَرٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ الجُمْلَةُ تَقْدِيْرُهُ: انْظُرْ إِلَيْها، على أَنَّها حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لَمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَها(٤).

---

(١) الأنعام: ١٢٦.

(٢) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٦٤، ابن عطيّة، تفسير ابن عطيّة: ٢٣٤٤، السّمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٤٥٨ (المكتبة الشاملة).

(٣) الأعراف: ٧٣.

(٤) انظر: الزمخشريّ، الكشاف:٢/ ١٢٠، ابن عطيّة، تفسير ابن عطيّة: ٣/ ١٨٥، البيضاويّ، تفسير البيضاويّ: ٣/ ٢٠، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٢/ ٨٥، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٩٢ (المكتبة الشاملة)، الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٩.

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴾[1]: في (نَزَّاعَـةً) قِراءتانِ: قِراءةُ حَفْصٍ، وأَبِي حَيْوَةَ، وغَيْرِهما بالنَّصْبِ، وقِراءةُ السَّبْعَةِ، والحَسَنِ بالرَّفْعِ، وفي قِراءةِ النَصْبِ تَأْوِيْلانِ[2]:

- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الحالِ، على أَنَّ في صاحِبِها أَوْجُهاً: أَنَّهُ الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ في (لَظَى)، على أَنَّها تُعامَلُ مُعامَلَةَ المُشْتَقَّاتِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها عَلَماً كالحارِثِ، والعَبَّاسِ، وأَنَّها بمَعْنى التَّلَظِّي، أَوْ أَنَّهُ فاعِلُ الفِعْلِ (تَدْعُو) قُدِمَتْ عَلَيْهِ هذِهِ الحالُ، أَوْ أَنَّهُ مَحْذُوْفٌ هُوَ والعامِلُ، والتَّقْدِيْرُ: تَتَلَظَّى نَزَّاعَةً للشَّوَى، وهذِهِ الحالُ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُؤَكِّدَةً لمَضمونِ الجُمْلَةِ قَبْلَها؛ لأَنَّ هذا شأنُ لَظَى، وإِمّا أَنْ تَكُوْنَ مُتَنَقِّلَةً؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ تَوْقيفِيٌّ، على أَنَّ الأَوْلَى، والأَظْهَرَ عِنْدِيْ التَّأْكِيْدُ لمَضْمُوْنِ الجُمْلَةِ قَبْلَها، لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً مِنْ حَيْثُ كَوْنُ العامِلِ مَضْمُوْنَ الجُمْلَةِ، أَوْ تَناسِيْ هذا العامِلِ، وصاحِبِها تَماماً كما يَتَبَدَّى لي. ولَمْ يُجِزِ المُبَرِّدُ النَّصْبَ على الحالِ؛ لأَنَّ الحالَ تَكُوْنُ فيما يَجُوْزُ، وما لا يَجُوْزُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في (لَظَى)؛ لأَنَّها لا تَكُوْنُ إِلاّ نَزَّاعَةً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَوافَرُ في الحالِ المُبَيِّنَةِ، ولعَلَّ ما يَرُدُّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ تِلْكَ الشَّواهِدُ السَّابِقَةُ الَّتي تُعَزِّزُ التَّوْكِيْدَ فَضْلاً عَنْ إجازَةِ النُّحاةِ لهذا النَّوْعِ مِنَ الحالِ.

وللنَّحْوِيِّيْنِ في قراءَ الرَّفعِ (نَزَّاعَةٌ) أَقْوالٌ:

- أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً ثانِياً لـ (إِنَّ)، على أَنَّ الأَوَّلَ (لَظَى).
- أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً لمُبْتَدَأً مَحْذُوْفٍ تَقْدِيرُهُ: هِيَ نَزَّاعَةٌ، ولا مُحْوِجَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ حَمْلَ الكَلامِ على ظاهِرِهِ أَوْلَى مِنَ تَقْدِيْرِ مَحْذُوْفٍ.
- أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً لـ(إِنَّ)، على أَنَّ (لَظَى) بَدَلٌ مِنَ الضَمِيْرِ المُتَّصِلِ اسْمِ (إِنَّ).
- أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً للمُبْتَدَأ (لَظَى)، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسمِيَّةَ خَبَرُ (إِنَّ)، وأَنَّ اسْمَها ضَمِيْرُ القِصَّةِ (ها)

---

(١) المعارج: ١٤ — ١٧.

(٢) انظر: ابن عطيّة، تفسير ابن عطيّة: ١٥/ ٩٤، الأنباريّ، البيان في غَرِيب إعراب القرآن: ٢/ ٤٦١، أبو حيان النّحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٣٤، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ٢٤٤، مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٧، السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٤٥٧.

- أَنْ تكُوْنَ صِفَةً لـ (لَظَى) على أنّها لَيْسَتْ عَلَماً، وأنّها بمَعْنَى اللَّهَبِ، وهُوَ وَجْهٌ يَرُدُّهُ مَنْعُ (لَظَى) مِنَ الصَّرْفِ.

- أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على الاخْتِصاصِ، على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: أَعْنِي، أَوْ أَخُصُّ نَزَّاعَةً للشَّوَى، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

ومِنَ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ الَّتي تُطالِعُ القارِئَ في مَظانِّ النَّحْوِ: زَيْدٌ أَخُوْكَ مَعْلُوْماً (تعَيُّن)، أَنا فُلانٌ شُجاعاً (فَخر)، هُوَ فُلانٌ جَلِيْلاً (تَعْظِيم)، هُوَ فُلانٌ مَقْهُوْراً (تَحْقِيْر)، أَنا عَبْدُ اللهِ فَقِيْراً إلى عَفْوِكَ (تَصاغُر)، أَنا فُلانٌ مُتَمَكِّناً، فاتَّقِ غَضَبِي (تَهْدِيْد، ووَعِيْد) كما مَرّ، وزَيْدٌ أَبُوْكَ عَطُوْفاً، وهُوَ أَخِي مُساعِداً، ومُرافِقاً، وناصِحاً، وغَيْرُها.

(٨/ ٣) الحالُ المُوَطِّئَةُ:

المُوَطِّئَةُ اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: وَطَّأَهُ (هَيَّأَهُ، ودَمَّثَهُ، وسَهَّلَهُ)، وهذا الفِعْلُ بمَعْنَى: وَطَأَهُ، على أَنَّ التَّضْعِيْفَ يُوْمِئُ إلى المُبالَغَةِ في التَّوْطِئَةِ، والمَصْدَرُ: تَوْطِئَةٌ، وتَوْطِيْءٌ، ووِطَاءٌ قِياساً على: فَسَّرَ تَفْسِيْراً، وتَفْسِرَةً، وفِسّاراً، وكَذَّبَ تَكْذِيْباً، وتَكْذِبَةً، وكِذّاباً. وقَدْ يُوْمِئُ إلى الدَّلالَةِ نَفْسِها: المُمَهِّدَةُ، والمُؤْذِنَةُ، والمُشْعِرَةُ.

والحالُ المُوَطِّئَةُ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[1]، وغَيْرِهِ[2] - هِيَ الحالُ الجامِدَةُ المَوْصُوْفَةُ بمُشْتَقٍّ، أَوْ ما يشْبِهُهُ، على أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ الحالُ الحَقِيْقِيَّةُ، وهِيَ حالٌ تُؤَدِّي إلى تَطْوِيْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وتَوْسِعَتِهِ لتَحْقِيْقِ مَعْنًى لا تُوْمِئُ إلَيْهِ الحالُ المُشْتَقَّةُ الحَقِيْقِيَّةُ، وهذِهِ الدَّلالَةُ تَكْمُنُ في أَنَّ هذِهِ الحالَ تُهَيِّئُ الذِّهْنَ، وتُمَهِّدُ الطَّرِيْقَ أَمامَهُ لسَماعِ هذِهِ الحالِ الحَقِيْقِيَّةِ، وتُسْهِمُ في تَشْوِيْقِهِ إلى هذِهِ الحالِ الحَقِيْقِيَّةِ المَقْصُوْدَةِ، والمُرادةِ، فتَفْرِضُ عَلَى المُخاطَبِ، أَوِ السّامِعِ، أَوِ القارِئِ أَنْ يُشْغِلَ ذِهنَه مُفَكِّراً ومُتَأَمِّلاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُكْسِبُ هذِهِ الحالَ مَكانَةً، واهْتِماماً أَكْثَرَ مِمّا يُطالِعُنا في غَيْرِ هذِهِ الحالِ المُوَطِّئَةِ، ولَسْتُ أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُوْنَ لهذِهِ الدَّلالَةِ نَظِيْراً في أَعْرافِ المُجْتَمَعِ، وعاداتِهِ، ومُعْتَقَداتِهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ خِلالِ تَهْيِئَةِ مَنْ يَنْتَظِرُوْنَ ظُهُوْرَ رَئِيْسِ الدَّوْلَةِ لإلْقاءِ خِطابٍ، وتَشْوِيْقِهِمْ إلى هذا الظُّهُوْرِ، وقُبَيْلَ

---

(١) مريم: ١٧.

(٢) تحدثتُ عن هذِهِ الحال فيما مَضَى.

الإِطْلالِ يُعْلِنُ أَحَدُ المَسْؤُولِينَ ظُهُورَ هذا الرَّئِيس، ودُخُولَهُ مَكانَ الاحْتِفالِ، أَوْ إِلْقاءِ الخِطابِ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّهُ لا ضَيْرَ فِي أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْها المُمَهِّدَةُ، أَوِ المُؤْذِنَةُ، أَوِ المُشْعِرَةُ. ويُطالِعُ القارِئَ مُصْطَلَحُ التَّوْطِئَةِ فِي بابِ البَدَلِ، على أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ وُسِّعَ بِهِ التَّرْكِيبُ اللُّغَوِيُّ، وطُوِّلَ لتَشْوِيقِ السّامِعِ، أَوِ المُخاطَبِ بتَهْيِئَةِ ذِهْنِهِ لِذِكْرِ البَدَلِ المَقْصُوْدِ لذاتِهِ، وتَتَبَدَّى هذِهِ المَسْأَلَةُ بوُضُوحٍ، وجَلاءٍ تامَّيْنِ فِي بَدَلِ الغَلَطِ كما في قَوْلِكَ: أَوَّلُ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِيْنَ عُمَرُ بْنُ الخَطّابِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيْقُ، وهُوَ بَدَلٌ لا يَقَعُ فِي القُرْآنِ، والكَلامِ الفَصِيْحِ؛ لأَنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْهُ باسْتِعْمالِ حَرْفِ الإِضْرابِ (بَلْ). والقَوْلُ نَفْسُهُ فِي اللاّمِ المُوَطِّئَةِ، أَوِ المُؤْذِنَةِ، أَوِ المُشْعِرَةِ الدّاخِلَةِ على أَداةِ الشَّرْطِ؛ على أَنَّها تُوَطِّئُ جَوابَ القَسَمِ للقَسَمِ، أَوْ تُمَهِّدُهُ لَهُ، وتُوْمِئُ إِلى أَنَّ هُناكَ قَسَماً مَحْذُوْفاً، وأَنَّ الجَوابَ للقَسَمِ لا للشَّرْطِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [1]. ولَسْتُ أَسْتَبْعِدُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بابِ التَّوْطِئَةِ تَقْدِيْمُ خَبَرِ المَخْصُوْصِ بالمَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ فِي الغالِبِ باسْتِعْمالِ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) فِي أُسْلُوْبِ المَدْحِ، والذَّمِّ إِذا أُعْرِبَ مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً، والقَوْلُ نَفْسُهُ فِيما يُعَدُّ مِنْ بابِ لُغَةِ (أَكَلُوْنِي البَراغِيْثُ) كما فِي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [2] على أَنَّ (الَّذِيْنَ ظَلَمُوا) بَدَلٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فِي (وأَسَرُّوا).

(٨/ ٤) الحالُ السَّبَبِيَّةُ:

يُطالِعُنا مُصْطَلَحُا السَّبَبِيِّ، والسَّبَبِيَّةِ فِي ثَلاثِ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ هِيَ:

(أ) النَّعْتُ: مِنْ ذلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ **الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾ [3] على أَنَّ (الظّالِمِ أَهْلُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ للقَرْيَةِ.

---

(١) العلق: ١٥ — ١٦.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) النساء: ٧٥.

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ﴾[1] عـلى أَنَّ (مُخْتَلِفٌ أَلْوانُه) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ(شَرابٌ).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا﴾[2] على أَنَّ (مُخْتَلِفاً أَلوانُها) نَعْـتٌ سَـبَبِيٌّ لـ(ثَمراتٍ).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾[3] على أَنَّ (مُخْتَلفـا أَلْوانُـهُ) نَعْـتٌ سَـبَبِيٌّ لـ(زَرْعاً).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[4] على أَنَّ (مُخْتَلِـفٌ أَلوانُهُ) نَعتٌ سَبَبِيٌّ لَمنْعُوْتٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: نَوْعٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوانُهُ.
- قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا﴾[5] عـلى أَنَّ (مُخْتَلِـفٌ أَلْوانُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ (جُدَدٌ: جَمْعُ جُدَّةٍ، وهِيَ الطَرِيْقَةُ).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[6]: قَوْلُهُ (للقاسِيَةِ قُلُـوْبُهُـمْ...) شِـبْهُ جُمْلَةٍ خَبَرٌ لـ (فَوَيْـلٌ)، و(قُلُـوْبُهُمْ) فاعِـلٌ لاسْـمِ الفاعِـلِ (القاسِـيَةِ)، ويَظْهَـرُ لِي أَنَّ (القاسِيَةِ) نَعْـتٌ سَـببِيٌّ لَمَوْصُـوْفٍ مَحْـذُوْفٍ حَلَّـتِ الصِّـفَةُ مَحَلَّـهُ، وأَخَـذَتْ إِعْرابَـهُ، والتَّقْدِيْرُ: لأُوْلئِكَ القاسِيَةِ قُلُوْبُهُمْ، أَوْ للأَشْخاصِ القاسِيَةِ قُلُوْبُهُمْ.
- قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾[7]: في (ودانِيَةً) خَمْسُ قِراءَاتٍ[8]:

---

(1) النحل: ٦٩.
(2) فاطر: ٢٧.
(3) الزمر: ٢١.
(4) فاطر: ٢٨.
(5) فاطر: ٢٧.
(6) الزمر: ٢٢.
(7) الإنسان: ١٢ — ١٤.
(8) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٩، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٩٦، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ: ١٩/ ١٣٩، مكّيّ بن أبي طالب: ٢/ ٤٣٨، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ٢٨٩، ابن عطية تفسير ابن عطيّة: ١٥/ ٢٤٢، السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٦٠٥ (المكتبة الشاملة).

- قِراءَةُ الجُمْهُوْرِ (دانِيَةً) بالنَّصْبِ، ولِلنَّحْوِيِّيْنَ في تَوْجِيْهِها خَمْسَةُ أَقْوالٍ:

* أَنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على مَحَلِّ الحالِ (لا يَرَوْنَ فيها...)، على أَنَّ (ظِلالُها) فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ (دانِيَةً)، على أَنَّ التَّأْنِيْثَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّ الفاعِلَ (ظِلالُها) جَمْعُ تَكْسِيْرٍ، وإِلى الفَصْلِ بَيْنَ الفاعِلِ، وما يَعْمَلُ فِيْهِ بالجارِّ والمَجْرُوْرِ (عَلَيْهِمْ).

* أَنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على الحالِ المُفْرَدَةِ (مُتَّكِئِيْنَ فيها...)، والقَوْلُ في فاعِلِها، وتَأْنِيْثِها كالقَوْلِ في الوَجْهِ السَّابِقِ.

* أَنْ تَكُوْنَ صِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وجَنَّةً دانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها، والقَوْلُ في فاعِلِها، وتَأْنِيْثِها كالقَوْلِ في الوَجْهِ السَّابِقِ.

* أَنْ تَكُوْنَ مَعْطُوْفَةً على (جَنَّةً) في الآيَةِ (١٢)، والقَوْلُ في فاعِلِها، وتَأْنِيْثِها كالقَوْلِ في الوَجْهِ السَّابِقِ.

* أَنْ تَكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على المَدْحِ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ: أَخُصُّ، أَوْ أَمْدَحُ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ كَوْنَها مَنْصُوْبَةً على الحالِ عَطْفاً على الَّتي قَبْلَها، وصِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ أَوْلَى، وأَظْهَرُ، لِكَوْنِ هذيْنِ الوَجْهَيْنِ أَقَلَّ تَكَلُّفاً، ومُسايَرَةً للمَعْنَى.

- قِراءَةُ أَبِيْ حَيْوَةَ: (دانِيَةٌ) بالرَّفْعِ، وفِيْ تَوْجِيْهِها قَوْلانِ:

* أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً مُقَدَّما على أَنَّ المُبْتَدَأَ المُؤَخَّرَ: ظِلالُها.

* أَنْ تَكُوْنَ مُبْتَدَأً على أَنَّ (ظِلالُها) فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ على مَذْهَبِ الأَخْفَشِ، والكُوْفِيِّيْنَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الاعْتِمادِ على نَفْيٍ، أَوْ ما يُشْبِهُهُ.

- قِراءَةٌ شاذَّةٌ حَكاها العُكْبَرِيُّ: (ودانِيَةٍ) بالجَرِّ، على أَنْ تَكُوْنَ صِفَةً لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وجَنَّةٍ دانِيَةٍ، على أَنَّ العَطْفَ على الضَّمِيْرِ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ في (فيها) مِنْ غَيْرِ إِعادَةِ العامِلِ على المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ، على أَنَّ (ظِلالُها) فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ، على أَنَّها مُضَمَّنَةٌ مَعْنَى (مُشْرِفَة)؛ لأَنَّ (دَنا) لا يَتَعَدَّى بـ(على) بَلْ بـ(إِلَى)، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (عليْهِمْ).

- قِراءَةُ الأَعْمَشِ، وابْنِ مَسْعُوْدٍ (ودانِياً) بالتَّذْكِيْرِ، والنَّصْبِ لِكَوْنِ هذا الجَمْعِ مُذَكَّراً، ومَفْصُوْلاً عَنْ العامِلِ فيْهِ بـ(عَلَيْهِمْ).

- قِراءَةُ أُبَيٍّ: (ودَانٍ) بالتَّذْكِيرِ، والرَّفعِ على الابْتِداءِ، على أنَّ الفاعِلَ (ظِلالُها) سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ كما مَرَّ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾[1] على أَنَّ (فاقِعٌ لَوْنُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ (بَقَرَةٌ).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ النَّعْتَ السَّبَبِيَّ يَتْبَعُ مَنْعُوْتَهُ في حُكْمَيْنِ:

* أَنَّهُ يَتْبَعُهُ في الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ.
* أَنَّهُ يَتْبَعُهُ في التَّعْرِيْفِ، والتَّنْكِيرِ.

ولا يَتْبَعُهُ فيما يأْتِي:

* في المَعْنَى.
* في التَّذْكِيْرِ، والتَّأْنِيْثِ.
* في الإِفْرادِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ.

ويَتْبَعُ مَرْفُوْعَهُ فِيما يأْتِي:

* في المَعْنَى.
* في التَّذْكِيْرِ، والتَّأْنِيْثِ، إِذْ يَأْخُذُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ حكْمَ الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ، أَوْ نائِبِهِ مِنْ حَيثُ وُجُوْبُ التَّأْنِيْثِ، وجَوازُهُ.
* في الإِفْرادِ لا في التَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، إِذْ يَأْخُذُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ حُكْمَ الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ، أَوْ نائِبِهِ، على أَنَّ المُطابَقَةَ لا تَكُوْنُ إِلاَّ في (لُغَةِ أَكَلُوْنِيْ البراغِيْثُ).

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَيْضاً أَنَّ هذا النَّعْتَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ مُشْتَقّاً يَرْفَعُ فاعِلاً مُضافاً إِلى ضَمِيرِ المَنْعُوْتِ قَبْلَهُ، وهذا الضَّمِيْرُ لا بدَّ مِنْ أَنْ يُطابِقَ هذا المَنْعُوْتَ في الإِفرادِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ، والتَّأْنِيْثِ، وهُوَ يُسَمَّى سَبَباً؛ لأَنَّه كالحَبْلِ الَّذِيْ يَرْبِطُ صاحِبَ النَّعْتِ النَّحْوِيِّ بالمَرْفُوْعِ بهذِهِ الحالِ، وهذا المَرْفُوْعُ يُعَدُّ صاحِبَ النَّعْتِ المَعْنَوِيِّ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ أُطْلِقَ عَلَيْهِ مُصْطَلَحُ النَّعْتِ السَّبَبِيِّ.

---

(١) البقرة: ٦٩.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذِهِ الأَحْكامِ، والخَصائصِ في الخَبَرِ السَّبَبيِّ، والحالِ السَّبَبِيَّةِ، على أَنَّ الخَبَرَ يَكُوْنُ في الغالِبِ أَقَلَّ تَعْرِيْفاً مِنَ المُبْتَدَأ، ولا يَتْبَعُهُ في التَّعْرِيْفِ، والتَّنْكِيْرِ، أَوِ الإِفْرادِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، والتَّأْنِيْثِ، والتَّذْكِيْرِ، والمَعْنَى، وأَنَّ الحال الأَصْلُ فيها أَنْ تَكُوْنَ نَكِرَةً مُشْتَقَّةً، وأَنَّ صاحِبَ الحالِ الأَصْلُ فيهِ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً، أَوْ نَكِرَةً بِمُسَوِّغٍ مِنَ المُسَوِّغاتِ المَعْرُوْفَةِ.

(ب) الخَبَرُ السَّبَبِيُّ: مِنْ ذلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ﴾[1]: يَجُوزُ في (سائِغٌ شَرابُهُ) أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً آخَرَ سَبَبِيّاً لاسْمِ الإِشارَةِ (هذا)، على أَنَّ (شَرابُهُ) فاعِلٌ لاسْمِ الفاعِلِ (سائِغٌ)، وأَنْ يَكُوْنَ (شَرابُهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّراً خَبَرُهُ (سائغٌ) مُؤَخَّرٌ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (هذا). والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ عاصِمٍ، وعِيْسَى (سَيِّغٌ شَرابُهُ) على أَنَّ (سَيِّغٌ) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنْ بابِ (فَيْعِلٍ)، وقِراءَةِ عِيسَى (سَيْغٌ) بالتَّخْفِيفِ[2].
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3]: قَوْلُهُ (مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللهِ) خَبَرُ (أَنَّ)، على أَنَّ (حُصُوْنُهُمْ) فاعِلُ اسْمِ الفاعِلِ (مانِعَةٌ)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ خَبراً مُقَدَّماً، على أَنَّ (حُصُوْنُهُمْ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّر.

ومِنَ الأَمْثِلَةِ المَصْنُوْعَةِ: زَيْدٌ ناجِحٌ أَخُوْهُ، الرَّجُلُ كَرِيْمٌ أَخُوْهُ، وغَيْرُهُما.

(ج) الحالُ السَّبَبِيَّةُ: مِنْ ذلِكَ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾[4]: في نَصْبِ (مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ) تَأْوِيْلانِ[5]:

---

(١) فاطر: ١٢.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٩/ ٣٢٠ (المكتبة الشاملة).

(٣) الحشر: ٢.

(٤) الأنعام: ١٤١.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٥/ ١٨٩ (المكتبة الشاملة).

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ السَّبَبِيَّةِ، على أَنَّ (أُكُلُهُ) فاعِلٌ لاسْم الفاعِلِ، وقِيْلَ إِنَّ هذِهِ الحالَ السَّبَبِيَّةَ إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ مُقَدَّرَةً؛ لأَنَّ النَّخْلَ، والزَّرْعَ لاَ يَحْتَوِيانِ على مَأْكُوْلٍ حِيْنَ خُرُوْجِهِما، فتَكُوْنُ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾(١) كما سَيَأْتِيْ، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُقارَنَةً، وهِيَ تِلْكَ الحالُ الَّتِيْ يَتَحَقَّقُ مَعْناها، ومَعْنَى العامِلِ فيها في وَقْتٍ واحِدٍ، فَيَكُوْنُ زَمَناهُما مُقْتَرِنَيْنِ، كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ سَعِيْدا، على أَنَّ زَمَنَ الَمجِيْءِ، والسَّعادَةِ مُقْتَرِنانِ كما سيأْتِي، وعَلَيْهِ فإِنَّ في الكَلام مُضافاً مَحْذُوْفاً تَقْدِيْرُهُ: وثَمَرَ النَّخْلِ، وحَبَّ الزَّرْعِ مُخْتَلِفاً أُكُلُه، على أَنَّ الأُكُلَ المَأْكُوْلُ.

وفِيْ مُفَسِّرِ الضَمِيْرِ فِي (أُكُلُهُ) أَقْوالٌ:

- أَنَّهُ الزَّرْعُ فَقَط؛ لأَنَّهُ الَّذيْ يَظْهَرُ فِيْهِ الاخْتِلافُ بالنِّسْبَةِ إِلى المَأْكُوْلِ كالقَمْحِ، والشَّعِيْرِ، وغَيْرِهِما على أَنَّ في الكَلام حَذْفَ حالٍ (والنَّخْلَ) تَقْدِيْرُها: والنَّخْلَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ.
- أَنَّهُ النَّخْلُ، والزَّرْعُ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وهُوَ قَوْلٌ لَيْسَ بجَيِّدٍ عِنْدَ أَبِيْ حَيّان؛ لأَنَّ العَطْفَ بالواوِ لا يُجَوِّزُ إِفْرادَ ضَمِيْرِ المُتَعاطِفَيْنِ.
- أَنَّهُ ما ذُكِرَ قَبْلَهُ مِنْ هذِهِ الأَشْياءِ المُنْشَآت جَمِيْعِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ تَكُوْنُ لَها جَمِيْعِها، وهُوَ قَوْلُ الحَوْفِيِّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ أَبِيْ حَيّان إِلاَّ إِذا حُمِلَ الكَلامُ على حَذْفِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: ثَمَراتِ جَنَّاتٍ، ورُوْعِيَ هذا المَحْذُوْفِ، وقِيْلَ إِنَّ التَّقْدِيْرَ: مُخْتَلِفاً أُكُلُ ثَمَراتِ الجَنَّاتِ، وما بَعْدَها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ فِيْهِ إِضافَةَ الشَّيْءِ إِلى نَفْسِه.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى تَوَهُّمِ ما مَرَّ مِنْ حَيْثُ حَذْفُ المُضافِ، أَوِ الحالِ؛ لأَنَّ إِفْرادَ هذا الضَمِيْرِ يُعَدُّ سِيْما عل مَكانَةِ الاثْنَيْنِ (النّخْل، والزَّرْع)، واحْتِياج الإِنْسانِ إِلَيْهِما مَعاً، ولذلكَ صُيِّرا شَيْئاً واحداً لِشِدَّةِ التِصاقِهِما في هذِهِ المَسْأَلَةِ، وهذا التَّصْيِيْرُ يُعَدُّ إِفْرادُ الضَّمِيْرِ سِيْما عَلَيْهِ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾(٢): قَوْلُهُ (مُخْتَلِفا أَلْوانُهُ) حالٌ مِنْ (ما ذرأ

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) النحل: ١٢ – ١٣.

لَكُمْ)، على أنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ مَعْطُوْفٌ على (اللَّيْلَ والنَّهارَ) على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ما خَلَقَ فيها منْ حَيَوانٍ، وثَمَرٍ وشَجَرٍ، وغَيْرِ ذلِكَ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ، وهُوَ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ مَنْصُوْبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: خَلَقَ، أَوْ أَنْبَتَ[1].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[2]: قَوْلُهُ (خاشِعَةً أَبْصارُهُمْ) حالٌ سَبَبِيَّةٌ مِنْ واو الجَماعَةِ في (يَسْتَطِيْعُوْنَ).

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴿٤٣﴾ خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[3]: قَوْلُهُ (خاشِعَةً أَبْصارُهُمْ) حالٌ سَبَبِيَّةٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (يُوْفِضُوْنَ).

● قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾[4]: سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ الحالِ[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[6]: في (خُشَّعاً) أَرْبَعُ قِراءاتٍ[7]:

* قِراءَةُ قَتادَةَ، وابْنِ كَثِيْرٍ، ونافِعٍ، وعاصِـمٍ، وابْـنِ عـامِرٍ، وغَـيْرِهِمْ: (خُشَّـعاً) بِجَمْـعِ التَّكِسِيْرِ الَّذي لِلكَثْرَةِ، والنَّصْـبِ عـلى الحـالِ السَّـبَبِيَّةِ الْمُقَدَّمَـةِ عـلى العامِـلِ فيهـا، وصاحِبِها (يَخْرُجُوْنَ)، على أنَّ (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ) حالٌ سَبَبِيَّةٌ مِنْ فاعِلِ (يَخْرُجُوْنَ)، وجاءَتْ هذِهِ الحالُ مُطابِقَةً لِصاحِبِها واوِ الجَماعَةِ، على أنَّ هذِهِ القِراءَةَ مَحْمُوْلَـةٌ عـلى لُغَةِ (أَكَلُوْنِيْ البَراغِيثُ)، وهيَ مَحْمُوْلَةٌ عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ على الحالِ الحَقِيْقِيَّةِ لا السَّبَبِيَّةِ،

---

(١) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٩١، الزمخشريّ، الكشّاف: ٢/ ٥٦٨.

(٢) القلم: ٤٢ – ٤٣.

(٣) المعارج: ٤٢ –٤٣

(٤) الإنسان: ١٢ – ١٤.

(٥) انظر الصفحة:٢٥٦.

(٦) القمر: ٧.

(٧) انظر: أبو حيان النحوي، البحـر المحـيط: ٨/ ١٧٥، الشـوكاني، فـتح القـدير: ٥/ ١٢١، العكـبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢١١٩٣، القرطبيّ، تفسير القرطبـيّ: ١٧/ ١٢٩، الزمخشريـ، الكشـاف: ٣/ ١٨٢، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ١٢٢.

على أَنَّ فاعِلَ (خُشَّعاً) ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ فِيْه، وأَنَّ (أَبْصارُهُمْ) بَدَلُ بَعضٍ مِنْ كُلٍّ مِنْ هذا الفاعِلِ المُسْتَتِرِ كما يَظْهَرُ لي. وقِيْلَ إِنَ أَسْماءَ الفاعِلِيْنَ إذا قُدِّمَتْ على الجَماعَةِ يَجُوْزُ فيها التَّوْحِيْدُ كما في قِراءة (خاشِعاً أبصارُهُمْ)، والتَّأْنِيْثُ كما في قِراءَةِ (خاشِعَةً أَبصارُهُمْ)، والجَمْعُ كما في هذِهِ القِراءَةِ (خُشَّعا أَبصارُهُمْ)، وهيَ مَسأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برِجالٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ، وحَسَنَةٍ أَوْجُهُهُمْ، وحِسانٍ وُجُوْهُهُمْ.

* قراءَةُ ابْنِ عَبّاسٍ، وغَيْرِهِ: (خاشِعاً أَبْصارُهُمْ)، على أَنَّ التَّذْكِيْرَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ الفاعِلَ جَمْعُ تَكْسِيْرٍ، وهُوَ جَمْعٌ يَجُوْزُ فيْهِ إِذا كانَ بَعْدَ الفِعْلِ التَّذْكِيْرُ، والتَّأْنِيْثُ.

* قِراءَةُ ابْنِ مَسْعُوْدٍ، وغَيْرِهِ: (خاشِعَةً أَبْصارُهُمْ) كما مَرَّ.

* قِراءَةُ قَوْلِهِ تَعالَى: (خُشَّعٌ أَبْصارُهُمْ) بالرَّفْعِ على الخَبَرِ المُقَدَّمِ على المُبْتَدَأ (أَبْصارُهُمْ)، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ حالٌ منْ واوِ الجَماعَةِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ عَدُّ الأَصْلِ (خُشَّع)، على أَنَّ النَّصْبَ مُنْزاحٌ مِنْهُ؛ لأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ تَدُلُّ على الثَّباتِ، والاستِمْرارِ على خِلافِ الحالِ المُشْتَقَّةِ فضْلاً عَمَّا يُحَقِّقُهُ هذا الانْزِياح مِنْ تَوْكِيْدِ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ زِيادَةً على التَّقْدِيْمِ الَّذي تُعَدُّ فيْهِ الحالُ مِحْوَرَ هذِهِ الجُمْلَةِ، أَوْ بُؤْرَتَها. والقَوْلُ نَفْسُهُ في انْزِياحِ (خُشَّعاً) مِنَ الإِفْرادِ إلى الجَمْعِ إذا رغِبْنا في عَدِّ الأَصْلِ النَّصبَ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[1]: أَجازَ ابْنُ عاشُوْرٍ أَنْ يَكُوْنَ (قَلِيْلاً) حالاً سَبَبِيَّةً[2]: " وانْتَصَبَ (قَلِيْلاً) على الحالِ مِنْ ضَميْرِ المُخاطبِيْنَ، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ، والمَصْدَرُ المُؤَوَّلُ في مَحَلِّ الفاعِلِ بـ(قلـيْلاً)، فهِيَ حالٌ سَبَبِيَّةٌ "[3].

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ تَقْدِيْرَ الكَلامِ على وَفْقِ هذا الإِعْرابِ: وجَعلْنا لكُمْ فيها مَعايِشَ قَلِيْلاً شُكْرُكُمْ لَذلِكَ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ المُضافَ إِلَيْهِ في (شُكْرُكُمْ) فاعِلٌ في المَعْنَى. وأَجازَ

(١) الأعراف: ١٠.

(٢) انظر: تفسير التحرير والتنوير: ٨/ الجزء الثاني: ٣٥.

(٣) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٨/ الجزء الثاني: ٣٥.

النَّحْوِيُّوْنَ[1] أَنْ تَكُوْنَ (ما) زائدةً للتَّوْكِيْد، على أَنَّ (قَلِيْلاً) نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً: شُكْراً قَلِيْلاً تَشْكُرُوْنَ. ولَعلَّ ما مَرَّ مِنْ إعْرابٍ يَتَحَكَّمُ فيْه المَعْنَى المُراد.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[2]: أَجازَ ابْنُ عاشُوْرٍ أَنْ يَكُوْنَ المُرادُ بـ(قُضِيَ الأَمْرُ): تَمَّ أَمْرُ اللهِ بِزَجِّهِمْ في العَذابِ، أَوْ أَنَّ الأَمْرَ: أَمْرُ اللهِ بِمَجِيْءِ يَوْمِ القِيامَةِ (إذا حَضَرُوا)، على أَنَّ (وَهُمْ في غَفْلَةٍ) حالٌ سَبَبِيَّةٌ مِنَ الأَمْرِ: " وجُمْلَةُ (وهُمْ في غَفْلَةٍ) حالٌ مِنَ الأَمْرِ، وهِيَ حالٌ سَبَبِيَّةٌ، إِذِ التَّقْدِيْرُ: إِذْ قُضِيَ أَمْرُهُمْ... ومَعْنَى جُمْلَةِ الحالِ على الاحْتِمالِ الأَوّلِ في مَعْنَى الأَمْرِ الكِنايَةُ عَنْ سُرْعَةِ صُدُوْرِ الأَمْرِ بِتَعْذِيْبِهِمْ، أَيْ قُضِيَ أَمْرُهُمْ على حِيْنَ أَنَّهُمْ في غَفْلَةٍ، أَيْ بهت، وعلى الاحْتِمالِ الثاني: تَحْذِيْرٌ مِنْ حُلُوْلِ يَوْمِ القِيامَةِ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ يُؤْمِنُوا... "[3].

ولَمْ يُطالِعْنِي نَحْوِيٌّ في المَظانِّ الَّتِي عُدْتُ إِلَيْها عَدَّ صاحِبَ الحالِ (الأَمْرُ)، فهُمْ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ صاحِبَ الحالِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الضَّمِيْرَ المُسْتَتِرَ في (فِيْ ضَلالٍ مُبِيْنٍ)؛ لأَنَّهُ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الضَّمِيرَ المُتَّصِلَ المَفْعُوْلَ بِهِ في (وأَنْذِرْهُمْ)[4].

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عاشُوْرٍ مِنْ بابِ تَفْسِيْرِ المَعْنَى، أَوْ على تَوَهُّمِ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِير: قُضِيَ الأَمْرُ غافِلِيْنَ عَنْهُ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ في (عَنْهُ) هُوَ الرَّابِطُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الحالَ السَّبَبِيَّةَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَرْفَعَ ضَمِيْراً عائِداً على صاحِبِ الحالِ (الأَمْرُ) في الغالِبِ. وهذِهِ الحالُ لا تَخْتَلِفُ عَنْ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَّخَاسِرُونَ ﴾[5]. ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ هذِهِ الحالَ، وأَضْرابَها تُوْمِئُ إِلى السَّبَبِيَّة، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحْتاجُ إِلى تَوَهُّمٍ تَأْوِيْلٍ، وإِجازَةِ كَوْنِ هذِهِ الحالِ السَّبَبِيَّةِ جُمْلَةً.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[6]

(١) انظر: ابن عطيّة، تفسير ابن عطية: ٢/ ٣٧٧ (المكتبة الاشاملة).

(٢) مريم: ٣٨ - ٣٩.

(٣) ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٦/ ١٠٩.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٧/ ٦٠٤.

(٥) يوسف: ١٤.

(٦) الأعراف: ٣.

عَدَّ ابْنُ عاشُورٍ قَوْلَهُ تَعالَى: (قَلِيْلاً ما تَذَكَّرُوْنَ) حالاً سَبَبِيَّةً: " وجُمْلَةُ (قَلِيْلاً ما تَـذَكَّرُوْنَ) هِـيَ في مَوْضِعِ الحالِ مِنْ (لا تَتَّبِعُوا)، وهِيَ حالٌ سَبَبِيَّةٌ كاشِفَةٌ لِصاحِبِها، ولَيْسَتْ مُقَيِّـدَةً للنَّهْيِ لِظُهُوْرِ أَنَّ المُتَّبِعِيْنَ أَوْلِياءَ مِنْ دُوْنِ اللهِ لَيْسُوا إِلاَّ قَلِيْلِيْ التَّذَكُّرِ، ويَجُوْزُ جَعْلُ الجُمْلَـةِ اعْتِراضاً تَذْيِيْلِيّاً، ولَفْظ (قَلِيْلاً) يَجُوْزُ أَنْ يُجْعَلَ على حَقِيْقَتِهِ؛ لأَنَّهُمْ قَـدْ يَتَـذَكَّرُوْنَ، ثُـمَّ يُعْرِضُـوْنَ عَـنِ التَّذَكُّرِ في أَكْثَرِ أَحْوالِهِمْ، فهُمْ في غَفْلَةٍ مُعْرِضُـوْنَ، وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُـوْنَ (قلِيلاً) مُسْتَعاراً لِمَعْنَـى النَّفْيِ، والعَدَمِ على وَجْهِ التَّلْمِيْحِ... "[1]. وأَجازَ أَنْ تَكُوْنَ (ما) مَصْدَرِيَّةً، ومَزِيْدَةً.

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ مُصْطَلَحَ الجُمْلَةِ قَـدْ يُـرادُ مِنْـهُ المَصْـدَرُ المُـؤَوَّلُ، ويُعَـزِّزُهُ كَـوْنُ (مـا) مَصْدَرِيَّةً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قلِيْلاً تَذَكُّرُكُم، وقَدْ يُرادُ مِنهُ الجُمْلَةُ حَقِيْقَةً، على أَنَّ (مـا) زائِـدَةٌ، وأَنَّ النَّعْتَ السَّبَبِيَّ ما تُـؤَوَّلُ بِـهِ الجُمْلَـةُ، وهُـوَ المُشْتَقُّ؛ لأَنَّ الحـالَ المُفْـرَدَةَ هِـيَ الأَصْـلُ، والتَّقْدِيْرُ: ولا تَتَّبِعُوا مِنْ دُوْنِ اللهِ أَوْلِياءَ قَلِيْلاً مُتَـذَكِّرُوْكُمْ تَوَهُّمـاً، أَوْ: قلـيْلاً تَـذَكُّرُكُمْ عـلى وَضْعِ المُشْتَقِّ مَوْضِعَ المَصدَرِ، ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ كَلامُهُ على تَفْسِيْرِ المَعْنَى.

ويَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُمْكِنُ عَدُّ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، أَوِ الفِعلِيَّةِ الحالِيَّتَيْنِ مِنْ بابِ الحالِ السَّـبَبِيَّةِ؛ لأَنَّهُما تُؤَوَّلانِ بالمُفْرَدِ المُشْتَقِّ، مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: جاءَ الرَّجُلُ أَخُوْهُ كَرِيْمٌ، وجاءَ الرَّجُلُ يَبْتَسِم ابْنُهُ، والتَّقْدِيْرُ: جاءَ الرَّجُلُ كَرِيْماً أَخُوْهُ، ومُبْتَسِماً ابْنُهُ.

(٨/ ٥) الحالُ المُقَدَّرَةُ، أَوِ المُسْتَقْبَلَةُ:

يَتَحَكَّمُ في تَبَيُّنِ هذِهِ الحالِ، وتَعَرُّفِها زَمَنا تَحَقُّقِ المُرادِ مِنْها، ووُقوْعِ مَعْنَى زَمَنِ العامِلِ فيها، ويَكْمُنُ هذا الحَدُّ في أَنَّ زَمَنَ وُقُوْعِ مَعْناها يَحْصُلُ بَعْدَ حُصُوْلِ زَمَنِ وُقُوْعِ العامِلِ فيها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ في الحالِ أَنْ تُبَيِّنَ هَيْئَةَ صاحِبِها في أَثْناءِ وُقُـوْعِ الحَـدَثِ، أَوْ وُقُـوْعِ العامِلِ فيها. ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ في كِتابِ اللهِ تَعالَى[2]:

- قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ هِىَ حَسْبُهُمْۚ ﴾[3]، على أَنَّ المُرادَ: مُقَدَّراً خُلُوْدُهُمْ فيها.

---

(١) ابن عاشور، تفسير التّحرير والتنوير: ٨/ القسم الثاني: ١٧ – ١٨.

(٢) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٤١ –.

(٣) التوبة: ٦٨.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ ﴾[1]: سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ الحالِ[2].

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾[3]: يَجُـوْزُ في (الجِبـالَ) ثلاثَـةُ أَوْجُـهٍ مِـنَ الإعراب[4]:

– أَنْ تكُوْنَ مَنْصُوْبَةً على نَزْعِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ: وتَنحِتُوْنَ مِنَ الجِبالِ بُيُوْتا، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقانِ بالفِعْلِ (تنْحِتُوْن)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنـا حـالاً مُقَدَّمَـةً عـلى صـاحِبِها النَّكِرةِ المَفْعُوْلِ بِهِ (بُيُوْتاً)، ويُعَزِّزُ هذا الوَجْهَ ظُهُوْرُ حَرْفِ الجَرِّ (مِـنْ) قَبْـلَ الجِبـالِ في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴾[5].

– أَنْ تكُوْنَ مَفْعُوْلاً أَوَّلَ، على أَنَّ الثَّانِيَ (بُيُوْتاً)، وأَنَّ الفِعْلَ مُضَمَّنٌ مَعْنَـى مـا يَتَعَـدَّى إلى مَفْعُوْلَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدأٌ، وخَبَرٌ، والتَّقْدِيْرُ: وتَتَّخِذُوْنَ، أَوْ تُصَيِّرُوْنَ الجِبالَ بُيُوْتاً.

– أَنْ تكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ، على أَنَّ (بُيُوْتاً) حالٌ مُقَـدَّرَةٌ؛ لأَنَّ البُيُـوْتَ لَمْ تكُـنْ بُيُوْتـاً في أَثْنـاءِ النَّحْتِ، ومُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتَقِّ (مسْكُوْنَةً).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾[6]: (سُجَّداً): حـالٌ مُقَـدَّرَةٌ؛ لأَنَّ السُّجُوْدَ يَكُوْنُ بَعْدَ الخُرُوْرِ كما ذَكَـرَ العُكْـبَرِيُّ[7]، أو لأَنَّهُـمْ في حـالِ الخُـرُوْرِ لا يَكُوْنُونَ ساجِدِيْنَ.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾[8]: القَوْلُ في هـذِهِ الحـالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها.

---

(١) الأنعام: ١٤١.

(٢) انظر الصفحة:٢٥٧.

(٣) الأعراف: ٧٤.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٩٤، السمين الحلبي، الدرّ المصون: ٥/ ٣٦٣ (المكتبة الشاملة).

(٥) الشعراء: ١٤٩.

(٦) يوسف: ١٠٠.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٤٥

(٨) مريم: ٥٨.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ [1]: (راكِعاً) حالٌ مُقَدَّرَةٌ كما مَرَّ[2].

• قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴾ [3]: (جُثِيّاً): حالٌ مُقَدَّرَةٌ[4].

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [5]: يُفْهَمُ مِمَّا في بَعْضِ مَظانِّ إِعْرابِ القُرْآنِ أَنَّ (شاهِداً) حالٌ مُقَـدَّرَةٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مُقدَّراً أَنْ تَكُوْنَ شاهِداً على الرُّسُلِ، والأُمَمِ في الدُّنيا، والآخِـرَةِ؛ لأَنَّ وَقْتَ الإِرْسالِ يَخْتَلِفُ عَنْ وَقْتِ الشَّهادَةِ في الحَياةِ الآخِرَةِ، والأَحْوالُ بَعْدَ هذِهِ الحـالِ (شاهِداً) مَعْطُوْفَةٌ عَلَيْها[6].

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾ [7]: قِيْـلَ إِنَّ (نَبِيّـاً مِـن الصـالِحِيْنَ) حالٌ مُقَدَّرَةٌ إِنْ كانَ الذَّبِيحُ إِسْحقَ؛ لأَنَّ اتِّصافَ إِسْحق بالنُّبُوَّةِ لَيْسَ في زَمَنِ البِشـارَةِ بَلْ بَعْدَها بمُدَّةٍ طَوِيْلَةٍ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْجُوْداً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَـونِ الـذَّبِيْحِ إِسْـماعِيْلَ على أَنَّ في الكَلامِ مُضافاً مَحْذُوْفاً تَقْدِيْرُهُ: وبَشَّرْناهُ بوِلادَةِ إِسْحقَ، أَوْ بوُجُوْدِهِ نَبِيّاً، على أَنَّ العامِلَ فيها هذا المُضافُ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ[8]. و(مِـنَ الصَّـالِحِيْنَ): نَعْـتٌ لهـذِهِ الحالِ، أَوْ حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ فيها.

---

(١) ص: ٢٤.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩٩.

(٣) مريم: ٦٨.

(٤) انظر: أبو حيّان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٨٦ (المكتبة الشاملة).

(٥) الأحزاب: ٤٥ – ٤٦.

(٦) انظر: أبو حيان النَّحْوِيّ، البحر المحيط: ٨/ ٤٨٧، ٤٨٨، ابـن عاشـور، تفسـير التحريـر، والتنـوير: ٢٢/ ٥٣.

(٧) الصافات: ١١٢.

(٨) انظر: أبو حيان النَّحْوِيّ، البحر المحيط: ٦/ ١٢، ابن عاشور، تفسـير التحريـر، والتنـوير: ٢٣/ ١٦، الزمخشريّ، الكشاف: ٤/ ٥٨ – ٥٨، السمين الحلبيّ، الدرّ المصـون: ٩/ ٣٢٤ العكـبريّ، التبيـان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٩٢، البيضاويّ، تفسير البيضاويّ: ٥/ ١٦ (المكتبة الشاملة).

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾[1]: الأَحْوالُ (آمِنِيْنَ مُحَلِّقِيْنَ، ومُقَصِّرِيْنَ): أَحْوالٌ مُقَدَّرَةٌ، وقَوْلُهُ (لا تَخافُوْنَ) حالٌ مُؤَكِّدَةٌ، أَوِ اسْتِئْنافٌ، وقِيْلَ إِنَّهُ بَيانٌ لكَمالِ الأَمْنِ، على أَنَّ الأَوْلَى كما يَظْهَرُ لي أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُؤَكِّدَةً[2].

• قَوْلُـهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾[3]: الأَحْوالُ في هذِهِ الآيَةِ: هَلُوْعاً، وجَزُوْعاً، ومَنُوْعاً أَحْوالٌ مُقَدَّرَةٌ، على أَنَّ (جَزُوْعاً) العامِلُ فيها (هَلُوْعاً)، وأَنَّ صاحِبَها الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ في (هَلُوْعاً)، وأَنَّ (إذا) ظَرْفٌ للحالِ (جَزُوْعاً)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (جَزُوْعاً)، وقِيْلَ إِنَّ (جَزُوْعاً) بَدَلُ اشْتِمالٍ مِنْ (هَلُوْعاً)؛ لأَنَّ حالَ الهَلَعِ يَشْتَمِلُ على الجَزَعِ عِنْدَ مَسِّ الشَّرِّ، وإِنَّ (مَنُوْعاً) مَعْطُوْفٌ على (جَزُوْعاً)، على أَنَّ المُرادَ: إِنَّ الإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوْعاً في حالِ كَوْنِهِ جَزُوْعاً إذا مَسَّهُ الشَّرُّ، ومَنُوْعاً إِذا مَسَّهُ الخَيْرُ[4].

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[5]: شِبْهُ الجُمْلَةِ (بِقُوَّةٍ: بجِدٍّ، واجْتِهادٍ) حالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنْ فاعِلِ (خُذُوا) العامِلِ فيها[6] على أَنَّ الباءَ للاسْتِعانَةِ، أَوِ المُصاحَبَةِ.

• قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾[7]: قَوْلُهُ (مِنْهُ تُنْفِقُوْنَ): حالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (ولا تَيَمَّمُوا)؛ لأَنَّ الإِنْفاقَ مِنَ الخَبِيْثِ يَقَعُ بَعْدَ القَصْدِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (الخَبِيْثَ)، على أَنَّ (مِنْهُ) يَتَعَلَّقُ بـ (تُنْفِقُوْنَ)، وأَنَّ مَفْعُوْلَ

---

(١) الفتح: ٢٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٤٩٩، العكبريّ، التبيان في إعراب اتلقرآن: ٢١١٦٨.

(٣) المعارج: ١٩ – ٢١.

(٤) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤٠ أابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٧٠ = ١٦٧/٢٩

(٥) البقرة: ٦٣.

(٦) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ .

(٧) البقرة: ٢٦٧.

هذا الفِعْلِ مَحْذُوْفٌ، فيكونُ (مِنْهُ) حالاً مِنْ هذا المَفْعُوْلِ، والتَّقْدِيْرُ: تُنْفِقُوْنَ مِنْه شَيْئاً[1].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾[2]: (لَواقِحَ) حالٌ مُقَدَّرَةٌ[3].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾[4]: قَوْلُهُ (باسِقات)، و (لَها طَلْعٌ نَضِيْدٌ): حالانِ مُقَدَّرَتانِ، لأَنَّهُما في حالِ الإِنْباتِ لَمْ يَكُوْنا كذلِكَ، على أَنَّ (لَها طَلْعٌ نَضِيْدٌ) يَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ حالاً مِنَ (النَّخْلِ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (باسِقاتٍ)[5].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾[6]: في شَبْهِ الجُمْلَةِ (على أَدْبارِها) وَجْهانِ إِعْرابيَّانِ:
  - أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُقَدَّرَةً مِنْ ضَمِيرِ (وجُوْهاً) في (فَنَرُدَّها) كما ذَكَرَ العُكْبَرِيُّ[7].
  - أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانياً للفِعْلِ (فَنَرُدَّها) على أَنَّهُ مِنْ أَفْعالِ الصَّيْرُوْرَةِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[8]: قراءَةُ ابْنِ كَثِيْرٍ، وأَبي عَمْرٍو، وعاصِمٍ، وغَيْرِهِمْ (خالِصَةً) بالنَّصْبِ مَحْمُوْلَةٌ على الحالِ المُقَدَّرَةِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَكِنِ في (لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا في الحَياةِ الدُّنْيا) خَبرِ المُبْتَدَأ (هِيَ)؛ لأَنَّ هذا الخُلُوْصَ يَكُوْنُ يَوْمَ القِيامَةِ. وقِراءَةُ نافِعٍ، وغَيْرِهِ (خالِصَةٌ) بالرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على الخَبَرِ الثَّانِيْ للمُبْتَدَأ (هِيَ)[9].

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٦٧٩، ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير:٣/ ٥٧.

(٢) الحجر: ٢٢.

(٣) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٨٠.

(٤) ق: ٨-١٠ .

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط:٩/ ٥٣١.

(٦) النساء: ٤٧.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن:١/ .

(٨) الأعراف: ٣٢.

(٩) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٢٩١، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٢، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦٤ .

(٨/ ٦) الحالُ المُقارِنَةُ (بفتْحِ الرّاءِ، وكَسْرِها)، أوِ المُصاحِبَةُ:

يَتَحَكَّمُ في تَحْدِيْدِ هذِهِ الحالِ الزَّمَنُ أَيْضاً، على أنَّها تُوْسَمُ بأنَّها الحالُ الَّتِيْ يَكُوْنُ زَمَنُ حُصُوْلِ مَعْناها، وزَمَنُ حُصُوْلِ مَعْنَى العامِلِ فيها مُقْتَرِنَيْنِ، أَوْ يَحْدُثانِ في وَقْتَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ، كما في قَوْلِكَ: جاءَ الرَّجُلُ مُبْتَسِماً. ولَمْ يُطالِعْنِيْ مُصْطَلَحُ (المُصاحِبَةِ) إلاَّ في (البَحْرِ المُحِيْطِ) في مَوْضِعَيْنِ هُما:

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[1]: في قَوْلِهِ (نَبْتَلِيْهِ) ثَلاثَةُ أَقْوالٍ على وَفْقِ ما يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْهِ هذا القَوْلُ مِنْ دَلالَـةٍ[2] كـما سَيَأْتِيْ[3].
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾[4] على أَنَّ (تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ) حالٌ مُصاحِبَةٌ مِنْ (دابَّةُ الأَرْضِ)[5].

وتُعَدُّ هذِهِ الحالُ أَكْثَرَ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً مِنَ الأَحْوالِ الأُخْرَى في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ومِمَّا جاءَ مِنْها في كِتابِ اللهِ تَعالَى:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[6]: يَجُوْزُ في الحالِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ (وهُمْ يَحْمِلُوْنَ...) أَنْ تَكُوْنَ مُقارِنَةً إذا كانَ المُرادُ مِنَ السّاعَةِ يَوْمُ القِيامَةِ، ومُقَدَّرَةً إذا كانَ المُرادُ مِنْها وَقْتُ المَوْتِ[7].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا

---

(١) الإنسان: ٢.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١٠/ ٣٥٩(المكتبة الشاملة)، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٥٩٤، الزمخشريّ، الكشاف: ٤/ ١٩٤ – ١٩٥.

(٣) انظر الصفحة:٢٧٢.

(٤) سبأ: ١٤.

(٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٥٣٠ (المكتبة الشاملة).

(٦) الأنعام: ٣١.

(٧) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٤٨٢ (المكتبة الشاملة).

أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾[1]: يَجُوزُ في قَوْلِهِ (مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُقارَنَةً على نِيَّةِ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: وَحَبُّ الزَّرْعِ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ في (أُكُلُهُ) يَعُوْدُ على النَّخْلِ والزَّرْعِ[2].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ ﴾[3]: (دَكَّاءَ: صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ)، و(دُكّاً) في قراءةِ يَحيى بْنِ وَثّابٍ مِنْ بابِلِ (فُعْلٍ)، على أَنَّهُ جَمْعُ تَكْسِيْرٍ لـ (دَكّاءَ): مَفْعُوْلٌ ثانٍ، وهُوَ الظّاهِرُ، وأَجازَ الأَخْفَشُ النَّصْبَ على الحالِ المُقارَنَةِ على أَنَّ (جَعَلَهُ) بِمَعْنَى (خَلَقَهُ) كما في قَوْلِكَ: قَعَدْتُ جُلُوْساً، وصَعِقاً[4]، ولا نُحُوجَ إلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾[5]: قِيْلَ إِنَّ (آمِنِيْنَ) حالٌ مُقارِنَةٌ للدُّخُوْلِ، وإِنَّ (مُحَلِّقِيْنَ)، و(مُقَصِّرِيْنَ) حالانِ مُقَدَّرَتانِ[6].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[7]: في قَوْلِهِ (نَبْتَلِيْهِ) ثَلاثَةُ أَقْوالٍ على وَفْقِ ما يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْهِ هذا القَوْلُ مِنْ دَلالَةٍ[8]:

- أَنَّهُ حالٌ مِنْ فاعِلِ (خَلَقْنا) على أَنَّ المُرادَ: خَلَقْناهُ حالَ كَوْنِنا مُبْتَلِيْنَ لَهُ، أَوْ مِنَ (الإِنْسان)، على أَنَّ المُرادَ: نُصَرِّفُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ نُطْفَةً، ثُمَّ عَلَقَةً، على وَفْقِ قَوْلِ ابْنِ عَبّاسٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذِهِ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ مُصاحِبَةً (مُقارِنَةً)، على أَنَّ المُرادَ: نُصَرِّفُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ نُطْفَةً، ثُمَّ عَلَقَةً.

---

(1) الأنعام: ١٤١.

(2) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٦٦٧، السمين الحلبي، الدر المصون: ٤/ ١٨٨ (المكتبة الشاملة).

(3) الكهف: ٩٨.

(4) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ١٦٧ (المكتبة الشاملة).

(5) الفتح: ٢٧.

(6) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٤٩٩ (المكتبة الشاملة).

(7) الإنسان: ٢.

(8) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١٠/ ٣٥٩ (المكتبة الشاملة)، السّمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٥٩٤، الزمخشريّ، الكشاف: ٤/ ١٩٤ – ١٩٥.

- أَنَّهُ حالٌ مُقدَّرَةٌ على أَنَّ المُرادَ: نَخْتَبِرُهُ بالتَّكْليفِ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحانَهُ حِينَ خَلَقَهُ نُطْفَةً لَمْ يَكُنْ مُبْتَلِياً إِيَّاهُ في ذلِكَ الوَقْتِ بالتَّكْليفِ، أَوْ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفاً وَقْتَ خَلْقِهِ. ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ المُصاحِبَةَ هي المُقارَنَةُ.
- أَنَّهُ حالٌ مُقَدَّرَةٌ على أَنَّ المُرادَ: نَبْتَلِيهِ بالإِيجادِ في الدُّنْيا.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝٢ وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[1]: في قَوْلِهِ (وأَنْتَ حِلٌّ بهذا البَلَدِ) قَوْلانِ يَتَحَكَّمُ فيهما ما يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْهِ هذا القَوْلُ مِنْ دَلالَةٍ[2]:

- أَنَّهُ جُمْلَةٌ اعْتِراضِيَّةٌ، على أَنَّ المُرادَ: إِمَّا أَنَّ اللهَ قَدْ أَقْسَمَ بهذا البَلَدِ، وما عُطِفَ عَلَيْهِ على أَنَّ الإِنْسانَ خُلِقَ في كَبَدٍ، وإِمَّا على أَنَّهُ أَقْسَمَ ببَلَدِهِ على أَنَّ الإِنسانَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَخْلُوَ مِنَ المُعاناةِ بالشَّدائِدِ، على أَنَّ (حِلٌّ) مَعْناهُ الحَلالُ، وهُوَ تَأْوِيْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: "أَحَدُهُما: أَنَّ الجُمْلَةَ اعْتِراضِيَّةٌ على أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ: إِمَّا على مَعْنَى أَنَّهُ تَعالَى أَقْسَمَ بهذا البَلَدِ، وما بَعْدَهُ على أَنَّ الإِنْسانَ خُلِقَ في كَبَدٍ، واعْتُرِضَ بهذِهِ بَيْنَهُما بهذِهِ الجُمْلَةِ، يَعْنِي مِنَ المُكابَدَةِ أَنَّ مِثْلَكَ على عِظَمِ حُرْمَتِكَ يُسْتَحَلُّ بهذا البَلَدِ كما يُسْتَحَلُّ الصَّيْدُ في غَيْرِ الحَرَمِ، وإِمَّا على مَعْنَى أَنَّهُ أَقْسَمَ ببَلَدِهِ على أَنَّ الإِنْسانَ لا يَخْلُوْ مِنْ مُقاساةِ الشَّدائِدِ، واعْتُرِضَ بأَنْ وَعَدَهُ فَتْحَ مَكَّةَ تَتْمِيماً للتَّسْلِيَةِ، فقالَ: وأَنْتَ حِلٌّ بِهِ فِيْما تَسْتَقْبِلُ تَصْنَعُ فيْهِ ما تُرِيْدُ مِنَ القَتْلِ، والأَسْرِ، فـ(حِلٌّ) بمَعْنَى: حَلالٍ..."[3].

وقَدِ اتَّكَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ في تَحْمِيْلِ (حِلٌّ) الدَّلالَةَ على الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ لا الحالِ، أَوِ الحاضِرِ – على نَظِيْرِهِ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[4] مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهَةَ (مَيِّتٌ) تُوْمِئُ إِلى الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، وقَوْلِكَ لِمَنْ تَعِدُهُ الإِكْرامَ، والحِباءَ: أَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوٌّ، وعلى أَنَّ السُّوْرَةَ مَكِّيَّةٌ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ هُنالِكَ فارِقاً زَمَنِيّاً بَيْنَ النُّزُوْلِ في

---

(١) البلد: ٤.

(٢) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ١٠/ ٤٧٩ (المكتبة الشاملة)،الزمخشريّ، الكشاف: ٤/ ٢٥٥، السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون: ١٠/ ٥ – ١١.

(٣) السمين الحلبيّ، تحقيق الخراط: ١١/ ٥ – ٦.

(٤) الزمر: ٣٠.

مَكَّةَ، والهِجْرَةِ. وذَكَرَ السَّمِينُ الحَلَبِيُّ أَنَّ مُناقَشَةَ أَبِيْ حَيَّانَ للزَّمَخْشَرِيِّ لا تَتَّجِهُ.

- أَنَّهُ جُمْلَةٌ حالِيَّةٌ مُقارِنَةٌ، على أَنَّ المُرادَ: لا أقسِمُ بهذا البَلَدِ وأَنْتَ حالٌّ بِها لِعِظَمِ قَدْرِ الرَّسُوْلِ عَلَيْهِ السَّلامُ، أَوْ: لا أُقْسِمُ بشَيْءٍ وأَنَّهُ أَحَقُّ بالإِقْسامِ بِكَ مِنْهُ، أَوْ: لا أُقْسِمُ بهذا البَلَدِ وأَنْتَ مُسْتَحَلٌّ فِيْهِ، على أَنَّ المُرادَ: مُسْتَحَلٌّ أَذاكَ.

● قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ﴾ (١): للنَّحْوِيِّيْنَ في جُمْلَةِ قَوْلِهِ تَعالَى (لا تَعْبُدُوْنَ إِلاَّ اللهَ) ثَمانِيَةُ أَوْجُهٍ إِعْرابِيَّةٍ (٢):

* أَنَّها تَفْسِيْرٌ لأَخْذِ المِيْثاقِ، وهُوَ أَظْهَرُها عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ.

* أَنَّها إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُقَدَّرَةً، على أَنَّ المُرادَ: أَخَذْنا مِيْثاقَ بَنِي إِسْرائِيْلَ مُقَدِّرِيْنَ التَّوْحِيْدَ أَبَداً ما عاشُوا، وإِمَّا أَنْ تَكُوْنَ حالاً مُقَدَّرَةً على أَنَّ المُرادَ: أَخَذْنا مِيْثاقَ بَنِي إِسْرائِيْلَ مُلْتَزِمِيْنَ الإِقامَةَ على التَّوْحِيْدِ، وهُوَ وَجْهٌ كما يَظْهَرُ لِيْ أَقَلُّ تَكَلُّفاً، وأَكْثَرُ مُسايَرَةً للمَعْنَى على الرَّغْمِ مِمَّا فِيْهِ مِنَ المُخالَفَةِ لِمَذْهَبِ بَعْضِ النُّحاةِ مِنْ حَيْثُ مَجِيْءُ الحالِ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ مُطْلَقاً كما مَرَّ، وقَدْ نُسِبَ إِلى قُطْرُبٍ، والمُبَرِّدِ، والعُكْبَرِيِّ.

* أَنَّها جَوابُ قَسَمٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: قُلْنا لَهُمْ باللهِ لا تَعْبُدُوْنَ إِلاَّ اللهَ، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، والكِسائِيِّ، والمُبَرِّدِ، والفَرَّاءِ.

* أَنْ يَكُوْنَ في الكَلامِ حَذْفُ (أَنْ)، وحَرْفِ الخَفْضِ (على)، أَوِ الباءِ، والتَّقْدِيْرُ: على أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ، أَوْ بأَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ العَرَبِ: مُرْهُ يَحْفُرَها (بأَنْ يَحْفُرَها).

* أَنَّها في مَحَلِّ نَصْبٍ بقَوْلٍ مَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ حالاً، وتَقْدِيْرُهُ: قائِلِيْنَ لَهُمْ ذلِكَ، وهُوَ قَوْلٌ نُسِبَ إِلى الفَرَّاءِ.

* أَنْ يَكُوْنَ في الكَلامِ إِضْمارُ (أَنِ) النَّاصِبَةِ المَصْدَرِيَّةِ، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْها، ومِمَّا في حَيِّزِها بَدَلٌ مِنْ (مِيْثاقَ بَنِي إِسْرائِيْلَ).

* أَنَّها في مَحَلِّ نَصْبٍ بقَوْلٍ مَحْذُوْفٍ لا يُعْرَبُ حالاً بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ إِخْبارٍ، على أَنَّ المُرادَ مَعْنَى النَّهْيِ.

---

(١) البقرة: ٨٣

(٢) انظر: السَّمِيْن الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٤٨١.

* أَنْ يَكُوْنَ فِي الكَلامِ حَذْفُ (أَنِ) المُفَسِّرَةِ؛ لأَنَّ فِي المِيْثاقِ مَعْنَى القَوْلِ، وإِبْهامٌ، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

وبَعْدُ فإِنَّهُ لا نُحُوجَ إِلى بَعْضِ التَّأْوِيْلِ الَّتِي تَدُوْرُ فِيْ فَلَكِ تَوَهُّمِ مَحْذُوْفٍ؛ لأَنَّ الاكْتِفاءَ بكَوْنِ هذِهِ الجُمْلَة تَفْسِيْرِيَّةً، أَوْ حالاً يُغْنِيْنا عَنْها؛ لأَنَّ الحَمْلَ على الظَّاهِرِ أَوْلَى إِذا كانَ المَعْنَى بَيِّناً، وواضِحاً.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾(1): قَوْلُهُ (مُبَشِّرِينَ ومُنْذِرِيْنَ) حالانِ مُقَدَّرَتانِ، وقِيْلَ إِنَّهُما حالانِ مُقارَنَتانِ على أَنَّ وَقْتَ البَعْثِ، والبِشارَةِ واحِدٌ، والأَوْلَى القَوْلُ الأَوَّلُ لأَنَّ البِشارَةِ، والنِّذارَةَ كانَتا بَعْدَ البَعْثِ(2).
- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾(3): (صَعِقاً) حالٌ مُقارِنَةٌ مِنْ مُوْسَى(4).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾(5): (إِخْوانـاً): حـالٌ، وفي صـاحِبِها، والعامِلِ فيها ثَلاثَةُ أَقْوالٍ(6):

* أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُها الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ المُضافَ إِلَيْهِ فِي (صُـدُوْرِهِمْ)؛ لأَنَّ المُضـافَ جُـزْءٌ مِنْهُ، والعامِلُ فيها مَعْنَى الإِلْصاقِ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ.
* أَنْ يَكُوْنَ واوَ الجَماعَةِ الفاعِلَ فِي (ادْخُلُوْها)، والعامِلُ (ادْخُل)، على أَنَّها حالٌ مُقَدَّرةٌ، وهُوَ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ، والأَوْلَى عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ أَنْ تَكُوْنَ مُقارَنَةً.
* أَنْ يَكُوْنَ الضَّمِيْرَ فِي (آمِنِيْنَ).

---

(1) البقرة: ٢١٣.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٣٧٤ (المكتبة الشاملة).

(3) الأعراف: ١٤٣.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ٤٥٠ (المكتبة الشاملة).

(5) الحجر: ٤٥ – ٤٧.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٧/ ١٦٢ (المكتبة الشاملة).

* أَنْ يَكُوْنَ الضَّمِيْرَ المُسْتَكِنَ فِي (في جَنَّاتٍ).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ (٣١) هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ (٣٢) مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ (٣٣) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ۖ ذَٰلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾(١): (بِسَلام): حالٌ مُقارَنَةٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (ادْخُلُوْها)؛ لأَنَّهُ قِيْلَ إِنَّهُ لا مانِعَ مِنْ مُقارَنَةِ تَسْلِيْمِ المَلائِكَةِ عَلَيْهِمْ في حالِ الدُّخُوْلِ، وقِيْلَ إِنَّها حالٌ مُقَدَّرَةٌ(٢).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾(٣): (مَوْعِظَةً): حالٌ مُقارَنَةٌ، على أَنَّ (تَفْصِيْلاً) حالٌ مُقَدَّرَةٌ(٤).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾(٥): قَوْلُهُ (وإِنَّ فَرِيْقاً مِنَ المُؤْمِنِيْنَ لَكارِهُوْنَ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المُقارَنَةِ، على أَنَّ العامِلَ فيها (أَخْرَجَكَ)(٦).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْزِي اللَّهُ الْمُتَّقِينَ (٣١) الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ﴾(٧): قَوْلُهُ (يَقُوْلُوْنَ سلامٌ عَلَيكُمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المُقارَنَةِ مِنَ (المَلائِكَةُ) على أَنَّ العامِلَ فيها (تَتَوَفَّاهُمُ)، والتَّقْدِيْرُ: تَتَوَفَّاهُمْ الملائِكَةُ مُسَلِّمِينَ عَلَيْهِمْ سَلامَ تَأْنِيسٍ، وإِكْرام(٨).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾(٩): (شاهِداً): حالٌ مُقارَنَةٌ(١٠).

---

(١) ق: ٣١-٣٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ١٠/ ٣٣.

(٣) الأعراف: ١٤٥.

(٤) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٩/ ٩٨.

(٥) الأنفال: ٥.

(٦) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٦/ ٢٦٦.

(٧) النحل: ٣١-٣٢.

(٨) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ١٤/ ٤٤.

(٩) الأحزاب: ٤٥.

(١٠) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٣٩.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾[1]: قَوْلُهُ (فيْهِ) حالٌ مُقارنةٌ مِنْ (ماءً غَدَقاً)[2].

(٨/ ٧) الحالُ المَحْكيَّةُ:

يَتَحَكَّمُ في تَحْدِيْدِ هذِهِ الحالِ زَمَنُ حُصُوْلِ مَعْناها، وهوَالزَّمَنُ الماضِيْ، وعَلَيْه فإنَّها تُعَدُّ قَلِيْلَةَ الاسْتِعْمالِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وقَدْ تَصِلُ إلى حَدِّ النُّدْرَة، ولذلِكَ تُعَدُّ بالإضافَةِ إلى الزَّمَنِ الحاضِرِ، أَو الحاليِّ مَحْكيَّةً، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: سافَرْتُ أَمْسِ بالطَّائِرَةِ إلى القاهِرَةِ، وقَرَأْتُ القِصَّةَ أَمْسِ ناقِداً. ومِمَّا جاءَ في كِتابِ اللهِ تَعالَى مِنْها:

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾[3]: قَوْلُهُ (مَعَهُ رِبِّيُّوْنَ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ المَحْكِيَّةِ، على أَنَّ (مَعَه) شِبْهَ الجُمْلَةِ خَبَرٌ (رِبِّيُّوْنَ)، أَوْ أَنَّ (رِبِّيُّوْنَ) فاعِلٌ لـ (مَعَهُ)[4].

(٨/ ٨) الحالُ المُتَرادِفَةُ، أَوِ المُرادِفَةُ:

تُوْسَمُ الحالُ بأَنَّها مُتَرادِفَةٌ، أَوْ مُرادِفَةٌ في كُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ تَتَعَدَّدَ فِيْهِ كتَعَدُّدِها في الخَبَرِ، والنَّعْتِ، ويَكُوْنَ صاحِبُها، والعامِلُ فيها واحِداً كما في: جاءَ زَيْدٌ راكِباً مُسْرِعاً مُبْتَسِماً، وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَذْهَبانِ[5]:

(أ) مَذْهَبُ كَثِيْرٍ مِنَ المُحَقِّقِيْنَ: لا يَجُوْزُ في هذا المَذْهَبِ أَنْ تَتَعَدَّدَ الحالُ في كُلِّ ما يَكُوْنُ فيْهِ كِلا العامِلِ في هذِهِ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَة، وصاحِبِها مُتَّحِداً (صاحِبُ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَةِ واحِدٌ، والقَوْلُ نَفْسُه في العامِلِ فيها) إلاَّ بوَساطَةِ حَرْفٍ، وعَلَيهِ فإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ في هذا المَذْهَبِ: خَرَجَ زَيْدٌ مُسْرِعاً باكِياً، وعَلَيْهِ فإنَّ تَأْوِيْلَ هذا القَوْلِ المَصْنُوْعِ لَهُمْ فيْهِ قَوْلانِ:

---

(١) الجن: ١٦ – ١٧.

(٢) انظر: ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٣٩.

(٣) آل عمران: ١٤٦.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ٣٦٩.

(٥) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣١ –، ابن عصفور، المقرب: ١/ ١٥٥.

* أَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (باكِياً) صِفَةٌ لـ (مُسْرِعاً).

* أَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (باكِياً) حالٌ مُتَداخِلَةٌ كما يَظْهَرُ لي كما سيَأْتِيْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُسْرِعاً). ومِنْ هؤُلاءِ النُّحاةِ المُحَقِّقِيْنَ أَبُوْ عليٍّ الفارِسيُّ، وابْنُ عُصْفُوْرٍ.

وقَدِ اتَّكَأَ هؤُلاءِ في هذا المَنْعِ على عَدَمِ تَعَدُّدِ المَفْعُوْلِ بِهِ إلاَّ مَعَ حَرْفِ العَطْفِ؛ لأَنَّ الحالَ تُشْبِهُ هذا المَفْعُوْلَ؛ والفِعْلُ لا يَنْصِبُ أَكْثَرَ مِنْ مَفْعُوْلٍ إذا كانَ مِمّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صريْحٍ، وقَدْ يَتَعَدَّى إلى اثْنَيْنِ بوَساطَةٍ.

(ب) مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّيٍّ، وابْنِ مالِكٍ، وآخَرِيْنَ، وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلِكَ الشِّهابُ: يَجُوْزُ فِيْهِ أَنْ يَعْمَلَ العامِلُ في أَحْوالٍ مُتَعَدِّدَةٍ لصاحِبٍ واحِدٍ، أَوْ مُتَّحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَوَسُّطِ حَرْفِ العَطْفِ. وقَدْ تَبِعَهُمْ في ذلكَ عَبَّاس حَسَن: " ولا يَجُوْزُ وُجُوْدُ حَرْفِ عَطْفٍ بَيْنَ الأَحْوالِ المُتَعَدِّدَةِ ما دامَتْ أَحْوالاً، فإِنْ وُجِدَ حَرْفُ عَطْفٍ صَحَّ، وكانَ ما بَعْدَهُ مَعْطُوْفاً، ولا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ حالاً "(1)

ولَمْ يَخْتَلِفْ النَّحْوِيُّوْنَ في أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ لا يَتَعَدَّدُ إلاَّ بحَرْفِ العَطْفِ كما في قَوْلِكَ: قابَلْتُ زَيْداً، وعَمْراً، وبَكْراً.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ، ومَنْ تَبِعَهُ مِنَ النُّحاةِ أَوْلَى، وأَظْهَرُ؛ لأَنَّهُ أَقَلُّ تَكَلُّفاً لحَمْلِهِ الكَلامَ على ظاهِرِهِ، وتَخَلُّصاً مِنْ تَقْدِيْرِ حَرْفِ العَطْفِ الَّذي يُحْمَلُ الكَلامُ مَعَهُ على أَنَّهُ قائِمٌ مَقامَ العامِلِ، وفاعِلِهِ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُهُ ما في القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ شَواهِدَ تَعَدَّدَتْ فيها الحالُ دُوْنَ وَساطَةٍ، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ:

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى ﴾(2).

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾(3): (مُخْلِصِيْنَ لَهُ الدِّيْنَ)، و(حُنَفاءَ) حالانِ مُتَرادِفَتانِ مِنْ الضَّمِيْرِ

---

(1) عبّاس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٣٨٦.

(2) طه: ٨٦.

(3) البينة: ٥.

المُتَّصِلِ الفاعِلِ في (لِيَعْبُدُوا)، والعامِلُ فيهما (لِيَعْبُدُوا)، وتَكُوْنُ (حُنَفاءَ) على مَـذْهَبِ مَنْ لا يُجِيْزُ الأَحْـوالَ المُتَرادِفَـةَ – كـما مَـرَّ – حـالاً مُتَداخِلَـةً مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُسْـتَتِرِ في (مُخْلِصِيْنَ)[1].

● قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿وَٱجْتَـنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ۝٣٠ حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾[2]: القَـوْلُ في هاتَيْنِ الحالَيْنِ كالقَوْلِ في الحالَيْنِ السَّابِقَيْنِ[3].

● قَوْلُهُ تَعـالَى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[4]: يَجُـوْزُ أَنْ يَكُـوْنَ قَوْلُـهُ (ونَطْمَـعُ أَنْ...) أَنْ يَكُـوْنَ مِـنْ بـابِ الحـالِ المُتَرادِفَةِ، على أَنَّ الواوَ للحالِ، وأَنَّ (نَطْمَعُ...) خبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: وما لنـا لا نُؤْمِنُ ونَحْنُ نَطْمَعُ، والحالُ الأُوْلى (لا نُؤْمِنُ)، والقَوْلُ في هـاتَيْنِ الحـالَيْنِ مِـنْ حَيْـثُ كَوْنُهُما مُتَرادِفتَيْنِ، أَوْ كَوْنُ الحالِ الثَّانِيَةِ مُتَداخِلَةً كالقَوْلِ في الحالَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ[5].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[6]: (فُرادَى): حالٌ مِنْ ضَمِيْرِ الفاعِلِيْنَ في (جِئْتُمُوْنا)، والعامِلُ فِيْها (جِئْتُمُوْنا)، ويَجُوْزُ في (كما خَلَقْنـاكُمْ أَوَّلَ مَـرَّةٍ) أَنْ يَكُوْنَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ مِنْ (فُرادَى)، وحالاً مُتَرادِفَةً، وهُوَ الأَوْلى عِنْدَ الشهاب، أَوْ مُتَداخِلَةً كما مَرَّ، على أَنَّ الكافَ اسْمٌ بمَعنَى (مِثْل)[7].

● قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾[8]: (حُكْـماً) حـالٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُتَّصِـلِ المَفْعُوْلِ بِهِ في (أَنْزَلْناهُ)، و(عَرَبِيّاً) حالٌ مُتَرادِفَةٌ، أَوْ مُتَداخِلَـةٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُسْـتَتِرِ في

---

(١) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٩٧.

(٢) الحج: ٣٠–٣١.

(٣) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٤١.

(٤) المائدة: ٨٤.

(٥) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٣/ ٢٧٤ (المكتبة الشاملة).

(٦) الأنعام: ٩٤.

(٧) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ٩٧ (المكتبة الشاملة).

(٨) الرعد: ٣٧.

الحالِ الأُولَى، على أنَّها مُؤَوَّلَةٌ بالمُشتقّ، ويجُوزُ أنْ يكُونَ (عَرَبِيًّا) صِفَةً لـ (حُكْماً)[1] الحالِ المُوطِّئَةِ.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾[2]: قَوْلُهُ (بسَلامٍ آمِنِيْنَ) حالانَ مُتَرادِفَتان، ويجُوزُ – كما مرَّ – أنْ تكُونَ الثَّانِيَةُ حالاً مُتَداخِلَةً مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ في (بسَلامٍ) الحالِ الأُوْلَى.

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾[3]: قَوْلُهُ (يُسَبِّحُوْنَ...)، و(لا يَفْتَرُوْنَ) حالانِ مُتَرادِفَتانِ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ العامِلِ فيهما (يَسْتَحْسِرُوْنَ)، ويجُوزُ أنْ تكُوْنَ الحالُ الثانِيَةُ (لا يَفْتَرُوْنَ) حالاً مُتَداخِلَةً مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ العامِلِ فيهما (يُسَبِّحُوْنَ)، ويجُوزُ أنْ يكُوْنَ (يُسَبِّحُوْنَ)، و (لا يَفْتَرُوْن) مُسْتَأْنَفَيْنِ[4].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾[5]: قَوْلُهُ (وقَدْ كَفَرُوا بما جاءَكُمْ مِنَ الحَقِّ): حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (تَتَّخِذُوا)، وقَوْلُهُ (تُلْقُوْنَ...) حالٌ مِنْها أَيْضاً، فتكُوْنُ الحالُ الثانِيَةُ مُتَرادِفَةً، ويجُوْزُ أنْ تكُوْنَ حالاً مُتَداخِلَةً على أنَّ صاحِبَها فاعِلُ الحالِ الأُوْلَى (تُلْقُوْنَ)، وقَوْلُهُ (يُخْرِجُوْنَ الرَّسُوْلَ...) حالٌ مُتَرادِفَةٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ (تُلْقُوْنَ) إذا عُدَّ قَوْلُهُ (وقَدْ كَفَرُوا) حالاً مِنْها أَيْضاً، ويجُوزُ أنْ يكُوْن كِلا هذَيْنِ القَوْلَيْنِ مُسْتَأْنَفاً، وأنْ يكُوْنَ (يُخْرِجُوْنَ...) حالاً مُتَداخِلَةً مِنْ فاعِلِ الحالِ الأُوْلى (وقَدْ كَفَرُوا...)[6].

---

(1) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٥/ ٢٤٥ (المكتبة الشاملة).

(2) الحجر: ٤٥ – ٤٦.

(3) الأنبياء: ١٩ – ٢٠.

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩١٤، الشّهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ٢٤٦ (المكتبة الشاملة).

(5) الممتحنة: ١.

(6) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٨: ١٨٤، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢١٦.

ومِنَ الحالِ المُتَرادِفَةِ قَوْلُ ابْنِ مَيَّادَةَ[1]:

رَأَيْتُ الوَلِيْدَ بْنَ اليَزِيْدِ مُبارَكاً ... شَدِيْداً بأَعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ

على أَنَّ (شَدِيْداً...) حالٌ مُتَرادِفَةٌ، أَوْ مُتَداخِلَةٌ كما مَرَّ، وأَنَّ الحالَ الأُوْلَى (مُبارَكاً).

ومِنْها قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيْلَى بخِفْيَةٍ ... زِيارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا

على أَنَّ أَبا عَلِيٍّ الفارِسِيَّ، وغَيْرَهُ مِمَّنْ مَنَعُوا أَنْ تَتَعَدَّد الأَحْوالُ لَفْظاً لصاحِبٍ واحِدٍ؛ لأَنَّ العامِلَ لا يَعْمَلُ في أَكْثَرَ مِنْ حالٍ، وأَنَّ صاحِبَ الحالِ مُتَعَدِّدٌ في اللَّفْظِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ واحِداً في المَعْنَى، وأَنَّ الشَّيْءَ الواحِدَ لا يَقَعُ في زَمانَيْنِ، أَوْ مَكانَيْنِ كالظَّرْفِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ، والثَّالِثَةَ تُعَدُّ عِنْدَهُمْ أَحْوالاً مُتَداخِلَةً لا مُتَرادِفَةً، واسْتَثْنوا مِنْ ذلِكَ ما فيْهِ العامِلُ اسْمُ تَفْضِيْلِ الَّذي يَعْمَلُ في حالَيْنِ كما يَعْمَلُ في ظَرْفَيْنِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: هذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ في اسْمِ التَّفْضِيْلِ في هذا القَوْلِ أَنْ يَتَوَسَّطَ الحالَيْنِ كما في قَوْلِكَ: أَنْتَ أَكْرَمُ أَصْدِقائِكَ مُضِيْفاً مُتَصَدِّقاً.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِنَ الشَّواهِدِ السَّابِقَةِ جَمِيْعِها أَنَّ الحالَ فيها مُتَعَدِّدَةٌ لَفْظاً، ودَلالَةً، وأَنَّ صاحِبَها واحِدٌ سَواء أَكانَ مُفْرَداً أَمْ مُثَنَّى أَمْ جَمْعا، وأَنَّها تُطابِقُ هذا الصَّاحِبَ في الإِفْرادِ، والتَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأْنِيْثِ.

ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يُراعَى في تَعدُّدِ الحالِ، أو أَصْحابِها ما يَأْتِي:

(١) أَنْ تَتَعَدَّدَ الحالُ مُتَوَحِّدَةً لَفْظاً، ومَعْنًى، ويَتَعَدَّدَ صاحِبُها مُتَوَحِّداً في الإِعْرابِ مُخْتَلِفاً في اللَّفْظِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو مُسْرِعَيْنِ، على أَنَّ (مُسْرِعَيْنِ) حالٌ مُتَوَحِّدَةٌ لَفْظا، ومَعْنًى تُطابِقُ صاحِبَيْها المُتَّحِدَيْنِ إِعْراباً، وجاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو، وبَكْرٌ مُسْرِعِيْنَ، على أَنَّ الأَصْلَ: جاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً،و عَمْرٌو مُسْرِعاً، وجاءَ زَيْدٌ مُسْرِعاً، وعَمْرٌو مُسْرِعاً، وبَكْرٌ مُسْرِعاً، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ مُطابَقَةِ الحالِ لِصاحِبِها تَثْنِيَةً وجَمْعاً،

---

(١) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ٩٠.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك: ٢/ ٢٧٧ (المكتبة الشاملة).

وتَذْكِيْراً وتَأْنِيْثاً للتَّخَلُّصِ مِنْ هذا التَّكْرِيْرِ الَّذي يَطُوْلُ بِهِ التَّرْكِيْبُ اللُّغَوِيُّ، ويَتَّسِعُ دُوْنَ أَنْ يُحَقِّقَ هذا الطُّوْلُ مَعْنًى زائِداً على المَعْنَى الَّذِيْ يُوْمِئُ إِلَيْهِ ظاهِرُهُ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِمَّا مَرَّ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾[1]، وقَوْلُ العَرَبِ: هذِهِ ناقَةُ اللهِ وفَصِيْلُها راتِعَيْنِ، بنَصْبِ (راتِعَيْنِ) على الحالِ، وعَدِّ (فَصِيْلُها)مَعْرِفَةً، ورَفْعِها على النَّعْتِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما مَرَّ مِنْ وجُوْبِ المُطابَقَةِ تَثْنِيَةً وجَمْعاً، وتَذْكِيراً، وتَأْنِيْثاً فيما تَتَوَحَّدُ فيهِ الحالُ لَفْظاً، ومَعْنًى، ويَخْتَلِفُ فيْهِ صاحِبُها إِعْراباً، ولَفْظاً كما في قَوْلِكَ: شاهَدَ زَيْدٌ عَمْراً مُتَحابَّيْنِ، على أَنَّ الحالَ (مُتَحَابَّيْنِ) حالٌ مِنَ الفاعِلِ (زَيْدٌ)، والمَفْعُوْلِ (عَمْراً) ومِنْ ذلِكَ:

- قَوْلُ مَجْنُوْنِ لَيْلَى[2]:

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وهِيَ ذاتُ مُؤَصَّدٍ ... ولَمْ يَبْدُ للأَتْرابِ مِنْ ثَدْيِها حَجْمُ

صَغِيْرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا لَيْتَ أَنَّنا ... إِلى اليَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ ولَمْ تَكْبُرِ البَهَمُ

على أَنَّ (صَغِيْرَيْنِ) حالٌ صاحِباها تاءُ الفاعِلِ في (تَعَلَّقْتُ)،و(لَيْلَى) المَفْعُوْلُ بِهِ.

- قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[3]:

خَرَجْتُ بِها نَمْشِي تَجُرُّ وَراءَنا ... على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ

على أَنَّ (نَمْشِي) حالٌ مِنْ تاءِ الفاعِلِ في (خَرَجْتُ)، والضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ في (بِها)، وأَنَّ (تَجُرُّ) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (بها)، ولا يَصِحُّ أَنْ تَكُوْنَ حالاً مِنَ الاثْنَيْنِ؛ لأَنَّها تَخْلُوْ مِنَ المُطابَقَةِ كما مَرَّ.

- قَوْلُ ذو الرُّمَّةِ[4]:

---

(1) إبراهيم: ٣٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٥.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٢/ ٣٦١ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٥.

وأَشْعَثَ قَدْ نَبَّهْتُهُ عِنْدَ رَسْلَةٍ مُقِيمَيْنِ بِلْوَيْ شُقَّةٍ وتَنائِفِ

على أَنَّ (مُقِيمَيْنِ) حالٌ مِنْ تاءِ الفاعِلِ في (نَبَّهْتُهُ)، والضَّمِيرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ.

● قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا

على أَنَّ (فَرْدَيْنِ) حالٌ مِنْ فاعِلِ (تَلْقَنِي)، ومَفْعُوْلِهِ.

(٢) أَنْ تَتَعَدَّدَ الأَحْوالُ لَفْظاً، ومَعْنًى، ويَتَعَدَّدَ أَصْحابُها لَفْظاً، وإِعراباً: يَجُوْزُ في تَرْتِيْبِ هٰذِهِ الأَحْوالِ أَمْرانِ:

- أَنْ تَحْتَلَّ كُلُ حالٍ الرُّتْبَةَ المُباشِرَةَ بَعْدَ صاحِبِها دُوْنَ عاطِفٍ، وهُوَ الأَوْلَى لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، والتَّخَلُّصِ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوافَرَ مِنْ غُمُوْضٍ في التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ، ومِنْ ذٰلِكَ: قابَلْتُ مُبْتَسِماً زَيْداً غَضْبانَ، ولَقِيْتُ مُصْعِداً زَيْداً مُنْحَدِراً، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ (مُبْتَسِماً) تاءُ الفاعِلِ، وأَنَّ صاحِبَ الحالِ (غَضْبانَ) زَيْدٌ (زَيْداً)، وهُوَ الأَوْلى، والأَظْهَرُ؛ لأَنَّ الكَلامَ العَرَبِيَّ عَلَيْهِ؛ وأَنَّ المَعْنَى عَلَيْهِ بَيِّنٌ واضِحٌ لا يَنْشَغِلُ الذِّهْنُ في البَحْثِ عَنِ الحالِ وصاحِبِها، وأَنَّ هذا التَّرْتِيْبَ هُوَ الشَّائِعُ الكَثِيْرُ الاسْتِعْمالِ.

- أَنْ تَأْتِيَ الأَحْوالُ بَعْدَ ذِكْرِ أَصْحابِها مُرَتَّبِيْنَ كما في الأَصْلِ، على أَنْ تُرَتَّبَ تَرْتِيْباً عَكْسِيّاً تكُوْنُ فيْهِ الحالُ الأُوْلَى للصّاحِبِ الأَخِيْرِ، والحالُ الثَّانِيَةُ للَّذِيْ قَبْلَهُ، والثَّالِثَةُ اللصّاحِبِ الَّذِيْ قَبْلَ الَّذي قَبْلَ الأَخِيْرِ، وهكذا دَوالَيْكَ، ومِنْ ذٰلِكَ: قابَلْتُ زَيْداً مُبْتَسِماً غَضْبانَ، على أَنَّ (مُبْتَسِماً) حالٌ مِنْ (زَيْدٌ)، وأَنَّ (غَضْبانَ) حالٌ مِنْ تاءِ الفاعِلِ، ولَقِيْتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً، على أَنَّ (مُصْعِداً) صاحِبُها (زَيْدٌ)، وأَنَّ (مُنْحَدِراً) صاحِبُها تاءُ الفاعِلِ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ التَّرْتِيْبَ الأَوَّلَ لا يَصْعُبُ فيهْ تَبَيُّنُ الحالِ، وصاحِبِها؛ لأَنَّ أَكْثَرَ الكَلامِ

---

(١) انظر: أبو حيّان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٥.

العَرَبِيِّ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْناهُ لا يَنْشَغِلُ الذِّهْنُ في التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ غَيْرُ مُلْبِسٍ على الرَّغْمِ مِنَّ أَنَّ التَّرْتِيْبَ العَكْسِيَّ هُوَ الأَوْلَى عِنْدَ أَبِيْ حَيّان النَّحْوِيِّ: " وتَلِيْ الحالُ الأُوْلَى ذا الحالِ الثّانِيْ، وتَكُوْنُ الحالُ الأَخِيْرَةُ لِذِيْ الحالِ الأَوَّلِ، وهذا هُوَ الأَوْلَى؛ لأَنَّ فِيْهِ اتِّصالَ أَحَدِ الحالَيْنِ بصاحِبِهِ، وعادَ ما فِيْهِ مِنْ ضَمِيْرٍ إِلى أَقْرَبِ المَذْكُوْرَيْنِ، واغْتُفِرَ انْفِصالُ الثّانِيْ، وعَوْدُ ما فِيْهِ مِنْ ضَمِيْرٍ إِلى أَبْعَدِ المَذْكُوْرَيْنِ، إِذْ لا يُسْتَطاعُ غَيْرُ ذلِكَ مَعَ أَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُوْنٌ حِيْنَئِذٍ... "(1).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ قَرِيْبَةٌ إِلى بابِ التَّنازُعِ الَّذي يَعْمَلُ فيْهِ العامِلُ الأَوَّلُ في المَعْمُوْلِ المَذْكُوْرِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَلُّ الرُّتْبَةَ الأُوْلَى، وهُوَ الأَوْلَى عِنْدِيْ، وهُوَ المَذْهَبُ الكُوْفِيُّ، ويَعْمَلُ فيْهِ العامِلُ الثّانِي في هذا المَعْمُوْلِ المَذْكُوْرِ؛ لأَنَّهُ مُجاوِرٌ لهُ، على أَنَّ الجارَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، وهُوَ المَذْهَبُ البَصْرِيُّ، وما ذَكَرَهُ أَبُوْحَيّانَ مِنْ حَيْثُ عَوْدَةُ الضَّمِيْرِ في الحالِ إِلى الأَقْرَبِ يَسْتَوِيْ فِيْهِ القَوْلانِ مِنْ حَيْثُ القُرْبُ، والبُعْدُ، وعلَى الرَّغْمِ مِنْ اتِّكائِهِ على ما مَرَّ فإِنَّهُ يَدْعُوْ إِلى اعْتِمادِ الأَمْرِ الأَوَّلِ إِذا تَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ: " ويَتَعَيَّنُ هذا إِنْ خِيْفَ اللَّبْسُ، فإِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ جَعْلُ الحالِ الأُوْلَى لأَوَّلِ الاسْمَيْنِ، والثّانِيَةِ لثانِيْهِما... "(2).

ولا شَكَّ في أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُراعَى فيها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، إِذْ لَوْ كانَ المُخاطَبُ على بَيِّنَةٍ مِنْ حالِ كِلا الصّاحِبَيْنِ لما عُدَّ أَحَدُ هذيْنِ الأَمْرَيْنِ أَوْلَى مِنَ الآخَرِ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ما أَذْهَبُ إِلَيْهِ قَوْلُ ابْنِ السَّرّاجِ: " وإِذا أَزَلْتَ الحالَ عَنْ صاحِبِها، ولَمْ تُلاصِقْهُ لَمْ يَجُزْ ذلِكَ إِلاَّ أَنْ يَكُوْنَ السّامِعُ يَعْلَمُهُ كما تَعْلَمُهُ، فإِنْ كانَ غَيْرَ ذلِكَ لَمْ يَجُزْ "(3).

والأَوْلَى عِنْدَ الرَّضِيِّ(4) أَنْ تُجْعَلَ كُلُّ حالٍ بجَنْبِ صاحِبِها، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ أَجازَ إِذا تَوافَرَتْ قَرِيْنَةٌ يُعْرَفُ بها صاحِبُ كُلِّ حالٍ أَنْ تَقَعَ كُلُّ حالٍ كَيْفَما كانَ.

(1) أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٦ – ١٣٧.

(2) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٧.

(3) ابن السراج، الأصول: ١/ ٢١٤.

(4) انظر: خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٨٦.

والأَوْلَى، والأَصْلُ عِنْدَ صاحِبِ التَّمْهِيْدِ كما ذَكَرَ أَبُو حَيّانَ أَنْ تُجْعَلَ الحالُ الأُوْلَى للمُتَقَدِّمِ، وأَنْ تُجْعَلَ الحالُ الثَّانِيَةُ للمُتَأَخِّرِ: "لَوْ قُلْتَ: لَقِيتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً – لَجازَ، وهُوَ مِنْ كَلامِ العَرَبِ، تُجْعَلُ ما تَقَدَّمُ مِنَ الحالَيْنِ للفاعِلِ الَّذي هُوَ مُتَقَدِّمٌ، وما تَأَخَّرَ للمَفْعُوْلِ، ولَوْ جَعَلْتَ الآخِرَ للأَوَّلِ جازَ ما لَمْ يَلْبُسْ، ولِذلِكَ مَنَعَ بَعْضُهُمْ: أَعْطَيْتُ ضاحِكاً زَيْداً إِذا لَمْ يَكُنْ ضاحِكاً للتّاءِ، وأَجازَ: أَعْطَيْتُ يَضْحَكُ زَيْداً لارْتِفاعِ اللَّبْسِ مَعَ الفِعْلِ "[1]، وقَدْ عَدَّ أَبُوحَيَّانَ هذا الرَّأْيَ مُخالِفاً لما قُرِّرَ، واخْتارَهُ. ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ القَوْلُ المُخْتارُ، فلا مُحُوجَ إِلى ما مَرَّ مِنْ تَوَهُّمِ كَوْنِ الحالِ الأَخِيْرَةِ للصَّاحِبَ الأَوْلِ، وكَونِ الحالِ الأُوْلَى للصَّاحِبِ الثَّانِيْ كما مَرّ[2].

ومِمَّا جاءَ مِنَ الشَّواهِدِ الَّتي تَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ فيها قَوْلُ عَمْرِو بْنِ كلْثُوْمٍ[3]:

وإِنّا سَوْفَ تُدْرِكُنا المَنايا مُقَدَّرَةً لَنا ومُقَدِّرِيْنا

على أَنَّ الحالَ الأُوْلَى صاحِبُها المُجاوِرُ لَهَا (المَنايا)، وأَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (مُقَدِّرِيْنا) مَعْطُوْفَةٌ على الحالِ الأُوْلَى على أَنَّ صاحِبَها ضَمِيْرُ الفاعِلِيْنَ في (تُدْرِكُنا)، وأَنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ تَحَقَّقَ باسْمِ المَفْعُوْلِ (مُقَدَّرَةً) المُفْرَدِ المُؤَنَّث،ويَجُوْزُ في غَيْرِ هذا الشّاهِدِ جَمْعُهُ بالأَلِفِ، والتّاء: مُقَدَّرات؛ لأَنَّ المَنايا جَمْعُ تَكْسِيْرٍ لغَيْرِ العاقِلِ، وباسْمِ الفاعِلِ المَجْمُوْعِ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالِماً(ومُقَدِّرِيْنَ)، وهُوَ جَمْعٌ يَخْتَصُّ بِهِ الذُّكُوْرُ العُقَلاءُ.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[4]:

عَهِدْتُ سُعادَ ذاتَ هَوًى مُعَنًّى فَزِدْتُ وعادَ سُلْواناً هَواها

على أَنَّ الحالَ الأُوْلَى (ذاتَ هَوًى) صاحِبُها سُعادُ، وأَنَّ الحالَ الثَّانِيَةَ (مُعَنًّى) صاحِبُها تاءُ الفاعِلِ في (عَهِدْتُ).

---

(١) أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٧.

(٢) انظر في هذه المسألة: ابن الأثير، البديع: ١/ ١٨٣ – ١٨٤، المبرد، المقتضب: ٤/ ١٦٩.

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٧.

(٤) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٧.

(٣) مَجِيْءُ الحالِ مُفْرَدَةً بَعْدَ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ، أَو الجَمْعِ: يُتَّكَأُ في تَحْدِيْدِ صاحِبِ هذِهِ الحالِ على القَرِينَةِ اللَّفظِيَّةِ الَّتي تَتَوافَرُ في الجُمْلَةِ، وهِيَ قَرِيْنَةٌ تَكْمُنُ في الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ فيها إفراداً، وتَثْنِيَةً كما في قَوْلِكَ: خالِدٌ وهِنْدٌ جاءا مُواسِياً لَها، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ أَحَدُ ما دَلَّ عَلَيْهِ ضَمِيْرُ التَّثْنِيَةِ، وهُوَ خالِدٌ؛ لأَنَّ الحالَ (مُواسِياً) للمُذَكَّرِ لا للمُؤَنَّثِ، ولَوْقِيْلَ: مُواسِيَةً لَهُ لَكانَ صاحِبُ الحالِ هِنْداً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: هِنْدٌ، وخالِدٌ، وزَيْدٌ جاءُوا مُواسِيَةً لَهُما، أَوْ: جاءُوا مُواسِيَيْنِ لها. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبي سُلْمَى يَصِفُ حِمارَ وَحْشٍ، وأَتاناً(١):

صافا يَطُوْفُ بِها على قُلَلِ الصُّوى ... وشَتا كَذَلْقِ الزُّجِّ غَيْرَ مُقَهَّدِ(٢)

على أَنَّ صاحِبَ الحالِ (يَطُوْفُ بِها) الحِمارُ الوَحْشِيُّ.

(٤) مَجِيْءُ الحالِ بَعْدَ (إِمّا) التَّفْصِيْلِيَّةِ على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ: لا بُدَّ مِنْ تَكْرِيْرِ تِلْكَ الحالِ الوَاقِعَةِ بَعْدَها كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٣)، على أَنَّ (شاكِراً) حالٌ إِمّا مِنَ مَفْعُوْلِ الفِعْلِ (هَدَيْنا)، وهُوَ الضَّمِيْرُ المُتَّصِلُ (الهاءُ)، على أَنَّها حالٌ مُبَيِّنَةٌ على أَنَّ المُرادَ: هَدَيْناهُ مُبَيِّناً كِلْتا حالَتَيْهِ، أَوْ مُقَدَّرَةٌ على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ في تِلْكَ الفَتْرَةِ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفاً بِإِحْدَى الصِّفَتَيْنِ كما قِيْلَ، وإِمّا مِن (السَّبِيْلَ) مَجازاً، وأَجازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُوْنا حالَيْنِ مِن (السَّبِيْلَ)، على أَنَّ المُرادَ عِنْدَهُ: إِنّا هَدَيْناهُ السَّبِيْلَ إِمّا سَبِيْلاً شاكِراً، وإِمّا سَبِيْلاً كَفُوْراً(٤)، ولا نُحْوِجَ إِلى هذا التَّأْوِيْلِ؛ لأَنَّ الحَمْلَ على الظّاهِرِ الَّذي يُعَزِّزُ كَوْنَ صاحِبِ الحالِ الضَّمِيْرَ المُتَّصِلَ المَفْعُوْلَ بِهِ. وهُما عِنْدَ ابْنِ هِشامٍ(٥) مَنْصُوْبانِ على الحالِ المُقَدَّرَةِ.

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٨ – ١٣٩.

(٢) صافا: أقاما في الصَّيْفِ، والذَّلْقُ: الحَدُّ، والزُّجُّ: الحَدِيْدَةُ في أَسْفَلِ الرُّمْحِ، والمُقَهَّدُ: السَّمِينُ.

(٣) الإنسان: ٣.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون: ١٠/ ٥٩٤، الزمخشري، الكشاف: ٤/ ١٩٤ – ١٩٥، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٧٢ – ٧٣.

وقَدْ تَنُوبُ عَنْ (إمَّا) الثَّانِيَة (أَوْ) كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(١):

وقَـدْ شَـفَّنِي أَنْ لا يَـزالُ يَرُوعُنِـي ... خَيالُـكِ إِمَّـا طارِقـاً أَوْ مُعادِيـا

وقَدْ تُكَرَّرُ هذِهِ الحالُ بَعْدَ (لا) مُكَرَّرَةً وُجُوباً كما في قَوْلِكَ: جِئْتُكَ لا رَاغِباً ولا راهِباً، على أَنَّ (لا) زِيْدَتْ - كما يَظْهَرُ لي - لتَوْكِيْدِ النَّفْي. والقَوْلُ نَفْسُهُ في الخَبَرِ، والصِّفَةِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾(٢)، وقَوْلِكَ: أَنْتَ لا مُتْعَبَةٌ ولا صامِتٌ. وقِيْلَ إِنَّ الحالَ بَعْدَها قَدْ تُفْرَدُ في الشِّعْرِ خِلافاً للمُبَرِّدِ، وابْنِ كَيْسانَ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٣):

قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيْناً بعُصْبَةٍ ... ولكِنْ بأَنْواعِ الخَدائِعِ والمَكْرِ

على أَنَّ (مُسْتَعِيْناً) حالٌ مِنْ تاءِ الفاعِلِ في (قَهَرْتُ).

ومِنْ عَدَمِ تَكَرُّرِها مَعَ الخَبَرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٤):

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغَيْرِنا ... حَياتُكَ لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فاجِعُ

(٨/ ٩) الحالُ المُتَداخِلَةُ:

تُتَبَيَّنُ هذِهِ الحالُ مِنْ خِلالِ الحالِ المُتَعَدِّدَةِ، أَوِ المُتَرادِفَةِ كما مَرَّ، على أَنَّها في الأَصْلِ مُتَرادِفَةٌ، وهُوَ الأَوْلَى، وهذِهِ الحالُ المُتَعَدِّدَةُ أَنْكَرَ كَثِيْرٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ وُجُودَها في الكَلامِ العَرَبِيِّ؛ لأَنَّ الفِعْلَ العامِلَ لا يَعْمَلُ في أَكْثَرَ مِنَ حالٍ كما لا يَعْمَلُ المُتَعَدِّي إلى مَفْعُوْلٍ في أَكْثَرَ مِنْهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَمَلِهِ في أَكْثَرَ مِنْ ظَرْفِ مَكانٍ، أَوْ زَمانٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِن الالْتِجاءِ إلى التَّأْوِيْلِ، والتَّوَهُّمِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَهُمْ إلاَّ بذِكْرِ حَرْفِ العَطْفِ قَبْلَ الحالِ الثَّانِيَةِ الَّتي تعَدُّ مُتَرادِفَةً، أو في أَنَّ لَها صاحِباً آخَرَ غيْرَ صاحبِ الحالِ الأَوْلَى، وهُوَ الضَّمِيرُ

---

(١) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) البقرة: ٦٨

(٣) انظر: أبو حيّان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ١/ ٢١٩.

المُسْتَتِرُ في الظَّرْفِ الواقِعِ حالاً، أَوْ المُشْتَقِّ، أَوِ الظَّاهِرِ العائِدِ على صاحِبَ الحالِ الأُوْلَى، والقَوْلُ نَفْسُهُ في العامِلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ لَيْسَ العامِلَ في الحالِ الأُوْلَى، وهذا العامِلُ هُوَ الحال الأُوْلَى لكَوْنِهِ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ كالمُشْتَقَّات، وما يُحْمَلُ علَيْها تَأْوِيْلاً، وعَلَيْه فإنَّ هذِهِ الحالَ عِنْدَ هُؤُلاء لَيْسَتْ مُتَعَدِّدَةً، أَوْ مُتَرادِفَةً بَلْ هي حالٌ مِنَ الحالِ الأُوْلى، وَتَخْتَلِفُ عَنْها في العامِلِ، والصَّاحِبِ، وتَرْتَبِطُ بها بالصَّاحِبِ الَّذيْ يَعوْدُ إِلى صاحِبِها. ولذلِكَ أُطْلِق عليها الحالُ المُتَداخِلَةُ الّتي تَتَداخَلُ مَعَ الأُوْلى فيما مَرَّ.

ويَتَبَدَّى لِيْ مِنْ خِلالِ تَتَبُّعي للحالِ المُتَعَدِّدَةِ، أَوِ المُتَرادِفَةِ في كِتاب اللهِ سُبْحانهُ ما يَأْتي:

(١) أَنَّ الحالَ المُتَداخِلةَ، أَوِ المُتَرادِفَةَ كَثِيْرَةٌ، وشائِعَةٌ في كِتابِ اللهِ تَعالَى، وهُوَ شُيُوْعٌ يُوْمِئُ إِلى مَكانَتِها دَلالِيّاً، على أَنَّها دَلالَةٌ مُركَّبَةٌ مِنْ دَلالَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ تُبَيِّنُ بها الهَيْئَةُ.

(٢) أَنَّ حَمْلَ القُرْآنِ على ظاهِرِهِ إِذا لَمْ يَكُنْ هُنالِكَ مُحْوِجٌ دلالِيٌّ هُوَ الأَوْلَى، والأَظْهَرُ.

(٣) أَنَّ هُنالِكَ للنَّحْوِيْيْنَ أَوْجُهاً إِعْرابِيَّةً أُخْرَى فَضْلاً عَنِ الحالِ المُترادِفَةِ، أَوْ المُتداخِلَةِ فيما تُعَدُّ فيهِ الحالُ مُتَرادِفَةً، أَوْ مُتَداخِلَةً يَتَحَكَّمُ فيها المَعْنَى المُرَكَّبُ المُرادُ والمَخْزُوْنُ في ذِهْنِ المُعْرِب.

(٤) أَنَّ ما فِي القرْآنِ مِنْ شُواهِدَ تَعَزِّزُ تَعَدُّدَ الحالِ كتَعَدُّدِ النَّعْتِ، والخَبَرِ؛ لأَنَّ الثَّلاثَةَ مُتَشابِهَةٌ في الاشْتِقاقِ مُخْتَلِفَةٌ في تَحْقِيْقِ الدَّلالةِ الَّتي يَتَحَكَّمُ بِها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتكَلِّم، والمُخاطَب.

(٥) أَنَّ كَوْنَ وَظِيْفَةِ الحال أَيّاً كانَتْ دَلالِيَّةً، وكَوْنَها فَضْلَةً مَسْأَلَةٌ تَفْرِضُ عَلَيْنا أَنْ نَتَناسَى العامِلَ إِذا لَمْ يَكنْ هُنالك مُحْوِجٌ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ الكُوْفِيِّيْنَ أَنَّ العامِلَ التَّام (تَمامُ المَعْنَى المُرادِ) ، أَوِ القَطْعُ عَنِ الصِّفَةِ .

(٦) أَنَّ مُصْطَلَحَ الحالِ المُتداخِلَةِ لا يُطالِعُ القارِئَ في مَظانِّ النَّحْوِ القَدِيْمَةِ، ولَعَلَّهُ مِن ابْتِكارِ النُّحاةِ المُتَأَخِّرِيْنَ كَأَبِيْ حَيّانَ النَّحوِيِّ: " فهِيَ حالٌ مُتَداخِلَةٌ... "، ومَنْ تبِعَهُ كالسَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ، وابْنِ هِشام: "... يَحْتَمِلُ التعَدّدَ، والتَداخُلَ نحْوُ: جاءِ زَيْدٌ راكِباً ضاحِكاً، فالتَّعَدُّدُ على أَنْ يكُوْنَ عامِلُها: جاءَ، وصاحِبُها: زَيْدٌ، والتَّداخُلُ على أَنَّ الأُوْلَى مِنْ (زَيْدٌ)، وعامِلُها: جاءَ، والثَّانِيَةُ مِنْ ضَمِيْرِ الأُوْلَى، وهِيَ العامِلُ، وذلِكَ واجِبٌ عندَ مَنْ مَنَعَ تَعَدُّدَ الحالِ... "[1].

(١) ابن هشام الأنصاريّ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك، وزميله): ٧٣٣.

(٧) أَنَّ في الاعْتِدادِ بالحالِ المُتَداخِلةِ بَدلاً مِنَ الحالِ المُتَعَدِّدَةِ، أَوِ المُترادِفَةِ تَطْويْلاً للتَّرْكِيْب اللُّغَوِيِّ ولا سِيَّما إذا قُدِّرَ حَرْفُ عَطْفٍ قَبْلَ الحالِ الثّانِيَةِ دُوْنَ تَحْقِيْقِ مَعْنًى زائِدٍ على المَعْنَى الَّذِيْ تُوْمِئُ إِلَيْهِ الحالُ المُترادِفَةُ كأُسْلوبِ الاسْتِثْناءِ الّذِيْ صِيْرَ فِيهِ إلى تَطْويْلِ التَرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وتَوْسِعَتِهِ لِتَحْقِيْقِ مَعْنًى لا يَتَوافَرُ في عدَمِ التَّطْوِيْلِ كما في قَوْلِكَ: نَجَح الطُّلّابُ إِلاّ طَالِباً، على أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ إِذاً رَغِبْنا في هَجْرِ التَطْوِيْلِ وما يَصْحَبُهُ مِن دَلالَةٍ زائدَةٍ: لَمْ يَنْجَحْ طالِبٌ، أَوْ رَسَبَ طالِبٌ فَضْلاً عَنْ أَنَّ فيْهِ إِشْغال ذهْنِ المُخاطَبِ في البَحْثِ عَنِ الحالِ وصاحِبِها، وهِيَ مسْأَلَةٌ تُضْفِيْ على النَّحْوِ صُعُوْبَةً قَدْ تُسْهِمُ في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنْهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا تحوجَ إِلى الاعْتِدادِ بالأَصْلِ النَّحْوِيِّ في هذِهِ المَسْأَلَة تَوَهُّماً، وهُوَ أَصْلٌ يَكْمُنُ في أَنَّ العامِلَ لا يَعمَلُ في حالَيْنِ قياساً على أَنَّهُ لا يَعْمَلُ في ظَرْفَيْنِ مَكانِيَّيْنِ، أَوْ زَمانِيَّيْنِ، أو مَفْعُوْلَيْنِ إِذا كانَ مِمّا يَصِلُ إِلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ واحِدٍ.

ومِمّا يُحْمَلُ في كِتابِ اللهِ تَعالَى على الحالِ المُتَداخِلَة فَضْلاً عَمّا ذُكِرَ في الحالِ المُتَعَدِّدَةِ، أَوِ المُترادِفَة على وَفْقِ مَذْهَبِ مَنْ يُنْكِرُوْنَ تَوافُرَ هذِهِ الحالِ في الكَلام العَرَبِيِّ:

● قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[1]: يَجُوْزُ في قَوْلِهِ (وتَقَطَّعَتْ...)[2]:

* أَنْ تَكُوْنَ الواوُ حَرْفَ عَطْفٍ على أَنَّ هذا القَوْلَ مَعْطُوْفٌ على (تَبَرَّأَ...).

* أَنْ تَكُوْنَ الواوُ للحالِ، فيَكُوْنُ حالاً مُتَداخِلَةً مِنْ واوِ الجَماعَةِ في (ورَأَوا) إذا عُدَّ هـذا القوْلُ (ورَأَوا العَذابَ) حالاً.

● قَوْلُـهُ تَعالَى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[3]: قَوْلُـهُ (يَلْعَبُـوْنَ): حـالٌ مُتَداخِلَـةٌ مِـنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (خَوْضِهِمْ) إذا عُدَّ شِبْهُ الجُمْلَـةِ (في خَوْضِـهِمْ) حـالاً مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُتَّصِلِ المَفْعُوْلِ بِهِ في (ذَرْهُمْ)، ويَجُوْزُ في شِبْهِ الجُمْلَةِ هذا أَيْضاً أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ(يَلْعَبُوْنَ)، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً مِن واوِ الجَماعَة فاعِلِ (يَلْعَبُوْنَ)[4].

---

(١) البقرة: ١٦٦.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٢/ ٢١٧ (المكتبة الشاملة).

(٣) الأنعام: ٩١.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدرّ المصون: ٥/ ٣٧ (المكتبة الشاملة).

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ۖ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾[1]: يَجُوْزُ فِي (مُقْنِعِيْ رُؤُوْسِهِمْ) أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُتَداخِلَةً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُهْطِعِيْنَ) الحالِ مِنَ (الأَبْصارُ)، على أَنَّ في الكَلامِ حَذْفَ مُضافٍ تَقْدِيْرُهُ: أَصْحابُ الأَبْصارِ، وأَجازَ العُكْبَرِيُّ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: تَراهُمْ مُهْطِعِيْنَ، ولا نَحْتاجُ إِلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ، فيكُوْنُ (مُقْنِعِيْ رُؤُوْسِهِمْ) حالاً لا حالاً مُتَداخِلَةً. وقَوْلُهُ (لا يَرْتَدُّ...) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في الحال (مُقْنِعِيْ رُؤُوْسِهِمْ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ الحالِ (مُقْنِعِيْ رُؤُوْسِهِمْ)، وقَوْلُهُ (وأَفْئِدَتُهُمْ هَواءٌ) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ (طَرْفُهُمْ)، أَوْ مَنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ المُضافِ إِلَيْهِ (طَرْفُهُمْ)، والعامِلُ فيها (لا يَرْتَدُّ)، أَوْ ما قَبْلَهُ مِنَ العوامِلِ الصَّالحةِ لأَنْ تَعْمَلَ في هذِهِ الحالِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مُسْتَأْنَفاً[2].

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾[3]: قَوْلُهُ (لا يَبْغُوْنَ عَنْها حِوَلاً) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في (خالِدِيْنَ فيها) الحالِ[4].

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾[5]: قَوْلُهُ (يَتخافَتُوْن بَيْنَهُمْ): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحال (زُرْقاً)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مُتَعَدِّدَةً، أَوْ مُتَرادِفَةً مِنَ (المُجْرِمِيْنَ)[6].

• قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ قَالَ لَهُۥ

---

(١)إبراهيم: ٤٢ – ٤٣.

(٢)انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٧/ ١١٩ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٧٢.

(٣)الكهف: ١٠٧ – ١٠٨.

(٤)انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٨/ ١٠٤ (المكتبة الشاملة).

(٥)طه: ١٠٢ – ١٠٣.

(٦)انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٨/ ١٠٤ (المكتبة الشاملة).

مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[1]: قَوْلُهُ (يَتَرَقَّبُ): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ الأُوْلى (خائِفاً)، على أَنَّ خَبَرَ الفِعْلِ النَّاسِخِ (أَصْبَحَ) شِبْهُ الجُمْلَةِ (في المدِيْنَةِ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ الخَبَرُ (خائِفاً) على أَنَّ (يَتَرَقَّبُ) حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في هذِهِ الحال(في المَدِيْنَةِ) مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في هذا الخَبَرِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ (يَتَرَقَّبُ) خَبَراً ثانِياً للفِعْلِ النَّاسِخِ، وأَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً منَ الحالِ (خائِفاً)، وأَجازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ تَوَهُّماً أَنْ يَكُوْنَ خَبَرُ الفِعْلِ النَّاسِخِ مَحْذُوْفاً، على أَنَّ (خائِفاً) حالٌ أُوْلَى، وأَنَّ (يَتَرَقَّبُ) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ فيها[2].

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾[3]: قَوْلُهُ (لَمْ يَنالُوا خَيْراً): حالٌ متداخلةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (بغَيْظِهِمْ)، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُستَتِرِ في الحالِ الأُوْلَى (بغَيْظِهِمْ)، على أَنَّ الباء فيها للمُصاحَبَةِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ للتَّعلِيْلِ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مَفْعُوْلٌ لَهُ غَيْرُ صَرِيْحٍ[4].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[5]: (مِنَ الصَّالِحِيْنَ) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ الأُوْلَى (نَبِيّاً)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً لـ(نَبِيّاً)[6].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[7]: (آمِنِيْنَ): حالٌ مِنْ واوِ الجَماعَةِ فاعِلِ (لَتَدْخُلُنَّ) المَحْذُوفَةِ على أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ (إِنْ شاءَ اللهُ) مُعْتَرِضَةٌ،

(١) القصص: ١٨.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٨/ ٦٥٩ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ١٠١٨/٢.

(٣) الأحزاب: ٢٥.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٩/ ١١٣ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١٠٥٥.

(٥) الصافات: ١١٢.

(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٩/ ٣٢٥ (المكتبة الشاملة).

(٧) الفتح: ٢٧.

و(مُحَلِّقِيْنَ) حالٌ مُتَعَدِّدَةٌ، أَوْ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في الحالِ الأُوْلَى (آمِنِيْنَ)[1].

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ مُّتَّكِـِٔينَ عَلَيْهَا مُتَقَٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾[2]: (مُتَّكِئِيْنَ): حـالٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (عـلى سُرُرٍ)، و(مُتَقـابِلِيْنَ) حـالٌ مُتَداخِلَـةٌ مِـنَ الضَّـمِيْرِ في (متكِئِيْنَ)[3].

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾[4]: (صَفًّا): حـالٌ مِـنْ واوِ الجَماعَـةِ فاعِـلِ (يقـاتِلُون) و(كَـأَنَّهُمْ...) حـالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ في (صَفًّا) المُؤَوَّلِ باسم الفاعِلِ (صافِّيْنَ)[5].

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْاْ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[6]: قَوْلُهُ (يَصُدُّوْنَ): حالٌ مِنْ الضَمِيْرِ المُتَّصلِ المَفْعُوْلِ بِهِ في (ورَأَيْتَهُمْ)، على أَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصَرِيَّةٌ، و(هُمْ مُسْتَكْبِرُوْنَ) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ فاعِلِ (يَصُدُّوْنَ)[7].

- قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ لِّيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴾[8]: قَوْلُهُ (قدْ أَحْسَنَ...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ في الحالِ (خالِدِيْنَ فيها)[9].

---

(١) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٩/ ٧١٩ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١١٦٨

(٢) الواقعة: ١١ —١٩.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ١٩٩ (المكتبة الشاملة)، العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١٢٠٣.

(٤) الصفّ: ٤.

(٥) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٣١٤ (المكتبة الشاملة).

(٦) المنافقون: ٥.

(٧) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٣٤٠ (المكتبة الشاملة).

(٨) الطلاق: ١١.

(٩) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٣٦٠ (المكتبة الشاملة).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾[1]: قَوْلُهُ (وهُوَ حَسِيْرٌ): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُستَتِرِ في الحالِ (خاسِئاً)[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ ﴾[3] قَوْلُهُ (صافَّاتٍ): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ شِبْهِ الجُمْلَةِ (فَوْقَهُمْ)[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾[5]: (عِزِيْنَ): حالٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (مُهْطِعِيْنَ)[6].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾[7]: قَوْلُهُ (كَأَنَّهُمْ...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (سِراعاً)[8].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴾[9]: قَوْلُهُ (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (مُعْرِضِيْنَ)[10].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴾[11]: قَوْلُهُ (لا يَرَوْنَ فيها...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (مُتَّكِئِيْنَ على الأَرائِكِ)[12].

---

(١) الملك: ٤.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٣٨١ (المكتبة الشاملة).

(٣) الملك: ١٩.

(٤) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٣٩٠ (المكتبة الشاملة).

(٥) المعارج: ٣٦–٣٧.

(٦) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٤٦٠ (المكتبة الشاملة).

(٧) المعارج: ٤٣.

(٨) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٤٦٤ (المكتبة الشاملة).

(٩) المدثر: ٤٩ – ٥٠.

(١٠) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٥٥٧ (المكتبة الشاملة).

(١١) الإنسان: ١٢ – ١٣.

(١٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٦٠٥ (المكتبة الشاملة).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾[1]: قَوْلُهُ (لا يَذُوقُونَ...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (لابِثِينَ...)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُستأنَفاً، وصِفَةً لـ (أَحْقاباً)[2].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ﴾[3]: (آيَةً): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (لَكُمْ)[4].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾[5]: قَوْلُهُ (لا يُخَفَّفُ...): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (خالِدِينَ فيها)[6].

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴾[7]: قَوْلُهُ (مِنْ غَيْرِ سُوْءٍ): حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ قَبْلَها (بَيْضاء)، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بـ(تَخْرُجْ)، وصِفَةً لـ (بَيْضاءَ)[8]، و(آيَةً) حالٌ مُتَداخِلَةٌ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (بَيْضاءَ)، أَوْ مِنَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (مِنْ غَيْرِ سُوْءٍ).

---

(١) النبأ: ٢١ – ٢٥.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ١٠/ ٦٥٦ (المكتبة الشاملة).

(٣) هود: ٦٤.

(٤) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاويّ: ٥/ ١١٣.

(٥) البقرة: ١٦١ – ١٦٢.

(٦) انظر: أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ١/ ٤٦٢.

(٧) طه: ٢٢.

(٨) انظر: العكبريّ، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٨٩، الشهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ١٩٧، أبو حيان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٢٣٦.

(٩) ذِكْرُ الحالِ، وحَذْفُها(١)

ذكر ابن جِنّيّ أنَّ حَذْف الحال لا يَحْسُنُ لأنَّ الغرض منها توكيد الخبر: "وحذف الحال لا يحسن وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف، لأنَّه ضِدُّ الغرض ونقيضه... فأمَّا ما أَجَزْناهُ من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾(٢) أي: فَمَنْ شَهِدَهُ صحيحاً بالغاً فطريقه أنَّه لَمَّا دَلَّتْ الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأمَّا لو عُرِّيتِ الحال من هذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"(٣).

وذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ أَنَّ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ تُحْذَفَ بقَيْدِ أَلاَّ يَتَوَقَّفَ المَعْنَى على ذِكْرِها، وأَلاَّ تَكُوْنَ سادَّةً مَسَدَّ الخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجوْباً كما في قَوْلِكَ: شُرْبُكَ السَّوِيْقَ مَلْتُوْتاً، وأَلاَّ تَكُوْنَ بَدَلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْلِ(٤)، ومِمَّا عُدَّ مِمَّا يَتَوَقَّفُ المُرادُ على حَذْفِها عِنْدَهُ كما مَرَّ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾(٥).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾(٦).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾(٧).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾(٨).

---

(١) انظر مُؤَلَّفي: التَّأويل النّحويّ في القرآن الكريم: ٣٣٦ -.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣٧٨.

(٤) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ١٤٨ -.

(٥) الأنبياء: ١٦

(٦) النساء: ٤٣.

(٧) الإسراء: ٣٧.

(٨) الإسراء: ١٠٥.

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ (1).

● قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ (2).

ومِنَ الشِّعْرِ:

● قَوْلُ الشّاعِرِ:

مَتَى تَبْعَثُوْها تَبْعَثُوْها ذَمِيمَةً ... وتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوْها فتَضْرَمِ

● قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

فجُزِيْتِ خَيْرَ جَزاءِ ناقَةِ واحِدٍ ... ورَجَعْتِ سالِمَةَ القَرا بسَلامِ

● قَوْلُ الشّاعِرِ:

عَدُوُّكَ مَنْ يُرْضِيْكَ مُبْطِنَ إِحْنَةٍ ... ومُبْدِي دَلِيْلَ البُغْضِ مِثْلُ صَدِيْقِ

● قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ الرَّعلاءِ الغَسّانِيِّ:

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيْشُ كَئِيْباً ... كاسِفاً بالُهُ قَلِيْلَ الرَّجاءِ

ومِنْ وُجُوْبِ ذِكْرِ الحالِ الَّتي لا يُفْهَمُ المُرادُ إلاَّ بِذِكْرِها تِلْكَ المُجابُ بِها السُّؤالُ كَما في قَوْلِكَ: راكِباً جَواباً عَنْ سُؤالِ السّائِلِ: كَيْفَ جِئْتَ ؟.

ويَعُدُّ الحالَ الَّتي لا يَصِحُّ حَذْفُها لما مَرَّ كالعُمْدَةِ، أَوِ الرُّكْنِ الأَساسِيِّ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها فَضْلَةٌ، وهِيَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ كالصِّفَةِ الَّتي لا يَجُوْزُ حَذْفُها كَما في: ما في الدُّنْيا رَجُلٌ يُبْغِضُكَ، علَى أَنَّ الصِّفَةَ لَوْ حُذِفَتْ لانْتَفَتِ الفائِدَةُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في حَذْفِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ (لَهُ) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ (3).

---

(1) الشعراء: ١٣٠.

(2) هود: ٧٢.

(3) الإخلاص: ٤.

وجاء في (حاشية الصبّان على شرح الأشموني)[1] أنَّ الحال قد تُحْذَف لقرينـة، وأكثـر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، والقول نفسه فيما جاء في (مغني اللبيـب)[2]، إذِ اكتفى ابن هشام[3] فيه بموطن واحد، وهو كونُها قـولاً. وقيـل إنَّ حـذفها شيءٌ لطيـف غريب[4]. وذكر السيوطي[4] أنَّ الأصل في الحال أنْ تكون جائزة الحذف، وقد يمنع الحـذف إذا كانت جواباً لسؤال، أو سادَّةً مَسَدَّ الخبر أو نائبةً عن اللفظ بالفعل أو منهيًّا عنها كقولـه تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)[5]. وقوله (ولا تمش في الأرض مرحاً)[6].

وبعد فلست أتفق مع ابن جنى فيما ذهب إلَيه؛ لأن حـذف الحـال في التنزيـل مُطَّـرِدٌ منقاسٌ لكثرته وشيوعه، ففي التنزيل ما يقارب مائة وخمسين موضعاً حُذِفَتْ فيها الحال في تأويلات النحويِّين، وإليك هذه المواضع في كل سورة:

البقرة: ٤١، ٤٦، ٨٣، ٨٥، ١٢٤، ١٤٤، ١٥٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨٥، ١٩١، ٢٨٥، ٢٢١، ٢٠٥، ٢٥٩. آل عمـران: ٤، ٣٠، ٤٤، ٤٩، ٧٢، ١٩١. النسـاء: ٢٥، ٩٠، ٤٣. المائـدة: ٦، ٤٨، ١٠٤، ١٠٦. الأعـراف: ٦٨، ٧١، ٨٣، ٩٣، ٩٩، ١٤١، ١٢٨، ١٤١، ١٥١. الأنفـال: ٨، ١٦، ٥٠، ٧٤. التوبـة: ٧، ٣٢، ٣٣، ١١٣، ١٢٧. يـونس: ٢٢، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٨٢، ٩٧. هود: ٤١، ٨١، ٩٣، ١٢١. يوسف: ١٦، ٣١. الرعد: ١١، ٢٤، ٣١. إبـراهيم: ٧. الحجـر: ٢٤، ٤٥، ٤٦. النحـل: ٢٨، ٣٦،، ٥٩. الإسراء: ١٤، ٨٨، ٩٢. الكهف: ٢٤، ٤٨، ٧٤، ٧٧. مريم: ٦٤. طه: ٥، ١٠٣، ١٣٠. الأنبياء: ٣، ٢٧، ٦٥، ٨٣، ٩٧، ١٠٣. الحـج: ١٠، ٢٦، ٧٣. المؤمنـون: ٥١. النـور: ٣٥. الفرقـان: ١٣، ٤١، ٥٣. الشعراء: ١١، ٣٠، ٥٤. النمل: ١٢، ٨٢. القصص: ٣٢، ٦٤. العنكبوت: ٨. لقمان: ٢١. السجدة: ١٢. الأحزاب: ٥٢، ٥٣. سبأ: ١٣، ٤٤. فاطر: ٢، ١٨، ٢٤، ٣٧. ص: ٦، ٣٢،

---

(١) ٢/ ١٩٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠.

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣/ ٣٨٣.

(٤) انظر همع الهوامع تخفيف عبد العال سالم: ٤٢/ ٥٩.

(٥) النساء: ٤٣.

(٦) لقمان: ١٨.

٥٠، ٥٩. الزمر: ٣، ٣٩. غافر: ٧، ١٤. فصلت: ٣٠. الدخان: ١١، ٤٧. الجاثية: ٢٩. ق: ٣٢، ٣٦. الذاريات: ١٤. الطور: ١٤. القمر: ٤٨. الرحمن: ٤٣. الواقعة: ٦٦. الحديد: ١٢. المجادلة: ٢٢. الحشر: ٩. المنافقون: ٨. الطلاق: ١. القلم: ٢٤. نوح: ١. المدثر: ٤٢. القيامة: ١٥. الإنسان: ٦، ٩. المرسلات: ١٢، ٢٩، ٤٣. المطففين: ٢٨.

ويظهر للقارئ ممَّا مَرَّ أنَّ النحويين لم يستقصوا هذه المواضع كلها في مؤلفاتهم مكتفين بموضع واحد[١]، وهو إذا كانت الحال قولاً عاملا في جملة.

فالحال تُحْذَفُ في التنزيل في مواطن كثيرة سأحاول ذكر معظمها مفصلَّة وهي ما يَأْتِي:

(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور.

(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى.

(٣) اقتضاء المعنى لها.

(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.

(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها.

(٦) حذف الحال المبيِّنة لإبهام (ما).

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل.

(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى.

(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها.

(١٠) حذف الحال المستثنى منها.

(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور:

ومن ذلك الحال العاملة في خافضٍ ومخفوضٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[٢]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[٣] أن في الكلام حالاً

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ٥٩.

(٢) الطلاق: ١.

(٣) انظر الكشاف: ٤/ ١١٧.

محذوفة أي: فطلقوهن مستقبلات لعِدَّتِهِنَّ، وهو قول ليس بجيِّد عند أبي حيان[1]؛ لأنَّ فيه تقدير عامل خاص؛ لان العامل يحذف إذا كان كوناً مطلقاً، والآية محمولة عنده على حذف مضاف أي: لاستقبال عدتهن، وهو أقل تكلفاً من قول أبي القاسم لأنَّ حذف المضاف أكثر شيوعاً من حذف الحال، واللام في تأويل أبي حيان بمعنى (عند) أو بمعنى (في)، ولم يردَّ ابن هشام[2] قول أبي القاسم السابق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴾[3]: قوله (من غير سوء) في موضع الحال.

وأجاز أبو البقاء[4] وغيره أنْ يكون قوله (في تسع آيات) في موضع الحال أيضاً أي: معدودة من جملتها. وأجاز أبو حيان[5] أنْ يكون التقدير: اذهب بهاتين الآيتين في تسع آيات إلى فرعون، فيكون (إلى فرعون) متعلقاً بالفعل (اذهب) المحذوف، و (في تسع آيات) في موضع الحال أيضاً. أما قوله (إلى فرعون) فيتعلق بالفعل الذي قدره أبو حيان، وهو (اذهب)، وهو الذي تعلَّق به (في تسع آيات)، فإنْ لم يكن كذلك فهو يتعلق بحال محذوفة يدل عليها سياق النص أي: مُرْسَلاً إلى فرعون. وأجاز أبو البقاء[6] أنْ يكون في موضع النعتِ لـ (آيات)، والتقدير: في تسع آيات واصلةً إلى فرعون وقومه[7].

وجاء في التنزيل حَذْفُ الحال العاملة في الظرف ومنه قوله تعالى﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ

---

(١) انظر البحر المحيط: ٨/ ٢٨١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧٠، ٥٧٥، وانظر حاشية الشهاب: ٨/ ٢٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٢٧، تفسير القرطبي: ١٨/ ١٥٣.

(٣) النمل: ١٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٥.

(٥) البحر المحيط: ٧/ ٥٨.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠.

(٧) انظر: حاشية الشهاب ٧/ ٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢١٩، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٨٨، البحر المحيط: ٧/ ٥٨، التبيان في تفسير القرآن: ٨/ ٧١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦، ١٤٣، المائدة: ٤٨، النمل: ٣٢، ص٣٢.

﴿أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾[1]: ذكر الزمخشري أن قوله (أربعينَ) حال، والتقدير: بالغاً أربعين ليلةً، فيكون معمولاً لحال محذوفة. ويجوز أنْ يكون مفعولاً لـ(تمَّ) على تضمينه معنى (بَلَغَ). وأنْ يكن منصوباً على الحال أي معدوداً أربعين ليلةً، وهو الظاهر في هذه المسألة. وحمل بعض النحويين[2] نصبه على أنَّه خبر (تَمَّ) على جعلها من الأفعال الناقصة، وهي مسألة لم يشر إليها النحويُّون في مؤلَّفاتهم، ويظهر لي أنَّ كل فعل تبعه مرفوع ومنصوب محمول عمله على عمل الأفعال الناقصة، جاء في همع الهوامع ما يلي: (وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لابدَّ منه نحو: قام زيد كريماً وذهب زيدٌ متحدِّثاً فإنْ جعلته تامًّا نصبت على الحال..."[3] ولا ضرورة إلى ذلك لأنَّ كونه منصوباً على الحال أكثرُ دلالةً على المعنى.

وجاء في التنزيل حذف الحال العاملة في مفعول صريح، ومن ذلك ما حكاه الفراء[4] والكسائيّ أنَّ قوماً قرءوا: (لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ...)[5] بفتح الياء وضمّ الراء على أنَّ (الأذَلَّ) حال من الفاعل وهو (الأعزُّ)، والحال لا يصح عند البصريين أنْ تكون معرفة ولذلك حملوا القراءة على زيادة الألف واللام، وقيَّد الكوفيون[6] ذلك بكون الحال فيها معنى الشرط كقولنا: عبدُ الله المحسنَ أفْضَلُ منه المُسيءَ. والقراءة عند أبي البقاء محمولة على حذف الحال أي: مشبهاً الأذَلَّ. ولا ضرورة إليه لأنَّ كون الحال معرفة يصح على قول يونس بن حبيب والبغداديين لأنهم يجيزون: مررت به المسكينَ،بنصب (المسكينَ) على الحال، وهو عند مكي بن أبي طالب[7] لا يقاس عليه لأنه من الشاذِّ، والقول نفسه مع أبي

---

(١) الأعراف: ١٤٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٩٣. حاشية الشهاب: ٤/ ٢١٣، الكشاف: ٢/ ١١١.

(٣) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/ ١١٣

(٤) انظر البحر المحيط: ٨/ ٢٧٤.

(٥) المنافقون: ٨.

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٢. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ١٨-١٩.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٨١.

البركات بن الأنباري(١)، والظاهر عندي ما ذهب إليه يونس(٢) والبغداديُّون لأنه بعيد عن التكلف، والقراءة تعززُ هذا المذهبَ.

(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ...﴾(٣): قوله (وهو محرم عليكم إخراجهم...) في موضع الحال، وهذه الحال محذوفة من كل جملة سابقة أي: تقتلون أنفسكم وهو محرَّم عليكم وتخرجون فريقاً وهو محرَّمٌ عليكم تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوان وهو محرَّمٌ عليكم، وحذفت الحال اكتفاءً بالحال الظاهرة(٤).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾(٥): قوله: (قبيلاً) إمَّا أنْ يكون حالاً من الملائكة أو من (بالله) وعلى كلا الوجهين في الكلام حذف حال(٦).

(٣) اقتضاء المعنى لها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ...﴾(٧): حَمْلُ الكلام على ظاهره يقتضي تأخيرَ الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها أو

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٤١.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٢٤، البحر المحيط: ٨/ ٢٧٤. حاشية الشهاب: ٨/ ٢٠٠، وانظر شاهداً آخر: البقرة، الآية: ١٧٠.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٤/ ٢٠٧-٢٠٨. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥٩. النساء: ٢٥. هود: ٩٣. الحجر: ٢٤.

(٥) الإسراء: ٩٢.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٦/ ٢٦٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٣٢.

(٧) المائدة: ٦.

متصلاً بها بعد القيام، وفي ذلك أقوال:

أ- أنْ يكون في الكلام حال محذوفة أي: إذا قمتم إلى الصلاة مُحْدِثِينَ وعليه فلا يكون الوضوء إلاَّ على المُحْدِث.

ب- أنْ يكون في الكلام شرط مقدَّر، والتقدير: إذا قمتم إلى الصلاة إنْ كنتم محدثين أو إنْ كنتم جنباً.

جـ- أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أوْ جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهَكم. والتقديم والتأخير عند أبي حيَّان[1] وغيره لا يصح أنْ يقال في القرآن.

د- أنْ يكون المراد من القيام إرادته وقصده، وهو عندي أظهر الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ﴾[2]. أي يخرج نباته وافياً حسناً[3]، وحذفت الحال لفهم المعنى ولدلالة (والبلد الطيِّبُ) عليها، ولمقابلتها بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾[4] وقد تكون الحال المحذوفة شبه جملة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ في الكلام حذف شبه جملة في موضع الحال أي: لا ينال عهدي الظالمين منهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾[7] أيْ: وجاءوا أباهم من

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣/ ٤٣٤، وانظر الدر المصون ورقة ١٠٩٦. الكشاف: ١/ ٥٩٦، حاشية الشهاب: ٣/ ٢١٩.

(٢) الأعراف: ٥٨.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤/ ٣١٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤١، ٤٦، ١٨٥، آل عمران ٨٢، ١٩١، المائدة: ١٠٦، الأعراف: ٦٩، ١٤٤، الأنعام: ٦٨، يوسف: ٦، الزمر: ٣٩.

(٤) الأعراف: ٥٨.

(٥) البقرة: ١٢٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ١/ ٣٨٧.

(٧) يوسف: ١٦.

غير يوسف عشاء يبكون[1].

(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول:

ويشيع هذا النوع في التنزيل في مواطن كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ... ﴾ قوله (أيهم يكفل مريم...) في موضع نصب بفعل معلق محذوف أيْ: ينظرون أيُّهم يَكْفُل مَرْيَم أو: يعلَمونَ أيُّهم يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وجعله الزمخشري معمولاً لقول مضمر في موضع الحال أي: قائلين أيُّهم يكفُلَ مَريمَ[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ... ﴾[3] أي: وناداهما ربهما قائلاً ألم أنهكما[4].

(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[5]: ذَكَرَ أبو حيان[6] أنَّ قوله (لئن كشفتَ عنا الرجزَ) جواب لقسم محذوف في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قالوا) أي: قالوا ذلك مقسمين، ويجوز أنْ يكون القسم المحذوف معطوفاً على (قالوا). ولست أتفق مع أبي حيان في جعله قوله تعالى: (لئن كشفت...) جواب قسم محذوف لأنَّ اللام المقترنة بـ(إنْ) هي الموطئة لجواب القسم، وليست لام جواب القسم، لأنَّ الجواب قوله تعالى (لَنُؤْمِنَنَّ...)، جاء في المغني ما يلي: "اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجواب

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥/ ٢٨٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٥٩ البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٣. مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٤٠.

(٣) الأعراف: ٢٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤/ ٢٨١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٨٣، ٨٥، آل عمران: ٤٤، ٤٩، الأنعام: ٧١، ٩٣، ١٢٨، ١٥١، الأعراف: ٤٩، الأنفال: ٥٠.

(٥) الأعراف: ١٣٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤/ ٣٧٤.

بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها لا على الشرط، ومن ثَمَّ تُسَمَّى اللام المؤذنة وتسمَّى الموطئة أيضاً، لأنَّها وطأتِ الجواب للقسم أي: مهَّدَتْه له.."[1]. وذهب الزمخشري[2] وابن عطية إلى أنَّ الباء في (بما) للقسم فيكون قوله (لنؤمنَنَّ لك...) جواباً لهما[3].

(٦) حذف الحال المبينة لإبهام (ما):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[4] ذكر أبو حيان[5] أن في (ما) إبهاماً لابد له من اعتقاد محذوف يُبيِّنُه والتقدير: إنَّ الله لا يغيِّر ما بقومٍ من نعمةٍ وخيرٍ إلى ضد ذلك حتى يغيروا ما بأنفسهم، وعلى هذا التقدير يكون شبه الجملة في موضع الحال من عائد الموصول المستكن في الاستقرار المفهوم من شبه الجملة صلة الموصول، أو من الاسم الموصول.

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[6]: جملة الحال عند النحويين[7] مقيدة بكونها خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب، فلا تقع الطلبية، ولا ذات السين أو سوف أو لَنْ، وقد جوز الفرَّاء وقوع جملة الأمر، ولذلك قدَّر أبو البقاء[8] وأبو حيان حالاً معلقة عن العمل، والتقدير: مفكراً أيُمْسِكُهُ. وغالباً ما يقدِّرون قبل الجملة الاستفهامية قولاً في موضع الحال

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٣١٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ٢٥٤.
(٢) انظر الكشاف. ٢/ ١٠٨.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤/ ٢٠٧-٢٠٨.
(٤) الرعد: ١١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٥/ ٣٧٢.
(٦) النحل: ٥٩.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ٤٢.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٩٩.

كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾(١) أي: قائلين ذلك. ويجوز أن تكون الجملة الاستفهامية مستأنفة جواباً لسؤال مقدر أي: ماذا يقولون(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾(٣) أي: يعلمون أو ينظرون أيهم يكفل مريم(٤).

(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾(٥): تَقْدِيرُ الكَلامِ: أيتبعونهم في كل حال ولو كان آباؤُهم لا يعقلون.

(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٦): في قوله: (حصرتْ صدورهم) أوجه:

أ- أنْ يكون للدعاء بتضييق صدورهم عن القتال، وهو قول منقول عن أبي العباس المبرد(٧)، وعليه فلا محل له.

ب- أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (جاؤوكم) على إضمار (قد) عند النحويين، والصحيح عند السمين الحلبي(٨) وشيخه أبي حيان(٩) جوازُ كون الجملة الماضوية حالاً من غير (قد) لكثرة الشواهد القرآنية، وهي مسألة مبسوطة في موطنها(١٠).

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٥٠٤، وانظر حاشية الشهاب: ٥/ ٣٤٢، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٠٧.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥٠٠.
(٣) آل عمران: ٤٤.
(٤) انظر الصفحة: ٣٤٤.
(٥) البقرة: ١٧٠.
(٦) النساء: ٩٠.
(٧) انظر المقتضب: ٤/ ١٢٤.
(٨) انظر الدر المصون، ورقة: ١٧٦٩.
(٩) البحر المحيط: ٣/ ٣١٧.
(١٠) انظر التّأويل النّحوي: إضمار (قد) ص ٨١٢.

جـ- أنْ يكون في موضع النعت لحال محذوفة أي: جاؤكم قوماً حصرت صدُورهم، وهو قولٌ يعزى إلى المبرد أيضاً.

د- أنْ يكون بدل اشتمال من (جاءوكم) لأن المجيء مشتمل على الحصر.

هـ- أنْ يكون مستأنفاً، فلا محل له.

و- أنْ يكون جواب شرط مقدَّر أي: إنْ جاءوكم حصرت صدورُهم، وهو تكلف من غير محوج، والظاهر في هذه المسألة كونه في موضع الحال من غير نية (قد)[1].

(١٠) حذف الحال المستثنى منها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ ﴾[2]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[3] أن الاستثناء من المولين أي: وَمَنْ يولِّيهم إلاَّ رجلاً منهم متحرِّفاً لقتال أو متحيِّزاً، وعليه ففي الكلام حذف موصوف، وذكر أيضاً أن الاستثناء مفرغ، وهي مسألة لا تصح في الموجب، فلا يصح قولنا: ضربت إلا زيداً، وقمت إلا ضاحكاً، وما جاء من ذلك حمل على تقدير مستثنى منه عام ليصح التفريغ، والتقدير: ومن يولهم ملتبساً بأية حالة إلا متحرفاً أو متحيزاً. وذكر الشهاب[4] أنَّ التفريغ يصح أن يكون في الواجب إذا كان المستثنى منه عاماً يصح أنْ يتكرر كقولنا: قرأت إلاَّ يوم كذا لصحَّة تكرر القراءة في جميع الأيام، والآية عنده من هذا القبيل، وقيل إن الاستثناء من أنواع التولي، وقد رده قوم لأنَّ الحالين بعد (إلاَّ) اسما فاعل والمستثنى منه مصدر. ويجوز أن يُتَوَهَّمَ النفي من قوله (ومن يولهم) أي: ومن لا يُقْبل على القتال وهو كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[5].

(١) انظر: الكشاف: ١/ ٥٥٢، تفسير القرطبي: ٥/ ٣٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧٩. معاني القرآن للزجاج: ٢/ ٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٠١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٦٣.

(٢) الأنفال: ١٦.

(٣) انظر: الكشاف: ٢/ ١٤٩.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٤/ ٢٦٠، وانظر البحر المحيط: ٤/ ٤٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٢٠، وانظر المرتجل: ١٨٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٨.

(٥) التوبة: ٣٢.

التَّداريبُ

أوّلاً: شَواهِدُ، وأقوالٌ مُعْرَبَةٌ:

(١) اختفَى الرّجلُ كأنّهُ لَمْ يكُنْ بالأمْسِ هُنا:

كَأَنَّ: حَرْفُ تَشْبِيهٍ، ونصبٍ، وَضَمِيرُ الغائِبِ المُتَصِلُ في محَلّ نَصْبِ اسْمُ هذا الحَرْفِ.

لَمْ: حرْفُ نفْيٍ، وجَزْمٍ، وقَلْبٍ.

يَكُنْ: فِعْلٌ مُضارِعٌ ناقِصٌ مجْزُومٌ عَلامَةُ جَزْمِهِ السُّكُوْنُ، واسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على (الرّجُلُ).

بالأمْسِ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ (مفْعُوْلٌ فيْهِ غَيْرُ صَرِيْحٍ).

هُنا: ظرْفُ مَكانٍ غيرُ مُتَصَرِّفٍ فيْهِ مُعْنَى الإشارَةِ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ في محَلّ نَصْبٍ على خبرِ (يكُنْ). ويجُوْزُ أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ (يكُنْ) تامّاً.

وجُمْلةُ الفِعْلِ النّاقِصِ في محلٍّ في محلّ رفْعٍ على خَبَرِ (كَأَنَّ)، وجُمْلةُ الحَرْفِ النّاسِخِ في محَلّ نصْبٍ على الحالِ مِنَ (الرّجُلُ).

(٢) اندفع الرّجُلُ كالإعْصارِ غيرَ مُبالٍ بالنّظراتِ الّتي رَشَقتْهُ مِنْ كُلِّ اتّجاهٍ:

انْدَفع: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ.

الرّجُلُ: فاعِلٌ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رفْعِهِ الضّمّةُ.

كالإعْصارِ: شِبْهُ الجُمْلَةِ مِن الجارِّ والمَجْرُوْرِ في محَلّ نصْبٍ على الحالِ مِنَ (الرّجُلُ).

غيْرَ: حالٌ أُخْرى مُفْرَدَةٌ مِنَ (الرّجُلُ).

مُبالٍ: مُضافٌ إليْهِ مجْرُوْرٌ، وعَلامةُ جرِّهِ الكسْرَةُ المُقدَّرَةُ تحْت الياءِ المَحْذُوْفةِ منع مِنْ ظُهُوْرِها الثِّقلُ، والتّنْوِيْنُ عِوَضٌ مِنْها.

بالنّظراتِ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ في محَلّ نصْبٍ على المفْعُوْلِ بِهِ غيْرِ الصّرِيْحِ.

الّتي: اسْمُ مَوْصُوْلٍ في محَلّ جرٍّ على الصّفَةِ لـلنظَراتِ.

رشقتْهُ: رشَقَ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ لاتِّصالِهِ بتاءِ التَّأْنِيْثِ السّاكِنَةِ الّتي لا مَحَلَّ لَها مِن الإِعْرابِ، وفاعِلُ الفِعْلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على (الّتِيْ).

مِنْ كُلِّ جانِبٍ: مِنْ حَرْفُ جرٍّ، وكُلِّ: اسْمُ مَجْرُوْرٌ، وجانِبٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ في محلِّ نصْبٍ على الحالِ مِنْ فاعِلِ (رَشقَتْهُ) الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ.

وجُمْلَةُ الصِّلَةِ (رشقَتْهُ مِنْ كُلِّ جانِبٍ) لا محَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ.

(٣) إنَّ ثَمَّةَ أناساً كثيْرِيْنَ مِنْ مرْضَى ضَغْطِ الدَّمِ يَتَوَقَّفُوْنَ عَنْ تَناوُلِ الأَدْوِيَةِ مُتَوَهِّمِيْنَ بِأَنَّهُمْ لا يَحسُّوْنَ بتوعُّكٍ والمَرَضُ مُسْتَمِرٌّ بصمتٍ يُهاجِمُ شَرايِيْنَهُمْ، وأَعْضاءَهُمْ:

إِنَّ: حرْفُ تَوْكِيْدٍ، ونَصْبٍ.

ثَمَّةَ: ظَرْفُ مَكانٍ فيهِ معْنى الإِشارةِ غيْرُ مُتَصَرِّفٍ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خبَرِ (إِنَّ).

أُناساً: اسْمُ (إِنَّ) مَنْصُوْبٌ علامةُ نَصْبِهِ الفتْحةُ.

كثِيْرِيْنَ: نَعْتٌ لـ(أُناساً) منْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سالِماً.

مِنْ مرْضَى: مِنْ: حرْفُ جَرٍّ، ومَرْضَى: اسْمٌ مَجْرُوْرٌ عَلامَـةُ جَـرِّهِ الكَسْرَـةُ المُقَـدَّرَةُ مَنَـعَ مِـنْ ظُهُوْرِها التَّعَذُّرُ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ مَقْصُوْرٌ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الصِّفَةِ لـ (أُناسـاً)، أَوِ الحالِ؛ لأَنَّ صاحِبَ الحالِ (أُناساً) نكِرَةٌ مُخَصَّصَـةٌ بالوَصْـفِ (كَثِـيْرِيْنَ)، ويَجُـوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيرِ في (كَثِيْرِيْنَ) .

ضَغْطِ: مُضافُ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

الدَّمِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

يَتَوَقَّفُوْنَ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ علامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوْتُ النُّـوْنِ؛ لأَنَّـهُ مِـنَ الأَفْعـالِ الخَمْسَـةِ، واوُ الجماعةِ: ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

عَنْ تَناوُلِ: جارٌّ وَمَجْرُوْرٌ.

الأَدْوِيَةِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَـةُ. والجُمْلَـةُ الفِعْلِيَّـةُ (يَتَوَقَّفُـوْنَ ...) صِـفَةٌ أخرى لـ(أُناساً) ، أَوْحالٌ لكَوْنِ صاحِبِ الحالِ نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ .

مُتَوَهِّمِيْن: حالٌ مَنْصُوْبةٌ علامةُ نَصْبِها الياءُ؛ لأَنَّها جَمْعُ مُذَكَّرٍ سالِمٌ وهِيَ حـالٌ مُتَداخِلَـةٌ مِـنَ

الضَمِيْرِ المُتَّصِلِ في (يَتَوَقَّفُوْنَ) .

بأَنَّهُمْ: الباءُ: حَرْفُ جَرٍّ، وأَنَّ: حَرْفُ تَوْكِيْدٍ، ونصْبٍ، ومَصْدَرِيٌّ، وهُمْ: ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ على اسْمِ (أَنَّ).

لا: حرْفُ نَفْيٍ:

يَحِسُّوْنَ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوْتُ النُّوْنِ، وواوُ الجماعَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

بتوَعُّكٍ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ (مَفْعُوْلٌ بِهِ غَيْرُ صَرِيْحٍ). والمَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنَّ) ، وما في حَيِّزِها في مَحَلِّ جَرٍّ بحَرْفِ الجَرِّ ، والجارُّ والمَجْرُوْرُ مُتَعَلِّقٌ بـ (مُتَوَهِّمِيْنَ) (مَفْعُوْلٌ بِهِ غَيْر صَرِيْحٍ).

والمَرَضُ: الواوُ: واوُ الحالِ، والمَرَضُ: مُبْتَدَأٌ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

مُسْتمِرٌ: خبرُ المُبتدأ مرْفُوْعٌ، والفاعِلُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ فيهِ يعُوْدُ على (المَرَضِ).

بصَمْتٍ: شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُسْتَمِرٌّ).

يُهاجِم: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وفاعِلُها ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ يعُوْدُ على (المَرَضِ).

شَرايِيْنَهُمْ: مفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ، والضَمِيْرُ المُتَّصِلُ (هُمْ) في محَلِّ جرٍّ على المُضافِ إِلَيْهِ.

وأَعْضاءَهُمْ: الواوُ: حَرْفُ عطْفٍ، وأَعْضاءَ: مَعْطُوْفُ على (شَرايِيْن) منْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ، والضَمِيْرُ المُتَّصِلُ (هُمْ) في محَلِّ جرٍّ على المُضافِ إِلَيْهِ.

والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (يُهاجِمُ شَرايِيْنَهُمْ، وأَعْضاءَهُمْ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ الثَّانِيَةِ المُتَداخِلَةِ مِنَ الضَمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُسْتَمِرٌّ). والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (لا يَحِسُّوْنَ بتوَعُّكٍ....) في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ (أَنَّ)، والمَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنَّ)، واسْمِها، وخَبرِها في مَحَلِّ جرٍّ بحَرْفِ الجرِّ الباءِ ، ومُتَعَلِّقٌ بـ (مُتَوَهِّمِيْنَ). والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (والمَرَضُ...) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ.

(٤) يَنْمازُ حليبُ الإبِلِ باحْتوائِهِ على أَعْدادٍ هائِلَةٍ مِنَ الحُبَيْباتِ الدُهْنِيَّةِ مُتَناهِيةً في الصِّغَرِ:

يَنْمازُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رفْعِهِ الضَّمَّةُ.

حلِيْبُ: فاعِلٌ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رفْعِهِ الضَّمَّةُ.

الإِبِلِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ علامَةُ جرِّهِ الكسْرةُ.

باحْتِوائِهِ: باحْتِواءِ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ، والهاءُ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جرٍّ بالإِضافةِ، والجارُّ والمَجْرُوْرُ إِمّا أَنْ يَكُوْنَ مفعُوْلاً لأَجْلِهِ غيْرِ صَرِيْحٍ، أَوْ حالاً على أنّ الباء للمُصاحَبةِ.

على أعْدادٍ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ.

هائِلَةٍ: نعْتٌ مجْرُوْرٌ عَلامَةُ جرِّهِ الكَسْرَةُ.

مِن الحُبَيْباتِ: شِبْهُ الجُمْلةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (أعْدادٍ) النَّكِرَةِ المَوْصُوْفةِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (هائِلَةٍ) اسْمِ الفاعِلِ، أَوْ في مَحَلِّ جرٍّ على الصِّفةِ الثَّانِيَةِ لـ (أَعْدادٍ).

الدُّهْنِيَّةِ: نَعْتٌ مَجْرُوْرٌ لـ (الحُبَيْباتِ).

مُتَناهِيَةً: حالٌ مُفْرَدةٌ منصُوْبَةٌ مِن (الحُبَيْباتِ).

في الصِّغَرِ: جارٌّ مجْرُوْرٌ يَتَعَلَّقُ باسْمِ الفاعل (مُتناهِيَةً)، ويَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ شِبْهُ الجُمْلَةِ حالاً مُتَرادِفَةً، أَوْ مُتَداخلَةً مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في (مُتَاهِيَةً).

(٥) يُعدُّ حَليبُ الإِبلِ مِنْ أقْرَبِ الأغْذيةِ إلى نمُوْذجِ الغذاءِ كاملاً:

يُعدُّ: فِعْلٌ مَبْنِيٌّ للمجْهُوْلِ يتَعَدَّى إِلى مفعُوْلَيْن أَصْلُهُما مُبْتَدأٌ وخبرٌ.

حلِيْبُ: نائِبُ فاعِلٍ مرْفُوْعٌ (المَفْعُوْلُ الأَوَّلُ).

الإِبِلِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ.

مِنْ أَقْرَبِ الأَغْذِيَةِ: شِبْهُ الجُمْلَةِ مِن الجارِّ والمَجْرُوْرِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ الثَّانِي.

الأَغْذِيَةِ: مُضافٌ إِلَيْهِ.

إِلى نمُوْذجِ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ يَتَعَلَّقُ ب (أَقْرَبِ).

الغِذاءِ: مُضافٌ إِلَيْهِ.

كامِلاً: حالٌ مُفْرَدةٌ مِنَ الغِذاءِ.

(٦) ﴿ ...رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[١]:

رأيْتُهُمْ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ لإسْنادِهِ إلى تاءِ الفاعِلِ، وهذِهِ التّاءُ في مَحَلِّ رفْعٍ على الفاعِلِ، وهُمْ: ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ على أنَّ الرُّؤْيَةَ بصَرِيَّةٌ.

ساجِدِيْنَ: حالٌ مِن الضَمِيْرِ المُتَّصِلِ (هُمْ) منصُوْبَةٌ، وعَلامةُ نَصْبِها الياءُ؛ لأنَّها جَمْعُ مُذَكَّرٍ سالِمٌ.

لي: جارٌّ ومجْرُوْرٌ يَتعَلَّقُ بـ (ساجِدِيْنَ).

(٧) ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[٢]:

ما: اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدَأ.

لَكَ: شِبْهُ الجُمْلَةِ مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خبرِ المُبْتَدأ.

لا: حرْفُ نفْيٍ مبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ.

تأْمنَّا: فِعْلٌ مُضارِعٌ مرفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الّتي حُذِفَتْ لأجْلِ إدْغامِ نُوْنِ الفِعْلِ في نُوْنِ (نا) الدّالّةِ على المفعُوْلِيْن، و(نا): ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ.

على يُوْسُفَ: يُوْسُفَ: اسْمٌ مجْرُورٌ عَلامةُ جرِّهِ الفَتْحَةُ؛ لأنَّهُ ممْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، والجارُّ والمَجْرُوْرُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ غَيْرِ الصَّرِيْحِ.

والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (لا تأْمَنّا على يُوْسُفَ) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (لَكَ).

(٨) قال الشّاعِرُ بشارةُ الخُوْرِيُّ:

ضجَّتِ الصَّحْراءُ تشْكُوْ عُرْيَها   فكسَوْناها زئِيْراً ودُخانا

ضَجَّتِ: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتْحِ لاتِّصالِهِ بتاءِ التَّأْنِيْثِ السّاكِنَةِ الَّتي لا محلَّ لها مِن الإعْرابِ، وكُسِرتْ للتَّخلُّصِ مِن الْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ.

---

(١) يوسف: ٤.

(٢) يوسف: ١١.

الصَّحْراءُ: فاعِلٌ مرْفُوْعٌ عَلامةُ رفْعِهِ الضَّمَّةُ.

تشْكُوْ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مرْفُوْعٌ عَلامةُ رفْعِهِ الضَّمَّةُ منعَ مِنْ ظُهُوْرِها الثِّقلُ، وفاعِلُهُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً في (تَشْكُوْ).

عُرْيَها: عُرْيَ: مفعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحةُ، و (ها): ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَرٍّ بالإِضافَةِ.

والجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (تَشْكُوْ عُرْيَها) في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِن الصَّحْراءِ.

فكَسَوْناها: الفاءُ حَرْفُ عَطْفٍ، وكسوْنا: فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ؛ لاتِّصالِهِ بـ (نا) الدَّالَّةِ على الفاعِلِيْن، وهُوَ يتَعَدّى إلى مفعُوْلَيْنِ ليْسَ أَصْلُهُما مُبْتَدأً وخَبَراً، و(ها): ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في محَلِّ نَصْبٍ على المفْعُوْلِ الأَوَّلِ.

زَئِيْراً: مَفْعُوْلٌ ثانٍ مَنْصُوْبٌ.

ودُخانا: معْطُوْفٌ على (زَئِيْراً) منصُوْبٌ.

وجُمْلَةُ (فكَسَوْناها....) مَعْطُوْفَةٌ على جُمْلَةِ (ضَجَّتِ الصَّحْراءُ...).

(٩) ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ [1]:

وأخافُ: الواوُ حرْفُ عَطْفٍ، وأخافُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ.

أَنْ يَأْكُلَهُ: أَنْ: حرْفُ نَصْبٍ، ومصْدريّ، ويَأْكُلَهُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَنْصُوْبٌ بـ (أَنْ) علامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ، والهاءُ: ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ.

الذِّئْبُ: فاعِلٌ مرْفُوْعٌ.

والمَصْدرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ) وما بَعْدَها في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ للفِعْلِ (أَخافُ).

وأَنْتُمْ: الواوُ: واوُ الحالِ، وأَنْتُمْ: ضَمِيْرٌ مُنْفَصِلٌ في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدَأ.

غافِلُوْنَ: خَبَرُ المُبْتَدَأ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الواوُ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سالِمٌ.

عنْهُ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ يتعَلَّقُ بـ (غافِلُوْن) .

(١) يوسف: ١٣.

والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (أَنْتُمْ عَنْهُ غافِلُوْن): في مَوضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ الهاءِ في (يَأْكُلُهُ)، على أنّ الرّابِط الهاءُ في (عنْهُ).

(١٠) انْصُرْ أخاكَ ظالِماً، أوْ مظلُوْماً:

انْصُرْ: فِعْلُ أمْرٍ مبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ، والفاعِلُ ضَمِيْرُ المُخاطَبِ المُسْتَتِرُ وُجُوْباً.

أَخاكَ: مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ علامَةُ نَصْبِهِ الألِفُ؛ لأنّهُ مِنَ الأسْماءِ الخَمْسَةِ، وضمِيْرُ المُخاطبِ المُتّصِلُ: في محلّ جرٍّ بالإِضافَةِ.

ظالِماً: حالٌ مُفْرَدةٌ منْصُوْبةٌ مِنْ (أَخاك)، ومفْعُوْلُ اسْمُ الفاعِلِ محْذُوْفٌ تقْدِيْرُهُ: ظالِماً نفْسَهُ.

أَوْ حرْفُ عطْفٍ.

مَظْلُوْماً: معْطُوْفٌ مَنْصُوْبٌ على (ظالِماً)، ونائِبُ الفاعِلِ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ فيْهِ.

ثانياً: نَصٌّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ منها الحالُ:

يخْرُجُ النّاسُ في الكُوَيْتِ مُواطِنِيْن، ووافِدِيْن مِنْ بُيُوْتِهِم صغِيْراً، وكَبِيْراً (وهُمْ) فرِحُوْنَ بمقْدَمِ عِيْدِ الكُوَيْتِ الوَطَنِيِّ، ويقِفُوْن بانْتِظامٍ على جانِبي شارِعِ الخَلِيْجِ العَرَبِيِّ وَأَيْدِيهِمْ مرْفُوْعَةٌ إلى السّماءِ سائِلِيْنَ اللهَ أنْ يحْفظَ الكُوَيْتَ، وأمِيْرَها، و(أَنْ يُدِيْم نِعَمَهُ) عَلَيْهِمْ، ويُعِيْدَ هذا اليوْمَ وهُمْ في أحْسنِ حالٍ، ويُقدِّمُ الجَيْشُ الكُوَيْتِيُّ في هذا اليَوْمِ (عَرْضاً) عَسْكَرِيّاً مَهِيْباً، إِذْ يُمُرُّ بدبّاباتِهِ الثّقِيْلَةِ والخَفِيْفَةِ فِيْ عزْمٍ، وتصْمِيْمٍ على أنْ يكُوْن دِرْعَ الوطَنِ المنِيْعِ مِنْ أمامِ مَكانِ جُلُوْسِ سُمُوِّ الأمِيْرِ حفِظَهُ اللهُ، ويرَى النّاسُ الطّائِراتِ تُحَلِّقُ في السّماءِ بأشْكالٍ متنوِّعَةٍ وعُيُوْنُهُمْ تنْظُرُ إلى أعْلى؛ لتُشاهِدَ هذِهِ الطّائِراتِ (النّفّاثة).

(١) اسْتخْرِجْ مِنْ هذِهِ الفِقْرةِ:

(١/ ١) حالاً مُفْردةً، ثُمّ بيِّنْ صاحِبها.

(١/ ٢) حالاً جُمْلةً فِعْلِيّةً.

(١/ ٣) حالاً جُمْلةً اسْمِيّةً.

(١/ ٤) حالاً شِبْهَ جُمْلَةٍ.

(١/ ٥) جَمْع مُؤَنّثٍ سالِماً، ثُمّ أعْرِبْهُ.

(٦/١) جُمْلةً فِعْلِيّةً تُعْربُ خَبراً.

(٧/١) فِعْلاً ناقِصاً، ثُمَّ اذْكُرْ اسْمهُ، وخَبرَهُ.

(٢) اجْعلِ حال الجُمْلة الاسْمِيّة: ويرَى النّاسَ وعُيُوْنُهُمْ تنْظُرُ إِلى السّماءِ – حالاً مُفْرَدَةً.

(٣) اجْعلِ الحالَ المُفْرَدَةَ: "..... وأَيْدِيهِمْ مَرْفُوْعةٌ إِلى السّماءِ سائِلِيْنَ اللهَ أَنْ يَحْفظَ الكُوَيْت" – حالَ جُمْلَةٍ اسْمِيّةٍ.

(٤) اجْعلِ الحال شبْهَ الجُمْلةِ: إِذْ يَمُرُّ بدبّاباتِهِ الثّقِيْلةِ في عزْمٍ – حالَ جُمْلَةٍ اسْمِيّةٍ.

(٥) أَعْرِبْ ما بيْنَ القَوْسيْنِ.

ثالثاً: أَعْرِبْ ما بيْنَ القوْسيْنِ فيما يأْتِيْ:

(١) ﴿ أَلَمْ (تَرَ كَيْفَ) فَعَلَ (رَبُّكَ) بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾[1].

(٢) قوْلُ الشّاعِرِ[2]:

(كـأَنّ بيـاضَ اللَّـوْزِ) (في جَنَباتِـهِ) (كواكِـبُ) (دُرٌّ في سـماءِ عقِيْـقِ)

(٣) قَوْلُ الشّاعِرِ[3]:

(يَمِيْنُكَ فيها الخِصْبُ والنّاسُ جُوْعٌ) (وقـدْ شَـمِلَتْهُمْ حَرْجَـفٌ ودَبُـوْرُ)[4]

(٤) ومِنْ ثَمَّ أَصْبحتْ (هُناكَ ضَرُوْرَةٌ مُلِحّةٌ) (لإِحْداثِ تَغْيِيْراتٍ هيْكَلِيّةٍ) (تكْمُنُ في جوْهرِ الثّقافةِ العرَبِيّةِ)(بكُلِّ أَرْكانِها) (مِن الأُسْرَةِ إِلى دُوْرِ التّعْلِيْمِ)، وغيْرِها في عصْرِ العَوْلَمَةِ.

(٥) يَظْهرُ شبابُ البادِيةِ في الأعْراسِ (فَرِحِيْن، تغْمُرُهُمُ السّعادَةُ)، وتَراهُمْ (وهُمْ يَحْمِلُوْن السُّيُوْفَ، والرِّماحَ، ويتسابقُوْن) (بالخُيُوْلِ).

---

(١) الفيل:

(٢) انظر: أبو حيّان التّوحيديّ، الإمتاع والمُؤانسة: ٤٥٥.

(٣)انظر: أبو حيّان التّوحيديّ، الإمتاع والمُؤانسة: ٤٦١.

(٤) الحرْجفُ، والدَّبُوْرُ: الرِّيْحُ البارِدةُ، والسّنةُ المُجْدِبَةُ.

(٦) للعِلْمِ (أثرٌ) فاعِلٌ في تطوُّرِ الحياةِ (في شَتَّى الميادِينِ)، إذْ تتقَدَّمُ الأُمَمُ (بهَدْيِهِ)، ويَعْمَلُ الصَّانِع (مُتَّبِعاً ما يُرْسَمُ لهُ)، ويُخَطِّطُ.

(٧) ﴿ وَٱلَّذِينَ (يَبِيتُونَ) لِرَبِّهِمْ (سُجَّدًا وَقِيَامًا) ﴾[1].

(٨) ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ (مُسْتَكْبِرًا) (كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا) ﴾[2].

(٩) ﴿ ءَأَلِدُ (وَأَنَا۠ عَجُوزٌ) وَهَٰذَا بَعْلِى (شَيْخًا) ﴾[3].

(١٠) ﴿ ٱهْبِطُواْ (بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ﴾[4].

رابعاً: اكْتُبْ في الفَراغِ المَطْلُوبَ:

(١) يَخْرُجُ الطُّلاَّبُ..... (حال مُفْرَدَة).

(٢) يَخْرُجُ الطُّلاَّبُ..... (حال شِبْه جُمْلَة).

(٣) يَخْرُجُ الطُّلابُ..... (حال جُمْلَة اسْمِيَّة).

(٤) يَخْرُجُ الطُّلاَّبُ..... (حال جُمْلَة فِعْلِيَّة)

(٥) قابَلْتُ.... مُسْرِعاً (صاحب حالٍ نَكِرَةٌ مُخَصَّصة).

(٦) قَرَأَ الرَّجُلُ.... قِصَّةً في الفَصْلِ (حال أَصْلُها صِفَةٌ للنَّكِرَة).

(٧) تُواجِهُ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ في عَصْرِ العَوْلَمَةِ مُشْكِلاتٍ كَثِيْرَةً..... (حال جُمْلَة فِعلِيَّة).

(٩) إِنَّما.... وهُوَ لا يَمْلِكُ قُوتَ عِيالِهِ(صاحِبُ الحالِ، والعامِلُ فيها).

(١٠) صَلِّ و..... (حال جُملة فعليَّة).

خامساً: اخْتَرِ الإجابَةَ الصَّحِيْحَةَ فيما يأْتِي:

(١) اسْتَمِعْ جَيِّداً إلى الأُسْتاذِ (وانْتَبِهْ):

---

(١) الفرقان: ٦٤.

(٢) لقمان: ٧.

(٣) هود: ٧٢.

(٤) البقرة: ٣٦.

(أ) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ (ب) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (ج) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ مَعْطُوْفَةٌ على جُمْلَةِ (اسْتَمِعْ) (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٢) قالَ الرَّسُوْلُ (صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ):

(أ) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنَ (الرَّسُوْلُ) (ب) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الصِّفَةِ لـ (الرَّسُوْلُ) (ج) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على مَقُوْلِ القَولِ (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ

(٣) " ولَيْسَ في الأَرْضِ بارِحٌ، ولا نَطِيْحٌ... ولا شَيْءٌ مِمَّا يَتَشاءَمُوْنَ بِهِ إلاَّ (والغُرابُ عِنْدَهُمْ أَنْكَدُ مِنْهُ) "(١):

(أ) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ لا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرابِ (ب) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاسْتِثْناءِ (ج) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مَعْطُوْفَةٌ على ما قَبْلَها (د) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ.

(٤) " امْرَأَةٌ مُسِنَّةٌ (تَعِيْشُ مَعَ ابْنَتِها بالِغَةَ القُبْحِ، وابْنَةِ زَوْجِها)... "(٢):

(أ) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ دُوْنَ تَقْدِيْرِ مُبْتَدَأ (ب) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (ج) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ المَحْذُوْف (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٥) " امْرَأَةٌ مُسِنَّةٌ تَعِيْشُ مَعَ ابْنَتِها (بالِغَةَ القُبْحِ)، وابْنَةِ زَوْجِها... ":

(أ) صِفَةٌ لـ(ابْنَتِها). (ب) حالٌ مِنْ (ابْنَتِها) (ج) خَبَرُ المبتدأ (امْرَأَةٌ) (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ .

(٦) قَوْلُ الشَّاعِرِ وعِلَّةَ الجَرْمِيِّ(٣):

فَما لَحْمُ الغُرابِ (لَنا) بِزادٍ ... ولا سَرَطانُ أَنهارِ البَرِيْصِ(١)

---

(١) الجاحظ، الحيوان: ٢/ ٣١٦.

(٢) حصَّة السيد الرِّفاعي، أُمّي سميكة – سندريلا، جامعة الكويت – مجلس النشر العلميّ، ٢٠٠٩م: ٢٧٦.

(٣) انظر: الجاحظ، الحيوان: ٢/ ٣١٧.

(أ) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (لَحْمُ) (ب) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على خَبَرِ (ما) الحِجازِيَّةِ (ج) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ جَرٍّ على الصِّفَةِ لـ (بِزادٍ) (د) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصبٍ على الحالِ مِنْ (بزادٍ).

(٧) " وتَرَى المُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ في الأَصْفادِ (سَرابِيلُهُمْ مِنْ قَطِرانٍ) "(٢):

(أ) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (ب) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُولِ الثَّاني لـ (تَرى) (ج) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ (د) الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ جَرٍّ على الصِّفَةِ لـ (الأَصْفادِ).

(٨) " قالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لي غُلامٌ (وقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ) "(٣):

(أ) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الصِّفَةِ لـ (غُلامٌ) (ب) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ (ج) الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على خَبَرِ (يَكُونُ) (د) لَيْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٩) يَضَعُ المَجْلِسُ الأَعْلَى لِمَجْلِسِ التَّعاوُنِ الخَلِيجِيِّ لائِحَتَهُ الدَّاخِلِيَّةَ (مُتَضَمِّنَةً) نِظامَ سَيْرِ العَمَلِ فيهِ، وطَرِيقَةَ التَّصْوِيتِ على قَراراتِهِ:

(أ) نَعْتٌ مَنْصُوبٌ (ب) حالٌ مَنْصُوبَةٌ (ج) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ (د) فِعْلٌ مُضارِعٌ.

(١٠) تَصْدُرُ قَراراتُ المَجْلِسِ الأَعْلَى لِمَجْلِسِ التَّعاوُنِ الخَلِيجِيِّ في المَسائِلِ المَوْضُوعِيَّةِ (بِأَغْلَبِيَّةِ خَمْسَةِ أَعْضاءٍ)على أَنْ تَشْمَلَ هذِهِ الأَغْلَبِيَّةُ صَوْتَي إِمارَتَي أَبو ظَبْي، ودُبَي:

(أ) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (المَسائِلِ المَوضُوعِيَّة) (ب) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (قَراراتُ المَجْلِسِ...) (ج) الجارُّ والمَجْرُورُ يَتَعَلَّقانِ بالفِعْلِ (تَصْدُرُ) (د) شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ جَرٍّ على الصِّفَةِ لـ (المَسائِلِ المَوْضُوعِيَّةِ).

سادساً: شَواهِدُ على أَنْواعِ الحالِ مِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ، والقُرآنِ الكَرِيمِ:

(١) جاءَ تَضِبُّ لِثَتُهُ على كَذا: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ (تَضِبُّ: تَسِيلُ، ويُضْرَبُ (١) المَثَلُ

---

(١) البريص: نَهرُ دِمشقَ.

(٢) إبراهيم: ٤٩ – ٥٠.

(٣) آل عمران: ٤٠.

في شدَّةِ الحِرْصِ)(١).

(٢) جاءَ بأُذُنَيْ عَناقٍ: نَوْعُ الحالِ: شِبهُ جُمْلَةٍ (العَناقُ: الدّاهِيَةُ، وهيَ هُنا: الكَذِبُ)(٢).

(٣) جاءَ ناشِراً أُذُنَيْهِ: نَوْعُ الحالِ مُفْرَدَةٌ (المُرادُ أنَّهُ جاءَ طامِعاً)(٣).

(٤) جاءَ يَضْرِبُ أَصْدَرَيْهِ: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ (أَصْدَراهُ: مَنْكِباهُ، ويُضْرَبُ في عَدَمِ قَضاءِ الطَّلَبِ).

(٥) جاءَ بَعْدَ اللَّتَيّا والَّتي: نَوْعُ الحالِ شِبْهُ جُمْلَةٍ مِنَ الظَّرْفِ (اللَّتَيّا: تَصْغِيرُ: الَّتي، والمُرادُ الدَّاهِيَةُ، والتَّصغِيرُ للتَّكْبِيرِ، والَّتي: الدَّاهِيَةُ الَّتي تُعَدُّ أَقَلَّ مِن الَّتي قَبْلَها، وقِيلَ إِنَّهُما عَلَمانِ للدَّاهِيَةِ)(٤).

(٦) جاءَ يَجُرُّ رِجْلَيْهِ(٥): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ (يُضْرَبُ لِمَنْ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْمِلَ ما حُمِّلَهُ).

(٧) جاءَ بِوَرِكَيْ خَبَرٍ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ مِنَ الجارِّ والمَجْرُورِ (المُرادُ أَنَّهُ جاءَ بالخَبَرِ بَعْدَ أَنِ اسْتَثْبَتَ فيهِ).

(٨) جاءَ ثانِياً مِنْ عِنانِهِ(٧): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ (المُرادُ أَنَّهُ جاءَ ولَمْ يُحَقِّقْ حاجَتَهُ، أَوْ قَدْ حَقَّقَها كما قِيلَ).

(٩) جاءَ يَجُرُّ بَقَرَهُ(٨): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ (المُرادُ بالبَقَرِ: العِيالُ).

(١٠) جاءَ القَوْمُ كالجَرادِ المُشْعِلِ(٩): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (المُرادُ: جاءُوا مُتَفَرِّقِينَ).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥٠.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥١.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥٢.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥٦.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥٧.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٥٨.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٦٠.

(٨)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٦٢.

(٩)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٦٦.

(١١) جاءَ بالشَّوْكِ والشَّجرِ(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (يُضْرَبُ لِمَنْ جاءَ بالشَّيْءِ الكَثِيْرِ).

(١٢) جاءَتْهُمْ عَواناً غَيْرَ بِكْرٍ(٢): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ (المُرادُ: جاءَتْهُمْ حَرْبٌ، أَوْ داهِيَةٌ مُسْتَحْكِمَةٌ).

(١٣) جاءَ وفِيْ رَأْسِهِ خُطَّةٌ(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (المُرادُ: جاءَ وفِيْ نَفْسِهِ حاجَةٌ صَمَّمَ على تَحْقِيْقِها).

(١٤) جاءَ كَأَنَّ عَيْنَيْهِ في رُمْحَيْنِ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (يُضْرَبُ لِمَنِ اشْتَدَّ غَضَبُهُ، وخَوْفُهُ).

(١٥) أَجْرَى مِنَ السَّيْلِ تَحْتَ اللَّيْلِ: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ .

(١٦) تَرَكَنِيْ خِيَرَةُ النَّاسِ فَرْداً(٥): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ.

(١٧) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ مَقْلَعِ الصَّمْغَةِ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (المُرادُ: تَرَكْتُهُ ولَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ؛ لأَنَّ الصَّمْغَ إِذا أُزِيْلَ لا يَبْقَى لهُ أَثَرٌ).

(١٨) جاءُوا قَضّاً وقَضِيْضاً(٧): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ (جاءُوا وُحْداناً، وجَماعاتٍ، على أَنَّ القَضَّ: واحِدٌ، والقَضِيْضَ: اسْمُ جَمْعٍ واحِدُهُ القَضُّ).

(١٩) حدَّثَني فاهُ إِلى فِيَّ(٨): نوعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ، لأَنَّ التَّقْدِيْرَ: جاعِلاً فاهُ إِلى فِيَّ (مُشافَهَةً).

(٢٠) حافِظْ على الصَّدِيْقِ ولَوْ في الحَرِيْقِ(٩): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ، على أَنَّ (في الحَرِيْقِ)

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٨٧٠.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٩٢٤.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ -١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٩٣١.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ -١٦٣، ورَقْمُ المَثَل: ٩٥٠.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٢٢.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٢١.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ١٦٠، رقْمُ المثل: ٨٤١.

(٨)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢،٢٠٠، رقْم المثل: ١٠٥٣.

(٩)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٠٣، رقْم المثل: ١٠٧٦.

خَبَرُ (كانَ المحْذُوفَةِ هيَ واسْمُها، والتَّقْدِيرُ: ولوْ كان في الحريْقِ، وهذا المَثَلُ يُضْرَبُ في الحَثِّ على رِعايةِ العَهْدِ).

(٢١) احْفَظْ ما في الوِعاءِ بشدِّ الوِكاءِ: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (يُضْرَبُ في الاتِّسامِ بالحزْمِ)(١).

(٢٢) خُذْهُ ولَوْ بقُرْطيْ مارِيَةَ(٢) : نَوْعُ الحالِ: جُمْلةٌ شَرْطِيّةٌ، على أنَّ في الكَلامِ حَذْفَ (كانَ) هيَ واسْمُها،والتَّقْدِيْرُ: ولوْ كانَ الأَخْذُ بقُرْطيْ مارِيَةَ (يُضْرَبُ في الحِفاظِ على الشَّيْءِ الثَّمِينِ، ومارِيةُ: بِنْتُ ظالِمِ بْنِ وهْبٍ الّتي أَهْدَتْ إلى الكَعْبَةِ قُرْطيْها وعلَيْهِما دُرَّتانِ كبَيْضَتَي الحَمامِ).

(٢٣) خَرَجَ نازِعاً يَدَهُ(٣): نوْعُ الحالِ: مُفْردةٌ (يُضربُ لِمنْ نَزَعَ يَدَهُ عنْ سُلْطانِهِ).

(٢٤) دَمِّثْ لنفْسِكَ قَبْلَ النَّوْمِ مُضْطَجِعاً(٤): قبْلَ النَّوْمِ: حالٌ شِبْهُ جُمْلَةٍ، وصاحِبُ الحالِ فاعِلُ فِعْلِ الأَمْرِ (دَمِّثْ) الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ وُجُوْباً (أَنْتَ)، ومُضْطَجِعاً: حالٌ مُفْردةٌ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الحالِ شِبْهِ الجُمْلَةِ (قَبْلَ النَّوْمِ)، وهُوَ المُخاطَبُ أوتُسَمَّى الحال المُتَداخِلَةَ (الحالُ مِنَ الحالِ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ صاحِبُ الحال فاعِلَ الفِعْلِ (دَمِّثْ)، فتكُوْنُ الحالُ مُتَعَدِّدَةً، أوْ مُتَرادِفَةً، ودَمِّثْ: سهِّلْ لنفْسِك المكان، أوِ الأمْرَ، أوْ غَيْرَهُما (سهِّلْهُ)، على أنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ محْذُوفٌ، والدَّمِثُ: صِفَةٌ مُشبَّهَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ: دَمِثَ المكانُ، وغَيْرُهُ: سَهُلَ، ولانَ.

(٢٥) خُذْ حَقَّك في عفافٍ وافِياً، أوْ غيْرَ وافٍ(٥): في هذا المثلِ حالانِ الأُوْلى: شِبْهُ جُمْلَةٍ(في عَفافٍ)، على أنَّها مِنْ فاعِلِ (خُذْ) الضَّمِيْرِ المُسْتَترِ وُجُوباً، أَوْ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (حَقَّكَ)، والثّانيةُ: مُفْرَدةٌ (وافِياً، أَوْ غَيْرَ وافٍ)، على أنَّها مِنْ (حَقَّك).

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٠٧، رقم المثل: ١٠٩٥.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال:٢/ ٢٣١، رقم المثل: ١٢٤٣.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٣٧، رقم المثل: ١٢٥٧.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٦٥، رقم المثل:١٣٩٣.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٤٨، رقم المثل: ١٣٣٠.

(٢٦) أَدْرِكْنِي ولوْ بأَحَدِ المَغْرُوَّيْنِ(١): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ (المَغْرُوُّ: السَّهْمُ المَرِيْشُ، ويُضْرَبُ عِنْد الضَّـرُوْرَةِ، ونَفادِ الحِيْلَةِ)، على أنّ (بأَحَدِ المَغْرُوَّيْنِ) خبرُ (كانَ) المَحْذُوْفَةِ هيَ واسْمُها، والتَّقْدِيْرُ: ولَوْ كانَ الإِدْراكُ بأَحدِ المغْرُوَّيْنِ.

(٢٧) أدِرْها وإنْ أبَتْ(٢): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ شَرْطِيَّةٌ (يُضْربُ لِمَنْ يُلِحُّ في طَلَبِ الحاجَةِ، ويكْرَهُ أَنْ يُطْلَب مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ ذلِكَ).

(٢٨) دَهْوَرَ نبحاً واسْتُهُ مُبْتَلَّةٌ(٣): نَبْحاً: حالٌ مُفْرَدةٌ، وهِي مصْدَرٌ، ويجُوْزُ أَنْ يكُوْن مفْعُوْلاً مُطْلقاً عامِلُهُ محْذُوْفٌ، واسْتُهُ مُبْتَلَّةٌ: حالٌ جُمْلةٌ اسْمِيَّةٌ (دَهْورَ: فَرِق الكَلْبُ مِن الأسدِ، فَنبحَ، وَضَرِطَ (يُضْرَبُ لِمَنْ يتَوَعَّدُ مَنْ هُوَ أَقْوى مِنْهُ).

(٢٩) ذهَبُوا أَيْدِيْ سبا، وتَفَرَّقُوا أَيْدِيْ سبا(٤): أَيْدِيْ سبا: حالٌ مُفْرَدَةٌ في المَوْضِعَيْنِ، على أَنَّ المُرادَ: ذَهَبُوا مُشَتَّتِيْنِ، وتَفَرَّقُوا مُشَتَّتِيْنَ، ويُرْوى: أَيْدِيْ سبا، وأَيادِيْ سبا، على أَنَّ الأَيادِيَ جَمْعُ جَمْعٍ (جَمْعُ: أَيْدٍ)، والأَيْدِيْ جمْعُ: يدٍ، وذكر ابْنُ مالِكٍ أَنَّ (أَيْدِيْ سَبا، وأَيادِيْ سبا) مَبْنِيٌّ على إِسْكانِ الجُزْأَيْنِ، على أَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً كخَمْسَةَ عَشَرَ(٥)، ويظْهرُ لي أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْن التَّقْدِيْرُ: ذهبُوا مَذْهَبَ أَيْدِيْ سبا، أَوْ أَيادِيْ سَبا، وتَفرَّقُوا تفرُّقَ أَيْدِيْ، أَوْ أَيادِيْ سَبا، على أَنّ المُضافَ حُذِفَ فَحَلَّ المُضافُ إِلَيْهِ مَكانَهُ، وسُكِّنَتِ الأَيْدِيْ، والأَيادِيْ تَخْفِيْفاً، وحُذِفَتْ همْزَةُ (سَبأ) تَخْفِيْفاً أَيْضاً، ويُعزِّزُهُ عَدَمُ حَذْفِ ياءِ المَنْقُوْصِ،فتكُوْنُ الأَيْدِيْ، أو الأَيادِيْ مَفْعُوْلاً مُطْلقاً نائِباً عن المَصْدرِ.

(٣٠) الذِّئْبُ خالِياً أَسَدٌ(٦): نوْعُ الحالِ مُفْرَدَةٌ، على أَنّ صاحِبها الذِئْبُ الّذي يُعْرَبُ مُبْتَدأً، فيكُوْنُ هذا المَثَلُ شاهِداً على مجِيْءِ الحالِ مِن المُبْتَدأ، والتَّقْدِيْرُ: الذِّئْبُ يُشْبِهُ الأَسد إذا

(١)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٦٥، رقم المثل: ١٣٩٦.

(٢)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٦٦، رقم المثل: ١٣٩٩.

(٣)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧١، رقم المثل: ١٤٢٩.

(٤)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٥ ، رقم المثل :١٤٥٤.

(٥) انظر: الزبيديّ، تاج العروس: سبأ ١/ ٢٦٦.

(٦)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٨، رقم المثل: ١٤٦١..

كانَ خالياً كقَوْلِك: فُلانٌ ضاحِكاً قمراً، فيكُوْنُ العامِلُ معْنَوِيّاً، وهُوَ معْنى التَّشْبِيْهِ، وقِيْلَ إنَّ الحالَ لَيستْ مِن الذِّئبِ بلْ مِن المُخاطبِ، على أنَّ المَعْنَى: إذا وَجَدَكَ الذِّئبُ خالياً كانَ أَجْرَأَ علَيْكَ، ولا نُحْوِجَ إلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّم.

(٣١) ذَهبُوا شغَرَ بَغَرَ، وشَذَرَ مذَرَ، وخِذَعَ مِذَعَ(١): هذِهِ أحْوالٌ مَبْنِيَّةٌ على فتْحِ الجُزْأَيْنِ في محَلِّ نصْبٍ، على أنَّها مُرَكَّبَةٌ تَرْكِيْباً مَزْجيّاً، على أنَّ المُرادَ: مُتفَرِّقِيْنَ، ومُشَتَّتِيْنَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ العرَبِ: هُوَ جارِيْ بيْتَ بَيْتَ (مُلاصِقاً)، ولقِيْتُهُ كَفَّةَ كفَّةَ (مُواجَهةً).

(٣٢) ذَهَبَ دَمُهُ دَرَجَ الرِّياحِ، وأَدْراجَ الرِّياحِ(٢): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ، على أنَّ المُراد: ذَهَبَ دَمُهُ هَدَراً لا طالِبَ لهُ، ويجُوْزُ أنْ يكُوْنَ مَفعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المَصْدَرِ على أنَّ التَّقْدِيْرَ: ذَهَبَ دَمُهُ ذهابَ أَدْراجِ الرِّياحِ، وأنْ يكُوْنَ مَنْصُوْباً على نزْعِ الخافِضِ، والتَّقْدِيْرُ: ذَهَبَ دَمُهُ في دَرجِ الرِّيْحِ، على أنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، وهُو الأَوْلى.

(٣٣) ذكَّرْتَنِيْ الطَّعْنَ وكُنْتُ ناسِياً(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها ماضٍ مَسْبُوْقٌ بواوِ الحالِ دُوْنَ تَقْدِيْرِ (قَدْ) على المَذهبِ الكُوْفِيِّ، وبِتَقْدِيْرِها على المذْهبِ البَصْرِيِّ: ذكَّرْتَنِيْ الطَّعْنَ وقَدْ كُنْتُ ناسِياً، وهذا الشّاهِدُ يُعَزِّزُ مَذْهبَ الكُوْفِيِّيْنَ فَضْلاً عَنْ غيْرِهِ في هذِهِ المسْأَلةِ.

(٣٤) ذَهَبَ كاسِباً، فلَجَّ بِهِ(٤): نَوْعُ الحالِ: مُفْردةٌ، على أنَّ المُرادَ: ذهبَ كاسِباً، فلَجَّ بِهِ الشَّرُّ حتّى أَهْلَكَهُ.

(٣٥) ذَهَبَ مالُهُ شَعاعِ(٥): نوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ، على أنَّ (شَعاعِ) مَبْنِيٌّ على الكَسْرِ، والمُرادُ: ذهَبَ مالُهُ مُتَفَرِّقاً.

(٣٦) ذَهَب المُحلِّقُ في بَناتِ طَمارِ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (يُضْرَبُ فيما ذهَبَ باطِلاً، والطَّمارُ: المكانُ المُرْتفِعُ).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٩، رقم المثل: ١٤٦٥.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٩، رقم المثل: ١٤٦٦.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧٩، رقم المثل: ١٤٦٩.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٠، رقم المثل: ١٤٧٥.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٠، رقم المثل: ١٤٧٦.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨١، رقم المثل: ١٤٧٨.

(٣٧) أَذَلُّ مِنَ السُّقْبانِ بَيْنَ الحَلائِبِ(١): نوعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلةٍ (السُّقْبانُ: تَكْسِيرُ: سَقْبٍ، وهُوَ وَلَدُ البَعِيرِ، والحَلائِبُ: تَكْسِيرُ: حَلُوبَةٍ، وهِيَ الَّتي تُحْلَبُ).

(٣٨) رُوَيْدَ الغَزْوَ يَنْمَرِقْ: (رُوَيْدَ): مُصَغَّرٍ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ، ولَهُ اسْتِعْمالاتٌ في العَرَبِيّةِ:

❁ أَنَّهُ اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بمَعْنَى: أَمْهِلْ بقيْدِ بِنائِهِ على الفتْحِ، وهُوَ في هذِهِ الحالةِ لَهُ اسْتِعْمالانِ:

✡ أَنْ يَنْصِبَ مفعُوْلاً بِهِ، كما في قوْلِكَ: رُوَيْدَ زَيْداً، على أَنَّ (زَيْداً) مَفعُوْلٌ بِهِ لاسْمِ الفِعْلِ (رُوَيْدَ)، وفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجُوْباً تَقْدِيْرُهُ أَنْتَ.

✡ أَنْ تَلْحَقَهُ الكافُ: رُوَيْدَكَ، أَوْ: رُوَيْدَكُمْ، على أَنَّ الكافَ حَرْفُ خِطابٍ لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ كالّتي في: ذلِكَ، وتِلْكَ، وأَضْرابِها، وإِيَّاكَ في قَوْلٍ، والفاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وُجوباً، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الكافُ مُضافاً إِلَيْهِ، على أَنّها فاعِلٌ في المَعْنَى، وعلى أَنَّ (رُوَيْدَ) مَصْدرٌ يُعْرَبُ مَفعُوْلاً مُطْلَقاً حُذِفَ عامِلُهُ وُجُوْباً، كما في: رُوَيْدَكَ زَيْداً، على أَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ بِهِ إِذا عُدَّ (رُوَيْدَ) اسْمَ فِعْلٍ، أَوْ مَصْدراً.

❁ أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَرا مُصَغَّراً تَصْغِيْرَ تَرْخِيمٍ للفِعْلِ (أَرْوِدْ): أَرْوِدْ إِرواداً (رُوَيْداً)، وهذا المَصْدرُ مُعْرَبٌ يُسْتَعْمَلُ مُنَوَّناً، وغَيْرَ مُنَوَّنٍ إِذا كانَ مُضافاً، كما في قوْلِكَ: رُوَيْداً زَيْداً، ورُوَيْدَ زَيْدٍ، على أَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ بِهِ نَحوِيّاً في القَوْلِ الأَوّلِ، ومُضافٌ إِلَيْهِ نَحوِيّاً في القَوْلِ الثّانِي، ومَفْعُوْلٌ بِهِ في المَعْنَى.

ويُسْتَعْمَلُ هذا المَصْدَرُ صِفَةً لنَكِرَةٍ، كما في قوْلِك: مشَى مَشْياً رُوَيْداً، وحالاً كما في: مشَى زَيْدٌ رُوَيْداً، ويُعْرَبُ مَفعُوْلاً مُطْلَقاً نائِباً عَنِ المَصْدَرِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَشى رَجُلٌ مَرِيْضٌ رُوَيْداً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَشَى رَجُلٌ مَرِيْضٌ مشْياً رُوَيْداً.

وحَمْلاً على ما مَرّ فإِنّ (رُوَيْدَ) في هذا المَثَلِ اسْمُ فِعْلٍ، و(الغَزْوَ) مَفْعُوْلٌ بِهِ لَهُ، على أَنَّ (يَنْمَرِقْ) فِعْلٌ مُضارِعٌ مَجْزُوْمٌ في جَوابِ الطَّلَبِ (اسْمِ الفِعْلِ: رُوَيْدَ)، والمُرادُ مِنْ هذا المَثَلِ: أَمْهِلِ الغَزْوَ حَتَّى يَخْرُجَ الوَلَدُ؛ لأَنَّ مَنْ قالَتْهُ امْرأَةٌ مِنْ كِنانَةَ تُدْعَى رَقاشِ، أَوْ رَقاشُ حَمَلَتْ مِنْ أَسِيْرٍ لَها، كانَتْ تَغْزُوْ معَ قَوْمِها، فَلَمّا ذُكِرَ الغَزْوُ قالَتْ: رُوَيْدَ الغَزْوَ يَنْمرِقْ. ويَجُوْزُ في هذا الفِعْلِ أَنْ يُرْفَعَ، فتَكُوْنُ الجُمْلَةُ الفِعْلِيّةُ حالاً، والتَّقْدِيْرُ: أَمْهِلِ الشِّعْرَ مُنْمَرِقاً كما يَظْهَرُ لي.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٤، رقم المثل: ١٥٠٤.

(٣٩) رُوَيْدَ الشِّعْرَ يَغِبُّ(١): القَوْلُ في هذا المَثَلِ كالقوْلِ في سابِقِهِ، والغابُّ: اللَّحْمُ البائِتُ، على أَنَّ المُرادَ: دَعِ الشِّعْرَ حَتَّى تمرَّ عليهِ أيّامٌ لتتَمَكَّنَ مِنَ الحُكْمِ عَلَيْهِ.

(٤٠) رُوَيْداً يَعْلُوْنَ الجَدَدَ(٢): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، و(رُوَيْداً) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ عامِلُهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً، على أَنَّ مَفْعُوْلَهُ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: رُوَيْداً القَوْمَ، أَوْ الرِّجالَ يَعْلُوْنَ الجَدَدَ (يُضْرَبُ هذا المَثَلُ لِمَنْ بِهِ مَرَضٌ، على أَنَّ المُرادَ: دَعْهُ حَتّى تَزُوْلَ عِلَّتُهُ، والجَدَدُ الأَرْضُ الصُّلْبَةُ).

(٤١) رُوَيْداً يَلْحَقُ الدّارِيُّوْنَ(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، والقَوْلُ في هذا المَثَلِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِنْ حيْثُ حذْفُ العامِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ، والتَّقْدِيْرُ: أَمْهِلْهُمْ لاحِقاً بِهِمْ الدّارِيُّوْنَ، على أَنَّ عائِدَ صاحِبِ الحالِ مَحْذُوْفٌ، وأَنَّ الدّارِيِّيْنَ جَمْعُ: دارِيٍّ (رَبُّ النَّعم)، ويُضْرَبُ هذا المَثَلُ في صِدْقِ الاهْتِمامِ بالأمْرِ، على أَنَّ اهْتِمامَ مالِكِ الإبِلِ بِها أَصْدَقُ مِن اهْتِمامِ الرّاعِيْ.

ويَتَبَدى لي أَنَّ إِعْرابَ الجُمَلِ الفِعْلِيَّةِ في هذِهِ الأَمْثِلَةِ مُقَيَّدٌ بما يُوْمِئُ إِلَيْهِ المَعنى الَّذي تَوَهَّمْتُهُ.

(٤٢) رُبَّ حامٍ لأَنْفِه وهُوَ جادِعُهُ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (يُضْرَبُ لِمَنْ يَرْفُضُ شيْئاً ثُمَّ يَقَعُ في أَشَدَّ مِنْهُ).

(٤٣) أَرادَ أَنْ يَأْكُلَ بيَدَيْنِ(٥): نَوْعُ الحالِ: شبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الباء للاسْتِعانةِ (يُضْرَبُ لِمَنْ لَهُ مَكْسَبٌ مِنْ وَجْهٍ، ويَتَطَلَّعُ لوَجْهٍ آخَرَ، فيَفُوْتُهُ الأَوَّلُ).

(٤٤) أَرْقُبُ لكَ صُبْحاً(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ على أَنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: أَرْقُبُ صُبْحاً

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨، رقْمُ المثل: ١٥٢٩.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨، رقْمُ المثل: ١٥٣٠.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٨٨، رقْمُ المثل: ١٥٣١.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٠، رقْمُ المثل: ١٥٣٩.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٠، رقْمُ المثل: ١٥٤١.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٥، رقْمُ المثل: ١٥٥٩.

لَكَ، على أَنَّ الجارَّ والمجْرُوْرَ صِفَةٌ لِـ(صُبْحاً)، على أَنَّ صِفَةَ النَّكِـرَةِ إذا قُـدِّمَتْ عَلَيْهـا أُعْرِبَتْ حالاً.

(٤٥) رَجَعَ **بِأَفْوَقَ ناصِلٍ**(١): نَـوْعُ الحـالِ: شِـبْهُ جُمْلـةٍ (النَّاصِـلُ: السَّـهْمُ سَـقَطَ نَصْـلُهُ، والأَفْوَقُ: الَّذي انْكَسَرَ فُوْقُهُ أويُضْرِبُ المَثَلُ لِمَنْ رَجَعَ عَنْ مَقْصَدِهِ بالخَيْبَةِ).

(٤٦) رَجَعَ **بِخُفَّي حُنَيْنٍ**(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (يُضْرَبُ عِنْدَ اليَأْسِ مِنْ تَحْقِيْـقِ الحاجَـةِ، والرُّجُوْعِ بالخَيْبَةِ).

(٤٧) رَأَيْتُهُ **بِأَخِي الخَيْرِ**(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (المُرادُ: رَأَيْتُهُ بشَرٍّ ورَأَيْتُـهُ بـأَخِي الشَّرِّ: رَأَيْتُهُ بخَيْرٍ، كما قِيْلَ).

(٤٨) رأَى الكَواكِبَ **مُظْهِراً**(٤): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ (مُظْهِراً: اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: أَظْهَـرَ: دَخَـلَ في وَقْتِ الظُّهْرِ (يُضْرَبُ لِمَنْ دُهِيَ، فأَظْلَمَ عَلَيْهِ يَوْمُهُ).

(٤٩) رَكِبَتْ عَنْزٌ **بِحِدْجٍ جَمَلاً**(٥): تَرْتِيْبُ مُكَوِّناتِ هذا المَثَلِ الأَصِيْلِ هُوَ: رَكِبَتْ عَنْزٌ جَمَـلاً بحِدْجٍ (الحِدْجُ: الهَوْدَجُ)، على أَنَّ المُرادَ: رَكِبَتْ عَنْزٌ جَمَلاً مَعَ حِدْجٍ، وأَنَّ شِـبْهَ الجُمْلَـةِ (مَعَ حِدْجٍ) صِفَةٌ لـ (جَمَلاً) قُدِّمَتْ على مَوْصُوْفِها النَّكِرَةِ، فأُعْرِبَتْ حالاً، على أَنَّ الباءَ بمَعْنَى (مَعَ)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ التَّقْدِيْرُ: جَمَلاً سائِراً بحِـدْجٍ، وأَنْ تَكُـوْنَ البـاءُ بمَعْنَـى (في) (عَنْزٌ: اسْمُ امْرأَةٍ مِنْ طَسْمٍ سُبِيَتْ، وحُمِلَتْ في هَوْدَجٍ).

(٥٠) رُدَّ الحَجَرَ **مِنْ حَيْثُ جاءَكَ**(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ: لا تَقْبَـلِ الظُّلْـمَ، وعامِلْ مَنْ ظَلَمَكَ بالطَّرِيْقَةِ نَفْسِها.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٥، رقْمُ المثل: ١٥٦٢.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٦، رقْمُ المثل:١٥٦٨.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٩٨، رقْمُ المثل: ١٥٧٤.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٣، رقْمُ المثل:١٦٠٣.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٤، رقْمُ المثل: ١٦١٤

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٦، رقْمُ المثل: ١٦٤٠.

(٥١) رَمَى الكَلامَ على عَواهِنِهِ(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلةٍ (العواهِنُ: عُرُوقٌ في رَحِمِ النّاقةِ، والمُرادُ أنَّ القائِلَ لا يَعْرِفُ عاقِبَةَ قَوْلِهِ كما لا يَعْلَمُ ما في رحِمِ النّاقةِ).

(٥٢) رماهُ اللهُ مِنْ كُلِّ أكَمَةٍ بحجَرٍ(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أنَّ أَصْلَ تَرْتِيْبِ مُكوِّناتِ هذا المثلِ: رَماهُ اللهُ بحجرٍ مِنْ كُلِّ أكمةٍ، وأنَّ الأَصْلَ في هذِهِ الحالِ أنْ تكُوْنَ صِفَةً لـ (حجَرٍ) النَكِرةِ، وأنّ هذِهِ الصِّفة قُدِّمتْ على موْصُوْفِها، فأُعْرِبَتْ حالاً (يُقالُ في الدُّعاءِ على الإِنْسانِ).

(٥٣) رَعْداً، وبَرْقاً والجِهامُ جافِرٌ(٣): نوْعُ الحالِ: جُمْلةٌ اسْمِيّةٌ، على أنّ العائِد محْذُوْفٌ، وهُو كَقَولِك: جاءَ والشَّمْسُ طالِعةٌ، وأنّ (رَعْداً، وبَرْقاً) مَنْصُوْبانِ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ، وعامِلُ كِلَيْهِما محْذُوْفٌ تقْدِيْرُهُ: يَرْعَدُ رَعْداً، ويبْرُقُ بَرْقاً (الجافِرُ: السَّحابُ الّذيْ أراقَ ماءَهُ،ويُضْرَبُ لِمَنْ يَتَزَيّا بما لَيْس فيهِ).

(٥٤) ارْمِ فَقدْ أَفْقَتَهُ مَرِيْشاً(٤): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ (أَفاقَ السَّهْمَ: وَضَع فُوْقَهُ في الوترِ، ويُضْرَبُ لِمنْ هُوَ في ضِيْقٍ، فألْقَى غيْرُهُ عَلَيْهِ ثِقْلَهُ).

(٥٥) سقَط العَشاءُ بِهِ على سِرْحانٍ(٥): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٌ، على أنَّ الباءَ للمُصاحَبةِ (خرَجَ رَجُلٌ يَطْلُبُ العَشاء فوَقَعَ على ذِئْبٍ، فأكَلَهُ).

(٥٦) سِرْ وقَمرٌ لك(٦): نوْعُ الحالِ: جُمْلةٌ اسْمِيّةٌ، على أنَّ مُسوِّغَ الابْتِداءِ بَعْد النَكِرَةِ مجِيْئُها بَعْد واوِ الحالِ.

(٥٧) أسائِرٌ القَوْمُ وقدْ زالَ الظُّهْرُ(٧): نوْعُ الحالِ: جُمْلةٌ ماضَوِيّةٌ مسْبُوْقَةٌ بـ (قَدْ)، وواوِ الحالِ، على أنّ الرّابِط مَحْذُوْفٌ (يُضْرَبُ في اليَأْسِ مِن الحاجَةِ).

---

(١)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٨، رقْمُ المثل: ١٦٤٨.

(٢)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣١٠، رقْمُ المثل: ١٦٥٧.

(٣)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣١١، رقْمُ المثل: ١٦٧٠ ،

(٤)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣١٢، رقْمُ المثل: ١٦٧٧.

(٥)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/٣٢٨، رقْمُ المثل: ١٧٦٤،

(٦)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٥، رقْمُ المثل: ١٧٨٩.

(٧)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٥، رقْمُ المثل: ١٧٩٠.

(٥٨) سَلُّوا السُّيُوْفَ واسْتلأَتْ المَتْنَ(١): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ ماضَوِيّةٌ مسْبُوْقَةٌ بواوِ الحالِ بِلا (قَدْ)، والأَوْلى أنْ تكُوْن معْطُوْفةً على ما قَبْلَها (المَتْن: السَّيْفُ الرّدِيْءُ).

(٥٩) سَرْعان ذا إهالَةً(٢): يَجُوْزُ في (إهالَةً) النَّصْبُ على الحالِ، على أنَّ (ذا) اسْمُ إشارةٍ إلى الرُّغام، على أنّ المُرادَ: سرُع (سَرْعانَ: سَرُعَ) هذا الرُّغامُ كائِناً إهالةً، وعلى التَّمييْزِ، على أنَّ المُرادَ: سُرُعَتْ إهالةُ هذا الرُّغامِ.

(٦٠) اسْعَ بجِدِّك لا بِكَدِّكَ(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(٦١) سُقُوا بكأْسٍ حَلاقِ(٤): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (كَأْسُ حَلاقِ: اسْمٌ للمنيّةِ).

(٦٢) شتّى يؤُوْبُ الحَلَبَةُ(٥): نَوْعُ الحالِ: مُفْردَةٌ، وهِي حالٌ مُقدَّمةٌ على عامِلِها، وصاحِبِها، والتّقْدِيْرُ: يؤُوْبُ الحَلَبَةُ مُتفرِّقِيْنَ (يُضْرَبُ في اخْتِلافِ النَّاسِ، وتفرُّقِهِمْ)

(٦٣) سِيْلَ بِه وهُوَ لا يَدْرِيْ(٦): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

(٦٤) الشَّرُّ أَخْبَثُ ما أوْعيْت مِنْ زادٍ(٧): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أنّ (مِنْ) لبَيانِ الجِنْسِ، وأَنّ صاحِبَ الحالِ عائِدُ المَوْصُوْلِ المَحْذُوْفُ، أو الاسْمُ المَوْصُوْلُ.

(٦٥) شَرِبْنا على الخَسْفِ(٨): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلةٍ، على أنَّ المُراد: شَرِبْنا على غيْرِ أكْلٍ.

(٦٦) الشَّعِيْرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ(٩): ما بَعْدَ الواوِ معْطُوْفٌ على ما قبْلهُ، ويجُوْزُ كما يَظْهَرُ لي أنْ تكُوْنَ الواوُ للحالِ على أنّ التّقْدِيْرَ: الشَّعِيْرُ يُؤْكَلُ وهُو يُذَمُّ؛ لأنَّ المُضارِعَ المُثْبَتَ مسْبُوْقاً بواوِ الحالِ لا يَقعُ حالاً إلاّ بتصْيِيْرِهِ خبراً لمُبْتدأ محْذُوْفٍ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٥، رقْمُ المثل: ١٧٩٣.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣٨، رقْمُ المثل: ١٨٠٩.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٤٠، رقْمُ المثل: ١٨١٨.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٤٢، رقْمُ المثل: ١٨٢٣.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٥٨، رقْمُ المثل: ١٩١٤.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٤٢، رقْمُ المثل: ١٨٣١.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٥، رقْمُ المثل: ١٩٥٤.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٥، رقْمُ المثل: ١٩٥٦

(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٦٥، رقْمُ المثل: ١٩٥٩.

(٦٧) شَمَّ بخِنَّابَةٍ أُمَّ شِبْلٍ(١): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (الخِنَّابَةُ: ما لان مِن الأنفِ، وأُمُّ شِبْلٍ: الأسَدُ، ويُضْرَبُ للمُتكَبِّرِ).

(٦٨) شَمَّرَ ثَرْوانُ وصاوٍ هُكَمَةٌ(٢): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ ، على أنَّ (صاوٍ) نكِرَةٌ صَحَّ الابْتِداءُ بِها لوُقُوْعِها بَعْدَ واوِ الحالِ (الصَّاوِيْ: اليابِسُ، وثَرْوانُ: عَلَمُ رَجُلٍ، والهكَمةُ: الأحْمَقُ، ويُضْرَبُ للغنيِّ الجادّ يُباهِيْهِ كسْلانُ سَيِّئُ الحالِ).

(٦٩) صارَتْ ثُرَيَّا وهِيَ عُوْدُ أَقْشَرُ(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (ثُرَيَّا: تصْغيْرُ: ثَرْوَى، وهِيَ الأرْضُ النَّدِيَّةُ، ويُضْربُ لِمَنْ تَحَسَّنَتْ أَحْوالُهُ بَعْد فَقْرٍ، ولِذلِكَ كَثُرَ مادِحُوْهُ بَعْدَ أنْ كانَ يُذَمُّ).

(٧٠) الصِّدْقُ في بَعْضِ الأُمُوْرِ عَجزٌ(٤): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أنَّ صاحِبَ الحالِ (الصِّدْقُ).

(٧١) ضَغا مِنّى وهُو ضَغاءٌ(٥): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (الضَّغْوُ: العُواءُ، ويُضْرَبُ لِمَنْ لا يَقْدِرُ على الانْتِقامِ إلاّ على صِياحٍ).

(٧٢) أَضرِطاً وأَنْتَ الأعْلَى(٦): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (يُضْرَبُ لِمَنْ يَشْكُوْ في غيْرِ مَوْضِعِ الشَّكْوى).

(٧٣) أَضْلَلْتَ مِنْ عَشْرٍ ثَمانِياً: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أنَّ هذِهِ الحالُ صِفةٌ في الأصْلِ للنَّكِرَةِ (ثَمانِيا) قُدِّمتْ علَيْها، فأُعْرِبَتْ حالاً.

(٧٤) أَضرِطاً آخِرَ اليَوْمِ وقَدْ زالَ الظُّهْرُ(٧): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ ماضَوِيَّةٌ مَسْبُوْقَةٌ بالواوِ،

---

(١)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧١، رقْمُ المثل: ٢٠٠٤.

(٢)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٣٧١، رقْمُ المثل: ٢٠٠٥.

(٣)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٤٠٦، رقْمُ المثل: ٢١٥٠

(٤)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٤٠٦، رقْمُ المثل: ٢١٦٢.

(٥)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢١، رقْمُ المثل:٢٢٢١.

(٦)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢٠، رقْمُ المثل: ٢٢١١.

(٧)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢٣، رقْمُ المثل: ٢٢٤١.

و(قدْ).

(٧٥) طارَتْ عَصا بنِيْ فُلانٍ شِققاً(١): نوْعُ الحالِ مُفْردَةٌ (تَفرّقُوا).

(٧٦) إذا أتاك أحَدُ الخصْمينِ وقدْ فُقِئتْ عيْنُهُ فلا تقْضِ لَهُ حتَّى يَأْتِيَكَ خَصْمُهُ فلَعَلّهُ قدْ فُقِئتْ عَيْناهُ جميْعاً(٢): في هذا المَثَلِ حالانِ الأُوْلَى جُمْلَةٌ فِعْلِيّةٌ ماضَويّةٌ مُصَدّرةٌ بواوِ الحالِ، و(قَدْ)، والأُخْرى مُفْردَةٌ (جَمِيْعاً).

(٧٧) إنّهُ يَنْبَحُ النَّاسَ قَبَلاً(٣): نَوْعُ الحالِ: مُفْردةٌ (مُقابِلاً).

(٧٨) بِئْسَ الرِّدْفُ لا بَعْدَ نَعَمْ(٤): يظْهَرُ لِي أَنّ المَخْصُوْصَ بالذّمّ (لا)، وأَنّ (بَعْدَ نَعَمْ) شِبْهُ جُمْلةٍ يُعْرَبُ حالاً، على أنّ (لا) مَعْرِفَةٌ، ويُمْكِنُ أَنْ يكُوْنَ (لا بَعْدَ نَعَمْ) مَقُوْلَ قَوْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: بِئْسَ الرِّدْفُ (الرّدِيْفُ) قوْلُكَ: لا بَعْدَ نعم، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٥):

لا تُتْبِعَنَّ نَعَمْ لا طائِعاً أَبَداً ... فإنَّ لا أَفْسَدَتْ مِنْ بَعْدِ ما نَعَمِ

إنْ قُلْتَ يَوْماً نَعَمْ بَدْءاً فتِمَّ بِها ... فإنَّ إمْضاءَها صِنْفٌ مِنَ الكَرَمِ

على أنَّ (نعَمْ) مَوْرِدُها صعْبٌ، ومَصْدَرُها وَعْرٌ، كما في وصِيّةِ الرّسُوْلِ علَيْهِ السَّلامُ.

(٧٩) بِعْتُ جارِيْ ولَمْ أَبِعْ دارِيْ(١): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تكُوْنَ مَعطُوْفَةً.

(٨٠) تَرَكَنِيْ خِيَرَةُ النَّاسِ فَرْداً(٧): نَوْعُ الحالِ: مُفْردَةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانِياً لـ(تَرَكَ)، على أنّها مِن أَفْعالِ الصَّيْرُوْرَةِ.

(٨١) تَحْسَبُها حمْقاء وهِيَ باخِسٌ(٨): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيّةٌ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٣، رقْمُ المثل: ٢٨٣.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٢، رقْمُ المثل: ٣٠٣.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٧٧، رقْمُ المثل:٣٨٨.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٩٨، رقْمُ المثل: ٤٧٨.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٩٨، رقْمُ المثل:٤٧٨.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٤، رقْمُ المثل: ٥٠٩.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٢، رقْمُ المثل: ٦١٦.

(٨)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٣، رقْمُ المثل: ٦٢٠.

(٨٢) تَحْقِرُهُ ويَنْتَأُ (يَرْتَفِعُ)(١): يَجوزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْطُوْفاً، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً على تقْدِيْرِ مُبْتدأ: وهُوَ يَنْتأُ.

(٨٣) تَرفَضُّ (تَتَفَرَّقُ) عِنْدَ المُحْفِظاتِ الكَتائِفُ (الأَحْقادُ)(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلةٍ.

(٨٤) تَشمَّرتْ مَعَ الجارِيْ(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ (شَمَّرْتُه: أَرْسَلْتُها، فتَشَمَّرتْ).

(٨٥) تنهانا أُمُّنا عَنِ الغَيِّ وتَغْدُوْ فيهِ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها مُضارِعٌ مَسْبُوْقٌ بواو الحالِ، على أَنَّ في الكَلامِ مُبْتَدأً محذُوْفاً تَقْدِيْرُهُ: تَنْهانا أُمُّنا عَنِ الغيِّ وهِيَ تغْدُوْ فيْهِ عِنْدَ كَثيْرٍ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ.

(٨٦) تَرَكْتُهُ تُغَنِّيْهِ الجرادَتانِ(٥): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، على أَنَّ (تَركَ) يَتَعدّى إلى مفعُوْلٍ واحِدٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ هذِهِ الجُمْلَةُ مَفْعُوْلاً ثانِياً، على أَنَّ هذا الفِعْلَ مِمّا يَتَعَدّى إلى مَفْعُوْلَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتدَأٌ وخَبرٌ (يُضْربُ للاّهِيْ في نِعْمةٍ).

(٨٧) تَفْرقُ مِنْ صَوْتِ الغُرابِ وتَفْرِسُ الأَسَدَ المُشبَّمَ(٦): يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ هذِهِ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ معطُوْفَةً على الجُمْلَةِ قَبْلَها، وأَنْ تكُوْنَ حالاً على حَذْفِ المُبْتدأ، والتَّقْدِيْرُ: تَفْرقُ مِنْ صَوْتِ الغُرابِ وهِيَ تَفْرِسُ الأسدَ المُشبَّم (المُشَبَّمُ: الأَسَدُ شُدَّ فُوْهُ، ويُضْرَبُ لِمَنْ يَخافُ مِن الشَّيْءِ الحقِيْرِ، ويُقْدِمُ على الخَطِيْرِ).

(٨٨) التَّمْرَةُ إلى التَّمْرَةِ(٧) تَمْرٌ: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والتَّقْدِيْرُ: التَّمْرَةُ مَضْمُوْمةٌ إلى تَمْرَةٍ تَمْرٌ.

(٨٩) تَعلَّلَ بيَدَيْهِ تَعلُّلَ البَكْرِ(٨): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الباءَ تُنْبِئُ عَنْ الاسْتِعانةِ

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقْمُ المثل: ٦٣٦.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقْمُ المثل: ٦٣٧.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٦، رقْمُ المثل: ٦٤٥.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٧، رقْمُ المثل: ٦٥١.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣١، رقْمُ المثل: ٦٥٧.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٥، رقْمُ المثل: ٦٧٦.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٧، رقْمُ المثل: ٦٨٣.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٩، رقْمُ المثل: ٦٩٣.

(البَكْرُ: بفَتْحِ الباءِ، وضَمِّها: وَلَدُ النّاقةِ، والمُرادُ أنّ البَكْرَ إذا شُدّ بِعِقالٍ تَعَلَّلَ بِهِ لِيَحُلَّهُ بفَمِهِ، ويُضرَبُ لِمَنْ يَسْتَعِيْنُ بشَيْءٍ لا يُسْتعانُ بِهِ).

(٩٠) تَغَفَّرَتْ أَرْزى وسِيْاها البَدَنُ(١): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (تغَفَّرَتْ: تَشَبَّهَتْ بالغُفْرِ، وهُوَ وَلَدُ الأُرْوِيَّةِ، والبَدَنُ: المُسِنُّ مِن الوُعُوْلِ).

(٩١) تَرَكْتُ دارَهُمْ حَوْثاً بَوْثاً، وحَوْثَ بَوْث، وحَيْثَ بَيْثَ، وحاثَ باثَ، وحاثِ باثِ(٢): يَظْهَرُ لي أَنَّ هذِهِ الأَلْفاظَ تُعَدُّ مِنْ بابِ الأحْوالِ المُرَكَّبةِ مُعْرَبةً كانتْ، أوْ مبْنِيَّةً تُنْبِئُ عَنِ التَّفَرُّقِ، والتَّبَدُّدِ:

- أنَّ (حَوْثاً بَوْثاً) بالتَّنوِيْنِ على أنّها مُعْربةٌ.
- أنَّ (حَوْثَ بَوْثَ) مَبْنِيَّةٌ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أنَّها مُرَكَّبةٌ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً.
- أنَّ (حَيْثَ بَيْثَ) مَبْنِيَّةٌ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أنَّها مُرَكَّبةٌ تَرْكِيْباً مَزْجِيّاً، وعلى أنَّ هاتَيْنِ اللَّفْظتَيْنِ واوِيَّتا العَيْنِ ويائِيَّتاها.
- أنَّ (حاثَ باثَ) مبْنِيَّةٌ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أنَّها مُرَكَّبةٌ تَرْكِيْباً مزْجِيّاً، وعلى أنَّ الأَلِف فيهِا لُغَةٌ في الياءِ، أَوْ الواوِ (حيْثَ بَيْثَ، حَوْثَ بَوْثَ).
- أنَّ (حاثِ باثِ) مَبْنِيَّةٌ على كَسْرِ الجُزْأَيْنِ، على أنّها مُرَكَّبَةٌ مزْجِيّاً. ويَتَبَدّى لي أنَّ الكَسْر يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنَ الفتْحِ إِلى الكَسْرِ؛ لأَنَّ الأكْثَرَ في مِثْلِ هذِهِ المُرَكَّباتِ أَنْ تُبْنى على فتْحِ الجُزْأَيْنِ؛ لأنَّهُ أَخَفُّ؛ لأَنَّ الأَلْفاظِ المَبْنِيَّةَ تُعَدُّ قَبْلَ البِناءِ ثَقِيْلةً على أنَّ البِناء صِيْرَ إِلَيْهِ لتخْفِيْفِها.

(٩٢) تَغافَلْ كأَنَّكَ واسِطِيٌّ(٣): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ (قِيْلَ إنَّ الحَجّاجَ كان يُسَخِّرُ أهْلَ واسِطٍ في البناءِ، وهِيَ مسْأَلَةٌ جعلَتْهُمْ يَهْرُبُوْن إِلى المساجِدِ؛ لِيَنامُوا فيها مَعَ الغُرَباءِ).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤١، رقْمُ المثل: ٧١٠.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٣، رقْمُ المثل: ٧١٨، الزبيديّ، تاج العروس، حيث، بـوث، أبـو حيّان النويّ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل / ٨/ ٦٤ – ٦٧.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٥، رقْمُ المثل: ٧٣٩.

(٩٣) تشْتَهِيْ وتَشْتَكِيْ(١): يَجُوْزُ في هذِهِ الجُمْلةِ الفِعْلِيَّةِ أنْ تَكُوْن معْطُوْفةً على ما قبْلها، وأنْ تكُوْن حالاً على تقْدِيْرِ مُبْتدأ: تشْتهِيْ وهِيَ تشْتكِيْ.

(٩٤) تَحْسَبُهُ جاداً وهُو مازِحٌ(٢): نوعُ الحالِ: جُمْلةٌ اسْمِيةٌ.

(٩٥) تقِيْءُ يَوْماً بَيْنَ شِدْقَيْكَ الدَّخَنُ(٣): نوْعُ الحالِ: جُمْةٌ اسْمِيةٌ (الدَّخَنُ: الطَّعامُ الفاسِدُ).

(٩٦) جاء القوْمُ قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلةٌ اسْمِيةٌ، على أنَّ المُرادَ: جاءُوا جمِيْعاً، وأنَّ الباء بمعْنى (مَعَ)، أَوْ حرْفُ جَرٍّ. وقِيْل إنَّهُ يَجُوْزُ بالنَّصْبِ على المَصْدرِ، كما في قوْلِ الشَّمَّاخِ:

أَتَتْنِيْ سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيْضِها ... تُمَسِّحُ حَوْلِيْ بالبَقِيْعِ سِبالَهَا

على أنَّ الأَصْمَعِيَّ ذَكَرَ أنَّهُ لَمْ يسمَعْهُمْ يُنْشِدُوْنَ (قَضَّها) إلاَّ رفْعاً.

وحمْلاً على ما مرّ فإنَّ الأَصْلَ في (قَضُّهُمْ) الرَّفْعُ على الابْتِداءِ، على أنَّ الخبر شِبْهُ الجُمْلَةِ (بقَضِيْضِهِمْ) لا النَّصْبُ كما في: كلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيَّ، على أنَّ النَّصْبَ: كَلَمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ فَرْعٌ لا أَصْلٌ، على أنَّ القَضَّ: الحَصَى الكِبارُ، والقَضِيْضَ: الحَصى الصِّغارُ، على أنَّ المُرادَ: جاءُوا جَمِيْعاً.

ويُقالُ: جاءَ القوْمُ قضَّهُمْ أوقضِيْضَهُمْ، وجاءُوا قَضَّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ،على الحالِ المُفْرَدَةِ، على أنَّ الباءَ بمَعْنَى (معَ).

وذَكَرَ الرَّضِيُّ (٥) أنَّ (قَضُّهُمْ) في مِثْلِ قَوْلِكَ: أَتَوْنِيْ قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ –يُمْكِنُ أَنْ يُعاملُ مُعاملَةَ التَّوْكِيْدِ المعْنَوِيِّ لواوِ الجماعةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُمْ قَضَّهُمْ

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقْمُ المثل: ٧٢٢.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقْمُ المثل: ٧٢٥.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٧، رقْمُ المثل: ٧٥١.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦١، رقْمُ المثل: ٨٤٠،الزبيدي،تاج العروس:قضض.

(٥) انظر: الرَّضي، شرح الكافية: ١/ ١٩–٢٠، المبرد، المقتضب: ١/ ١٨٦، ابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ١٦٦، محمد شراب، معجم الشوارد النحويّة، والفوائد اللّغويّة، دمشق–دار المأمون للتّراث، ١٤١١هـ–١٩٩٠م: ٤٣٧.

(بالنَّصْبِ) بقَضيضِهِمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَوْكِيْداً مَعْنَوِيّا للضَّمِيْرِ الَّذي في مَحَلِّ نَصْبٍ، ومَرَرْتُ بِهِمْ قَضِّهِمْ (بالجَرِّ) بقَضِيْضِهِمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَوْكِيْداً للضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ، على أَنْ يَكُوْنَ الأَصْلُ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ: جاءُوا قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ، فيُعْطَى جُزْؤُها الأَوَّلُ إِعْرابَ (جَمِيعهم) لصَيْرُورَتِها بمَعْناهُ، وأَجازَ أَنْ يكُوْن (قَضَّهَمْ) مَرْفُوْعاً، ومَنْصُوباً، ومَجْرُوْراً على البَدَلِ مِنَ الضَّمِيْرِ على حَسَبِ مَوْضِعِهِ الإِعْرابِيِّ، على أَنّ قَضَّهُمْ بمَعْنَى: قاضِّهِمْ (اسْم فاعِلٍ)، وأَنَّ قَضِيْضَهُمْ بمَعْنَى: مَقْضُوْضِهِمْ (اسْمُ مَفْعُوْلٍ).

ويُقالُ: جاء القَوْمُ قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ بالنَّصْبِ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ، وجاءُوا قَضّاً وقَضِيْضاً بالنَّصْبِ على الحالِ، على أَنَّ القضَّ الواحِدُ، والقَضِيْضَ جَمْعٌ (اسْمُ جَمْعٍ).

ويُقالُ: جاءُوا بقَضِّهِمْ، وقَضِيْضِهِم، على أَنَّ شِبْه الجُمْلَةِ حالٌ. وقِيْل أَنَّ (قَضَّهُمْ) بمَعْنَى (قاضُّهُمْ: كاسَرهُمْ)، و(قَضِيْضَهُمْ) بمَعْنَى (مَقْضُوْضِهِمْ: مَكْسُوْرَهُمْ).

وبعْدُ فإِنَّ للنُّحاةِ في (قَضُّهُمْ) مَرْفُوْعاً في هذا القَوْلِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ مِن الإِعْرابِ:

- أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وما بَعْدَهُ الخَبَرُ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ.
- أَنَّهُ تَوْكِيْدٌ مَعْنَوِيٌّ للضَّمِيْرِ المُتَّصلِ الَّذيْ في مَحَلِّ رَفْعٍ.
- أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ هذا الضَّمِيْرِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في نَصْبِهِ:

- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدرِ على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على التَّوْكِيْدِ للضَّمِيْرِ الَّذي في محَلّ نَصْبٍ قَبْلَهُ.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على البَدَلِ مِنَ الضَّمِيْرِ الَّذي في مَحَلِّ نَصْبٍ قَبْلَهُ.

وفِي جَرِّهِ وَجْهانِ:

- أَنَّهُ تَوْكِيْدٌ معْنوِيٌّ للضَّمِيْرِ الَّذي في محَلِّ جَرٍّ قَبْلَهُ.
- أَنَّهُ بَدلٌ مِن الضَّمِيْرِ الَّذي في مَحَلِّ جَرٍ قَبْلَهُ.

ويتَبَدَّى لِي حَمْلاً على قوْلِ الأَصْمعِيِّ، وأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَكُوْنَ: قَضُّهُمْ بقَضِيْضِهِمْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، كما في: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إِلى فِيَّ، ورَجَعَ زَيْدٌ عَوْدُهُ على بَدْئِهِ، وأَضْرابِها - أَنَّ حَمْلَ ما مَرَّ على

الانْزِياحِ مِنَ الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ، والجرِّ أوْلَى؛ لأنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ تَدُلُّ على الثُّبُوْتِ فَضْلاً عَنِ المُحافَظَةِ على الأَصْلِ تَرْكِيْباً، ودلالةً، وأنَّ الحَمْلَ على اللَّفْظِ أَوْلَى مِنَ الحَمْلِ على المَعْنَى مِنْ حَيْثُ جعْلُ القَضِّ بمَعْنَى الجَمِيْعِ، ويُعَزِّزُ الحاليَّةَ المَثَلُ: جاءُوا قَضّاً وقَضِيْضاً بالنَّصْبِ على الحالِ، على أنَّ الواوَ بمَعْنَى (مَعَ)، كما في قَوْلِهِمْ: بِعْتُهُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَماً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الباءِ في (بقَضِيْضِهِمْ).

(٩٧) جاءَ وقَدْ لَفَظَ لِجامَهُ(١): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها ماضٍ مَسْبُوْقٌ بـ (وقَدْ).

(٩٨) جاءَ وقَدْ قَرَض رِباطَهُ(٢): نوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِعْلُها ماضٍ مَسْبُوْقٌ بـ(وقدْ).

(٩٩) أَنْ تَرِدَ الماءَ بماءٍ أَكْيَسُ(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الباءَ بمَعْنَى (مَعَ).

(١٠٠) أَخَذَهُ برُمَّتِهِ(٤): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ: أَخَذَهُ بجُمْلَتِهِ.

(١٠١) إلَيْكَ أُنزِلَتِ القِدْرُ بأَحْنائِها(٥): نَوْعُ الحالِ شِبْه جُمْلَةٍ، على أَنَّ الأَحْناءَ: الجَوانِبُ.

(١٠٢) أَتاكَ رَيَّانُ بلَبَنِهِ(٦): نَوْعُ الحال: شبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المَثَلَ يُضْرَبُ لِمَنْ يَعْطِيْكَ ما زادَ على حاجَتِهِ لا كَرَماً مِنْهُ.

(١٠٣) أَنْتَ مِنِّي بَيْنَ أُذُنِيْ، وعاتِقِيْ(٧): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ أَنْتَ بالمَكانِ الأفْضَلِ.

(١٠٤) إنَّها الإبِلُ بسَلامَتِها(٨): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّهُ يُضْرِبُ لِمَنْ تَزْدَرِيْهِ، فأَخْلَفَ ظَنَّكَ.

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦٢، رقْمُ المثل: ٨٤٢.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦٢، رقْمُ المثل: ٨٤٣.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٢، رقم المثل: ١٢٩

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٣، رقم المثل: ١٣١.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٥٠، رقم المثل: ١٩١

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢، رقم المثل: ١٦١

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٥٥، رقم المثل: ٣٤٥.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٥٦، رقم المثل: ٢٥٠.

(١٠٥) إِنْ كُنْتَ مُناطِحاً فناطِحْ بِذَواتِ القُرُوْنِ[1]: نَوْعُ الحال: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(١٠٦) أَخَذَهُ بِأَبْدَحَ ودُبَيْدَحَ[2]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ: أَخَذَهُ بالباطِلِ. وذَكَرَ الأَصْمَعِيُّ أَنَّ (دُبَيْدَحَ) أَصْلُهُ: دُبَيْحٌ، وأَنَّ تَرْكِيْبَ هـذِهِ اللَّفْظَـةِ يَـدُلُّ عـلى الرَّخـاوَةِ، والسُّهُوْلَةِ، والسَّعَةِ كما في تَبَدُّحِ المَرْأَةِ (مِشْيَةٌ فيها اسْتِرْخاءٌ).

(١٠٧) إِنَّهُ لَضَبٌّ كَلَدَةٍ لا يُدْرَكُ حَفْراً، ولا يُؤْخَذُ مُذَنِّبا[3]: لا يُـدْرَكُ حَفـراً: حـالٌ جُمْلَـةٌ فِعْلِيَّةٌ، وحَفْراً: حالٌ مُفْرَدَةٌ، ولا يُؤْخَذُ مُذَنِّباً: مَعْطُوْفَةٌ على (لا يُدْرَكُ حَفْراً)، ومُذَنِّباً: حالٌ مُفْرَدَةٌ. والكَلَدَةُ: المَكانُ الصُّلْبُ الَّذي لا يَعْمَلُ فِيْهِ المِحْفارُ، ويُضْرَبُ المَثَـلُ لِمَـنْ لا يُدْرِكُ ما عِنْدَهُ.

(١٠٨) أَنْتَ أَنْزَلْتَ القِدْرَ بِأَثافِيِّها[4]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، ويُضْرَبُ المَثَلُ لِمَنْ يَرْكَبُ أَمْراً عَظِيْماً، ويُوْقِعُ نَفْسَهُ فيْهِ.

(١٠٩) بِمِثْلِيَ يُنْكَأُ القَرْحُ[5]: نَوْعُ الحال: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والمُرادُ: بِمِثْلِيَ يُداوَى الشَّرُّ، والجَرَبُ.

(١١٠) أُمٌّ سَقَتْكَ الغَيْلَ مِنْ غَيْرِ حَبَلٍ[6]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(١١١) آبَ وقِدْحُ الفَوْزَةِ المَنِيْحُ[7]: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، عـلى أَنَّ خَـبَرَ المُبْتَـدَأ (قِـدْحُ المَيْسِرِ) مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: ولَهُ قِدْحُ المَيْسِرِ،وأَنَّ المَنِيْحَ: مِنْ قِداحِ المَيْسِرِ، وهُـوَ السَّـفِيْحُ، والوَغْدُ، ويُضْرَب المَثَلُ لِمَنْ غابَ، ثُمَّ يَجِيْءُ بعْدَ فَراغِ القَوْمِ، فَيَعُودُ بالخَيْبَةِ.

(١١٢) إِنَّكَ لا تَعْدُوْ بِغَيْرِ أُمِّكَ[8]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، ويُضْرَبُ المَثَلُ لِمَنْ يُسْرِفُ في غَيْرِ مَوْضِعِ الإِسْرافِ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦١، رقم المثل: ٢٩٣.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٣، رقم المثل: ٣٠٨.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٣، رقم المثل: ٣١٢.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٨، رقم المثل: ٣٤٦

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٤، رقم المثل: ٥١٨

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٨، رقم المثل: ٣٥٠

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٦٨، رقم المثل:٣٥٣.

(٨)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٧٥، رقم المثل: ٣٧٥.

(١١٣) أَخذَهُ على قِلِّ غَيْظِهِ(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (على) للتَّعْلِيلِ، والمَرادُ: أَخذَهُ على أَثَرِ غَيْظٍ مِنْهُ.

(١١٤) بيَدَيْنِ ما أَوْرَدَها زائِدَةُ: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ (ما): زائِدَةٌ تَوْكِيدا، و(زائِدَةُ): عَلَمُ رَجُلٍ، وأَنَّ المُرادَ (بيَدَيْنِ): بقُوَّةٍ.

(١١٥) ببَطْنِهِ يَعْدُو الذَّكَرُ(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والمُرادُ أَنَّ الذَّكَرَ مِنَ الخَيْلِ يَعْدُو على حَسَبِ ما يَأْكُلُ، وهُوَ أَكْثَرُ أَكْلاً مِنَ الأُنْثَى.

(١١٦) بِمِثْلِي تُطْرَدُ الأَوابِدُ(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ: بِمِثْلِي تُطْلَبُ الحاجاتُ المُمْتَنِعَةُ.

(١١٧) بالرِّفاءِ والبَنِينَ(٤): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الرِّفاءَ: الالْتِحامُ، والاتِّفاقُ، ويُقالُ في الدُّعاءِ للمُتَزَوِّجِ، وتَقْدِيرُهُ: أَعْرَسْتَ، أَوْ نَكَحْتَ مُلْتَبِساً بالرِّفاءِ، والبَنِينَ(٥).

(١١٨) بِسِلاحِ ما يُقْتَلَنَّ القَتِيلُ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَة.

(١١٩) ابْدَأْهُمْ بالصُّراخِ يَفِرُّوا(٧): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(١٢٠) بغَيْرِ اللَّهْوِ تَرْتَتِقُ الفُتُوقُ(٨): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَة، ويُضْرَبُ المثلُ في اسْتِعْمالِ الجِدِّ في أَيِّ أَمْرٍ.

(١٢١) أَبْصَرُ مِنَ الوَطْواطِ في اللَّيْلِ(٩): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: أَبْصَرُ لَيْلاً مِنَ الوَطْواطِ.

---

(١)(١)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٧٧، رقم المثل: ٣٩٤.

(٢)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٩٥، رقم المثل: ٤٥٦.

(٣)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ٩٩، رقم المثل: ٤٨٧.

(٤)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١١٠٠ - ١٠١، رقم المثل: ٤٩٥.

(٥)انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٢ (المكتبة الشاملة).

(٦)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٢، رقم المثل: ٥٠٣.

(٧)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٢، رقم المثل: ٥٠٤.

(٨) انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٠٥، رقم المثل: ٥٢٤آ

(٩)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١١٦، رقم المثل: ٥٧٩.

(١٢٢) تَرَكْتُهُ على مثْلِ مَقْلَعِ الصَّمْغَةِ(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والمُرادُ: تَرَكْتُهُ ولَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْء.

(١٢٣) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ لَيْلَةِ الصَّدَرِ(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ ، ولَيْلَةُ الصَّدَرِ: لَيْلَةٌ يَنْفِرُ النَّاسُ مِنْ مِنًى فيها.

(١٢٤) تَرَكْتُهُ على أَنْقَى مِنَ الرَّاحَة(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والمُرادُ: تَرَكْتُهُ على حالٍ لا خَيْرَ فيْهِ كما لا شَعَرَ على الرَّاحَةِ.

(١٢٥) تَرَكَنِيْ خِيَرَةُ النَّاسِ فَرْداً(٤): نَوعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ. ويمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ (فَرْداً) مَفْعُوْلاً ثانياً لـ (تَرَكَ) على أَنَّهُ مِنْ أَفْعالِ التَّصْيِيْرِ.

(١٢٦) تَصْنَعُ في عامَيْنِ كُرْزاً مِنْ وَبَر(٥): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَة (كُرْزاً) قُدِّمَتْ عَلَيْها.

(١٢٧) تَرَكْتُهُ في وَحْشٍ إِصْمِتَ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ إِصْمِتَ بَلَدٌ، والمُرادُ: تَرَكْتُهُ في فَلاةٍ (وَحِيْداً لا ناصِرَ لَهُ)، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْن مَفْعُوْلاً ثانيا لِفِعْلِ التَّرْكِ على أَنَّهُ مِنْ أَفْعالِ التَّصْيِيْرِ ا

(١٢٨) تَرَكْتُهُ باسْتِ العَتَنِ(٧): القَوْلُ في هذا المَثَلِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ، والعَتَنُ: ما صَلُبَ مِنَ الأَرْضِ.

(١٢٩) تَسْأَلُنِيْ برامَتَيْنِ سَلْجَماً(٨): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرةِ (سَلْجَماً) قُدِّمَتْ عَلَيْها، والسَّلْجَمُ: ضَرْبٌ مِنَ البُقُوْلِ يُؤْكَلُ. وهذا المَثَلُ بَعْدَهُ(٩):

---

(١)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢١، رقم المثل: ٦١٠.

(٢)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ذاذ، رقم المثل: ٦١١.

(٣)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢١، رقم المثل: ٦١٢.

(٤)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٢، رقم المثل: ٦١٦.

(٥) انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٢، رقم المثل: ٦١٧.

(٦)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٤، رقم المثل: ٦٢١.

(٧)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٤، رقم المثل: ٦٢٢

(٨)انظر: الميدانيّ، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٤، رقم المثل: ٦٢٨.

(٩)انظر: الزّبيديّ، تاج العروس، سلجم: ٣٢/ ٤١٠.

تَسْأَلُنِيْ برامَتَينِ سَلْجَما
لَوْ أَنَّها تَطْلُبُ شَيئاً أَمَّا

ورَامَةُ: مَوْضعٌ قُرْبَ البَصْرَةِ.

(١٣٠) تَجَشَّأَ لُقْمانُ مِنْ غَيْرِ شَبَعٍ(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(١٣١) تَسْقُطُ بِهِ النَّصِيْحَةُ على الظِّنَّةِ(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ كَثْرَةَ نَصِيْحَتِك لَهُ تُفْضِيْ إلى أَنْ يَتَّهِمَكَ.

(١٣٢) تَحَرَّسِيْ، يا نَفْسُ، لا مُحَرِّسَ لَكِ(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ بـ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْس. وتَحَرَّسِيْ: اصْنَعِيْ لنَفْسِكِ الحَرْسَةَ (طَعامُ النُّفساءِ، وهذا المَثَلُ قالَتْهُ امْرَأَةٌ وَلَدَتْ، ولَمْ يَكُنْ لَها مَنْ يَهْتَمُّ بِها).

(١٣٣) تَحَمَّدِيْ، يا نَفْسُ، لا حامِدَ لَكِ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ بـ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ، على أَنَّ المُرادَ: أَظْهِرِيْ حَمْدَ نَفْسِكِ بعَمَلِ ما تُحْمَدِيْنَ عَلَيْهِ، فلا حامِدَ لَكِ إذا لم تَلْتَزِمِيْ بذلِك.

(١٣٤) تَحْقِرُهُ ويَنْتَأُ(٥): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ (يَنْتَأُ) خَبَرٌ مُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ؛ لأَنَّ المُضارِعَ المُثْبَتَ المَسْبُوْقَ بواوِ الحال يَكُوْنُ خَبَراً لمُبْتَدَأ مَحْذُوْفٍ. ويُضْرَبُ المَثَلُ لِمَنْ يَحْتَقِرُ أَمْراً وهُوَ يَعْظُمُ في نَفْسِهِ.

(١٣٥) تَلْدَغ العَقْرَبُ وتَصِيْءُ(٦): القَوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها، وتَصِيْءُ: تَصِيْحُ. ويُضْرَبُ لِلظَّالِمِ في صُوْرَةِ المُتَظَلِّمِ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٢٩.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٣٠.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٣٥.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٣٤.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٣٦.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٦، رقم المثل: ٦٤١.

(١٣٦) تَشَمَّرَتْ مَعَ الجاري(١): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ: تَشَمَّرَتِ السَّفِينَةُ: انْحَدَرَتْ مَعَ الماءِ. ويُضْربُ في الشَّيءِ يُسْتَهانُ بِهِ، ويُنْسَى.

(١٣٧) تَرَكْتُهُمْ في كَصِيصَةِ الظَّبْي(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلةٍ، على أَنَّ (تَرَكَ) لَيْسَ مِنْ أَفْعالِ الصَّيْرُوْرَةِ، ويَجُوزُ أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانياً لهذا الفِعْلِ مِنْ أَفْعالِ الصَّيْرُوْرَةِ. والكَصِيصَةَ: مَوْضِعُ الظَّبْي. ويُضرَبُ لِمَنْ يَضِيْقُ عَلَيْهِ الأَمْرُ.

(١٣٨) تَرَكْتُهُمْ في حَيْصَ بَيْصَ(٣): نوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ على أَنَّ القَوْلَ فيها كالقَوْلِ في سابِقَتِها. والحَيْصُ: الفرار، والبَوْصُ: الفَوْتُ، على أَنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً لإِحْداثِ المُزاوَجَةِ. ويُضْرَبُ لِمَنْ وَقَعَ في أَمْرٍ لا تَخَلُّصَ لَهُ مِنْهُ فِراراً، أَوْ فَوْتاً.

(١٣٩) تَرَكْتُهُ تُغَنِّيْهِ الجَرادَتانِ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانياً على أَنَّ (تَرَكَ) منْ أَفْعالِ التَّصْيِيْرِ.

(١٤٠) تَرَكْتُهُ يَفُتُّ اليَرْمَعَ(٥): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها. ويُضْرَبُ للمَغْمُوْمِ المُنْكَسِرِ.

(١٤١) تَرَكْتُه يَصْرِفُ عَلَيْكَ نابَهُ(٦): القوْلُ في هذِهِ الحالِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها. ويُضْرَبُ لِمَنْ يَغْتاظُ عَلَيْكَ.

(١٤٢) اتَّقَى بِسَلْحِهِ سَمُرَةُ(٧): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ. وقِيْلَ إِنَّ أَصْلَ هذا المَثَلِ أَنَّ رَجُلاً أَرادَ أَنْ يَضْرِبَ غُلاماً لهُ يُسَمَّى سَمُرَةَ، فسَلَحَ الغُلامُ، فتَرَكَهُ الرَّجُلُ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٦، رقم المثل: ٦٤٥.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٥، رقم المثل: ٦٤٧.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٧، رقم المثل: ٦٤٨.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣١، رقم المثل: ٦٥٧.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٣، رقم المثل: ٦٦١.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٢، رقم المثل: ٦٥٩.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٣، رقم المثل: ٦٦٤.

(١٤٣) اتَّقِ خَيْرَها بشَرِّها، وشَرَّها بخَيْرِها[١]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ.

(١٤٤) تَرَكْتُهُ بمَلاحِسِ البَقَرِ أَوْلادَها[٢]: نَوْعُ الحالِ: شبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنّ المُرادَ: تَرَكْتُهُ في المَكانِ القَفْرِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (تَرَكَ) مِنْ أَفْعالِ التَّصْيِيْرِ، فيَكُوْنُ شِبْهُ الجُمْلَةِ مَفْعُوْلاً ثانِياً لَها.

(١٤٥) تَرَكْتُهُ يُقاسُ بالجِذاعِ: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، ويَجُوْزُ في (تَرَكَ) أَنْ يَكُوْنَ مِنْ أَفْعالِ التَّصْيِيرِ كما مَرَّ. ويُضْرَبُ للرَّجُلِ المُسِنِّ، على أَنَّهُ شابٌّ في عَقْلِهِ، وجِسْمِهِ.

(١٤٦) تَطْلُبُ ضَبّاً وهذا ضَبٌّ بادٍ رَأْسُهُ[٣]: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ. ويُضْرَبُ لِمَنْ يَجْبُنُ عَنْ طَلَبِ ثَأْرِهِ.

(١٤٧) تَفَرَّقُ مِنْ صَوْتِ الغُرابِ وتَفْرِسُ الأَسَدَ المُشَبَّمَ[٤]: نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ كما مَرَّ في أَضْرابِها: وهِيَ تَفْرِسُ الأَسَدَ المُشَبَّمَ. والمُشَبَّمُ: الَّذي تَعْرِضُ في فَمِهِ خَشَبَةٌ لِئَلاَّ يَرْضَعَ أُمَّهُ.

(١٤٨) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ عِضْرِطِ العِيْرِ[٥]: نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانِياً لـ (تَرَكَ) كما مَرَّ، وعِضْرِطُ العِيْرِ: عِجانُهُ (مَوْضِعُ العُنُقِ).

(١٤٩) تَرَدَّدُ في اسْتِ مارِيَةَ الهُمُوْمُ   فما تَدْرِيْ أَتَظْعَنُ أَمْ تُقِيْمُ[٦]

نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنّ صاحِبَ الحالِ: الهُمُوْمُ. ويُضْرَبُ لمَنْ يَعْيا بأَمْرِهِ.

(١٥٠) تَشْتَهِيْ وتَشْتَكِيْ[٧]: يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الواوُ للحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ : تَشْتَهِيْ وهِيَ تَشْتَكِيْ، كما مَرَّ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٤، رقم المثل: ٦٦٦.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٥، رقم المثل: ٦٧٢.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٥، رقم المثل: ٦٧٥

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٣٥، رقم المثل: ٦٧٦.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٠.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢١.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٢.

(١٥١) تَرَكْتُه صَرِيْمَ سَحْرٍ(١): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ، على أَنَّ الصَّرِيْمَ بمَعْنَى المَصرُوْم (فَعِيْلٌ بمَعْنَى مَفْعُوْلٍ)، على أَنَّ المُرادَ: تَرَكْتُهُ وقَدْ يَئِسْتُ مِنْهُ. والقَوْل في (تَرَكَ) كالقَوْلِ في سابِقاتِها. والسَّحْرُ الرِّئَةُ.

(١٥٢) تَرافَدُوا تَرافُدَ الحُمُرِ بِأَبْوالِها(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ. والمُرادُ: أَنَّ القَوْمَ تَواطَؤُوا على ما تَكْرَهُهُ.

(١٥٣) تَرَى مَنْ لا حَرِيْمَ لَهُ يَهُوْنُ(٣): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، على أَنَّ (تَرَى) حِسِّيَّةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الجُمْلَةُ مَفْعُوْلاً ثانياً، على أَنَّها يَقِيْنِيَّة. ويُضْرَبُ لِمَنْ لا ناصرَ لَهُ.

(١٥٤) تَحْسَبُهُ جاداً وهُوَ مازِحٌ(٤): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ. ويُضْرَبُ لِمَنْ يَتَهَدَّدُ ولَيْسَ وراءَهُ ما يُحَقِّقُهُ.

(١٥٥) تَرَكْتُهُمْ كَمَقَصِّ قَرْنٍ(٥): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (تَرَكَ) مِنْ أَفْعالِ الصَّيْرُوْرَةِ، فيَكُوْنُ شِبْهُ الجُمْلَةِ مَفْعُوْلاً ثانياً. ويُضرَبُ لِمَنْ يُسْتَأْصَلُ.

(١٥٦) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ خَدِّ الفَرَسِ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والقَوْلِ في (تَرَكَ) كالقَوْلِ في سابِقَتِها. ويُضْرَبُ لِمَنْ هُوَ على طَرِيْقٍ واضِحٍ مُسْتَوٍ.

(١٥٧) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ شِراكِ النَّعْلِ(٧): نَوْعُ الحالِ: شبْهُ جُمْلَةٍ، والقَوْلُ في (تَرَكَ) كالقَولِ في سَوابِقِها. ويُضْرَبُ لِمَنْ هُوَ في ضِيْقٍ.

(١٥٨) تَرَكْتُهُ على مِثْلِ مِشْفَرِ الأَسَدِ(٨): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، والقَوْل في (تَرَكَ) كالقَوْلِ في سَوابِقِها. ويُضْرَبُ لِمَنْ يُتْرَكُ عُرْضَةً للهَلاكِ.

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٣.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٢٤، رقم المثل: ٧٢٤.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٦.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٥.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٤، رقم المثل: ٧٢٧.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٥، رقم المثل: ٧٣٠.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٥، رقم المثل: ٧٣١.

(٨)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٥، رقم المثل: ٧٣٢.

(١٥٩) تَغافَلْ كَأَنَّكَ واسِطِيٌّ(١): نَوْعُ الحالِ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُصَدَّرَةٌ بـ (كَأَنَّ).

(١٦٠) الثَّوْرُ يَحْمِي أَنْفَهُ بِرَوْقِهِ(٢): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الرَّوْقَ: القَرْنُ. ويُضْرَبُ في الحَثِّ على حِفْظِ الحَرِيْمِ.

(١٦١) ثَوْرُ كِلابٍ في الرِّهانِ أَقْعَدُ(٣): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ. ويُضْرَبُ لِمَنْ يَرُوْمُ ما لا يَكادُ يَكُوْنُ.

(١٦٢) تَخَطَّيْتُ سَنَةً مُقِيْماً(٤): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ. ويُضْرَبُ لِمَنْ أَقامَ فَسَلِمَ، إِذْ لَوْ سارَ هَلَكَ.

(١٦٣) جاءَ بالطِّمِّ، والرِّمِّ(٥): نَوْعُ الحال شِبْهُ جُمْلَةٍ، على أَنَّ الباءَ للمُصاحَبَةِ. والطِّمُّ: البَحْرُ، والرِّمُّ: الثَّرَى على أَنَّ طاءَ الطِّمِّ كُسِرَتْ لِمُجاوَرَةِ الرِّمِّ.

(١٦٤) جاءَ بالقَضِّ، والقَضِيْضِ(٦): نَوْعُ الحالِ: شِبْهُ جُمْلَةٍ على أَنَّ الباءَ للمُصاحَبَةِ. والقَضُّ: ما تَكَسَّرَ مِنَ الحِجارَةِ، والمُرادُ: أَنَّهُ جاءَ بالكَبِيْرِ، والصَّغِيْرِ.

(١٦٥) جاءَ القَوْمُ قَضّاً وقَضِيْضاً(٧): نَوْعُ الحالِ: مُفْرَدَةٌ، والمُرادُ أَنَّهُمْ جاءُوا وُحْداناً، وزَرافاتٍ.

ومِنَ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ فَضْلاً عَمّا مَرَّ :

(١٦٦) قَوْلُهُ تَعالَى: " مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ "(٨).

(١٦٧) قَوْلُهُ تَعالَى: " يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ "(١).

---

(١)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٥، رقم المثل: ٧٣٩.

(٢)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٣، رقم المثل: ٧٧٥.

(٣)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٤، رقم المثل: ٧٨٢.

(٤)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٤٣، رقم المثل: ٧١٧.

(٥)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦١، رقم المثل: ٨٣٨.

(٦)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦١، رقم المثل: ٨٣٩.

(٧)انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٦١، رقم المثل: ٨٤١.

(٨)الرعد: ٣٧.

(١٦٨) قَوْلُهُ تَعالَى: " فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ "(٢): في قَوْلِهِ (مِنْ بَعدِ وَصيَّةٍ...) ثَلاثَةُ أَوْجُه إعرابيَّة(٣):

- أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ الحالِ مِنَ (السُّدُسِ)، على أَنَّ العامِلَ فيها ما في (لَهُ) مِنَ الاسْتِقْرارِ.

- أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذُوْفٍ تَقْدِيرُهُ: يسْتَحِقُّوْنَ ذلِكَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ، وهُوَ قَوْلُ أَبي حَيّان.

- أَنْ يَكُوْنَ ظَرْفاً للاستِقْرارِ المَفْهُوْمِ مِنْ (لَهُمْ).

(١٦٩) قَوْلُهُ تَعالَى: " ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا "(٤): في قَوْلِهِ (مِنَ الله) وَجْهانِ:

- أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ الحالِ مِنَ (الفَضْلُ) خَبَرِ المُبْتَدَأ (ذلِكَ).

- أَنْ يكُوْنَ في مَوْضِعِ الخبَرِ على أَنَّ (الفَضْلُ) بَدَلٌ مِن اسْمِ الإشارَة(٥).

(١٧٠) قَوْلُهُ تَعالَى: " الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ "(٦): قَوْلُهُ (مِنْ رَبِّكَ) خَبرُ المُبْتَدَأ (الحقُّ)، وأَجازَ العُكْبَرِيُّ أَنْ يَكُوْنَ حالاً على أَنَّ الخَبَرَ مَحْذوْفٌ، وتَقْدِيْرُهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ يَعرِفُوْنَهُ، ولا مُحُوجَ إِلَيْهِ(٧).

(١٧١) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ "(٨): قَوْلُهُ (لكُمْ) حالٌ مِن الحالِ (آيَةً)، عَلى أَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عَلَيْها أُعْرِبَتْ حالاً، وذَكَرَ الشِّهابُ أَنَّ مَجِيْءَ الحالِ مِنَ الحالِ لَمْ يَقُلْ

(١)آل عمران: ١٥٤

(٢)النساء: ١١.

(٣)انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٥٧.

(٤)النساء: ٧٠.

(٥)انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٥٧.

(٦)البقرة: ١٤٧.

(٧)انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ: ١٠٥٨.

(٨)هود: ٦٤.

بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحاةِ، وهِيَ مَسأَلَةٌ سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْها في الحالِ المُتَداخِلَةِ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (ناقَةُ اللهِ)، على أَنَّ (آيَةً) حالٌ مِنَ الضَّميرِ في (لَكُمْ)، وهِيَ الحالُ المُتَداخِلة، وأَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لاسْمِ الإشارَةِ على أَنَّ (ناقَةُ اللهِ) بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الإشارَةِ.

ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ النُّحاةِ في أَنَّ الحالَ لا تَجِيْءُ مِنَ الحالِ على وَفْقِ ما ذَكَرَ الشِّهابُ؛ لأَنَّ ما في التَّنْزِيْلِ مِنْ شواهِدَ يَرُدُّ هذا القَوْلَ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: " يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ "(١) على أَنَّ (بالرُّوْحِ) حالٌ مِنَ (المَلائِكَةَ)، وأَنَّ (مِنْ أَمْرِهِ) حالٌ مِنَ (بالرّوحِ)، و(مِنْ) عِنْدَ الشّهاب تَعْلِيْلِيَّةٌ(٢). والأَوْلَى كَوْنُها حالاً مُتَعَدِّدَةً؛ لأَنَّها أَقَلُّ تَأْوِيْلاً.

(١٧٢) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا "(٣): قَوْلُهُ (للأَذْقانِ) حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: ساجِدِيْنَ للأَذْقانِ كما ذَكَرَ العُكْبَرِيُّ، أَوْ مُتَعَلِّقٌ بـ (ويَخِرُّونَ)، واللامُ يَجُوْزُ أَنْ تَكوْنَ بمَعْنَى (على)(٤).

(١٧٣) قَوْلُهُ تَعالَى: " ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ "(٥).

(١٧٤) قَوْلُهُ تَعالَى: " لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ "(٦).

(١٧٥) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ "(٧).

(١٧٦) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ "(٨).

---

(١)النحل: ٢.

(٢)انظر: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ: ١٠٥٨.

(٣)الإسراء: ١٠٩.

(٤)انظر: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ: ١٠٥٩.

(٥)آل عمران: ٧٥. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٥٩.

(٦)آل عمران: ١٢٨. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٠.

(٧)البقرة: ١٢٠. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦١.

(٨)البقرة: ١٢٦.

(١٧٧) قَوْلُهُ تَعالَى: " سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا"(١).

(١٧٨) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ "(٢).

(١٧٩) قَوْلُهُ تَعالَى: " رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ... "(٣).

(١٨٠) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا "(٤).

(١٨١) قَوْلُهُ تَعالَى: " فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا "(٥).

(١٨٢) قَوْلُهُ تَعالَى: " أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى "(٦).

(١٨٣) قَوْلُهُ تَعالَى: " فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ "(٧).

(١٨٤) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ "(٨).

(١٨٥) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ "(٩).

(١٨٦) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ "(١٠): قَوْلُهُ (فَوْقَكُمْ) ظَرْفٌ لـ (رَفَعْنا)، وهُوَ

---

(١)البقرة: ١٤٢.

(٢)البقرة: ١٢٧. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦١.

(٣)البقرة: ١٢٩. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦١.

(٤)النساء: ٢١. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦١.

(٥)آل عمران: ١٠٣. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦١.

(٦)البقرة: ٢٤٦.

(٧)النساء: ٤١.

(٨)النساء: ٨٣.

(٩)يوسف: ١٨. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٢.

(١٠)البقرة: ٦٣.

الظَّاهِرُ، وقِيْلَ إِنَّهُ حالٌ مِنَ الطَّوْرِ، وهُوَ قَوْلٌ عَدَّهُ العُكْبَرِيُّ ضَعِيفاً(١).

(١٨٧) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا "(٢).

(١٨٨) قَوْلُهُ تَعالَى: " قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ "(٣).

(١٨٩) قَوْلُهُ تَعالَى: " فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي "(٤)

(١٩٠) قَوْلُهُ تَعالَى: " وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا "(٥):أَجازَ بَعْضُ النَّحْوِيِّيْنَ وُقوْعَ الظَّرْفِ المَقْطُوْعِ عَنِ الإضافَةِ حالاً، وهُوَ الظَّاهِرُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في وُقُوْعِهِ خَبَراً كما في قَوْلِهِ تَعالَى: " وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ "(٦)، ومَنَعَهُ آخَرُوْنَ(٧).

---

(١)انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٢.

(٢)يوسف: ٣٦. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٢.

(٣) البقرة: ٩٤. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٢. وانظر شَواهِدَ أخرى: البقرة: ١٨٨، ٢٥٩، آل عمران: ١٤٠، ٤٣، ٨١،المائدة: ٧، يونس: ٧١، فصلت: ١٣ – ١٤، يوسف: ٥٦، النحل: ٢٦، الأنعام: ٧٣، ق: ٦، الفجر: ٦.

(٤) النمل: ٤٠. وانظر في هذِهِ الآية: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٣.

(٥) يوسف: ١٠٠.

(٦) يوسف: ٨٠.

(٧) انظر: عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم: ١٠٦٤ – ١٠٦٥..

كُتُبٌ وبحُوثٌ للمؤلِّف

(أ) البحوث:

١ - تأويل ما له اكثر من وجه إملائي في العربية-مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩، العراق.

٢ - العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩م، الكويت.

٣ - رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-عمان، العدد ١٤٣٤هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م، الأردن.

٤ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧، الأردن.

٥ - باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الشرة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني-العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨م الأردن.

٦ - رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ سشمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الاول ١٩٨٧م.

٧ - المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران ١٩٨٦، االأردن.

٨ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م، الكويت.

٩ - مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل-اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، اليمن.

١٠- النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد-بغداد، العدد الثالث ١٩٩٠م العراق.

١١- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول ١٩٩٠، الأردن.

١٢- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م، الأردن.

١٣- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤- النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ١٩٩٠م الكويت.

١٥- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثَّرة في مظان النحو والصرف، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإِنسانيَّة، جامعة الكويت، الكويت.

١٦- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القزاز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الروؤف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الرياض.

١٧- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩٤م الأردن.

١٨- لفظة النثر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في مظان الأدب والنحو واللغة، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

١٩- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م الأردن.

٢٠- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني- عمان، المطبعة الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٦ الأردن.

٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول، ١٩٨١م السعودية.

٢٢- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، ١٩٨٢م السعودية.

٢٣- رسالة كشف الضوّ عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، ١٩٨٤م السعودية.

٢٤- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي ٢٠٠٤م).

٢٥- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-٢٠٠٣م).

٢٦- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير ١٩/ ٥/ ٢٠٠٥).

٢٧- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم

٢٨- الإنسانية ٢٠٠٨م.

- سيميائِيّة العنوان في السُّور القرآنيّةِ ذَوات البُؤْرَة الاسْتِفهامِيَّة ونظريَّة نحو النّصّ، مجلة كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة ، العدد : ٧٢ ، ٢٠١٤م .

- توهُّم النحاةِ قُدامَى ومُحدثين في تَأْويل عِبارَةِ سيْبَوَيْهِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أي : دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، مَجَلَّة كلِّيّة دار العلوم – جامعة القاهرة ، العدد : ٧١، ٢٠١٣م .

- تَوَهُّماتُ النُّحاةِ في تَأْويل مُكَوِّناتِ القَسَم باسْتِعْمالِ لَفْظَتَيْ (عَمْر) ، و(قِعْدَكَ ، وقَعِيْدَكَ) ، مَجَلَّة الجامعة الليبيَّة ، ٢٠١٣م .

- مَقُوْلَة الحَدث الدَّلاليَّةُ في التَّفْكير اللُّغَوِيّ ، بحثٌ في الأُسس الدَّلاليَّةِ للبنى النَّحويَّةِ ، لشكري سعيد ، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة – الكويت – جامعة الكويت ، ٢٠١٤م .

(ب) الكُتب:

١ - ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل-عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢ - معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم،عمان-دار عمار للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣ - الحـذف في المثـل العـربي،عمان-دار عـمار للنشر والتوزيـع، الطبعـة الأولى،١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض-مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم،م، عمّان – دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م (رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى، ١٩٨١م).

٦- ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير-جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.

٧- المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨- رسالة أي المشددة، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الانصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١٠- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١١- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، نشر بدعم من جامعة مؤته.

١٢- فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

١٣- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤- فن الإملاء في العربية، جزآن، عمان- عمّان- دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م.

١٥- تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.

١٦- جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء، قيد الطبع، عمّان- دار جرير للنّشر، والتّوزيع، ٢٠١٠م.

١٧- الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

١٨- لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليا، وصرفيا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطّبع، عمّان- دار جرير للنّشر، والتّوزيع، ٢٠١٠م أ

١٩- تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك.

٢٠- أسلوب الاستثناء والمحورية، عمّان- دار جرير للنّشر، والتّوزيع، ٢٠١٠م.

٢١- بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمّان- دار جرير للطّبع، والنّشر، ٢٠١٠م.

٢٢- انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٢٣- القطع نحويا والمعنى، دار عمارل للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.

٢٤- وسائل المدح والذم والتعجب في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.

٢٥- المتشابه اللفظي في شواهد سيبويه النثريّة والمعنى، عمّان- دار جرير للنّشر والتّوزيع، ٢٠١٠م.

٢٦- تَوهُّم النُّحاة في جَمْع التّكسير، عمّان- دار جرير للنّشر، والتّوزيع، ٢٠٠٩م.

٢٧- معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٨- سيميائيّة التّواصل والتّفاهم في التراث العربيّ القديم، عمّان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكّل، عمّان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

٢٩ – معجم أعلام الإناث في دولة الكويت – سِيمبائيّاً، وتأصِيليّاً، عمّان – دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٢م.

٣٠ – معايشتي للنحو، والصرف، عمان – دار جربر االمشر والتوزيع ، ٢٠١٣م.

٣١– السور القرآنيَّة ذوات البؤرة الاستفهاميّة ونظريّة نحو النصّ، عمان – دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٢– الحالُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٣– المَفْعُوْلُ فيه في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحجويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٤– المَفْعُوْلُ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٥– المَنصوْبُ على المَصْدَرِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحْويّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٦– التَّمْيِيز في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحوية ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م

٣٧– ابن جنِّيٍّ في بعض إيماءاتِهِ والمناهج اللغويَّة المعاصرة، عمّان – دار جَرِيْر للنشر والتوزيع، ٢٠١٣ م.

(ج) - كتب لمّا تكْتَمِلْ:

١ – معجم المعتلّ في العربيّة.

٢– تَوْسعَةُ التَّركيب اللّغَوِيِّ، وتَطْوِيْلُهُ والدَّلالَةُ.

مكتبة لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

رابط بديل lisanerab.com

www.lisanarb.com

الحالُ

فضلةٌ نحويةٌ ذاتُ وظيفةٍ دلاليةٍ

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف : 96264651650+ - فاكس : 96264643105+
ص.ب : 367 عمان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

9 789957 383091